

من مطبوعات
الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

النظريّة الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر

المجلد الثالث

التوظيف وعلاج النقابات الاقتصادية

تأليف

الدكتور. محمد عبد المنعم عفر
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٩٨٨ م

١٤٠٨ هـ

الناشر

بنك فيصل الإسلامي بقبرص

Handwritten text in a box, possibly a stamp or signature, including the number 100.

Faint handwritten text, possibly a name or title.

Faint handwritten text, possibly a name or title.

Faint handwritten text, possibly a name or title.

Faint handwritten text, possibly a name or title.

النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر

الاقتصادي المعاصر

٣ . التوظيف وعلاج التقلبات الاقتصادية

دليل المحتويات

الباب الأول : نظريات التوظيف فى المدارس الاقتصادية المقلدة

- * الفصل الأول : التقليديون والتوظف .
- * الفصل الثانى : النظرية الكينزية فى العمالة والتقود وسعر الفائدة .
- * الفصل الثالث : تحليل هيكس وهانسن للتوازن العام للاقتصاد .

الباب الثانى : نظرية التوظف والتوازن العام لإقتصاد

الإسلامى

- * الفصل الأول : معالم نظرية التوظف والتوازن العام للإقتصاد الإسلامى .
- * الفصل الثانى : التقلبات الاقتصادية وإمكانية حدوثها فى إقتصاد إسلامى
- * الفصل الثالث : رفع مستوى التوازن فى الاقتصاد الإسلامى .

الباب الثالث : السياسات المالية والنقدية ومدى فعاليتها.

- * الفصل الأول : المفاهيم الأساسية للسياسات الاقتصادية .
- * الفصل الثانى : السياسات المالية .
- * الفصل الثالث : السياسات النقدية .

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

تنقسم الدراسات الاقتصادية في مجال علم الاقتصاد كما سبق إلى مستويين رئيسيين تبعاً لطبيعة كل منهما وما يؤديه ذلك الى اختلاف منهج الدراسة . هذان المستويان هما :

١ - الاقتصاد الجزئي : ويهتم بدراسة النشاط الاقتصادي الفردي في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك وغيرها .

٢ - الاقتصاد الكلي : ويهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة على المستوى الجمعي أو الكلي دون الدخول في التفاصيل الخاصة بها والتي تتركز حولها دراسات المستوى الأول .

ومن أمثلة موضوعات الاقتصاد الجزئي نظرية المستهلك ونظرية المنشأة ونظرية الثمن وغيرها مما يتعلق بسلوك الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية للمجتمع .

أما موضوعات الاقتصاد الكلي فمثالها الناتج القومي والدخل القومي والاستهلاك والادخار والاستثمار على المستوى الكلي للاقتصاد ، ونظريات التوظيف ، والدورات الاقتصادية ، والسياسات الاقتصادية المختلفة من نقدية ومالية وتجارية ، ونظريات النمو الاقتصادي .

ومن المعتاد أن يتم هذا الفصل بين هذين القسمين من الدراسات الاقتصادية في الكتابات الاقتصادية على الرغم من أنها متكاملان ومتداخلان معاً في الحياة الاقتصادية ، إذ أن الكل ما هو إلا مجموعة من الأجزاء التي تكون فيما بينها كياناً مجتمعاً ، لذا فإن كل ما يؤثر في الأجزاء يؤثر في مجموعها ، كما أن ما يحدث للمجموع يتناول الأجزاء أيضاً . فالفصل في الدراسة

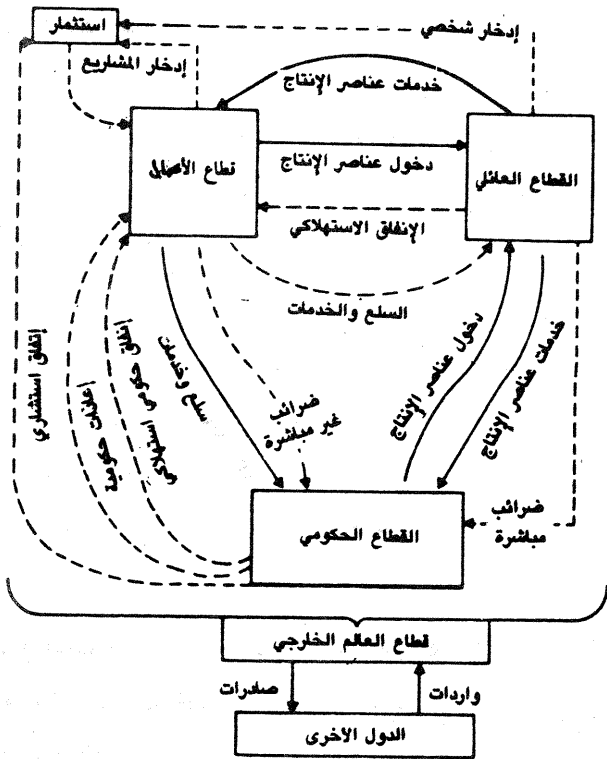
ومعالجة الموضوعات لا ينبغي أن يكون سبباً لإهمال الرباط الوثيق بين فرعي الدراسات الاقتصادية والاعتماد المتبادل بينهما .

أولاً - التعريف بالاقتصاد الكلي :

يقوم النشاط الاقتصادي على علاقات متشابكة للوحدات المكونة للاقتصاد القومي فيما بينها ، سواء أكانت وحدات إنتاج أم استهلاك ، وهناك تدفقات مستمرة للدخل والإنتاج بين مختلف وحدات الاقتصاد بصفة دورية . وهذه التدفقات تأخذ شكل اتجاهين متقابلين يتحقق بتساويهما على المستوى الكلي توازن الاقتصاد القومي .

وبالطبع ، فإن الاقتصاد في مجموعه يقوم على علاقات عديدة متبادلة ومتشابكة بين مختلف طوائفه ، فهناك علاقات بين طوائف المستهلكين وبعضهم البعض ، وأخرى بين طوائف المنتجين وبعضهم البعض ، وثالثة بين المنتجين من جانب والمستهلكين من آخر ، ورابعة بين الحكومة وقطاع الأعمال (الوحدات الإنتاجية) ، وخامسة بين الحكومة أيضاً وأصحاب خدمات عناصر الإنتاج (الوحدات المنزلية أو القطاع العائلي) ، وسادسة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي . وهكذا فإن هذه العلاقات تمثل تيارات مستمرة بين مختلف هذه الوحدات تتخذ شكل تدفقات دائرية في اتجاهين : أحدهما تيار الدخل والآخر تيار الناتج ، وهما متساويان في الإجمالي العام لكل منهما . فالناتج القومي أو الأهلي لأي مجتمع من المجتمعات بما يشتمل عليه من سلع استهلاكية و سلع إنتاجية يساوي تماماً مجموع دخول أفراده الذي يوجه للإنفاق على هذه السلع المختلفة (١) .

من الممكن أن نتبين جوانب النشاط المختلفة السالفة الذكر من النموذج المبسط التالي لشكل العلاقات بين مختلف وحدات الاقتصاد القومي :



ثانيا - قطاعات الاقتصاد القومي :

يبين الشكل السابق أن قطاعات الاقتصاد هي (٢) :

١ - قطاع الأعمال : ويشمل جميع الوحدات الإنتاجية العاملة بالدولة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية المختلفة ، بقصد بيعها في الأسواق الداخلية للدولة ، والأسواق الخارجية أيضاً من خلال التبادل مع العالم الخارجي .

وأن إنتاج هذه السلع والخدمات يتم من خلال الاستفادة من عناصر الإنتاج المتاحة للاقتصاد الوطني ، والتي يملكها القطاع العائلي . ثم يتم تسويق هذه السلع والخدمات لكل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي باعتبارها تمثل الاستهلاك المحلي للسلع والخدمات النهائية ، ويتم تصدير جانب آخر منها من خلال قطاع التجارة الخارجية .

٢ - القطاع العائلي : وهو يمثل مختلف طوائف المجتمع الاستهلاكية (عدا الحكومة) ويملك مختلف عناصر الإنتاج ، العمل ورأس المال والأرض والتنظيم ويقدم خدماتها لكل من قطاع الأعمال والقطاع الحكومي ، كما أنه قد يقدم جانباً من هذه الخدمات للعالم الخارجي .

كما إن هذا القطاع يمثل أهم قطاع استهلاكي في المجتمع ، ويشكل إنفاقه على السلع الاستهلاكية أهم مصادر الإنفاق الداخلي .

٣ - القطاع الحكومي : ويباشر القطاع الحكومي نشاطاً إنتاجياً واستهلاكياً من خلال هيئاته ومؤسساته المختلفة ، كما أنه يؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال السياسات الاقتصادية التي يتبعها في النواحي المالية والنقدية والإنتاجية والتجارية وغيرها .

٤ - قطاع العالم الخارجي : وهو يشمل كافة أنواع التعامل مع العالم الخارجي في مجالات تبادل السلع والخدمات ، وتوظيف واستخدام عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج والأجنبية في الداخل ، والتدفقات النقدية عبر الحدود . إذ يتم من خلال هذا القطاع استيراد السلع الاستهلاكية اللازمة للاستهلاك المحلي والسلع الاستهلاكية المختلفة للوحدات الإنتاجية وتصدير

السلع الاستهلاكية والاستثمارية المحلية الى الخارج ، وتوظيف بعض عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج خاصة العمل ورأس المال ، كما يتم الاستفادة من بعض العناصر الأجنبية خاصة العمل ورأس المال في الإنتاج الداخلي ، ويتم كذلك تبادل السلع غير المنظورة وهي خدمات النقل والسياحة وغيرها عبر الحدود ، وكل هذه المعاملات يترتب عليها حقوق للاقتصاد الوطني على العالم الخارجي والتزامات على الاقتصاد الوطني للخارج يتم تسويتها من خلال التدفقات النقدية وغيرها (٣) .

ومن الملاحظ أن هذه القطاعات المختلفة تتبادل مع بعضها البعض التدفقات السلعية والنقدية ، فيقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج التي يملكها لكل من قطاعي الأعمال والحكومة مقابل دخول هذه العناصر نظير مساهمتها في الإنتاج ، ويقوم هذا القطاع العائلي أيضاً بتوجيه الدخل في صورة إنفاق استهلاكي على السلع والخدمات المختلفة التي ينتجها قطاع الأعمال ، وضرائب مباشرة تحصل عليها الدولة ، ومدخرات توجه للاستثمار من خلال قطاع الأعمال ويتساوى إجمالي ما يستحقه القطاع العائلي من دخول مع جملة ما ينفقه في المجالات المختلفة .

أما قطاع الأعمال فإنه يقدم السلع والخدمات التي ينتجها الى كل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي مقابل أثمانها ، كما أنه يدفع من هذه الأثمان دخول عناصر الإنتاج للقطاع العائلي والضرائب غير المباشرة للدولة . وقد يحصل من الدولة في بعض الحالات على إعانات . ويحتجز قطاع الأعمال جانباً من هذه الأثمان لتوجيهه للاستثمار مع ما يخصصه القطاع العائلي والقطاع الحكومي لذلك تتساوى جملة الدخل المتحقق لقطاع الأعمال مع جملة الإنفاق الذي يقوم به في المجالات المختلفة .

ويحصل القطاع الحكومي على الضرائب بنوعيتها من القطاع العائلي وقطاع الأعمال ، وقد يباشر هذا القطاع بعض الأنشطة الإنتاجية خاصة في مجال الخدمات ويحصل على ثمنها ، ومقابل استخدامه لبعض عناصر الإنتاج في أنشطته المختلفة ، يدفع دخولاً لها كما يوجه بعض إيراداته للاستثمار أو

كمعونة لبعض المشروعات الإنتاجية : وتتوازن مدفوعات القطاع ككل مع إيراداته .

ويمكن للدولة من خلال هذا القطاع أن تبشر من السياسات الاقتصادية ما تؤثر به على مستويات النشاط الاقتصادي في القطاعات المختلفة لتحقيق توازن الاقتصاد في مواجهة الظروف المختلفة ، والتأثير في توزيع الدخل بين مختلف طوائف المجتمع .

فتبشر الدولة ، من خلال السياسات النقدية التي تتبعها ، تأثيرها على الإنفاق الاستشاري ، بالزيادة أو الخفض لمواجهة التقلبات الاقتصادية تبعاً للتقلب الحادث ، وتعمل السياسات المالية على التأثير في توزيع الدخل في المجتمع لتحقيق العدالة التي ينشدها المجتمع في هذا المجال .

كما أن الدولة يمكنها التأثير في التعامل مع العالم الخارجي من خلال السياسات التي تبشرها في مجال التجارة الخارجية بجانبها الاستيراد والتصدير .

ويسير قطاع التجارة الخارجية على نفس نمط التدفقات السالف الإشارة إليه مع كافة القطاعات الأخرى للاقتصاد .

وتمثل التيارات المتبادلة بين القطاعات المختلفة العلاقات المتشابكة بينها ، وتكون في مجموعها مجمل التدفقات الداخلية والإنفاقية للمجتمع . ويتساوى التدفق الداخلي في مجموعه مع مجموع التدفق الإنفاقي للمجتمع . كما أن كلاً منهما يساوي الناتج القومي ، وذلك لأن ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات وهو يمثل العرض العام ، يتم شراؤه من جانب الوحدات الاستهلاكية في المجتمع ، أي أنه والأمر كذلك يساوي الطلب العام . وما يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج من دخول يتم إنفاقه بأكمله . ويؤدي ذلك إلى توازن الاقتصاد القومي .

فإنتاج السلع والخدمات إذاً يؤدي إلى تحقيق الدخل ، ومن ثم يوجه الدخل إلى أوجه الإنفاق المختلفة ، ويستمر هذا التدفق في حركة دائرية من غير الممكن التمييز بين بدايتها ونهايتها ، إلا أن استمرارها هو الشرط

الأساسي لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي للاقتصاد . ويؤدى توقف هذه الحركة أو تخلف بعض خطواتها إلى الإخلال بالتوازن والحاجة إلى إجراءات علاجية لإعادة التوازن .

ثالثاً - أهمية دراسة الاقتصاد الكلي :

من التعريف السابق للاقتصاد الكلي وطبيعة الدراسة الكلية للاقتصاد ، يتبين مدى أهمية هذه الدراسة لما تقوم به من دراسة العوامل والقوى المؤثرة والمحددة للنشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع . وتناولها في ذلك للمتغيرات الكلية التي تعبر عن الأداء الاقتصادي وهي الناتج والدخل والإنفاق والمستوى العام للأسعار ومستويات التوظيف (العمالة) والنمو ، والمتغيرات الأخرى الفرعية المتصلة بها ، كأقسام الإنفاق المختلفة ، وتوزيع الدخل (بين عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه) وآثارها المختلفة على بعضها البعض وعلى النشاط الاقتصادي للمجتمع .

علاوة على اهتمامها بكيفية تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد وبالتقلبات والنمو في النشاط الاقتصادي والعوامل المسؤولة عنها وما يترتب عليها من مشكلات . والسياسات الاقتصادية التي تتبع في كل حالة وآثارها .

ومن المعلوم أن هذه المجالات المختلفة تم كلاً من الدول المتقدمة والنامية على السواء لما تقدمه لهم من معلومات مفيدة لحسن تسيير الاقتصاد والتغلب على العقبات والمشكلات التي تواجهها .

وقد تناول المجلد الثاني من هذا الكتاب الدخل الكلي ، وفيما يلي دراسة للتوظيف الكامل وعلاج التقلبات الاقتصادية .

مقدمة :

يعني التوازن في الدراسات الكلية للاقتصاد تحقق التوازن أي التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في المجتمع .

ويقصد بالطلب الكلي مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة وهو بذلك يشمل كل أنواع الطلب الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد أما العرض الكلي فإنه مجموع قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل المنتجين المختلفين .

وقد كان الاقتصاديون التقليديون يرون أن التوازن الكلي للاقتصاد يتحقق عندما يصل المجتمع إلى مستوى التوظيف الكامل ، فإذا لم يصل التوظيف إلى مستوى التوظيف الكامل عانى الاقتصاد من الاختلال وعدم الاستقرار . وأن الطلب الكلي يتعادل بصفة مستمرة مع العرض الكلي لما يفترضونه من أن العرض يخلق الطلب عليه (قانون ساي) ، فإنهم يفترضون التوظيف الكامل دائماً .

وجاء كينز بعد ذلك فقال بأنه ليس من الضروري أن يكون التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل ، بل قد يحدث هذا التعادل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل . وقد كان اهتمام كينز منصباً على التوازن في الأجل القصير وليس الأجل الطويل .

وقد عرف كينز التوازن بأنه تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي مع الوصول إلى أسعار توازنية لكل السلع والخدمات في جميع الأسواق في نفس الوقت ، وأن يؤدي السعر في سوق العمل إلى تحقيق العمالة الكاملة أي التوظيف الكامل ، وتمثلها الحالة جـ من الجدول رقم (١) ويرى كينز أن الطلب الكلي أي الإنفاق الكلي هو الذي يحدد مستوى التوظيف . لذا فإن تحقيق التوظيف الكامل يستلزم تحقيق المعدل المناسب للإنفاق الكلي للمجتمع .

حيث أنه إذا زاد الطلب الكلي عن العرض الكلي فإن ذلك يؤدي إلى التوسع في الإنتاج مصحوباً بزيادة في الأسعار ، أو قد يقتصر الأمر على زيادة المستوى العام للأسعار إذا تخلف الإنتاج عن تلبية الزيادة في الطلب ، فإذا استمرت الأسعار في الارتفاع حدث التضخم - وذلك كما هو موضح بالحالتين (أ) ، (ب) في الجدول رقم (١) .

أما نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي فإنه يؤدي إلى زيادة المخزون ونقص الإنتاج واتجاه الأسعار للانخفاض وحدث البطالة ، كما في حالتى (د) ، (هـ) . وتأخذ هذه التقلبات في النشاط الاقتصادي أشكالاً مختلفة . كما يختلف في حدتها باختلاف الظروف . ومثلها التقلبات الموسمية والعرضية والدورية وغيرها .

جدول (١)

حالات التوازن وعدم التوازن في الاقتصاد الكلي (*)

الإِنفاق القومي (الطلب الكلي)

	مجموع الإِنفاق حالة الاقتصاد	الاستثمار	الاستهلاك	الدخل القومي (القرض الكلي)
توسع	٤٢٠٠	١٢٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠ (أ)
توسع	٥١٠٠	١٣٠٠	٣٨٠٠	٥٠٠٠ (ب)
توازن	٦٠٠٠	١٥٠٠	٤٥٠٠	٦٠٠٠ (ج)
إنكماش	٦٨٠٠	٦٨٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠ (د)
إنكماش	٧٧٠٠	٢٠٠٠	٥٧٠٠	٨٠٠٠ (هـ)

(*) أرقام افتراضية

لذا فإن من المرغوب فيه أن يكون التوازن مستقراً . ولا جدال في أهمية

الاستقرار للاقتصاد ، إذ كلما تحقق استقرار أكبر للاقتصاد كلما قل الفقد في الدخل الحقيقي للمجتمع ، إذ أن عدم استقرار الإنتاج الكلي يتسبب في سوء توجيه الموارد مما يعمل على نقص الإنتاج النافع عن الحدود الممكنة للاقتصاد . وحين يأخذ عدم الاستقرار هذا شكل التضخم أو الانكماش فإن عدم الاستقرار يتسبب في نقص الكفاءة وعدم العدالة حيث أن التضخم أو الانكماش يعمل على سوء توزيع الدخل بين المقرضين والمقرضين ، وأصحاب الدخل الثابتة (العاملين بأجور معينة ثابتة) وأصحاب الدخل غير الثابتة من التجار وأصحاب الأراضي والعقارات وغيرهم ، بعكس الحال في أوقات استقرار الأسعار⁽¹⁾، حيث يتم توزيع الدخل بالعدالة نسبياً بين أصحاب الدخل المذكورين .

ويعد استقرار التوازن أحد معاني الاستقرار في النظرية الاقتصادية ، والاستقرار مطلوب في الأجلين القصير والطويل ، إلا أنه يتركز في الأجل القصير على علاج التقلبات في النشاط الاقتصادي ، أما في الأجل الطويل فإنه يعني تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والنمو المستقر للاقتصاد في الإطار الممكن لهذه الأهداف معاً مع تحاشي التضخم والركود الطويل الأجل في الاقتصاد .

وتقوم أدوات الاستقرار الاقتصادي على محاولة تفادي كافة الأزمات بأنواعها وأجالاتها الزمنية المختلفة لتحقيق الأهداف السابقة ، وتتلخص هذه الأدوات في السياسات المالية والسياسات النقدية وسياسات الأجور والأسعار . فتعد السياسات المالية والنقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا بد للدولة من أن تباشر الرقابة على الأسعار والأجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم عند المستويات العليا من التوظيف .

وإذ يعد تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد القومي لب مشكلة الاقتصاد في الأجل القصير ، فسوف ندرس في هذا الباب كيف يتحقق هذا التوازن ، والآراء المختلفة التي قيلت في هذا المجال . والعوامل العديدة التي تؤثر في

الفصل الأول التقليديون والتوظف

مقدمة :

تضم المدرسة التقليدية في الاقتصاد الكثير من الاقتصاديين الذين ظهروا من نهاية القرن الثامن عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين أمثال آدم سميث وريكاردو وجيمس ستيوارت ميل ومارشال وأدجورث وبيجو وغيرهم . ولم يكن لهؤلاء جميعاً فكر موحد ونظرية محددة بل إن هذه المدرسة أفكاراً كثيرة وآراء متعددة قام الاقتصاديون المعاصرون بمناقشتها وصياغتها في إطار نظري واحد يعرف بالنظرية التقليدية أو الكلاسيكية . وهي بذلك تضم التقليديين المحدثين مثل مارشال وبيجو وغيرهم من الاقتصاديين الذين ساهموا في بناء النظرية الحديثة .

وترتكز النظرية التقليدية للتوازن على افتراضات أساسية أهمها توافر المنافسة الكاملة في جميع أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية ، والتوظف الكامل لجميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل . وأن التوازن الاقتصادي يتحقق بالوصول الى التوظف الكامل (أو العمالة الكاملة) ، وأن عدم الوصول إلى هذا الحد من التوظف يعني معاناة الاقتصاد من عدم الاستقرار (١) . وقد كانت آراؤهم هذه مستندة إلى طبيعة المنافسة الكاملة والتي تعمل على التوظيف الكامل التلقائي لكافة العناصر الإنتاجية من خلال رغبة المنظمين في تحقيق أقصى ربح ممكن ، وإلى قانون تناقص الغلة ودالة الانتاج الكلية المتأثرة به ، وإلى قانون ساي للأسواق الذي يقول بأن العرض يخلق الطلب عليه لذا فإن ثمن العرض الكلي يتعادل دائماً مع الطلب الكلي ، وهو ما يعني من ناحية أخرى تساوي الادخار مع الاستثمار باعتبار أن الادخار يمثل عرض رأس المال ، وأن الاستثمار يمثل

الطلب عليه ، وأن الفائدة على رأس المال تكفل تحقيق التعادل بينهما بالإضافة الى نظرية كمية النقود التي ترى بأنه لا تأثير للنقود على حجم النشاط الاقتصادي في المجتمع ، بل أن دورها يقتصر على التأثير في المستوى العام للأسعار ، وهو ما يعني أن النظرية التقليدية في التوازن العام للاقتصاد نظرية حقيقية وليست نقدية حيث تعتبر النقود عنصراً محايداً مساعداً للاقتصاد على اكتساب مرونة أكبر مما في نظام المقايضة .

مما سبق يتضح الحاجة إلى التعرف على الجوانب التالية التي بنيت عليها هذه النظرية وهي :

أولاً - دالة الانتاج الكلى .

ثانياً - العمالة الكاملة .

ثالثاً - قانون ساي للأسواق .

رابعاً - نظرية كمية النقود .

خامساً - نظرية سعر الفائدة .

وفيما يلي نتناول كلاً بشيء من التفصيل ، ثم نتعرض لكيفية حدوث التوازن في هذه النظرية ، وعوامل القصور فيها .

أولاً : دالة الانتاج الكلى :

بنيت دالة الانتاج للاقتصاد مرتبطة بمستوى العمالة المتحققة له . وأن كلا من مستوى الانتاج والعمالة يتغيران في نفس الاتجاه في الأجل القصير ، إلا أن مستوى الانتاج يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد العمالة لأثر قانون تناقص الغلة .

وتبين دالة الانتاج الكلى للاقتصاد هذه العلاقة كما هو موضح بالرسم

التالى

المجتمع ، كما أن الاكتناز قد يؤدي بدوره إلى نقص الطلب على السلع في الأسواق فيتنافس المنتجون - لتوفر المنافسة الكاملة وسيادتها في الأسواق - على تصريف منتجاتهم بخفض الأسعار إلى أن يصل هذا الانخفاض في الأسعار إلى الحد الذي يغري المكتنزين على إنفاق أموالهم في شراء السلع ذات الأسعار المنخفضة .

وتعني سيادة المنافسة من جهة أخرى أن سوق العمل أيضاً تتسم بها فخفض أثمان السلع والخدمات سيترتب عليه خفض أجور العمل لتتشمى مع الأسعار المنخفضة . فإذا كانت هناك قيود في سوق العمل تمنع ذلك كمعارضة نقابات العمال أو عن طريق تشريعات العمل فلن تنخفض الأسعار ولن يزداد الطلب . وأما إذا سادت المنافسة فإن ذلك يعني أنه إذا لم يستجب العمال لخفض الأجور فسيقل الطلب على العمل وتحدث بينهم البطالة ، مما يؤدي بهم إلى قبول الأجور المنخفضة ليتحقق لهم التشغيل مرة أخرى والعودة إلى التوظيف الكامل .

أما الحالات التي تكون فيها عوائق في سوق العمل مما يؤدي إلى جمود الأجور ، أو احتكار في سوق السلع والخدمات يعمل على جمود الأسعار ، أو جمود في سعر الفائدة فإن ذلك يعمل على طول فترة الكساد في حالة حدوثه . ولا يعنى ذلك عدم حدوث أخطاء في الإنتاج يقع فيها بعض المنظمون بزيادة إنتاج بعض السلع عن حدود الطلب عليها إذ أن ذلك محتمل لكن يقابله من جهة أخرى نقص في عرض بعض السلع الأخرى . وذلك لأن هذا القانون قد بنى على أساس النظر إلى اقتصاد مقايضة ، إذ في حالة المقايضة فإن ما ينتج من سلع يكون بقصد مبادلته بسلع أخرى فزيادة عرض بعض السلع يعنى زيادة طلب منتجها على سلع أخرى يحتاجونها ، لذا إذا لم تتوفر السلع المطلوبة حدث الاختلال ، إلا أنه يكون مؤقتاً فقط حيث أنه يكون مؤشراً للمنتجين لتعديل خططهم الإنتاجية لكي يتغلبوا على عدم التوازن في عرض وطلب هذه السلع . وهو ما يفيد عدم إمكان حدوث اختلال في الاقتصاد ككل بعدم تساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى . وفي اقتصاد نقدي فإن جهاز الثمن يتولى تصحيح الاختلال لحساسيته

للتغيرات في العرض والطلب وموازنته بينهما بما يحققه من سعر توازني . لذا لا يمكن حدوث كساد أو بطالة في الاقتصاد . فكل عرض يخلق طلب مساويا له وذلك لأن العرض يزيد من القيمة الكلية للعرض ويقابله زيادة القيمة الكلية للطلب ، وحيث أن النقود محايدة في الاقتصاد كما يرى التقليديون وهو ما توضحه النظرية الكمية للنقود ، فإن الطلب على النقود سيتساوى مع عرض النقود محققا لتساوي القيمة الكلية للعرض مع القيمة الكلية للطلب ، ولا يكون هناك مجال لتفاوت أو خلل . وذلك لأن القيمة الكلية للسلع المعروضة للتبادل بالنقود يساوي الطلب الكلي على النقود في الاقتصاد ، كما أن القيمة الكلية للسلع المطلوبة للتبادل بالنقود يساوي العرض الكلي للنقود .

ثالثاً - نظرية كمية النقود :

تعد النظرية التقليدية للتوازن نظرية حقيقية وليست نقدية ، حيث تعد النقود في هذه النظرية عاملاً مساعداً فقط للاقتصاد لاكتساب مرونة أكبر مما في نظام المقايضة ، أي أنها وسيلة للتبادل فقط ، وأنها عنصر محايد لا يغير من عمل الاقتصاد القومي ، وأن دورها ينحصر في تحديد المستوى العام للأسعار . فمن وجهة نظر هذه المدرسة فإن الناس لا تحتفظ بالنقود من أجل المضاربة ولكن للمعاملات والتبادل فقط . لذا فأي زيادة في النقود ستنتج إلى الإنفاق مما يؤثر في المستوى العام للأسعار . فلا أثر إذاً للنقود على سوق السلع والخدمات والتوازن فيه ، ولا أثر لها أيضاً على تحديد سعر الفائدة .

وتقوم نظرية كمية النقود على الافتراضات السابقة كتتحقق العمالة الكاملة وثبات حجم الإنتاج في الأجل القصير ، وأن النقود وسيلة فقط للتبادل وليست مخزناً للقيمة أو أداة للاكتناز ، وعلى مرونة الأسعار .

هذا وتتوقف سرعة تداول النقود في المجتمع - تبعاً لرأي التقليديين - على العرف التجاري وطرق البيع وعادات وتقاليد المجتمع في البيع والشراء ، ومواعيد دفع الأجور وعناصر الدخل الأخرى . ولما كانت هذه الأشياء بطيئة التغيير ، لذا يفترض ثباتها تقريباً خاصة في الأجل القصير . أما الدخل

الحقيقي فإنه طبقا للنظرية التقليدية أيضا ثابت في الأجل القصير لأفترض
ثبات حجم الإنتاج ، وتوفير العمال الكاملة للاقتصاد .

لذا فإن كمية النقود في المجتمع ذات صلة وثيقة وتأثير كبير في المستوى
العام للأسعار ، حيث إن زيادة عرض النقود في المجتمع تؤدي إلى ارتفاع
الأسعار ، أما نقص العرض فسيؤدي إلى انخفاض الأسعار . وذلك لأن
زيادة النقود المتداولة في المجتمع ستزيد من الطلب الكلي وما دام العرض
الكلي ثابتا فإن الزيادة في الطلب ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما يرفع ثمن
العرض الكلي ليتساوى مع الطلب الكلي محققا للتوازن الكلي للاقتصاد . أما
نقص النقود فسيترتب عليه انخفاض الطلب الكلي مما يدفع المنتجين إلى
خفض أثمان منتجاتهم للتمكن من تصريفها فينخفض ثمن العرض الكلي
إلى أن يتساوى مع الطلب الكلي محققا للتوازن .

هذا وقد تطورت صياغة هذه النظرية منذ أن صيغت من قبل هيوم عام
١٧٥٢ ثم وضع إرفنج فيشر معادلة التبادل للتعبير عن هذه النظرية
١٩١١ ، إلى أن صاغ مارشال هذه النظرية في صورتها النهائية .
وتمثل المعادلة التالية معادلة التبادل التي قدمها فيشر

ع ت = س ك
حيث ع تمثل عرض النقود
ت سرعة تداول النقود أى عدد مرات انفاقها على شراء السلع في
فترة زمنية معينة

س المستوى العام للأسعار
ك الناتج الكلى (قيمة السلع والخدمات المتبادلة بالنقود أو الدخل
الكلى)

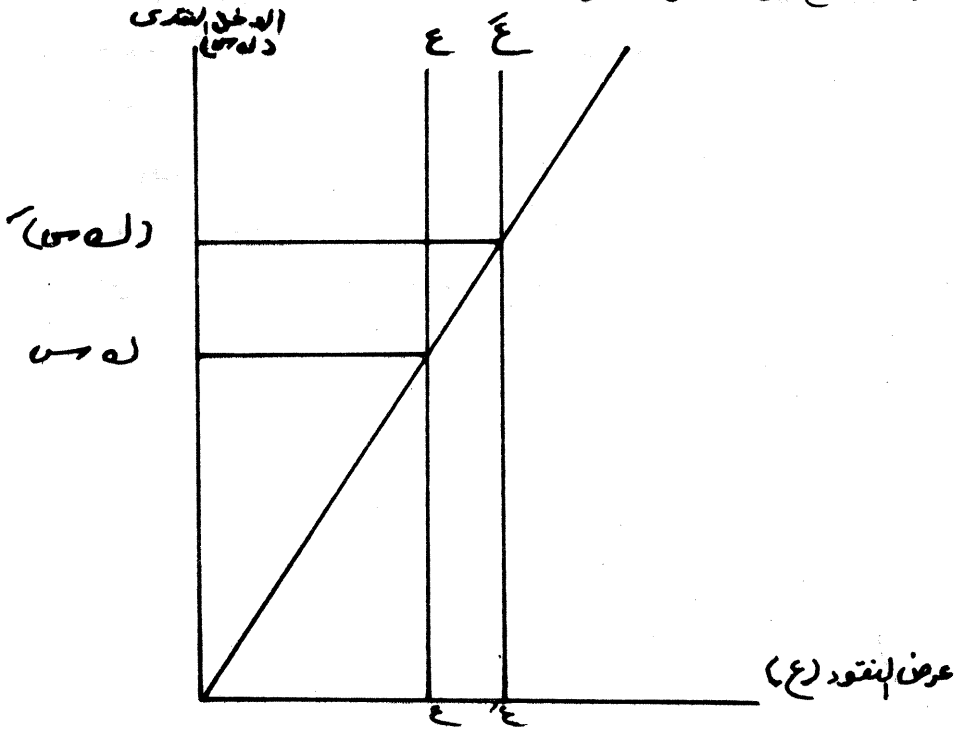
وهي تشير إلى أن عرض النقود مضروبا في سرعة تداول النقود يساوى
المستوى العام للأسعار مضروبا في الناتج الكلى ، أى أنها تعنى والأمر كذلك
أن الانفاق الكلى (عرض النقود × سرعة تداولها) يساوى الحجم الكلى
للسلع المباعة . وهي تفيد كما سبق بأن العرض الكلى من النقود يتساوى مع
الطلب الكلى من النقود .

وكما سبق أيضا فإنه يفترض في ظل هذه النظرية ثبات سرعة تداول النقود وثبات كمية المبيعات في الأصل القصير . لذا فإن التغيير في عرض النقود يؤدي إلى التغيير في المستوى العام للأسعار بنفس نسبة زيادة العرض وهو ما يعبر عنه بالمعادلة التالية

$$س = د (ع) \quad (٢)$$

وهو ما يؤدي بنا إلى القول بأن الدولة إذا أرادت تغيير المستوى العام للأسعار فما عليها إلا تغيير عرض النقود في الاقتصاد .

وهو وسيلتها أيضا إلى التأثير في مستوى الدخل (النقدي) في المجتمع . وهو ما يتضح من الشكل البياني التالي :



شكل بياني رقم (٢)

العلاقة بين عرض النقود والدخل النقدي

حيث ع تمثل كمية ثابتة من النقود ، وكذلك ع ع

من هذا الشكل يتضح أن زيادة عرض النقود من الخط ع ع إلى ع ع فإن

الدخل النقدي (ك س) سيؤيد من ل س إلى (ك س) نتيجة لزيادة المستوى العام للأسعار (س) فقط دون زيادة في كمية الناتج الكلي (ك) إذا كان عند مستوى العمالة الكاسلة حيث لا يمكن زيادة الناتج بعد هذا المستوى .

وهذه الصياغة يعيها عدم أخذ التغيرات الممكنة خاصة في الأجل الطويل في الاعتبار . حيث من الممكن زيادة الناتج الكلي نتيجة للنمو السكاني واتساع النشاط الاقتصادي وتطور فنون الانتاج كما قد تتغير سرعة تبادل النقود في المجتمع ولكن بنسبة تختلف عن نسبة التغير في الناتج . ومن الممكن القول بأن العلاقة بين المستوى العام للأسعار وعرض النقود ستظل قائمة إلا أن التغير في الأسعار لن يكون بنفس نسبة التغير في عرض النقود .

وقد تطورت النظرية بعد ذلك على يد بعض الاقتصاديين من جامعة كمبرج خاصة مارشال ، على أساس النظر إلى العلاقة بين عرض النقود وكلا من المستوى العام للأسعار والناتج الكلي ومقلوب سرعة تداول النقود ، على النحو التالي :

$$ع = س ك م \quad (٣)$$

حيث م هي مقلوب سرعة تداول النقود أو $(\frac{1}{ت})$

وهي تمثل النسبة من الدخل المحتفظ بها في صورة نقود

، ك هي الناتج الحقيقي

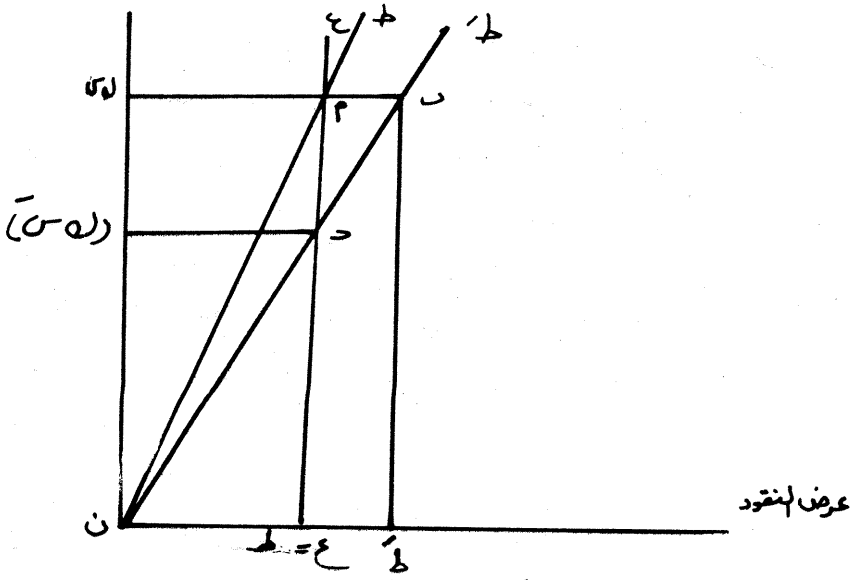
، س المستوى العام للأسعار

وتأخذ هذه الصياغة في اعتبارها إمكان تحقيق النقود لوظيفة ثانية هي

الاحتياط بالاضافة إلى الوظيفة الأولى كوسيلة للتبادل ، ولكنها لا تأخذ في

اعتبارها أن النقود تطلب لوظيفة ثالثة هي المضاربة وهي ما يمكن توضيحها

بالشكل البياني التالي :



شكل بياني رقم (٣)
طلب وعرض النقود

حيث يمثل τ دالة الطلب على النقود في المجتمع
ع عرض النقود

وتشير العلاقة التي يوضحها الشكل أن الطلب على النقود قد يختلف عن العرض الذي تصدره الدولة وتتحكم فيه تبعاً لنسبة الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقود .

فبفرض أن العرض النقدي في الاقتصاد يمثله الخط τ ع وأن الطلب على النقود هو τ ، فإن الدخل يتحدد بنقطة التقاطع بينهما وهي α في الرسم ويكون هذا الدخل عن مستوى K س . وإذا زاد طلب الأفراد على النقود للاحتياط (أي قل طلبهم على السلع والخدمات وزادت رغبتهم في اكتناز النقود نفسها) وانتقل بذلك طلب الأفراد على النقود من الوضع τ إلى الوضع τ' فإن نقطة التقاطع الجديدة مع خط العرض النقدي ستصبح α' وعندها ينخفض الدخل النقدي من K س إلى $(K' س)$.

ويحدث الانتقال من النقطة α إلى النقطة α' على النحو التالي :

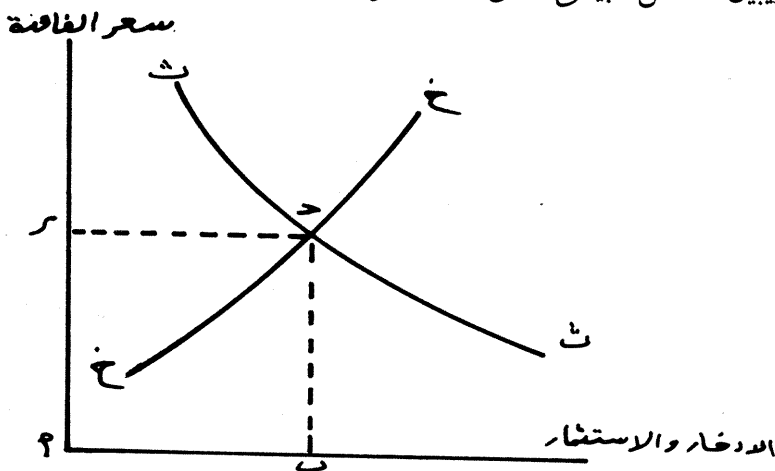
حيث أن زيادة الطلب على النقود من ن ط إلى ن ط على المحور الأفقى ستؤدى إلى زيادة طلب الأفراد على النقود عما يسمح به عرض النقود ، وعرضهم للسلع فى الأسواق ليحصلوا على مقابلها النقدى ، مما يترتب عليه خفض الأسعار ، فينخفض مستوى الدخل بالتالى إلى الوضع الجديد . وعند هذا المستوى الجديد يتوازن عرض النقود ع مع الكمية المطلوبة منه ط . وهو ما يعنى أن الطلب على النقود للاحتياط أى رغبة الأفراد فى اكتناز النقود تؤثر فى مستوى كل من الأسعار والانتاج فى الاقتصاد رغماً عن سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق ثبات عرض النقود .

وقد عاود فريدمان حالياً القول مرة أخرى بنظرية فيشر . هذا وتعد نظرية كمية النقود شرطاً لصحة قانون ساي فى الاقتصاد النقدى وعدم اقتصره على الاقتصاد القائم على المقايضة .

رابعاً - نظرية سعر الفائدة : (أو نظرية الأرصدة المتاحة للإقراض)
تفترض النظرية التقليدية للتوازن ، تساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى عند مساوى التوظيف الكامل ، استناداً إلى تلقائية تحقق هذا التوظيف فى الاقتصاد ، وكلاً من قانون ساي للأسواق وافترضاته ، وإلى دور سعر الفائدة فى الاقتصاد حيث تعمل على تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار . وأن الادخار سيتجه بالضرورة للاستثمار لعدم احتفاظ المجتمع بأموال مكتنزة ، ولعدم إمكان خلق الائتمان . واذ يمثل الادخار عرضاً لرأس المال ، والاستثمار طلباً عليه ، فإن سعر الفائدة - وهو يمثل عائداً للمدخرين ، وتكلفة على المستثمرين - يحقق التعادل بين حجم عرض المدخرات الحقيقية وحجم الطلب على الاستثمارات الحقيقية فى المجتمع . فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الادخار وعرض رؤوس الأموال ، ونقص الطلب عليها أى نقص الاستثمار . أما انخفاض سعر الفائدة فيؤدي إلى نقص الادخار وعرض رؤوس الأموال ، وزيادة الطلب عليها للاستثمار . ويتحدد سعر الفائدة فى المجتمع بما يحقق التساوى بين الطلب على رؤوس الأموال وعرضها وتحقيق التوازن فى سوق النقد . ويعتمد ذلك على مرونة سعر الفائدة وهو ما تفترضه النظرية من توافر المرونة كما سبق بالنسبة لكل من

الأسعار والأجور وسعر الفائدة . فإذا حدث نقص في المدخرات وعرض رؤوس الأموال ارتفع سعر الفائدة مما يشجع الادخار فيزيد عرض رؤوس الأموال ، ويقلل من الطلب على الأموال للاستثمار ، حتى يتساوى كل من العرض والطلب عند سعر الفائدة الجديدة فيتحقق التوازن في سوق النقود .

ويبين الشكل البياني التالي كيفية التوازن في سوق النقود وفقا لهذه النظرية

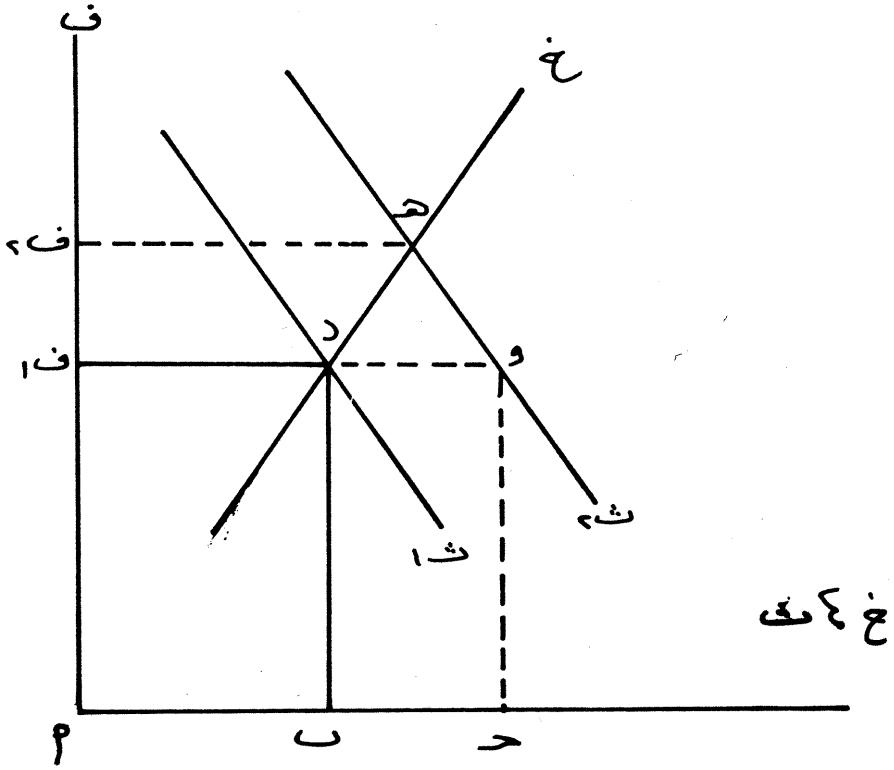


شكل بياني رقم (٤)

توازن سوق النقد لدى التقليديين

يمثل المنحني ث ث منحني الطلب على الأرصدة النقدية المتاحة للاقراض وهو يأخذ الانحدار السالب لأنه يتوقف على إنتاجية رأس المال المستخدم في عمليات الانتاج المختلفة ، وهو يرتبط بالانتاجية الحدية لرأس المال التي تتناقص باستخدام المزيد من الأموال (بفرض ثبات عناصر الانتاج الأخرى) .

أما المنحني خ خ فيمثل منحني عرض رؤوس الأموال أي المدخرات وهو يأخذ الانحدار الموجب ، حيث يزيد العرض بزيادة سعر الفائدة التي تعد عوضا (لدى أنصار النظرية التقليدية) عن تضحية المدخر بالمنفعة التي يحققها من انفاق المال حاليا وتأجيله له للمستقبل (الذي تفسره نظرية الوقت المكتسب أو التفضيل الزمني في تبريرها لسعر الفائدة الربوية) فهي إذا تقابل



شكل بياني رقم (٥)
سعر الفائدة في تحليل ويكسل

من هذا الشكل يتضح أن سعر الفائدة الممثل على المحور الرأسى ، يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار الممثلين على المحور الرأسى عند النقطة د حيث سعر الفائدة التوازنى هو ف_١ ، كمية الادخار المساوية لكمية الاستثمار هى أ ب .

وإذا حدث تحسن في ظروف الاستثمار فإن منحنى (جدول) الاستثمار ينتقل من الوضع السابق (ث) إلى وضع جديد هو ث_١ . فيزيد سعر الفائدة إلى ما يحقق تساوى الادخار مع الاستثمار في وضعه الجديد عند النقطة هـ ، وسعر الفائدة التوازنى الحالى يكون ف_٢ . وما دام الادخار قد تساوى مع الاستثمار فإن العرض الكلى يتساوى مع الطلب الكلى إذ يقابل زيادة الانفاق الاستثمارى زيادة فى الادخار على حساب الانفاق الاستهلاكى أما

العرض الكلى والطلب الكلى لكافة السلع والخدمات فلم يتغيرا عن وضعهما السابق .

ومن بين العوامل التي تشجع على زيادة الاستثمار أن يكون سعر الفائدة النقدي منخفضا عن السعر الحقيقي ، وكمثال على هذه الحالة أن يكون سعر الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك منخفضة عن الانتاجية الحدية لرأس المال العيني المتمثل في المعدات والآلات المختلفة . لذا يزداد الطلب على القروض للاستثمار فإذا استمر سعر الفائدة الجارى منخفضا فإن ذلك لن يشجع على الادخار بل سيتجه المال للانفاق الاستهلاكي مما يحفز المستثمرين على المزيد من طلب سلع الاستثمار للفرص المتاحة للربح وهكذا تتوالى زيادات الطلب على هذه السلع بما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار ويحدث ذلك عند مستوى العمالة الكاملة أو بالقرب منه . فإذا لم ترتفع أسعار الفائدة على القروض ظل الطلب عليها وعلى سلع الاستثمار متناميا وبصفة تراكمية يصعب إدراكها وتصورها . والعكس من ذلك صحيح حين يكون سعر الفائدة النقدي أعلى من السعر الطبيعي حيث تتجه أسعار السلع والخدمات إلى الانخفاض المتتالي .

ويذكر ويكسل في تحليله أن زيادة الطلب على السلع الاستثمارية يحدث بهذا الطريق (أى انخفاض معدل الفائدة الجارى عن الإنتاجية الحدية لرأس المال) أو من خلال ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال بما يفوق تكاليف إعادة إنتاجها . وهذا القول يتفق مع قول كينز عن الكفاءة الحدية لرأس المال وأن زيادة الطلب على الاستثمار تحدث إذا ما زادت القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من السلع الرأسمالية الجديدة على تكاليف إنتاجها .

أما إذا زادت كمية النقود من خلال اصدار نقدي جديد ووجه للإقراض من قبل البنوك ، فسيزيد الاستثمار في هذه الحالة على الادخار بمقدار الاصدار النقدي الجديد . وهو ما تمثله المسافة د وعلى الرسم . فإذا ما كان الاقتصاد في حالة عمالة كاملة فإن زيادة الطلب على الاستثمار ستؤدى إلى زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى بالمقدار المذكور مما يسبب ارتفاعا في الأسعار . أى أن زيادة الأسعار الناتجة عن زيادة كمية النقود في الاقتصاد ، تحدث من خلال سوق السلع والخدمات ، وعن طريق العلاقة بين الادخار والاستثمار .

ويعيب هذا التحليل إفراطه في الدور الذى يلعبه سعر الفائدة وفى أثره على الأسعار ، وفى تقديره للتغيرات التراكمية للأسعار ارتفاعا أو انخفاضاً .
خامساً - العمال الكاملة :

تقوم النظرية التقليدية على تلقائية تحقق العمالة الكاملة في الاقتصاد ، وعلى سيادة المنافسة الكاملة في هذا الاقتصاد ، ومرونة كل من الأسعار والأجور وسعر الفائدة بما يمكن من تحقق العمالة الكاملة ، والتوازن الكلى بالتالي .

وأن حجم الإنتاج يرتبط بمستوى العمالة في الاقتصاد . لذا فإن هذا الحجم يكون ثابتاً في الأجل القصير ، نظراً لتوفر العمالة الكاملة لكل من

العمل ورأس المال وثبات حجم رأس المال وعدم تغير أساليب الإنتاج . ولا يعني تحقق العمالة الكاملة عدم وجود بطالة في الاقتصاد ، لكنه يشير إلى عدم وجود بطالة إجبارية وهي التي تعني عدم توفر فرص للعمل للذين يبحثون عنه . ومع ذلك فقد يكون هناك بعض العمال العاطلين . ففي رأي المدرسة التقليدية أنه قد يوجد بالاقتصاد نوعين من البطالة هما : البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية . أما البطالة الاحتكاكية فهي التي تحدث نتيجة لسوء التنظيم في سوق العمل بأن لا يجد بعض العمال الأعمال التي تناسبهم رغم توافر أعمال أخرى لعمال ذوي مواصفات أو مؤهلات لا تتوفر في هؤلاء العمال . أما البطالة الاختيارية فهي تحدث من العمال طوعاً لعدم رغبتهم في العمل بالأجور السائدة ، فهم إذاً سببها ولا يؤثر ذلك في حالة العمالة الكاملة التي تتحقق بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه عند مستوى الأجر الذي يحقق هذا التساوي . ولو شاءوا لدخلوا ميدان العمل مما يسبب تغير مستوى الأجور السائد بالانخفاض ليحقق التوازن بين عرض العمل (بعد هذه الزيادة) والطلب عليه من قبل المنظمين .

أما كيفية تحقق العمالة ففي ظل المنافسة الكاملة يسعى كل منظم إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وهو يتحقق إذاً ما تساوت التكاليف الحدية للسلعة مع ثمنها ، كما يسعى كل فرد في المجتمع إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة . ومن ذلك العمل حيث يسعى العمال لتحقيق أقصى عائد ممكن وفي ظل ذلك فإن عرض العمل يتوقف على مقدار الأجر الحقيقي (وليس النقدي) للعمل ، فكلما زاد الأجر الحقيقي زاد عرض العمل والعكس بالعكس^(٨) . فالعامل يعرض المزيد من ساعات العمل ، كما يقبل العمال غير المشتغلين على العمل طالما كانت المنفعة المتحققة من الأجر الحقيقي أكبر من المشقة الحدية للعمل . فإذا ما وصل الأمر إلى حد التساوي بينهما توقف عرض العمل عن الزيادة لعدم تحقق مصلحة للعامل من جراء ذلك .

أما الطلب على العمل من قبل المنظمين والمنشآت المختلفة فيتوقف على قيمة الناتج الحدي للعمل مقارنة بالأجور المدفوعة . فطالما أدى توظيف المزيد

من الأيدي العاملة أو تشغيل العمال لفترات زمنية أطول (عدد أكبر من ساعات العمل) إلى زيادة قيمة الناتج الحدي للعمل عن الأجر المدفوع فإن ذلك يزيد من أرباح المنتجين مما يدفعهم لتوظيف المزيد من الأيدي العاملة أو تشغيل العاملين لساعات أطول ، حتى يصل حجم التوظيف أو التشغيل إلى الحد الذي تتساوى عنده قيمة الناتج الحدي للعمل مع الأجر المدفوع . وبما أن قيمة الناتج الحدي للعمل تتساوى مع كمية هذا الناتج مضروبة في سعره ، وأن هذا السعر مؤشر للمستوى العام للأسعار ، فكأن كمية الناتج الحدي أي الناتج العيني تتوقف على الأجر النقدي المدفوع مقسوماً على مستوى الأسعار وهو تماماً الأجر الحقيقي أي أن الطلب على العمل شأنه شأن عرض هذا العمل يرتبط بمستوى الأجر الحقيقي أو القوة الشرائية للأجر النقدي^(٥) .

ويتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي العرض مع الطلب عند مستوى الأجر الحقيقي الذي يتساوى - بدوره - مع كل من الناتج الحدي للعمل والمشقة الحدية له . فإذا زاد عرض العمل وحدثت بطالة قل مستوى الأجر الحقيقي الذي يطلبونه مما يحفز المنتجين على توظيف المزيد من الأيدي العاملة - العاطلة - طلباً للربح ، فيزداد الطلب عليهم حتى يعود التوازن إلى سوق العمل مرة أخرى بتساوي الكمية المعروضة منه مع الكمية المطلوبة . وبالمثل إذا حدثت زيادة في الطلب على العمل - زاد مستوى الأجر الحقيقي حتى يعزي العمال على بذل المزيد من العمل ، فإذا كان هذا الأجر أكبر من المشقة الحدية التي يتحملونها زادت المنفعة التي يحققونها من هذا الأجر مما يدفعهم إلى عرض مزيد من العمل حتى يتساوى العرض مع الطلب . وهكذا تتحقق العمالة بصفة مستمرة عند مستوى التوظيف الكامل .

ومن الممكن صياغة هذه العلاقات على النحو التالي :

١ - يتحقق الربح الأقصى عند تساوى التكاليف الحدية للإنتاج مع الإيراد الحدي وهو يساوى السعر في ظل المنافسة الكاملة

$$(١) \quad ت ح = س$$

٢ - تعبر دالة الإنتاج في الأجل القصير عن العلاقة بين الناتج والعنصر المتغير الوحيد في هذا الأصل وهو العمل

$$(٢) \quad ل = د (ع)$$

وفي ظل المنافسة الكاملة فإن الناتج الحدي للعنصر يساوى نسبة سعر الوحدة من العنصر إلى سعر الكمية المنتجة من السلعة

$$(٣) \quad ن ح = \frac{ر}{س}$$

حيث ن ح الناتج الحدي للعنصر سعر وحدة العمل أى الأجر الحقيقي
س سعر السلعة

(٣) أن التكاليف الحدية للناتج تساوى معدل الأجر مقسوما على إنتاجية العنصر

$$(٤) \quad ت ح = \frac{ر}{ن ح}$$

(٤) بالتعويض في (٤) عن قيمة التكاليف الحدية في (١)

$$(٥) \quad س = \frac{ر}{ن ح}$$

أى أن الأجر ر يساوى قيمة الناتج الحدي للعمال

$$(٦) \quad ر = ن ح . س$$

(٥) وحيث أن الأجر يمثل التكاليف الحدية لاستخدام العمل في إنتاج السلعة وقيمة الناتج الحدي هو عائد المنتج مقابل استخدامه للعنصر ، فإن

توازن المنتج يتحقق بتساوى الطرفين ، وهو ما يمكن التعبير عنه بالصورة التالية .

(٧)

$$\frac{J}{S} = N \text{ ح}$$

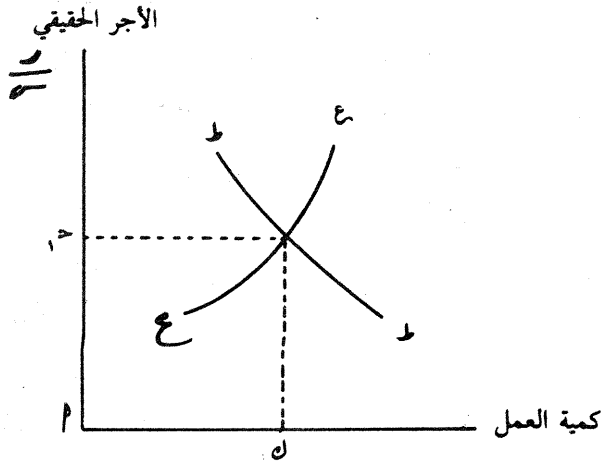
أى أن التوازن يتحقق بتساوى الأجر الحقيقي $\frac{J}{S}$ مع كمية الناتج

ن ح . لذا فالاقتصاد في نظر المدرسة التقليدية اقتصاد حقيقي يتحقق له مرونة كل من الأجور والأسعار بما يناسب تحقيق العمالة الكاملة . حيث يتغيران معا في نفس الاتجاه وبنفس النسبة بما يضمن تحقق العمال الكاملة واستمرار نفس المستوى من الانتاج ويتحقق ذلك لكل من المشروع الفردى ، والاقتصاد الكلى ، نظرا لأن الاقتصاد إن هو إلا مجموع المشروعات المنتجة فيه فتوازنها جميعا يحقق توازنه .

٦ - نظرا لخضوع الإنتاج لقانون تناقص الغلة سواء على مستوى المشروع أو الاقتصاد بأكمله ، فإن الناتج الكلى يتزايد بتزايد مستوى العمالة إلا أن ذلك يتم بنسبة متناقصة ، وهو ما يعد أساسا لاشتقاق منحنى الطلب على العمل ، وذلك لأن الطلب على العمل دالة عكسية في مستوى الأجر الحقيقى . إذ لن يزيد الطلب على العمل (طالما أن الانتاج يتزايد بنسبة متناقصة بزيادة مدخل العمل) إلا إذا انخفض الأجر الحقيقى ، وهو ما يحدث بإحدى حالتين . إحداهما انخفاض الأجر النقدي ، مع ثبات السعر س ، والأخرى انخفاض كل من الأجر والسعر ، ولكن الانخفاض فى الأجر يكون بنسبة أكبر من انخفاض السعر . وهو ما يبينه منحنى ط فى الشكل البياني رقم (٦)

٧ - نظرا لارتباط عرض العمل بالأجر الحقيقى له ، وللعلاقة الطردية بينهما فإن منحنى عرض العمل يتجه من أسفل واليسار إلى اليمين وأعلى بانحدار موجب كما هو موضح بالشكل رقم (٦)

٨ - أن التوازن فى سوق العمل يتحقق من خلال تقابل منحنيا العرض والطلب على العمل اللذان يوضحهما الشكل رقم (٦) .



شكل بياني رقم (٦)
التوازن التقليدي لسوق العمل

من هذا الشكل يتضح أن الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من العمل هو $أ - ك$ ، وأن هذه الكمية المتوازنة هي $ك$. فإذا زاد الأجر عن $أ - ك$ أدى ذلك إلى زيادة عرض العمل عن الطلب عليه مما يؤدي إلى انخفاض هذا الأجر مرة أخرى لكي يتحقق التوازن بين العرض والطلب . وإذا انخفض الأجر عن ذلك زاد الطلب على العرض مما يؤدي بالأجر إلى الارتفاع إلى مستوى $أ - ك$ لإحداث التوازن في سوق العمل ويعني ذلك مرونة كل من الأسعار والأجور بما يسمح بإعادة التوازن بين العرض والطلب .

ويرى التقليديون أن التوازن الكلي للاقتصاد يرتبط بتحقيق التوازن في سوق العمل . وذلك لأنهم يستبعدون احتمال زيادة في الطلب في سوق السلع والخدمات لجميع السلع استناداً إلى قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب عليه دائماً . فالتوازن إذاً في سوق العمل يؤدي بصفة تلقائية إلى تحقيق توازن الاقتصاد القومي ، وتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي .

التوازن العام للاقتصاد لدى التقليديين :

سبق التعرف على مكونات النظرية التقليدية وأركانها الأساسية المحققة لتوازن سوق العمل والمحققة للعمالة الكاملة ومن ثم التوازن الكلى للاقتصاد . ولكى نتبين كيفية تفاعل وأداء المتغيرات المختلفة فى النموذج الخاص بهذه النظرية فقد جرى تمثيل مكوناته الأساسية بدون ادخار واستثمار فى الرسم البيانى رقم (٧) لكى نتعرف من خلاله على هذه الكيفية . ثم تلخيص هذه المكونات فى الرسم البيانى رقم (٨) لبيان أن علاقات الاقتصاد لدى التقليديين تنقسم إلى قسمين يتعلق إحداهما بالاقتصاد الحقيقى ، والآخر بالاقتصاد النقدى .

يشتمل النموذج المبين فى شكل رقم (٧) على أربعة أقسام :

أ ، ب ، ح ، د يبين كل منها علاقة من العلاقات السابق شرحها والتي تكون البناء النظرى للنموذج .

ففى القسم أ يبين الرسم دالة الانتاج فى سوق السلع والخدمات وعلاقتها بالتشغيل (العمالة) حيث

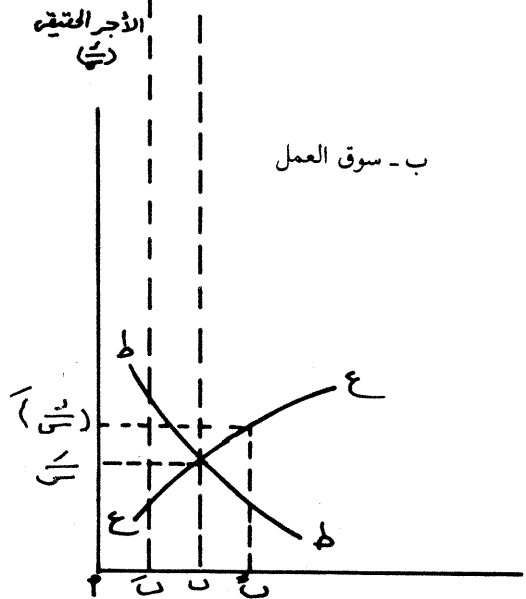
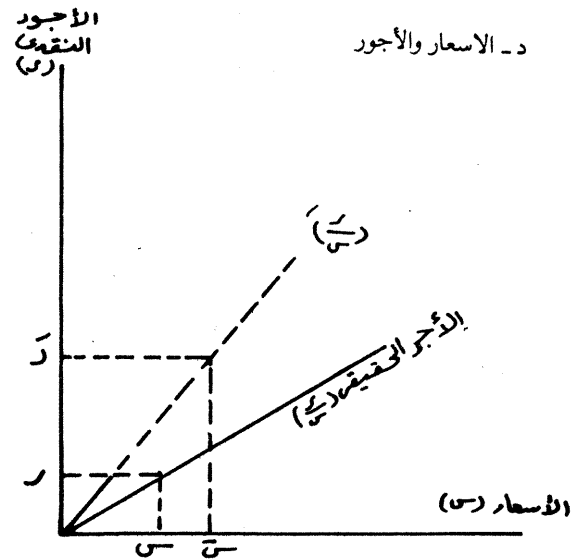
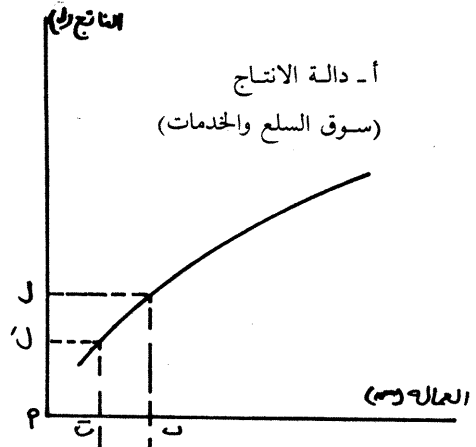
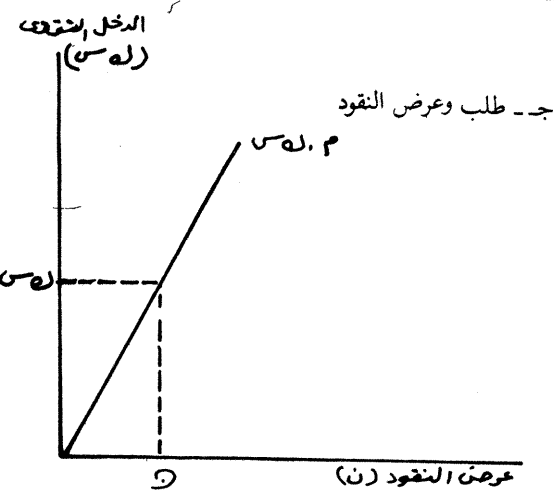
$$ل = د (ش) \quad (١)$$

ويبين القسم ب التوازن فى سوق العمل حيث يشمل منحنيًا عرض وطلب العمل اللذان يتقابلان معا ليحددا نقطة التوازن فى هذا السوق ، وهى النقطة التى يتساوى عندها الأجر الحقيقى مع كمية الناتج الحدى للعمل ن ح (النقطة ح فى الرسم)

$$\frac{ن}{س} = ح \quad (٢)$$

وعند هذه النقطة يتحقق توازن الاقتصاد بأكمله وتشغيل قوة العمل بأكملها (أ ب) ويتحدد بناء على ذلك مستوى الناتج الكلى ، وهو ذلك المستوى الذى يقابل كمية العمل المستخدمة فى سوق العمل على منحنى دالة الانتاج فى القسم ، وهو (ل ١) . وهذه هى نقطة الوصل بين سوق العمل وسوق السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد .

شكل بياني رقم (٧)
توازن الاقتصاد لدى التقليديين
بدون (ادخار واستثمار)



أما إذا لم تتحقق المنافسة الكاملة لأي سبب أو لم تكن الأسعار والأجور مرنة فإنه لا يتحقق التوازن التلقائي للإقتصاد ولا يتمتع الإقتصاد بالعمالة الكاملة وبالمستوى الأقصى للإنتاج .

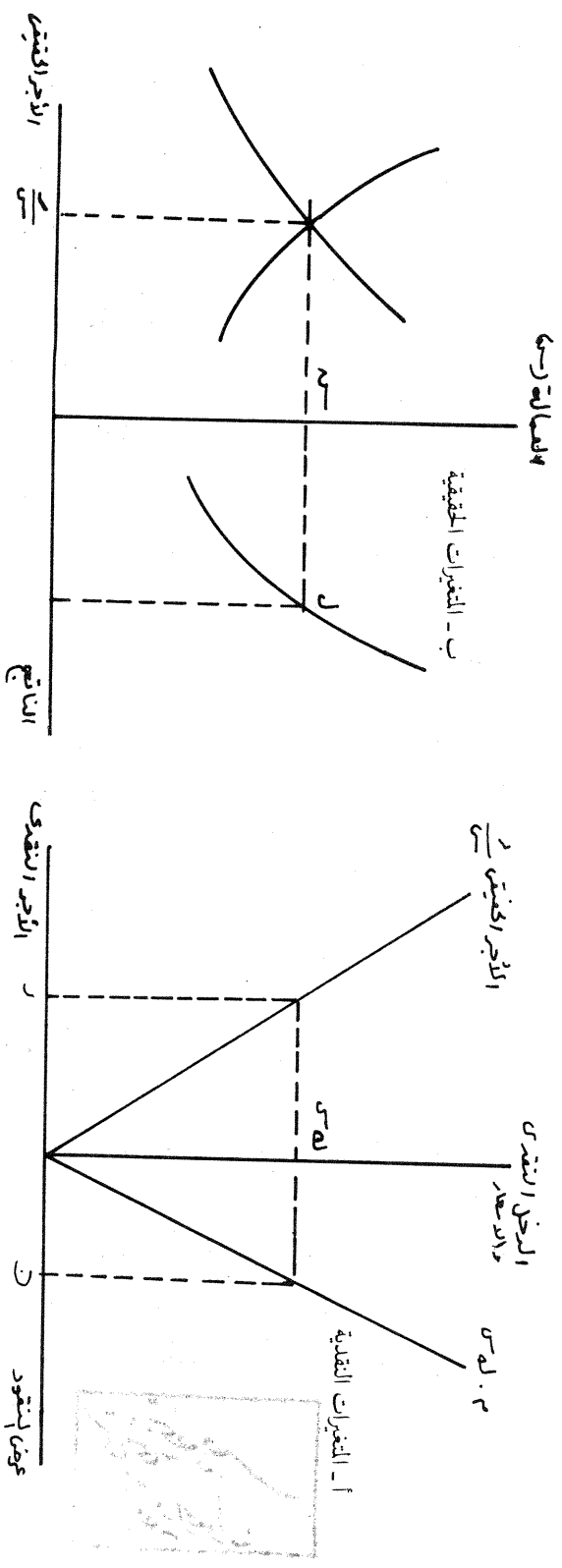
فبفرض أن هناك جمودا في الأجور في سوق العمل من جراء تأثير نقابات العمال ونجاحها في تجميد الأجور وعدم انخفاضها في حالة حدوث بطالة بين العمال ، فعدم انخفاض الأجور في هذه الحالة سيجعل هناك اختلافا بين مستوى الأجر النقدي ومستوى الأجر الحقيقي الذي يحقق توازن سوق العمل ، لينشأ عنه ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي عن حدود التوازن - (وهو ما يتبين من القسم د من الشكل ٧ السابق) - ينتج عنه انتقال منحني الأجر الحقيقي من وضعه التوازني إلى جهة اليسار . فيترتب على ذلك زيادة عرض العمل وانخفاض الطلب عليه مما يحقق بطالة في سوق العمل بينها القسم ب من نفس الشكل ٧ مقدارها ب ب . ونظرا لجمود الأجور فلن تنخفض .

وسينتج عن ذلك ارتفاع الأسعار بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأجور ، لأن نسبة هذا الارتفاع تحكمها معادلة كمية النقود السابقة $E = M \cdot K \cdot S$ ، وهي تقضى بأن ارتفاع الأسعار يكون بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأجور . وذلك لأن

$$M = \frac{E}{K \cdot S}$$

، م أقل من الواحد الصحيح ، لأن سرعة تداول النقود أكبر من الواحد الصحيح .
والنتيجة المتوقعة لذلك هي ارتفاع الأجر الحقيقي وانخفاض مستوى العمالة ومن ثم الناتج الكلي . وبذا تستمر البطالة في الإقتصاد والنتائج المترتبة على ذلك .

أما توازن الإقتصاد شاملا الادخار والاستثمار فيعبر عنه الشكل البياني رقم (٩) ، حيث أضيف علاوة على ما في نموذج التوازن في شكل (٧)



شكل بياني رقم (٨)
 توازن الاقتصاد لدى التقليديين
 (بدون ادخار واستثمار)

السابق ، القسم هـ الذى يوضح توازن الادخار والاستثمار من خلال سعر الفائدة الجارى . حيث أن الادخار دالة طردية مع سعر الفائدة ، أما الاستثمار فدالة عكسية مع سعر الفائدة . وزيادة سعر الفائدة يزيد من الادخار ، كما أنه يقلل من الاستثمار . ويتحدد سعر الفائدة فى هذا القسم (هـ) بتقاطع دالتى الادخار والاستثمار محققا للتوازن بينهما . كما يحدد الفائدة أيضا توزيع الدخل الحقيقى بين الادخار والاستهلاك ، كما يحدد أيضا فى نفس الوقت توزيع الناتج (الدخل الحقيقى) بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية .

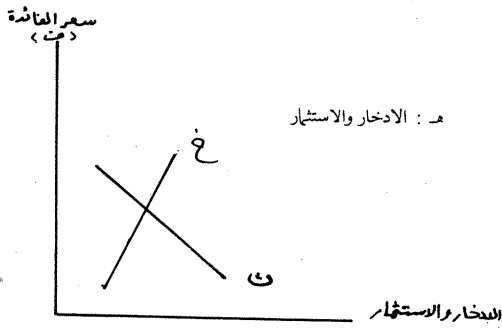
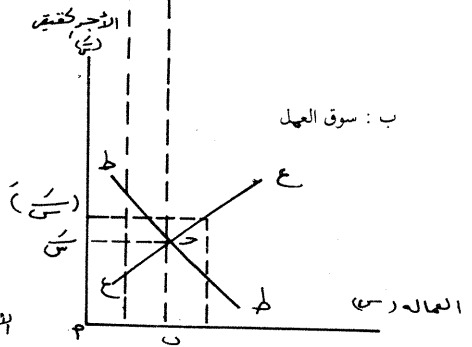
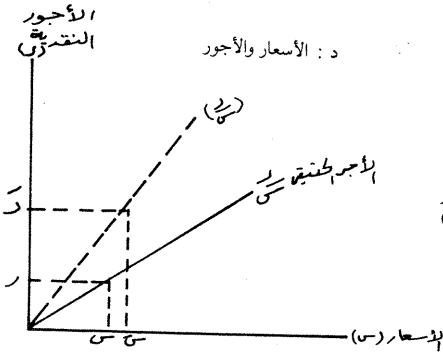
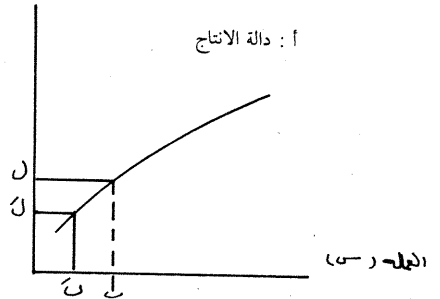
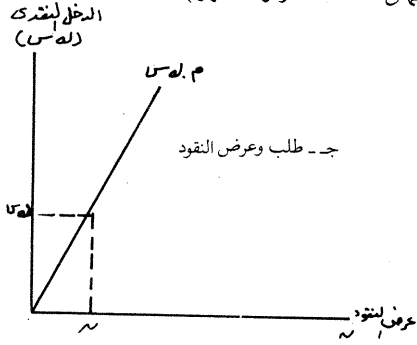
وهكذا يتكامل النموذج فى أجزائه الخمس محققا للتوظيف الكامل بتشغيل كافة قوة العمل والأجر الحقيقى المحقق لتوازن العرض والطلب من العمل ، فى القسم ب ، ويقابله مستوى الانتاج (والدخل الحقيقى) المتحقق من هذا التشغيل الكامل (فى القسم أ) . وذلك لأن الانتاج دالة فى التوظيف فى الأجل القصير لثبات الفن الانتاجى ورصيد رأس المال . وفى القسم ح فإن عرض النقود (وسرعة دوران النقود مستقرة) يحدد المستوى العام للأسعار الخاص بهذا الانتاج . أما القسم د فيتحدد فيه مستوى الأجر النقدي المناسب للمستوى العام للأسعار من خلال العلاقة بين الأجر الحقيقى (المحقق للتوازن فى سوق العمل) والمستوى العام للأسعار . ويبين القسم هـ توزيع الدخل والناتج المشار اليه بعاليه .

وطالما تحققت مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة فإن العمالة الكاملة تتحقق وسيصل الانتاج إلى المستوى الذى يمكن إنتاجه عند مستوى التوظيف الكامل . ويكون المستوى العام للأسعار ذلك المستوى الذى يشتري عنده عرض النقود (مع سرعة دورانها المستقرة) كامل الانتاج . وستكون الأجور النقدية متمشية مع مستوى الأسعار بما يحقق هدف تعظيم الربح للمنظمين . ولو ظهرت بطالة تنخفض الأجور النقدية بما يعيد تشغيل العاطلين . ولو حدث كساد للسلع تنخفض الأسعار بما يحقق بيعها فى

الأسواق واستمرار الانتاج

تحت إشراف
مفوض

شكل بياني رقم (٩)
توازن الاقتصاد لدى التقليديين
(بها في ذلك الادخار والاستثمار)



مما سبق يتضح تحقق التوازن الاقتصادي الكلي للمجتمع عند مستوى العمالة الكاملة - في رأي التقليديين - وأن هذا التوازن لا يتحقق إلا عند هذا المستوى فقط من التوظيف في المجتمع ، إذ أن عدم تحقق التوظيف الكامل يعني عدم الاستقرار للاقتصاد . وأن حدوث البطالة لا يتطلب تدخلاً في عمل الاقتصاد سوى بالسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي .

أما الافتراضات الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية وهي العمالة الكاملة وقانون ساي ونظرية كمية النقود ونظرية سعر الفائدة وما تتضمنه أيضاً من سيادة المنافسة الكاملة ومرونة الأسعار والأجور وسعر الفائدة فقد تعرضت لانتقادات كثيرة لعل من أهمها ما قام به جون مينارد كينز في نظريته العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود والمشورة عام ١٩٣٦ . ولم يقتصر الأمر على ما قام به كينز من انتقادات بل شاركه كثيرون غيره في هذا الانتقاد .

ولعل من أهم ما واجه النظرية التقليدية قد برز من الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات من هذا القرن وشمل عدداً كبيراً من الدول الرأسمالية والدول المرتبطة بها ، وعدم حدوث تلقائية في الاقتصاد تعمل على التغلب على الكساد وتحقيق العمالة الكاملة كما رأي التقليديون مما أدى إلى اهتزاز مسلمات النظرية التقليدية وكشف الكثير من النقائص فيها . علاوة على تغير كثير من الظروف المادية والموضوعية عما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر حيث كانت مجالات الاستثمار واسعة وغير محدودة والنظام المصرفي متنامياً ، والسكان في تزايد مستمر وكبير ، وظهرت كثير من المخترعات ، واكتشفت موارد اقتصادية وافرة ، وفتحت أسواق جديدة . وفي مقابل ذلك لم تكن رؤوس الأموال كافية للقيام بالاستثمار ، واعتبر نقص رؤوس الأموال هذا وكأنه قضية مسلم بها . ولم يكن في هذا الوقت عسيراً تحقيق العمالة الكاملة للاقتصاد تلقائياً وبدون تدخل فيه . كذلك فإن الطلب الكلي لم يكن يثير مشاكل أمام الاقتصاد ، لذا فلم ينل العناية والدراسة الكافية .

وبعد أن تغيرت كثير من الظروف المادية والموضوعية للدول الرأسمالية لبلوغ هذه الدول مرحلة عالية من النضج وزيادة معدلات الادخار عن

الاستثمار ، فقد سمح بحدوث كساد وبطالة كبيرين كما حدث في أوائل الثلاثينات .

أهم الانتقادات للتحليل التقليدي للتوازن والتوظيف :

شارك عديد من الاقتصاديين في انتقاد الفكر الكلاسيكي ومسلّماته المختلفة عن العمالة الكاملة والتوازن التلقائي وشروطه من منافسة تامة ومرونة للأجور والأسعار وسعر الفائدة . وبحدوث الكساد العالمي فقد تبين أن المدرسة التقليدية وتحليلاتها لم تقدم التصور المناسب لتفاعلات المتغيرات الاقتصادية الرئيسية والنتائج المترتبة عليها . ولقد حاول بعض المنتسبين إليها في وقت حدوث هذا الكساد تبريره بسيادة الاحتكار بين المشروعات الانتاجية ونشأة المشروعات الاحتكارية الكبيرة التي تقلل من تشغيلها للعمال عما تفعله المشروعات في ظروف المنافسة التامة . وقال آخرون منهم بأن الكساد حدث لعدم مرونة الأجور بفعل نقابات العمال التي قاومت خفض الأجور تمشياً مع الانخفاض الحادث في الأسعار مما قلل من معدلات الأرباح وأدى بالتالي إلى نقص الانتاج والعمالة . ولم يجد التفسير التقليدي لحدوث الدورات الاقتصادية بمراحلها الأربعة أرضية من الواقع حيث لم ينته الكساد بانتعاش ثم رواج كما ترى النظرية التقليدية عن الدورات ، بل انه استمر ثقيل الوطأة ولم تظهر بوادر انتعاش . ولم يتحقق من نبوءاتهم شىء عن تلقائية التوازن وتحقق العمالة الكاملة . بل طال أمد الكساد في الاقتصاد الأمريكى حتى الحرب العالمية الثانية - عام ١٩٤٠ على وجه التحديد . حين بدأ الاستعداد للحرب ثم الحرب نفسها فامتصت قدرا كبيرا من قوة العمل العاطلة .

وتعد أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية التقليدية هي تلك التي أوردها كينز واستقاها من واقع الكساد العام وأزمته المستمرة في الاقتصاد الرأسمالى ، والتي تتلخص في :

١ - عدم وجود التلقائية أو اليد الخفية في الاقتصاد التي تخرجه من الأزمات عند تعرضه لها .

وعدم تحقق التوظيف الكامل لرفضه فكرة تطابق العرض الكلى مع الطلب

الكلى دائما المبنية على قانون ساي .

ولقد تعرض افتراض حالة التوظيف الكامل هذه إلى انتقاد أيضا من مالس فقد نادى بعدم تساوى العرض والطلب ولذلك نادى بضرورة وجود طبقة من المستهلكين لا يعملون مباشرة فى إنتاج السلع حتى يمتصوا زيادة العرض ، كما رفض سيسموندى فكرة كفاية الطلب وقال بعدم كفايته ، ولكنه رد ذلك إلى سوء التوزيع ، ورفض أيضاً تلقائية تساوى الطلب الكلى بالعرض الكلى .

وعلاوة على ذلك فإن النظرية مهما ادعت من تساوى العرض بالطلب أو خلق الطلب من قبل العرض فإنه لا بد من حدوث قصور يتمثل فى خطأ التقدير ، لأن النظام يقوم أساساً على أن يقدر كل منتج الطلب الخاص بمنتجاته ، دون الاستناد إلى تقدير دقيق ودون علم بتقدير الإنتاج المستقبل ، كما أن هناك دور أساليب الاعلان والدعاية فى انحراف الطلب بحيث تجعله ينساق نحو العرض والذي قد يتجه هو الآخر إلى إنتاج سلع أو خدمات غير ضرورية .

٢ - فيما يختص بفرض المنافسة الحرة (سياسة أتركه يعمل) الذى تقوم عليه كل الفلسفة التقليدية ، فالنظرية بنت آراءها على فكرة تجريدية اسقطت كثيراً من الحقائق ، كاستبعاد ظاهرة الاكتناز ، واتجاه بعض الادخار لغير أغراض الاستثمار ، والقاء الدور على مسئولية سعر الفائدة فى الاتجاه بالادخار نحو الاستثمار أضف إلى ذلك ظهور التكتلات والاحتكارات ، كما أصبح تدخل الدولة شيئاً ضرورياً ، كما أنها عمرت التحليل الجزئى على الكل وبنت عليه افتراض التوظيف الكامل .

٣ - أن التوازن قد يحدث للاقتصاد عند مستوى مختلف عن مستوى العمالة الكاملة ، لذا فإنه ليس هناك توازى دائماً بين التوازن والعمالة الكاملة . فالتوظيف الكامل حالة خاصة من عدة حالات ، فالتوظيف لا يمكن أن يكون كاملاً فى كل الظروف لأن الدخل ليس بالضرورة أن يستخدم كله فى شراء الإنتاج مما يعنى حدوث قصور فى الطلب الكلى ومن ثم بطالة . وما دام أن الحالة العامة للإقتصاد هى حالة عدم كفاية الطلب فإن افتراض حالة التوظيف الكامل فى كل الظروف تعتبر غير صحيحة .

فالمجتمع في رأى كينز ينقسم إلى طبقتين ، غنية وأخرى فقيرة والأولى دخلها أكبر من الثانية وميلها للإستهلاك أقل وميلها للإدخار أكبر ، ومادام الأمر كذلك لا يمكن أن يحدث توازن تلقائي بين العرض والطلب ومن ثم لا يمكن حدوث حالة التوظيف الكامل بصورة مستمرة .

كما انتقد فكرة عدم وجود بطالة إجبارية المعتمد أساساً على قبول الأجور السائدة والمبنية على فلسفة قبول انخفاض الأجر . فقد نادى كينز بسياسة رفع الأجور بدلاً من خفضها معللاً ذلك بعدة أسباب منها : -

(أ) أن الواقع يرهن على صعوبة تخفيض الأجر لوجود نقابات عمال ترفض ذلك ، كما أن الكثير من الحكومات تنادى بفرض حد أدنى للأجر .

(ب) انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلى والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الاستهلاك ومن ثم الاستثمار . إذ لا يجد من يطلبه لقلّة الدخل وذلك يؤثر على التوظيف بزيادة البطالة .

(ج) حجم التشغيل لا يعتمد على الأجور بل على الطلب الكلى أى أن توازن سوق السلع هو الذى يحدد مستوى التشغيل فى سوق العمل وليس العكس كما فى التحليل التقليدى ، إذ الطلب على العمال طلب مشتق من الطلب على المنتجات ، كما أن عرض العمل ليس تابعاً دائماً للأجر الحقيقى وفى كل الظروف لأن العمال لا ينسحبون من سوق العمل فى حالة ارتفاع الأسعار بينما ينسحبون عندما يخفض اصحاب الأعمال أجورهم حتى ولو كان الانخفاض بسيطاً .

(د) أن انخفاض الأجور قد يؤدي إلى زيادة التوظيف إذا أخذنا فى الاعتبار تحليل المنشأة الواحدة . أما إذا كان هذا الانخفاض على مستوى الاقتصاد الكلى فإنه يؤدي إلى نقص الطلب المؤدى إلى انخفاض الاستهلاك ومن ثم الاستثمار فالتوظيف .

(و) توجد حالات اكتناز مما يضيف الادخار المتجه إلى الاستثمار فيقلل من فاعلية زيادة العرض الكلى والذي يستوعب العمال فى مجالاته الجديدة فيزيد التوظيف .

٤ - يبين كينز أن الانتعاش يتوقف على الاستثمار ، وأوضح علاقة أخرى جديدة بين الادخار والاستثمار ، وسعر الفائدة والنقود .

وقد بين عدم تساوى الادخار مع الاستثمار عن طريق سعر الفائدة (إذ كان موجبا فوق الصفر)

(أ) ذلك لأنه ليس كل ادخار يتجه للاستثمار بل يذهب بعضه لزيادة الارصدة النقدية .

(ب) أن الاستثمار إذا زاد بقدر معين فإن مضاعف الاستثمار يؤدي إلى موجات متتابعة من الزيادة تفوق الادخار .

(ج) أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بطلب النقود وعرضها لا بطلب وعرض رأس المال . وأن سعر الفائدة ليس له أى علاقة بتحقيق التوازن بين الاستثمار والإدخار .

(د) أن للعوامل التى تحكم الادخار غير العوامل التى تحكم الاستثمار . أى أن الافراد الذين يدخرون ليس بالضرورة أن يكونوا مستثمرين ولذا فعوامل الادخار لهم غير العوامل التى تحكم المستثمرين .

وليس معنى ذلك أن الادخار لا يساوى الاستثمار فى كل الظروف وإنما أن تلقائية التساوى التى يفرضها التقليديون ليست محل قبول .

وهو يخلص رأيا فى أن الاستثمار دالة عكسية فى سعر الفائدة وهى غير مرنة (واختلافه هنا مع التقليديين ليس فى اتجاه العلاقة بل فى عدم مرونتها) . وأن الادخار دالة فى الدخل وليس فى سعر الفائدة .

وأوضح أن الاستثمار معرض للتشبع مما يؤدي إلى حدوث الانكماش حتى والاقتصاد فى ذروة الرواج . وذلك لأن الادخار كما يقل فى ظروف الانكماش ، فإنه يزيد فى ظروف الرواج ، فإذا تجاوزت زيادته حدود الاستثمار أدى ذلك إلى اتجاه النشاط الاقتصادى نحو الانكماش (٨) .

وعلاج ذلك يكون بالانفاق الحكومى لتعويض النقص فى استثمارات الأفراد والمشروعات .

الفصل الثاني

النظرية الكينزية في العمالة والنقود وسعر الفائدة

مقدمة :

قدم كينز نظريته العامة في العمالة وسعر الفائدة والنقود مستنداً على عدم صلاحية النظرية التقليدية للظروف المتغيرة في الاقتصاد ، إذ أنها تبحث حالة واحدة فقط هي حالة العمالة الكاملة . ولا تصلح لتفسير غيرها من الحالات . كما أنها تقول بتلقائية حدوث العمالة الكاملة ، وهو أمر لا يتحقق في الاقتصاد القائم على الحرية الفردية دون التدخل من قبل الحكومة في عمل هذا الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة خاصة السياسة المالية (بالتحكم في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب) التي تعد أداة فعالة في التغلب على البطالة . كذلك يرى كينز أن النقود ليست محايدة في تحديد حجم النشاط الاقتصادي ، بل تلعب دوراً هاماً في ذلك ، حيث يمكن عن طريقها التأثير على حوافز الأفراد وقراراتهم بالاستهلاك والادخار والاستثمار ، ومن ثم التأثير في حجم الناتج القومي والعمالة . لذا فللتوازن في سوق النقد أثر كبير على التوازن في الأسواق الأخرى (سوق السلع والخدمات وسوق العمل) عن طريق تأثير كمية النقود والطلب عليها على سعر الفائدة في سوق النقد . وتستطيع السلطات النقدية من خلال تغيير سعر الفائدة وغيرها من أدوات السياسة النقدية التأثير على حجم النشاط الاقتصادي . فكل سعر للفائدة يحقق التوازن في سوق النقد يقابله حجماً معيناً من الاستثمارات ، ومن ثم حجماً معيناً من الدخل يترتب عليه حجم من المدخرات يعادل هذه الاستثمارات . أي أن للتوازن في سوق النقد تأثيره في التوازن في سوق السلع من خلال سعر الفائدة . ويستثنى من ذلك الحالات التي يصل فيها سعر الفائدة إلى أدنى مستوى وهي ما تسمى مصيدة

أو فسخ السيولة في حالات البطالة المزمنة والكساد ، حيث يفقد أثره وتعجز السياسات النقدية عن معالجة المشكلة ، ويكمن الحل في هذه الظروف في السياسات المالية التي تؤثر في سوق السلع والتوازن فيها . أما دور سوق العمل فغير جوهري لجمود الأجور نظراً لما تقوم به نقابات العمال من مقاومة لسياسات خفض الأجور بعكس الحال في النظرية التقليدية التي تركز على سوق العمل في تحقيق التوازن (١) . كما ركز كينز اهتمامه على الأجل القصير فقط في حين كان اهتمام التقليديين بتوازن الأجل الطويل . وقد ركز اهتمامه أيضاً على الانفاق كوسيلة لتحقيق التوازن والتوظيف بعكس الادخار الذي يقلل من فرص التوظيف ويزيد من الكساد .

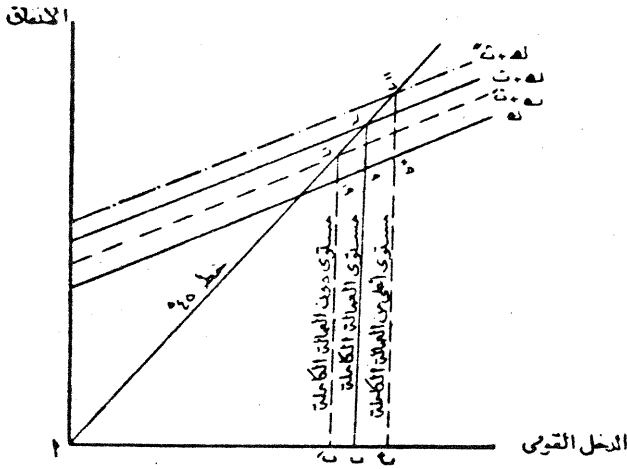
وقد كانت آراء كينز مناسبة لظروف الاقتصاد الرأسمالي الذي كان يعاني من الكساد في ذلك الوقت . ولا زالت كذلك في الظروف الحالية أيضاً لدى الكثير من الاقتصاديين ، لصحة مبادئها التي قامت عليها وخطواتها الرئيسية والتي يمكن تطبيقها في علاج مشكلات الاقتصاد القومي عندما يبلغ الدخل القومي في توازنه مستوى العمالة الكاملة وعندما يتجاوز هذا المستوى . إلا أن هذه الحالات الأخيرة ، تحتاج إلى بعض التعديلات والإضافات اللازمة في آراء كينز لتتماشى مع حالات الرواج والنمو المستمر ، أو التضخم الركودي الحالي في الدول الرأسمالية وهو الذي يجمع بين كل من التضخم والركود معاً .

ومن المفيد قبل دراسة التوازن العام في النظرية العامة لكينز التعرف على أدوات التحليل الكلي للاقتصاد وشرح مفاهيمها والعوامل المؤثرة فيها حتى يمكن استيعاب التحليل الكينزي ومناقشته .

أولاً - التوازن والعمالة :

يتحقق التوازن الكلي للاقتصاد بتعادل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي . (يشير الطلب الكلي إلى مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة ، وهو بذلك يشمل كل أنواع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد وهي الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستثمار كما يشمل إنفاق

العالم الخارجي . أما العرض الكلي فهو مجموع قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل المنتجين المختلفين) وأن يتحقق مع الحالة التي يتساوى عندها كل من الطلب الكلي والعرض الكلي أي التوازن ، الوصول إلى أسعار توازنية لكل السلع والخدمات في جميع الأسواق في نفس الوقت ، وأن السعر في سوق العمل يؤدي لتحقيق العمالة الكاملة ، وذلك لأن التوازن قد يحدث دون مستوى العمالة الكاملة أو عندها أو عند مستوى يجاوز العمالة الكاملة . إلا أنه غالباً - في ظروف الاقتصاد الرأسمالي الحر وعدم تدخل الدولة - يكون عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة ، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١٠) بالنسبة لاقتصاد مغلق ليس له علاقات خارجية .



شكل بياني رقم (١٠)

توازن الاقتصاد عند مستويات مختلفة من العمالة

حيث ك يمثل خط الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع .

ك + ث خط الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري أي الإنفاق

الكلي .

أي أن المسافة الرأسية بين ك ، ك + ث وهي ح تمثل الإنفاق

الاستثماري ، وهو يساوي الادخار الكلي عند مستوى العمالة الكاملة .

، أ ب هو الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة ، أ ب الدخل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة ، أ ب يمثل الدخل عند مستوى أعلى من العمالة الكاملة .

، ك + ث يمثل الإنفاق الكلي عند مستوى أقل من العمالة الكاملة .
، ك + ث يمثل الإنفاق الكلي عند مستوى أعلى من العمالة الكاملة .
أ هـ يمثل خط ٤٥ درجة الذي يتساوى عنده الدخل مع الإنفاق .

من هذا الشكل يتضح أن العمالة الكاملة تمثل إحدي حالات العمالة الممكنة في الاقتصاد ، وهي حالة خاصة لا تحدث إلا في ظروف معينة ، حيث يتساوى كل من الادخار والاستثمار ، مع المسافة حد ، ويكون الإنفاق الكلي ك + ث مساوياً للدخل أ ب محققاً للتوازن عند مستوى العمالة الكاملة أي عند النقطة د .

فإذا ما حدث ما يغير من نظرة المنظمين وجعلها تشاؤمية فإن ذلك يؤدي إلى نقص الاستثمار في المجتمع إلى المسافة د ح مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الكلي إلى ك + ث ، ومن ثم نقص الدخل إلى أ ب والوصول إلى وضع توازني أقل مما يخفض العمالة الكاملة بمقدار ب ب ، ولا توجد قوة تلقائية في الاقتصاد في مثل هذه الأحوال للعودة إلى المستوى السابق للعمالة الكاملة . ويتطلب تحقيق العمالة الكاملة في هذه الحالة إما زيادة الاستثمار أو زيادة الاستهلاك ليعوض النقص في الاستثمار .

أما إذا كانت نظرة المنظمين تفاؤلية بالنسبة للمستقبل فسيعملون على زيادة الإنفاق الاستثماري إلى مستوى حد ، فيرتفع خط الإنفاق الكلي إلى ك + ث . ويرتفع الدخل القومي إلى مستوى أ ب ليتحقق التوازن عند النقطة د على خط ٤٥ درجة . وهذا المستوى التوازني أكبر من ذلك الذي يحقق العمالة الكاملة . وسيستمر ذلك الوضع طالما لم يطرأ ما يغير من الاستهلاك والاستثمار في المجتمع . وسيكون أثر ذلك ارتفاع مستوى الأسعار . ولكي يعود الوضع إلى مستوى التوازن عند العمالة الكاملة فإما أن ينخفض الاستثمار إلى حد د أو ينخفض الاستهلاك بما يساوي الزيادة في الاستثمار ، وهو ما لا يحدث تلقائياً في الاقتصاد .

ثانياً - الإنفاق الكلي :

يتحقق التوازن كما سبق القول بتبادل كل من الطلب الكلي مع العرض الكلي . وقد كان التقليديون يرون أن هذا التوازن يحدث عند مستوى العمالة الكاملة كما سبق ، وأنه لا مجال لحدوث البطالة الإجبارية في الاقتصاد . إلا أن كينز يرى بأنه قد يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي وأنه قد يقل عنه ، وتؤدي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي إلى التوسع في الإنتاج مصحوباً بزيادة في الأسعار ، أو قد يقتصر الأمر على زيادة في المستوى العام للأسعار إذا تخلف الإنتاج عن تلبية الزيادة في الطلب . فإذا استمرت الأسعار في الارتفاع حدث التضخم . أما نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ، فإنه يؤدي إلى زيادة في المخزون السلعي ونقص الإنتاج واتجاه الأسعار للانخفاض وحدث البطالة . فتحدث البطالة إذاً بنقص الطلب الكلي ، ومن ثم قصور الإنفاق الكلي على السلع والخدمات عن توفير فرص عمل كافية لجميع أفراد القوة العاملة ، أي أن الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والأمر كذلك هو الذي يحدد مستوى التوظيف . لذا فإن تحقيق التوظيف الكامل يستلزم تحقيق القدر المناسب للإنفاق الكلي للمجتمع ، وهو ما يستدعي البحث عن العوامل المحددة للطلب الكلي والتأثير فيها لعلاج التقلب في هذا الطلب ، ومن ثم في مستوى التشغيل (التوظيف) في الأجل القصير . أما العرض الكلي فيفترض عدم تغيره في الأجل القصير للثبات النسبي فيه .

هذا ويشمل الإنفاق الكلي كلا من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي ، وإنفاق الخارج . لذا فإن التأثير في هذه الأنواع من الإنفاق يتطلب البحث عن العوامل المحددة لها وتكييفها ومن ثم الوصول إلى التوظيف الكامل .

ويبين الشكل التالي رقم (١١) العوامل المؤثرة في الإنفاق الكلي في المجتمع وفي اقتصاد مغلق ليس له تعامل خارجي .

ومنه يتضح أن العوامل المسؤولة عن الإنفاق متعددة . ومن بين هذه

العوامل يرى كينز أن العوامل المؤثرة في الميل للاستهلاك (العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية) تتصف بالثبات في الفترة القصيرة . وأن الإنفاق الاستهاري هو مجال التأثير في الإنفاق ، وأنه بدون التدخل الحكومي فمن غير الممكن التأثير فيه بدرجة فعالة تعالج التقلبات وتحقق التوازن عند مستوى التوظيف .

وفيما يلي ندرس الأقسام المختلفة للإنفاق والعوامل المؤثرة فيها .

ثالثاً - الإنفاق الاستهلاكي :

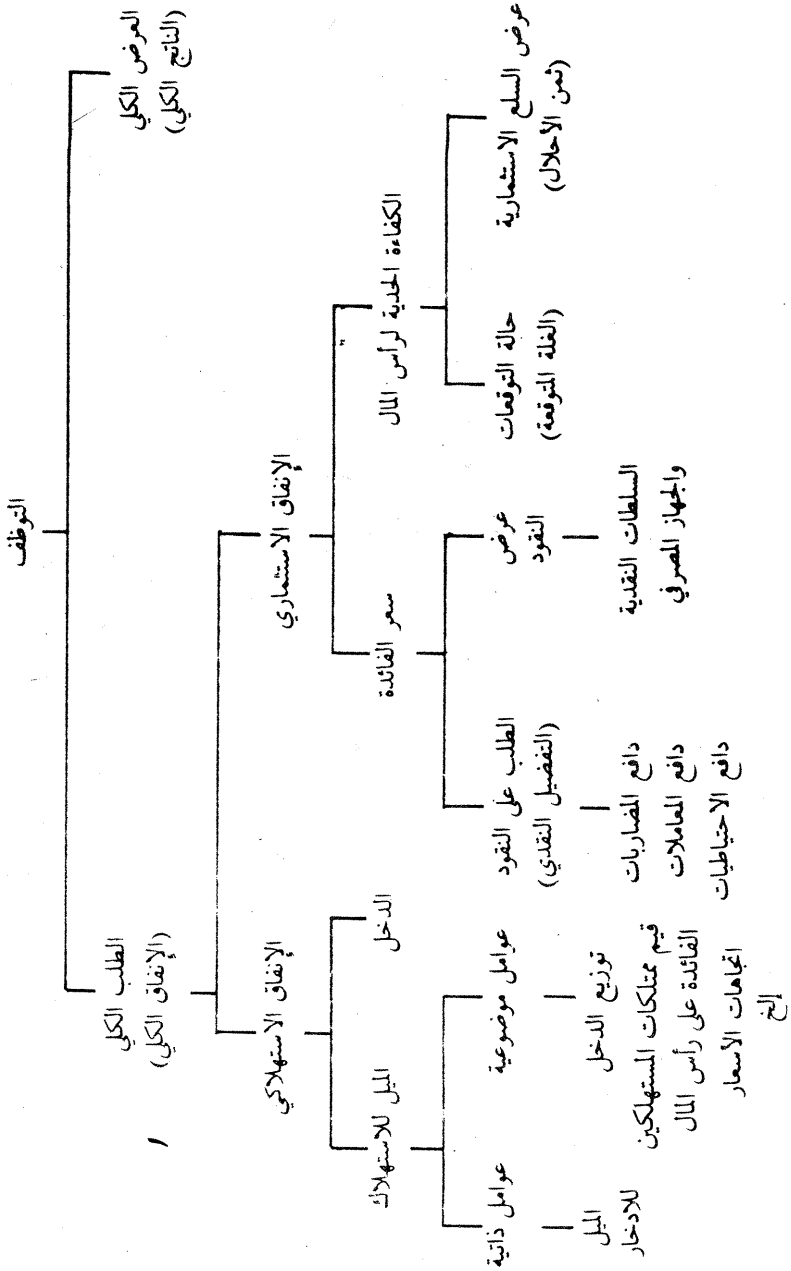
يعد الإنفاق الاستهلاكي أهم مكونات الإنفاق . ويتأثر الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع بعدة عوامل لعل من أهمها مستوى الدخل (الدخل الممكن التصرف فيه) والميل للإدخار ، وتوزيع الدخل في المجتمع ، وممتلكات المستهلكين واتجاهات الأسعار ، ومعدل الفائدة على رأس المال .

ومن بين العوامل المذكورة فإن العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي تعد أكثرها أهمية ، لذا فقد نالت حظاً أكبر من الدراسة ، فقد درس كينز دالة الاستهلاك وهي العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك القومي ، حيث درس تأثير الدخل على الاستهلاك في الأجل القصير :

هذه العلاقة في الأجل القصير ، فإن الإحصاءات تبين أن اتجاه نسبة الاستهلاك للنقص مع زيادة الدخل غير صحيح في الأجل الطويل . وهناك بعض النظريات في تفسير ذلك مثل نظرية دوزنبري ، وهي تقوم على أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك (أو الادخار) لا تتوقف على الدخل الجاري فقط ، بل على العلاقة بين الدخل الجاري وأعلى دخل حققه المستهلكون من قبل ، وأن الميل المتوسط للاستهلاك لا يتغير بالنسبة للاقتصاد ككل مادام توزيع الدخل ثابتاً . وقد توصل موريجليناني إلى نتيجة مقارنة . كما قدم فريدمان نظرية الدخل الدائم لتفسير التساوي بين الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل .

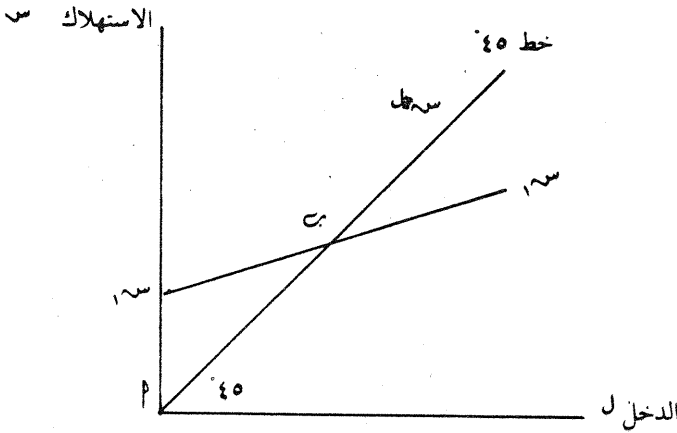
وبصفة عامة فإن كل هذه النظريات والدراسات لا تناقض أهمية الدخل بالنسبة للإنفاق ، وأن العلاقة بينهما متبادلة .

العوامل المؤثرة في الإنفاق الكلي (لدى كينز)



شكل (١١)
العوامل المؤثرة في الانفاق الكلي (لدى كينز)

هذا والعلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاادخار علاقة عكسية ، حيث أن مجموعهما معاً يساوي الواحد الصحيح . والزيادة التي تتحقق في الدخل إما أن تنفق على الاستهلاك أو يتم ادخارها .



شكل بياني رقم (١٢)

دالة الاستهلاك القومي

١ - دالة الاستهلاك في الأجل القصير :

توضح هذه الدالة تأثير الدخل على الاستهلاك ، وصورتها كالتالي :

س = د (ل)

حيث س تمثل الاستهلاك القومي .

ل تمثل الدخل القومي .

وتشير الدالة إلى أن الاستهلاك القومي يعتمد على الدخل القومي .

ومعادلتها

س = أ + ب ل وهي تقيس العلاقة بين الاستهلاك والدخل بفرض ثبات

العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك .

ويطلق على نسبة الاستهلاك إلى الدخل بالميل المتوسط للاستهلاك ، أما

نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل فتعرف بالميل الحدي

للاستهلاك .

الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{\Delta س}{\Delta ل}$ ، الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\Delta س}{\Delta ل}$

ويميل الاستهلاك للزيادة بزيادة الدخل إلا أنه يتخلف في معدلات زيادته عن معدلات الزيادة في الدخل . لذا فإن الميل الحدي للاستهلاك ينخفض بارتفاع الدخل . ويكون هذا الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً لدى الطبقات الفقيرة وفي الأقاليم والدول الفقيرة ، ومنخفضاً لدى الطبقات الغنية وفي الأقاليم والدول الغنية .

ويرى كينز أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض أيضاً بارتفاع الدخل لسببين هما :

- ١ - انخفاض الميل الحدي للاستهلاك بارتفاع الدخل .
- ٢ - أن جزءاً من الاستهلاك في المجتمع يعد استهلاكاً تلقائياً . أي أنه مستقل عن الدخل ، فهو يحدث حتى لو كان الدخل صفراً ، إما اعتماداً على مدخرات سابقة أو الاقتراض أو بيع بعض الممتلكات . ويعني ذلك انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مع ارتفاع الدخل حتى لو استمر الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً بلا تغيير .

والعلاقة السابقة بين الدخل والاستهلاك التي تقوم على اتجاه الاستهلاك إلى التناقص مع زيادة الدخل صحيحة بالنسبة للأجل القصير .

ويوضح الشكل البياني رقم (١٢) دالة الاستهلاك القومي :

ويوضح هذا الشكل دالة الاستهلاك من النوع الخطي ، أي أن معادلتها من الدرجة الأولى ، لذا يمثلها خط مستقيم كالتالي :

$$س ق = س ١ + س ٢ ل ق$$

حيث س ق الاستهلاك الحقيقي .

س ١ : المسافة بين نقطة الأصل أ ، س ١ في الشكل وهي تمثل الاستهلاك التلقائي أو الذاتي .

س ٢ : الميل الحدي للاستهلاك وهو ميل منحنى أو دالة الاستهلاك .

ل ق : الدخل الحقيقي .

ومن هذا الشكل يتضح أن منحنى الاستهلاك س ١ س ١ يقطع خط ٤٥ درجة وهو خط التعادل بين الدخل والإنفاق عند النقطة ب . وهذه النقطة

يتساوى Y من الدخل والاستهلاك ، أما قبل هذه النقطة فإن الاستهلاك يكون أكثر من الدخل ، ويكون ذلك في حالة إذا كان الدخل لا يكفي الاحتياجات الاستهلاكية ، وتغطي الاحتياجات الاستهلاكية في هذه الحالة بالاستدانة أو غيرها كما سبق . أما بعد هذه النقطة أي بعد تحقق مستوى من الدخل يكفي لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية فإن الاستهلاك يقل عن الدخل بما يسمح بتكوين مدخرات تزداد مقاديرها كلما زاد الدخل . ويقاس الادخار بالمسافة الرأسية بين منحني الاستهلاك وخط 45° درجة .

وقد ظهر لدالة الاستهلاك كما قدمها كينز أهمية كبيرة فيما بين الحريين العالميتين ، حيث أثبتت الدراسات التطبيقية صحتها سواء أكانت هذه الدراسات معتمدة على متسلسلات زمنية أو تحليل ميزانية الأسرة (بيانات مقطعية) . ولكن ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عدة دلائل عملية ألفت الشك في دلالات العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك القومي تبعاً للتحليل الكينزي .

(أ) الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك :

قبل التعرف على ما تلى الحرب العالمية الثانية من دراسات ، نبين فيما يلي كيف يمكن قياس دالة الاستهلاك ، وكل من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك . وذلك بالاستعانة بالأرقام الافتراضية في الجدول رقم (٢) .

حيث عند نقطة الأصل على المحور الأفقي الذي يقيس الدخل في الشكل السابق ، حيث الدخل يساوي الصفر ، يكون الاستهلاك عند حده الأدنى وهو ٩٥ ، ويمول هذا الاستهلاك إما من مدخرات سابقة أو ببيع بعض الأصول ، أو بالاقراض ، ويكون الميل الحدي للاستهلاك مساوياً للصفر .

$$\text{أما الميل المتوسط للاستهلاك} \quad \frac{S}{J} = \frac{95}{0} = \infty$$

وبزيادة الدخل يمكن تغطية جانب أكبر من الاستهلاك الضروري فيزيد الاستهلاك من ١٠ ، مقابل زيادة في الدخل قدرها ٥٠ .

$$\text{ويكون الميل الحدي للاستهلاك} \quad \frac{\Delta S}{\Delta J} = \frac{10}{50} = 0.2$$

$$\text{أما الميل المتوسط للاستهلاك} \quad \frac{س}{د} = \frac{١١٠}{٥٠} = ٢,٢$$

وبزيادة الدخل بدرجة أكبر إلى أن يصل إلى ١٥٠ ، وهي مقابل النقطة ب على خط ٤٥° السابق في الرسم الذي يلتقي عنده خط الاستهلاك .

جدول (٢)

دالة الاستهلاك القومي (*) في الأجل القصير

الدخل المتوسط للاستهلاك	الميل الحدي للاستهلاك	التغير في الدخل	التغير في الاستهلاك	الدخل (ل)	الدخل المتوسط للاستهلاك (س)
$\frac{س}{د}$	$\frac{\Delta س}{\Delta د}$	$\Delta د$	$\Delta س$	$\Delta ل$	(س)

∞	.	.	.	٩٥	.
٢,٢	,٣٠	١٥	٥٠	١١٠	٥٠
١,٢	,٢٠	١٠	٥٠	١٢٠	١٠٠
١,	,٦٠	٣٠	٥٠	١٥٠	١٥٠
,٩٩	,٩٦	٤٨	٥٠	١٩٨	٢٠٠
,٩٨	,٩٤	٤٧	٥٠	٢٤٥	٢٥٠
,٩٦٧	,٩٠	٤٥	٥٠	٢٩٠	٣٠٠
,٩٤٣	,٨٠	٤٠	٥٠	٣٣٠	٣٥٠
,٩١٣	,٧٠	٣٥	٥٠	٣٦٥	٤٠٠
,٨٧٨	,٦٠	٣٠	٥٠	٣٩٥	٤٥٠
,٨٤	,٥٠	٢٥	٥٠	٤٢٠	٥٠٠

(*) أرقام افتراضية .

س ١ ، مع خط الدخل (خط ٤٥°). حيث يمكن تغطية كافة الاحتياجات الضرورية . وبعد هذا الحد يمكن توجيه جانب صغير من الدخل إلى الادخار يزداد كلما زاد الدخل .

فعند دخل ٢٠٠ يكون الاستهلاك مساوياً لـ ١٩٨ .

$$٠,٩٦ \quad \frac{٤٨}{٥٠} = \frac{١٥٠-١٩٨}{١٥٠-٢٠٠} = \frac{\Delta}{J\Delta} \quad \text{ويكون الميل الحدي للاستهلاك}$$

$$٠,٩٩ = \frac{١٩٨}{٢٠٠} = \frac{س}{J} \quad \text{والميل المتوسط للاستهلاك}$$

وبعد ذلك يكون هناك إمكانية أكبر لتحقيق مدخرات أكبر ، ويتجه كل من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك إلى النقص التدريجي . فعند دخل ٣٠٠ يكون الميل الحدي للاستهلاك ٩٠ ، ، والميل المتوسط ٩٦٧ ، ٠ ، وعند دخل ٥٠٠ يكون الميل الحدي للاستهلاك ٥٠ ، أما الميل المتوسط فيكون ٠,٨٤

(ب) الميل للاستهلاك في الدول الإسلامية :

بدراسة الميل المتوسط للاستهلاك في بعض الدول الإسلامية عن عام ١٩٧٩ والتي يبينها الجدول رقم (٣) .

يتضح أن الميل المتوسط عال جداً في تشاد ، حيث يزيد عن إمكانية الدخل المتاح ، فيبلغ ١,١٤ ، لذا يغطي الزيادة في الاستهلاك بالتمويل من الخارج ، وربما كان ذلك لظروف الحرب الداخلية آنذاك .

أما الدول الأخرى فيمكن تقسيمها إلى الأقسام التالية تبعاً لمقدار الميل لمتوسط للاستهلاك :

أولاً : دول ذات ميل استهلاكي عال (أكثر من ٧٠ ،) :

(أ) دول ذات ميل استهلاكي ٩٠ ، فأكثر وهي باكستان ، والسودان ، والصومال ، وسوريا ، والمغرب ، وسيراليون

(ب) دول يتراوح الميل المتوسط للاستهلاك فيها بين ٨ ، - ٩ ، وهي

أفغانستان ، تركيا ، مصر ، ويقترب متوسط الاستهلاك الخاص بمصر وتركيا من مثيله في الولايات المتحدة .

(ج) دول يتراوح متوسط الاستهلاك فيها بين ٧ ، - ٨ ، وهي الأردن ، وأندونيسيا ، وتونس ، وهي تشبه في ذلك كلاً من ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة ، وكل الدول الصناعية الاشتراكية .

ثانياً : دول ذات ميل استهلاكي متوسط بين ٥ ، - ٧ ، وهي الجزائر ، ماليزيا ، ونيجريا ، وبيثايل متوسط الاستهلاك في نيجريا تقريباً متوسط الاستهلاك في اليابان والنرويج .

ثالثاً : دول ذات ميل استهلاكي منخفض وهي السعودية العراق والكويت وليبيا .

وهذا التقسيم ذو الثلاثة أقسام يتفق في تدرجه مع إمكانيات هذه الدول المالية ، ويبين بوضوح الميل للاستهلاك في الأجل القصير لهذه الدول معاً كمجموعة ، حيث يزيد الاستهلاك بزيادة الدخل ، ولكن بمعدلات كبيرة في الدول الأكثر فقراً ، عن المعدلات المنخفضة التي تسود الدول الأكثر غنى ، من بين الدول الإسلامية .

ومع ذلك فمن الملاحظ كقاعدة عامة أن كثيراً من الدول الإسلامية في الفرع ح من أولاً ، وفي ثانياً ، وفي ثالثاً ، يقل فيها الميل المتوسط للاستهلاك عن مثيله في الدول الصناعية الغربية والاشتراكية عى السواء . وربما كان ذلك لمنع استهلاك السلع والخدمات المحرمة والضارة من خمر وخنزير واصنام وأدوات لهو وغيرها ، والإسراف التزام كثير من المسلمين بصفة عامة بذلك . خاصة وأن أغلب الاستهلاك القومي في هذه البلدان ، استهلاك خاص . وبالطبع فإن الوصول إلى حقيقة الاستهلاك ومدى اتفاه مع الواجب والمطلوب في المجتمعات الإسلامية يحتاج إلى دراسة فعلية ، وليس هنا موضعها .

جدول (٣)
الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل القصير
في بعض الدول الإسلامية وبعض الدول الأخرى
(عام ١٩٧٩)

الدولة	الميل المتوسط للاستهلاك س ل
الأردن	,٧٤
أفغانستان	,٨٩
أندونيسيا	,٧٠
باكستان	,٩٤
تركيا	,٨٤
تشاد	١,١٤
تونس	,٧٧
الجزائر	,٥٩
السعودية	,٤٨
السودان	,٩٥
سوريا	,٩٠
الصومال	,٩٨
العراق	,٤١
الكويت	,٣١
ليبيا	,٤٨
ماليزيا	,٦٦
مصر	,٨٤
المغرب	,٩١
سيراليون	,٩٦

الميل المتوسط للاستهلاك س ل

الدولة

٦٨ ,	نيجيريا
٨٠ ,	المملكة المتحدة
٦٩ ,	اليابان
٨٢ ,	الولايات المتحدة
٦٩ ,	النرويج
٧٥ ,	ألمانيا الاتحادية
٧٤ ,	الاتحاد السوفيتي
٧٤ ,	تشيكوسلوفاكيا
٧٧ ,	بولونيا

المصدر : التقرير السنوي السادس للبنك الإسلامي للتنمية ، المؤشرات الأساسية للدول الأعضاء ص ١٥٠ - ١٥٣ .

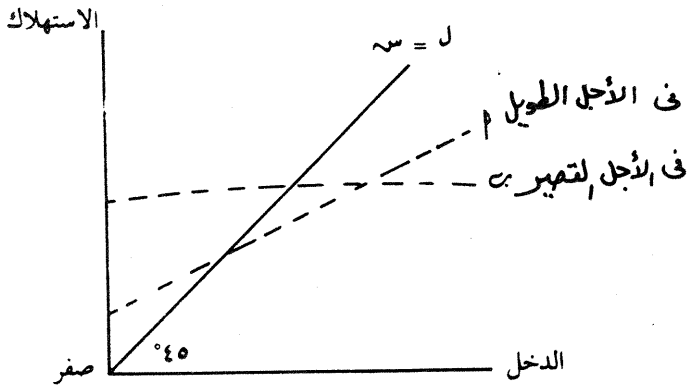
٢ - دالة الاستهلاك في الأجل الطويل :

أظهرت التطبيقات العملية لدالة الاستهلاك طبقاً للتحليل الكينزي تعارضاً بين الدالة التي نحصل عليها من استخدامنا للسلاسل الزمنية وتلك التي تستخدم فيها البيانات المقطعية . إذ أن دالة الاستهلاك المقدره على أساس السلاسل الزمنية (الأجل الطويل) تبدأ تقريباً من الصفر ، أما الدالة المقدره من البيانات المقطعية (الأجل القصير) فإن الجزء الثابت فيها كبير . ويمكن تصوير ذلك بيانياً كما يلي :

حيث يمثل الخط أ دالة الاستهلاك في الأجل الطويل ، بينما يمثل الخط ب الدالة في الأجل القصير . وقد فسر كوزنيتز هذا الاختلاف كآتي :

أنه إذا أخذنا الدالة ب لوجدنا أنه توجد بين المجموعات ذات الدخل الكبيرة بعض العائلات التي حصلت على هذه الدخل المرتفعة حديثاً ، ولوجدنا أنه من بين المجموعات ذات الدخل الصغيرة بعض من كانوا في

مستوى أعلى وتغير دخلهم حديثاً . فإذا تصورنا أن المستهلك لا يمكنه تعديل نمطه الاستهلاكي إلا بعد فترة زمنية لوجدنا بعض العائلات الحديثة الثراء ما زالت تستهلك على مستوى أقل وأن البعض الآخر من العائلات التي انخفضت دخولهم حديثاً ما زال يستهلك على مستوى مرتفع وهو ما تعود عليه في الماضي . وقد دعمت الدراسات التطبيقية لبعض الاقتصاديين هذه الفكرة . ولقد كان أول هذه الدراسات التطبيقية دراسة سامويلسون في عام ١٩٤٣ والتي اقترح فيها فكرة أن الاستهلاك ينمو في الأجل الطويل بنسبة معينة من الدخل ولكن يحدث في بعض الفترات القصيرة اضطرابات دورية من شأنها أن تجعل المستهلك يستمر في المستوى المعيشي الذي اعتاد عليه في فترة سابقة حيث تأخذ دالة الاستهلاك حينئذ شكلاً مسطحاً يتفق مع افتراضات كينز .



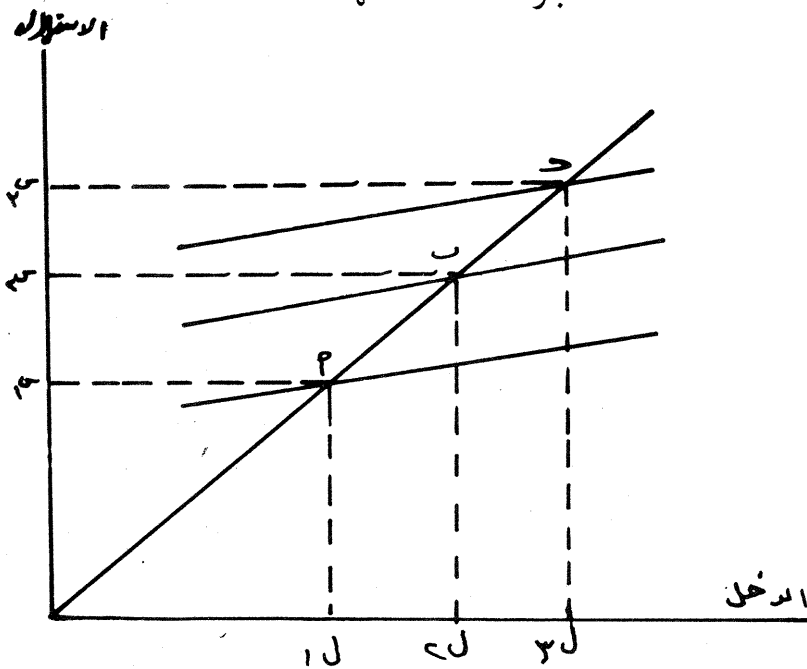
شكل بياني رقم (١٣) (د)

دالة الإستهلاك

وقد بين سميثز (٢) فكرة الانجراف (٣) في تحليله لدالة الاستهلاك في الأجل الطويل ، حيث اعتبرها تأخذ شكل دالة الاستهلاك الكينزية ، ولأنها تنجرف تدريجياً لأعلى بمرور الزمن مع تزايد الدخل . وأن انجراف دالة الاستهلاك في السلسلة الزمنية للدراسة التطبيقية كان بطريقة عشوائية أدت إلى إخفاء وعدم ظهور اتجاه الميل المتوسط للاستهلاك إلى الانخفاض مع

زيادة الدخل . وأن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تكون أشد انحدارا من عدة دوال استهلاكية لفترات قصيرة الأجل خلال هذه الفترة الطويلة . وأنه من الممكن عدم حدوث هذا الانجراف ، كما أنه من الممكن أن يحدث الانحراف دون زيادة في الدخل . وأن ما حدث كان صدفة . ويبين الشكل التالي كيفية انجراف دالة الاستهلاك وفقا لرأى سميثز

شكل بياني رقم (١٤)
انجراف دالة الاستهلاك



من هذا الشكل يتضح أن الدوال القصيرة الأجل الثلاث لا تختلف عن دوال الاستهلاك الكينزية . وأن تقديرات كوزنيتز اشتملت على نقاط أ ، ب ، ح التي تقع على خط الدالة طويلة الأجل (الذي يعد أشد انحدارا من الدوال القصيرة الأجل الثلاث التي في الرسم ، والذي يبدأ من نقطة الأصل . وأن ذلك كان محض صدفة أدت إلى إخفاء اتجاه الميل المتوسط للاستهلاك الانخفاضي مع زيادة الدخل بمرور الوقت .

وقد قام سميثز بدراسة بيانات عن الاستهلاك في المجتمع الأمريكي للفترة

من ١٩٢٣ - ١٩٤٠ م ، وقد وجد أن السلاسل الزمنية للاستهلاك قد أفرزت المعادلة التالية للاستهلاك لهذه الفترة .

$$س = أ + ب ل + م ز$$

حيث س تمثل الاستهلاك

أ ، ب ثوابت

ل الدخل

م معامل الاتجاه العام

ز الزمن

وأن م تكون موجبة في حالة الانجراف لأعلى

، سالبة في حالة الانجراف لأسفل

، تكون صفرا في حالة عدم وجود اتجاه عام للتحرك في أى من

الاتجاهين السابقين .

وقد قدم أسبابا لانجراف دالة الاستهلاك هي :

١ - نزوح بعض السكان من الريف إلى المدن في الولايات المتحدة والميل الحدي للاستهلاك أهل الريف أقل منه لدى أهل المدن .

٢ - أثر الإعلان وظهور سلع جديدة بصفة دائمة ، فضلا عن التغيير في الأذواق والعادات الاستهلاكية ، والتقاليد والمحاكاة في الاستهلاك يعمل على زيادة الاستهلاك مع زيادة الدخل ، كما يزداد الاستهلاك أيضا حتى بالنسبة لذوى الدخول الثابتة ، مما يرفع من مستوى دالة الاستهلاك .

وقد قدم دوزنبري نظريته حيث أشار إلى أن المستوى الحالي للدخل لا يحدد الميل للاستهلاك ، إذ أن الدخل النسبي (٤) وليس الدخل المطلق (٥) هو الذي يحدد سلوك المستهلك الذي يحاول المحافظة على استهلاكه حتى مع تغير دخله ، حيث يعتمد الميل للاستهلاك على العلاقة بين الدخل الحالي وأعلى دخل حصل عليه المستهلك في الماضي أي أن :

$$س ق = ف (ل ق ، ل آ) .$$

حيث س ق هي الاستهلاك الحقيقي

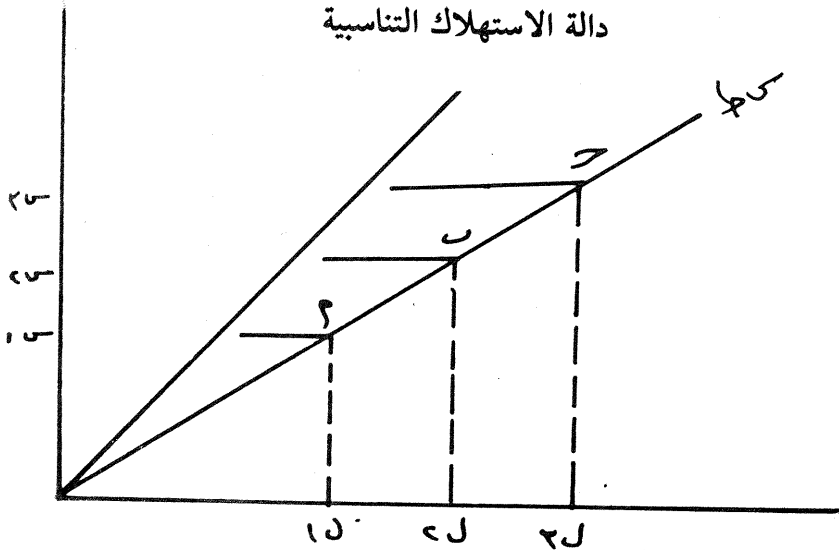
ل ق هو الدخل الحقيقي ، ل ا هو أقصى دخل حقيقي حصل عليه المستهلك . ولكن براون اقترح بعض التعديلات على فكرة دوزنبري حيث اعتمد في دراسته على فكرة أعلى استهلاك سابق وليس أعلى دخل حصل عليه المستهلك أي أن :

$$س ق = ف (ل ق ، س ا) .$$

ويستطرد دوزنبري أن الميل المتوسط للاستهلاك سيظل ثابتا طالما ظل التوزيع النسبي للدخل بين المستهلكين ثابتا . ويبين أن المحاكاة لها دور في الاستهلاك ، وأن استهلاك السلع الجديدة ينتشر في المجتمع تبعاً لاتصال الأسر واختلاطها ببعض . وأن الأسر تقلد من يعلوها في مستويات الدخل مباشرة في انماط استهلاكها ، ومضمون ذلك أن الاستهلاك يرتبط بالمركز النسبي للفرد في هيكل الدخل في المجتمع .

وقد حاول مثل سميثز أن ينفي التعارض بين دوال الاستهلاك الطويلة الأجل والقصيرة الأجل . وأن ما حدث من تعارض بناء على الدراسات التي تمت يمكن تفسيره من خلال نظريته هذه عن الدخل النسبي ، وأن الاستهلاك في الأجل الطويل يأخذ شكل الدالة التناسبية التي يوضحها الشكل البياني التالي :

شكل بياني رقم (١٥)
دالة الاستهلاك التناسبية



وتقوم هذه الدالة التناسبية على فكرة أن هناك اتجاهًا عامًا لزيادة الاستهلاك مع زيادة الدخل وخفض في حالة نقص الدخل فهو إذا يرتبط بمراحل الدورة الاقتصادية بين رواج وكساد لإتجاه ارتفاعي واتجاه انخفاضي للدخل المتحقق) .

وقد توصل إلى بيانات تؤكد قوله هذا عن الفترة ١٩٢٢ - ١٩٤٠ فيما يختص بالاستهلاك في المجتمع الأمريكي ، وتوصل إلى المعادلة التالية :

$$س = ١,٠٧ ل - \frac{١٧,١٧ ل}{٢}$$

، حيث س الاستهلاك

، ل أعلى دخل سابق

، ل الدخل الجارى

وبين من خلالها ثبات الميل المتوسط للاستهلاك وتمثله المعادلة

$$س = س - \frac{س}{ل} = ١,٠٧ ل - \frac{١٧,١٧ ل}{٢}$$

$$= ١,٠٧ - \frac{١٧,١٧ ل}{٢ ل}$$

أما الميل الحدي للاستهلاك فمعادلته

$$ح س = دس = \frac{دس}{دل} = ١,٠٧ - \frac{٣٤,٣٤ ل}{٢ ل}$$

ويمكن توضيح ذلك من الشكل البياني السابق :

فبفرض أن أعلى دخل - في مرحلة معينة سابقة كان ل ، فإن الاستهلاك يكون في هذه الحالة أ ل . فانخفاض الدخل عن ذلك يؤدي بالاستهلاك للانخفاض لكن بمعدل أقل لمحاولة المستهلك (حتى الذى يتعرض للبطالة) للمحافظة على مستوى استهلاكه السابق ولو كان على حساب

الادخار الجاري (أو حتى السابق) . لذا يتجه الاستهلاك ليسار على الخط س ١ (دالة الاستهلاك في الأجل القصير) وارتفاع الدخل عن ذلك يؤدي بالمستهلك لزيادة استهلاكه بمعدل أقل من زيادة الدخل حتى يحقق لنفسه مستوى ادخاره السابق . فإذا ما عاد الدخل إلى مستواه السابق ل ١ ، تحقق للمستهلك ما كان عليه سابقا من مستوى استهلاك وادخار معا .

وتجاوز الدخل لمستوى ل ١ واتجاهه نحو ٢ يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمعدل كبير فيرتفع الميل الحدي للاستهلاك ارتفاعا حادا ، وتتحرك دالة الاستهلاك على خط دالة الاستهلاك طويل الأجل س ٢ فاتجاه اليمين ، ويستمر الميل المتوسط للاستهلاك عند مستواه السابق الذي تحقق عند أعلى دخل في الدورة الاقتصادية السابقة وهو ل ١ .

وانخفاض الدخل بعد ذلك في دورة تالية عن هذا المستوى يجعل الاستهلاك يتحرك على خط الاستهلاك س ٢ بنفس الطريقة السابقة ، وعودته مرة أخرى للارتفاع خلال نفس الدورة وبنفس الأسلوب السابق شرحه .

وهكذا يتكرر ذلك مع أى مستوى دخل أعلى مثل ل ٣ . وهذا الاتجاه هو الذى يجعل شكل الدالة تناسبيا كما في الرسم . أى أن هذا التحرك المتغير بين مراحل الدورة المختلفة ينقل المستهلك بمرور الوقت وارتفاع مستويات الدخل إلى مستويات استهلاكية أعلى (٦) .

وقد أوضح دوزنبرى أن ثبات الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل يحدث فقط في حالة ثبات نمط توزيع الدخل في المجتمع . فإذا ما تغير توزيع الدخل تغير الميل المتوسط للاستهلاك ، فالاتجاه نحو عدالة توزيع الدخل والمساواة في الدخول يؤدي لخفضه أما الاتجاه نحو عدم العدالة والمساواة وزيادة التفاوت يزيد من مقداره ، وذلك لأثر المحاكاة لدى الطبقات الفقيرة لما يرونه من استهلاك الطبقات الغنية وما يؤديه هذا إلى ارتفاع نسبة استهلاك الفقراء إلى دخولهم .

ومما سبق يتضح أن نظرية دوزنبرى تنطوي على اتجاهين فيما يختص

بالعلاقة بين الاستهلاك والدخل . أولهما أن الاستهلاك دالة في الدخل السابق ، والثاني أن الدخل دالة في الاستهلاك وذلك لأنه في حالات الكساد يؤدي حرص الأفراد على المحافظة على استهلاكهم المعتاد إلى البحث عن فرص أكبر لتحقيق الدخل ، أى أن الاستهلاك هنا هو المحدد لدخل الأسرة .

وقد حاول توبين عقد مقارنته بين النظريتين السابقتين للدخل النسبي التي قال بها دوزنبري ، والدخل المطلق أو الجارى السابقة عليها ، أظهر من خلالها أنه على الرغم من عدم الرضا المطلق عن أى من النظريتين فإنه يرى أن الأدلة تميل إلى جانب نظرية الدخل المطلق وليس النسبي . فالدخل المطلق هو الذى يحدد مستوى الاستهلاك وليس الدخل النسبي . وأنه إلى جانب ذلك فإن الأفراد يتأثرون في استهلاكهم ويعدلون قراراتهم الاستهلاكية تبعاً لمقدار ثروتهم وأصولهم المتاحة لديهم . وكان تعليله لثبات الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل بأن زيادة الدخل التي حدثت على مدى القرن الماضى لم تغير من الميل المتوسط للاستهلاك نظراً لزيادة الأصول السائلة المتاحة للمستهلكين مما حد من أثر زيادة الدخل (خاصة عند المستويات العليا منه) في زيادة الميل المتوسط للاستهلاك . كما أن تغير التركيب الحضري الريفى للسكان بزيادة نسبة سكان الحضر على حساب سكان الريف قد قلل من ارتفاع الميل المتوسط للسكان ، لأن سكان الحضر أقل ميلاً للدخار من سكان الريف عند نفس المستويات من الدخل .

ويرى فريدمان أن الدخل الدائم أو المعتاد وليس الجارى أو المؤقت أو الانتقالي هو المؤثر في قرارات الأفراد الاستهلاكية . فعلى الرغم من حدوث تغيرات في الاستهلاك ازاء التغيرات المفاجئة أو الانتقالية في الدخل إلا أن هذه التغيرات لا تتفق والرشد الاقتصادي ، لذا فإن المستهلك الرشيد لابد وأن يربط استهلاكه الجارى بدخله المعتاد ، وليس بالتغيرات المؤقتة فيه سواء بالزيادة أو النقص .

ويشير الدخل الدائم أو المعتاد إلى الدخل الذى يتوقع المستهلك تحقيقه

في فترة زمنية مستقبله ، أما الدخل الغير معتاد أو المؤقت فيتكون من التغيرات في مستوى الدخل المعتاد زيادة أو نقصا ، ومجموعها صفر في الأجل الطويل .

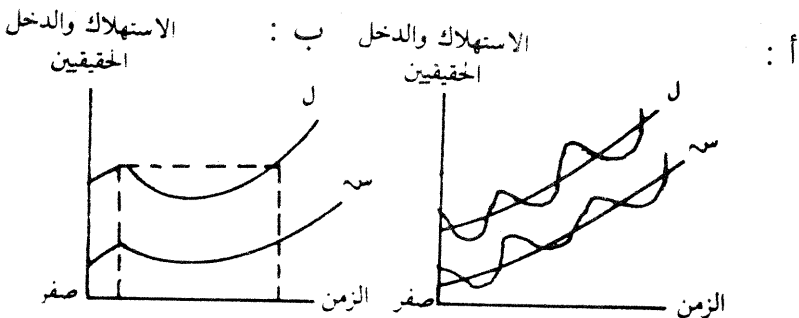
وقد قال فريدمان بعدم وجود علاقة أو ارتباط بين الدخل المؤقت والاستهلاك المؤقت . بل ان العلاقة الأساسية في الدالة التي ارتأها هي بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم .

وقد اقترح كل من فريدمان ، ومود يجلياني ، وبرومبرج نموذجا مستقلاً للاستهلاك لتحليل فريدمان والذي يعتمد على « فرض الدخل الدائم ^(١) » بأن الاستهلاك يمثل نسبة من الدخل الدائم (أي متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في فترة زمنية مستقبله) أي أن :

$$س ق = ف [ل ق - ل ب ق]$$

حيث (ل ق = ل ب ق) هي التغير في الدخل ويمثل ما يعرف بالدخل الإنتقالي ^(٨) .

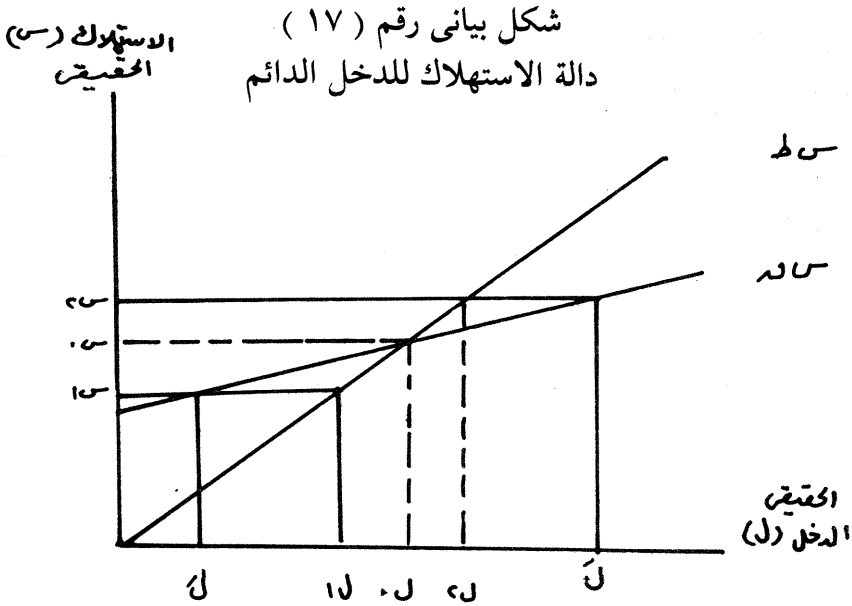
، ل ب ق هي الدخل الدائم الذي اعتاد عليه المستهلك .
 ، ف هي النسبة من الدخل الدائم المخصصة للاستهلاك الدائم .
 ولكن لم يفسر لنا فريد مان ما هي هذه النسبة ، بل شرح فقط وجود فترة زمنية بين تعديل المستهلك لوضعه وبين حدوث التغير في مستوى دخله .
 ويمكن توضيح ذلك بالشكل (١٦)



شكل بياني رقم (١٦)

حيث إن كلاً من س ، ل لا ينمو بمعدل منتظم بل ينمو الاستهلاك
بنسبة معينة من الدخل ويمثل الشكل (١٦ / أ) تطور كل من الاستهلاك
والدخل خلال الزمن ويمثل الشكل (١٦ / ب) العلاقة بين الاستهلاك
والدخل في فترة زمنية معينة .

ويبين الشكل التالى العلاقة بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم في
الأجل الطويل وفقاً لنظرية الدخل الدائم . والتي يرى فريدمان أن الدالة
التي تشرح هذه العلاقة دالة تناسبية (٩) .



حيث س ق هي دالة الاستهلاك المشاهد وميلها الحدي للاستهلاك أقل
من المتوسط للاستهلاك

، س ط هي دالة الاستهلاك الدائم فيتساوى بالنسبة لها كلا من الميل
المتوسط والحدي والدخل (ل .) متوسط الدخل الدائم المقاس أو المشاهد
في المجتمع موضع الدراسة .

وقد توصل إلى هذه العلاقة من خلال دارسته لمجتمع مكون من عينة من
الأسر ذات دخول متباينة واستهلاك هذه الأسر . س . الاستهلاك المتوسط
المقاس .

وتبين النقاط ١ ، ل ١ ، ل ٢ متوسطات دخلية تختلف عن المتوسط الدائم ل . ، ما يقع منها إلى يمينه يكون أكبر منه ، والأيسر منه أقل .

وبناء على التعريف السابق من أن الدخل المؤقت هو مجموع الاختلافات عن الدخل الدائم . فإن الأسر التي دخلها المقاس يساوى الدخل المتوسط ل . فإن استهلاكها المتوسط الدائم س . ، وهو نفسه استهلاكها المتوسط المشاهد ، لأن متوسط استهلاكها المؤقت صفر .

أما الأسر التي يزيد دخلها المشاهد عن المتوسط (إلى بين ل .) مثل ل ٢ فإن متوسط دخلها الدائم يقل عنه حيث يتمثل في ل ٢ وهو المستوى الدخلى الدائم الذى يجعل استهلاكها الدائم مساويا د س ٢ .

وأما الأسر ذات متوسط الدخل المشاهد الأقل من المتوسط مثل ل ١ فإن متوسط دخلها الدائم يكون أكبر من ذلك عند ل ١ ، حيث أن هذا المستوى من الدخل الدائم هو الذى يحقق لها المستوى الاستهلاكى الدائم س ١ .

وتوضيح هذه النظرية أن التغيرات المؤقتة فى الدخل ينتج عنها تقلبات فى مستويات الاستهلاك ومن ثم الادخار أيضا . إلا أن هذه التغيرات المؤقتة فى الدخل لا يغير من الاستهلاك إلا بالقدر الذى تؤثر به هذه التغيرات المؤقتة فى الدخل الدائم نفسه ، فإذا كانت التغيرات فى الدخل الدائم صغيرة فإن الأثر الأهم لهذه التغيرات يكون فى مستوى الادخار ، وتؤدى التغيرات بالزيادة فى هذه الحدود الضئيلة إلى انخفاض الميل الحدى للاستهلاك ، أما التغيرات الكبيرة بالزيادة فإنها تزيد من الميل الحدى للاستهلاك بدرجة عالية .

أما مود يجلياني فقد أثار فكرة الدخل مدى الحياة (١٠) . فالمستهلك يحاول أن يجعل موارده للاستهلاك على نفس المستوى طوال مدة حياته . ويعمد المستهلك إلى تكوين المدخرات الكافية خلال فترات العمل من حياته حتى يحافظ على نفس مستوى الاستهلاك خلال سنوات التقاعد . ويأخذ مود يجلياني تقسيم سنوات الحياة إلى فترة عمل وفترة تقاعد على أنها متغير مستقل عن الدخل القومي والفردى على السواء حيث يعتبرها مسألة تعتمد على

النظام القائم . وتثير هذه الدراسة جدلاً حول فاعلية السياسة الضريبية أو المدفوعات التحويلية وتأثيرها على مستوى الاستهلاك وكأداة للاستقرار الاقتصادي . ولا شك في أن هذه الفروض (الدخل النسبي أو الدائم أو مدى الحياة) كلها تعتبر تفسيرات بديلة لنفس الظاهرة . ولهذا فلا مانع من أن تندمج كلها في نموذج واحد . هذا ويتوقف الاستهلاك القومي بجانب هذه العوامل على عدة عوامل أخرى ستبحث في نهاية هذا الموضوع .

وفيما يلي نوضح بمثال افتراض ، دالة الاستهلاك القومي في الأجل الطويل ، يشمل الجدول رقم (٤) بياناته .

وفي هذا المثال يتبين أن كلاً من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط له متساويان عند كافة مستويات الدخل في المجتمع . كما أن قيمتها ثابتة لا تتغير مهما تغير مستوى الدخل .

ف عند مستوى ٤٠٠ كان الميل الحدي للاستهلاك .

$$\frac{دس}{دل} = \frac{١٧٠ - ٣٤٠}{٢٠٠ - ٤٠٠} = \frac{١٧٠}{٢٠٠} = ,٨٥$$

كذلك فإن الميل المتوسط للاستهلاك له نفس المقدار .

$$\frac{س}{ل} = \frac{٣٤٠}{٤٠٠} = ,٨٥$$

وعند مستوى دخل ١٢٠٠ يكون الميل الحدي للاستهلاك مساوياً لنفس المقدار أيضاً .

$$حيث \frac{دس}{دل} = \frac{٨٥٠ - ١٠٢٠}{١٠٠٠ - ١٢٠٠} = \frac{١٧٠}{٢٠٠} = ,٨٥$$

$$والميل المتوسط للاستهلاك = \frac{س}{ل} = \frac{١٠٢٠}{١٢٠٠} = ,٨٥$$

جدول (٤)
دالة الاستهلاك القومي (*) في الأجل الطويل

الدخل الاستهلاك	التغير في الدخل الاستهلاك	التغير في الميل الحدي للاستهلاك	الميل المتوسط للاستهلاك
(ل)	(س)	$\Delta ل$	$\frac{\Delta س}{\Delta ل}$
٢٠٠	١٧٠		$\frac{٨٥}{١٧٠}$
٤٠٠	٣٤٠	١٧٠	$\frac{٨٥}{١٧٠}$
٦٠٠	٥١٠	١٧٠	$\frac{٨٥}{١٧٠}$
٨٠٠	٦٨٠	١٧٠	$\frac{٨٥}{١٧٠}$
١٠٠	٨٥٠	١٧٠	$\frac{٨٥}{١٧٠}$
١٢٠٠	١٠٢٠	١٧٠	$\frac{٨٥}{١٧٠}$

(*) أرقام افتراضية .

هذا عن دالة الاستهلاك والتي توضح أثر الدخل على الاستهلاك . أما تأثير العوامل الأخرى على الاستهلاك ، فهذه العوامل تسمى بظروف الاستهلاك وتغيرها يؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك من موضعه إلى أعلى أو إلى أسفل تبعاً لما إذا كانت هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك عند نفس المستوى من الدخل أو إلى نقصه .

٣ - العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك :

وهي تلك العوامل التي يفترض ثباتها عند دراسة دالة الاستهلاك ، وهي تؤثر في ميل أو وضع دالة الاستهلاك ، هذه العوامل هي .

في القسم الأول من الشكل أدى انخفاض الدخل الحقيقي من L_1 إلى L_2 إلى تغير مستوى الاستهلاك من S_1 إلى S_2 على نفس دالة الاستهلاك وهو يعني تغير المستوى المطلق للاستهلاك بالانخفاض . على الرغم من ارتفاع نسبة S_2 : L_2 عن S_1 : L_1 وهو الذي يشير إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة للدخل .

أما القسم الثاني فقد ترتب على انخفاض الدخل الحقيقي من L_1 إلى L_2 إلى عدم تغير المستهلكين لنمط استهلاكهم واحتفاظهم بنفس المستوى السابق للاستهلاك الحقيقي لذا تنطبق S_1 على S_2 ، لذا فإن الارتفاع في الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر بكثير مما في القسم الأول .

ومن الممكن التمييز بين اتجاهات ثلاث لأثر تغير الأسعار على الاستهلاك في المجتمع تبعاً لكيفية توزيع الدخل في هذا المجتمع وهي :

في حالة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى زيادة الميل المتوسط للاستهلاك والعكس بالعكس . أما إذا زادت نسبة ذوى الدخل المنخفض في المجتمع فإن زيادة الأسعار لا تؤثر على الميل المتوسط للاستهلاك ، كما لا يؤثر الانخفاض في الأسعار أيضاً .

وثالث الحالات هي ان يسود المجتمع ذوو الدخل المتوسط مما يؤدي بارتفاع الأسعار إلى انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك ، والعكس بالعكس .

وربما كان لتوقعات الأسعار المستقبلية تأثيره أيضاً حيث قد يؤدي توقع المستهلكين لاتجاه الأسعار للزيادة في المستقبل إلى زيادة الاستهلاك الحالي ، والعكس بالعكس .

وقد يكون لتوقعات المستهلكين بشأن الدخل في المستقبل أيضاً أثرها في إنفاقهم الاستهلاكي ، ولكن لم يثبت ذلك بصورة قاطعة بعد .

كذلك فللسياسة الضريبية والمدفوعات التحويلية الحكومية وسياسة توزيع الأرباح الخاصة بالشركات أثرها أيضاً على الاستهلاك . حيث أن

خفض الضرائب وزيادة المدفوعات التحويلية والأرباح الموزعة تزيد من الاستهلاك .

هذا ويضيف بعض الاقتصاديين إلى ذلك عائد رأس المال كمتغير يؤثر على الادخار وبالتالي على الاستهلاك ، وعادات وميول المستهلكين التي تختلف وتؤثر بالتالي على نمط تصرفهم في الإنفاق الاستهلاكي . والخصائص الطبيعية للسكان (كالعامل والمهنة والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة وتكوينها ودرجة التعليم والجنس وغيرها) والتي حاول ليندال وكلاين وغيرهما قياس مدى تأثيرها على الاستهلاك لاستبعاد هذا التأثير حتى يمكن التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية الهامة على نمط الاستهلاك . ومن ثم اتخاذ سياسات اقتصادية أكثر مناسبة وملاءمة .

٤ - دالة الادخار :

يطلق لفظ دالة الادخار على العلاقة بين الادخار الكلي والدخل الكلي . ودالة الادخار شأنها شأن دالة الاستهلاك في تأثرها بالزمن لذا يوجد دالة للادخار في الأجل القصير ، وأخرى في الأجل الطويل ، وحيث يمثل الميل الحدي للادخار ما يوجه من الزيادة في الدخل إلى الادخار بعد الإنفاق الاستهلاكي من هذه الزيادة ، لذا فإن الميل الحدي للادخار يساوي ١ - الميل الحدي للاستهلاك . وهو يقاس من المعادلة .

الميل الحدي للادخار = ١ - الميل الحدي للاستهلاك .

$$\text{أو} = \frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ل}} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

والعلاقة بين الدخل وبين الادخار علاقة طردية خطية حيث يزيد الادخار في المجتمع بزيادة الدخل ، إلا أن الادخار يكون سالباً في المستويات الدنيا من الدخول ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٥) .

ويقيس الميل المتوسط للادخار نسبة المدخرات الإجمالية إلى جملة الدخل ، وليس الاضافات إلى كل منها كما هو في الميل الحدي للادخار . وتقيسه المعادلة الآتية :

جدول رقم (٥)
دالة الادخار القومي (*) في الأجل القصير

الدخل	الادخار	التغير في الدخل	التغير في الادخار	الميل الحدي للادخار	الميل المتوسط للادخار
ل	د	ل Δ	د Δ	د Δ	د ل
٠	٩٥ -			٠	∞ -
٥٠	٦٠ -			,٧٠	١,٢ -
١٠٠	٢٠ -	٥٠	٤٠	,٨٠	,٢ -
١٥٠	صفر	٥٠	٢٠	,٤٠	صفر
٢٠٠	٢	٥٠	٢	,٠٤	,٠١
٢٥٠	٥	٥٠	٣	,٠٦	,٠٢
٣٠٠	١٠	٥٠	٥٠	,١٠	,٠٣٣
٣٥٠	٢٠	٥٠	١٠	,٢٠	,٠٥٧
٤٠٠	٣٥	٥٠	١٥	,٣٠	,٠٨٨
٤٥٠	٥٥	٥٠	٢٠	,٤٠	,١٢٢
٥٠٠	٨٠	٥٠	٢٥	,٥٠	,١٦٠

(*) أرقام إفتراضية مبنية على بيانات دالة الاستهلاك القومي في الأجل القصير السابقة .

الدخل ، وفي المناطق ، والأقاليم ، والدول الفقيرة ، ويزداد عن ذلك عند المستويات العليا من الدخل ، وفي المناطق ، والأقاليم ، والدول الغنية .

الميل للادخار في الدول الإسلامية :

بدراسة الميل المتوسط للادخار في بعض الدول الإسلامية ، يتضح كما هو بالجدول رقم (٦) أن هذه الدول عدا تشاد تنقسم إلى ثلاثة أقسام تبعاً لمقدار الميل للادخار لديها على النحو التالي :

أولاً - دول ذات معدلات إدخار عالية وهي السعودية والكويت وليبيا يزيد فيها معدل الادخار عن ٥٠٪ .

ثانياً - دول ذات معدلات إدخار متوسطة وهي الجزائر وماليزيا ونيجيريا ويتراوح فيها معدل الادخار بين ٣٢ ، - ٤١ ،

ثالثاً - دول ذات معدلات ادخار منخفضة تقل عن ٣٠٪ ، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

(أ) دول يتراوح فيها معدل الادخار بين ٢ ، - ٣ ، وهي الأردن وأندونيسيا وتونس .

(ب) دول يتراوح فيها معدل الإدخار بين ١ ، - ٢ ، وهي أفغانستان وتركيا ومصر .

(ج) دول يقل فيها معدل الادخار عن ١٠٪ وهي باكستان والسودان والصومال وسوريا والمغرب .

أما تشاد فالادخار فيها سالب ، نظراً لمحدودية الدخل عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية ، وربما كان لظروف الحرب الأهلية ، وتأثر الإنتاج الداخلى فيها .

ومن الملاحظ ارتفاع معدلات الادخار في الدول الإسلامية في أولاً وثانياً وبعض الدول في (ج) من ثالثاً عن مثيلاتها في كافة الدول الصناعية الغربية والاشتراكية على السواء ، للأسباب السابق ذكرها عند دراسة دالة الاستهلاك فيما يتعلق بمتوسط الاستهلاك في هذه الدول . ويعد ذلك في

صالح التنمية في هذه الدول وتحقيق معدلات استثمار (تكوين رأسمال) مناسبة لدعم وتطوير اقتصادياتها لو توفرت السبل والوسائل المعينة على ذلك (١٢).

جدول رقم (٦)

الميل المتوسط للادخار في الأجل القصير في بعض الدول الإسلامية (عام ١٩٧٩)

الدولة	الميل المتوسط للادخار
الأردن	, ٢٦
أفغانستان	, ١١
أندونيسيا	, ٣٠
باكستان	, ٦
تركيا	, ١٦
تشاد	- ١٤ ,
تونس	, ٢٣
الجزائر	, ٤١
السعودية	, ٥١
السودان	, ٥٥
سوريا	, ١٠
الصومال	, ٥٢
العراق	, ٥٩
الكويت	, ٦٩

الميل المتوسط للادخار
د

الدولة

، ٥٢	ليبيا
، ٣٤	ماليزيا
، ١٦	مصر
، ٠٩	المغرب
، ٠٤	سيراليون
، ٣٢	نيجيريا
، ٢٠	المملكة المتحدة
، ٣١	اليابان
، ١٨	الولايات المتحدة
، ٣١	النرويج
، ٢٥	ألمانيا الاتحادية
، ٢٦	الاتحاد السوفيتي
، ٢٦	تشيكوسلوفاكيا
، ٢٣	بولونيا

المصدر : التقرير السنوي السادس للبنك الإسلامي للتنمية .

رابعا - الإنفاق الاستثماري :

الكفاءة الحدية لرأس المال :

تركز أهمية الإنفاق الاستثماري في تكوينه لنسبة هامة من الطلب الكلي ، وإن التغيرات في مستوى الدخل والتوظيف ترجع في الغالب إلى تغير الإنفاق الاستثماري وليس إلى الإنفاق الاستهلاكي (لأن التغير في الإنفاق الاستهلاكي يتبع التغير في مستوى الدخل وليس العكس) . وإن الإنفاق

الاستثماري أكثر عرضة للتقلب من الإنفاق الاستهلاكي لذا فإنه هو الذي يبدأ التقلب في مستويات الدخل والتوظف ويضخمه . ليس هذا فحسب ، بل إن الانفاق الاستثماري هو المحدد للطاقة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد وبالتالي النمو الاقتصادي . وبالطبع فإن الاستثمار المذكور هنا هو الاستثمار الحقيقي في السلع المادية الجديدة (الآلات والمعدات والمباني وغيرها من السلع الاستثمارية) وليس الاستثمار المالي في شراء اسهم وسندات .

ويتم الإنفاق الاستثماري للمشروعات الإنتاجية الفردية بغية تحقيق الربح ، ولذا فإن توقعات المستثمرين للربح هي المحرك الأساسي لقراراتهم المتعلقة بالاستثمار . وقد قال كينز بأن قرار الاستثمار يتوقف على العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال (نسبة العائد المتوقع من رأس المال إلى تكاليف إنتاجه) والفائدة الجارية على رأس المال ، باعتبار أن الكفاءة الحدية لرأس المال هي معدل الخصم (١٢) الذي يحقق تساوي القيمة الحالية للعائد المتوقع من رأس المال طول سنوات عمره الافتراضية وبين سعر عرضه (١٣) (تكاليف إنتاجه) . وإن سعر الفائدة الجارية على رأس المال يمثل تكاليف الفرصة البديلة بالنسبة لاستخدام رأس المال .

وقد سبق القول بأن الاستثمار المقصود هنا يتعلق بتوسعة الطاقة الإنتاجية القائمة أى بالاستثمار الجديد ، وليس الاستثمار في أصول مستعملة أو قديمة ، ولا الاستثمار في أوراق مالية مختلفة لأنها لا تزيد من الانتاج وبالتالي لا تؤثر في التشغيل (العمالة) . وهو بذلك يشير إلى الاستثمار الجديد وليس الإحلالى ، أو المالي . كما أنه يشمل الاستثمار في الأصول الإنتاجية فضلا عن التغير في المخزون .

ويقصد كينز قرارات المنظمين والمستثمرين في مجالات الانفاق الاستثماري على ما يستهدف الربح ، وإن كانت هناك اختلافات في واقع الأمر عن ذلك حيث قد تتعدد أهداف المنشآت الفردية كما تختلف عن بعضها البعض . ليس هذا فحسب بل ان الاستثمار موضع الاهتمام في النظرية هو الاستثمار التابع أو المستحث (١٤) ، وليس الاستثمار التلقائي أو الذاتي (١٥) . فتركز

الدراسة اهتمامها على الاستثمار الذى يتبع الدخل إذا ، وليس الاستثمار المستقل فى قراراته عن الدخل ، والذى يعد متغيرا خارجيا ثابتا لا يتحدد داخل نموذج هذه النظرية . وبصفة عامة فإن التفرقة بين هذين القسمين من الاستثمار غير ممكنة فى الحياة العملية ، حيث لا يمكن معرفة ما هو تابع وما هو تلقائى من الاستثمار ، وبناء على ذلك فإنه يصعب التعرف على العلاقة الحقيقية بين الاستثمار الفعلى بقسميه والدخل .

هذا ومن الممكن شرح فكرة كينز عن قرارات المنظمين بالانفاق الاستثماري (التابع) على النحو التالي :

يتخذ المنظمون قراراتهم بالاستثمار بناء على توقعاتهم عن ربحية المشاريع الاستثمارية المختلفة ، حيث أن الهدف من الاستثمار هو تعظيم الأرباح ، لذا فهم يقارنون بين ما يتوقعون الحصول عليه من إيرادات كلية من الاستثمار ، وما يتحملونه من تكاليف فى مقابل ذلك .

أما الإيرادات فتمثل مجموع إيرادات المشروع طوال عمره الانتاجى الافتراضى ، وهى تساوي مجموع المبيعات المتوقعة من الناتج مضروبة فى أثمان البيع المتوقعة لها .

$$R_{1-n} = K_{1-n} \times E_{1-n}$$

حيث R_{1-n} الإيرادات الكلية المتوقعة

K_{1-n} الكميات المباعة من المنتجات

E_{1-n} الأسعار المتوقعة

n - سنوات العمر الانتاجى الافتراضى

وتتمثل التكاليف المقابلة فى التكاليف المباشرة المتوقعة للتشغيل والانتاج بالإضافة إلى تكاليف شراء الآلات والمعدات وكل السلع الاستثمارية اللازمة لإنشاء المشروع ، والفائدة على رأس المال المستخدم فى ذلك الغرض (شراء السلع الاستثمارية)

أما التكاليف الخاصة بالتشغيل والانتاج فتشمل أجور العمال وثمان المواد

ألخام وتكاليف التشغيل والصيانة والضرائب وغير ذلك من نفقات بما فى ذلك من ربح عادى للمنظم .

وبخصم هذه التكاليف المباشرة من اليرادات الكلية يتم التوصل إلى صافى اليرادات المتوقعة من المشروع أو ما يسميه بالعوائد أو الغلات المتوقعة

$$ر ص - ١ - ن = ر ل - ١ - ن - ت - ١ - ن$$

حيث ر ص اليرادات الصافية

ت التكاليف المباشرة

وتقارن بعد ذلك هذه اليرادات الصافية بكل من سعر العرض والفائدة عليه .

وتتمثل تكاليف الشراء فى سعر عرض رأس المال العينى الموظف فى هذا المشروع (آلات ومعدات ومباني . . . الخ) أو ما يمكن تسميته بتكاليف انتاج هذه الأصول . إلا أن المقصود بها هنا هو تكاليف توفير وحدة إضافية أخرى منها (للإحلال محل الوحدة المستخدمة فى المشروع حين يتم استهلاكها) مستقبلا . فهى ليست تكاليف الإنتاج الحالية التى يتحملها المنتج فى الفترة الزمنية الخاصة بإنشاء المشروع ولكنها تكاليف متوقعة فى المستقبل لتوفير مثل هذه الأصول الانتاجية .

أما الفائدة على رأس المال فتشير إلى سعر الفائدة الجارى على القروض فى سوق النقد . وهى تمثل تكاليف على رأس المال المستخدم فى المشروع ، حيث يمكن للمشروع الحصول على هذه الفائدة (الربوية) إذا ما وجه رأسماله للإقراض بدلا من الاستثمار فى المشروع ، لذا فإنه لن يتخذ المنظم قراره بالاستثمار إلا إذا كان هذا الاستثمار يعطى على الأقل كافة التكاليف التى يتحملها من سعر عرض الأصول الانتاجية (تكلفة الاحلال) بالإضافة إلى الفائدة عليه كحد أدنى لليرادات الصافية المتوقعة منه .

الكفاءة الحدية واختيار مشروعات الاستثمار :

هذا ويطلق كينز لفظ الكفاءة الحدية لرأس المال (١٦) على معدل العائد المتوقع من الأصل الإنتاجى طوال فترة عمره الإنتاجى . وهو يمثل النسبة بين

العائد على رأس المال المستثمر (صافي الإيرادات السابق) وسعر عرضه .

$$\text{أى أن ح} = \frac{\text{ر ص}}{\text{س}}$$

حيث ح الكفاءة الحدية أو معدل العائد الحدي

، ر ص الإيرادات أو العوائد الصافية

س سعر عرض الاصل الانتاجى (تكلفة إحلال جديد مماثل له محله)

ويتعين أن تتساوى ح مع ف (الفائدة الجارية على رأس المال) على الأقل

لاتخاذ قرار بإنشاء المشروع . فنقص ح عن ف يؤدي إلى تفضيل المنظم

لإقراض أمواله بالفوائد الربوية على استثمارها في مجال يقل العائد منه عنها .

وتساوى ح ، ف يجعل الأمر سيان لديه في الاستثمار الحقيقي أو الإقراض .

وزيادة ح على ف تجعله يفضل الاستثمار على الإقراض .

وكما سبق القول فقد عرف كينز الكفاءة الحدية لرأس المال بأنها معدل

الخصم الذى يجعل القيمة الحالية (١٧) للإيرادات الصافية المتوقعة مساوية

تماما لسعر عرض الأصل الإنتاجى أو تكلفة الاحلال محله (١٨) وطالما كان

المقصود بسعر هذا العرض هو سعر عرض أصل جديد اضافي مطابق

للمستخدم فهو إذا يشير إلى سعر آخر وحدة جديدة لذا أطلق عليها بالكفاءة

الحدية .

وتمثل المعادلة التالية هذه العلاقة :

$$\text{ر ص ع} = \frac{\text{ر ص ١}}{\text{ح + ١}} + \frac{\text{ر ص ٢}}{\text{ح + ١}} + \dots + \frac{\text{ر ص ن}}{\text{ح + ١}}$$

حيث س ع سعر العرض أو تكلفة الاحلال باستخدام معدل الخصم في

حسابها

ر ص ١ ن فهى العوائد الصافية المتوقعة خلال السنوات ١ - ن

ح الكفاءة الحدية لرأس المال أى سعر الخصم

ولا يتوقع أن تتساوى العوائد الصافية السنوية المتوقعة خلال العمر

الافتراضى للأصل الانتاجى . إلا أن سعر خصم معين هو الذى يحقق التساوي بين جانبي المعادلة .
لذا فإن

$$\begin{aligned} \text{ر ص } 1 & \text{ هي القيمة الحالية للعائد السنوى المتوقع للأصل} \\ & \text{ح}^{+1} \text{ الانتاجى فى نهاية السنة الأولى من استخدامه} \\ \text{ر ص } 2 & \text{ هي القيمة الحالية للعائد السنوى المتوقع لهذا الأصل فى نهاية} \\ & \text{(ح}^{+1}) \end{aligned}$$

السنة الثانية

وهكذا

فالكفاءة الحدية لرأس المال إذا هي النسبة المئوية للعائد الذى يحققه رأس المال المستثمر . ومقارنتها بسعر الفائدة الجارى هو الإجراء الذى يسبق قرار المنظم بتوجيه المال المتاح لديه إما للاستثمار الحقيقى أو الإقراض .

هذا وتحدد العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر عرض الأصل الانتاجى على النحو التالى :

أن معدل الخصم (الكفاءة الحدية لرأس المال) يتناسب عكسيا مع سعر عرض الأصل الانتاجى المستثمر فيه المال بفرض ثبات الإيرادات السنوية المتوقعة .

- فزيادة سعر العرض تؤدي إلى نقص معدل الخصم .
- ونقص سعر العرض يؤدي إلى زيادة معدل الخصم .

أما العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال والإيرادات السنوية المتوقعة بفرض ثبات سعر عرض الأصل الانتاجى فإنها طردية حيث أن زيادة الإيرادات السنوية المتوقعة يؤدي إلى زيادة معدل الخصم ، ونقص الإيرادات المذكورة يصاحبه نقص فى معدل الخصم .

ويتعلق قرار المستثمر هنا بالمقارنة بين معدل الخصم هذا وسعر الفائدة الجارى فى السوق على القروض (الربوية) . إذا زيادة معدل الخصم أى الكفاءة الحدية لرأس المال عن معدل الفائدة الجارى يستحثه على الاستثمار ،

إذ أن معدل الفائدة الجارى يمثل كما سبق تكلفة الفرصة البديلة فى استخدام رأس المال المتاحة لديه . ويتطلب ذلك مقارنة سعر عرض الأصل بسعر طلبه .

ويرتبط ذلك بما يراه كينز من أن سعر الطلب على هذا الأصل الانتاجى يتم الحصول عليه بخصم العوائد السنوية المتوقعة بسعر الفائدة الجارى بدلا من الكفاءة الحدية لرأس المال التى تستخدم فى تقدير سعر العرض ، وتبين المعادلة التالية كيفية حساب سعر الطلب على الأصل الانتاجى :

$$س\ ط = \frac{ر\ ص\ ١}{ف + ١} + \frac{ر\ ص\ ٢}{(ف + ١)^٢} + \dots + \frac{ر\ ص\ ن}{(ف + ١)^ن}$$

حيث ف هى سعر الفائدة الجارى

س ط هى سعر الطلب باستخدام معدل الفائدة فى حسابها ويقارن المنظم نتيجة هذه المعادلة بالنتيجة المتوصل اليها من المعادلة السابقة .

ويعنى تساوى القيمة المحسوبة لسعر العرض وسعر الطلب للأصل الانتاجى من المعادلتين تساوى الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة الجارى . وهو يشير إلى تحقيق الاستثمار للربح العادى وهو الذى تم حسابه ضمن التكاليف .

أما اختلاف القيمتان فإن زيادة قيمة س ط على قيمة س ع تعنى أن الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من الفائدة الجارية وهو ما يؤدي إلى زيادة الربح المتوقع عن الربح العادى الجارى ، أى أنه المشروع يحقق أرباحا إضافية من جراء هذا الاستثمار فيستحث ذلك المنظم على القيام بالاستثمار .

وبالعكس من ذلك فإن نقص قيمة س ط عن س ع يعنى نقص قيمة الكفاءة الحدية لرأس المال عن الفائدة الجارية مما يعنى نقص الربح المتوقع من المشروع عن الربح العادى ، فيؤدي ذلك إلى خسارة المشروع فلا يكون هناك حث أو استمالة للمنظم نحو الاستثمار فى المشروع .

ويبين المثال الحسابى فى الجدول رقم (٧) التالى ذلك بأرقام افتراضية .

ويبين هذا الجدول أن هناك ست فرص استثمارية متاحة للمنظم من أ- و تتفاوت الأعمار الانتاجية المتوقعة لأصولها الاستثمارية بين ١ - ٤ سنوات كما تتفاوت فيما بينها فى الإيرادات السنوية الصافية المتوقعة منها . إلا أن القيمة الحالية لمجموع هذه الإيرادات خلال أعمارها الانتاجية المتوقعة واحدة ومقدارها ٧٠٠ مليون ريال .

وبتطبيق معادلة سعر الخصم السابق الإشارة إليها يتضح تفاوتها فى مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار فيها بين ٥ - ١٠ ٪ سنويا . ولتقرير أى هذه المشروعات أولى بالاستثمار فيها ، فإن ذلك يتطلب أولا التعرف على تكلفة الفرصة البديلة وهى سعر الفائدة الجارى ، فإذا كان معدل الفائدة الجارى ٨ ٪ مثلا . فإن المشروعات التى تزيد فيها الكفاءة الحدية لرأس المال عن هذا المعدل تعد من وجهة نظر المنظم مربحة (رباحا اضافيا) ، أما المشروعات التى تقل فيها الكفاءة الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة فإنها تعد غير مربحة . وبناء على ذلك فإن المشروعات المربحة وفقا لهذا المعيار هى المشروعان أ ، ب . أما المشروع ج فإنه لا يحقق ربحا ولا خسارة بل انه يغطى بالكاد تكاليف أصوله (بما فيها الربح العادى) . وفيه كما هو واضح يتساوى سعر عرض الأصل مع سعر طلبه دون زيادة أو نقص .

وتعد المشروعات د ، هـ ، و مشروعات غير مربحة . ويعد المشروع أ هو أولى المشروعات بالاستثمار لزيادة معدل الربح فيه عن غيره من المشروعات الأخرى .

ومن الممكن القول إذا بأن سعر عرض الأصل الرأسمالى وهو الذى يعبر عن مجموع الإيرادات الصافية السنوية المتوقعة منه طوال عمره الانتاجى مخصوصا بالكفاءة الحدية لرأس المال ، وسعر طلب الأصل الرأسمالى وهو الذى يعبر عن مجموعة الإيرادات الصافية السنوية المتوقعة منه مخصوصا بسعر الفائدة الجارى ، يمثلان العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال والفائدة الجارية فى السوق . فحين تنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال عن الفائدة

جدول رقم (٧) الكفاءة الحدية لرأس المال في عدة مشروعات استثمارية مختلفة

الكفاءة الحدية	القيمة الحالية للإيرادات الصافية السوية المتوقعة بالمليون ريال					الإيرادات الصافية السنوية المتوقعة بالمليون ريال				طول الفترة الاتاجية بالسنوات	مجالات الاستثمار
	معدل الخصم	$\frac{1}{(ح+1)}$ ر ص	$\frac{2}{(ح+1)}$ ر ص	$\frac{3}{(ح+1)}$ ر ص	$\frac{4}{(ح+1)}$ ر ص	ر ص؛	ر ص ٣	ر ص ٢	ر ص ١		
% ١٠	٧٠٠	—	—	—	٧٠٠	—	—	—	٧٧٠	١	(أ)
% ٩	٧٠٠	٢٣١,٥	٢١٣,٥	—	٢٥٥	—	—	—	٢٧٨	٣	(ب)
% ٨	٧٠٠	٣٣٠,٥	—	—	٣٦٩,٥	—	—	—	٢٨٥	٢	(ج)
% ٧	٧٠٠	٢١٥	١٩٠	—	٢٩٥	—	—	—	٢٤٥	٣	(د)
% ٦	٧٠٠	١٨٧	٢٣٥	٢٧٨	—	٣٥٠	—	—	٢١٠	٤	(هـ)
% ٥	٧٠٠	١٢٧,٥	٢١١,٥	٢٦١	١٠٠	٣١٨,٥	—	—	١٤٠	٤	(و)

الخارجية يزيد سعر العرض عن سعر الطلب لذا ينصرف المستثمرون عن إقامة المشروعات الاستثمارية لمثل هذه الأصول ، وحين تتساوى الكفاءة الحدية مع الفائدة الجارية يكون سعر العرض مساويا لسعر الطلب ، ويكون الأمر سيان لدى المنظمين بالاستثمار الحقيقي أو الاقراض ، أما حين تزيد الكفاءة الحدية عن الفائدة الجارية فإن سعر العرض يقل عن سعر الطلب وتزيد فرص الاستثمار . ويتجه الانفاق الاستثمارى بالتالى إلى الزيادة حتى تتساوى الكفاءة الحدية مع سعر الفائدة ، حيث ستخفض الكفاءة الحدية لرأس المال كلما زاد معدل الاستثمار إلى أن تتساوى مع سعر الفائدة فيقف الاستثمار ، ويتحقق التوازن في إنتاج السلع الرأسمالية .

ولا يؤثر حجم الاستثمار على سعر الفائدة الجارى وفقا لرأى كينز ، حيث أن تأثير هذا الحجم ينصب على الكفاءة الحدية لرأس المال فقط . أما التأثير في سعر الفائدة فلا يحدث إلا من خلال سوق النقود ووفقا للعلاقة بين التفضيل النقدي وعرض النقود .

أى أن كلا المعدلين (معدل العائد أى الكفاءة الحدية ، ومعدل الفائدة الجارى) إنما يتحددان مستقلين كل منهما عن الآخر .

الكفاءة الحدية والانتاجية الحدية لرأس المال :

يفرق كينز بين الكفاءة الحدية لرأس المال (١٩) والانتاجية الحدية له (٢٠) ، ويرى أن الكفاءة الحدية لرأس المال هى التعبير الأدق والأوضح في التعبير عن عائد الاستثمار ، وذلك على النحو التالى :

١ - أن الإنتاج الحدى لرأس المال يمثل الانتاج الجارى الذى يتحقق من استخدام وحدة قيمة إضافية من رأس المال فى الانتاج . أى أنه يمثل الناتج الجارى السنوى المتحقق من استخدام هذه الوحدة بعد خصم التكاليف الجارية ومخصصات إهلاك رأس المال للسنة الجارية . وعند حساب الانتاج الحدى لرأس المال كنسبة فإنه يمثل خارج القسمة التالية :

الانتاج الحدى لرأس المال = $\frac{\text{الناتج الجارى الصافى للسلع الرأسمالية}}{\text{تكلفة هذه السلع}}$

أى أنه والأمر كذلك يمثل معدل العائد الجارى على التكاليف كما يراه
مارشال .

أما الكفاءة الحدية لرأس المال فتمثل الانتاج الصافى المتوقع (وليس
الجارى) لفترة زمنية ممتدة هى طول فترة العمر الانتاجى للأصل ،
ولا تقتصر على سنة واحدة فقط . وينسب هذا الانتاج الصافى المتوقع عند
حساب الكفاءة الحدية لرأس المال إلى تكلفة هذا الأصل . فتعتبر الكفاءة
الحدية لرأس المال إذا لدى كينز ، يشير إلى معدل العائد على التكاليف الذى
رآه فيشر ، وهو المعدل المستخدم فى حساب القيمة الحالية للإيرادات أو
العوائد الكلية المتوقعة من استخدام الأصل الانتاجى لكى تتساوى مع
القيمة الحالية للتكاليف الكلية له .

٢ - الكفاءة الحدية لرأس المال كما يراها كينز تشير كما سبق القول إلى
الإيرادات الكلية الصافية المتوقعة للأصل (أى أنها الإيرادات الكلية بعد
خصم التكاليف الجارية فقط دون الاهلاك) منسوبة إلى تكاليف هذا
الأصل الانتاجى .

أما الانتاج الحدي المطلق فإنه يشير إلى الناتج الجارى من استخدام وحدة
إضافية جديدة من رأس المال قبل أو بعد خصم الاهلاك .

فقبل الخصم يسمى الناتج الحدي الاجمالى لرأس المال ، وبعد الخصم
يسمى الناتج الحدي الصافى لرأس المال .

وأن الانتاج الحدي يعبر عنه إما بوحدات عينية فيسمى الانتاج الحدي
المادى لرأس المال ، أو بوحدات نقدية (قيمية) فيسمى الانتاج الحدي
لرأس المال (حيث يضرب الناتج الحدي المادى فى سعر الناتج) .

وحيث يشير الانتاج الحدي إلى نسبة فإنه غير واضح تماما وغير محدد أيضا
ما هو البسط وما هو المقام لهذه النسبة . فإن من الاقتصاديين من يرى أن
الانتاج الحدي هو نسبة مجموع الإيرادات السنوية المطلقة إلى تكلفة الأصل
الرأسمالى . ويتطلب ذلك معرفة العمر الإنتاجى المتوقع للأصل الرأسمالى .

إلا أنه يؤخذ الزمن في الاعتبار فإن هذه النسبة تسير في نفس اتجاه سعر الفائدة .

ومع ذلك فإنه ليس من الواضح دائما إذا كان الإنتاج الحدي المتعارف عليه والمذكور في الكتابات الاقتصادية يشير إلى كمية (إجمالية أو صافية) أو إلى نسبة .

وحيث يذكر كينز ذلك يبين أن الإيرادات السنوية المطلقة المتوقعة من الأصل طول فترة عمره الإنتاجي يمكن أن يشار إليها على أنها تمثل الإنتاج الحدي الاجمالي لرأس المال طول فترة حياته الإنتاجية .

وتمثل الكفاءة الحدية لرأس المال هنا معدل الخصم الذي يجعل هذا الانتاج الحدي الاجمالي لرأس المال مساويا لسعر عرض الأصل الرأسمالي أو تكلفة الإحلال الخاصة به (أى أقساط إهلاك رأس المال)

٣- أن الإنتاج الحدي لرأس المال لدى الاقتصاديين السابقين على كينز يكون ثابتا . لذا فإن الإيرادات السنوية التي تنشأ عن استخدام وحدة إضافية جديدة من رأس المال لا تتغير . أما كينز فيرى أن ذلك لا يكون صحيحا إلا في اقتصاد ساكن فقط ، لذا فإن الكفاءة الحدية لرأس المال والتي تأخذ في اعتبارها الإيرادات السنوية الإضافية المتوقعة طول فترة حياته الأصل الرأسمالي هي الأنسب ، لأنها لا تقوم على افتراض ثبات هذه الإيرادات بل تقوم على توقع هذه الإيرادات أيا كان قدرها الفعلي .

جدول الكفاءة الحدية لرأس المال :

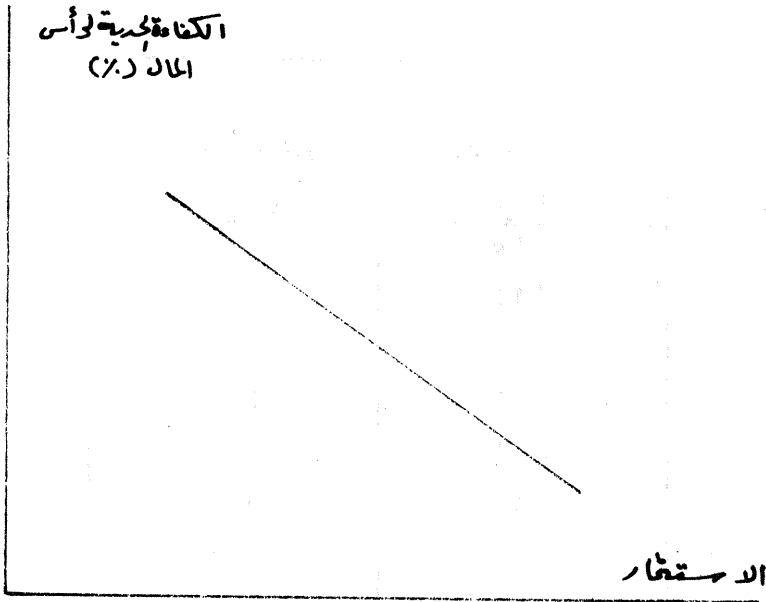
بفرض ثبات العوامل الأخرى (٢١) فإن زيادة الانفاق الاستثماري تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال . إذ أن زيادة الأصول الاستثمارية في الاقتصاد سيترتب عليها زيادة العرض من السلع التي تنتجها هذه الأصول مما يترتب عليها تنافس المنتجين في تسويق منتجاتهم مما يترتب عليه انخفاض العوائد المنخفضة والمتوقعة من هذا الإنتاج . كذلك فإن زيادة الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد سيترتب عليها (بفعل قانون تناقص الغلة)

جدول رقم (٨) جدول الكفاءة الحدية لرأس المال

الكفاءة الحدية رأس المال	حجم الاستثمار بالمليون ريال
٪١٥	١٠٠
٪١٤	٢٠٠
٪١٣	٣٠٠
٪١٢	٤٠٠
٪١١	٥٠٠
٪١٠	٦٠٠
٪٩	٧٠٠
٪٨	٨٠٠
٪٧	٩٠٠

تناقص الناتج الحدي المادي للوحدات الإضافية المتتالية ومن ثم الإيرادات السنوية المتوقعة منها . كما أن كثرة الطلب على الأصول الانتاجية من قبل المنظمين سيترتب عليه ارتفاع أسعار عرضها ، مما يقلل من الكفاءة الحدية لرأس المال . ويبين الجدول التالي ذلك . حيث كلما زاد حجم الاستثمار كلما انخفضت الكفاءة الحدية لرأس المال . وبتوقيع هذه البيانات في الشكل البياني يتبين أن ميل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال سالب يبين بذلك العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار والكفاءة الحدية لرأس المال .

شكل بياني رقم (٢٠)
منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال



هذا وتصدق هذه العلاقة العكسية على كل من الاستثمار في أصل إنتاجي معين كما تصدق على كل مجالات الاستثمار في كافة الأصول الانتاجية بصفة عامة . لذا فإن الكفاءة الحدية لرأس المال بالنسبة للاقتصاد ككل ستخفض بزيادة الاستثمار في المجتمع .

الطلب على الاستثمار :

اظهرت دراسة جدول الكفاءة الحدية لرأس المال العلاقة العكسية بينها وبين حجم الاستثمار إلا أن قرارات الاستثمار في الاقتصاد لا تتوقف على مجرد معرفة الكفاءة الحدية لرأس المال ، بل أنها تقارن بمعدلات الفائدة الجارية على رأس المال في الاقتصاد . حيث تزداد فرص الاستثمار ويزداد بالتالي الانفاق الاستثماري . بزيادة الكفاءة الحدية لرأس المال على الفائدة الجارية ، وبزيادة الاستثمار تقل الكفاءة الحدية لرأس المال إلى أن تتساوى بسعر الفائدة المذكور . لذا فإن الطلب على الاستثمار في الاقتصاد يتحدد بمقدار سعر الفائدة الجاري .

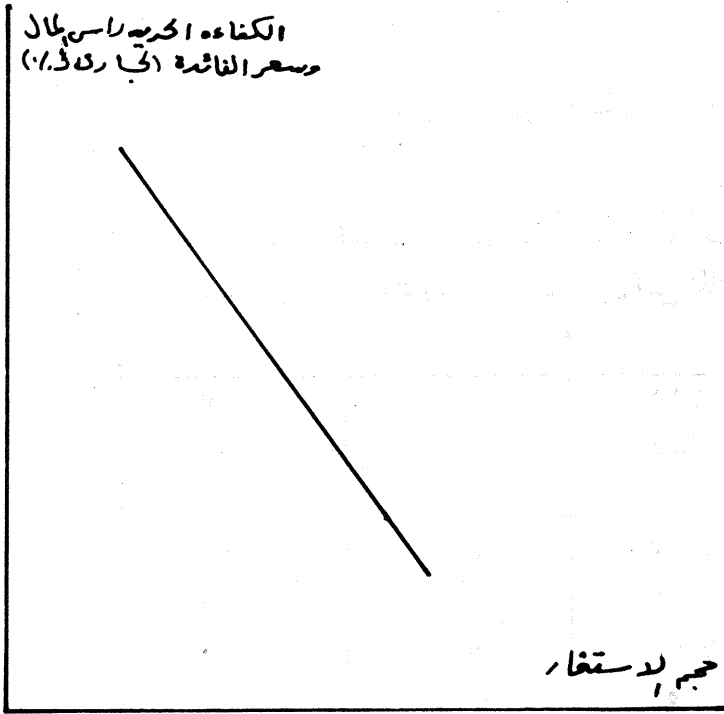
ويبين الجدول التالي جدول الطلب على الاستثمار حيث تتضح من العلاقة العكسية بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة الجاري ، فنقص سعر الفائدة يزيد من الطلب على الاستثمار . كما يبين الجدول أن زيادة الاستثمار ينتج عنها خفض الكفاءة الحدية لرأس المال لكي تتساوى مع سعر الفائدة فيتوقف الاستثمار ، وهكذا .

فدالة الطلب على الاستثمار إذاً تبين العلاقة العكسية بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة ، لذا فإن توقيع البيانات الخاصة بهذه العلاقة الدالية الميئة بالجدول على رسم بياني يترتب عليها حصولنا على منحنى الطلب على الاستثمار ذو الانحدار السالب . وهو في نفس الوقت يوضح الكفاءة الحدية لرأس المال .

جدول رقم (٩) جدول الطلب على الاستثمار

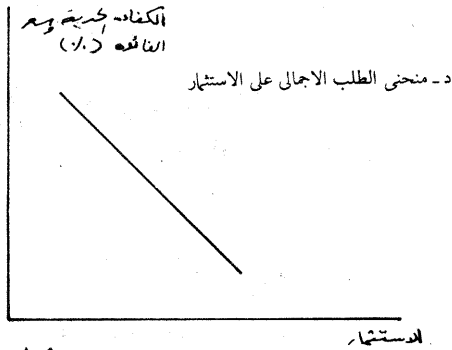
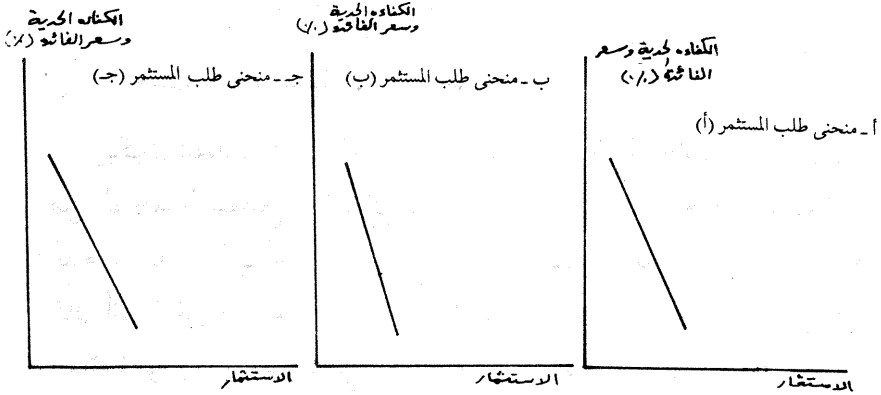
سعر الفائدة الجاري	حجم الطلب على الاستثمار بالمليون ريال	الكفاءة الحدية لرأس المال
% ١٥	١٠٠	% ١٥
% ١٤	٢٠٠	% ١٤
% ١٣	٣٠٠	% ١٣
% ١٢	٤٠٠	% ١٢
% ١١	٥٠٠	% ١١
% ١٠	٦٠٠	% ١٠
% ٩	٧٠٠	% ٩
% ٨	٨٠٠	% ٨
% ٧	٩٠٠	% ٧

وكما تم التوصل إلى دالة الطلب الفردية على الاستثمار لمنظم ما على أى أصل إنتاجي ، فإنه يمكن التوصل إلى دالة الاستثمار الكلية للاقتصاد من خلال الجمع الجبري لجداول الاستثمار الفردية لكافة المنظمين على الأصل الإنتاجي موضع الاعتبار مقابل كل سعر فائدة للتوصل إلى جدول الاستثمار الكلي ومن ثم تمثيل بياناته بيانيا فنصل بذلك إلى دالة الاستثمار الكلية . ويوضح الشكل التالي منحنيات الطلب الفردية لثلاثة منظمين على السلعة الانتاجية ، ومن ثم منحنى الطلب الكلي لهم معا ، وهو يأخذ نفس الشكل والاتجاه لمنحنيات الطلب الفردية لهؤلاء المنظمين .



شكل بياني رقم (٢١)
منحنى الطلب على الاستثمار
(طلب المنظم الفرد)

شكل بياني رقم (٢٢)
 منحنيات الطلب الفردية والطلب الكلي على الاستثمار



مرونة الطلب على الاستثمار :

يتخذ منحني الطلب على الاستثمار (كما سبق التوضيح) اتجاه وشكل منحني الطلب العادي حيث يميل من أعلى جهة اليسار إلى أسفل جهة اليمين ، وانحداره سالب . إلا أن لموقع وشكل هذا المنحني أثرهما في تحديد مدى استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة . لذا فإن الأمر يتطلب دراسة مرونة الطلب على الاستثمار أى مدى حساسية هذا الطلب للتغير في سعر الفائدة .

وتقاس المرونة في هذا الحالة من المعادلة

$$م = \frac{دث}{ث} \times \frac{ف}{دف}$$

حيث ث الاستثمار ، ف سعر الفائدة

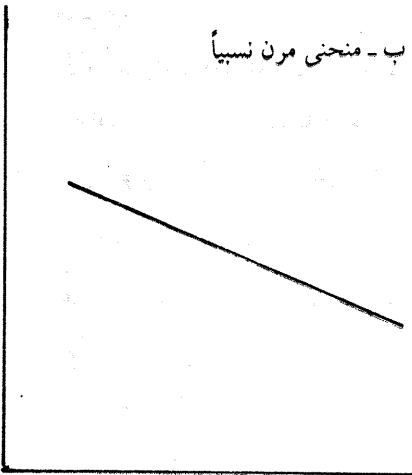
ويكون الطلب على الاستثمار مرنا إذا كانت قيمة معامل المرونة (م) أكبر من الواحد الصحيح . أما إن قلت عن الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى عدم مرونة الطلب على الاستثمار . وكلما كانت مرونة الطلب هذه كبيرة كلما كان أثر التغير في سعر الفائدة على الاستثمار كبيرا فتغير نسبي صغير في سعر الفائدة يؤدي إلى تغير نسبي أكبر منه في حجم الاستثمار . وعلى العكس من ذلك حين يكون معامل المرونة صغيرا ، حيث أن تغيرا نسبيا كبيرا في سعر الفائدة لا ينتج عنه كالا إلا تغير نسبي أصغر منه في حجم الاستثمار .

ويبين الشكل البياني رقم (٢٣) منحنيات مختلفة من الطلب على الاستثمار حيث يشير المنحني في القسم أ منه إلى منحني غير مرن نسبيا ، أما القسم ب فيبين منحني مرن نسبيا .

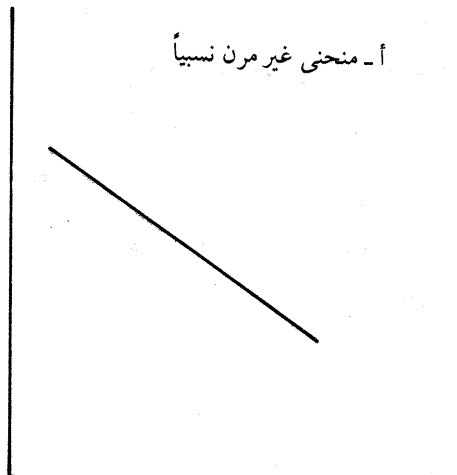
وقد كان كينز يرى أن الشكل وموقع منحني الطلب دور هام في تحديد حجم التوظيف في الاقتصاد حيث أن مرونة الطلب على الاستثمار تعني الأثر الكبير للتغير في سعر الفائدة على حجم الاستثمار ومن ثم التوظيف في الاقتصاد .

شكل بياني رقم (٢٣)
 منحنيات طلب على الاستثمار مختلفة المرونة

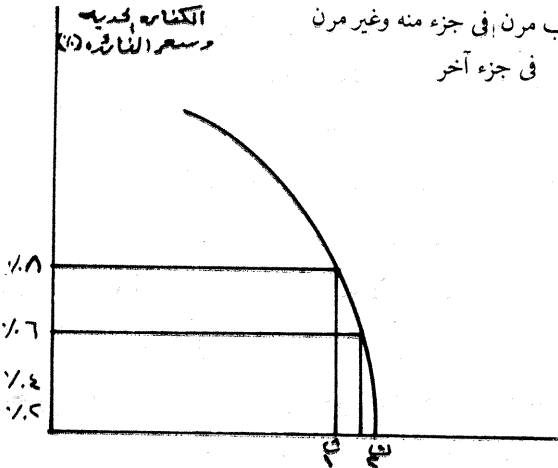
الكفاءة الحدية
 وسعر الفائدة (%)



الكفاءة الحدية
 وسعر الفائدة (%)



الكفاءة الحدية
 وسعر الفائدة (%)



إلا أن الاقتصاديين بعد كينز قد اعترض على العلاقة ومن سعر الفائدة وحجم الاستثمار وأيدتهم الدراسات الميدانية التي أثبتت أن سعر الفائدة ليس بالعامل الهام في تحديد حجم الاستثمار ، إذ أن منحنى الطلب على الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة . وقد قامت هذه الدراسات على استبيانات لرجال الأعمال نحو تأثير قراراتهم بالاستثمار بسعر الفائدة ، أوضحت عدم المرونة هذه خاصة في الأجل القصير وبالنسبة للاستثمار في الآلات وفي المخزون وبخاصة في الدول الرأسمالية الصناعية . وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن المنظمين في استثماراتهم القصيرة الأجل كالاستثمار في الآلات والمخزون لا يهتمون بسعر الفائدة لأنه لا يمثل حصة هامة من تكاليف مشروعاتهم ، لذا فإن التغير فيها لا يعد ذا أثر هام ، بعكس الحال في الاستثمارات طويلة الأجل كالاستثمار في المباني والإنشاءات والطرق والمرافق العامة ، إذ تمثل الفائدة على رأس المال هنا خاصة هامة من التكاليف لذا فإنها تؤثر في قرار الاستثمار في مثل هذه المشروعات .

٢ - أن توفر الموارد المالية لدى المشروعات خاصة الكبير منها يجعلها تعتمد على مواردها الذاتية ، لذا فإنها لا تهتم بسعر الفائدة لعدم لجوئها لمصادر الإقراض في الاقتصاد . كما أن ما يمثله سعر الفائدة كتكلفة ضمنية (كتكلفة الفرصة البديلة) لا يعد هاما بالنسبة لها .

وقد رأى هانسن بناء على ذلك أن منحنى الطلب على الاستثمار في الآلات والمخزون يكون مرنا نسبيا عند المستويات العليا منه (عند سعر فائدة أعلى من ٨ ٪) ، وغير مرن نسبيا عند المستويات الأقل من ذلك ، وهو ما يوضحه القسم حـ من الشكل البياني . حيث يكون المنحنى غير مرن نسبيا بين ٢ - ٨ ٪ كسعر للفائدة ، أما بالنسبة للمباني والإنشاءات فإنه يكون مرنا في كافة أجزائه . ويرى أيضا أن منحنى الطلب على الاستثمار يكون غير مرن في الدول الصناعية المتقدمة . لذا فإنه لا يمكن الاعتماد على السياسة النقدية كوسيلة فعالة في التأثير في حجم الاستثمار ، وأن الوسيلة الفعالة في ذلك هو نقل منحنى الطلب على الاستثمار من موضعه إلى اليمين . وهو يعطى أهمية للعوامل الأخرى غير سعر الفائدة المؤثرة في الاستثمار .

انتقال منحني الطلب على الاستثمار :

إن دالة طلب الاستثمار أو جدول الكفاءة الحدية لرأس المال السابق توضيحها تكون غير مرنة نسبيا عادة ، لذا فإن تأثير سعر الفائدة على الاستثمار من التوظف يكون محدودا . ولذلك فإن انتقال دالة الطلب نفسها هو العامل الهام في ذلك ، ويعطى ذلك أهمية للعوامل الأخرى المؤثرة في الاستثمار وتسبب انتقال دالة الطلب جهة اليمين .

هذه العوامل كثيرة منها التقدم الفني والابتكارات التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف أو زيادة العوائد والإيرادات مما يشجع على الاستثمار ، ومنها توقعات المستثمرين والمنظمين للإيرادات والعوائد المنتظرة الاستثمار وبالتالي الكفاءة الحدية للاستثمار ، وتتعلق هذه التوقعات بالأجلين القصير والطويل ، بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل النمو ، وبدرجة ما أسعار الاسهم في سوق الأوراق المالية .

فتحسن هذه العوامل يؤدي إلى انتقال دالة الاستثمار إلى اليمين فتصبح ممثلة بالخط ث ٢ ، بعد أن كانت في وضع ث ١ ، كما في شكل رقم (٢٤) . أما إذا ساءت هذه العوامل فإن دالة الاستثمار تنتقل إلى اليسار فتصبح في الوضع ث ٣ بدلا من ث ١ كما هو الشكل .

وفيما يلي تتناول الدراسة هذه العوامل بشيء من التفصيل :

أ - التوقعات : تتعلق توقعات المنظمين والمستثمرين في هذا المجال بالعوائد والتكاليف المستقبلية للأصول والرأسمالية ، والكفاءة الحدية لرأس المال لكونها العامل الهام في تحديد حجم الاستثمار . وإذ تتصف هذه العوائد والتكاليف بالتغير وعدم التأكد لكونها عوامل مستقبلية ، فإن توقعات ، المنظمين عنها هي العامل الهام في اتخاذ قرارات الاستثمار . فإذا كانت توقعاتهم متفائلة فإنها ترفع من مقدار العوائد المستقبلية وبالتالي تزيد من تقديرها للكفاءة الحدية لرأس المال مما يزيد من الانفاق الاستثماري عند نفس المستوى من سعر الفائدة .

حيث أن الإنتاجية الحديدية لرأس المال
ربحية الاستثمار أو الكفاءة الحديدية للاستثمار

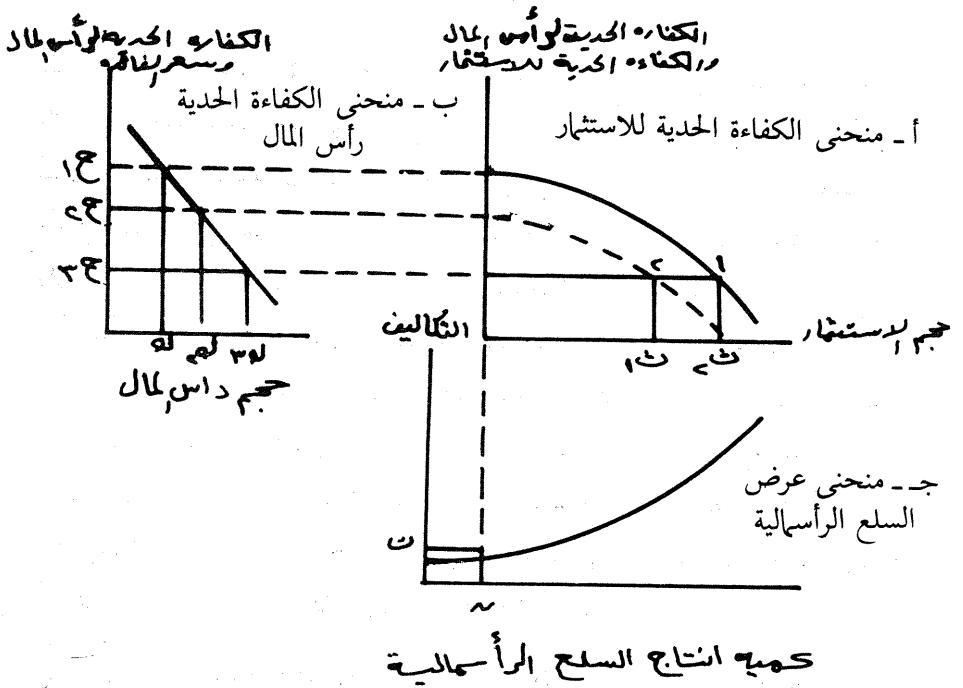
فالناتج الحدي أن فكرة ساكنة توضح الفرق في الناتج الكلي بين وضعين
يختلفان في مقدار العنصر المتغير المستخدم ، ويستخدم في المفاضلة والمقارنة
بين هذين الوضعين الساكنين .

والكفاءة الحديدية للاستثمار هنا تعبر عن ربحية الاستثمار الفعلية وهي
ليست افتراضية مثل الكفاءة الحديدية لرأس المال التي تتم على أساس توقع
ربحية رأس المال حين يكون الاستثمار الجاري إحلاليا فقط (والاستثمار
الصافي في هذه الحالة يكون صفرا) ، لذا فإنه يبني على نفقة الإحلال
المتوقعة (وليست الفعلية) حين يكون رصيد أو حجم رأس المال ثابتا لذا فهو
مفهوم .

أما الكفاءة الحديدية للاستثمار فهي تبين الربحية الفعلية وتبني على
التكاليف الفعلية لإنتاج السلع الرأسمالية التي تزيد بزيادة الإنتاج ، ولذا
فإن الأرباح تنخفض بزيادة الاستثمار ، فهي إذا مفهوم حركي
(ديناميكي) .

وقد أخطأ كينز حين خلط بين الكفاءة الحديدية للاستثمار والكفاءة الحديدية
لرأس المال .

وقد قام بعض الاقتصاديين بتوضيح كيف يمكن أن يتم التحليل الكينزي
للاستثمار بناء على هذه التفرقة ، في الشكل البياني التالي



شكل بياني رقم (٢٦)
الكفاءة الحدية للاستثمار
والكفاءة الحدية لرأس المال

يوضح هذا الشكل بأقسامه الثلاثة العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال والكفاءة الحدية للاستثمار وكل من حجم رأس المال ، والاستثمار الصافي .
ففي القسم ب منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال وهو يوضح العلاقة بين حجم رأس المال ومعدل الكفاءة الحدية لرأس المال ، وفي القسم ج منحنى عرض السلع الرأسمالية ، وهو يوضح العلاقة بين تكاليف الإنتاج وكمية الإنتاج بقصد الإحلال فقط (أى الاستثمار الصافي يكون صفرا) .
ويبين القسم أ منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار مبتدئا من أعلاه بكفاءة حدية للاستثمار تساوى الكفاءة الحدية لرأس المال المحددة في القسم ب .
حيث أنهما يتساويان عند استثمار صافي يساوى الصفر .
فبفرض أن سعر الفائدة ف ١ = ح ٣ وان حجم رأس المال القائم يكون

ك ١ في القسم ب ، في هذه الحالة يكون حجم رأس المال القائم دون الأمثل ، حيث أن الحجم الأمثل عند هذا المعدل من سعر الفائدة يكون ك ٣ . وطالما زاد معدل الكفاءة الحديدية لرأس المال (ح ١) لهذا الحجم من رأس المال عن معدل الفائدة الجاري (ف ١) فإن ذلك سيكون دافعا للاستثمار لزيادة حجم رأس المال . وعند معدل كفاءة حديد لرأس المال ح ١ أى عند استثمار صافي مساو للصفر يبدأ منحني الكفاءة الحديدية للاستثمار ويتجه إلى اليمين وأسفل وعند تساويه بمعدل الفائدة الجاري تتحدد نقطة التوازن في الاستثمار أى عند ث ٣ في القسم أ . ويقابل ذلك ارتفاع التكاليف الإنتاجية للسلعة الرأسمالية في القسم ح لتوفير متطلبات الاستثمار المطلوب . وتبين ث ٣ حجم الاستثمار المرغوب في القسم أ (لتحقيق زيادة في حجم رأس المال من ك ١ إلى ك ٣ في القسم ب) .

إلا ن ث ٣ تمثل نقطة توازن قصيرة الأجل لأن الاستثمار الجديد يترتب عليه زيادة حجم رأس المال القائم مما يؤدي إلى انتقال منحني الكفاءة الحديدية للاستثمار من الوضع (١) إلى الوضع (٢) إلى يسار وأسفل الوضع (١) . ويعمل ذلك على خفض معدل الاستثمار عن المستوى ث ٣ إلى ث ١ التي تمثل نقطة التوازن مع المنحني الجديد للكفاءة الحديدية للاستثمار . ولذا تقتصر الزيادة في رأس المال على هذا القدر الذي تم من الاستثمار فيزيد حجم رأس المال من ك ١ ، إلى ك ٣ فقط ويستتبع ذلك الحاجة إلى استثمار آخر طالما كان ربحا إذا ظل سعر الفائدة عند مستواه السابق ف ١ حيث أن معدل الكفاءة الحديدية لرأس المال عند هذا الحجم يكون ح ٣ ولا زال أعلى من سعر الفائدة . وهكذا تتوالى الاستثمارات حتى يقترب حجم رأس المال تماما من الحجم الأمثل فتساوى الكفاءة الحديدية لرأس المال مع سعر الفائدة مع الكفاءة الحديدية للاستثمار ويتوقف الاستثمار الإضافي ويصبح الاستثمار الصافي مساويا للصفر .

أما في القسم ح فإن منحني عرض السلع الرأسمالية كما هو موضح ما هو إلا صورة مرآة من منحني الكفاءة الحديدية للاستثمار ، وفي هذا القسم تتحدد تكاليف الإحلال الفعلية في كل مرة يطلب فيها أصل إنتاجي إضافي ، حيث

ترتفع باستمرار مع كل زيادة في إنتاج الأصول . وتتحدد نقطة التكاليف على المنحنى مقابل كل كمية إنتاج مطلوبة .

أما باقي الانتقادات للكفاءة الحدية لرأس المال فهي على النحو التالي :

٢ - أوضح سولنير بعض الانتقادات الأخرى وهي :

(أ) أن اهتمام كينز قد تركز على الكفاءة الحدية لرأس المال على مستوى الاقتصاد الكلي في حين أن التحليل الاقتصادي المفيد يتطلب الاهتمام بهذه الكفاءة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد وليس على مستوى الاقتصاد بأكمله .

(ب) افتراض كينز وجود المنافسة التامة في تحليله ، يتطلب اجراء تعديل فيه في حالة وجود اشكال أخرى من المنافسة غير التامة .

(ح) أن استخدام الكفاءة الحدية لرأس المال في التحليل يتطلب افتراض هيكل كلي للتوزيع في الاقتصاد يبين مدى مساهمة العناصر الانتاجية المختلفة ، وهو ما لم يأخذه كينز في الحسبان لصعوبته .

(د) اسقاط كينز لعوامل أخرى كالأجور واختلافها عن الإنتاجية الحدية للعمال ، جعله يركز في تحليله لدالة الاستثمار على الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة الجاري ، فإذا نظرنا إلى الواقع وأن الأجور قد تختلف من الإنتاجية الحدية للعمل ، لتبين أن الأجور تصبح عاملا هاما في دراسة الاستثمار .

٣ - أوضح اقتصاديون آخرون انتقادات أخرى مثل :

(أ) لم يدخل كينز في تحليله أثر تغير العوامل الأخرى على الكفاءة الحدية لرأس المال كتغير كمية وجودة العمل أو اكتشاف موارد طبيعية جديدة أو تم التوصل إلى أساليب فنية حديثة للإنتاج . كما انه لم يتناول في تحليله الوفورات الإيجابية (٢٣) والسلبية (٢٥) للإستثمار وأثرها على شكل دالة الاستثمار .

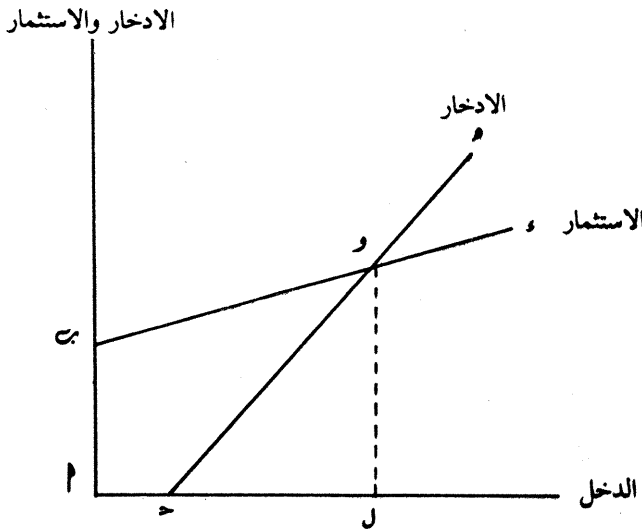
(ب) أنه قد اعتبر أن الكفاءة الحدية على رأس المال ظاهرة حركية أما رأس المال فهو ظاهرة ساكنة ، لذا لم يلاحظ أن سعر الفائدة على رأس المال يتوقف على التوقعات بدرجة أكبر من توقف الكفاءة الحدية لرأس المال على التوقعات .

تحليلاته من اتجاه عام نحو الركود ليس له ما يؤكد له أو يبرره . حيث يشهد العالم اتجاها لتزايد في إنتاجية العمال ومعامل رأس المال (نسبة رأس المال إلى الإنتاج) مما يدفع بالكفاءة الحدية لرأس المال نحو الزيادة وليس الانخفاض . وأن الاقتصاد الرأسمالي إنما يتجه نحو التضخم (وليس لركود) لتحقيق مستوى عال من التوظيف أيا كانت تكلفة ذلك (٢٦) .

الاستثمار وتوازن الدخل :

تشرح دالة الاستثمار الدخلية العلاقة بين الدخل والاستثمار . وهي تشبه دالة الاستهلاك السابق الإشارة إليها . فالاستثمار جزءان أحدهما تلقائي يتم مستقلاً عن الدخل ويتأثر بقرارات المنظمين والتقدم الفني والنمو السكاني إلى غير ذلك من العوامل ، والثاني تبعي يتأثر بالدخل القومي ، ويشكل معه علاقة دالية تدرس من خلال دالة الاستثمار . ويبين ذلك الشكل البياني رقم (٢٨) .

شكل بياني رقم (٢٨)
دالة الاستثمار



من هذا الشكل يتضح أن المسافة أ ب تمثل الاستثمار الذاتي أو التلقائي في الاقتصاد والذي لا يتأثر بالدخل . أما المنحنى ب د فيمثل دالة الاستثمار وهو يتجه للزيادة بزيادة الدخل . ويمثل المنحنى ح ه دالة الإدخار . ويتلاقى المنحنيان عند النقطة و وهي تمثل نقطة التوازن للاقتصاد ، حيث يتساوى عندها كلا من الاستثمار المخطط والإدخار المخطط . ويتحدد عندها المستوى التوازني للدخل أ ل .

فقبل النقطة (و) يزيد الاستثمار على الإدخار وهو يعني زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى زيادة الدخل واتجاهه نحو نقطة التوازن . وبعد النقطة (و) يزداد الإدخار عن الاستثمار ويعني ذلك زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الدخل والعودة به إلى مستوى التوازن .

هذا وتعتمد العلاقة بين الدخل والاستثمار التابع على نوع الدخل المؤثر في قرارات الاستثمار هل هو الدخل الجاري أو الدخل السابق أو أن التأثير يرجع إلى التغير في الدخل الجاري أو السابق . لذا من الصعب الحصول على مؤشرات دقيقة عن العلاقة بين مستوى الدخل والاستثمار . إلا أن للتغيرات في الدخل في الفترة السابقة أثرها على الاستثمار الجاري . وهو ما يمكن استيضاحه من دراسة مبدأ المعجل .

الإدخار والاستثمار والتوازن :

أ - تساوي الإدخار والاستثمار : نظراً لتساوي الإنفاق في مجموعه مع الدخل في مجموعه ، وأن الإنفاق يتكون من الاستهلاك والاستثمار ، وأن الدخل يتكون من الاستهلاك والإدخار ، فإن الاستثمار والإدخار متساويان بحكم التعريف . إلا أن التساوي بين الاستثمار والإدخار ينسحب على الإدخار والاستثمار المتحققين فعلاً فقط . أما الإدخار المرغوب أو المخطط والاستثمار المرغوب أو المخطط فإنهما قد لا يتساويان . وتساويهما شرط لحدوث التوازن .

هذا ويشمل الاستثمار كلاً من الاستثمار في رأس المال الثابت وفي المخزون السلعي . وقد يتغير المخزون السلعي بطريقة غير موافقة لرغبات المستثمرين نتيجة لعدم تطابق الطلب الكلي مع العرض الكلي . لذا فإن الاستثمار المرغوب فيه أو الذي يخطط له المستثمرون قد لا يتساوى مع الاستثمار الفعلي المتحقق (والذي قد يضم استثماراً غير مرغوب فيه في المخزون) .

أما الإدخار المرغوب فيه أو المخطط والإدخار الفعلي أو المتحقق فيمكن توضيح العلاقة بينهما من أن الإدخار الفعلي يتكون من الإدخار المخطط والإدخار غير المرغوب فيه (أي غير المخطط) ، والإدخار المخطط يتحدد بالدخل الخاص بالفترة السابقة ، أما الفعلي فإنه يمثل الفرق بين دخل الفترة الحالية والاستهلاك (الذي يعتمد على دخل الفترة السابقة) . فإذا اختلف دخل الفترة الحالية عن دخل الفترة السابقة نتج عن ذلك اختلاف الإدخار الفعلي عن الإدخار المخطط وظهور الإدخار غير المخطط . ويشير ذلك إلى ما يسمى بفترة إبطاء الإنفاق ، وهي الفترة التي تنقضي بين تغير الدخل وتغيير الأفراد لإنفاقهم الاستهلاكي تبعاً لذلك .

أما العلاقة بين الاستثمار المخطط والإدخار المخطط ، فإن من الممكن توضيحها كالتالي : إذا نقص الاستثمار الفعلي (بفعل نقص المخزون في مواجهة الطلب المتزايد) عن الاستثمار المخطط فإن النشاط الاقتصادي سيتجه إلى التوسع . أما زيادته بتراكم المخزون فستعمل على حدوث الانكماش . وتؤدي زيادة الإدخار الفعلي عن الإدخار المخطط إلى اتجاه الإنفاق الاستهلاكي نحو الزيادة فيما بعد مما يؤدي إلى التوسع ، أما نقصه فستقلل من الإنفاق الاستهلاكي ويحدث الانكماش . فاختلف الاستثمار المخطط عن الإدخار المخطط إذا هو سبب اختلال التوازن . لذا فإن حدوث التوازن يشترط تساويهما .

كأن التوازن إذاً يتطلب أن يكون : الإدخار المخطط = الإدخار الفعلي = الاستثمار المخطط = الاستثمار الفعلي . وبزيادة الدخل فإن أثر ذلك يظهر في زيادة الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل . أما باقي

الزيادة في الدخل فتتجه إلى الإدخار ثم الاستثمار بالتالي . وبفعل مضاعف الاستثمار يترتب على هذا الاستثمار زيادات متتالية في الدخل تفوق الزيادة الأولى في الإنفاق ، وتعتمد في تضعيفها على الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع ، حيث يتزايد الإنتاج بزيادات متتالية في الإنفاق (نتيجة لأن الإنفاق يولد دخلاً يترتب عليه زيادة الإنفاق وهكذا) ، لأن الزيادة الأولى في الإنفاق تمثل زيادة في الطلب الكلي ينتج عنه عدم توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي ، فيتجه الإنتاج للتوسع لتلبية لزيادة الطلب الذي يزداد بدوره بفعل الزيادة التالية في الإنفاق ، مما يتطلب زيادة في الإنتاج ، وهكذا في حلقات متتالية حتى يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي فيحدث التوازن مرة أخرى .

ويمكن التعبير عن ذلك في صورة استثمار وادخار في أن الزيادة الأولى في الإنفاق يترتب عليها اختلاف زيادة الدخل في هذه الفترة (التالية على زيادة الإنفاق) عن الدخل في الفترة السابقة . وهو ما يعني زيادة الإدخار الفعلي عن الإدخار المخطط وهو يؤدي إلى اتجاه الإنفاق الاستهلاكي نحو الزيادة ، ومن ثم الزيادة في الدخل ثم الإنتاج ، وهكذا حتى يتم تأثير المضاعف كاملاً فيتساوى الإدخار المخطط مع الفعلي . وأثناء ذلك فإن زيادة الطلب تجعل المستثمرين يخططون لمزيد من الاستثمار في الإنتاج . وإزاء التزايد الكبير في الطلب (مع الزيادة الكبيرة في الإنفاق وبفعل المضاعف في المراحل الأولى من عمله) فإن الاستثمار الفعلي سيكون أقل من الاستثمار المخطط بقدر النقص في المخزون لمواجهة الطلب على فترة من الزمن (لأنه لا بد من انقضاء فترة بين حدوث الزيادة في الطلب واستجابة المستثمرين والمنتجين له للحاجة إلى التوسع في المباني أو تدريب العمال الإضافيين أو إعادة النظر في تسيير عمليات الإنتاج ، وتسمي هذه الفترة بفترة إبطاء الإنتاج أو فترة إبطاء لوندبرج) . ومع تكرار زيادة الإنفاق والدخل والأموال المستثمرة خلال الزمن بفعل المضاعف ، يصل الاستثمار الفعلي إلى التساوي مع الاستثمار المخطط ، ويتساوى كلا نوعي الاستثمار مع نوعي الادخار المذكورين .

ب - الاكتناز وخلق النقود وأثرهما على تساوي الإدخار والاستثمار :

لا يعني تساوي الإدخار مع الاستثمار كما سبق عدم وجود اكتناز للنقود . لأنه ليس كل المدخرات تتجه إلى الاستثمار ، كذلك فإن الاستثمار لا يأتي من الإدخار فقط . فقد يكتنز جزء من الإدخار ، ويقابله من ناحية أخرى إضافة جديدة لعرض النقود ، بذلك يتساوى الإدخار مع الاستثمار ، والاكتناز مع النقود الجديدة .

فبفرض أن الإدخار خ ، الاستثمار ث
وأن الإدخار المخصص (الموجه) للاستثمار خ^ث
وأن الاستثمار الناشئ عن الإدخار ث^خ
وأن النقود الجديدة ن^ج
وأن النقود المكتتزة ن^ك

$$\text{فإن } \text{خ} = \text{خ}^{\text{ث}} + \text{ن}^{\text{ك}}$$

$$\text{، } \text{ث} = \text{ث}^{\text{خ}} + \text{ن}^{\text{ج}}$$

$$\text{خ} = \text{ث}$$

$$\text{خ}^{\text{ث}} + \text{ن}^{\text{ك}} = \text{ث}^{\text{خ}} + \text{ن}^{\text{ج}}$$

وحيث يتساوى الجزء من الإدخار المستثمر مع الاستثمار الناشئ عن

الإدخار

$$\text{خ}^{\text{ث}} = \text{ث}^{\text{خ}}$$

$$\text{ن}^{\text{ك}} = \text{ن}^{\text{ج}}$$

وبذا فإن حدث اكتناز للنقود يقلل من حجم المدخرات الموظفة في الاستثمار فإن عرضا إضافيا من النقود يحقق التساوي بين الإدخار والاستثمار .

والمقصود بذلك بالطبع هو الإضافة في كلتا الحالتين فالإضافة إلى الاكتناز تقابل بالإضافة في عرض النقود ، بما يؤدي إلى تساوي مقدار رصيد النقود

المكتنزة مع مقدار النقود المعروضة . وبما يكفل تساوي الإدخار المحقق مع الإستثمار المحقق .

ولا يفهم من ذلك أن الإكتناز لا يؤثر على الإقتصاد أو أنه محمود الأثر . بل إن الإكتناز ضار بالإقتصاد ، إذ يقلل من الناتج والتوظيف والدخل الكلي لأن ما يكتنزه يعد تسرب من دائرة الإنفاق مما يقلل أثر المضاعف .

ح - الإدخار الكلي والاستثمار الكلي :

سبق التعرض لتساوي الإدخار الخاص والاستثمار الخاص لا فتراض أن الإقتصاد يتكون من قطاعين فقط هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال واستبعاد القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي . وإدخال هذين القطاعين الأخيرين لا يغير من فكرة التساوي نفسها ، وإن كان يغير في مكونات كلا من الإدخار والاستثمار .

فالدخل المكتسب في الإقتصاد ذو الأربعة قطاعات يساوي تماما الدخل المنفق .

الدخل المكتسب = الاستهلاك المحلي + الاستثمار المحلي + الإنفاق الحكومي + الصادرات

$$(1) \quad L = S_m + T_m + N_c + V_s$$

والدخل المنفق = الاستهلاك المحلي + الواردات + الضرائب + الإدخار الخاص

$$(2) \quad L_n = S_m + W + V_s + X_f$$

وحيث أن $L_n = L_c$

$$S_m + T_m + N_c + V_s = S_m + W + V_s + X_f$$

$$T_m + N_c + V_s = W + V_s + X_f$$

$$\text{أو } T_m + (V_s - W) = X_f + (V_s - N_c)$$

هذا وتعرف (ص - و) بأنها فائض الصادرات أو صافي الاستثمار

الأجنبي

، (ص - ن ح) بالفائض الحكومي أو الإدخار الحكومي
 أى أن الاستثمار المحلي + صافي الاستثمار الأجنبي = الإدخار الخاص +
 الادخار الحكومي

أو $ث م + ث ج = خ ف + خ ح$
 ويكون الشق الأيمن من المعادلة الاستثمار الكلي (المحلي + الأجنبي)
 أما الشق الأيسر فيكون الإدخار الكلي (الخاص + الحكومي)

الإنفاق وتوازن الدخل :

هذا ومن الممكن التعبير عن توازن الدخل بصورة أخرى باستخدام
 كلا من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري بالإضافة إلى ما سبق عن
 طريق العلاقة بين الإدخار والاستثمار .

ويعتمد هذا التوازن على افتراضات هي :

- أن الإقتصاد يتكون من قطاعين فقط هما القطاع العائلي وقطاع
 الأعمال ، ولا وجود لقطاع حكومي ، في هذه الحالة لا توجد ضرائب مباشرة
 ولا ضرائب غير مباشرة .

- أن قطاع الأعمال لا يحتجز أرباحا عن التوزيع لذا يتساوى الدخل
 القومي مع الدخل الشخصي

- استبعاد الإهلاك من قياسات الإنفاق الاستثماري .

لذا وفي ظل هذه الافتراضات فإن :

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي

كما أن الدخل القومي = الدخل الشخصي القابل للتصرف

الناتج القومي الصافي = الدخل الشخصي

الاستهلاك + الاستثمار = الاستهلاك + الإدخار

أى أن الادخار = الاستثمار

والتعبير الرمزي فإن

ل = س + ث

(١)

(٢)

ل = س + خ

خ = ث

حيث ل تشير إلى الناتج القومي الصافي وكذلك إلى الدخل الشخصي

المتاح

، س الاستهلاك

، خ الإيداع

ث الاستثمار

ومن ذلك يتبين أنه من الممكن تحديد مستوى الدخل أو الإنتاج بأي من المعادلتين ١ أو ٢ حيث أنهما يوصلان إلى معرفة الدخل التوازني والناتج التوازني .

ولتحديد الدخل التوازني نستخدم الأشكال البيانية في توضيح ذلك .

يوضح الشكل البياني رقم (٢٩) رقم أ كلا من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري بقسميه (التابع ث ع ، التلقائي ث م) .

وهو يوضح أن كلا من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري التابع يزيدان بزيادة الدخل . فبين الخط س دالة الاستهلاك ، أما الخط

س + ث م فهو يبين مجموع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري التلقائي . وتبين المسافة الرأسية بين خط الاستهلاك (س) والمحور الأفقي

مقدار الاستهلاك . أما المسافة الرأسية بين خط الاستهلاك (س) ، والخط (س + ث م) فهي تبين مقدار الاستثمار التلقائي . وتبين المسافة الرأسية

بين هذا الخط (س + ث م) والخط (س + ث ع + ث م) مقدار الاستثمار الذاتي أو التلقائي الذي يتبع الدخل ، والذي يكون صفراً عند دخل صفر .

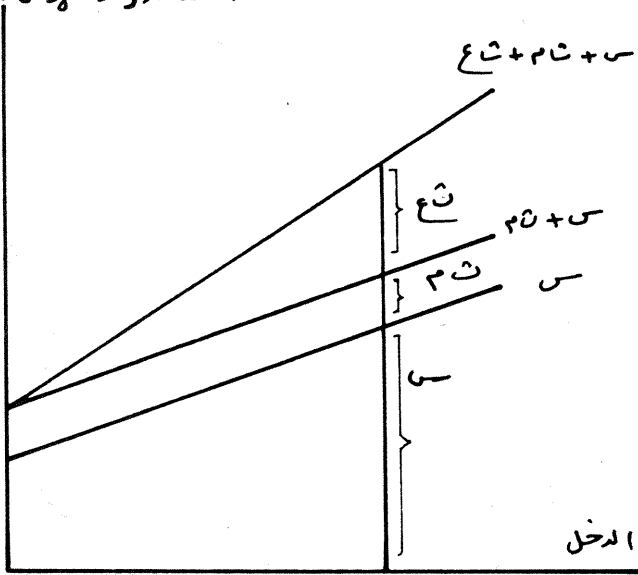
أما الاستثمار التلقائي والاستهلاك فكلاهما لا يبدأ من الصفر بل يتحقق جزء منه حتى عند دخل صفر .

فإذا أدخلنا في الاعتبار كلا نوعي الاستثمار فإنهما يكونان معا دالة استثمار تشبه دالة الاستهلاك في الأجل القصير . حيث يكون هناك انفاق استثماري

شكل بياني رقم (٢٩)

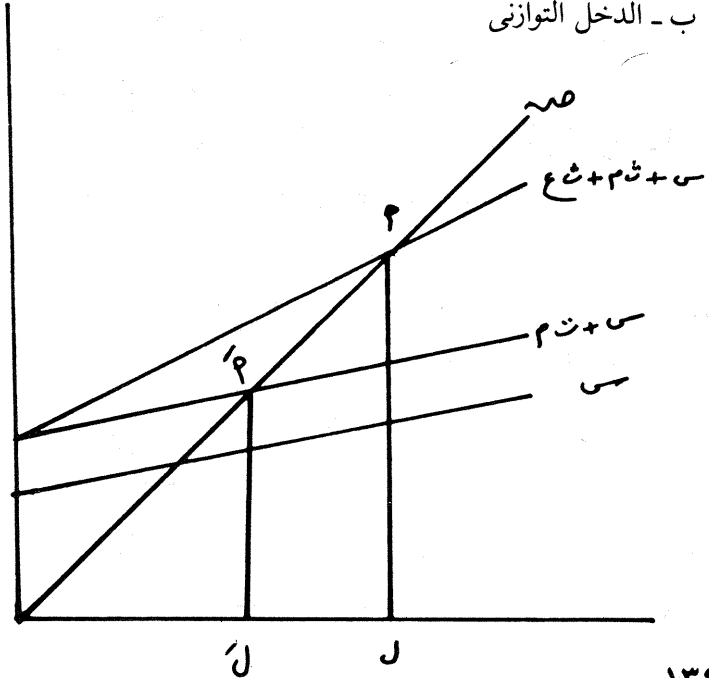
أ - اقسام الانفاق المختلفة وعلاقتها بالدخل

الانفاق (الاستهلاك والاستثمار)



ب - الدخل التوازني

الانفاق



حتى عند دخل صفر ، ثم يتزايد الاستثمار تدريجيا بزيادة الدخل . ونظرا لأن الاستثمار يرتبط طرديا بمقدار الأرباح وأن الأرباح ترتبط طرديا مع الدخل الجاري ، فإن الاستثمار يميل للاتجاه إلى أعلى مع زيادة الدخل بميل محده ميل دالة الطلب على الاستثمار . فزيادة الدخل يؤدي إلى زيادة مقدار الربح مما يشجع على الاستثمار . وهذه العلاقة أكثر وضوحا وواقعية من العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة الجاري ، السابق دراستها .

ويعرف ميل منحني الاستثمار الكلي (تابع وتلقائي) بالميل الحدي للاستثمار (٢٧) . وهو يقاس من المعادلة

$$\text{الميل الحدي للاستثمار} = \frac{\text{د ث}}{\text{د ل}} \text{ أى نسبة التغير في الاستثمار إلى التغير في الدخل .}$$

وهذا الميل موجب يوضح العلاقة الطردية بين الدخل والاستثمار . ويوضح الشكل البياني (٢٧ قسم ب) كيفية توازن الدخل . بإضافة دالة الاستثمار إلى دالة الإستهلاك يتم الحصول على دالة الطلب الكلي الذي يشمل كلا قسمي الاستثمار التابع والتلقائي بالإضافة إلى الإستهلاك ، والتي يمثلها الخط (س + ث م + ث ع) . وتوازن الدخل يتحقق في هذه الحالة بتساوي دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي . هذا ويساوي العرض الكلي الناتج الكلي من السلع والخدمات المختلفة ، وتمثل دالة العرض الكلي هنا بالخط ض ، وعند نقطة التقاء دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي يتحدد الدخل التوازني ب ل .

وواضح من هذا الشكل أن الاستثمار التابع يزيد من مستوى الدخل التوازني عما لو كان هذا الاستثمار غير مأخوذ في الاعتبار عند تحديد مستوى الدخل التوازني . حيث يتحدد الدخل التوازني (بدون إدخال الاستثمار التابع في الاعتبار) عند المستوى ل وهي أقل من مستواه الأول ل .

هذا ويعرف ميل دالة الطلب الكلي أى الخط (س + ث م + ث ع) ، بالميل الحدي للإنفاق وهو يساوي المجموع الجبري لكلا من الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للاستثمار .

وبصفة عامة فإنه من غير الممكن عمليا التفرقة بين الاستثمار التابع والاستثمار التلقائي . وعلى الرغم من أن الفصل بينهما يفيد في الدراسة والتحليل ، إلا أنه من الصعب تمييز البيانات المتاحة عن الإنفاق الاستثماري إلى ما يقابل الاستثمار التابع والاستثمار التلقائي ، لذا فإن التعرف على قسمي الاستثمار والتمييز بينهما لا يغير من واقع البيانات ولا يضيف شيئا إلى النتائج المتوصل إليها بناء على هذه البيانات الواقعية المتاحة .

الإنفاق وتناقص الإدخار :

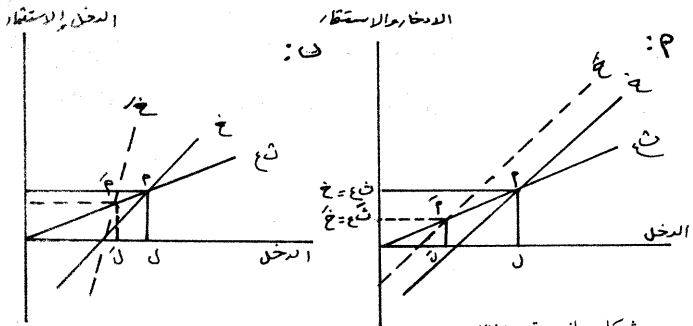
يترتب على زيادة الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي في المجتمع زيادة في الدخل المتحقق كما سبق توضيح ذلك في كلا من دالة الاستثمار ودالة الاستهلاك . وقد أوضح كينز أن النقص في أي منهما يسبب نقصا في الدخل .

وقد أشار كينز أيضا إلى أنه إذا حدث انخفاض في دالة الاستهلاك مع عدم تغيير في دالة الاستثمار ، يترتب عليه مشكلة سُميت فيما بعد بلغز التوفير^(٢٨) أو تناقص الإدخار^(٣٢٩) . ومضمونها أن خفض مستوى الاستهلاك في محاولة لتحقيق بعض المدخرات الإضافية سيترتب عليه نقص الإدخار المتحقق فعلا للاقتصاد ككل ، وذلك كأثر لانخفاض الطلب الكلي (الاستهلاك + الاستثمار) ومن ثم الدخل .

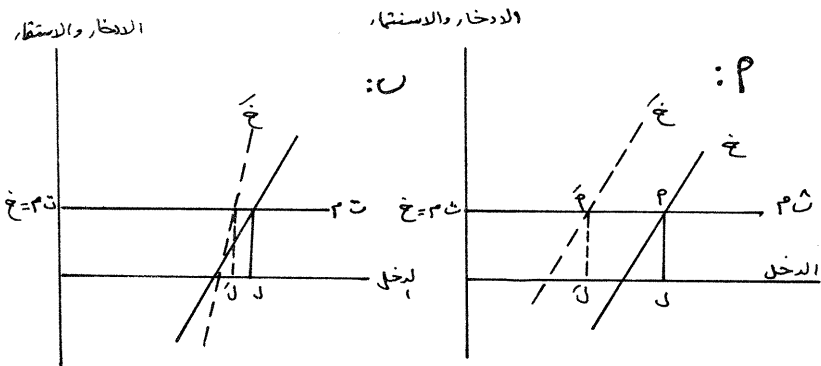
ويبين الشكل البياني التالي (رقم ٣٠) هذه العلاقة باستخدام دالتي الإدخار والاستثمار . ففي القسم أ من الشكل ، فإن التوازن القائم في الاقتصاد يتحقق عند تقاطع دالتي الإدخار (خ) والاستثمار التابع (ث ع) في النقطة أ ، والدخل التوازني في هذه الحالة هو ل .

ومحاولة زيادة المدخرات عند مستوى الدخل القائم دون تغير الميل الحدي للإدخار (وهو ما يتحقق بانتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل) سيترتب عليه انتقال دالة الإدخار إلى اليسار وتتخذ الخط خ غير المتصل وهو موازي لدالة الإدخار الأصلية خ . وفي هذا الوضع الجديد فإن توازن الاقتصاد يتحقق

شكل بياني رقم (٣٠)
 ١ : الاستثمار التابع والادخار



شكل بياني رقم (٣١)
 الاستثمار التلقائي والادخار



عند تقاطع دالة الاستثمار E التي لم تتغير مع دالة الادخار في وضعها الجديد عند النقطة A حيث يقل كلا من الادخار والاستثمار نتيجة لهذا .
وفي القسم B من الشكل يتضح أن زيادة الميل الحدي للادخار (نتيجة لنقص الميل الحدي للاستهلاك) سينتج عنه نفس النتيجة السابقة من نقص كلا من الإدخار والاستثمار والدخل أيضا .

وقد بين أيضا أن هذا التناقض لا يحدث لو أن الاستثمار كان تلقائيا غير تابع للدخل ، وهو ما يبينه الشكل رقم (٣١) بقسميه . حيث أن تغيرا في الادخار (بانتقال دالة الاستهلاك لأسفل أو انخفاض الميل الحدي للاستهلاك) سينتج عنه حقيقة إما انتقال في دالة الإدخار لليسار في القسم الأول (أ) ، أو تغيرا في ميل دالة الإدخار ، إلا أنه في كلتا الحالتين نتيجة لعدم تغير مستوى الاستثمار (لأنه غير تابع للدخل) فإن الانخفاض في الدخل سيكون محدودا بما يسمح بتساوي الإدخار المتوقع مع الاستثمار الثابت المتوقع .

نظرية المضاعف

مقدمة :

أخذ كينز فكرة كاهن^(٣٠) عن مضاعف التوظيف^(٣١)، وبنى عليها فكرة المضاعف التي ضمنها نظريته العامة في العمالة . ولكن بدلا من أن يبني كينز فكرته عن المضاعف على أساس العلاقة بين التوظيف الابتدائي الذي يسببه انفاق حكومي في الاستثمار في مشروعات عامة للسلع الرأسمالية وما يليه من توظيف ثانوي في مشروعات أخرى لصناعة السلع الاستهلاكية كما هو الحال في مضاعف التوظيف . فإنه قد بنى فكرته عن المضاعف على أساس الربط بين معدل الاستثمار والتوظيف والنتائج الكلي المترتب عليه عند ميل حدي معين للاستهلاك .

$$\text{مضاعف التوظيف (م ت)} = \frac{\text{الزيادة في التوظيف الكلي}}{\text{الزيادة في التوظيف الابتدائي}} = \frac{\Delta \text{ ظ ك}}{\Delta \text{ ظ ت}}$$

أى أن الزيادة في التوظيف الكلي ($\Delta \text{ ظ ك}$) = م ت . $\Delta \text{ ظ ت}$

وقد بين كينز أن مضاعف الاستثمار الذي قال به يبين النسبة بين زيادة الدخل وزيادة أولية في الاستثمار . أى أن

$$\text{الزيادة في الدخل الكلي } \Delta \text{ ل} = \text{م ت} . \Delta \text{ ث}$$

ويرى هانسن أنه من الممكن في الأجل القصير أن يتساوى المضاعفان لأنه في هذا الأجل يتجه مستوى الدخل وحجم التوظيف إلى الإرتفاع والانخفاض معا مع التغير في الاستثمار

$$\text{أى يكون} \quad \frac{\Delta \text{ ل}}{\Delta \text{ ظ ك}} = \frac{\Delta \text{ ث}}{\Delta \text{ ظ ت}}$$

لذا فإن م ت = م ث

على الرغم من أن كينز نفسه يرى عدم تساويهما . لأن الدخل - معبرا عنه بوحدات من الأجر - قد يرتفع بأكثر من التوظيف في الاتجاه التوسعي للنشاط

الاقتصادي ، لأن دخل غير مكتسبي الأجور يزيد بمعدل أكبر من دخل مكتسبي الأجور ، كما أن الإنتاج الكلي يزيد بمعدل أقل من زيادة التوظيف (فوق لقانون تنقاص الغلة) .

ويرى ديلارد (٣٢) أن مضاعف التوظيف يفيد في التعرف على عدد العاملين الذين سيزيد بهم التوظيف مقابل كل عامل يوظف مباشرة في المشروعات العامة . . ويجمعهم معا [التوظيف المباشر + التوظيف الغير مباشر (أو الثانوي)] يمكن التعرف على إجمالي التوظيف الناشئ عن هذا الإنفاق الحكومي في مشروعاتها الاستثمارية .

ومع ذلك فإن مضاعف الاستثمار أكثر مناسبة للتعرف على التغيرات الدورية في احصاءات الدخل القومي .

أثر المضاعف : يشير المضاعف أو المكرر (٣٣) ، إلى النسبة بين التغير في الدخل القومي إلى التغير في الإنفاق القومي . وهو يحسب من المعادلة الآتية :

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \text{المضاعف}$$

$$\frac{1}{\text{الميل الحدي للاادخار}} =$$

أي أنه يتناسب طردياً مع الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع فيزيد بزيادته وينقص بنقصه . ويتناسب عكسياً مع الميل الحدي للاادخار فيزيد بنقصه ، وينقص بزيادته . وذلك لاعتبار أن الادخار ، ومثله الضرائب ، والاستيراد من الخارج أيضاً تسربات من دائرة الدخل الوطنية تقلل من حجم الزيادة في الدخل التي تنتج عن الإنفاق الاستثماري . وسيأتي لذلك مزيد من التفصيل .

وقد أدخل كينز فكرة المضاعف في دراسته للإنفاق ، حيث أن المضاعف هو المقياس الذي يحدد مدى استجابة الناتج القومي للتغير في الإنفاق الذي ينشأ مستقلاً عن الدخل ، أي الإنفاق التلقائي . ويعرف المضاعف المذكور

بالمضاعف البسيط تميزاً له عن أنواع أخرى من المضاعف ستذكر في موضعها .

هذا وتستند فكرة المضاعف إلى أن الميل الحدي للاستهلاك يقل عن الواحد الصحيح ، إذ لو زاد الميل الحدي للاستهلاك عن الواحد الصحيح لأصبح المضاعف سالباً ، وأصبح تطبيقه غير ممكن . لذا فإن استقرار الاقتصاد يستلزم نقص الميل الحدي للاستهلاك عن الواحد الصحيح . وان زيادة الإنفاق تكون مستمرة مضطربة ، ولا تقتصر على الزيادة لمرة واحدة لأن الزيادة لمرة واحدة لا تحدث إلا تأثيراً مؤقتاً على الدخل . أما التأثير المستمر على الدخل فلا يكون إلا بالزيادة المنتظمة المستمرة في الإنفاق ، علماً بأن للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي والاستثماري نفس هذا التأثير . كما أن فكرة المضاعف لا تعمل إلا إذا كان الاستثمار الصافي (الإجمالي - الإجمالي) موجبا .

أما الفكرة الأساسية للمضاعف فهي أن زيادة الإنفاق التلقائي يترتب عليها زياد الدخل القومي بكمية مضاعفة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك . فتزيد بزيادته وتقل بانخفاضه . ويعني ذلك أن كلاً من الاستثمار والاستهلاك والادخار يسيران معاً فكلما زاد الاستثمار زاد الادخار وذلك حتى مستوى معين هو ذلك المستوى الذي تمثله العمالة الكاملة ، وبعد هذا الحد فإن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى التضخم وليس إلى زيادة حقيقية في الادخار .

وفيما يلي تبين بالتصوير البياني العلاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك بفرض حالات مختلفة من دالة الاستهلاك تختلف فيما بينها في انحدار الدالة أي الميل الحدي للاستهلاك . ويبين الشكل البياني رقم (٣٢) بأقسامه الثلاثة ذلك .

ففي القسم أ دالة استهلاك خطية عبارة عن خط أفقي مستقيم مواز للمحور الأفقي ، لذا فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون صفراً ، وطالما أن الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل التي تترتب

على زيادة الإنفاق الاستثماري ، أو بمعنى آخر قيمة المضاعف ، فإن التعويض في معادلة المضاعف .

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{-1} = \frac{1}{1} = 1$$

أى أن المضاعف في هذه الحالة يكون واحداً صحيحاً ، لذا فإن التغير في الدخل يكون مساوياً تماماً للتغير في الاستثمار .

$$\text{حيث المضاعف} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

$$\frac{\Delta L}{\Delta T} = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}} = 1$$

لذا فإن المسافة الرأسية من س إلى س + ث وهي مقدار Δ تساوي المسافة الأفقية Δ ل (أس) ، حيث كان التوازن بين الاستهلاك والدخل عند النقطة أ ، وترتب على الإنفاق الاستثماري (ث + ث) زيادة الدخل من ل إلى ل ، وأصبحت نقطة التوازن الجديدة عند أ .

أما القسم ب فيبين أثر ميل حدي قليل على المضاعف ، حيث يزيد المضاعف في هذه الحالة عن الواحد الصحيح ، ويترتب على ذلك زيادة مقدار التغير في الدخل الناشئ عن زيادة الإنفاق الاستثماري عما هو عليه الحال في القسم أ .

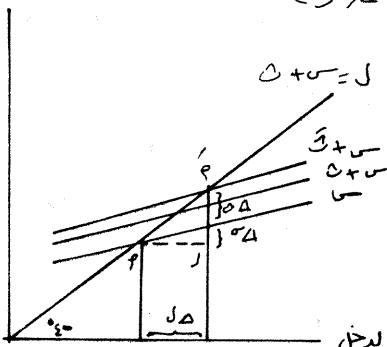
ويبين القسم ج دالة استهلاك ذات ميل أكبر ، لذا فإن قيمة المضاعف تكون أكبر ، ويزداد الأثر على الدخل عما هو عليه في القسمين السابقين .

وفيما يلي مثالاً عددياً يبين كيف يتم حساب المضاعف باستخدام معادلته السالفة الذكر . يوضح الجدول (١٠) بياناته ، وكيفية تكرار أثره في الاقتصاد في دورات متتالية من الدخل والإنفاق ، بفعل إنفاق استثماري أولي .

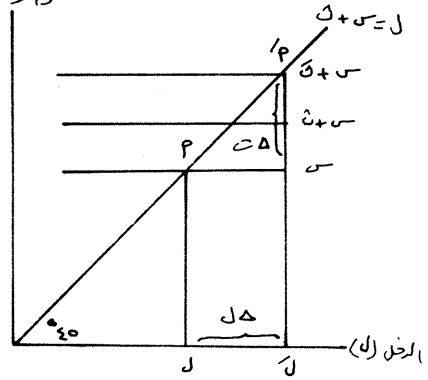
بفرض زيادة في الاستثمار قدرها ١٠ ملايين ريال ، أو زيادة في الرواتب للعاملين بنفس القدر في بداية السنة . فإن هذه الزيادة في الإنفاق تمثل

شكل بياني رقم (٣٢)
 المضاعف والميل الحدي للاستهلاك
 الاستهلاكية (س)
 والاستثمار (ت)

الاستهلاكية
 والاستثمار

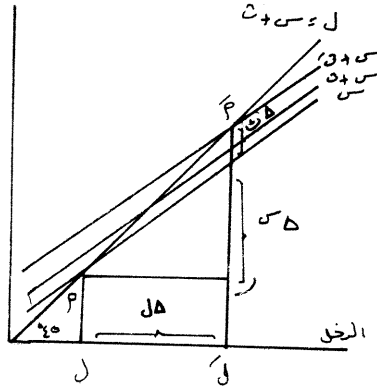


أ - دالة الاستهلاك ذات ميل منخفض



ب - دالة الاستهلاك الخطية ذا الميل الحدي صفر

ج - دالة الاستهلاك ذات ميل مرتفع
 والاستهلاكية
 والاستثمار



دخولاً لمن تسلمها سواء منتجي السلع والخدمات الاستهائية أو العاملين بها . وبسليم هؤلاء للدخول فإنهم ينفقون منها نسبة تتحدد بالميل الحدي للاستهلاك لديهم على إشباع حاجتهم من السلع والخدمات المختلفة ، ويمثل هذا الإنفاق بدوره دخلاً لمنتجي هذه السلع ، والعاملين بمشروعاتها ينفقون منه أيضاً تبعاً للميل الحدي للاستهلاك لديهم . وهكذا تتكرر مرات الحصول على الدخل وإنفاقه ، وفي كل مرة يقل الإنفاق فيها عن الدخل الإضافي المتحقق حتى يتلاشى تقريباً ما دام الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً في هذا المجتمع . كما في الجدول عند الدورة ٣٢ فيه .

وبفرض أن هذا الميل يقدر بحوالي ٨ ، فإنه من الممكن الوصول إلى الزيادة الإجمالية في الدخل القومي المترتبة على الإنفاق الإضافي والمقدر بعشرة ملايين ريال كالتالي :

$$\begin{aligned}
 &= \text{الزيادة الإجمالية في الدخل} \\
 &\text{الإنفاق الأولي الإضافي} + \text{الإنفاق الأولي} \times ٨٠ , \\
 &\text{الإنفاق الأولي} \times (٨٠ ,) + ٢ \times \text{الإنفاق الأولي} + \\
 &(٨٠ ,) \times ٣ + \text{الإنفاق الأولي} \times (٨٠ ,) + ٤ \dots \dots \dots \text{إلخ} . \\
 &= ٥٠ \text{ مليون ريال} .
 \end{aligned}$$

جدول (١٠)
أثر المضاعف على الدخل
(أرقام افتراضية)

دور الدخل	الزيادة الأولية في الإنفاق الاستثماري Δ ث والتي حدثت مرة واحد فقط	الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي Δ ل = Δ ث + Δ س	الزيادة في الدخل
١	١٠	٠	١٠
٢	١٠	٨	١٨
٣	١٠	٦,٤	٢٤,٤
٤	١٠	٥,١٢	٢٩,٥٢
٥	١٠	٤,١٠	٣٣,٦٢
٦	١٠	٣,٢٨	٣٦,٩٠
٧	١٠	٢,٦٢	٣٩,٥٢
٨	١٠	٢,١٠	٤١,٦٢
٩	١٠	١,٦٧	٤٣,٢٩
١٠	١٠	١,٣٤	٤٤,٦٣
١١	١٠	١,٠٧	٤٥,٧٠
١٢	١٠	,٨٦	٤٦,٥٦
١٣	١٠	,٦٩	٤٧,٢٥
١٤	١٠	,٥٥	٤٧,٨٠
١٥	١٠	,٤٤	٤٨,٢٤
١٦	١٠	,٣٥	٤٨,٥٩

دور الدخل	الزيادة الأولية في الإنفاق الاستهلاكي Δ ث والتي حدثت مرة واحد فقط	الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي Δ س	الزيادة في الدخل Δ ل = Δ ث + Δ س
١٧	١٠	٢٠١	٤٨, ٨٧
١٨	١٠	٢٣	٤٩, ١٠
١٩	١٠	١٨	٤٩, ٢٨
٢٠	١٠	١٤	٤٩, ٤٢
٢١	١٠	١١	٤٩, ٥٣
٢٢	١٠	٠٩	٤٩, ٦٢
٢٣	١٠	٠٧	٤٩, ٦٩
٢٤	١٠	٠٦	٤٩, ٧٥
٢٥	١٠	٠٥	٤٩, ٨٠
٢٦	١٠	٠٤	٤٩, ٨٤
٢٧	١٠	٠٣	٤٩, ٨٧
٢٨	١٠	٠٢	٤٩, ٨٩
٢٩	١٠	٠٢	٤٩, ٩١
٣٠	١٠	٠١٥	٤٩, ٩٢٥
٣١	١٠	٠١٢	٤٩, ٩٣٧
٣٢	١٠	٠١	٤٩, ٩٥

الزيادة الإجمالية في الدخل
الزيادة في الإنفاق الأولي

أي أن المضاعف في هذه الحالة =

$$٥ = \frac{٥٠}{١٠} =$$

$$٥ = \frac{١}{,٢} = \frac{١}{,٨٠ - ١} = \text{أو أن المضاعف}$$

وبذا يمكن التعرف على أثر الزيادة في الإنفاق على الدخل بمعرفة الإنفاق الإضافي في الاقتصاد ، والميل الحدي للاستهلاك في المجتمع ومنه يحسب المضاعف . ومن تقدير هذا المضاعف يمكن الوصول إلى الأثر الإجمالي لهذا الإنفاق على الدخل .

حيث الزيادة في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار

ومن الممكن تصوير أثر المضاعف على الدخل بيانيا كما هو موضح بالشكل البياني رقم (٣٣) .

وهو يوضح أثر المضاعف البسيط (أى مضاعف الاستثمار) على الدخل من خلال قسميه ١ ، ٢ .

أما القسم ١ فيوضح أثر المضاعف على الدخل من خلال دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار ، أما القسم ٢ فيوضح هذا الأثر باستخدام دالتى الادخار والاستثمار .

وفي القسم ١ يبين الخط ٤٥° الدخل = الاستهلاك + الادخار وهو يمثل العرض الكلي ، أما الخط س + ث فهو يوضح الطلب الكلي في الاقتصاد . ويتقاطع المنحنيان معا عند النقطة أ ، محددين للدخل التوازني ل ١ .

ويقابل ذلك في القسم ٢ تقابل دالة الادخار (خ) مع دالة الاستثمار (ث) عند النقطة أ ، وهى نقطة التوازن ، والدخل التوازني هنا نفس الدخل التوازني في القسم أ وهول ١ .

وزيادة الانفاق الاستثماري من ث إلى ث' يترتب عليها انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الوضع س + ث' في القسم (١) ويتقابل مع منحنى العرض الكلي عند النقطة أ' محددًا للدخل التوازني الجديد ل ٢ . وبالمقابل فإن المنحنى ث ينتقل إلى الوضع الجديد ث' ويتقابل مع منحنى الادخار (خ) عند النقطة أ' محددًا لنفس الدخل التوازني الجديد ل ٢ .

ومن الملاحظ أن Δ ل تزيد عن Δ ث بفعل المضاعف .

هذا ويشمل الشكل البياني أيضا توضيحا لأثر الإنفاق الاستثماري ث على

الدخل إذ أن اقتصار الإنفاق على الاستهلاك فقط (فرضاً) يجعل الدخل التوازني المحقق أقل بكثير من ل₁ وهو واضح من الرسم حيث نقطة التوازن في هذه الحالة ب الدخل ل₁ . وحدث الانفاق الاستثماري يزيد الدخل من هذا المستوى إلى مستوى ل₁ .

ومن الممكن استخدام هذه الفكرة في توضيح أثر انخفاض الاستثمار على الدخل حيث أن انخفاض الاستثمار من ث إلى صفر انفاق استثماري في القسم (١) فإن منحنى الطلب الكلي يكون ممثلاً بالمنحنى س فقط ، ويكون الدخل التوازني هو ل₁ المذكور . وبالمثل يمكن تصوير ذلك في القسم (٢) كما سبق .

وهو يعني أن انخفاض الانفاق الاستثماري بمقدار معين يؤدي إلى انخفاض الدخل بمقدار أكبر طالما أن المضاعف يزيد على الواحد الصحيح .

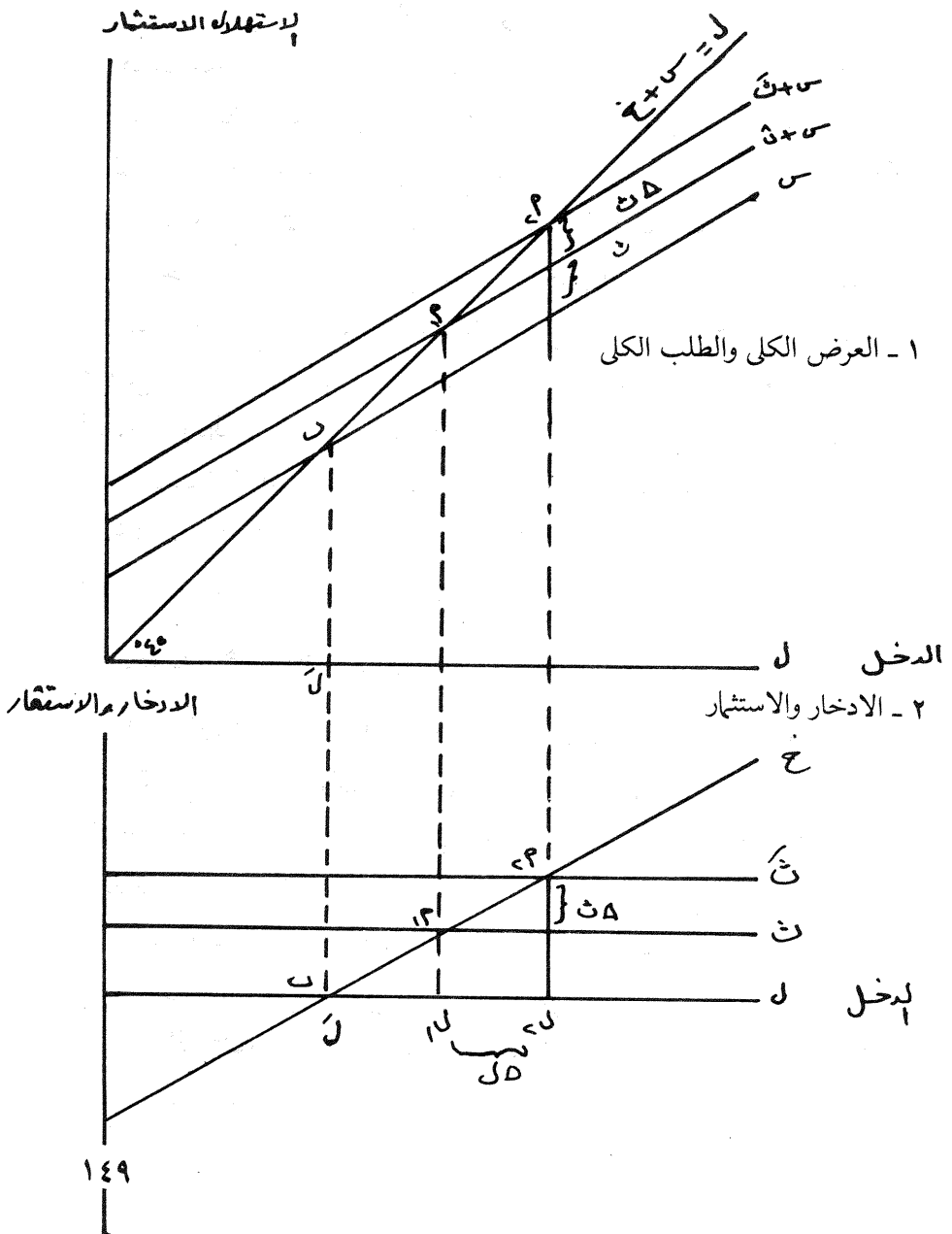
ويعرف هذا بالأثر الخلفي للمضاعف ، أما أثر المضاعف حين يزيد الاستثمار فيعرف بالأثر الأمامي .

لذا فإن من مصلحة الاقتصاد القومي ودواعي استقراره واتجاه النشاط الاقتصادي فيه للتوسع أن يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح حتى يسمح بمدخرات توجه للانفاق الاستثماري لتوسعه الطاقة الانتاجية وزيادة الدخل والمحافظة على التوظيف .

ويرى كينز أن ارتفاع قيمة المضاعف - نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك تؤدي إلى التقلب الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي وفي مستوى الدخل والتوظيف نتيجة للتغير الذي يحدث في الاستثمار .

وتعد هذه الفكرة غير صائبة لأن درجة التقلبات تتوقف ليس فقط على الميل الحدي للاستهلاك بل على الميل المتوسط أيضاً . فارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك يقلل من الأثر الكبير للإنفاق الاستثماري على الدخل عندما يكون الميل الحدي مرتفعاً . وطالما أن الدول النامية تتصف بارتفاع كلا

شكل بياني رقم (٣٣)
 أثر مضاعف الاستثمار على الدخل



الميلين فإن المضاعف في هذه الحالة يكون كبيرا ومع ذلك فأثره على الدخل والتوظيف أقل مما لدى الدول الصناعية المتقدمة التي يعد فيها الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك منخفض نسبيا ، والتي يعد فيها أثر المضاعف أكبر بكثير ، وذلك بفرض أن الإنفاق الاستثماري في الدول المتقدمة يمثل نسبة أكبر من الدخل الحقيقي أو الجاري في هذه المجتمعات .

المضاعف والتسربات

هناك عوامل تقلل من أثر المضاعف على الدخل ، حيث أن الاستثمار الجديد لا يتضاعف أثره بهذه الصورة سالفة الذكر إلا إذا افترضنا ثبات الظروف المختلفة على ما هي عليه بدون تغيير . وهو ما قالت عليه فكرة المضاعف من تثبيت الميل الحدي للاستهلاك ومن ثم الميل الحدي للادخار ، وهو ما يحدث في اقتصاد ساكن فقط ، في حين أن الحياة الواقعية تشهد تغييرا في الميل الحدي للاستهلاك وكذلك الميل الحدي للادخار ، كما أن هناك عوامل أخرى عدا ذلك تتغير وتحدث أثرها بالتالي على المضاعف فتقلل من أثره . ويطلق عموما على العوامل المقللة لأثر مضاعف الاستثمار بالتسربات^(٣٤) أو عوامل التسرب ، وهي التي تقلل من أثر المضاعف على الدخل نتيجة لتسرب أجزاء من الإضافات إلى الدخل خارج تيار الدخل فلا يتضاعف بالقدر الذي تصوره فكرة المضاعف المذكورة .

وفيما يلي أهم هذه العوامل :

- ١ - الادخار : حيث أن زيادة الادخار تقلل من حجم الزيادة في الدخل الناتجة عن الانفاق الاستثماري ، لحجب جزء من الدخل بعيدا عن دائرة الدخل مما يقلل من تيار الدخل في كل مرة من مرات استلام الدخل وإنفاقه .
- ٢ - سداد الديون : حيث أن سداد الديون السابقة من الزيادة في الدخل سيحجب جانبا من الدخل عن تيار الدخل .
- ٣ - الاكتناز : تعمل زيادة التفضيل النقدي لدى الأفراد إلى تجنيب جانب من الدخل بعيدا عن دائرة التكرار ، وتقلل من أثر المضاعف

٤ - الاستثمار المالي (٣٥) : يؤدي الاستثمار المالي في أصول قديمة أسهم وسندات قديمة أو أى صورة أخرى من صور الاستثمار المالي إلى قرب جانب من الدخل بعيدا عن التيار .

٥ - الإنفاق الخارجى : تؤدي زيادة الإنفاق فى الخارج إلى تسرب جانب من الدخل من دائرة الدخل المحلى ، وبالطبع فإن الإنفاق الخارجى الصافي أى الفرق بين الاستيراد والتصدير هو المقصود هنا ، إذ أن زيادة الاستيراد على التصدير هى التى تؤدي إلى تسرب الدخل بعكس الحال فيما لو كان التصدير أكبر من الاستيراد حيث يزيد هذا من تيار الدخل المحلى .

فزيادة الميل الحدي للاستيراد تعني نقصا فى الميل الحدي للاستهلاك المحلى مما يقلل من قيمة المضاعف وأثره بالتالى . ويعرف أثر الاستيراد على الدخل بمضاعف التجارة الخارجية .

٦ - التضخم : يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات . وحين ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية فإن ارتفاع الأسعار سوف يمتص جانبا من زيادة الدخل بدلا من اتجاهها نحو زيادة مقدار الاستهلاك ومن ثم الدخل والتوظف فى الاقتصاد .

ومن الممكن أن يضاف إلى هذه العوامل الضرائب . إلا أن الأثر الفعلي للضرائب يتوقف على كيفية استخدامها من قبل الحكومة إذ لو أنفقتها الحكومة وحقن بها تيار الدخل مرة أخرى بعد اقتطاعها من دائرته لما قلت من دائرة الدخل المتجدد فى الاقتصاد إذ يعوض مضاعف الإنفاق الحكومى النقص فى مضاعف الإنفاق الخاص . أما إمساکها عن الإنفاق فسوف يجعل أثر هذه الضرائب مثل غيرها من عوامل التسرب السابقة . ويشبه ذلك الأثر أيضا الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) من قبل قطاع الأعمال ، حيث أن احتجازها عن حملة الأسهم أو أصحاب رؤوس الأموال سيققل من الدخل المتاح لهم ، وسيقلل بالتالى من انفاقهم الاستهلاكي وأثره واضح كتسرب من دائرة الدخل يقلل من أثر المضاعف .

انتقادات المضاعف :

تعددت الانتقادات لفكرة المضاعف واجتمعت رغم ذلك على كونها نظرية غريبة على واقع الحياة ، وأنها لا تستند إلى أرضية ثابتة ، وأنها تقوم على تحليل خاطيء ، فهي ضعيفة التكوين ، وغريبة النتائج بالتالي . وفيما يلي أهم هذه الانتقادات .

١ - ذكر هابرلير (٣٦) أن نظرية المضاعف إنما هي فروض ليس لها إثبات . وأنها قامت على بعض المشاهدات غير المفصلة ، ولم تقم على دراسات ميدانية لذا فهي علاقة جبرية عقيمة ليس لها ما يؤيدها من الواقع .

٢ - يقول هازليت (٣٧) بأن فكرة المضاعف خرافة أحدث بها اتباع كينز جلبه لا داعي لها . إذ لا توجد علاقة ميكانيكية مسبقة بين الاستثمار والدخل .

٣ - أن مضاعف الاستثمار فكرة بنيت على اقتصاد ساكن لذا فإنها لا تناسب الاقتصاد الحركي ، فتتأجها لا تتحقق في اقتصاد حركي كما هو واقع الحياة .

٤ - أنه لو سُلّم جدلاً بوجود علاقة بين الدخل والاستهلاك والاستثمار فإنه تكون هناك فترة زمنية بين الحصول على الدخل وإنفاق هذا الدخل من جديد على أوجه الإنفاق المختلفة ، لذا فإن أثر المضاعف لا يحدث فوراً بل يتطلب وقتاً .

٥ - يرى جوردون (٣٨) أن تركيز النظرية على الاستهلاك فقط وعلى الميل الحدي الثابت للاستهلاك يعد أكبر نقاط الضعف فيها . إذ أنه يتعين أخذ الآثار المترتبة على الإنفاق الاستثماري على كلا من الاستهلاك والاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي . كما أنه ليس من المحتمل ثبات الميل الحدي للإنفاق في اقتصاد حركي ، لذا فليس من المعقول ولا المقبول التنبؤ بأثر المضاعف الذي ينتج عن إنفاق استثماري خاص أو إنفاق حكومي عبر مراحل الدورة الاقتصادية .

٦ - أن النظرية تهتم بأثر الاستهلاك التابع على الدخل دون أن تأخذ في

الاعتبار أثر هذا الاستهلاك التابع على الاستثمار التابع أيضا ، رغم وجود علاقة بين طلب السلع الرأسمالية وطلب السلع الاستهلاكية ، فما طلب السلع الرأسمالية إلا طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية .

٧ - أن العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل أكثر تعقيدا مما اعتبرته النظرية من وجود علاقة خطية بينهما . فقد أوضحت الدراسات الميدانية أن هذه العلاقة غير خطية . كما أن الاستهلاك في حقيقه ليس بدالة في الدخل ، كما أن الميل الحدي للإستهلاك ليس ثابتا .

ومع ذلك فللنظرية بعض الفوائد في تفهم الدورات الاقتصادية وفي تحليل أثر التقلبات في معدلات الاستثمار على كلا من الدخل والتوظيف . كما أنها تفيد في توجه الحكومة للإنفاق في حالات الكساد على المشروعات الاستثمارية العامة للخروج بالاقتصاد من الكساد .

المضاعف المركب : لحساب المضاعف الخاص بالاستثمار التلقائي فإن الأمر هنا يختلف عما يتبع لحساب المضاعف البسيط السابق ذكره ، وذلك لأن الاستثمار التلقائي لا يعتمد فقط على الميل الحدي للاادخار (ميل منحنى أو دالة الادخار) بل يعتمد أيضاً على الميل الحدي للاستثمار (ميل منحنى أو دالة الاستثمار) . ويسمى المضاعف في هذه الحالة بالمضاعف المركب ويقدر من المعادلة بـ

$$\frac{1}{\text{الميل الحدي للاادخار} - \text{الميل الحدي للاستثمار}}$$

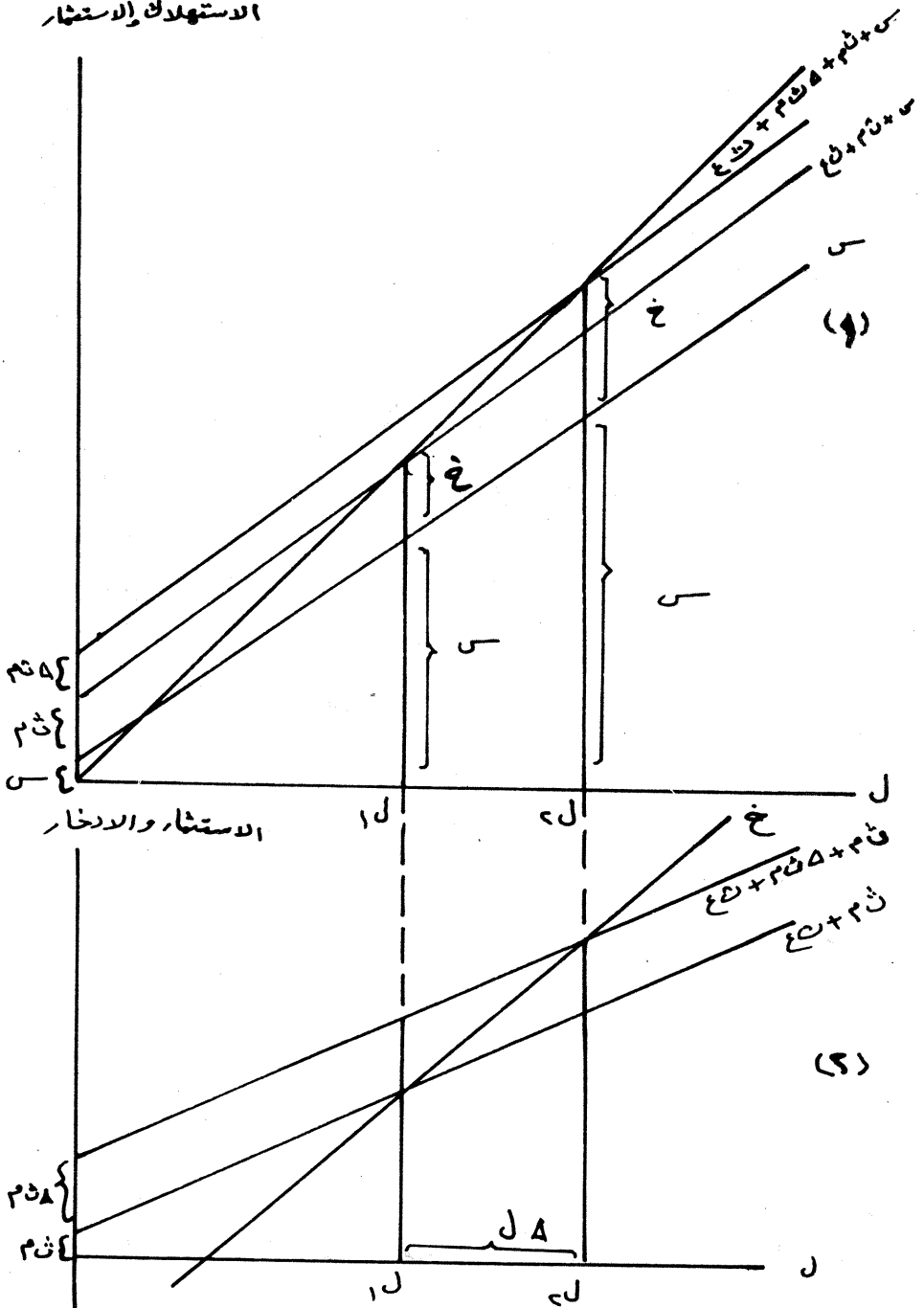
$$\text{أو} \quad = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك} - \text{الميل الحدي للاستثمار}}$$

وزيادة الميل الحدي للاادخار عن الميل الحدي للاستثمار تؤدي إلى استقرار التوازن . أما لو زاد الميل الحدي للاستثمار عن الميل الحدي للاادخار فيسؤدي ذلك إلى عدم استقرار التوازن .

والمضاعف المركب أكبر من المضاعف البسيط لوجود الميل الحدي للاستثمار في المقام وبفرض أنه موجب . وذلك لأن زيادة الاستثمار التلقائي

شكل بياني رقم (٣٤) أثر المضاعف المركب

الاستهلاك والاستثمار



سينتج عنها أثران هما زيادة الانفاق الاستهلاكي (التابع للدخل) ، وزيادة الإنفاق الاستثماري (التابع للدخل) أيضا . لذا يكون أثرها على الدخل أكبر مما لو اقتصر أثرها على زيادة الاستهلاك فقط .

وحيث قد سبق تعريف الميل الحدي للإنفاق بأنه مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار ، فإنه يمكن وضع صيغة معادلة المضاعف المركب على النحو التالي :

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإنفاق}} = \text{المضاعف المركب}$$

أى أن المضاعف المركب والأمر كذلك يكون مساويا لمقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للإنفاق .

ويبين الشكل البياني التالي رقم (٣٤) أثر المضاعف المركب على الدخل . ويشتمل الشكل على قسمين (١) ، (٢) يبينان كيف أن انتقال دالة الاستثمار بزيادة الاستثمار التلقائي الذي لا يتبع الدخل بالقدر Δ ث م يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني من ل ١ إلى ل ٢ .

ويشمل القسم (١) على بيان الأثر باستخدام دالة العرض الكلي (خط ٤٥°) ودالة الطلب الكلي (س + ث م + ث ع) . أما القسم (٢) فيبين ذلك الأثر باستخدام دالة الادخار (خ) مع دالة الاستثمار (ث م + ث ع) التي تشمل كلا نوعي الاستثمار التلقائي والتابع .

ومن الواضح أن الزيادة في الدخل تزيد كثيرا عن الزيادة في الاستثمار التلقائي Δ ث م للأثر المزدوج سالف الذكر .

نظرية المعجل (٣٩) :

ماهية المعجل : يبين المضاعف ، كما سبق ، تأثير التغير في الإنفاق على الدخل . أما المعجل فيبين تأثير التغير في الدخل على الإنفاق الاستثماري .

ومن المعلوم كما سبق القول أن الاستثمار يتحدد بعوامل كثيرة سبق ذكرها كالنمو السكاني والتقدم الفني وتوقعات المستثمرين لعائد رأس المال والدخل

القومي وغيرها . وأغلب هذه المؤثرات مستقلة عن الدخل القومي ، لذا يسمى الاستثمار الناتج عنها بالاستثمار التلقائي . وبصفة عامة فإن الاستثمار لا يتأثر بالدخل إلا في حالات معينة عندما يزداد الدخل فيزداد الطلب الاستهلاكي بالتالي مما يستدعي زيادة في حجم الاستثمار .

وتتلخص فكرة المعجل أو المسرع في أن الاستثمار يتناسب مع حجم التغير في الدخل أو الاستهلاك . وأن زيادة الطلب الاستهلاكي بمقدار معين يترتب عليها زيادة أكبر منها بكثير في الاستثمار . ونقص الطلب الاستهلاكي بمقدار معين يترتب عليه نقص أكبر منه بكثير في الاستثمار . فالمعجل إذاً يشير إلى النسبة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل أو الطلب الاستهلاكي . وتعرف هذه النسبة بمعامل المعجل أو معامل رأس المال للإنتاج أو معامل رأس المال .

$$\text{وتحسب من المعادلة م} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الصافي}}{\text{قيمة الزيادة في الإنتاج}} = \frac{\text{ث}}{\text{ل}}$$

ومن هذه المعادلة فإن ث = م ل أي أنه بمعرفة الإنتاج الإضافي المطلوب فإنه باستخدام معامل رأس المال يمكن الوصول إلى مقدار الاستثمار اللازم .

هذا وتعتمد قيمة المعجل على طول الفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار . وذلك لأن المشروعات الإنتاجية تحتاج لفترة زمنية تطول وتقصّر تبعاً لاعتبارات عديدة (تسمى الفترة الزمنية اللازمة لإقامة المشروعات بفترة الاستثمار أو التفريخ) . فكلما طالت الفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار لحساب المعجل كلما قلت قيمة معامل ، والعكس بالعكس .

هذا واسم المعجل مشتق من أن التغير في الطلب على السلع النهائية يستدعي التعجيل بتغيرات أكبر منها بكثير في الطلب على السلع الإنتاجية اللازمة لإنتاج هذه المنتجات النهائية .

ومن ملاحظ أن المعجل يقتصر على قياس أثر التغير في الدخل أو الطلب الاستهلاكي على الاستثمار التبعي فقط ، وليس له صلة بالاستثمار التلقائي الذي يعتمد على عوامل أخرى .

ويبين الجدول رقم (١١) مثالا رقميا توضيحيا لكيفية عمل المعجل وأثره . فبفرض فترات زمنية متتالية z ، $z + ١$ ، $z + ٢$ وهكذا ، وأن مستويات الإنتاج المختلفة في هذه الفترات هي المينة بالعمود الثاني من الجدول مقابل هذه الفترات . وبفرض ثبات نسبة رأس المال للإنتاج عند مقدار (٣) فإنه يمكن معرفة مقدار الاستثمار الصافي المطلوب بضرب الزيادة في الناتج في كل فترة في معامل رأس المال للإنتاج . فإذا فرض أن هناك استثمارة إحلالية مطلوبا أيضا للمعدات الرأسمالية المستهلكة نسبتة ١٠٪ من رأس المال القائم في أول فترة زمنية وافترضنا - للتبسيط - ثبات هذه النسبة . فإنه من الممكن بجمع هذا الاستثمار الإحلالي إلى الاستثمار الصافي (الجديد) معرفة إجمالي الاستثمار المطلوب في كل فترة من هذه الفترات .

وحيث يبين عمود الإنتاج أن الإنتاج المطلوب كما يزيد فإنه قد ينقص فإن ذلك ينعكس على الاستثمار الصافي الجديد المطلوب ومن ثم على إجمالي الاستثمار كما هو موضح بالجدول . وقد افترض أيضا لبيان كل الاحتمالات الممكنة أن الفترة الزمنية $z + ١$ لا يختلف فيها الإنتاج المطلوب عن الفترة الزمنية السابقة عليها z . حتى يتبين أن ذلك لا يتطلب استثمارة إضافية لذا فإن مبدأ المعجل لا يعمل في هذه الحالة . إذ يقتصر عمله على التغيير في حجم الاستثمار الناشئ عن تغيير في حجم الإنتاج المطلوب .

ومن الواضح أن التغيير في مقدار الاستثمار الصافي المطلوب تكون أكبر بكثير من التغيير المطلوب في الإنتاج لما ينطوي عليه مبدأ المعجل من تضييف .

جدول (١١) أثر المعجل

الفترة الزمنية الانتاج	رأس المال المطلوب	الاستثمار الإحلالى	الاستثمار إجمالى الصافي الاستثمار	الفترة الزمنية الانتاج
ز	١٠٠٠	٣٠٠	-	٣٠٠
١+ز	١٠٠٠	٣٠٠	-	٣٠٠
٢+ز	١١٠٠	٣٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠
٣+ز	١٢٥٠	٣٧٥٠	٤٥٠	٧٥٠
٤+ز	١٣٥٠	٤٠٥٠	٣٠٠	٦٠٠
٥+ز	١٤٠٠	٤٢٠٠	١٥٠	٤٥٠
٦+ز	١٣٥٠	٤٠٥٠	٣٠٠ -	١٥٠
٧+ز	١٢٥٠	٣٧٥٠	٣٠٠ -	-
٨+ز	١٢٠٠	٣٦٠٠	١٥٠ -	١٥٠

هذا وقد وجهت لهذا المبدأ انتقادات كثيرة لعل من أهمها قيامه على افتراض عدم وجود طاقات عاطلة غير مستغلة في الإنتاج إذ في هذه الحالة لا يتطلب الأمر مواجهة الطلب الإضافي باستثمار جديد ، بل يقتصر الأمر على تشغيل هذه الطاقات العاطلة .

كذلك فإنه يفترض ثبات العلاقة بين رأس المال والعمل في الإنتاج وعدم الإحلال بين رأس المال والعمل ، وهو افتراض غير واقعي لإمكان حدوث هذا الإحلال . وبإدخال ذلك الأمر في الاعتبار فإن الطلب على السلع الإنتاجية لن يكون بالصورة المبسطة التي بينها المعجل .

كذلك فإن المنظمين لن يزيدوا من استثماراتهم إلا إذا تأكد لهم استمرار

الزيادة في الطلب وأنها ليست مؤقتة ، إذ أنهم في الحالة الأخيرة يواجهون الزيادة في الطلب إما من المخزون السلعي لديهم أو بتشغيل الطاقات العاطلة أو بزيادة ساعات العمل أو تكرار وريدياته ، وما إلى ذلك من إجراءات لا تحتاج إلى استثمارات جديدة .

كما أن المنظمين قد لا يجدوا التمويل اللازم للقيام بالاستثمار الجديد أو قد يواجهوا بارتفاع أسعار السلع الإنتاجية كما قد يجدوا أن الاستثمار الجديد غير محقق للأرباح التي يرغبون فيها مما يجعلهم يجمعون عن الاستثمار أو يقللوا منه عن الحد الذي يقرره المعجل .

لذا فإن مبدأ المعجل لا يجد له أرضية من الواقع ، ولا يفيد في تحديد حجم الاستثمار أو مدى علاقته الكمية بالتغير في الدخل .

المضاعف والمعجل :

يؤدي المضاعف في صورته السابقة إلى زيادة الدخل القومي بدرجة أكبر مما حدث من زيادة في الإنفاق الاستثماري ، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكي . وتسبب زيادة الدخل هذه زيادة الاستثمار بمعامل المعجل ، وهي زيادة مضاعفة ، تؤدي إلى أن يبدأ هذا الإنفاق الاستثماري الجديد عمله من جديد في توليد دخل إضافي جديد ، وهكذا .

فكأن المضاعف والمعجل معا يسببان زيادة في الإنفاق الاستثماري ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة في الدخل والتوظيف يليها دورة جديدة أخرى من زيادة الاستثمار ومن ثم الاستهلاك فالدخل والتوظيف وهكذا حتى يتحقق التوظيف الكامل لطاقة موارد الاقتصاد ، وبالتالي يمتنع الزيادة الحقيقية في أي من الاستثمار والاستهلاك والدخل . ويعمل المعجل على نلأقي أثر زيادة الميل الحدي للدخار على المضاعف .

وقد أوضح الاقتصاديون بعد كينز أن المضاعف والمعجل معا يكونان المضاعف المزدوج أو المركب (٤٠) وهما العاملان الأساسيان في تحليل الدخل والتوظيف وفي تفسير الدورة الاقتصادية ، وقد بنى هيكس كلا من نظريته في النمو المتوازن ونظريته في الدورة الاقتصادية على المعجل .

ولمعرفة أثر المضاعف المزدوج فإنه يتعين قسمة الزيادة النهائية في الدخل على الزيادة الأولية في الإنفاق .

وكما سبق فإن توثف عمل المضاعف المزدوج يحدث عند حد التوظيف الكامل . وقد قال هيكس بأن هذا الحد يرتبط بالتوظيف الكامل لقوة العمل والموارد الطبيعية . ويقول هارود بأنه هو التوظيف الكامل للموارد الطبيعية ، أما هانس فيراه التوظيف الكامل لقوة العمل ورأس المال .

فإذا تحققت التوظيف الكامل يقل معدل زيادة الانتاج ويلى انخفاضه انخفاضاً في الاستثمار يستتبعه اتجاهها نحو الانكماش ، لا يمكن الخروج منه إلا بزيادة الاستثمار التلقائي ليولد حركة توسعية جديدة كما سبق (٤١) .

خامساً - الإنفاق الحكومي

الإنفاق الحكومي والمضاعف : يمثل الإنفاق الحكومي أحد بنود الإنفاق الكلي في المجتمع ، وينقسم إلى قسمين هما الإنفاق الحكومي ، والإنفاق الحكومي الاستثماري . ولهذا الإنفاق دوره الهام في تحقيق التوازن الاقتصادي . هذا ويتأثر الإنفاق الحكومي بطبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية ، ومدى هذا التدخل وأساليبه ، كما أنه يتأثر باعتبارات سياسية واجتماعية وغيرها .

كما أن الدولة بما تفرضه من ضرائب أو تقدمه من إعانات وغيرها من المدفوعات التحويلية تباشر التأثير في النشاط الاقتصادي .

هذا وتباشر الدولة دورها عادة في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال السياسات النقدية والمالية وغيرها التي يمكنها مباشرتها والتأثير بها في النشاط الاقتصادي .

ولكي ندرس دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن ، فإنه من المفيد التعرف أولاً على بعض الجوانب الهامة في ميزانية الدولة في جانبي الإيرادات والإنفاق وأثرها على النشاط الاقتصادي .

هذا وتشتمل الميزانية العامة للدولة على ثلاثة مكونات أساسية :

١ - الضرائب ، وهي تمثل جانب الإيرادات الذي لا يقابله حصول دافعيها على مقابل أو عائد مادي مباشر .

٢ - الإنفاق الحكومي : وهو يمثل المدفوعات الحكومية لشراء السلع والخدمات المختلفة .

٣ - المدفوعات التحويلية : وهي المدفوعات التي تقدمها الحكومة للأفراد والمشروعات بدون مقابل أو عائد مادي كتعويضات البطالة والتأمينات وغيرها .

هذا ولإنفاق الحكومي دور مباشر في التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد ، أما دور الضرائب والمدفوعات الحكومية فإنه غير مباشر .

وسندرس فيما يلي أثر هذه الجوانب الثلاثة على توازن الدخل والتوظف ، وسيتم في مكان آخر من هذه الدراسة ، دراسة السياسات المالية والنقدية والآثار المترتبة عليهما على الاقتصاد في حالات مختلفة .

هذا ويتطلب التعرف على أثر هذه الجوانب المختلفة على التوازن ، التعرف أولاً على المضاعفات المختلفة المرتبطة بها ، فهناك مضاعف المشتريات الحكومية (٤٢) من السلع والخدمات ، وهناك مضاعف المدفوعات التحويلية (٤٣) ، ومضاعف الضرائب (٤٤) ، ثم مضاعف الميزانية المتوازنة (٤٥) أو ما يعرف بمضاعف الوحدة (٤٦) .

١ - أما مضاعف المشتريات الحكومية فإنه يوضح مقدار التغير في الطلب الكلي المترتب على إنفاق وحدة نقدية واحدة من الإنفاق الحكومي على مشترياتها من السلع والخدمات . وهو يمثّل مضاعف الاستثمار (المضاعف البسيط ، سالف الذكر . حيث يبين علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والدخل ،

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

$$م = \frac{1}{1 - ح م س} = \frac{1}{ح م خ}$$

٢ - مضاعف المدفوعات التحويلية : أصغر من مضاعف المشتريات الحكومية بمقدار الواحد الصحيح .

$$م = م - ك = ١ - \frac{١}{س^{م-١}} = \frac{س^{م-١} - ١}{س^{م-١}} = \frac{س^{م-١} - ١}{س^{م-١}} = \frac{س^{م-١} - ١}{س^{م-١}}$$

$$= \frac{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

أى أن المشتريات الحكومية أكبر أثرا على الدخل من المدفوعات التحويلية . وذلك لأن مشتريات الحكومة تمثل إضافة مباشرة للدخل تليها سلسلة من الإنفاق وتكوين الدخل . أما المدفوعات التحويلية فيتسلمها أربابها ثم ينفقون منها على احتياجاتهم الاستهلاكية فلا يدخل ما تسلموه أولا في دائرة الاضافات إلى الدخل بل يدخل منها ما دفعوه هم فقط . فبذلك يقل أثر المدفوعات التحويلية عن المشتريات الحكومية في تكوين الدخل بمقدار الإنفاق الأولى .

٣ - مضاعف الضرائب يساوي مضاعف المدفوعات التحويلية إلا أنه يختلف عنه في الإشارة . فالمدفوعات التحويلية تزيد من الدخل ، في الوقت الذى تنقص فيه الضرائب الدخل .

$$\text{مضاعف الضرائب } م ص = - = \frac{س^{م-١}}{س^{م-١}} = - = \frac{س^{م-١}}{س^{م-١}}$$

٤ - مضاعف الميزانية المتوازنة : يساوى هذا المضاعف مجموع مضاعف المشتريات الحكومية ومضاعف الضرائب ، ولذا فهو يساوى الواحد الصحيح ، وذلك بفرض تساوى الميل الحدي للاستهلاك (وبالتالي الميل الحدي للإدخار) لكل أفراد المجتمع ، أما إن اختلف الميل بين الأفراد فإن مضاعف الميزانية سيختلف عن الواحد الصحيح .

$$م = م + م = م + \frac{١}{س^{م-١}} = \left(\frac{س^{م-١}}{س^{م-١}} - \right) + \frac{١}{س^{م-١}} = ١$$

الإِنفاق الحكومي والضرائب وتوازن الدخل :

مما سبق يتضح أن مشتريات الحكومة ومدفوعاتها التحويلية ذات أثر موجب على الدخل حيث تزيد منه بفعل المضاعف الخاص بكل منهما ، وإن كانا معا يمثلان الإِنفاق الحكومي ، إلا أنه لاختلاف أثرهما فقد مُيزا . أما الضرائب فإنه تمثل تسربا من الدخل يقلل من تياره في الاقتصاد . وتعمل الحكومة . . . خلال الإِنفاق والضرائب في التأثير في النشاط الاقتصادي تبعا لظروف الاقتصاد كما سيأتى في السياسات المالية .

وفيما يلي نوضح أثر الإِنفاق الحكومي بقسميه المشتريات والمدفوعات التحويلية والضرائب على الدخل مستعينين بالتصوير البياني لهذا الأثر كما هو مبين بالشكل البياني رقم (٣٥) .

ويشمل هذا الشكل على قسمين لتوضيح الأثر التوازني للإِنفاق الحكومي والضرائب باستخدام دالتي الاستهلاك والاستثمار في القسم (١) . وباستخدام دالتي الإِدخار والاستثمار في القسم (٢) .

ففى القسم ١ - يتحدد التوازن في الاقتصاد (في حالة عدم إنفاق الحكومة) بين الاستثمار والاستهلاك من جهة (الطلب الكلي) مع العرض الكلي عند النقطة أ_١ ويكون الدخل التوازني في هذه الحالة ل_١ .

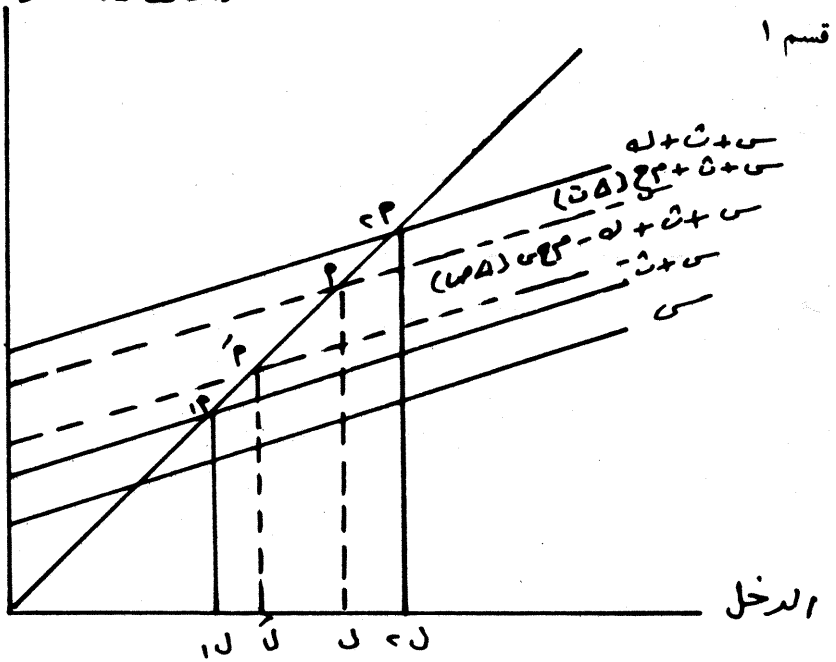
وإذا ما أنفقت الحكومة على مشترياتها بحيث أصبحت دالة الطلب الكلي س + ث + ك ، فإن نقطة التوازن ستكون هي أ_٢ ، والدخل التوازني ل_٢ .

وفي حالة وجود الضرائب فإنها ستقلل من الطلب الكلي عن المستوى السابق (س + ت + ك) بمقدار الضرائب حيث يصبح [س + ث + ك - م ح س (Δ ص)] ، وتصبح نقطة التوازن أ_٣ والدخل التوازني ل_٣ .

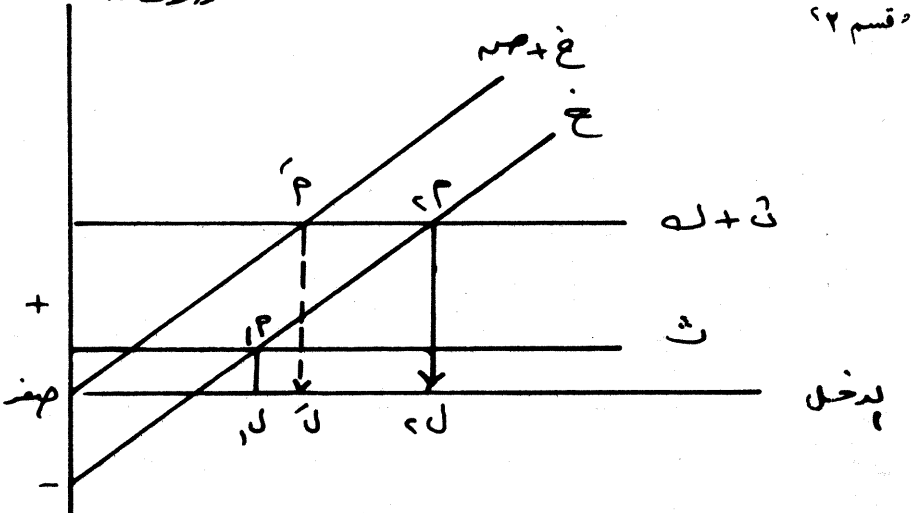
ومن الواضح أن زيادة الطلب الكلي بفعل المشتريات الحكومية يكون أكبر من مقدار هذه المشتريات بفعل مضاعف المشتريات الحكومية الذى يماثل في أثره أثر مضاعف الاستثمار . أما أثر مضاعف الضرائب فيكون أقل نسبيا وفي الاتجاه المعاكس حيث لو حصلت الحكومة على ضرائب تماثل قيمة

شكل بياني رقم (٣٥)

الاستهلاك والاستثمار
والادخار الحكومي



الاستثمار والادخار
والادخار الحكومي



ما انفقته على مشترياتها فإن محصلة الإنفاق على المشتريات - الضرائب ستكون بزيادة الطلب الكلي عما كان عليه بدون إنفاق حكومي وضرائب .
لذا فإن توازن الطلب الكلي (مع الإنفاق والضرائب) مع العرض والطلب سيكون عند النقطة أ المذكورة وهي أعلى من نقطة التوازن الأولى أ .
وسيكون الدخل التوازني أ أعلى من الدخل التوازني الأول أ_١ .

ويتبين ذلك بدرجة أوضح في القسم ٢ من الشكل ، حيث يوضح الشكل توازن الدخل في الحالات الثلاث أى بدون إنفاق أو ضرائب ، وبالإنفاق وبدون ضرائب ، وبالإنفاق مع الضرائب . حيث يشتمل الشكل على دالتى الإدخار (خ) والاستثمار (ث) اللتين بتوازنهما يتوازن الاقتصاد ، ويتحدد الدخل التوازني عند نقطة إلتقائهما . فيتحدد الدخل التوازني في الحالة الأولى عند النقطة أ_١ والدخل ل_١ . حيث عند هذه النقطة تتساوى دالة الاستثمار وهي تمثل الإنفاق أو الحقن في تيار الدخل مع دالة الإدخار التي تمثل التسرب من تيار الدخل في هذه الحالة .

ووجود الإنفاق الحكومي (أو زيادته) يترتب عليه ارتفاع دالة الإنفاق إلى ث + ك وهي تتقابل مع دالة التسرب (الادخار) عند أ_٢ محددة للدخل التوازني ل_٢ . وحين تفرض الضرائب (أو تزيد) ترتفع دالة التسرب إلى الوضع الجديد (خ + ص) وتتقابل مع دالة الإنفاق (ث + ك) عند النقطة أ_٢ ويصبح الدخل ل_٢ .

ومن الواضح أن التسرب لا يزداد بفرض الضرائب بنفس قيمة الضرائب بل بحاصل ضرب الضرائب المفروضة (أو الإضافية) × الميل الحدي للاستهلاك لذا فإن دالة التسرب لا تزيد (أى ترتفع) بنفس مقدار الزيادة في دالة الإنفاق نتيجة للإنفاق الحكومي على المشتريات الذى يساوي مقدار الضرائب ، ولهذا فإن أثر إنفاق حكومي وضرائب متساويان في المقدار يكون بزيادة الدخل ، وإن كان بدرجة أقل مما يحدثه الإنفاق الحكومي وحده ، إلا أنه يكون في مستوى أعلى منه قبل إدخال الإنفاق والضرائب في نموذج التوازن .

أما أثر المدفوعات التحويلية فيبينه الشكل (٣٥) في القسم (١) منه أيضاً . فإذا كانت نقطة التوازن بين الطلب الكلي (س + ث) والعرض الكلي هي A ، فإنه في حالة المدفوعات التحويلية يتحدد وضع التوازن بين دالة الطلب الكلي الجديد [س + ث + م ح س (Δ ت)] ودالة العرض الكلي عند A ويكون دخل التوازن L ، ومن الواضح أن المدفوعات التحويلية التي بنفس مقدار المشتريات الحكومية تحدث زيادة في الإنفاق وفي الدخل التالي أقل مما تحدثه المشتريات الحكومية . حيث نقطة التوازن الجديدة A' عند مستوى أقل من نقطة التوازن الخاصة بدالة الطلب الكلي (س + ث + ك) . كما أن الدخل التوازني في هذه الحال L' يقل عن الدخل التوازني في حالة المشتريات الحكومية وهو L .

الميزانية وتوازن الدخل :

تمثل ميزانية الدولة الصورة العامة لإيرادات ونفقات الحكومة ، وهي إما أن تكون متوازنة وإما أن تكون غير متوازنة . وعدم التوازن هذا قد يكون في صورة فائض في الميزانية ^(٤٧) بزيادة الإيرادات على النفقات ، أي تزيد الضرائب في هذه الحالة على الإنفاق مما يقلل من تيار الدخل الكلي فيتجه النشاط الاقتصادي نحو الإنخفاض ، مما يحدث الانكماش . أما ظهور العجز في الميزانية ^(٤٨) (وهو الصورة الثانية من عدم التوازن) فإنه يشير إلى الحالة التي تزيد فيها النفقات الحكومية على الإيرادات مما يمثل حقنا لتيار الدخل فيتجه النشاط الاقتصادي نحو التوسع وإحداث الرواج ، وذلك بفرض ثبات الأشياء الأخرى على حالها بدون تغيير .

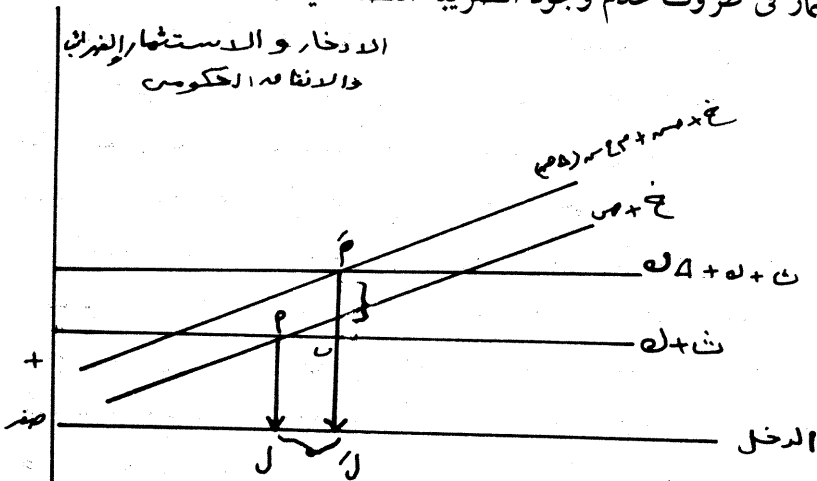
أما توازن جانبي الميزانية فيجعلها توصف في هذه الحالة بالميزانية المتوازنة ^(٤٩) . أما أثر الميزانية المتوازنة على الدخل فإن مضاعف الميزانية المتوازنة سالف الإشارة إليه يبين أن زيادة الميزانية المتوازنة من حجم ما إلى حجم أكبر منه مع استمرار توازن الميزانية يؤدي إلى زيادة الدخل بنفس مقدار زيادة الميزانية ، وذلك بالطبع بفرض تساوى الميل الحدي للاستهلاك (والميل الحدي للإدخار) لدى جميع أفراد المجتمع . ويبين الشكل البياني رقم (٣٦) ذلك .

فتوازن الدخل عند النقطة أ بتساوي الاستثمار + الإنفاق الحكومي مع الضريبة والادخار ، يجعل الدخل التوازني ل . أما زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار Δ ك يساوي الضريبة الإضافية Δ من تمويل هذا الإنفاق ، فيؤدي إلى زيادة ، الدخل إلى ل بمقدار ل وهو يساوي مقدار الإضافة إلى أي من الضرائب Δ ص أو من الإنفاق الحكومي Δ ك . حيث تتقابل دالة الإضافة إلى تيار الدخل (ث + ك + Δ ك) مع دالة التسرب خ + ص + م ح س (Δ ص) عند النقطة أ لتحديد الدخل التوازني المذكور ل .

هذا وقد قام التحليل هنا على افتراض تلقائية الضرائب والإنفاق الحكومي أي أنها مستقلان عن الدخل . أما حين يتبع أحدهما الدخل فإن النتائج ستتغير عما تم التوصل إليه .

ومن المعروف أن الضرائب التصاعدية ترتبط بتغيرات الدخل ، لذا فإن ما سبق لا ينطبق عليها . إذ أن وجود الضرائب التصاعدية (والتي تختلف معدلاتها باختلاف شرائح الدخل) ، يجعل المتحصلات الضريبية تختلف باختلاف ظروف الاقتصاد بين توسع وإنكماش ، فتزداد الحصيلة في حالات الراج وتقل في حالات الكساد .

ولذا فإن مضاعف الاستثمار في هذه الحالة سيختلف عن مضاعف الاستثمار في ظروف عدم وجود الضريبة التصاعدية .



شكل بياني رقم (٣٦)

مضاعف الميزانية المتوازنة

المضاعف (م) = الميل الحدي للإدخار + الميل الحدي للضريبة

وهو يقل بذلك عن المضاعف م = $\frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$

- حيث يقل عنه لإضافة الميل الحدي للضريبة إلى المقام
(والميل الحدي للضريبة هو مقدار التغير في الضريبة / مقدار التغير في الدخل)
 $\left(\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{ل}} \right) = \frac{\text{مقدار التغير في الضريبة}}{\text{مقدار التغير في الدخل}}$

ويؤدي ذلك إلى التخفيف من حدة التغير في الدخل في حالات التقلب
مما يعد معه الضرائب التصاعدية أحد عوامل الاستقرار الذاتي في
الاقتصاد .

سادسا : الإنفاق الخارجي :
يشير الإنفاق الخارجي إلى صافي التعامل مع العالم الخارجي ، ويحسب
من المعادلة الآتية :

صافي التعامل مع العالم الخارجي = الصادرات - الواردات + عوائد
عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج - عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في
الداخل .

ويشير هذا الصافي إن كان موجبا إلى عائد الدولة من التعامل الخارجي
وهو يضاف إلى الإنفاق الاستثماري الداخلي (بقسميه الخاص والحكومي)
ليكون إجمالي الإنفاق الاستثماري . فإذا كان هذا الصافي موجبا ، فإنه يزيد
من الإنفاق الكلي للمجتمع والدخل القومي والعمالة بالتالي . أما إن كان
سالبا فإنه يقلل من الإنفاق الكلي والدخل القومي والعمالة . ولا يعني هذا
أن الاستيراد ضار بالاقتصاد ، إذ أنه يعمل على الإفادة من إنتاج خارجي
لا يتوفر بالداخل أو أنه لا يمكن توفيره بالداخل إلا بتكلفة عالية عما لو تم
استيراده . كما أنه قد يسهم في الحد من التضخم بالداخل وعلاج الفائض
المستمر في ميزان المدفوعات . ولا يعد الحد من الواردات أمراً مطلوباً إلا
حين يواجه الاقتصاد بالكساد أو عجز مستمر في ميزان المدفوعات .

العلاقات الاقتصادية الخارجية وأثرها على التوازن :

(أ) مقدمة :

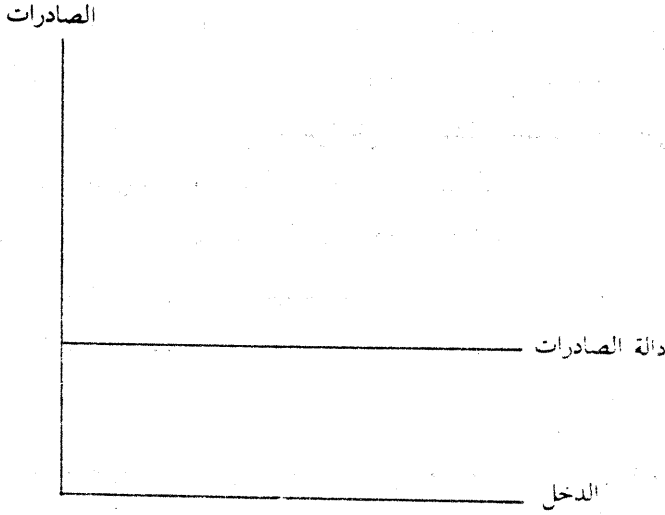
أعتبر كينز أن اقتصاد الدولة مغلق ليس له تعامل مع العالم الخارجي وهو افتراض غير واقعي حيث تتعامل مختلف دول العالم مع بعضها البعض في سلع وخدمات عديدة . فلكل دولة إذا علاقات خارجية في اتجاهين أحدهما يمثل صادرات الدولة إلى الخارج وآخر يمثل وارداتها منه . وتعد الصادرات مصدراً لزيادة الدخل المتحقق من الإنتاج الوطني ، إلا أن الدولة المصدرة لا تستطيع التحكم في العوامل المسؤولة عن طلب العالم الخارجي على منتجاتها وذلك في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فيمكنها التأثير في صادراتها إلى الخارج . وتمثل العوامل المحددة للطلب الخارجي على المنتجات الوطنية للدولة في مستويات دخول المستهلكين في الدول الأخرى المستوردة لهذه المنتجات الوطنية وأذواقهم ، فضلاً عن أسعار السلع المنافسة والبديلة في الأسواق الأخرى والسياسات المالية السائدة في هذه الدول ، والظروف الاقتصادية الدولية ، علاوة على الطلب المحلي على السلع المصدرة .

وتعمل زيادة الصادرات على زيادة الدخل الوطني لأنها تمثل إضافة إلى الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الداخلي مما يشجع على زيادة الاستثمار لمقابلة الطلب ، وهكذا في حلقات متتالية بفعل المضاعف يتم في نهايتها تحقيق زيادة كبيرة في الدخل والناتج القومي للدولة . ويؤدي انخفاض الصادرات إلى حدوث العكس من ذلك .

أما الواردات فإنها تمثل تسرباً من الدخل القومي ينفق على المنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى نقص الإنفاق الداخلي والآثار الناجمة عنه بفعل المضاعف التي تقلل من الطلب ومن ثم الدخل فالاستثمار ، وهكذا في عدة حلقات متتابة تقلل من الدخل والناتج القومي للدولة . وتتلخص العوامل المحددة للواردات من الخارج في الدخل القومي للدولة وهو أهم العوامل ، إضافة إلى عدد السكان وأذواقهم وأسعار السلع المحلية والبديلة والسياسات المالية للدولة والظروف الاقتصادية العالمية .

(ب) دالة الصادرات :

تعتبر دالة الصادرات عن العلاقة بين الصادرات كعامل تابع والدخل القومي كعامل مستقل . ص = د (ل) . وقد اعتبر كينز أن هذه الدالة ثابتة تمثل خطأً مستقيماً موازياً للمحور الأفقي لعدم تأثرها بالدخل القومي للدولة وذلك في الأجل القصير . ويبين الرسم البياني ذلك :



شكل بياني رقم (٣٧)
دالة الصادرات

ويحدث تغير الصادرات في حالة حدوث ذلك بانتقال منحنى الصادرات إلى أعلى أو إلى أسفل موقعه الحالي تبعاً لزيادة الصادرات أو نقصها دون أثر يذكر للدخل في ذلك . وهو يعني أن معامل مرونة الصادرات الدخلية يساوي صفراً لعدم مرونة الصادرات للتغير في الدخل التي تحسب من المعادلة التالية .

$$\text{مرونة الصادرات الدخلية} = \frac{د\text{ص}}{\text{ص}} \div \frac{د}{\text{ص}} = \text{صفر}$$

$$م ص = \frac{د ص}{د ل} \times \frac{ل}{ص} = \text{صفر}$$

حيث ص الصادرات ، ل الدخل .

(ج) دالة الواردات :

تمثل الواردات المشتريات من السلع والخدمات المنتجة من قبل الدول الأخرى . وهي تتأثر بعوامل عديدة كما سبق ، إلا أن أهم هذه العوامل هو الدخل القومي .

وتعرف العلاقة بين الواردات والدخل بدالة الاستيراد ، حيث تمثل الواردات العامل التابع أما الدخل فهو العامل المستقل .

$$و = د (ل)$$

والعلاقة بين الواردات والدخل القومي علاقة طردية حيث يسير التغيير فيهما في اتجاه واحد إذ تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الواردات أي الطلب على السلع الأجنبية .

وتقاس هذه العلاقة عادة بمقياسين هما الميل المتوسط للاستيراد والميل الحدي للاستيراد .

أما الميل المتوسط للاستيراد فيمثل خارج قسمة الواردات على الدخل

$$\frac{ص}{د}$$

وأما الميل الحدي للاستيراد فيشير إلى نسبة التغيير في الواردات إلى نسبة

$$\frac{\frac{ص}{د}}{\frac{د}{د}}$$

ويؤثر الميل الحدي للاستيراد على الميزان التجاري للدولة مع العالم الخارجي حيث يؤدي ارتفاع الميل للاستيراد إلى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية وإنفاق المزيد من الدخل القومي في الخارج . وقد يؤدي ذلك إلى

حدوث عجز في ميزان التجارة الخارجية لصالح الدول الأجنبية . لذا يمثل ذلك الطلب على الواردات تسرباً من الدخل القومي ويؤدي إلى إضعاف أثر المضاعف السابق الإشارة إليه على الناتج القومي .

هذا وتقاس مرونة الاستيراد الدخلية التي تعبر عن مدى حساسية الطلب على السلع الأجنبية للتغير في الدخل من المعادلة :

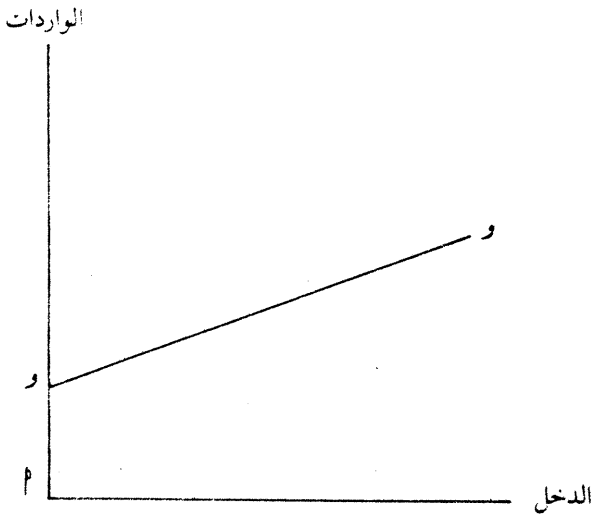
$$\begin{aligned} \text{مرونة الاستيراد الدخلية} &= \frac{\text{دو}}{\text{و}} \div \frac{\text{دل}}{\text{ل}} \\ &= \text{م} \times \frac{\text{دو}}{\text{دل}} \end{aligned}$$

ومن الممكن الوصول إلى هذه المرونة أيضاً بقسمة الميل الحدي للاستيراد على الميل المتوسط على النحو التالي :

$$\text{م} = \frac{\text{دو}}{\text{دل}} \div \frac{\text{و}}{\text{ل}}$$

هذا وتمثل العلاقة الدالية بين الواردات والدخل القومي بيانياً كما يلي :

شكل بياني رقم (٣٨)
دالة الواردات



يتضح من هذا الرسم أن حجم الواردات يتناسب طردياً مع حجم الدخل القومي فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه إلا أن هناك جزءاً من الواردات تمثله المسافة أ و على المحور الرأسي يتم حتى لو كان الدخل القومي صفرًا لحاجة الاقتصاد الداخلي إليه كواردات السلع الغذائية الضرورية والمواد الأولية اللازمة للصناعة وللزراعة .

وبالطبع فإن الميزان التجاري محصلة لكل من الصادرات والواردات حيث تؤدي زيادة الصادرات على الواردات إلى ظهور فائض في الميزان أما نقص الصادرات عن الواردات فيؤدي إلى حدوث عجز في الميزان . لذا فإن زيادة الدخل القومي التي يصحبها زيادة في الطلب على المنتجات الأجنبية (تظهر في صورة زيادة الميل الحدي للاستيراد) قد لا تؤدي إلى عجز ميزان التجارة إذا ما صاحبها زيادة في الصادرات الوطنية إلى الخارج . فإذا لم تؤدي زيادة الصادرات إلى مواجهة الزيادة في الواردات ونشأ عن ذلك عجز في ميزان التجارة الخارجية للدولة فإن هذا العجز يجري تغطيته من احتياطات الدولة من العملات الأجنبية والذهب وغيرها .

أي أن زيادة الدخل القومي بأثرها المباشر في زيادة الواردات قد تعمل على حدوث عجز في ميزان التجارة الخارجية للدولة ، وهو ما يمكن صياغته في صورة علاقة عكسية بين الدخل القومي وميزان التجارة الخارجية حيث تؤدي زيادة الدخل إلى عجز في الميزان . أما نقص الدخل فيترتب عليه فائض في الميزان (لانخفاض الواردات ولأن الانخفاض الحادث في الدخل يصحبه خفضاً في أسعار المنتجات المحلية مما يزيد من إمكانية تصديرها للخارج) .

(د) أثر العلاقات الاقتصادية الخارجية على المضاعف :

تؤدي الصادرات كما سبق القول إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم يكون لها أثر توسعي وأضاف إلى هذا الدخل وقد تبين أن ذلك يشبه أثر الاستثمار على الاقتصاد . كما أن الواردات تقلل من الدخل القومي لأن تتطلب سحب جانب من الدخل القومي من دائرة الطلب الداخلي وتوجيهه إلى الطلب الخارجي على السلع الأجنبية وأن أثرها في ذلك يشبه أثر الادخار لأنها تمثل

قيداً على الإنفاق الخاص فتقلل من حجمه وبالتالي من أثره بفعل المضاعف على الدخل .

لذا وحتى يمكن التوصل على الأثر الفعلي والحقيقي للمضاعف في حالة اقتصاد مفتوح له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي يتعين تعديل صيغة معادلة المضاعف البسيط السالف الإشارة إليه والذي يمثل الاقتصاد المغلق الذي ليس له علاقات اقتصادية خارجية لتصبح على النحو التالي :

$$\frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار} + \text{الميل الحدي للإستيراد}} = \text{المضاعف م ج}$$

(ويسمى في هذه الحالة بمضاعف التجارة الخارجية) .

$$\frac{\text{دل}}{\text{دخ} + \text{دو}} = \frac{1}{\frac{\text{دخ}}{\text{دل}} + \frac{\text{دو}}{\text{دل}}} = \text{م ج}$$

حيث توضح هذه المعادلة نقص حجم المضاعف بقدر الميل الحدي للإستيراد فكلما زاد الأخير نقص حجم المضاعف وضعف بالتالي أثره على كل من الدخل والنشاط الاقتصادي الداخلي .

توازن الاقتصاد القومي في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية :
سبق القول بأن توازن الاقتصاد القومي في حالة الاقتصاد المغلق يتحدد كالتالي :

الطلب الكلي = العرض الكلي .

$$(1) \quad \text{ط} = \text{ع}$$

أو من خلال تساوي الادخار في الاستثمار :

$$(2) \quad \text{خ} = \text{ث}$$

وفي هذه الحالة فإن الدخل التوازني للاقتصاد المغلق يتحدد من المعادلة :

$$\text{ل} = \text{س} + \text{ث}$$

حيث ل تمثل الدخل .

، س الإنفاق الاستهلاكي

، ث الإنفاق الاستثماري .

أما في حالة الاقتصاد المفتوح الذي يتبادل السلع والخدمات مع دول العالم الأخرى فإن شرط التوازن في هذه الحالة يكون :

$$(٣) \quad \text{إما ث} + \text{ص} = \text{خ} + \text{و}$$

$$(٤) \quad \text{أو ث} + \text{ص} + \text{ح} = \text{خ} + \text{ض} + \text{و}$$

حيث ث الاستثمار

ص الصادرات

خ الادخار

و الواردات

ح الانفاق الحكومي

ض الضرائب

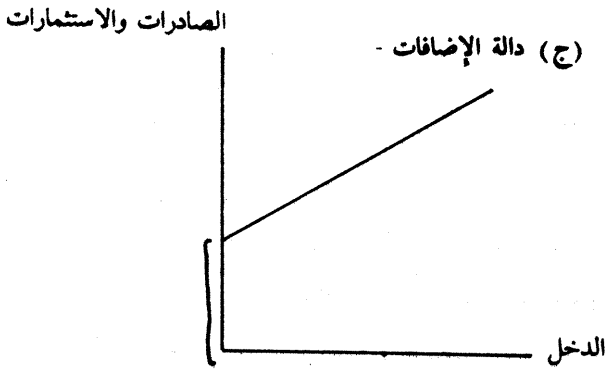
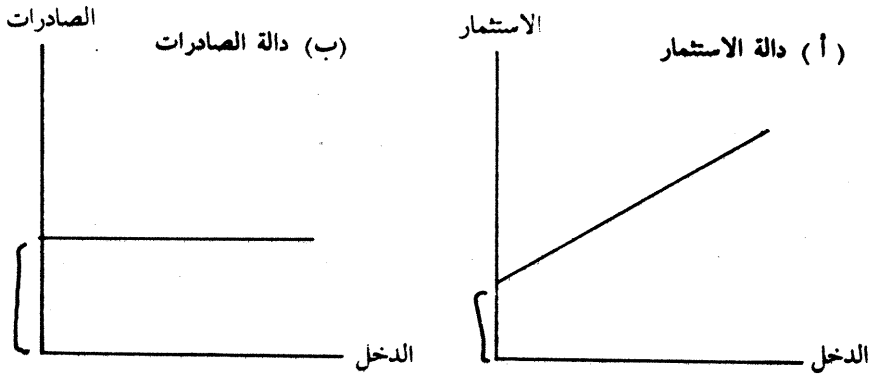
فتمثل المعادلة (٣) شرط التوازن للاقتصاد القومي الفتوح ذو العلاقات الاقتصادية مع الخارج .

أما المعادلة (٤) فتمثل شرط التوازن لهذا الاقتصاد وإدخال الدور الحكومي في النموذج . وكلتا المعادلتان يفترض معها ثبات كل من معدل التبادل الدولي مع الخارج وأسعار صرف العملة للدولة موضع الاعتبار لأن لكليهما أثر على التوازن المتحقق .

وبالنسبة للمعادلة (٣) فإنها تشمل في جانبها الأيمن الإضافات إلى الدخل القومي ، أما الجانب الأيسر فيشمل التسربات من الدخل القومي .

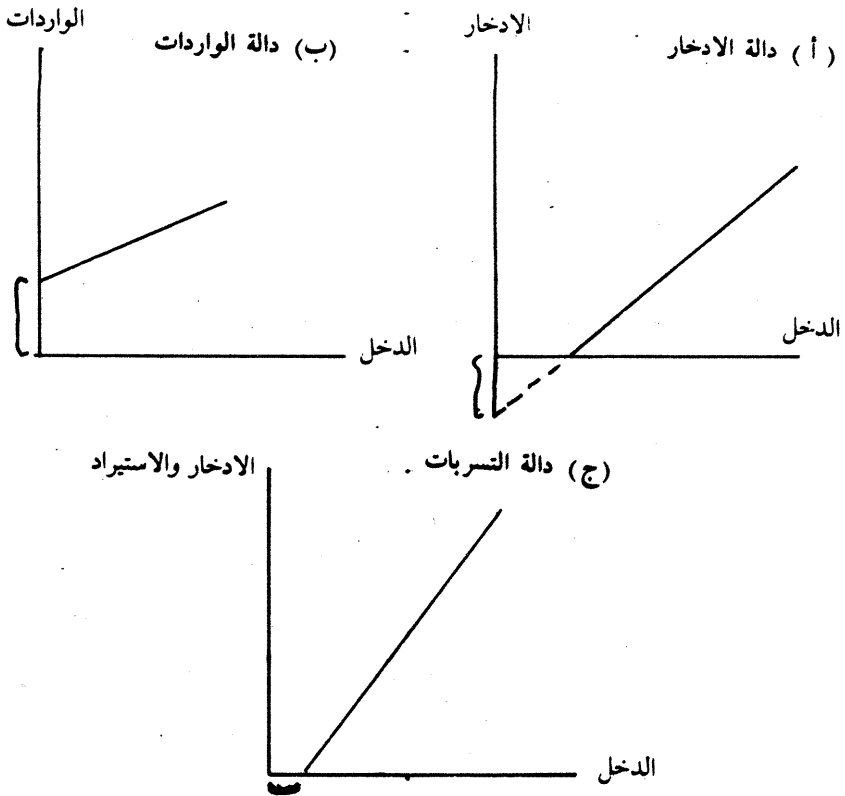
ومن الممكن التعبير عن التوازن وفقاً لهذه المعادلة بيانياً كما يلي :

حيث يمكن تمثيل ث + ص وهي الإضافات إلى الدخل القومي بجمع ذاتي الاستثمار والصادرات جبرياً عند مستويات الدخل المختلفة على النحو التالي :



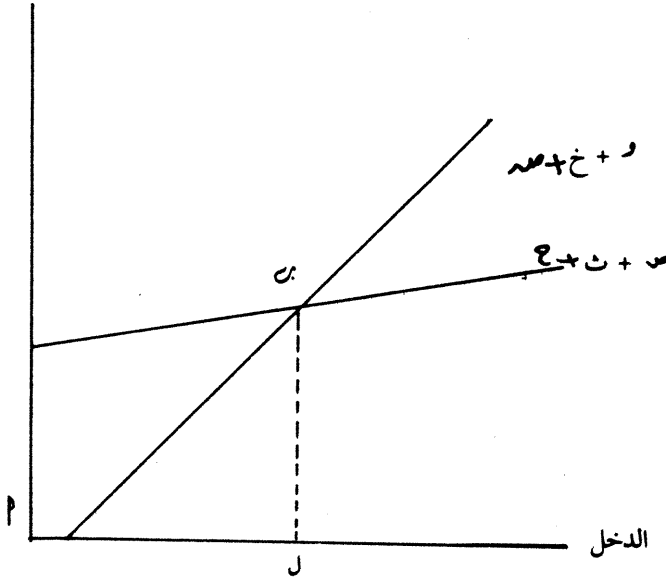
شكل بياني رقم (٣٩)
دالة الإضافات

أما دالة التهربات وهي تشمل (خ + و) فيتم الحصول عليها بجمع
دالتي الادخار والاستيراد عند كل مستوى من مستويات الدخل المختلفة كما
يلي :



شكل بياني رقم (٤٠)
دالة التهربات

أما توازن الاقتصاد فيتحقق بتساوي الإضافات مع التهربات وفقاً للمعادلة (٣) ويمثل بيانياً كالتالي :



شكل بياني رقم (٤١)

توازن الاقتصاد في ظل علاقات اقتصادية خارجية

فما دام شرط التوازن هو تساوي الإضافات مع التسربات فإن التوازن يتحدد عند التقاء دالتي الإضافات والتسربات عند النقطة (ب)، ويكون الدخل التوازن ممثلاً بالمسافة أ ل على المحور الأفقي .

وقبل نقطة التوازن فإن الإضافات تكون أكبر من التسربات مما يعمل على زيادة الدخل القومي وماينشأ عنه من زيادة التسربات الى أن تصل إلى نقطة التوازن ب . أما بعد هذه النقطة فإن الإضافات تكون أقل من التسربات مما يقلل من حجم الدخل القومي ويتجه به إلى النقطة ب ويقل معه حجم التسربات إلى أن يصلأ معاً إلى النقطة ب وهي نقطة التوازن .

وباستخدام المعادلة (٤) وهي أكثر شمولاً لاحتوائها على القطاع الحكومي بالإضافة إلى القطاعات الأخرى ، فإن الشكل البياني التالي رقم (٤٢) يقسمه ويوضح توازن الاقتصاد في هذه الحالة .

يشمل القسم الأول من الشكل على كيفية توازن الاقتصاد ذو القطاعات الأربعة (العائلي والحكومي والأعمال والخارجي) باستخدام الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي) المكون من : س + ث + ح + (ص - و) والعرض الكلي (الناتج الكلي) الممثل بالخط ٤٥° .

وهو يبين توازن الدخل في حالة ثلاثة قطاعات (عائلي وأعمال وحكومي) حيث أن نقطة تقاطع الطلب الكلي (س + ث + ح) مع العرض الكلي هي أ والدخل المتحقق ل ١ . ثم إدخال صافي التعامل الخارجي (ص - و) على هذا الوضع التوازني ، والصافي في هذه الحالة سالب لذا يمثل تسرباً من الدخل بمقدار الزيادة في الواردات على الصادرات . لذا ينخفض الدخل من ل ١ إلى ل . بفعل مضاعف التجارة الخارجية سالف الذكر .

ويبين القسم الثاني من هذا الشكل كيفية توازن الاقتصاد باستخدام دالتى الاضافات والتسربات . ويشمل الاقتصاد في هذه الحالة نفس القطاعات الأربعة المذكورة . لذا فإن الاضافات تشمل كلا من الاستثمار والانفاق الحكومي والصادرات ، أما التسربات فتشمل كلا من الادخار والضرائب والواردات ، وبتساوى كل من إجمالي الاضافات مع اجمالي التسربات يتحدد الدخل التوازني .

ويكون الدخل التوازني في هذه الحالة مساوياً ل :

$$ل = س + ص + ح + ث + ص - و$$

حيث ل الدخل

س ص الاستهلاك الخاص

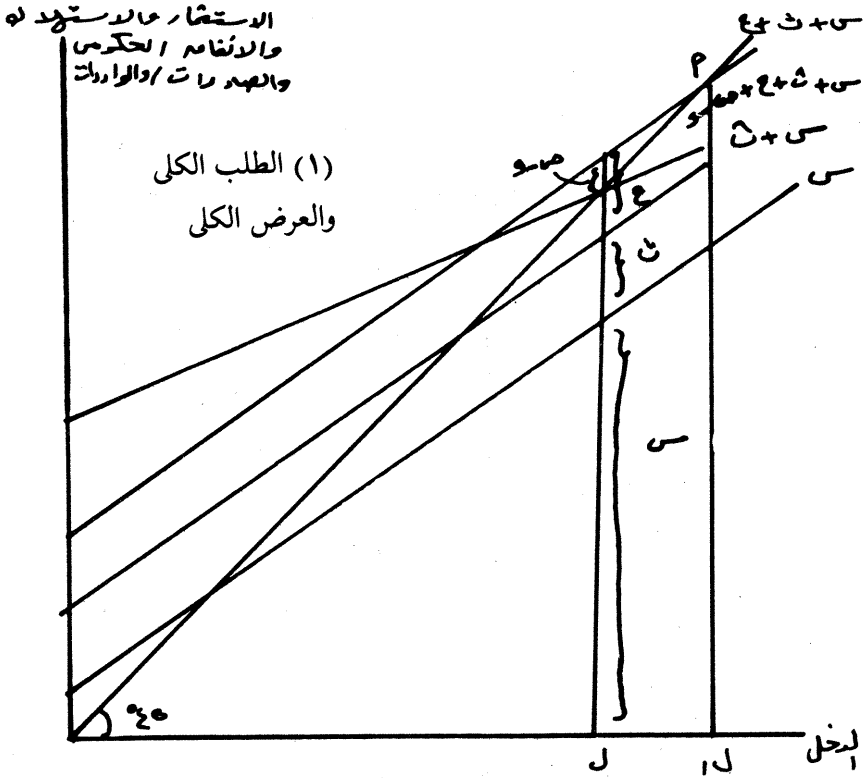
س ح الانفاق الحكومي (الاستهلاك العام)

ث الاستثمار

ص الصادرات

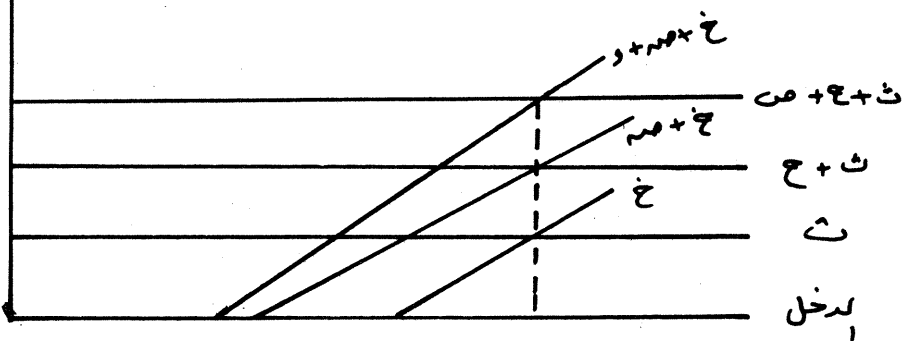
و الواردات

شكل بياني رقم (٤٢) العلاقات الدولية وتوازن الدخل



الاستثمار والادخار الحكومي والادخار
والادخار الخاص والواردات

(٢) الاضافات والتسربات



سابعاً : خلاصة آراء كينز في رفع مستوى الطلب الكلى

كما سبق يتضح أن النظرية الكينزية تأثرت بالواقع الذى عاشه وفى البلاد التى حدثت فيها مشكلة البطالة والكساد فجاءت آراؤه متناسبة مع تلك الظروف لدرجة أنه يمكن أن يقال أن تحليله انصرف إليها لارتباط النموذج الذى عاجله بتحليله (٥٠).

وقد انصب معظم تحليله على تحديد المشكلة فى البحث فى إيجاد حل لها وأوضح منذ البداية نوع المرض الذى كانت تعانيه تلك المجتمعات وتحديدته فى كونه متمثلاً بنقص الطلب الكلى وأنه إذا أريد الوصول بالمجتمع إلى مرحلة التوظيف الكامل لابد من رفع هذا الطلب .

ولقد استطاع كينز أن يحدد المشكلة بكل وضوح ويحصرها فى نقص الطلب الذى يعزى إلى عدة أسباب منها :-

١ - تناقص الميل للإستهلاك . فعندما لاحظ هذا التناقص عزاه إلى سببين هما :- (أ) أنه إذا زاد الدخل فإن الاستهلاك يزيد تبعاً لذلك ولكن نسبة الزيادة تكون أقل من زيادة الدخل ومعنى ذلك أن الادخار يصبح أكبر فيحدث ذلك فجوة بين الدخل والاستهلاك لو لم تسد عن طريق الانفاق الاستثنائى سيؤدى ذلك إلى نقص التوظيف .

(ب) سوء التوزيع للدخول فالطبقات الفقيرة ذات دخول قليلة وهى تمثل الغالبية العظمى فيسبب ذلك نقص الاستهلاك فنقص الميل للإستهلاك وهو مايعنى نقص الطلب (٥١).

٢ - انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال الناتج عن ارتفاع الاستثمار فى البلدان المتقدمة ، إذ كانت الفرصة سانحة للإستثمار والأسواق واسعة للتصريف من خلال التوسع الجغرافى أضف إلى ذلك أن التقدم الفنى وصل مرحلة متقدمة ، دفع كل ذلك إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عن طريق زيادة العرض الذى أدى إلى انخفاض الحصيلة المتوقعة منه ، كما أن

المنافسة للحصول على العوامل اللازمة للإنتاج في تلك الفترة التي سهل فيها الاستثمار أدى إلى دفع النفقات نحو الإرتفاع مما يقلل هامش الربح ففتحه الكفاية نحو الانخفاض (٥٢).

٣ - ظهور عامل تفضيل السيولة وبدأ يتجه نحو التزايد . فقد لاحظ كينز أن الأفراد يفضلون النقود لذاتها من أجل أغراض غير الأغراض المعهودة التي تخص جانب الادخار المتجه للإستثمار ، وقد كان ذلك سائداً عند علماء المدرسة التقليدية وتأسس على هذا (أقصد على فرض أو ملاحظة كينز) أن سعر الفائدة الذي كان يقوم بجذب تلك الأموال المدخرة ويتجه بها نحو الاستثمار أنه أصبح غير قادر على ذلك لأن الفائدة ليست ثمناً للادخار فهي تتحدد عنده (كينز) بعلاقة الكمية النقدية بتفضيل السيولة ، أى بالتقاء منحني هذه الكمية مع منحني تفضيل السيولة ، فهي ترتفع مع زيادة الكمية النقدية وثبات منحني تفضل السيولة . ومادام أن الأفراد يحتفظون بالنقود لأغراض غير الاستثمار وكذلك الشركات والمؤسسات والسلطات العامة ، وهذا يعني حجز أموال من الاستثمار ومن ثم نقصه فنقص الطلب أضف إلى ذلك أن عوامل الادخار غير عوامل الاستثمار فدافع المدخرين غير دافع المستثمرين مما يعني نقص الاستثمار ويجر ذلك إلى نقص الطلب (٥٣) .

٤ - نسبة الأموال الاحتياطية المخصصة لاستهلاك رأس المال . فقد لاحظ كينز أن الشركات والمؤسسات والسلطات العامة وغيرها من القطاعات تتجه إلى حجز أموال احتياطية كبيرة تخصصها لرؤوس أموالها التي تستهلك أثناء عملية الاستثمار ولكن هذه الأموال تكون بكمية أكبر من الحاجة مما يعني وجود أموال غير مستثمرة مما يخفض الاستثمار فالطلب (٥٤) . ويمكن أن يزداد هذا الاحتياطي أكثر فأكثر في حالات عدم الاستقرار والأمن فمجال القرصنة البحرية والجوية وغير ذلك يؤدي إلى حجز أموال ضخمة كتأمين أو استصلاح أو إستهلاك تلك الأموال وقد زاد هذه الأمر ولعله لم يكن واضحاً في عرض كينز .

٥ - سياسة تخفيض الأجور . في أسباب نقص الطلب الأساسية إذ أن العمال أو بتعبير أدق أصحاب الدخول المحدودة هم الطبقة العامة والتي

أوضح كينز انخفاض ميلهم الاستهلاكى فانخفاض أجورهم يؤدي إلى نقص الطلب ذلك لأن دخولهم تعتمد على الأجر وانخفاضه يؤدي إلى انخفاض دخولهم فتقل المبالغ المخصصة للإستهلاك وإذا أضفنا إلى ذلك أنهم قد يدخرون شيئاً لأغراض غير الاستهلاك فستنخفض دخولهم المخصصة للإستهلاك أكثر مما يؤدي إلى نقص الطلب فيخفض تبعاً لذلك حجم الاستثمار ومن ثم التوظيف ولذلك خلص كينز إلى أن مستوى التشغيل يحدد عن طريق الطلب الفعلى إذ هو الذى يخلف روح التفاؤل لدى المستثمرين فيتحرك الاستثمار (٥٥).

ولكل هذه الأسباب فإن الطلب يكون قاصراً عن العرض لوجود فجوة بين الاستهلاك والدخل فالتوازن الذى يحدث يكون قاصراً على تحقيق مستوى معين من التوظيف مما يعنى عدم ارتفاع الطلب تلقائياً إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل ومن ثم نادى كينز بعدة تعديلات وسياسات لا بد من إضافتها إلى النظام الرأسمالى حتى يصبح قادراً على تحقيق التشغيل الكامل منها :-

١ - التدخل الحكومى فى سير النظام عن طريق السياسات العالمية والاستثمار المباشر وغير المباشر ورفع أجور العمال أو وضع حد أدنى لها . والمقصود بهذه السياسة رفع الطلب الفعلى (الفعال) . ويعتبر هذا التدخل صدمة فى وجه الرأسمالية التى كانت ومازالت تدعى الحرية الاقتصادية وإن كان كينز لم يقل بالتدخل فى سير سوق السلع والخدمات بل تسعى الدولة عن طريق الانفاق الحكومى لتعديل حركة سير نظام السوق بطريق غير مباشر (٥٦).

فالدولة قد تقوم بسياسات رفع بها الطلب الفعلى كقياسها بإعادة توزيع الدخل القومى فى صالحها الطبقات ذات الدخل المحدودة عن طريق تخفيض الأرباح ورفع الأجور أو عن طريق فرض ضرائب تصاعديّة على الدخل المرتفعة وإعفاء الدخل المحدودة من الضرائب أو تخفيضها عنها ، وقد تعطى اعانات لأصحاب الدخل المحدودة أو قد توزع خدمات وسلع

بشمن منخفض أو مجاناً فالمهم أن تقوم بسياسة مالية لصالح الطبقات الفقيرة .

وقد نادى كينز بتدخل الدولة عن طريق الانفاق العام الاستثنائي أو الاستهلاكي وتقدم الحديث عن الانفاق الاستهلاكي بالوسائل السابقة . أما الانفاق الاستثنائي فقد لاحظ كينز أن الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص غير كافيين لضمان التوظيف الكامل ، فلا بد من الانفاق الحكومي فنادى باتجاه الدولة نحو إيجاد مشاريع تستوعب عدداً من الطاقات البشرية العاطلة ليصل المجتمع إلى مرحلة التشغيل الكامل لأن ذلك يزيد الطلب الكلي بها تمنحه الدولة من دخول لهؤلاء (٥٧) .

٢ - ربط الادخار بمستوى الدخل القومي وليس بسعر الفائدة ، فالادخار يزداد مع زيادة الدخل القومي لأن زيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة أقل ومعنى ذلك أن جزءاً من الدخل يتحول إلى الادخار وتبدأ الفجوة في الاتساع دون تدخل من سعر الفائدة ، صحيح أن سعر الفائدة له أثر على جذب هذه الأموال نحو الاستثمار ولكن حساسيته نحو ذلك طفيفة ، أضف إلى ذلك أن كينز أثبت أن الأفراد يحتفظون بمبالغ سائلة تفضيلاً لها عن اتجاهها نحو الاستثمار ويعتبر هذا إضافة إلى المذهب الرأسمالي الذي كان يعتقد أن الادخار يرتبط ارتباطاً مباشراً بسعر الفائدة (٥٨) .

٣ - نادى بضرورة وضع نظرية للتوظيف وبذلك أضف فكراً جديداً للرأسمالية التي كانت تعتقد أن التوظيف شيء مسلم لا يحتاج إلى نظرية (٥٩) . فهو باكتشافه لنقص الطلب الناجم عن تخفيض الأجور ونقص الميل للإستهلاك وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال والاتجاه نحو تفضيل السيولة وزيادة الاحتياطات برهن على وجود بطالة يجب تفاديها عن طريق دفع الطلب الكلي - ويعتبر اكتشاف هذا الخلل في البنية الاقتصادية من أهم إضافاته مما نبه الاقتصاديين إلى ضرورة وضع نظرية للتوظيف ووضع أسس لمعالجة خطر البطالة - فكينز استطاع أن يكتشف ذلك عن طريق منهجه

الكلية في التحليل ، فقد لاحظ أن في سببه يهتم بتحليل سلوك المنشأة الفردية فتتجه إلى تحقيق أقصى ربح عن طريق سياسة تخفيض الأجور بينما نفس هذا السلوك يؤدي إلى نقص الطلب ومن ثم نقص التشغيل عندما تنظر إليه على مستوى الاقتصاد الكلي ، لأن معناه إنخفاض الدخل التي تخصص للإستهلاك وهذا يضعف فاعلية الاستثمار لأنه لا يجد طلباً يلبي حاجته (٦١) .

(٤) ربما فكرة الانفاق العام بالمضاعف وهو علاقة كمية قائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل الكلي ، فزيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بكميات مضاعفة فتحدث آثاراً عديدة في مجالات أخرى . فزيادة في التشغيل المخصصة للاستثمار تؤدي إلى التوسع في صناعات الاستهلاك ثم إلى زيادة في التشغيل الكلي وهكذا . وهذا إضافة هامة إلى الفكر التقليدي (٦١) .

وخلاصة آراء كينز التي تهتم بفكرة التوظيف الكامل تتلخص بإيجاز في الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى رفع الطلب الكلي والذي عن طريقه يتحرك الاستهلاك ليحرك بدوره الاستثمار ، حتى يثنى له أن يخلق وظائف جديدة للتشغيل تستوعب العمالة العاطلة وتنقذ الاقتصاد في كوارث الكساد ومخاطره ، فخلاصة ذلك أن تتدخل الدولة (٦٢) عن طريق السياسات المالية والانفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي وتدخلها لصالح العمال عن طريق وضع حد أدنى للأجور ليرتفع بذلك الميل للإستهلاك فيتحرك الطلب مشجعاً أصحاب الأموال للإستثمار لأن الإقبال على منتجاتهم يؤدي إلى رفع الكفاية الحدية لرأس المال الذي يعنى زيادة هامش الربح . كما أنه لا بد من سياسات تضمن عدم الاتجاه نحو الاكتناز وزيادة الاحتياطات ولايتأتى ذلك إلا عن طريق خلق جو من الاستقرار .

وقد استطاع كينز إلى حد ما أن يساهم في علاج الوضع ولكن ذلك لم يكن كافياً واتضح لكثير من العلماء خطأ العلاج الذي نادى به وتعرضت آراؤه للنقد لدى الكثيرين .

ثامناً : النقود والائتمان وسعر الفائدة :

تعرف النقود بأنها أي شيء يتمتع بالقبول العام أو الثقة في الوفاء بالالتزامات كسواء السلع أو سداد الديون وتتحدد وظائف النقود في كونها مقياساً للقيم ووحدة للحساب ، وسيلة للتبادل ، أداة لحزن القيم والادخار ، أداة للمدفوعات المؤجلة . فأى شيء يؤدي هذه الوظائف ويتوفر له القبول العام من كافة أفراد المجتمع يعد نقوداً سواء كان له غطاء ذهبي أم لا ، وذلك لتوقف استخدام الذهب في العصر الحالي كأساس للنظام النقدي والائتماني .

حيث تتحدد وحدة النقد في ظل هذا النظام بقوة القانون وتستخدم في التداول بطريق الإلزام . وتعد النقود الورقية والنقود الائتمانية (المصرفية) أدوات الدفع في المجتمع .

هذا وتلعب النقود دوراً رئيسياً في تحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع ويتحقق التوازن في سوق النقد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي من النقود . ويتحدد سعر الفائدة الذي يحقق التوازن في سوق النقد تبعاً للطلب على النقود وعرضها ، ويؤثر على التوازن في سوق السلع والخدمات . وقبل التعرف على كيفية تحقيق هذا التوازن فإنه يتعين التعرف على كل من الطلب على النقود وعرضها لاختلاف المفهوم الكينزي فيما يختص بذلك عن المفهوم التقليدي . وهو ما يتطلب دراسة نظرية تفضيل السيولة التي قال بها كينز .

نظرية تفضيل السيولة :

(أ) مقدمة : تعد نظرية تفضيل السيولة ، وتحسينا للنظرية التقليدية في سعر الفائدة ، حيث كانت النظرية التقليدية تنظر إلى النقود على أنها وسيط للتبادل ليس له دور في الاقتصاد . أما كينز فاعتبر النقود مخزناً للقيمة (أو الثروة) وأنها تأخذ دوراً حركياً في الاقتصاد ، فهي صلة بين الوضع القائم والمستقبل ، وأن ادخال دافع المضاربة في جدول السيولة فيه إشارة إلى إدخال اللايقين والتوقعات كعنصر مؤثر في تحديد الدخل والتوظف من خلال سعر الفائدة .

ومع ذلك فإنه نظرية كينز نفسها تعد في نظر غيره من الاقتصاديين مثل هانس وهازليت وفاينر نظرية غير محددة ، وأن ما وجهه كينز من انتقادات للنظرية التقليدية ينطبق على نظريته هو أيضاً . وقبل التعرض لانتقادات هذه النظرية فلننظر إلى مكوناتها ثم مدى اختلافها عن النظرية التقليدية يلي ذلك التعرف على اهم الانتقادات التي وجهت إليها ، والتي بنيت على أساسها النظرية الكينزية الحديثة (النظرية الحديثة في سعر الفائدة) .

وبالطبع فإن تبرير سعر الفائدة وتضخيم دوره في الاقتصاد ، لا يجد له مبرراً من الواقع القائم في الحياة الاقتصادية المعاصرة ، وليس له مبرر ولا دور في الاقتصاد الإسلامي كما سيأتي في نظرية التوازن في الاقتصاد الإسلامي .

أوضح كينز ضمن نظريته العامة للعمالة والنقود وسعر الفائدة نظريته في سعر الفائدة ، وهي نظرية تفضيل السيولة ، وهي تقوم على اعتبار أن الفائدة ظاهرة نقدية حيث تتحدد بالطلب والعرض النقدي من خلال تقاطع جدول عرض النقود مع جدول طلبه (الذي أطلق عليه تفضيل السيولة) . واعتبر أن الفائدة التي تتحدد وفقاً لهذه الطريقة ثمن التنازل عن السيولة أو مكافأة لعدم الاكتناز .

وفيما يلي نتبين كلا من الطلب على النقود وعرضها قبل التعرض لتوازنهما في السوق وتحديد سعر الفائدة .

(ب) الطلب على النقود :

يتحدد الطلب على النقود كما سبق بدوافع ثلاث ندرسها فيما يلي :

دافع المعاملات (٦٣) : يتسلم الافراد والمنشآت والمؤسسات في المجتمع دخولهم على فترات دورية قد تكون شهرية أو سنوية أو غيرها ، إلا أنهم يقومون بالإفناق بصفة مستمرة على احتياجاتهم المختلفة سواء كانت مواد غذائية أو غيرها من لوازم المعيشة أو دفع إيجار السكن والأرض أو أجور العمال وثمان المواد الخام . وحيث تنقضى ، فترات بين مواعيد استلام الدخول الشهرية أو السنوية . . . إلخ . لا يتسلم فيها الأفراد وغيرها دخولاً ، ويطالبون فيها بالإفناق على البنود المختلفة والتي ذكر بعضها . فإن ذلك

يمثل دافعاً للاحتفاظ بالنقود لتمويل نفقاتهم هذه في الفترات التي تنقضي بين مواعيد استلام الدخول . ويتوقف الطلب على النقود لهذا الغرض على حجم الدخل القومي والتركيب السلعي للناتج القومي ، وحجم المبيعات ، وعادات الدفع والعرف التجاري . كما يتأثر بسعر الفائدة على رأس المال إذ يقل الطلب بزيادة الفائدة ، حيث يتجه المال للإقراض مقابل هذه الفائدة ، إلا أن هذا الأثر محدود . ويعد العامل الأساسي في تحديد الطلب على النقود للمعاملات هو الدخل القومي ، إذ يزيد بزيادته وينقص بنقصه .

دافع الاحتياط : (٦٤) احتياطياً لما قد يحدث مستقبلاً من ظروف أو طوارئ غير متوقعة ، كالعجز أو المرض أو البطالة أو الكساد ، فإن الأفراد والمؤسسات يميلون للاحتفاظ بالنقود لمواجهة مثل هذه الأحداث ، كما أنهم قد يحتفظون بالمال أيضاً تحسباً مؤقتة قد تحدث مستقبلاً لشراء أصول رأسمالية في وقت تنخفض فيه أسعارها . وتوقف الأموال المحتفظ بها لهذا الغرض على الدخل القومي أيضاً ، حيث تزيد بزيادته ، والعكس بالعكس ، علاوة على ما قد يكون للحالة النفسية للأفراد من تأثير أيضاً .

دافع المضاربة : (٦٥) يقوم التفضيل النقدي (٦٦) في هذا القسم من الطلب على النقود على ميل الأفراد والمنشآت للحصول على عائد على أموالهم في الأحوال التي تتحسن فيها الأوضاع الاقتصادية ويصبح العائد على رأس المال أكبر مما هو عليه الآن ، أو تجنب الخسارة الحالية فيما إذا حولت الأموال إلى أصول رأسمالية غير مربحة .

ولسعر الفائدة - في رأي كينز - تأثير كبير على هذا الدافع ، حيث يزداد هذا الدافع بانخفاض سعر الفائدة انتظاراً لارتفاع هذا السعر وتحويل النقود إلى أصول تأتي بأرباح وافرة . وينخفض عند المستويات المرتفعة من سعر الفائدة . وذلك لصلة قيمة الأوراق المالية (السندات) بسعر الفائدة ، حيث تزداد قيمتها في حالة انخفاض سعر الفائدة مما يدفع الأفراد لبيعها والاحتفاظ بالنقود لحين انخفاض قيمتها مستقبلاً . أما عند ارتفاع سعر الفائدة فإن قيمة السندات تنخفض مما يدعو الأفراد لشراؤها ، ويقل الاحتفاظ بالنقد .

وبعد تأثير سعر الفائدة على التفضيل النقدي لغرض المضاربة أكبر بكثير من تأثيره على التفضيل النقدي لغرض المعاملات أو الاحتياط ، لأن تأثير سعر الفائدة في الحالتين الأخيرتين يكون عن طريق التأثير في الدخل القومي ومن ثم ينتقل إلى الطلب النقدي بصورتيه المذكورتين ، ولذا فإنه يكون ضعيفاً وغير واضح ، كما يأخذ فترة طويلة حتى يتحقق .

وبعد دافع المضاربة أهم من الدافعين الآخرين في الطلب على النقود في رأي كينز لتأثره بسعر الفائدة ، ومرونته الكبيرة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة ، وذلك على العكس منها ، ولكن الكميات المطلوبة لدافعي الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط ثابتة تقريباً في ظل مستوى معين من الدخل . هذا ويطلق على مجموع الطلب على النقود للدوافع الثلاث بالطلب الكلي على النقود . كما يطلق على دالة الطلب الكلي هذه جدول التفضيل النقدي ، وهي تعتمد على الدخل وسعر الفائدة .

(ج) عرض النقود والتوازن النقدي :

ويفترض ثبات العرض في الأجل القصير ، حيث يخضع لإرادة السلطات النقدية في المجتمع ، ولا يتأثر بتغير سعر الفائدة . ويتكون هذا العرض من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي ، والنقود المصرفية لدى البنوك التجارية (نقود الودائع) . هذا ويحدث التوازن في سوق النقود بتوازن الطلب الكلي على النقود (أي دالة الطلب الكلي) مع عرضها ، كما يلي :

$$ع_n = ط_n = ط_n(ل) + ط_n(ر)$$

حيث ع_ن عرض النقود .

ط_ن الطلب الكلي على النقود .

ط_ن الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط .

ط_م الطلب على النقود للمضاربة .

ل الدخل النقدي .

ر الفائدة على رأس المال .

(د) سعر الفائدة :

يمثل سعر الفائدة على رأس المال نسبة مئوية من أصل قيمة القرض يدفعها المقرض للمقرض مقابل النقود التي اقترضها منه أي أنها ثمن لاستخدام هذه النقود ، وذلك في الفكر الرأسمالي (٦٧) .

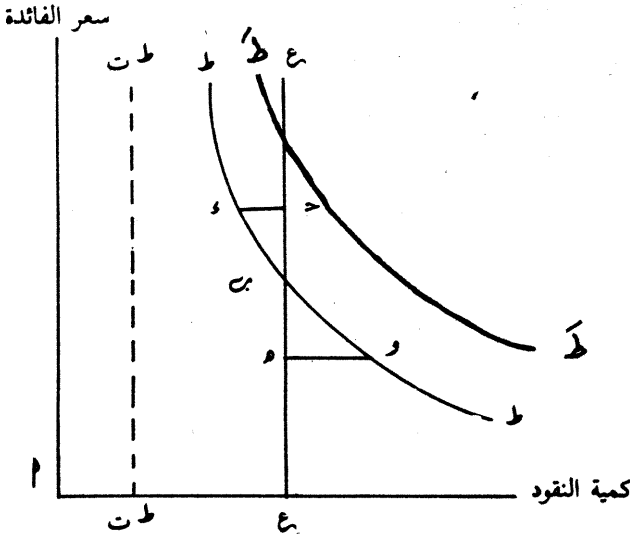
وقد كان التقليديون يرون أن هذا السعر يتحدد على أساس الطلب على النقود للاستثمار (وهو يتوقف على الإنتاجية المتوقعة لرأس المال) وعرض رأس المال من الادخار (وهو يتوقف على الاستعداد لتأجيل الاستهلاك من الحاضر الى المستقبل) عند نقطة تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة . وأنه ليس لهذا السعر صلة بكمية النقود المعروضة أو المطلوبة .

أما كينز فيرى أن سعر الفائدة يتحدد في سوق النقد بتقابل عرض النقود مع الطلب عليها أي عند تساوي الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة منها عند مستوى معين من الدخل .

ويوضح الشكل التالي كيفية تحديد سعر الفائدة في سوق الائتمان :

شكل بياني رقم (٤٣)

جدول تفضيل السيولة وتحديد سعر الفائدة



حيث يمثل ع ع منحني عرض النقود في فترة زمنية معينة ، وهو خط مستقيم لعدم تأثره بسعر الفائدة .

ط ط منحني الطلب الكلي على النقود (جدول تفضيل

السيولة) .

ط ط ط منحني الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط ولا

يتأثر بسعر الفائدة .

أما المسافة بين ط ط ط ، ط ط ط فهي تمثل الطلب للمضاربة وهي تتأثر

بتغير سعر الفائدة .

من هذا الشكل يتضح أن سعر الفائدة في السوق الذي يحقق التوازن بين

الكمية المطلوبة والكمية المعروضة هو ع ب ، أما كمية النقود فستكون أ ع

وذلك عند مستوى معين من الدخل القومي .

أما إذا كان سعر الفائدة أعلى من ب ع كأن يكون ج ع فإن ذلك سيقبل

من الطلب على النقود بالمسافة ج د ، ويتجه الأفراد والمنشآت بدلاً من ذلك

إلى طلب السندات للإفادة من سعر الفائدة المرتفع . وسيعمل ذلك على

زيادة القيمة الإسمية للسندات ، ومن ثم خفض سعر الفائدة إلى المستوى

التوازني ر ع . وإذا كان هذا السعر أقل من ب ع كأن يكون ه ع فإن ذلك

يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عن المعروض منها بالمسافة ه و لاتجاه

الأفراد والمنشآت لتحويل أصولهم المالية إلى نقود لانخفاض قيمتها السوقية

في هذا الوقت ، وسيعمل ذلك على حدوث انخفاض مستمر في القيمة

السوقية لهذه الأصول وارتفاع سعر الفائدة حتى يصل إلى المستوى التوازني

السابق .

ويؤدي التغير في أي من الطلب على النقود أو عرضها إلى تغيير سعر

الفائدة فتغير الطلب بالزيادة تلقائياً كنتيجة لزيادة مستوى الدخل سيرفع

منحني الطلب إلى مستوى أعلى (منحني ط ط) مما يرفع من سعر الفائدة ،

وتغير هذا الطلب بالنقص سيخفض منحني الطلب إلى مستوى أقل ،

وينخفض سعر الفائدة .

وكما سبق فإن عرض النقود لا يتأثر بسعر الفائدة ، إلا أن تغير هذا العرض - لو حدث - يؤثر في سعر الفائدة ، فزيادة العرض تؤدي إلى انتقال منحني العرض إلى اليمين مما يتسبب في خفض سعر الفائدة ، والعكس بالعكس .

ويقوم هذا التحديد لسعر الفائدة في السوق على افتراض كينز بأن النقود تطلب لذاتها وتقديمه لفكرة تفضيل السيولة استناداً إلى ذلك .

ألا أن النقود ليست سلعة لها سعر خاص بها فهي لا تطلب لذاتها ولكنها تطلب لقدرتها على التبادل فقط . فلاتطلب النقود لكونها مقياساً للقيم ، إذ أن عملية القياس هذه لا صلة لها بكمية النقود ، كما لا تطلب النقود كمخزن للقيمة إلا لقدرتها على التبادل في نهاية الأمر . وحتى عمليات الإقراض النقدي ترتبط بقدرتها على التبادل . والطلب على النقود للتبادل لا يعني أنها سلعة تطلب لذاتها ، ولها سعر بناء على ذلك . فالشكل المادي للنقود (ك معدن أو ورق مطبوع) ، ليس هو مصدر قيمة النقود إذا لو زادت قيمة المعدن المسكوك منه النقود عن القيمة الاسمية لتوقف استخدامها كنقد وارتبط تداولها بقيمة المعدن الذي تحتويه ، ليس هذا فحسب ، بل أن القيمة الفعلية للنقود قد تختلف عن قيمتها الاسمية ، وقد تنخفض بدرجة تصبح معها أقل من قيمة الورق الذي طبعت عليه .

ومن ثم فإن القول بأن عرض النقود والطلب عليها (كمخزن للقيمة) يحددان سعر الفائدة كما يقول كينز قول غير مؤكد . ولا يقتصر نقض فكرة كينز هذه في تحديد سعر الفائدة على هذه الناحية فقط . بل إن التحليل السابق لكيفية تحديد سعر الفائدة في السوق يبين أن منحني الطلب على النقود يتغير بتغير مستوى الدخل ، لذا لا يمكن تثبيت منحني الطلب على النقود والبحث عن مستويات تقابله من الدخل أو سعر الفائدة ، لأن تغير مستوى الدخل ينقل منحني الطلب بأكمله إلى وضع جديد . لذا فإن سعر الفائدة يعد من محددات النشاط الاقتصادي كما يتوقف مستواه على مستوى هذا النشاط .

وقد أوضح كثير من الاقتصاديين أن سعر الفائدة يتحدد بعوامل كثيرة وليس عرض النقود والطلب عليها فقط . ولم يتفق الاقتصاديون على هذه العوامل ، إلا أنهم قد ذكروا الكثير من هذه العوامل ، والتي يعد رأس المال أو الاستثمار ، والاستهلاك أو الادخار أو التفضيل الزمني ، والأوراق المالية أو السيولة من بينها إلى جانب النقود .

الفائدة بين التقليديين وكينز :

اختلفت وجهات نظر التقليديين وكينز فيما يختص بكثير من النقاط المتعلقة بنظرية سعر الفائدة . وكلاهما أخطأ في جوانب أدت إلى انتقادهما . ولقد حاول اقتصاديون آخرون التوفيق بين نظرية الأرصد المدة للاقراص (في الفكر التقليدي) ونظرية تفضيل السيولة لكينز في نظرية واحدة على أساس أنهما يؤديان إلى نتائج متشابهة رغم الاختلاف بينهما إلا أن هذه المحاولات لم تلق القبول من الاقتصاديين .

وفما يلي نركز على بيان اهم أوجه الاختلاف بين النظريتين :

١ - أن النظرية التقليدية تعتبر الفائدة ظاهرة غير نقدية ليس لها دور حركي في الاقتصاد واهملت دور النقود كمخزن للقيمة ، لذا فقد اهتمت دور النقود في نظريتهم لسعر الفائدة . أما كينز فقد أوضح أن الفائدة ظاهرة نقدية ، وقد أخذ في اعتباره الدور الحركي للنقود في الوصل بين الحاضر والمستقبل .

ويتضح ذلك من اعتبار التقليدية للطلب على النقود أنه لغرض الاستثمار ، ولم تعط أهمية للطلب لغرض الاكتناز (أى الاحتفاظ بأرصدة عاطلة بدافع التفضيل النقدي) كما أخذ كينز في اعتباره ، وأوضح أيضاً دوافع الطلب على النقود التي لم تستطع التقليدية توضيحها .

كما أن التقليدية قد أهملت القروض الاستهلاكية واخذت في اعتبارها المدخرات المطلوبة لاغراض الإنتاج كطلب حقيقي للاستثمار لذا فنطاقها يعتبر حقيقياً نسبياً حيث تهتم بالتوازن في القطاع الحقيقي في الوقت الذي يهتم فيه كينز بالتوازن في سوق النقود .

٢ - أن التقليدية قد أهملت دور عرض النقود في تحديد سعر الفائدة في الوقت الذي أخذ فيه كينز كمية النقود ودورها في تحديد سعر الفائدة في اعتباره .

٣ - نظرت التقليدية لسعر الفائدة على أنه ثمن للادخار - أى عدم الانفاق - في الوقت الذي اعتبر فيه كينز ان هذه الفائدة ثمن لعدم الاكتناز (أى التنازل عن السيولة) .

وقد اعتبرت التقليدية الادخار دالة في سعر الفائدة في حين رآه كينز دالة في الدخل .

ومع ذلك فقد وقع كلاهما في خطأ اعتبار التقليدية ان سعر الفائدة يتحدد بتقاطع جدول الاستثمار مع جدول الادخار حيث يتغير الأخير مع مستوى الدخل . ومعنى ذلك أنه لا يمكن معرفة سعر الفائدة دون معرفة مستوى الدخل . كما لا يمكن معرفة الدخل دون معرفة سعر الفائدة لأن حجم الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة . فعند سعر فائدة منخفض يزيد الاستثمار ومن ثم الدخل ، والعكس حين يرتفع .

ويرى كينز أن الادخار لايزداد بارتفاع سعر الفائدة كما يرى التقليديون بل سيقبل لأن الاستثمار ينخفض عند الأسعار المرتفعة للفائدة (لأنه يعتبر الادخار دالة في الدخل) .

ومعنى ذلك أن النظرية التقليدية تعد غامضة وغير محددة .

وقد وقع كينز في نفس الخطأ الأول من أن دالة التفضيل النقدي خاصة بدافع المعاملات والاحتياط دالة في الدخل فلا تعلم إلا إذا عرف الدخل . ولمعرفة الدخل يتعين معرفة سعر الفائدة . ومع ذلك فهو يرى أن دالة التفضيل النقدي هي التي تحدد مع عرض النقود سعر الفائدة (بالنسبة لمستوى معين من الدخل) .

٤ - افتراض التقليدية أن مستوى الدخل ثابت لأن التوازن يحدث عند مستوى التوظيف الكامل . فلا تصح النظرية إذاً إلا في هذه الحالة فقط ،

ولا تصلح في حالات التوظيف غير الكامل . في حين لاحظ كينز الحالتين في نظريته .

٥ - ان نظرية كينز نظرية أرصدة نقدية بينما تعد نظرية الأرصدة المعدة للاقراض نظرية تيار . لذا فنطاق نظرية كينز أضيق من نطاق التقليدية . حيث تقتصر صلاحية نظرية كينز على عرض وطلب رأس المال النقدي (مدخرات النقود) في حين تنطبق التقليدية على رأس المال غير النقدي .

٦ - أن نظرية تفضيل السيولة جزء من نظرية عامة للعمالة والنقود وسعر الفائدة تبين عمل النظام الاقتصادي ككل في حين أن نظرية الأرصدة المعدة للاقراض نظرية جزئية قامت على اساس تحليل التوازن الجزئي .

انتقادات نظرية كينز في سعر الفائدة :

سبق القول بأن الاقتصاديين قد انتقدوا نظرية كينز في سعر الفائدة من حيث انتقد هو النظرية التقليدية في سعر الفائدة . وفيما يلي أهم الانتقادات التي وجهت النظرية :

١ - يرى هازليت ان التفضيل النقدي فكرة غامضة ومحيرة . فإيداع الأرصدة لأجل في المصارف يؤدي إلى الحصول على فائدة على الأرصدة ، والاحتفاظ بالسيولة في نفس الوقت .

كما يرى غيره أن نظرية التفضيل النقدي لسعر الفائدة قد اقتصر على ثلاث دوافع فقط لهذا التفضيل في حين أن هناك عوامل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار .

٢ - وقد رأى هازليت أيضاً أن كينز لم يأخذ في اعتباره العوامل الحقيقية مثل الانتاجية والتفضيل الزمني في تحديد سعر الفائدة واعتبرها ظاهرة نقدية فقط . فهو قد وقع في خطأ التقليديين حيث اعتبروها (الفائدة) ظاهرة حقيقية وأهملوا العوامل النقدية .

٣ - يرى فاينر أن كينز قد أهمل الادخار ودوره في تحقيق السيولة وفي تحديد سعر الفائدة ، حيث اعتبر الفائدة ثمناً للتضحية بالسيولة . في حين أنه بدون

ادخار لن يكون هناك سيولة للتضحية بها . فسر الفائدة كما يرى فاينر هو عائد الادخار بدون سيولة .

٤ - يرى هانسن أن نظرية كينز غير محددة بالنسبة للعلاقة بين دالة السيولة والدخل وسعر الفائدة ، كما سبق عند المقارنة بين التقليديين وكينز .

٥ - اهمال كينز للطلب على أرصدة الاستثمار في تحديد سعر الفائدة اجراء غير واقعى ، لأن الارصدة النقدية للمنظمين والمستثمرين تتأثر بدرجة كبيرة بطلبهم لرأس المال بهدف الاستثمار . ولأن طلبهم هذا يعتمد على الانتاجية الحدية لرأس المال ، فإن سعر الفائدة لا يتحدد مستقلاً عن الكفاءة الحدية لرأس المال أو طلب الأرصدة للاستثمار .

٦ - اهمال كينز للعوامل المؤثرة في سعر الفائدة في الأجل الطويل على الرغم من هذا السعر هو الاكثر أهمية (من سعر في الاجل القصير الذى ركز عليه كينز) بالنسبة لاستثمار رؤوس الأموال .

مما سبق يتضح القصور الواضح في نظرية التفضيل النقدى ، لدرجة أن بعض الاقتصاديين يراها نظرية سطحية . إذا ترى أن الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض وطلب النقود . في الوقت الذى يتعين فيه معرفة العوامل المحددة لعرض وطلب النقود ، وهو ما يتطلب التعرف على العوامل الحقيقية واثرها في تحديد سعر الفائدة وهو الشيء الذى أهمله كينز وأنكره . وقد أتى الاقتصاديون المحدثون بالنظرية الحديثة لسعر الفائدة على أساس محاولة الجمع بين العوامل الحقيقية للانتاجية والادخار والعوامل النقدية لكمية النقود وتفضيل السيولة ، وهى موضوع الدراسة التالية .

ولاتعد النظرية الحديثة القول الفصل في سعر الفائدة وتحديدها ودورها في عمل النظام الاقتصادى وتحقيق التوازن له ، إذ أن هناك الكثير من الانتقادات الموجهة لها ، وللأسس التى قامت عليها والنتائج المترتبة عليها . وهو ما سندرسه في سياسة سعر الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية . بالاضافة إلى مناقشة الفائدة كفكرة ضمن نظرية التوازن العام في الاقتصاد الاسلامى ، وسيتم من خلال ذلك التعرف أيضاً على آثارها الضارة على

الاقتصاد . وستعالج دراسة التقلبات الاقتصادية أيضاً بعضاً من آثارها والاضرار الناتجة عنها .

النظرية الكينزية الحديثة في سعر الفائدة :

وجهت لنظرية كينز الكثير من الانتقادات من قبل اقتصاديين أمثال هانسن وهازليت وفاينر . وقد حاول لذلك البعض الآخر مثل هيكس وليرنر وفلنر وسومرس التوفيق بين هذه النظرية ونظرية الأرصدة المعدة للإقراض حتى يمكن تلافي النقص والقصور في كلا النظريتين . وقد وجهت الانتقادات أيضاً لبعض هذه المحاولات التي قام بها بعض هؤلاء الاقتصاديين وقد بين كلاين الكثير من نقاط الضعف في عملية التوفيق هذه .

وقد قام هيكس وهانسن بعد ذلك بصياغة النظرية الحديثة لسعر الفائدة بناء على عملية التوفيق هذه ، للجمع بين القطاع الحقيقي (المدخرات والاستثمارات الحقيقية في سوق السلع والخدمات) والقطاع النقدي (عرض وطلب النقود في سوق النقود) في تحديد سعر الفائدة ومستويات الدخل المقابلة .

هذا وتقوم هذه النظرية على اعتبار أن هناك ٤ محددات لسعر الفائدة والدخل ، وأن وضع التوازن لها هو الذي يحدد سعر الفائدة ، وأن هذه العوامل متصلة ببعضها البعض وهي تجمع بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي ، فهي بذلك توفق بين النظريتين المذكورتين أعلاه . أما هذه العوامل فهي :

١ - جدول طلب الاستثمار القائم على إنتاجية رأس المال .

٢ - دالة الادخار .

٣ - جدول تفضيل السيولة (أى الرغبة في النقود الحاضرة)

٤ - كمية النقود (أو عرض النقود) .

ويتحقق التوازن (وفقاً لرأى هانسن) بتساوى حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها من قبل الأفراد بكمية النقود ، وتساوى الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة ، وأيضاً تساوى حجم الاستثمار مع حجم الادخار .

وقد تم بناء على ذلك إعداد جدولين هما جدول IS ونسبيه خ ث (حيث أنه جدول الادخار والاستثمار) ، و جدول LM ونسبيه ع ط (حيث أنه جدول عرض وطلب النقود) .

وفيما يلي يبين كيفية التوازن وتحديد سعر الفائدة ومستوى الدخل من خلال الجدول رقم (١٢) بقسميه أ ، ب ، والايضاح البياني للمنحنيات المختلفة الخاصة بمكونات الجدول .

هذا وتقوم كما سبق على احداث التوازن بين المتغيرات المذكورة ، وباستخدام البيانات التي في الجدول يتضح :

من القسم (أ) من الجدول المتعلق باستنتاج جدول خ ث :

١ - أن حجم الاستثمار يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة فكلما نقص سعر الفائدة كلما زاد حجم الاستثمار . فالاستثمار لذلك دالة عكسية مع سعر الفائدة .

٢ - أن حجم الادخار يتناسب طردياً مع حجم الدخل حيث بزيادته وينقص بنقصه . فالادخار دالة طردية مع مستوى الدخل .

٣ - أن الدخل يزداد بنقص سعر الفائدة . فطالما أن توازن القطاع الحقيقي يتطلب تساوى الادخار والاستثمار ، حيث أن الاستثمار يتناسب عكسياً مع الفائدة . وأن الادخار دالة في الدخل يزيد بزيادته ، فإن تساوى الادخار مع الاستثمار تعنى زيادتهما معاً ، وطالما أن الادخار يزيد مع الدخل ، فإن الاستثمار والدخل يتزايدان معاً ، ولذا فالدخل دالة عكسية مع سعر الفائدة .

وبتنويع بيانات هذا القسم (أ) على الرسم ، فإننا نصل إلى الشكل البياني رقم ٤٤ بقسميه أ ، ب .

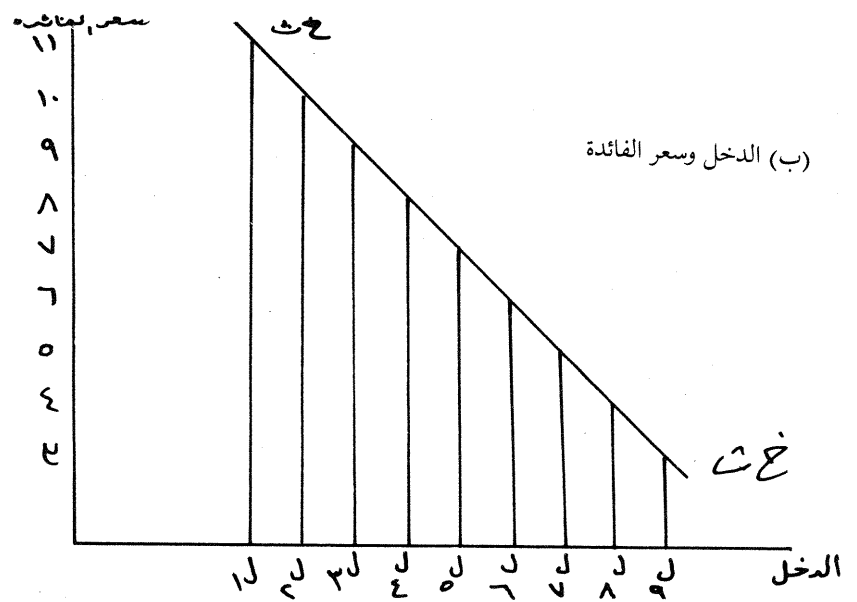
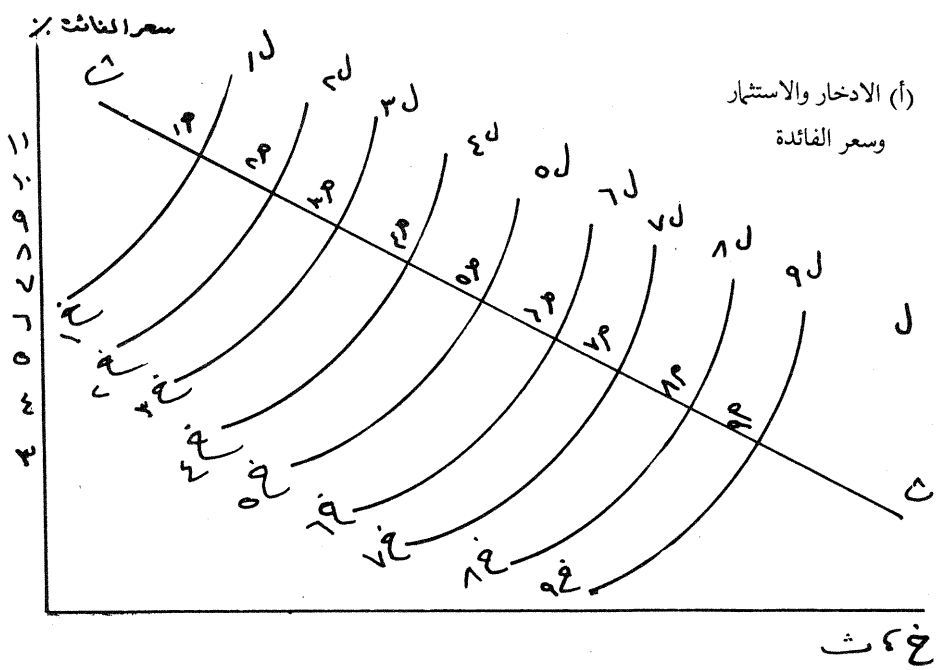
يوضح القسم أ من هذا الشكل مستويات الاستثمار مع سعر الفائدة ويوضحها منحنى الاستثمار ث ث . وتوضح المنحنيات ل ١ - ١ خ ١ - ١ مستويات كل من الدخل والادخار التوازنية عند المستويات المختلفة من الاستثمار ، والتي يشملها الجدول المذكور (قسم أ) .

ب : جدول ع ط LM

جدول رقم (١٢) كيفية تحديد سعر الفائدة
أ : حدود خ ث S

جدول ع ط LM		جدول طلب النقود ط L			جدول عرض النقود ط M	
الدخل	سعر الفائدة %	الطلب الكلي	طلب المعاملات والاحتياط	طلب المضاربة	العروض الكلي للنقود	سعر الفائدة %
١٠٠	٣	١٥٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	٣
١٥٠	٤	١٥٠	٦٠	٩٠	١٥٠	٤
٢٠٠	٥	١٥٠	٧٠	٨٠	١٥٠	٥
٢٥٠	٦	١٥٠	٨٠	٧٠	١٥٠	٦
٣٠٠	٧	١٥٠	٩٠	٦٠	١٥٠	٧
٣٥٠	٨	١٥٠	١٠٠	٥٠	١٥٠	٨
٤٠٠	٩	١٥٠	١١٠	٤٠	١٥٠	٩
٤٥٠	١٠	١٥٠	١٢٠	٣٠	١٥٠	١٠
٥٠٠	١١	١٥٠	١٣٠	٢٠	١٥٠	١١

جدول الاستثارات ا		جدول الادخار س		ث خ IS	
سعر الفائدة %	الاستثمار	الادخار	الدخل	الدخل	سعر الفائدة
١١	١٠	١٠	١٠٠	١٠٠	١١
١٠	٢٠	٢٠	١٥٠	١٥٠	١٠
٩	٣٠	٣٠	٢٠٠	٢٠٠	٩
٨	٤٠	٤٠	٢٥٠	٢٥٠	٨
٧	٥٠	٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٧
٦	٦٠	٦٠	٣٥٠	٣٥٠	٦
٥	٧٠	٧٠	٤٠٠	٤٠٠	٥
٤	٨٠	٨٠	٤٥٠	٤٥٠	٤
٣	٩٠	٩٠	٤٥٠	٥٠٠	٣



شكل بياني رقم (٤٤)
منحنى خ ك IS

فعند مستوى دخل ل_٩ يكون الادخار خ_٩ المساو للاستثمار (عند تقاطع المنحنى ل_٩ خ_٩ مع منحنى الاستثمار عند النقطة أ_٩ .

وفي القسم ب من الشكل تم وضع مستويات الدخل المختلفة ل_{١-٩} مع المقابلة لأسعار الفائدة التي تحقق التساوى بين الادخار والاستثمار في القسم أ . والمنحنى الذى يبين أسعار الفائدة التي تحقق التساوى بين الادخار والاستثمار عند مستويات الدخل المقابلة ل_{١-٩} ، هو منحنى خ_١ المعروف باسم منحنى IS . ومنه يمكن التعرف على مستويات الدخل المختلفة عند أسعار فائدة متباينة .

ومن الواضح أن منحنى ث_١ ومنحنى خ_١ متشابهان في الاتجاه من أعلى واليسار إلى أسفل واليمين .

فالدخل يزيد عند انخفاض سعر الفائدة ويتبع زيادة الدخل زيادة المدخرات ، وبانخفاض سعر الفائدة تزيد الاستثمارات إلى أن تتساوى مع المدخرات . وذلك بفرض ثبات كل دالة الاستثمار ودالة الاستهلاك .

هذا ويؤدى التغيير فى وضع منحنى الاستثمار والادخار إلى تغيير وضع منحنى خ_١ بالتالى .

وقد بين هانسن بأن منحنى خ_١ يتوقف على مستوى وانحدار كلا من جدول الكفاءة الحدية للاستثمار ودالة الاستهلاك (التى تحدد جدول الادخار) . أى أنه والأمر كذلك فإن إنحدار منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار (ث_١) عند مستويات مختلفة مع سعر الفائدة مع انحدار دالة الاستهلاك (أو دالة الادخار) عند مستويات مختلفة من الدخل يحددان معا انحدار منحنى خ_١ .

وينتقل منحنى خ_١ إلى أعلى أو أسفل تبعاً لارتفاع أو انخفاض منحنى الكفاءة الحدية أو منحنى دالة الاستهلاك أو كليهما معا ، لأن زيادتهما تزيد مستوى الدخل المقابل لكل سعر فائدة . كما أن انخفاضهما يخفض من مستوى الدخل المقابل لكل سعر فائدة .

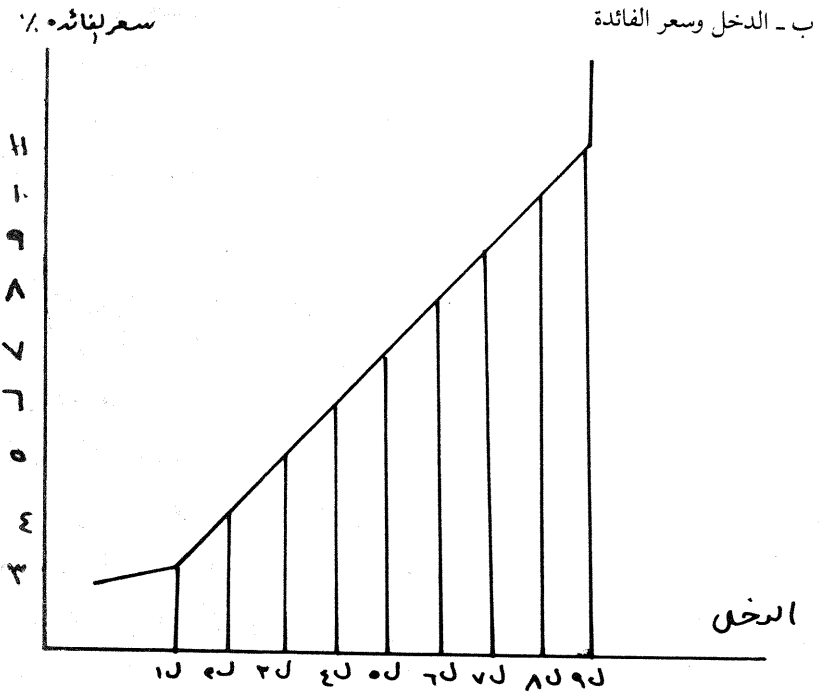
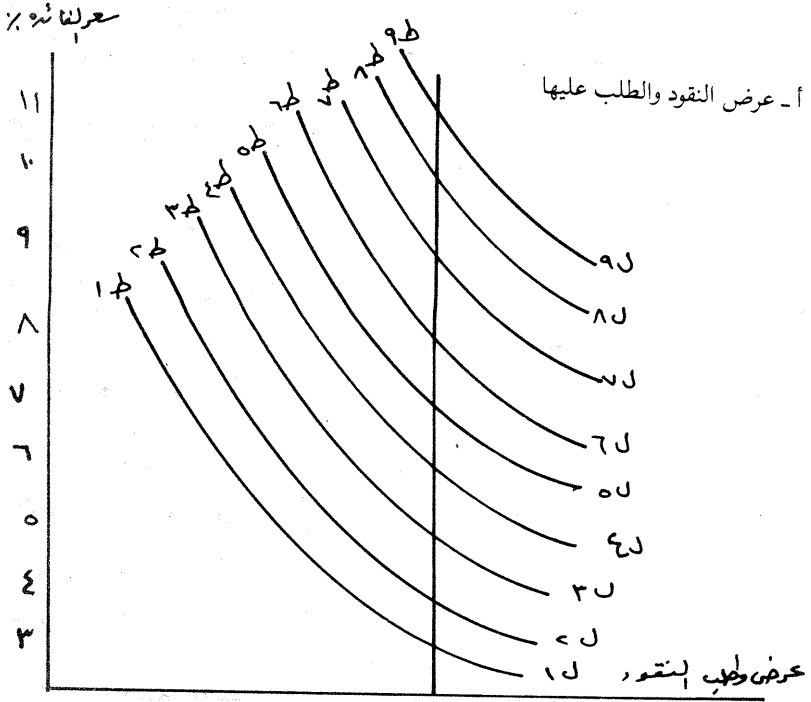
أما القسم ب من الجدول (٣٥) فيبين اشتقاق منحنى ع ط أى LM كالتالى :

وهو يحتوى على بيانات افتراضية عن عرض النقود (ع) وهو مقدار ثابت لا يتأثر بسعر الفائدة . لأنه يتحدد من قبل السلطات النقدية . وأخرى تتعلق بالطلب على النقود (تفضيل السيولة) ط ، وهو يشمل أقسام الطلب الثلاث الطلب للمضاربة وهو دالة عكسية مع سعر الفائدة يزيد بنقصه وينقص بارتفاعه ، والطلب للمعاملات والطلب للاحتياط وكلاهما دالة طردية فى الدخل . والطلب الكلى المكون من الأقسام الثلاثة والمبين بالجدول يوضع علاقة الطلب على النقود بالدخل . وثالث البيانات يتعلق بجدول ع ط الممثل للعلاقة بين سعر الفائدة والدخل عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها .

ويشتمل الرسم البيانى (٤٥) بقسميه كيفية اشتقاق منحنى ع ط على أساس العلاقة المذكورة والمبينة بالجدول . وفى قسمه الأول (أ) يوضح منحنيات تفضيل السيولة عند مستويات مختلفة من الدخل . كما يوضح عرض النقود الثابت والممثل بالخط ع . وتتساوى كميات طلب وعرض النقود عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة ومن الدخل .

وفى القسم ب من الشكل منحنى ع ط وهو يوضح العلاقة بين مستويات الدخل المختلفة وما يقابلها من أسعار فائدة تحقق تساوى عرض وطلب النقود ومن الملاحظ اتجاه منحنى ع ط من اليسار وأسفل إلى اليمين وأعلى موضحاً العلاقة الطردية بين تفضيل السيولة والدخل وسعر الفائدة حيث بزيادة الدخل يزداد التفضيل النقدى ويزيد أيضاً سعر الفائدة . ونظراً لأنه عند مستويات مرتفعة من الدخل يزداد الطلب على النقود للمعاملات بالنسبة للكمية الثابتة من عرض النقود لذا يرتفع سعر الفائدة ارتفاعاً كبيراً . ويصبح منحنى ع ط غير مرن بدرجة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة عند هذه المستويات العليا من الدخل . وبالعكس من ذلك فعند انخفاض الدخل يقل الطلب على النقود للمعاملات ويصبح قدر كبير من النقود عاطلاً ، وينخفض سعر الفائدة . ويصبح عرض النقود وافراً بالنسبة للطلب عليه مما يخفض سعر

شكل بياني رقم (٤٥) منحنى ع ط LM



الفائدة بدرجة كبيرة إلى أدنى حد له ، ويصبح منحنى ع ط مرنا بدرجة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة عند هذا المستوى المنخفض للدخل .

سعر الفائدة ومنحنيات خ ث ، ع ط :

يتحدد سعر الفائدة في السوق بتقاطع منحنى خ ث ، ع ط كما هو مبين بالشكل البياني رقم (٤٦) . ويبين القسم أ من هذا الشكل كيفية تحديد سعر الفائدة هذا في حالة ثبات العوامل المؤثرة في منحنيات خ ث ، ع ط وتسبب انتقالهما . أما القسم ب منه فهو يبين كيفية تحديد سعر الفائدة في حالة تغير هذه العوامل وانتقال أى من المنحنيين أو كلاهما .

وتوازن منحنيات خ ث ، ع ط يشير إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي في الاقتصاد وعند نقطة التوازن فإن مستوى الدخل وسعر الفائدة يتحددان بما يناسب ويؤدي إلى تساوى الادخار مع الاستثمار ، وطلب النقود مع عرضها .

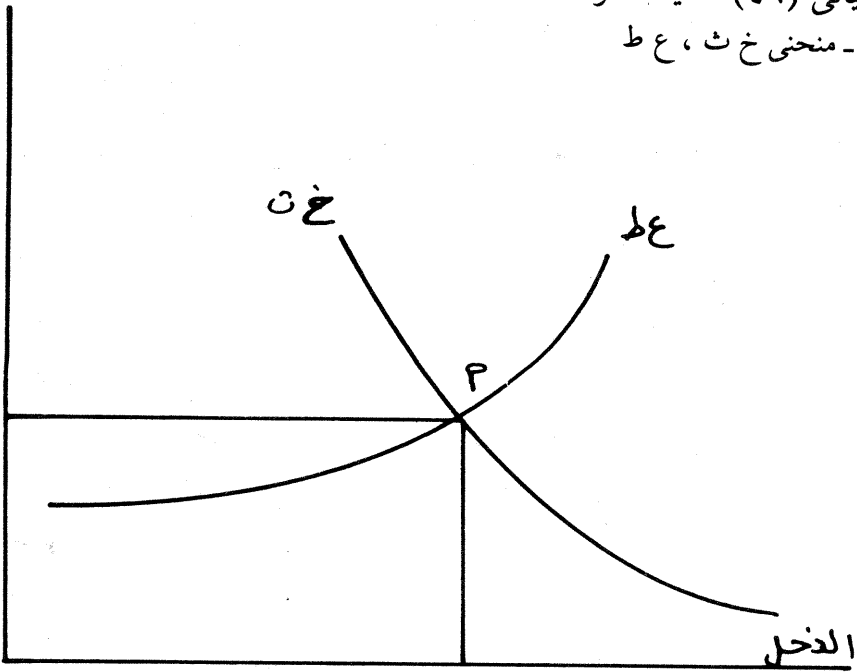
هذا ويتغير وضع منحنى خ ث بتغيير وضع منحنيات الادخار والاستثمار ، حيث ينتقل المنحنى خ ث إذا ماتغير وضعها النسبي ، كما سبق . أما منحنى ع ط فإنه يتغير بالزيادة في عرض النقود أو الانخفاض في التفضيل النقدي ، فزيادة العرض أو نقص التفضيل تنقله إلى اليمين والعكس حين ينخفض العرض أو يزداد التفضيل إذا ينتقل منحنى ع ط إلى اليسار .

ومنحنى خ ث يكون مرنا بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل العليا ، في الوقت الذى يكون فيها منحنى ع ط غير مرن . ويصبح منحنى خ ث غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل المنخفضة ، في الوقت الذى يكون فيه منحنى ع ط مرنا .

هذا ويترتب على انتقال منحنى خ ث إلى اليمين زيادة الدخل وارتفاع سعر الفائدة إذا ما ظل منحنى ع ط ثابتاً . أما انتقال منحنى ع ط إلى اليمين فيترتب عليه زيادة الدخل وانخفاض سعر الفائدة ، بغرض ثبات منحنى خ ث .

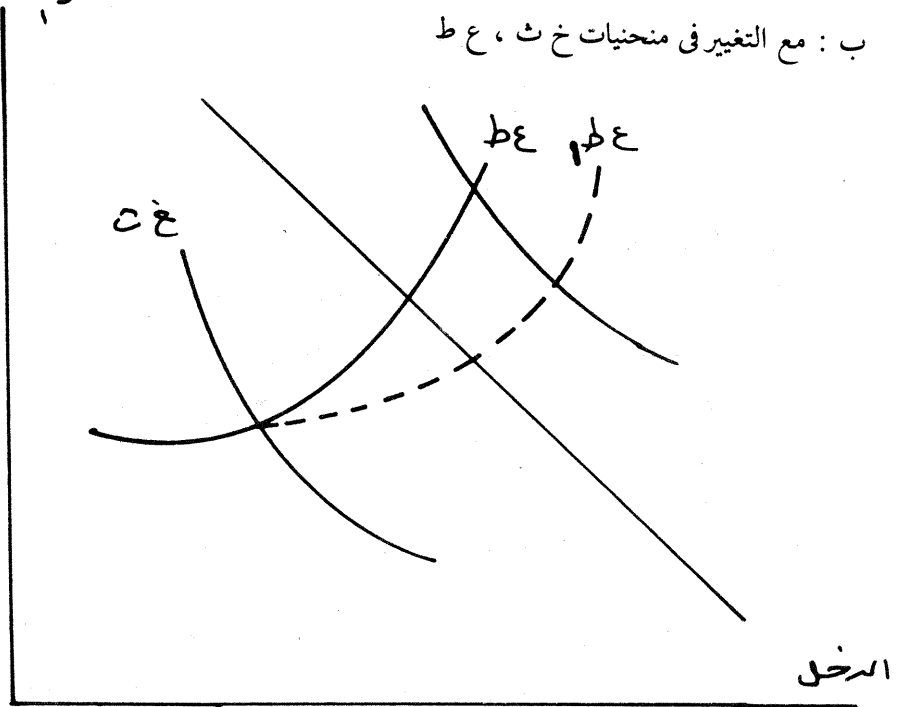
شكل بياني (٤٦) تحديد سعر الفائدة
 أ- منحنى خ ث ، ع ط

سعر الفائدة %



ب : مع التغيير في منحنيات خ ث ، ع ط

سعر الفائدة %



وحين يتغير وضع المنحنيين فإن الأثر على الدخل وسعر الفائدة يترتب على مقدار التغيير في كل منهما واتجاهه .

ولقد أوضح هانسن وهيكس ذلك في تحليلهما لسعر الفائدة في النظرية الحديثة لسعر الفائدة ، وبيننا أنها استخدمتا نفس الأدوات الكينزية في التوصل إلى هذه النتيجة إلا أنهما قد استخدمتاها بطريقة سليمة لم يتمكن كينز من القيام بها .

النقود والتوازن الكلي للاقتصاد :

يرى كينز أن دور النقود في تحقيق التوازن الكلي يتم من خلال تحديد سعر الفائدة في سوق النقد وهو السعر الذي يحقق التوازن بين النقود والطلب عليها ، ثم دور سعر الفائدة هذا في التأثير على التوازن في سوق السلع والخدمات .

فيرى كينز ارتفاع سعر الفائدة يقلل من حجم الاستثمار ويعمل هذا على خفض الناتج القومي والعمالة . أما انخفاض سعر الفائدة فإنه يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ومن ثم الناتج القومي والعمالة . ومن ثم فإن السلطات النقدية بزيادتها لكمية النقود أو خفضها تعمل على تغيير سعر الفائدة في الاتجاه المرغوب للخفض أو الزيادة - أو غيره من أدوات السياسة النقدية (٦٨) - وبالتالي تؤثر في حجم النشاط الاقتصادي . فكما سبق القول يرى كينز أن المنظمين يقيمون قرارات الاستثمار على المقارنة بين سعر الفائدة السائد في سوق النقد والكفاية الحدية لرأس المال . أي أن حجم الاستثمار والأمر كذلك يتحدد عن طريق سعر الفائدة . فإذا ما أضيف لحجم الاستثمار حجم الاستهلاك النهائي يتحدد حجم الناتج القومي ، والدخل القومي بالتالي ، الذي يتكون منه حجم من المدخرات يتساوى مع حجم الاستثمار المذكور .

إلا أن بعض الاقتصاديين يرى أن كمية النقود تتبع حجم النشاط الاقتصادي ، ولا يتحدد هي حجم هذا النشاط . فكمية النقود قد تكون هامة في الحد من التضخم (بنقص الكمية المعروضة من النقود) . إلا أن زيادة هذه الكمية وانخفاض سعر الفائدة بالتالي يستلزم زيادة الاستثمار والإنتاج

والعمالة . إذ للحالة النفسية للمنظمين والمستثمرين وتوقعاتهم للمستقبل دورها الهام في تقرير الاستثمار ، فقد ينخفض سعر الفائدة ومع هذا تكون نظرة المنظمين تشاؤمية مما يترتب عليه عدم استعدادهم للقيام بالاستثمار ، كما أن المدى توفر التمويل اللازم للاستثمار دوره في هذا المجال أيضاً ، إذ قد يكون الاستثمار مربحاً ومشجعاً ومع ذلك لا يتوافر المال اللازم للقيام به .

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن أثر سعر الفائدة نفسه على النشاط الاقتصادي غير محدد الاتجاه ، فتغير سعر الفائدة في سوق النقد يؤدي إلى تغير الدخل القومي بنفس الاتجاه أي أن العلاقة بينهما طردية ، ولكن هذه العلاقة تكون عكسية في سوق السلع والخدمات التي يتحدد فيها كل من الادخار والاستثمار ، حيث أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي .

النقود والأسعار :

عالج التقليديون العلاقة بين النقود والأسعار في النظرية الكمية للنقود ، والتي تشير إلى أثر النقود في تحديد المستوى العام للأسعار ، وأن زيادة كمية النقد يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وأن العلاقة بين القوة الشرائية للنقود والمستوى العام للأسعار علاقة عكسية ، وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قوة النقود الشرائية ، والعكس بالعكس .

ويرى كينز أن تغير كمية النقود لا يؤثر على المستوى العام للأسعار . فهو يرى أن افتراض العمالة الكاملة غير قائم إذا توجد طاقات وعناصر إنتاج عاطلة ، وأن النقود لا تتطلب لدافع المعاملات فقط ، بل وأيضاً تتطلب لذاتها وفقاً للتفضيل النقدي الذي قال به . لذا فإن كمية النقود لا يؤدي إلى زيادة حتمية في الطلب الكلي ، لأن هذه الزيادة في النقود قد تستخدم كمخزن للقيمة وليس لتمويل المعاملات ، وهو إجراء لا يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار .

وإذا زاد الطلب الكلي - نتيجة لزيادة كمية النقود - فإنه لن يكون بنفس النسبة التي زادت بها كمية النقود .

كذلك فإن العرض الكلي - لوجود طاقات عاطلة - سيكون مرناً يستجيب للزيادة في الطلب الكلي الذي ربما يحدث لزيادة كمية النقود ، إلا أن زيادة هذا العرض لن تكون بنفس نسبة الزيادة في الطلب الكلي . لذا فإن أثر الزيادة في كمية النقود على الأسعار ستتوقف على مرونة الطلب الكلي للتغير في كمية النقود ، ومرونة العرض الكلي للتغير في الطلب الكلي . لذا فإن الأسعار قد تزيد أو لا تزيد .

أما نقص كمية النقود فإن تأثيره على الطلب الكلي يتوقف على درجة مرونة الأجور . إذ أن جمود الأجور النقدية يجد من استجابة الطلب الكلي لانخفاض كمية النقود . لذا فإن النقص في الطلب الكلي استجابة لنقص النقود يكون محدوداً ، وبالتالي فإن انخفاض الأسعار يكون قليلاً .

أي أن المستوى العام للأسعار لا يتوقف على كمية النقود فقط ، بل على عوامل أخرى كثيرة كحجم الناتج القومي وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار ، وتكاليف الإنتاج وتأثير قوانين الغلة عليها ، ومستويات الأجور وغيرها من عوامل أخرى متعددة .

مدرسة شيكاغو والطلب على النقود :

قام بعض أساتذة الاقتصاد بجامعة شيكاغو ، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان ببعض الدراسات والأبحاث المتعلقة بالنظرية الكمية للنقود التي هاجمها كينز . وترى مدرسة شيكاغو هذه أن السياسة النقدية أنسب وسيلة لتحقيق التوظيف الكامل ومعدل مناسب للنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار . وأن التحكم في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بما يناسب تحقيق هذه الأهداف يجب أن يلحظ مستوى الناتج القومي (الدخل) ومعدلات النمو في القوة العاملة (التي تتزايد باستمرار) وغيرها من عناصر الانتاج التي تتزايد سنوياً ، وميل الأفراد للاحتفاظ بالنقود بقدر يتناسب مع دخولهم بدرجة كبيرة ، دون أن يكون هذا القدر ثابتاً بالضرورة .

وهذه النظرية تقترب بدرجة كبيرة من نظرية الأرصد النقدية المتاحة للإقراض (عنها بالنسبة لتفضيل السيولة) حيث تتفق مع الأولى في تركيزها

على دور الطلب على النقود ، وإن كانت تختلف معها في أنها لا تستهدف في تحديد مستوى الاسعار كما فعلت نظرية الأرصدة المذكورة . وتبين أن تغير النقود هام بالنسبة لتفسير التغيرات في النشاط الاقتصادي . وأن سلوك الأفراد في المجتمع نحو الاحتفاظ بالنقود أو التصرف فيها يفيد في تحديد السياسة النقدية المناسبة للظروف التي يمر بها الاقتصاد . وأن دراسة أسباب هذا السلوك يعد هاماً في تحديد معالم هذه السياسة وأساليبها المختلفة .

وقد أوضحت مدرسة شيكاغو أن اتجاه الأفراد للاحتفاظ بالنقود من عدمه يتوقف على تقديرهم لمدى الحاجة للاحتفاظ بالنقود تبعاً لمستويات دخولهم ومستوى الأسعار ومدى توفر موارد عاطلة في الاقتصاد (أى حالة التوظيف) .

هذا ويمكن تحديد اتجاهات الأفراد لذلك في أحد اتجاهين :
أولهما : أن الأفراد يرون أن ما لديهم من نقود أكثر مما يرغبوا في الاحتفاظ به بالنسبة لدخولهم النقدية .

والثانى منها : أن الأفراد يرون أن ما لديهم من نقود أقل مما يرغبوا في الاحتفاظ به بالنسبة لدخولهم النقدية .

هذا ويتوقف الأثر في الحالة الأولى منها على مدى توفر موارد عاطلة من عدمه . ففي الحالة الأولى وحين تتوفر موارد عاطلة (أى عدم وجود توظيف كامل للموارد) فإن الأفراد ينفقون ما يروه زائداً من أموالهم إما على السلع فيزداد الطلب الكلى مما يدفع المنظمين والمستثمرين لزيادة الانتاج ، أو أن ينفقوا هذا المال في شراء سندات مما يرفع أسعارها ويخفض بالتالى من سعر الفائدة .

ويشجع هذا الانخفاض الأفراد على الاقتراض وتوجيهه نحو الانفاق فيزداد الطلب ويتوسع الانتاج بالتالى .

وتعمل زيادة الانتاج في كلا الأمرين على زيادة تيار الدخل النقدى إلى مستلمي هذه الدخول في المجتمع ، مما يشكل معه قناة لدى أفراد المجتمع بصفة عامة وجماعية أنه لم يعد ما يفظون به من نقود زائداً بالنسبة لدخولهم .

$$ف ق محل + \frac{1}{س} \frac{\Delta س}{\Delta ز} - \frac{1}{ف ق} \frac{\Delta ف}{\Delta ز} ق$$

وبذا تصبح دالة النقود على النحو التالي

$$ط = د (س، ف، ف ق، \frac{1}{س} \frac{\Delta س}{\Delta ز}، ر، ل، ز) \dots (٢)$$

وهذا وينظر الى المعادلة المذكورة على أنها مستقلة عن الوحدات النقدية المستخدمة في قياس المتغيرات النقدية . حيث لو تغيرت الوحدات المستخدمة في قياس الأسعار والنقود بنسبة معينة فإنه يجب تغيير مقدار النقود المطلوبة بذات النسبة .

ومؤدى ذلك أن طلب الأرصدة الحقيقية يعد دالة في المتغيرات الحقيقية بصرف النظر عن القيمة الإسمية النقدية .
ويجعل ذلك المعادلة في صورتها التالية :

$$ط = د (ف، ف ق، \frac{1}{س} \frac{\Delta س}{\Delta ز}، ر، \frac{س}{ل}، ذ) \times ل$$

وقد وجهت لذلك بعض الانتقادات حيث اعترض بورستين (٧٢) على فريدمان في قوله بأن العلاقة قوية بين رصيد النقود والنتاج القومى الاجمالى النقدي وأنها لا تتغير . بأن هذه العلاقة محل تغيير كبير في الأجلين القصير والطويل .

وأنه يمكن صياغة معادلات أكثر شمولاً وتعقيداً لبيان أنه ليس هناك تغيرات متناسبة في الزمن القصير بين الرصيد النقدي والنتاج الاجمالى النقدي حتى في حالة التوظيف الكامل . لذا فإن ماتم التوصل إليه ليس له فائدة من الناحية العملية .

هذا وقد تمت الدراسات الميدانية التي قامت بها جامعة شيكاغو واستخدمت نتائجها في الدلالة على صحة نظريتها على المعادلة التالية :

$$ط = أ س ل ب$$

انفاقهم على الاستهلاك أكثر من أهل الريف ، وادخار أهل المهن يختلف عن ادخار العمال ، كما أنه يختلف بحسب نوع الاستهلاك ، فالنفقات الغذائية باعتبارها قليلة المرونة مما يجعلها أقل تغيراً من نسبة تغير الدخل وهكذا وكل ذلك يجعل الميل الحدى للإستهلاك غير ثابت مما يصعب تحديده ويؤدى ذلك إلى صعوبة تحديد الادخار والاستثمار . أضف إلى ذلك أن كينز بناء على ملاحظته لانخفاض الميل الحدى للإستهلاك بنى ذلك على أن المجتمعات الرأسمالية يميل ميلها الحدى للإستهلاك نحو الانخفاض ومن ثم فإنها مهددة بالكساد والبطالة ، ولكن الواقع يثبت أن الدول الرأسمالية قد ازداد دخلها وأن الجزء الأكبر منه خصص للإستهلاك ومازالت المجتمعات الرأسمالية تتجه نحو زيادة الاستهلاك إلى حد التبذير وأنا لو أخذنا رأيه خذا بالمقابل وبالنسبة للدول الفقيرة فيلزم أن تتجه نحو الاستثمار لأن ميلها الحدى للإستهلاك كبير فينبغى ألا تظهر فيها بطالة ، لا كساد وإلا أن عدم مرونة الجهاز الانتاجى هو السبب فى ذلك .

٤ - نادى كينز بارتباط مستوى التشغيل مستوى الاستثمار وأنه هو العامل الايجابى فى ذلك ولكن الاستهلاك فى الحقيقة هو العامل المهم فبدونه لايمكن أن يتصور وجود استثمار إذ هو الذى يحركه ، يمكن أن نتصور ارتباط الادخار بالاستثمار الى حد ما باعتبار أن الادخار سيتهجه إن لم يكن كله فبعضه إلى الانفاق الاستثمارى ، ولذلك قال كينز أن الادخار هو الجزء المتبقى من الاستهلاك فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك بنسبة أقل هى الادخار ، وهنا قد أخطأ فى بعض المؤثرات الاخرى فى الادخار ، فالإنسان بإرادته وعقله له دور كبير فى الادخار لأنه احياناً يتنازل عن الاستهلاك مع حاجته إليه ليذهب هذا الجزء إلى الادخار عندما يرى أن المنفعة التى يأمل فيها مستقبلاً تفوق المنفعة الحالية وربما يكون هذا هو الواقع الذى نشاهده فالإنسان خاصة صاحب الدخل المحدود لا يكفيه دخله للإستهلاك بينما هو فى الواقع يدخر تحسباً لأمر كثيرة يرجحها على الاستهلاك .

٥ - ربط كينز فكرة تفضيل السيولة بعوامل ثلاثة هى عامل المضاربة والمعاملات والاحتياطى ولكن تفضيل السيولة أصبح فى تزايد شديد فقد

يرهن الواقع وجود وسائل عديدة - مثال ذلك ادخار شركات التأمين وادخار شركات التمويل وظروف الدول من حيث الحرب والاضطراب والانقلابات التي تجعل اتجاه الاموال نمو الادخار بدلاً من الاستثمار أضف إلى ذلك ظهور القرضية البحرية والجوية التي تجعل شركات التأمين والتمويل تتجه إلى الادخار أكثر بصفة خاصة والأفراد والدول بصفة عامة - هذه الأساليب تجعل الاتجاه نحو الاستثمار صعباً مما يضعفه وذلك بدون شك يؤثر على عملية الانتاج فالتوظف ولا بد والأمر كذلك أن توضع جهود لمعالجة ذلك ولا أحسبها غير مزيد من التدخل الحكومي إذ هي الجملة القادرة على حماية استثماراتها أو الاتجاه نحو السلم وهذا يحتاج إلى نوع من الوحدة البشرية الكاملة والتي تشعر بالإخاء والتعاون والمساواة والعدل ولا نحسب ذلك إلا بهيمنة الاسلام على ربوع العالم .

٦ - نادى كينز بسياسة الانفاق العام وبمعنى آخر بتدخل الدولة واعتبر ذلك من أهم اضافاته للنظرية التقليدية وقد وصل به الحد إلى أن ينادى بهذه الفكرة حتى ولو كان الانفاق بدون فائدة على الاطلاق كحفر الشوارع واقامتها ثانية ، وتناسى أن هذه السياسة غير مقبولة إلا في حالات عدم ارتفاع الاسعار والاجور لأنه في حالة وجودهما فإنها تؤدي إلى التضخم وآثاره كما أن ذلك يخلق عدم الثقة بالدولة ولاستطيع أن تجد وفقاً لهذا الارتفاع مما يجعلها تعاني من تحديد سعر صرفها لعملتها الوطنية ويفلت من يدها التحكم في ارتفاع الأسعار .

٧ - انتقدت فكرة الكفاية الحدية لرأس المال من حيث أنها لايمكن استخدامها كأداة تحليلية إلا عند افتراض أن هناك هيكل كلي لنظرية التوزيع وهذا مالم يفعله كينز كما أن افتراض المنافسة الكاملة غير واقعي لظهور التكتلات والاحتكارات مما يضعف هذه الفكرة ، أضف إلى ذلك أنه لا يوجد اي ايضاح لدالة الطلب الاستثمارية الكلية في حالات زيادة العمل كما ونوعاً أو اكتشاف موارد جديدة أو حالة تقدم فني ، كما أن دراسته لم تتطرق الى الوفورات مع أن من المحتمل أن يكون لها تأثير ولم يتبنى كينز أن سعر الفائدة انها يتوقف على التوقعات بدرجة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال ولهذا كان

الفصل الثالث

تحليل هيكل وهانسن للتوازن العام للاقتصاد

مقدمة :

يقسم النشاط الاقتصادي إلى عدة أقسام لكل منها سوق خاص بها يتحقق لها التوازن بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي الخاص بها . هذه الأسواق هي سوق السلع والخدمات النهائية ، وسوق النقد وسوق العمل ، وسوق الأوراق المالية .

ويرى فالراس في نظريته عن التوازن العام للاقتصاد بتحقيق التوازن العام للاقتصاد إذا تحقق التوازن لجميع الأسواق في الاقتصاد عدا سوق واحدة وليس لهذا الاستثناء أهمية لأن توازن كافة الأسواق عدا واحدة يستلزم بالضرورة توازنها هي أيضاً وبصورة تلقائية .

فإذا طبق ذلك على الأسواق الأربع السابقة فإن توازن ثلاث منها يؤدي إلى توازن السوق الرابعة أيضاً لذا يتركز تحليل التوازن عادة على ثلاث أسواق فقط دون الرابعة . هذا ويركز التحليل الكينزي للتوازن على أسواق العمل والسلع والنقد ، دون سوق الأوراق المالية . وقد اعتبر كينز - كما سبق - أن لسوق النقد دوراً هاماً في تحقيق التوازن في الأسواق المختلفة ، فلكل مستوى توازن في سوق النقد مستوى مقابل له للتوازن في سوق السلع ، وأن الصلة بين السوقين تحدث من خلال سعر الفائدة ، وأن التأثير في سوق العمل يتم إما من خلال سوق النقد أو سوق السلع . فسوق النقد يحدد سعر الفائدة الذي يحدد كلاً من حجم الاستثمار وحجم الناتج القومي ، وفي سوق السلع يتحدد توزيع الناتج القومي بين استهلاك وادخار ومن ثم استثمار ، ومن تحديد حجم الناتج القومي يتم تحديد حجم العمالة . وتؤثر الدولة في هذا

التوازن من خلال السياسات النقدية في سوق النقد ، أو من خلال السياسات المالية في سوق السلع . ويحدث التأثير بصورة غير مباشرة على سوق العمل .

هذا ويتطلب التوازن العام - تبعاً للنظرية الكينزية - التوازن في الأسواق لثلاث المذكورة في نفس الوقت ، أي أنه يتطلب التوازن الجزئي لكل سوق من هذه الأسواق كشرط لتحقيق التوازن العام ، إذ أن عدم توازن أحدها يؤدي إلى عدم توازن الأخرى وعدم التوازن العام للاقتصاد بالتالي .

ولدراسة كيفية حدوث التوازن العام للاقتصاد فإن ذلك يتطلب دراسة التوازن لمختلف الأسواق في إطار نموذج واحد يجمع التوازنات الجزئية معاً ويمكن معه معرفة التأثير المتداخل بينها .

ولم يقدم كينز هذا النموذج بل تم وضع هذا النموذج للتوازن الكلي من قبل هيكس وهانسن ، لذا يعرف التحليل الكلي للتوازن العام بتحليل هيكس - هانسن .

وفيما يلي ندرس هذا النموذج في ظل افتراض ثبات المستوى العام للأسعار (٧٣) .

أولاً - توازن سوق السلع والخدمات :

يوضح الشكل البياني رقم (٤٧) كيفية تحقق هذا التوازن ، ومنه يتبين أن التعرف على التوازن في سوق السلع والخدمات يتطلب التعرف على كل من دالة الادخار ودالة الاستثمار ، وأن هذا التوازن يتحقق بتساوي كل من الادخار والاستثمار المتوقعين (المخططين) . فالادخار دالة في الدخل الحقيقي ويتحدد بمستوى هذا الدخل ، (قسم ب من الشكل) ، والاستثمار يتحدد بكل من سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال - بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الاستثمار - (القسم ج من الشكل) . وفي القسم ب يتساوى كل من الادخار والاستثمار المتوقعين ، حيث تتحدد في القسم ج من الشكل مقادير الاستثمار التي تتحدد بسعر

الإفناق يتحدد بظروف المجتمع حتى لا يؤثر على الأسعار والاستثمار . كما أن للتعامل الخارجى أثره على الاقتصاد الداخلى من حيث الكفاءة الحدية للاستثمار وتحديد سعر الفائدة ، وتحديد حجم الإفناق الحكومى وهو ما لم يوضحه النموذج .

ثانياً - توازن سوق النقود :

يتحقق التوازن في سوق النقود كما سبق القول بتساوي عرض النقود مع الطلب عليها عند سعر الفائدة الذي يحقق هذا التساوي . وإذا يتكون الطلب على النقود من شقين هما : الطلب للمعاملات والاحتياط ، والطلب للمضاربة . وقد سبق القول بأن الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط يتوقف على الدخل القومي وبعض العوامل الأخرى . أما الطلب للمضاربة فيعتمد على سعر الفائدة .

أما الطلب على النقود للمعاملات فيوضحه القسم ب من الشكل البياني رقم (٤٨) . فزيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة هذا الطلب . ويبين القسم ج من الشكل ، العلاقة بين الطلب على النقود للمضاربة وسعر الفائدة حيث يزيد هذا الطلب كلما انخفض سعر الفائدة حتى يصل إلى أدنى مستوى ممكن لسعر الفائدة فيتوقف الأفراد عن التصرف في نقودهم بالإقراض انتظاراً لارتفاع يتوقع حدوثه من سعر الفائدة في مثل هذه الظروف . وعند مستوى مرتفع من سعر الفائدة يكون من المتوقع انخفاضه فيحاول الأفراد إقراض أموالهم للغير بهذا السعر المرتفع قبل أن ينخفض . أما القسم أ فيوضح عرض النقود وهو ثابت لا يتغير يتكون من كل من أرصدة المضاربة وأرصدة المعاملات . ويوضح هذا القسم كيفية توزيع عرض النقود بين هذين الرصيدين .

فبمعرفة مستوى الدخل الحقيقي وليكن ل يمكن معرفة الطلب على أرصدة المعاملات من القسم ب بإسقاط عمود من النقطة ل على الخط هـ ن في الشكل ، وهو في هذه الحالة ك . ومن القسم أ يمكن معرفة أرصدة النقود للمضاربة حيث تمثل الباقي من عرض النقود ، وهي في هذه الحالة

ك . وفي القسم ج يتحدد سعر الفائدة بتقابل عرض النقود للمضاربة مع الطلب عليها والذي يمثله المنحنى في هذا القسم . ويتحدد سعر الفائدة في هذا القسم ن عند النقطة ز ، وهو في هذه الحالة ف . أما القسم د فهو يبين التوازن في سوق النقود بالمنحنى ع ط الذي يعرف عادة ب LM . وهو يحدد المستويات المختلفة من الدخل القومي المقابلة للأسعار المختلفة للفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود .

وهذا المنحنى يكون مرناً مرونة لا نهائية عند المستويات المنخفضة من الدخل لأثر مصيدة السيولة سالفة الذكر ، أما الجزء العلوي من هذا المنحنى فهو خط رأسي حيث يكون الطلب على النقود للمعاملات بصفة أساسية . وكلما زاد سعر الفائدة كلما تخلص الأفراد من أرصدة المضاربة حتى يتم التصرف فيها كلية . وهذا الجزء من المنحنى يعرف بالمنطقة التقليدية لأن التقليديين يرون أن الطلب على النقود لا يكون إلا للمعاملات فقط . أما باقي المنحنى بين هذين الجزئين فإنه يميل لأعلى حيث يزيد بزيادة الدخل الحقيقي .

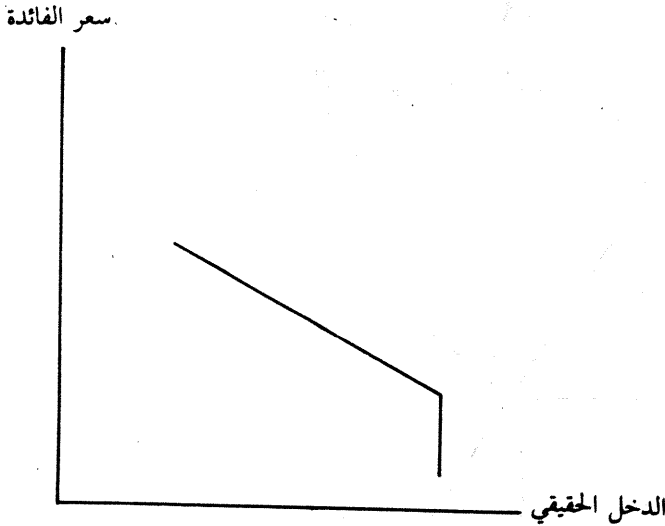
وكلما زاد عرض النقود كلما اتجه هذا المنحنى الى اليمين دون تغير مكان الجزء الخاص منه بمصيدة السيولة . ولانخفاض التفضيل النقدي نفس التأثير أيضاً على المنحنى . أما انخفاض عرض النقود أو زيادة التفضيل للنقود فيتسبب في انتقال المنحنى إلى اليسار ، مع ثبات الجزء بمصيدة السيولة أيضاً .

ثالثاً - التوازن المزدوج لسوقي السلع والنقود :

تبين لنا من دراسة التوازن في سوقي السلع والنقود كل على حدة ، أن التوازن في أي منهما من الممكن أن يحدث عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة والدخل . إلا أن التوازن العام للاقتصاد لا يكون إلا عند مستوى واحد فقط من سعر الفائدة والدخل . ويتحدد هذا المستوى من تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع مع منحنى التوازن في سوق النقد . وهذه النقطة ن تبين سعر الفائدة الذي يحقق التوازن في السوقيين معاً وهو ف ١ ،

وهذا التحليل ينطبق تماماً على الحالات التي يكون فيها بطالة وطاقات عاطلة في المجتمع ، حيث يمكن التغلب على ذلك بمحاولة التوسع في النشاط الاقتصادي بنقل نقطة التوازن إلى اليمين . ويتعدد عمليات النقل هذه نحصل على نقاط توازنية عديدة متتالية ، فإذا ماتم توصيل هذه النقاط فإننا نحصل على منحنى الطلب الكلي الذي يوضح مسار التوسع للاقتصاد . ويوضحه الشكل البياني رقم (٥٠) .

من هذا الشكل يتضح اتجاه منحنى الطلب بميل تجاه اليمين حتى يصل إلى نقطة يتجه بعدها رأسياً لأسفل ، ويعني ذلك أن هناك حداً أدنى لسعر الفائدة هو حد مصيدة السيولة السالف الذكر على منحنى LM ، وهو يشير إلى أن أي خفض تال لسعر الفائدة لن يؤثر على الدخل أو الناتج ، وهو يمثل الحد الذي لا يمكن للسياسات النقدية تجاوزه في علاج مشكلة البطالة والطاقات العاطلة ، ويرى كينز اللجوء في هذه الحالة إلى السياسات



شكل بياني رقم (٥٠)
منحنى الطلب

المالية للتأثير في سوق السلع والخدمات لدفع منحنى X (IS) إلى اليمين ودفع التوسع في الاقتصاد بلا قيود كتلك التي تواجه السياسات النقدية والتي منها مصيدة السيولة وأثرها سالف الذكر . وبذا لا يحتوي منحنى الطلب الكلي على هذا الجزء المتجه رأسياً لأسفل بل يستمر بعد ذلك بشكله الذي يتصف به في الجزء السابق على هذا الخط الرأسي .

هذا وقد بنى التحليل فيما سبق على ثبات المستوى العام للأسعار وعلاقة الدخل الحقيقي بسعر الفائدة في ظل أسعار ثابتة . أما إذا أخذت التغيرات السعرية في الاعتبار ، فإن منحنى الطلب الكلي المذكور ينتقل بأكمله لأعلى في حالة ارتفاع الأسعار حيث يزداد الطلب على النقود للمعاملات ويقل الطلب على أرصدة المضاربة فيرتفع سعر الفائدة لنفس المستوى من الدخل الحقيقي . وعند انخفاض الأسعار ينتقل المنحنى لأسفل بأكمله لانخفاض الطلب على أرصدة المعاملات وزيادة الطلب على أرصدة المضاربة فينخفض سعر الفائدة لنفس المستوى من الدخل الحقيقي .

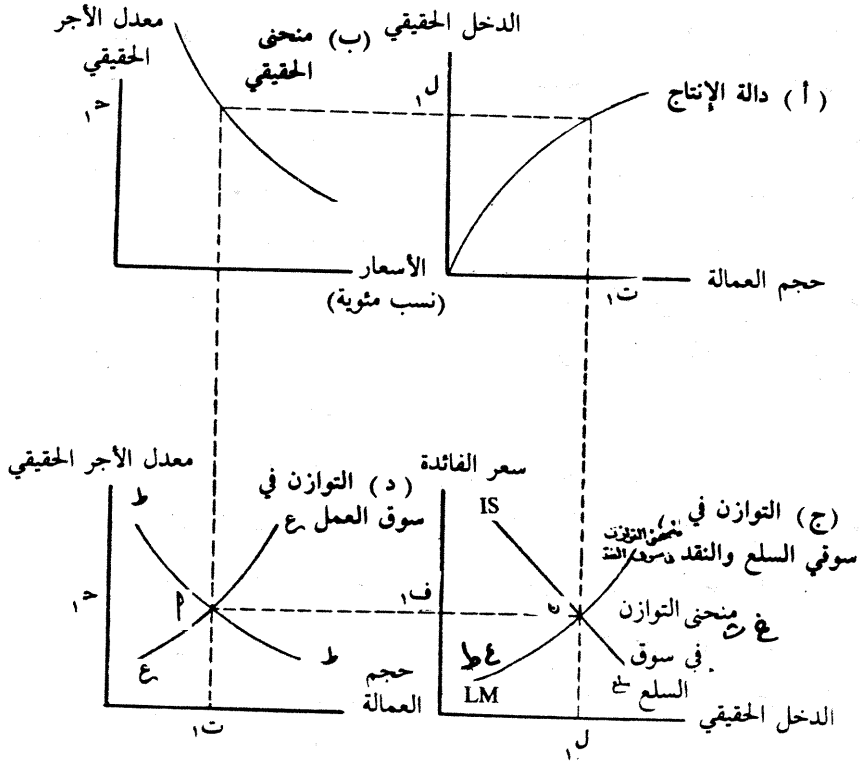
رابعاً - توازن سوق العمل ، والتوازن الكلي للاقتصاد :

يتطلب التوازن العام للاقتصاد توازن الأسواق الثلاثة كما سبق . لذا فإن التوازن في سوق العمل يتم معه توازن الاقتصاد . إلا أن سوق العمل ينظر إليه في النموذج التوازني على أنه يمثل السوق المتبقية التي يتم التوازن فيه تبعاً للتوازن في السوقين الآخرين ، أو بمعنى آخر أن التوازن في سوقي السلع والنقد يؤثر على سوق العمل ويحدد المستوى التوازني له بطريق غير مباشر .

وقد سبق القول بأن منحنى الطلب الكلي للاقتصاد هو الذي يحدد مسار التوسع لهذا الاقتصاد في حالات ما دون العمالة الكاملة . وهو الذي يتم الوصول إليه من التقاء منحنيات X ، E (IS-LM) السالفي الذكر عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة والدخل . إلا أنه إذا كان الاقتصاد في حالة عمالة كاملة فإن مسار التوسع يتحدد بمنحنى العرض الكلي ، وهو يتحدد بدوه من حجم العمالة في سوق العمل .

وفيما يلي ندرس كيفية تحقق التوازن في سوق العمل مرتبطاً بالتوازن في

شكل بياني رقم (٥١)
توازن سوق العمل



سوقي السلع ومحققاً للتوازن العام للاقتصاد القومي ، ثم تتعرض لكيفية الوصول إلى منحنى العرض الكلي .

يبين الشكل البياني رقم (٥١) كيفية تحقق التوازن ، حيث يبين القسم أ منه دالة الانتاج التي تعتمد على حجم العمالة وأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الناتج والدخل الحقيقيين ، أما القسم ب فهو يشير إلى اتجاه معدلات الأجر الحقيقي للعمل للنقص بزيادة الأسعار ، وللارتباط الوثيق بين حجم العمالة

ومستوى الأجر الحقيقي السائد في السوق فإنه كلما زاد الأجر الحقيقي كلما نقص التوظيف ومن ثم الناتج القومي الحقيقي .

وحيث يعتمد الطلب على العمال على مستوى الانتاجية الحدية لهم ، فإن منحني الطلب في القسم د يمثل منحني الانتاجية الحدية للعمل . أما عرض العمل فيعتمد على مستوى الاجر الحقيقي ويوضحه القسم د أيضاً .

ويبين القسم ج التوازن في سوقي السلع والنقد للتعرف على الصلة والتداخل بينهما وبين سوق العمل .

وحيث يتحقق التوازن العام للاقتصاد بتساوي كل من الادخار والاستثمار في سوق السلع ، وعرض النقود والطلب عليها في سوق النقد ، وعرض العمل والطلب عليه في سوق العمل . فإن هذا يوضحه الشكل البياني .

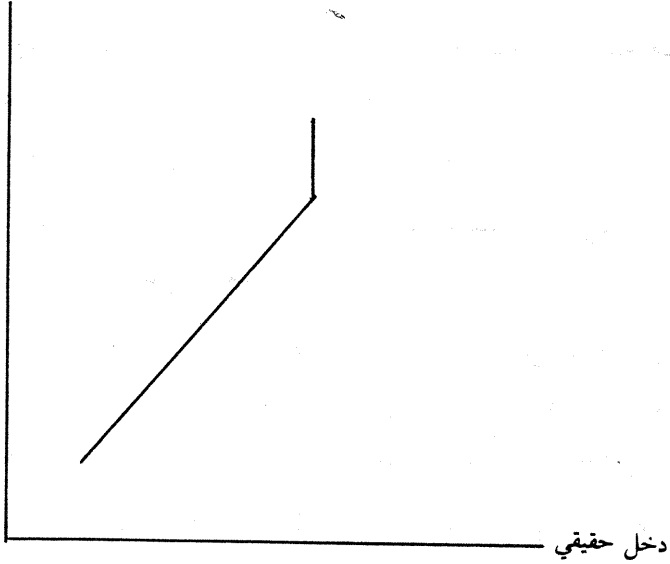
فإن القسم ج يحدد الدخل الحقيقي الذي يحقق التوازن ومنه ومن دالة الانتاج - قسم أ - يتحدد حجم العمالة المطلوب لتحقيق هذا الدخل ، أما الأجر الحقيقي قسم ب فيتحدد معه المعروض من العمل والذي يقابل الحجم المطلوب . فيحدث التوازن في سوق العمل كما يبينه القسم د .

وحدوث ذلك فإنه يفترض سيادة المنافسة الكاملة أي مرونة الأجور أو عدم التدخل في تحديدها من قبل الحكومات أو النقابات حتى تتعادل الأجور الحقيقية مع الانتاجية الحدية للعمل ، وهو فرض غير قائم في الظروف السائدة للدول الرأسمالية حالياً ، مما يدعو الدولة إلى التدخل لتحقيق التوازن بالسياسات الاقتصادية المختلفة .

ومن الممكن اشتقاق منحني العرض الكلي للاقتصاد الذي يوضح مسار التوسع في حالة العمالة الكاملة ، من افتراض مستويات مختلفة من الأجور الحقيقية . حيث تؤدي هذه إلى اختلاف أحجام العمالة تبعاً لاختلاف مستويات الأجور الحقيقية . وباستخدام دالة الإنتاج يمكن التعرف على مستويات الدخل الحقيقي المقابلة لهذه الأحجام المختلفة .

وبالتمثيل البياني لمستويات الأجور الحقيقية المختلفة ومستويات الدخل

أسعار (نسب مئوية)



شكل بياني رقم (٥٢) منحنى العرض الكلي

القومي الحقيقي المقابلة يتم الحصول على منحنى العرض الكلي . ويمثل الشكل البياني رقم (٥٢) هذا المنحنى والذي يفترض معه ضمناً ثبات سعر الفائدة وثبات الأسعار .

أما في حالة تغير سعر الفائدة فإن الأسعار أيضاً تتغير وينتقل المنحنى بأكمله إلى أعلى في حالة زيادة سعر الفائدة ومن ثم الأسعار ، وانتقال المنحنى بأكمله إلى أسفل في حالة انخفاض كل من الفائدة والأسعار .

ويشير منحنى العرض الكلي كما أسلفنا إلى مسار التوسع الاقتصادي في حالة العمالة الكاملة ، وهو يتفق مع وجهة نظر النظرية التقليدية القائلة بتحقق العمالة الكاملة وبمرونة الطلب الاستثماري للتغير في سعر الفائدة ، والتي قال بها بيجو رداً على كينز ، ولاتواجه هذا المسار عقبات كتلك التي تواجه مسار الطلب الكلي كمصيدة أوفخ السيولة ، حيث يرى بيجو بأن

انخفاض مستوى الأسعار وما يصحبه من اتجاه قيمة الأصول الثابتة وممتلكات الأفراد والقوة الشرائية للأرصدة النقدية للزيادة سيقبل معه الميل للادخار ، ويزداد بالتالي الانفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى إحداث آثار توسعية على الاقتصاد . وتتوفر مرونة الأجور والأسعار فإن ستتحقق العمالة الكاملة للاقتصاد حتى لو كانت مرونة الطلب الاستثماري للتغير في سعر الفائدة منخفضة أو في حالة مصيدة السيولة .

إذ أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي ستؤدي إلى زيادة الاستثمار – لأن انخفاض الأسعار يصحبه انخفاضاً في سعر الفائدة – ومن ثم زيادة التوظيف والدخل بلا حدود ، وحتى لو بلغ انخفاض سعر الفائدة أقصى حد له فلن يكون لذلك أثر لاتجاه الأفراد لزيادة الإنفاق الاستهلاكي – نتيجة لزيادة قيمة أرصدهم وأصولهم ، وبالتالي لن تكون هناك حاجة للسياسات المالية كما يرى كينز .

ومحصلة ذلك هي انتقال منحنياً IS ، ع LM إلى اليمين وتحقيق التوظيف الكامل للاقتصاد ، ألا أن ذلك الأثر التوسعي لانخفاض الأسعار لم يتم التأكد منه بعد ، ولا تزال الشكوك تدور من حوله . وبصفة عامة فإن الاقتصاد الرأسمالي لازال يعاني من البطالة للجمود النسبي لكل من الأجور بفعل نقابات العمال وقوانين العمل ، والطلب الاستثماري بالنسبة للتغير في سعر الفائدة ، وللمرونة الكبيرة في الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة ، فضلاً عن قلة مرونة الاسعار ، كما أن هذا الاقتصاد يتعرض للتقلبات الاقتصادية .

مما سبق يتبين أن التوازن الكلي للاقتصاد يتأثر لعوامل عديدة تتسبب في تحقيقه أو الاخلال به . وان اتجاه الطلب الكلي للنقص وما يؤدي إليه ذلك من بطالة أو اتجاهه للزيادة ، وما قد يؤدي إليه ذلك من تضخم يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لعلاج هذا الاختلال في التوازن .

ويمكن للحكومة من خلال السياسة المالية المناسبة أن تعالج هذا الاختلال فإذا نقص الطلب الكلي قامت بتعويض هذا النقص عن طريق

زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب (أو الاقتصار على تخفيض الضرائب) حتى يزداد الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل بدون تضخم ، أما إذا زاد الطلب الكلي عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل فإنها تواجه ذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب (أو مجرد الاقتصار على زيادة الضرائب) وبالطبع فإن الدولة لا بد وأن توجه إنفاقها بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب (دون تأخير) وأن يتكامل هذا الإنفاق مع النظام الضرائبي في الوصول إلى نقطة التوازن المطلوبة .

وهناك من الاقتصاديين من يرى أن تقوم الدولة أيضاً بالرقابة على الأسعار والأجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم عند المستويات العليا من التوظيف .

وتفيد السياسات النقدية التي تتبعها الدولة في هذا المجال أيضاً كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك وغيرها من السياسات الكمية أو التأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة أو غير ذلك من السياسات لنوعية ، إلا أن السياسات النقدية لاتعد كافية في التحكم في التقلبات الاقتصادية لأن هناك مدى لاتتجاوزه الدولة في خفض سعر الفائدة أو زيادة عرض النقود أو غيرها من الوسائل الأخرى كما أنها لاتستطيع التأثير في الحالة النفسية للمستثمرين إذا كانت متشائمة .

خاتمة :

رغم الحلول المقترحة فإن النظام الرأسمالي لا يحقق الاستقرار المطلوب وذلك لما يلي :

١ - طبيعة التقلبات الاقتصادية وأنها عملية تراكمية (تنبع من الإنفاق في حدود الدخل المتاح) وإن المعلومات عن هذه التقلبات تصل إلى الجهات المختصة بعد حدوث التقلبات بالفعل .

٢ - قيام الرأسمالية على الحرية الفردية شبه المطلقة ومراعاة هذه الحرية في السياسات التي تباشرها الدولة في النشاط الاقتصادي ، لذا فإن الإجراءات الاقتصادية المناسبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية لا تتم في معظم الأحيان بالقدر المناسب .

٣ - وجود المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة وما يؤدي إليه ذلك من عدم مرونة الأسعار والأجور ، فضلاً عما تؤدي إليه الاحتكارات من تجميد الأسعار في مجالاتها .

٤ - إمكانية خلق النقود عن طريق الجهاز المصرفي وما يؤدي إليه ذلك من تضخم وإضرار بالقيم وإفادة الممولين على حساب غيرهم من طوائف المجتمع .

٥ - بعد الممولين والقائمين على السياسة المصرفية عن القرارات الإنتاجية ، وما يؤدي إليه ذلك حاجة الممولين لتوقع الطلب ، ومرور فترة زمنية قبل اتخاذ قراراتهم بالتمويل وما يؤدي إليه ذلك من تأخر الاستثمار وما يترتب على ذلك من اختلاف الادخار المخطط عن الاستثمار المخطط .

٦ - سوء توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع وما يترتب على ذلك من سوء استخدام الموارد المتاحة للمجتمع .

٧ - سعر الفائدة كعامل في تشجيع الاكتناز والحد من الإنفاق الاستثماري لانتخاذه كمقياس للحد الأدنى للربحية المطلوبة من النشاط الاستثماري . ونظراً للتقلب في مستوى الأرباح في الأجل القصير وميله للانخفاض في الأجل الطويل لعوامل المنافسة بين المشروعات ، ووجود حد أدنى لسعر الفائدة لا يقل عنه مهما زاد عرض النقود فإن ذلك يقيد الاستثمار ويجعله لا يتساوى مع الادخار .

٨ - أن دافع الربح واختلاف التكاليف لظروف المنافسة الاحتكارية يحدث تبايناً في الأسعار ويجعلها لا تعبر عن حقيقة الأشياء ويعقد من عملية توفير المعلومات عن النشاط الاقتصادي للمجتمع ويزيد من تكلفتها .

٩ - أن ربحية رأس المال النقدي في النظام الرأسمالي تتحدد من خلال التعامل في سوقي النقود (التعامل بين المقرضين والبنوك التجارية) والأوراق المالية (والأسهم والسندات) . . ويقوم التعامل في هذين السوقين على توقعات والحالة النفسية للمتعاملين فيها ، وربحية رأس المال كما هو معلوم تحدد قرارات الاستثمار . لذا فإن القرارات الاقتصادية لا تتم وفقاً للنواحي الانتاجية بل تبعاً للنواحي النفسية للمتعاملين التي تعتبر أساساً لتكوين التوقعات ، كما أن طبيعة التعامل في هذه الأسواق تفصل بين المدخرين والمنتجين ، وتعمل على إحداث التقلبات الاقتصادية .

لذا فإن النظام الرأسمالي لا يتحقق له التوظيف الكامل ويعاني من التقلبات بأشكالها المختلفة (بدرجات متفاوتة) .

الاشتراكية والتوازن :

في الاشتراكية (المجتمعية) تقوم الدولة من خلال الخطة الاقتصادية بتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب فهي تحدد الإنتاج والاستهلاك وتقوم بالتسعير والتوزيع وفقاً للتخطيط المركزي الذي تباشره . وبالطبع فإن الاقتصاد المجتمعي (الاشتراكي) يواجه بصعوبات التخطيط وبأن كلا من

توجيه الإنتاج وتحديد الأسعار وتخطيط الاستهلاك سيكون مقيداً بما تراه الدولة ومنظمتها ملائماً وليس وفقاً لحرية الأفراد واحتياجاتهم الفعلية وإشباع هذه الحاجات بالدرجة المرغوبة .

والتوازن المتوصل إليه في النظام المجتمعي توازن محاسبي ، وليس بالضرورة توازن اقتصادي . كما أنه قد لا ينفق والمستويات المناسبة من الدخل . علاوة على أنه لا يعنى عدم حدوث اختلال في هذا التوازن .

فمن الممكن أن تحدث البطالة ولكن بصورة مستترة (بطالة مقنعة ، وقد يحدث تراكم في المخزون . كما أن التضخم من الممكن حدوثه وإن كانت مظاهره مختلفة بنفاذ السلع من الأسواق وظهورها في السوق السوداء .

وتواجه الاقتصاديات المجتمعية أيضاً التقلبات الموسمية والعرضية كما وتنتقل إليها التقلبات من الاقتصاديات الرأسمالية من خلال التعامل الخارجى معها ، وخضوع هذا التعامل لقواعد التعامل الرأسمالي .

هوامش الباب الأول

- (١) Allan R.G.D., Macro economic Theory, London MacMillan, 1961.
- (٢) Brooman F. and Jacoby H., Macro economics, Aldine Publishing Company, 1970.
- (٣) Kenna J. Mr., Aggegate Economic Analysis, 1969.
- (٤) هناك خلافات كثيرة حول الرغبة في الاستقرار الاقتصادي من عدمه ومفاهيمه المختلفة إلا أنه ليس هنا موضع دراستها .
- (٥) Hicks, J.R., Mr. Keynes and the Classics, Econometrica, Vol. 3, 1937.
- (٦) ، (٧) انظر التوازن المزدوج لسوقى السلع والنقود فى الفصل الخاص بـ : كينز والتوازن العام للاقتصاد .
- (٨) قد يحدث عند زيادة الأجر عن حد معين أن يقل عرض العمل لرغبة العمال فى الاستمتاع بحياتهم وقضاء أوقات فراغهم فى ذلك ، مادام الأجر قد وصل إلى الحد الذى يحقق لهم ذلك .
- (٩) مجموع السلع والخدمات التى يحصل عليها العمل مقابل هذا الأجر النقدي أو الاسمي .
- (١٠) يتم علاج هذه الحالات بتحول المنظمين عن إنتاج هذه السلع إلى إنتاج سلع أخرى يمكن تصريف إنتاجها فى الأسواق .
- (١١) يعرف هذا بأثر التوازن الحقيقى أو أثر بيجو .
- (١٢) انظر مراجع لهذا الفصل :
- رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ م .
- سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٢ م .
- صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ .
- عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان ، الدخل القومى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- جامع مصطفى جامع ، محمد عبد المنعم عفر ، صلاح الدين عقده ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، جدار المجمع العلمى ، جدة ، ١٩٧٩ م .

- أحمد حافظ الجموينى ، التحليل الاقتصادى الكلى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

- محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

- Ackley G., Macro- economic Theory, The MacMillan New york, 1961.

- Dernburge, T., Maco- economics, 4 gd., Mc- Graw- Hill, 1972.

- Hicks, J.R., «Mr. Keynes and the Classics», Econometrica, Vol. 5,

1937.

Keynes, J. M., The General Theory Of Employment, Interest and (١٣)

Money, New York, Harcourt, Brace and World, 1936.

Arthur Smithies (١٤)

Drift (١٥)

Relative Income (١٦)

Absolute InCome (١٧)

(١٨) يطلق على هذا الانتقال فى مستويات الاستهلاك لأعلى ب Ratchet effect

Permenent Income (١٩)

Transitory Income (٢٠)

Proportional (٢١)

Life- Time Income (٢٢)

(٢٣) يفرق الاقتصاديون بين أثر زيادة قيمة الأصول المالية الأصول العينية حيث أن زيادة قيمة الأصول المالية يزيد من الانفاق الاستهلاكى إذ أن زيادة قيمتها تقلل من حاجة الأفراد للإدخار لمواجهة الطوارئ . خاصة إذا كان يسهل تحويلها إلى قوة شرائية عند الحاجة إلا أن ذلك يتوقف على عاملين هما :

(أ) النسبة بين زيادة قيمة الأصول النقدية وإتجاه الأسعار فزيادة الأسعار يؤدى إلى خفض القيمة الحقيقية لهذه الأصول مما يستدعى زيادة الإدخار الجارى وليس نقصه بعكس الحال عند انخفاض الأسعار .

(ب) توزيع هذه الأصول بين الأفراد حيث أن استحواذ قلة من الأفراد على هذه الأصول لن يعطى أثراً على دالة الاستهلاك بعكس الحال فى حالة انتشار توزيع هذه الأصول فى المجتمع حيث يرفع ذلك من مستوى دالة الاستهلاك .

أما الأصول العينية فلها تأثيران مختلفان على السلع الاستهلاكية أحدهما هو زيادة الانفاق على جانب من هذه السلع ، والآخر هو نقص هذا الانفاق على سلع أخرى . ولا يعرف الأثر الصالح لهذين الاتجاهين على وجه الدقة . أما في حالة كون هذه الأصول العينية سلعا معمرة فإن زيادة رصيد الأفراد منها - مرجحاً بعمر هذه السلع - قد يؤدي إلى انخفاض انفاق الأفراد الاستهلاكي عليها .

(٢٤) انظر باب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكتاب الأول .

Rate of discount. (٢٥)

Supply Price (٢٦)

Induced Investment. (٢٧)

Autonomous Investment. (٢٨)

Marginal Efficiency of capital. (٢٩)

Present Value. (٣٠)

Replacement Cost. (٣١)

Marginal Efficiency of capital. (٣٢)

Marginal Productivity of Capital (٣٣)

(٣٤) تلخص هذه العوامل في كميات ونوعيات عناصر الانتاج ، ومستوى الفن الانتاجي ، وأذواق وعادات المستهلكين ، وهيكل الأسعار النسبية ، درجة المنافسة في الأسواق ، وتوزيع الدخل في المجتمع .

Capital- Output Yatio. (٣٥)

Economies. (٣٦)

Diseconomies. (٣٧)

(٣٨) رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي ، مرجع سابق .

(٣٩) سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، مرجع سابق .

Marginal Propensity to invest. (٤٠)

Paradox of Thrift. (٤١)

Paradox of saving (٤٢)

R.F. Kahn. (٤٣)

- Employment Multiplier. (٤٤)
- Dudley Dillard. (٤٥)
- Multiplier. (٤٦)
- Lea Kages. (٤٧)
- Financial Investment. (٤٨)
- Haberler. (٤٩)
- Hazlitt. (٥٠)
- Gordon. (٥١)
- The Acclerator. (٥٢)
- Super- Multiplier or High- Multiplier. (٥٣)
- (٥٤) رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ،
١٩٨٠ .
- Government Purchases Multiplier. (٥٥)
- Government- Transfers Multiplier. (٥٦)
- Tax Multiplier. (٥٧)
- Balanced- budget Multiplier. (٥٨)
- Unit Multiplier. (٥٩)
- Budgetary surplus. (٦٠)
- Budgetary Deficit. (٦١)
- Balanced Budget. (٦٢)
- Bussiness Motive. (٦٣)
- Precautionary Motive (٦٤)
- Speculative Motive (٦٥)
- Liquidit Preference. (٦٦)
- (٦٧) هناك مناقشة لفكرة الفائدة والنظريات التي تبررها في الفصل الخاص بالتوازن
الاقتصاد الإسلامي .

(٦٨) أنظر السياسات النقدية من هذا الكتاب .

(٦٩) تتحدد الأشكال التي يحتفظ بالثروة فيها بما يلي : أ . النقود ب . الأذونات أو السندات ج . سندات (حقوق) الملكية ود . السلع المادية غير البشرية أى عناصر الثروة غير البشرية هـ . رأس المال البشرى أو الثروة البشرية .

(٧٠) حيث ان الارتفاع فى سعر الفائدة على النقود المقرضة يزيد من تكاليف الاحتفاظ بالنقود فى شكل عاطل . كذلك فإن الارتفاع فى المستوى العام للأسعار يؤدى إلى خفض قيمة النقود المحتفظ بها . لذا فالارتفاع فى اسعار الفائدة والمستوى العام للأسعار يقللان من الطلب على النقود للاحتفاظ بها كأرصدة نقدية أو لدى البنوك .

Burstein. (٧١)

(٧٢) مراجع هذا الفصل :

١ - محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى الحديث ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

٢ - رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، مرجع سابق .

٣ - محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام : الدخل والاستقرار ، الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٠ م

٤ - جامع مصطفى جامع ، محمد عبد المنعم عفر ، صلاح الدين عقدة ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، دار المجمع العلمى ، جدة ، ١٤٠٠ هـ .

٥ - سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، مرجع سابق .

٦ - عادل حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ م

٧ - عبد الرحمن يسرى أحمد ، اقتصاديات النقود .

٨ - مصطفى رشدى ، النظرية النقدية ، مطبعة الرشاد ، طبعة ثالثة .

٩ - صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مرجع سابق .

١٠ - أحمد حافظ الجوينى ، التحليل الاقتصادى الكلى . مكتبة عين شمس ، القاهرة ،

١٩٧٤ .

١١ - حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٧١ .

١٢ - Ackley G., Macroeconomic Theory, New York, Macmillan

. Company. 1961.

Hansen A., A Guide to Keynes, New York, McGraw- Hill Book - 13
Company, 1953

Ackley G., Macroeconomic Theory. op. cit. - (13)

Allan R.G.D., Macro economic Theory, op. cit. -

Brooman, F. Jacoby H., Macroeconomics, op. cit. -

الباب الثاني

نظرية التوظيف والتوازن العام للإقتصاد الإسلامي

فإنه يعني تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والنمو المستمر للاقتصاد في الإطار الممكن لهذه الأهداف مع تحاشي التضخم والركود الطويل الأجل في الاقتصاد .

وتقوم أدوات الاستقرار الاقتصادي على محاولة تفادي كافة الأزمات بأنواعها وآجالها الزمنية المختلفة لتحقيق الأهداف السابقة ، وتتلخص هذه الأدوات في السياسات المالية والسياسات النقدية وسياسات الأجور والأسعار . فتعد السياسات المالية والنقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي . ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا بد للدولة من أن تباشر الرقابة على الأسعار والأجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم عند المستويات العليا من التوظيف .

وإذ يعد تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد القومي عند مستوى التوظيف الكامل مشكلة الاقتصاد في الأجل القصير ، فقد تمت في هذه الدراسة محاولة التعرف على كيفية تحقيق هذا التوازن في اقتصاد إسلامي ذي معالم متميزة ومختلفة عن تلك السائدة في الاقتصاد غير الإسلامي ، وإظهار أهم أوجه الاختلاف بين الإسلام وغيره من الأنظمة خاصة الرأسمالية في هذا المجال . وهي محاولة قام بها الباحث لصياغة نظرية إسلامية للتوازن العام للاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل تقوم على فرضيات إسلامية تستمد أصولها من التنظيمات

التنظيمات الإسلامية لجوانب الحياة الاقتصادية التي تتضح معالمها في بعض آيات من كتاب الله ، وأحاديث رسول الله ﷺ ، واجتهادات بعض الفقهاء المسلمين . كما أنها تستفيد من الدراسات الاقتصادية المتاحة في محاولة صياغة هذه النظرية وعرضها في صورة اقتصادية تتلاءم مع العلام والدراسات الاقتصادية المعروفة .

وقد اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل التي قدمها كينز لنظريته العامة في العمالة والنقود وسعر الفائدة دون التزام باتجاه نظريته وافتراضاته التي تختص باقتصاد متقدم يعانى من الكساد ، ووصل فيه استخدام رأس المال

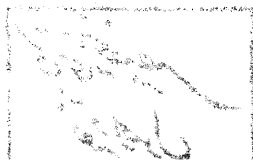
إلى قمته وبلغ فيه العرض منتهاه . حيث أن الاقتصاد الحالي للدول الإسلامية وجميعها دول نامية ليس بمتقدم ولا زالت مجالات التنمية أمامه واسعة وكبيرة بما فيها إمكانيات توظيف رؤوس الأموال وزيادة العرض . كما أن المجتمع الإسلامي واقتصاده متناميان بصفة دائمة للنمو السكاني والابتكار الفنى والافادة المثلثى من الموارد المتاحة والبحث المستمر فى الإفاده من الموارد الكامنة .

هذا ويختص النموذج الكينزي . بحالة إقتصاد مغلق ليس له علاقات خارجية مع دول العالم الأخرى . وهو افتراض يفيد فى التبسيط ووضوح العرض للنموذج وسهولة استيعابه . ولايعنى ذلك أن التوازن هدف فى الاقتصاد الإسلامى بل أنه وسيلة فقط لتحقيق تقابل العرض الكلى والطلب الكلى حتى لاتحدث تقلبات اقتصادية . كما أن هناك جهود مستمرة لرفع مستوى هذا التوازن من فترة إلى أخرى فى الأجل الطويل .

فإذا ما أخذنا هذا فى الاعتبار ، وأن التوازن الاقتصادي فى الأجل الطويل يرتبط بالتنمية الاقتصادية وإمكانيات تسييرها بخطى قريبة من الثبات لتحقيق نمو مستقر ومناسب للاقتصاد يرفعه من مستوى توازنى إلى آخر أعلى مع تجنب الحالات الحادة من التقلب والاختلال فى النشاط الاقتصادي . كانت هذه الدراسة إذأً مطلوبة ومناسبة للأجل القصير إلى جانب دراسة نموذج التوازن فى الاقتصاد الإسلامى . فى الأجل الطويل فى الفصل الثالث من هذا الباب .

أولاً - التوظيف والتوازن قصير الأجل فى الاقتصاد الإسلامى :

يتحقق توازن الاقتصاد كما سبق القول بتساوي العرض الكلى مع الطلب الكلى ومايعنيه ذلك من تساوى الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط والطلب على العمل مع عرضه ، وعرض النقود مع الطلب عليها ، وقد سبق أيضاً القول بأن التوازن العام يشترط تحقق التوازن فى كل الأسواق معاً بما فيها سوق العمل الذي يلزم أن تتحقق فيه العمالة الكاملة حتى يكون التوازن مستقراً .



وأن الطلب الكلي هو العامل المؤثر في تحقيق التوازن تبعاً لكينز لثبات العرض الكلي نسبياً في الأجل القصير . وأنه يلزم التعرف على العوامل المسؤولة عن هذا الطلب (الإنفاق) لتكيفه عند المستوى المطلوب لتحقيق التوازن . وسوف تتناول الدراسة هنا التوازن في الاقتصاد الإسلامي والعوامل المتعلقة به والمؤثرة فيه دراسه نظرية أولاً ، ثم نحاول صياغتها بعد ذلك في صورة رياضية محددة وتمثيلها بيانياً ما أمكن . مع العلم بأن هذا التوازن يشمل ضمنا عوامل هامة وفعالة في زيادة العرض الكلي مع الزيادة في الطلب الكلي ليتناسبا ويتلاقيا في الأجلين القصير والطويل أيضا . إلا أن التركيز هنا كما سبق على الأجل القصير فقط .

ثانياً - العوامل المؤثرة في توازن الاقتصاد :

يمكن التعرف على ذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في الطلب الكلي في الاقتصاد الإسلامي شاملاً العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى جانب بعض الجوانب المتعلقة بالنقود والعمالة ، دون إهمال لزيادة العرض الكلي لأن الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي مستمر ومتنوع يتلاقى مع حاجات المجتمع ومتطلبات تنميته في إطار اللوازم الخمس وهي لوازم حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال في مجتمع متنامي واقتصاد حركي .

العوامل المؤثرة في الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي في مقابل غيره

يتحقق توازن الاقتصاد بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي ، وما يعنيه ذلك من تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط ، والطلب على العمل مع عرضه ، وعرض النقود مع الطلب عليها ، وقد سبق أيضاً القول بأن التوازن العام يشترط تحقق التوازن في كل الأسواق معاً بما فيها سوق العمل الذي يلزم أن تتحقق فيه العمالة الكاملة حتى يكون التوازن مستقرًا . وأن الطلب الكلي هو العامل المؤثر في تحقيق التوازن تبعاً لكينز لثبات العرض الكلي في الأجل القصير ، وأنه يلزم التعرف على العوامل المسؤولة عن هذا الطلب (الإنفاق) لتكيفه عند المستوى المطلوب لتحقيق التوازن .

كتاب تجارة مخصص
نعمه وصول

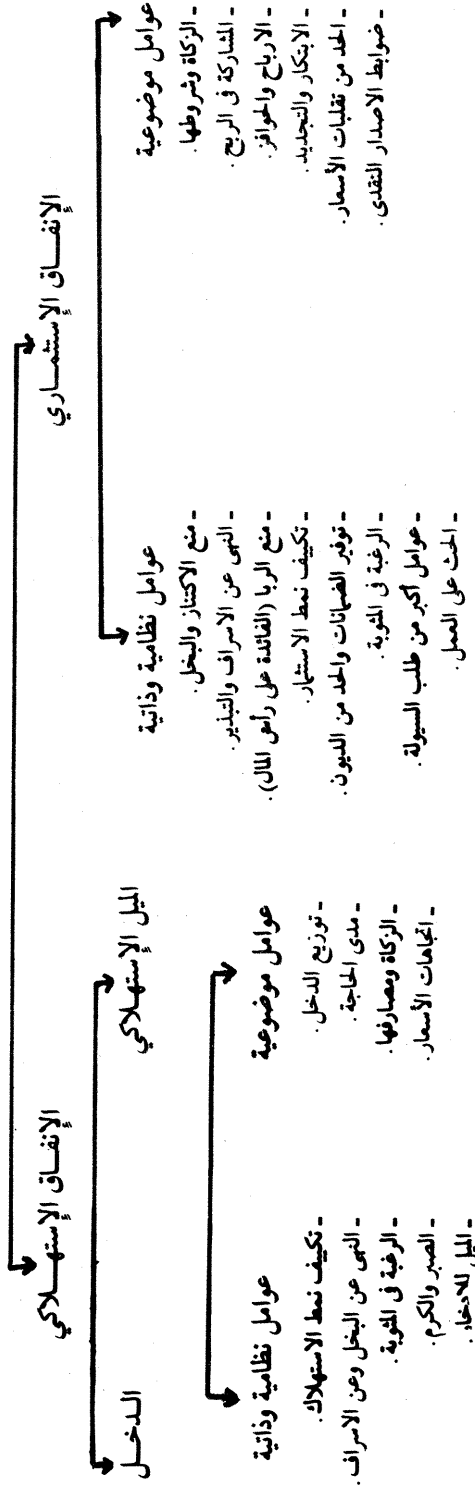
وسوف تتناول الدراسة هنا هذه العوامل في الاقتصاد الاسلامي ، ويمكن التعرف على ذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في الطلب الكلي في الاقتصاد الاسلامي شاملاً العوامل المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري وذلك لاعتبار أن العرض الكلي ثابت نسبياً في الأجل القصير .

وهذه العوامل منها ما يرجع إلى النظام الاسلامي نفسه وتعاليمه لاتباعه ، ومنها ما يرجع إلى صفات شخصية في الأفراد أنفسهم ، وهذه يجمعها معاً ما نسميه عوامل ذاتية ونظامية . أما العوامل الأخرى فهي العوامل الموضوعية المقيسة في الدراسات الاقتصادية . ونظراً لأن هذه العوامل النظامية والذاتية والعوامل الموضوعية تؤثر في كل من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري أيضاً فسندرسها في كليهما . وبين الشكل التالي رقم هذه العوامل المختلفة . هذا والعوامل المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي أقرب إلى الثبات نسبياً في الأجل القصير لأن القسم الخاص منها بالعوامل النظامية والذاتية يرتبط بتعاليم الاسلام التي لا تتغير في تكييف نمط الاستهلاك والنهي عن البخل وعن الإسراف والتوسط في الانفاق الاستهلاكي وتكوين مدخرات كافية ، ولارتباطها أيضاً بصفات شخصية ليست سهلة التغيير من آن لآخر في الظروف العادية للمجتمع والفرد وهي الصبر والكرم والرغبة في المثوبة من الله والميل للادخار . كما أن القسم منها الخاص بالعوامل الموضوعية وإن كان أكثر عرضة للتغيير إلا أنه لا يحدث فيه تغييرات كبيرة في الأجل القصير . وهي مقدار الدخل وكيفية توزيعه بين أفراد المجتمع ومدى حاجة الأفراد إلى السلع والخدمات الإستهلاكية المختلفة ومقدار الزكاة وتوزيعها بين مصارفها الثمانية ، بالإضافة إلى اتجاهات الأسعار (أي المستوى العام للأسعار) ، وهو أيضاً قليل التذبذب من وقت لآخر لطبيعة الاقتصاد الإسلامي وضوابط المنافسة في الأسواق وضوابط الإصدار النقدي أما العوامل المؤثرة في الانفاق الاستثماري فهي أكثر عرضة نسبياً للتغيير بما يجعل الانفاق الاستثماري نفسه أكثر عرضة للتغيير عن الإنفاق الإستهلاكي . ومع ذلك فكل نوعي الانفاق الاستثماري والإستهلاكي أقل عرضة للتغيير عما هو عليه الإنفاق بنوعيه في

المعامل المؤثرة في الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي في الأجل القصير

التوظيف

ثابت نسبياً في الأجل القصير
(النتائج الكلي)



المجتمعات الأخرى كما سيأتى فى دراسة دالتى الإستهلاك المباح والاستثمار الحقيقى فى الاقتصاد الإسلامى .

والعوامل المؤثرة فى الإنفاق الإستثمارى منها العوامل النظامية والذاتية ومنها العوامل الموضوعية . أما العوامل النظامية والذاتية فهى : منع الاكتناز والبخل والنهى عن الإسراف والتبذير (تبديد الموارد) ومنع الربا (الفائدة على رأس المال) وتكليف نمط الإستثمار بما يتفق مع ترتيب الحاجات تبعاً لمدى أهميتها للمجتمع الإسلامى بما يكفل التوافق بين هيكل الطلب الكلى وهيكل العرض الكلى فى الاقتصاد الإسلامى .

ويضاف إلى هذه العوامل توفير الضمانات للمستثمرين والعاملين والخط من الديون على المعسرین والاستثمار التطوعى رغبة فى المثوبة من الله (عز وجل) ، وعوامل الحد من طلب السيولة والحث على العمل .

أما العوامل الموضوعية فهى : فرض الزكاة على الأشكال المختلفة من الأموال بنسب محددة ثابتة لكل شكل منها ، إلا أن هناك بعض الاختلافات فى هذه النسب بين الأشكال المختلفة ، كما أن شروط فرض الزكاة تعطى بعض الإعفاءات لبعض صور من الأموال بما يشجع أنشاط معينة من الاستثمار تفوق غيرها فى دعم المقدرة الانتاجية للمجتمع . وإلى جانب الزكاة فهناك معدل المشاركة فى الربح (أى عائد رأس المال من مشاركته فى الربح فى المشروعات الإقتصادية المختلفة) وكذلك إحياء الموات وتنمية الموارد المختلفة والحوافز المرتبطة بذلك ، والحث على الاتقان والابتكار والتجديد فى أساليب وفنون الانتاج والعلوم النافعة والنفيدة ، كما هناك أيضاً الحد من تقلبات الأسعار (كأثر من آثار عوامل نظامية فى إلغاء المقامرة وضوابط معينة فى الطلب على النقود) وضوابط الإصدار النقدى وهذه العوامل كما هو واضح تختلف فى كثير منها عما قال به كينز أو غيره من الاقتصاديين . فالدراسات الإقتصادية التى قدموها تقسم العوامل إلى موضوعية وذاتية ، إلا أن أغلبها موضوعية كما هو موضح بالجدول سابقاً وهى تتركز فى جانب الإنفاق الإستهلاكى على العوامل المؤثرة فى الميل للإستهلاك وهى توزيع الدخل وقيم

وممتلكات الأصول واتجاهات الأسعار والفائدة على رأس المال ، بالإضافة إلى عامل ذاتي هو الميل للادخار . وبذا تتفق الدراسات الاقتصادية مع الاقتصاد الإسلامي في عاملين موضوعيين هما توزيع الدخل واتجاهات الأسعار وعامل ذاتي هو الميل للادخار ، أما الفائدة على رأس المال فهي غير موجودة أصلاً في اقتصاد إسلامي . وأما قيم وممتلكات الأصول فلم نذكرها لأن المسلم يتوسط في استهلاكه تبعاً للمتعارف عليه في المجتمع والعصر الذي يعيش فيه لأقرانه من الأغنياء أو الفقراء وبدون إسراف أو بخل وأن الانفاق الإستهلاكي هذا يلحظ فيه لوازم حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال لشخصه ولن يعول ولأقاربه وجيرانه وغيرهم من طوائف المجتمع فيما يمكنه القيام به أو يتعين عليه القيام به .

لذا فالتوسع في الإنفاق أو التضيق فيه لا بد أن يلحظ فيه هذه المسئولية المتعددة لذا فقد لا تتغير إذا ما تغيرت قيم الأصول إلا إذا أدت لزيادة دخله فتتبع عامل الدخل ، كما أن التغيرات الكبيرة في الأسعار ترتبط بحالات التضخم والاقتصاد الإسلامي يقل فيه ذلك في الحالات العادية أما الإنفاق الإستثماري فإن العوامل المؤثرة فيه في الدراسات الاقتصادية تربط بين الكفاءة الحدية لرأس المال والفائدة على رأس المال ، ولا توجد الفائدة على رأس المال في الاقتصاد الإسلامي ، وتضبط السوق النقدية والإصدار النقدي بعوامل عدا تلك التي تسود الاقتصاد الربوي كما أن التفضيل النقدي في المجتمع الإسلامي له سمات مختلفة توضح عند دراسة سوق النقود في الاقتصاد الإسلامي .

أولاً - الإنفاق الاستهلاكي ودالة الاستهلاك :

تعد العوامل التالية أهم العوامل المؤثرة في الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي ، وهي :

(أ) العوامل النظامية والذاتية - وتشمل :

١ - تكييف نمط الاستهلاك والنهي عن البخل وعن الإسراف .

٢ - الرغبة في المثوبة من الله ويتصل بها ما يتمتع به الشخص من قدرة على الصبر وإيثار الآخرين على نفسه (حتى عند حاجته) ويذل للمال في أوجه المنافع المختلفة للمجتمع رغبة في المثوبة في الله وفضله الذي ليس له حدود .

٣ - الميل للادخار وهي سمة عامة في المجتمع للنهي عن الاسراف وللحث على تكوين مدخرات كافية للطوارئ وللإستثمار المباشر لمصلحة الفرد ومن يعول .

(ب) العوامل الموضوعية :

١ - مقدار الدخل المتاح وكيفية توزيعه في المجتمع ويرتبط بهذا التوزيع المستوى المعيشى المناسب (في المجتمع الإسلامى) لكافة أفراد المجتمع والذي يحدد مدى حاجة الأفراد وبالتالي إعادة التوزيع المناسب للدخل في المجتمع (شاملا إجراءات جمع وتوزيع الزكاة والصدقات وغيرها من المدفوعات التحويلية الإسلامية المشروعة بين أفراد المجتمع وبعضهم البعض ومن الدولة إلى الأفراد) .

٢ - اتجاهات الأسعار : ولم تثبت الدراسات وجود أثر ملموس له على الانفاق الاستهلاكي وإن كان متوقعا أن يزيد الانفاق الاستهلاكي باتجاه المستوى العام للأسعار للزيادة . ومع ذلك فالدراسات المشار إليها لم توضح ذلك .

(أ) تكييف نمط الإنفاق الاستهلاكي :

تقوم قواعد ترشيد الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام على مايلي :

١ - توفية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع وهي السلع الضرورية

التي بها يتم حفظ الحياة وأداء الواجبات وحماية المجتمع وتحقيق الأمن ،
ووجوب تعاون أفراد المجتمع جميعهم في توفيرها ، علاوة على قيام الفرد بأداء
الحقوق المفترضة عليه لمن يعول من أقرباء ، وقد جعل الإسلام ذلك في مرتبة
الجهاد في سبيل الله نصره لدينه .

٢ - يلي ذلك توفية الاحتياجات شبه الضرورية للفرد والمجتمع وتشمل
بعض الاحتياجات كل ما من شأنه تيسير تحمل أعباء الحياة وواجباتها ، وهذه
الاحتياجات من الأشياء التي يتفاوت فيها الناس تبعاً لمنزلتهم الاجتماعية
وقدراتهم وظروفهم وأعبائهم المعيشية. علاوة على ظروف المجتمع الإسلامي
ككل .

٣ - تقع الكماليات في المرتبة الثالثة وهي تشمل التحسينات
والتكميليات من السلع والخدمات التي تدخل الجمال والمتعة على الحياة
الإنسانية دون إسراف أو ترف ، وهي من المباحات من الطيبات والنعم التي
وهب الله لعباده ليتمتعوا بها ويشكروه عليها ، على أن يكون استهلاكهم منها
بالقدر الذي يتفق ودخولهم دون إسراف أو تقتير ، ودون تأثير في إنتاج
الضروريات اللازمة للمجتمع . .

٤ - منع الإسراف ، وهو ما زاد عن إمكانيات الفرد وموارده ومسئوليته
ولم يناسب ظروف المجتمع ولم يسمح بتحقيق التوازن بين الاستهلاك الحاضر
والمستقبل والقيام بالواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع ، ويعد ذلك من
المحرمات .

٥ - تحريم السلع والخدمات غير النافعة ، فيحرم الإسلام كل ما يضر
بالفرد أو المجتمع من سلع وخدمات ضارة بالجسم أو العقل ، أو تؤدي إلى
تبيد الموارد بدون منفعة .

(ب) الادخار :

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى دعم القدرة الاقتصادية
للمجتمع بصفة مستمرة حتى يتمكن من تحسين مستويات المعيشة ، وقد

رغب الإسلام لذلك في التوسط بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار على النحو التالي :

يقول الله تعالى : ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ﴾ . (سورة الفرقان : آية ٦٧) .

ويقول عز وجل : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ﴾ (سورة الاسراء : آية ٢٩) .

ويقول جل شأنه : ﴿ وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ (سورة الأعراف : آية ٣١) .

ويقول جلا وعلا : ﴿ ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ﴾ (سورة النساء : آية ٥) .

وعن سعد بن أبي وقاص ، قلت : يارسول الله أوصني بهالي كله ، قال لا ، قلت فالشطر قال لا ، قلت : الثلث ، قال فالثلث والثلث كثير . إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في أيديهم وإنك مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة حتى اللقمة ترفعها إلى في إمرأتك . (متفق عليه) .

(ج) توزيع الدخل :

يعمل الإسلام على كفالة الحد الأدنى اللائق من مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع وتحقيق عدالة توزيع الدخل بينهم .

وذلك وفقاً للقواعد التالية :

١ - ان مستوى المعيشة المكفول يتحدد بمقاييس العصر الذي يعيش فيه المسلمون . ولذا لم يحدد بقيم ومقادير بل حدد باحتياجات اقتصادية واجتماعية قوامها المأكل والمشرب والملبس والمسكن ووسائل الانتقال والاتصال وتكوين الاسرة والتعليم ومواجهة الأحداث والكوارث والاصابات والوفاة وسائر أوجه الاحتياجات بمستوياتها السابقة تبعاً لظروف الاقتصاد والمجتمع ومتطلبات الأمن والدعوة والجهاد .

٢ - ان تحقيق مستوى المعيشة المشار إليه مطلوب لكافة أفراد المجتمع من قادرين على العمل ولا يحققونه من دخولهم الخاصة ، أو عاجزين أو معوقين عن العمل ، دون تدخل في آلية السوق وجهاز الثمن الذي يحدد الأجور والأثمان والأرباح في إطار المنافسة الاسلامية المشروعة .

ويعتمد الإسلام في تحقيق ذلك من تعاون وتكافل أفراد المجتمع وجماعاته وسلطاته التنفيذية والذي يقوم على أساس التربية الاسلامية لأفراده والقواعد والتنظيمات التشريعية وتدخل الدولة بإجراءات إعادة التوزيع المشروعة لتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية المناسبة .

وقد جعل الإسلام لهذا التكافل الاجتماعي والعدالة التوزيعية موارد منها ما هو محدد المقادير : كالزكاة ، والعشور ، والخراج ، والكفارات ، والفيء ، والغنائم ، والجزية وغيرها من مساهمات غير المسلمين ، ومنها ما هو عام تتغير قيمته تبعاً لتطوع الأفراد واحتياجات المجتمع ، ومثاله : الصدقات ، الإنفاق في كافة المنافع المطلوبة للمجتمع ، وما تفرضه احتياجات المجتمع من موارد إضافية تقوم الدولة بجبايتها وقروض تقترضها من المواطنين عند الضرورة بلا فوائد (٧٥) .

دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي :

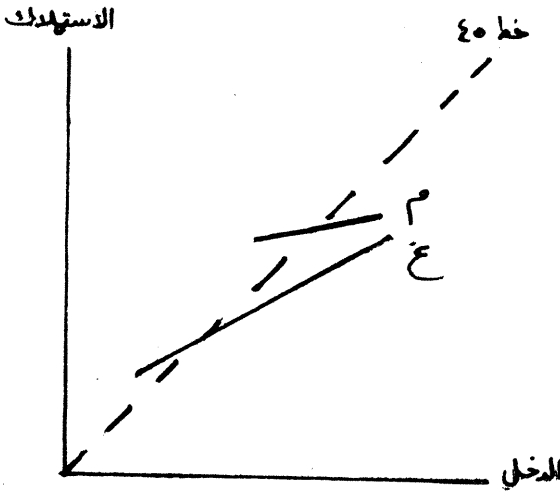
أن تنظيم الإسلام للإنفاق الاستهلاكي من حيث ترشيده وتوفية احتياجات أفراد المجتمع الأساسية وتوفير مدخرات كافية يعمل على أن يكون للمجتمع موارد كافية لدعم طاقته الإنتاجية بصفة مستمرة ، والحد من المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المجتمع من جراء الإنفاق الترفي ، والتنوع ، والتطور غير المبرر اقتصادياً وإسلامياً في الرغبات الإنسانية ، وما يؤدي إليه ذلك من إنحراف في استخدام الموارد المتاحة للمجتمع عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية .

ولعل من أهم آثار تنظيم الإنفاق الاستهلاكي وإعادة توزيع الدخل في المجتمع بزيادة حصة الفقراء من هذا الدخل لمقدار الزكاة والصدقات وكافة المساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة - بالإضافة إلى الإنفاق الواسع على

الخدمات الهامة كالتعليم والدعوة والجهاد والصحة والإسكان والمرافق العامة والأمن وغيرها ، في الأجل القصير تلك النتائج التي ذكرها :

١ - ارتفاع مستوى دالة الاستهلاك وزيادة الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع ، ومن ثم الميل المتوسط أيضاً نظراً لزيادة الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة التي يعاد توزيع الدخل لصالحها عنه لدى الطبقات الغنية في المجتمع التي يقل لديها هذا الميل (٧٦) ، ولزيادة الانفاق على الخدمات الهامة والعامة سالفة الذكر (٧٧) . وبالطبع سيكون ذلك في حدود ضيقة نسبياً (٧٨) ، لأن ذلك يقابله منع الاستهلاك الترفي والتبذير واستهلاك المحرمات في المجتمع الإسلامي ، إلا أنه قد يؤدي لزيادة نسبية في الإنفاق ، وبفعل المضاعف يزداد أثرها على الدخل ، كما أن للمعجل دوره أيضاً في زيادة الاستثمار بالتالي .

ويبين الشكل البياني التالي دالة الاستهلاك في مجتمع اسلامي بدالة مقارنة بدالة الاستهلاك في مجتمع غير اسلامي .



شكل بياني رقم (٥٣)
دالة الاستهلاك المباح في اقتصاد إسلامي واقتصاد غير إسلامي

حيث م تمثل دالة الأستهلاك في مجتمع إسلامي قائم على الزكاة .
غ تمثل دالة الاستهلاك في مجتمع غير إسلامي .

٢ - تكيف الهيكل السعلي للطلب الكلي في المجتمع بزيادة الطلب على الضروريات وشبه الضروريات نتيجة لزيادة القوة الشرائية النسبية لدى الفقراء كأثر من آثار إعادة توزيع الدخل ، ونقص الطلب على الكماليات والتي يعد الأغنياء المصدر الرئيسي لطلبها - لأنخفاض القدرة الشرائية للطبقات الغنية لنفس السبب (إعادة توزيع الدخل) . وهو عامل هام في تحقيق إشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع ، والحد من التطور والتنوع غير المرغوب فيه في الحاجات والاستهلاك الترفي والاسراف الذي يسود المجتمعات الرأسمالية ، ولا يعني ذلك بالطبع تقييد حرية الأفراد في الاستهلاك ، كما يحدث في المجتمعات ذات التخطيط المركزي إلا أن الأثر النهائي لإعادة التوزيع هذه سترفع من المستوى المتحقق من المنافع الاقتصادية وتحسن من مستويات التغذية والصحة في المجتمع .

ومن الممكن بناء على ذلك القول بأن الانفاق الاستهلاكي في المجتمع الاسلامي يتوقف على الدخل وعلى الزكاة أي أن $N = D(ل، ز)$.
ولقد ذكرت عدة آراء في دالة الاستهلاك في المجتمع الاسلامي من قبل اقتصاديين مسلمين منهم مختار محمد متولى ، أحمد فؤاد درويش ، محمود صديق زين ، شوقي أحمد دنيا ، محمد حامد عبد الله - نوضح آراؤهم فيما يلي (٧٩) :

دراسة مختار متولى :

يرى مختار متولى أن الزكاة تزيد كل من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك في المجتمع الاسلامي عن المجتمع غير الاسلامي ، على أساس الافتراض بأن الميل الاستهلاكي للأغنياء أقل من الميل الاستهلاكي للفقراء ، وأن الزكاة بانتقال مخصصاتها من الأغنياء إلى الفقراء تزيد بذلك من الميل الاستهلاكي للمجتمع ، مما يجعل حلا من مقطع وميل دالة الاستهلاك اكبر بعد فرض الزكاة منها قبل فرضها . وقد افترض لذلك مثاليين

لدالتى زكاة احدهما خطية والأخرى غير خطية (اختارها أسية) للتدليل على صحة افتراضه بارتفاع مقطع وميل العدالة الاستهلاكية بعد فرض الزكاة عنها قبلها . ويبين الشكل البيانى رقم (٥٤) قسم أ منه الدالة التى يراها فى المجتمع الإسلامى مختلفة عن المجتمع غير اسلامي .

وقد بنى تحليله فى المثالين على أساس عدة افتراضات منها :

١ - ان الزكاة تدفع لذوى الدخل المحدود الذين قد تصل دخولهم إلى الصفر .

٢ - أن الميل الحدى للاستهلاك لمستلمى الزكاة أعلى من الميل الحدى للاستهلاك لدافعى الزكاة .

٣ - أن الميل الحدى للاستهلاك موجب ويقال عن الواحد الصحيح .

٤ - أن حصة مستلمى الزكاة من الدخل الكلى يقل عن حصة دافعى الزكاة من هذا الدخل .

٥ - أن مستلمى الزكاة لا يدفعون زكاة ولا ضرائب على دخولهم لذا فدخلهم المتاح يعادل دخلهم الاجمالى .

أ - دالة الاستهلاك الخطية :

أولاً : دالة الاستهلاك فى مجتمع غير إسلامي ليس فيه زكاة ولا اجراء مالى مماثل للزكاة .

ك = م + ب ل
حيث ك الاستهلاك ، ل الدخل .

م ، ب ثوابت حيث م < صفر ، صفر > ب > ١

وحيث نرسم للزكاة ب ش فإن مقدار ش = صفر

فى هذه الحالة يكون الميل المتوسط للاستهلاك

$$(٢) \quad \frac{ك}{ل} = \frac{م}{ل} + ب$$

$$(٣) \quad \text{والميل الحدى للاستهلاك} \left(\frac{دك}{دل} \right)_{ش=صفر} = ب$$

ثانياً : دالة الاستهلاك في مجتمع اسلامى قائم على الزكاة

(٤) حيث الزكاة = ش = ن ل
 ، صفر > ن > ١
 وأن دخل دافعى الزكاة ص ل حيث صفر > ص > ١
 ودخل مستلمى الزكاة (١ - ص) ل

وبفرض أن الميل الحدي للاستهلاك لمستلمى الزكاة = ج . حيث
 صفر > ب > ج > ١ وذلك بفرض أن ص = ١ أى أن مستلمى
 الزكاة ليس لهم دخل من أى مصدر آخر سوى الزكاة ، إذ فى هذه الحالة
 تكون ج < ب .

تحت هذه الافتراضات فإن دالة الاستهلاك للمجتمع الاسلامى
 تكون

ك = م + ب (ص ل - ن ل) + ج (١ - ص) ل + ن ل ج
 (٥) م + ب ل (ص - ن) + ج ل (١ - ص + ن)
 وفى هذه الحالة فإن :

الميل المتوسط للاستهلاك = $\left(\frac{ك}{ل}\right)$ ش < صفر

(٦) $\frac{م}{ل} =$ ب + (ص - ن) ج + (١ - ص + ن)

الميل الحدى للاستهلاك $\left(\frac{دك}{دل}\right)$ ش < صفر

(٧) = ب (ص - ن) + ج (- ص + ن)

ثالثاً بمقارنة الميلين المتوسط والحدى للاستهلاك فى المجتمعين المسلم
 وغير المسلم يتبين (١) مقارنة الميل المتوسط للاستهلاك فى المجتمعين .

$\left(\frac{ك}{ل}\right)$ ش < صفر. ، - $\left(\frac{ك}{ل}\right)$ ش = صفر

(٨) > = (١ - ص + ن) - ب (١ - ص + ن)

٢ - مقارنة الميل الحدى للاستهلاك في المجتمعين

$$\left(\frac{دك}{دل} \right) < \text{صفر} - \left(\frac{دك}{دل} \right) < \text{صفر}$$

$$(9) \quad (1 - ص + ن) - (1 - ص + ن) > =$$

وتبين هذه المقارنة أن الميل المتوسط والميل الحدى للاستهلاك في المجتمع المسلم أعلى منه في المجتمع غير المسلم ، بناء على أن $ج < ب$

ب : دالة الاستهلاك غير الخطية :

وقد اختار لها دالة استهلاك أسية لشيوع استخدامها في الدراسات الاقتصادية .

وقد افترض لها :

١ - أن الاستهلاك يكون موجباً حتى لو كان الدخل صفراً أى أن $ك < \text{صفر}$ عندما يكون الدخل $ل = \text{صفر}$.

٢ - أنه الميل الحدى للاستهلاك موجب ، رغم تناقصه مع زيادة الدخل .

$$\left(\frac{دك}{دل} \right) < \text{صفر}$$

$$، \text{ ولكن } \frac{د^٢ ك}{دك^٢} < \text{صفر}$$

٣ - أن الميل المتوسط للاستهلاك موجب ويتناقص مع زيادة الدخل .

$$\left(\frac{ك}{ل} \right) < \text{صفر} ،$$

$$\text{ولكن } \frac{د}{دك} \left(\frac{ك}{ل} \right) < \text{صفر}$$

أولاً : دالة الاستهلاك للاقتصاد غير الاسلامى :

$$ك = م + ق ل ب$$

حيث $م < \text{صفر}$ ، $ق < \text{صفر}$ ، $صفر > ب > ١$

ش = صفر

$$\therefore \text{الميل المتوسط للاستهلاك} \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}} \right) \text{ش} = \text{صفر}$$

$$(10) \quad \frac{\text{م}}{\text{ل}} + \text{ق ل}^{-1} =$$

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك} \left(\frac{\text{دك}}{\text{دك}} \right) \text{ش} = \text{صفر}$$

$$(11) \quad \text{ب ق ل}^{-1} =$$

ثانيا : دالة الاستهلاك في الاقتصاد الاسلامي

$$(12) \quad \text{ك} = \text{م} + \text{ق} (\text{ن} - \text{ص}) + \text{ل} (\text{ن} - \text{ص} - 1) \text{ل}^{-1}$$

$$\therefore \text{الميل المتوسط للاستهلاك} \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}} \right) \text{ش} < \text{صفر}$$

$$(13) \quad \frac{\text{م}}{\text{ل}} + \text{ق} (\text{ن} - \text{ص}) \text{ل}^{-1} + \text{ق} (\text{ن} + \text{ص} - 1) \text{ل}^{-1} =$$

$$\text{والميل الحدى للاستهلاك} = \left(\frac{\text{دك}}{\text{دل}} \right) \text{ش} < \text{صفر}$$

$$(14) \quad \text{ب ق} (\text{ن} - \text{ص}) \text{ل}^{-1} + \text{ج ق} (\text{ن} + \text{ص} - 1) \text{ل}^{-1} =$$

ثالثا : بمقارنة الميلين المتوسط والحدى للاستهلاك في المجتمعين يتبين

(1) مقارنة الميل المتوسط :

$$\left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}} \right) \text{ش} < \text{صفر} - \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}} \right) \text{ش} = \text{صفر}$$

$$(15) \quad \text{ق} (\text{ن} + \text{ص} - 1) (\text{ل}^{-1} - \text{ل}^{-1}) =$$

وحيث $\text{ج} < \text{ب}$

$$(16) \quad \therefore \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}} \right) \text{ش} > \text{صفر} > \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}} \right) \text{ش} = \text{صفر}$$

٢ - مقارنة الميل الحدى

$$(17) \quad \left(\frac{دك}{دل} \right)_{ش < صفر} - \left(\frac{دك}{دل} \right)_{ش = صفر} = ق (١ - ص + ن) (ج ل - ج - ١ - ب ل - ب - ١)$$

$$(18) \quad \dots \left(\frac{دك}{دل} \right)_{ش < صفر} < \left(\frac{دك}{دل} \right)_{ش = صفر} \quad \text{وحيث } ج < ب$$

وتبين هذه العلاقات في النهاية أن الزكاة تزيد من كل من الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك سواء كانت دالة الاستهلاك الكلية للمجتمع خطية أو خطية وذلك بالطبع بفرض العوامل الأخرى ثابتة .

كما وقد أوضح أن معدل انخفاض الميلين المتوسط والحدى للاستهلاك مع زيادة الدخل أقل في الاقتصاد الإسلامى عنه في اقتصاد غير إسلامى بسبب فريضة الزكاة حيث طالما $ج < ب$

$$\dots \frac{د}{دل} \left(\frac{ك}{ل} \right)_{ش < صفر} - \frac{د}{دل} \left(\frac{ك}{ل} \right)_{ش = صفر}$$

$$(19) \quad ق (١ - ص + ن) [(ج - ١) ل - ج - ٢ - (ب - ١) ل - ب - ٢] < صفر = \left(\frac{د^٢ ك}{دل^٢} \right)_{ش > صفر} - \left(\frac{د^٢ ك}{دل^٢} \right)_{ش = صفر}$$

$$(20) \quad ق (١ - ص + ن) [(ج - ١) ل - ج - ٢ - ب (١ - ب) ل - ب - ٢] < صفر =$$

الانتقادات : لقد قدمت بعض الانتقادات لهذه الدراسة على النحو التالى :

أ - انتقادات درويش وزين :

١ - أن الزكاة لا تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك بل قد تؤدي إلى نقص فيه إذا أصبح المجتمع المسلم دائماً اقتصادياً بالدرجة الكافية لجعله خالياً من الفئات المستحقة لاستلام الزكاة أو محدوديتها بحيث يبقى جانب من الزكاة في بيت المال ولا يوزع وأن في افتراض أن الزكاة تزيد من الاستهلاك نسيان

لأثرها في الحافز على الاستثمار والحد من الرغبة في الاكتناز . وأثر ذلك سيأتي بعد ذلك على الاستهلاك كأثر لاحق لزيادة الاستثمار .

كما أن الاسلام يحض على عدم الاسراف والترف والتبذير مما يخفض من الميل المتوسط للاستهلاك .

٢ - أن القول بأن الميل الحدى للاستهلاك عند قابض الزكاة اكبر منه عن دافعيتها ليس بالضرورة صحيحاً . إذ لم تصل الدراسات الاقتصادية الى قول قاطع في ذلك . كما أن للزكاة دور تمويلى استثمارى فى المجتمع المسلم ، كما أن القول بأن الغالبية العظمى من مستلمى الزكاة بدون مصادر أخرى للدخل خطأ . ومعنى ذلك أن إعادة توزيع الدخل لصالحهم قد لا تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلى .

٣ - أن القول بأن مقطع دالة الاستهلاك يصبح بعد فرض الزكاة اكبر منه قبل فرضها والتي أوضحها الشكل البياني (قسم أ من الشكل البياني رقم ٥٤) لم يجد تعبيراً عنه فى الصياغة الرياضية الجبرية إذ أن الدوال الرياضية الخطية وغير الخطية كان لها نفس المقطع سواء بعد الزكاة أو قبلها فلكل من الحالتين المقطع م بدون تغيير . ولذا فإن الشكل البياني المناسب هو الذى يبينه الرسم المقدم منها (القسم ب من الشكل البياني رقم ٥٤) .

٤ - أن الدوال الرياضية المقدمة قد انطوت على عدة أخطاء تحليلية ورياضية على النحو التالى :

٤ - ١ أنه بالنسبة للدالة الخطية قد أجرى المقارنة بين دالتين للاستهلاك مختلفتين فى الفروض المحددة لهما .

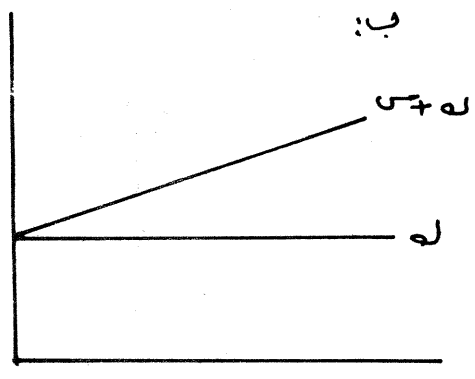
$$\text{فالأولى ك} = \text{م} + \text{ب ل}$$

$$\text{والثانية ك} = \text{م} + \text{ب (ص - ن) ل} + \text{ج (١ - ص + ن) ل}$$

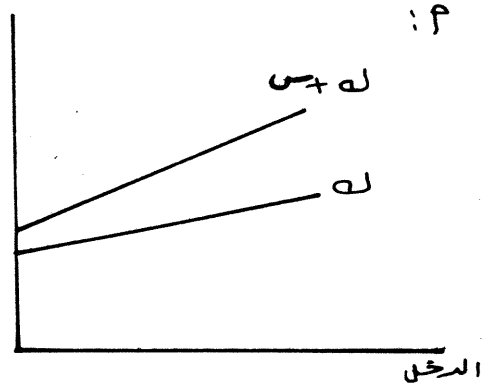
فى حين يتعين أن يكونا على نفس الصورة أى أن الأولى (الخاصة بما قبل فرض الزكاة) تكون على الصورة ك = م + ب (ص ل) + ج (١ - ص) ل حتى

شكل بياني رقم (٥٤)
دالة الاستهلاك الكلية

الاستهلاك



الاستهلاك



حيث ك الاستهلاك لمجتمع غير اسلامي .
ك + ش الاستهلاك لمجتمع اسلامي

يمكن المقارنة بينهما . وباستخدام الصورة المقترحة هذه فإن الميل الحدى للاستهلاك وكذلك الميل المتوسط له في الحالتين (قبل وبعد ذلك) لن يختلفا إلا عندما يكون ج < ب . أى عندما يكون الميل الحدى للاستهلاك لدى الفقراء اكبر مما لدى الأغنياء وهو أمر غير مؤكد .

$$\text{حيث يصبح الميل المتوسط لما قبل الزكاة} = \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}} \right) \text{ش} = \text{صفر} = \left(\frac{\text{م}}{\text{ل}} \right) \text{ب} + \text{ص} + \text{ج} - (1 - \text{ص})$$

$$\text{والميل الحدى لما قبل الزكاة} = \left(\frac{\text{دك}}{\text{دل}} \right) \text{ش} = \text{صفر} = \text{ب} + \text{ص} + \text{ج} - (1 - \text{ص})$$

وبمقارنتهما بالوضع الخاص بهما بعد الزكاة (أى نفس معادلتها اللتين قال

ك = م + ق (ص ل) + ب + ق [(١ - ص) ل] -

وقد رد د . مختار على ذلك بمايلي :

١ - أنه قد أعطى أهمية لأثر الزكاة على الاستثمار حيث شرح دالة الاستثمار في جزء آخر من بحثه (كما سيأتي في نظريته عن التوازن العام) .

٢ - أن الاستهلاك التلقائي (غير التابع للدخل) في المجتمع الاسلامي اكبر منه في المجتمع غير الاسلامي وانه لم يميز ذلك في التحليل بغرض التبسيط فقط .

٣ - أن دراسة قامت على مقارنة دالة استهلاك في مجتمع اسلامي بأخر غير اسلامي لذا لا بد وأن تختلف صيغة الدالة بينهما لوجود الزكاة في المجتمع المسلم وعدم وجودها في المجتمع الآخر .

٤ - ان اختيار الدالة الأسية كان لشيوع استخدامها في التحليل القياسي .

انتقادات دنيا :

١ - أن تحليل دالة الاستهلاك والطلب الكلي قام على أسس تراعى في مجتمعات غير إسلامية وأنه لم يلحظ مستوى الكفاية (الذي قال به الفقهاء) في تحديد الاستهلاك في المجتمع الاسلامي بل قصر العوامل على الدخل فقط وهو غير صحيح .

٢ - أن افتراض عدم وجود دخل لمستلمي الزكاة عدا هذه الزكاة غير صحيح .

وقد رد د . مختار بأنه صحيح أن الدخل ليس العامل الوحيد في تحديد الدخل ، وأن ما بينه خاص فقط بما للدخل عند تغييره من تأثير على دالة الاستهلاك . وان افتراضى الخاص بأن مستلمي الدخل من

أصحاب الدخل المنخفضة جداً أو عديمي الدخل أحد الافتراضات فقط ، ويمكن تغييره .

$$\frac{\text{دك}}{\text{دل}} = \text{ن} = \text{صفر} = \text{ب ص} + \text{ج} - \text{ا} - \text{ص}$$

والميل الحدى لما قبل الزكاة)

و بمقارنتهما بالوضع الخاص بهما بعد الزكاة (أى نفس معادلتها اللتين قال بهما د . مختار) .

$$\left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}} \right) = \text{ن} < \text{صفر} - \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}} \right) = \text{ن} = \text{صفر} = \text{ن} (\text{ج} - \text{ب})$$

$$\left(\frac{\text{دك}}{\text{دل}} \right) = \text{ن} < \text{صفر} - \left(\frac{\text{دك}}{\text{دل}} \right) = \text{ن} = \text{صفر} = \text{ن} (\text{ج} - \text{ب}) ،$$

أى أن الفرق بينهما يتوقف على ما إذا كانت $\text{ج} < \text{ب}$ حقيقة أم لا ، وهو الأمر الذى لم تصل فيه الدراسات الاقتصادية إلى رأس قاطع .

٤ - ٢ - بالنسبة للدالة غير الخطية

أن افتراض شكل الدالة الأسية للدالة غير الخطية أمر غير سليم لأن الدالة الأسية حالة خاصة تقوم على أن هناك علاقة ثابتة بين الميل المتوسط والميل الحدى وهو ما أورده الدكتور مختار دون أن يكون هناك مبرر .

كذلك فإن نفس الخطأ المذكور في حالة الدالة الخطية الخاص بصيغة الدالة قبل الزكاة وصيغتها بعدها قد حدث هنا أيضاً .

فيتعين أن تكون الدالة قبل الزكاة

مجموع استهلاك الفئتين ، كذلك فإن الدخل يكون مجموع دخل الفئتين ، حيث ك الاستهلاك ، ل الدخل ، ك الاستهلاك الكلى ، ك استهلاك مستحقى الزكاة ، ك استهلاك دافعى الزكاة .

$$.. ك = ك_١ + ك_٢$$

$$ك = ك_١ ف_١ (ل_١) ، ك_٢ ف_٢ (ل_٢)$$

.. دالة الاستهلاك الكلى .

$$ك = ك_١ ف_١ (ل_١) + ك_٢ ف_٢ (ل_٢)$$

$$كذلك ل = ل_١ + ل_٢$$

ل الدخل الكلى المتاح ، ل_١ دخل مستحقى الزكاة المتاح ، ل_٢ دخل دافعى الزكاة المتاح .

وبفرض أن الزكاة = ش .

وأنه لا يوجد فى المجتمع عدد كاف من الفقراء ليستلم الزكاة بأكملها ، بل ان الموجود منهم قليل ولا يحصل منها على قدر محدود هو ∞

ومؤدى ذلك خفض دخل الأغنياء بمقدار الزكاة ش ، وأن دخل الفقراء

لن يزيد بمقدار ∞ وهو أقل من ش

$$(١) \text{ أى } \Delta ل = \infty \text{ ش حيث صفر } \infty \geq ١ >$$

$$(٢) \Delta ل_٢ = - ش$$

$$(٣) \Delta ل_١ = - (١ - \infty) ش$$

أما التغير فى الاستهلاك نتيجة لتحصيل الزكاة فيكون

$$\begin{aligned} \text{دك} &= \text{دل}_١ \frac{\text{ك}_١}{\text{ل}_١} + \text{دل}_٢ \frac{\text{ك}_٢}{\text{ل}_٢} \\ &= \text{دل}_١ \frac{\text{دك}_١}{\text{ل}_١} + \text{دل}_٢ \frac{\text{دك}_٢}{\text{ل}_٢} \end{aligned}$$

$$(٤) \dots \Delta ك = \left(\frac{\text{دك}_١}{\text{ل}_١} - \infty \frac{\text{دك}_٢}{\text{ل}_٢} \right) ش$$

أى أن الاستهلاك يزيد إذا تحقق الشرط التالى فقط

$$\infty < \frac{\text{د ف}_1}{\text{دل}_1} < \frac{\text{د ف}_2}{\text{دل}_2}$$

وليس هناك ما يضمن تحقق ذلك لأن $\infty > 1$

ويعنى ذلك أن $\infty < \frac{\text{د ف}_1}{\text{دل}_1} >> 1$

فإذا كان $\infty < \frac{\text{د ف}_1}{\text{دل}_1} > \frac{\text{د ف}_2}{\text{دل}_2}$

فإن الاستهلاك ينخفض نتيجة للزكاة .

فإذا ما استلم الفقراء كل مخصصات الزكاة وكانت $\infty = 1$

تصبح المعادلة (٤) كالتالى .

$$\Delta ك = \left(\frac{\text{د ف}_2}{\text{دل}_2} - \frac{\text{د ف}_1}{\text{دل}_1} \right) ش$$

ومؤدى ذلك عدم زيادة الاستهلاك إلا إذا كان الميل الحدى للاستهلاك

مستلمى الزكاة

$$\left(\frac{\text{د ف}_1}{\text{دل}_1} \right) < \text{من الميل الحدى لاستهلاك دافعيها} \left(\frac{\text{د ف}_2}{\text{دل}_2} \right)$$

وهو ما ليس بالضرورة صحيحاً .

٢ - الميل المتوسط للإستهلاك

$$\frac{ل}{ل} = \frac{ل}{ل} = \frac{[\text{ف}_1 (ل_1) + \text{ف}_2 (ل_2)]}{ل}$$

$$د = \left(\frac{ك}{ل} \right) = \frac{1}{ل} \left(\text{د ف}_1 \text{دل}_1 + \text{د ف}_2 \cdot \text{دل}_2 \right)$$

$$+ (\text{ف}_1 + \text{ف}_2) \left(\frac{1}{ل} - \frac{1}{\text{دل}_2} \right)$$

ومن المعادلات ١ - ٤ فإن

$$\Delta \left(\frac{ك}{ج} \right) = \frac{١}{ج} \left(\infty ش - \frac{دف}{١ دل} ش - \frac{دف}{٢ دل} ش \right)$$

$$+ \left(\frac{ك}{ج} (\infty - ١) ش \right)$$

$$(٥) \quad \frac{ش}{ج} \left[(\infty - ١) \frac{ك}{ج} + \left(\frac{دف}{٢ دل} - \frac{دف}{١ دل} \infty \right) \right] = ٠$$

لذا فليس هناك ما يؤكد زيادة الميل المتوسط للاستهلاك نتيجة للزكاة

$$\text{وإذا كان المقدار } \left(\infty \left(\frac{دف}{١ دل} - \frac{دف}{٢ دل} \right) \right) \text{ سالبا}$$

فإن الميل المتوسط يتناقص وذلك إذا ما تحقق الشرط التالي .

$$\left(\infty - ١ \right) \frac{ك}{ج} > \left[\frac{دف}{٢ دل} - \frac{دف}{١ دل} \infty \right]$$

وليس هناك ما يمنع من تحقق هذا الشرط

إما إذا كانت $\infty = ١$ تصبح المعادلة (٥) كما يلي :

$$(٥) \quad \frac{ش}{ج} \left(\frac{دف}{١ دل} - \frac{دف}{٢ دل} \right) > \left(\frac{ك}{ج} \right)$$

أى أن التغير في الميل المتوسط للاستهلاك يساوى الفرق بين الميلين الحديين للاستهلاك لمستلمى الزكاة ودافعيها مضروباً في نسبة الزكاة إلى الدخل .

٣ - الميل الحدى للاستهلاك :

$$\frac{دك}{دل} = \frac{دف}{١ دل} \cdot \frac{دل}{دل} + \frac{دف}{٢ دل} \cdot \frac{دل}{دل}$$

$$د \left(\frac{دك}{دل} \right) = \frac{د}{دل} \left(\frac{دف}{١ دل} \cdot \frac{دل}{دل} + \frac{دف}{٢ دل} \cdot \frac{دل}{دل} \right) + ١ دل$$

$$\frac{د}{دل} \left(\frac{دف}{١ دل} \cdot \frac{دل}{دل} + \frac{دف}{٢ دل} \cdot \frac{دل}{دل} \right) + ١ دل$$

أى أنه باستخدام معادلتى ٢ ، ٣ فإن :

$$\Delta \left(\frac{دك}{دل} \right) = \left[\frac{د}{دل} - \left(\frac{د}{دل} \cdot \frac{د١ف}{دل} \cdot \frac{د١دل}{دل} \right) \right]$$

$$(٦) \quad \frac{د}{دل} \left(\frac{د١ف}{دل} \cdot \frac{د١دل}{دل} \right) \text{ ش}$$

فالتغير فى الميل الحدى للاستهلاك نتيجة للزكاة يساوى الفرق بين التغير فى الميلين الحدين المرجحين لاستهلاك مستلمى الزكاة ودافعيها مضمروباً فى الزكاة والترجيح بالنصيب الحدى لدخل مستلمى الزكاة مضمروباً فى نسبة الزكاة المدفوعة لهم ، والنصيب الحدى لدخل دافعى الزكاة على التوالى .
ومن الممكن إعادة كتابة المعادلة (٦) باستخدام معادلات ٢ ، ٣ ، ٤ على

النحو التالي :

$$\Delta \left(\frac{دك}{دل} \right) = \left(\frac{د١دل}{دل} \cdot \frac{١}{\alpha - 1} - \frac{د١ف}{دل} \cdot \frac{١}{\alpha - 1} \right) \text{ ش}$$

$$= \left(\frac{د١دل}{دل} + \frac{د١ف}{دل} \right) \cdot \frac{١}{\alpha - 1} \text{ ش}$$

$$(٧) \quad \Delta \left(\frac{دك}{دل} \right) = \left(\frac{د١دل}{دل} + \frac{د١ف}{دل} \right) \cdot \frac{١}{\alpha - 1} \text{ ش}$$

وعندما تكون $\alpha = ١$ تصبح المعادلة ٧ كالتالى :

$$(٨) \quad \Delta \left(\frac{دك}{دل} \right) = \left(\frac{د١دل}{دل} + \frac{د١ف}{دل} \right) \cdot \frac{١}{\alpha - 1} \text{ ش}$$

$$(٩) \quad \text{وإذا كانت } \frac{د١ف}{دل} > \frac{د١دل}{دل} \text{ الصفر}$$

فإن التغير فى الميل الحدى للاستهلاك يتبع التغير فى الدخل عكسياً ، فإذا

كانت Δ ل سالبة فإن التغير في الميل الحدى للاستهلاك يكون موجباً ،
والعكس بالعكس .

وزيادة الميل الحدى للاستهلاك أو نقصه (نتيجة للزكاة) لاتعد دلالة
كافية على اتجاه التغير في حجم الاستهلاك أو في الميل المتوسط للاستهلاك
الكلى .

أى أن النتيجة النهائية أنه ليس من الضروري أن تؤدي فريضة الزكاة إلى
زيادة أى من الاستهلاك الكلى أو الميل الحدى أو المتوسط له .

ومن الممكن القول بأن هذه الدراسة قد قامت على افتراضات تمثل جانباً
فقط من الظروف التى ترد على المجتمع الاسلامى ، إذ لا يقتصر الأمر على
الرخاء فقط .

فالمجتمعات الاسلامية على مر العصور قد شهدت حالات مختلفة من
الغنى والفقر ، كما أن مختلف المجتمعات فى العصر الواحد لاتتفق مع بعضها
فى ظروفها الاقتصادية بين غنى وفقر .

كما أن الغنى والفقر مسائل نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر ، ومن عصر
إلى آخر . والاحتياجات البشرية تتفاوت تبعاً لذلك . ومستوى الكفاية الذى
يتعين تحقيقه للفرد المسلم فى معيشته يختلف تبعاً لذلك رغم أن عناصره فى
خطوطها العريضة معروفة من ضروريات وحاجيات وتحسينيات
وتكميليات .

كما أن ما وجه لدراسة مختار متولى يرد هنا أيضاً فكما أن اختلاف الميول
الاستهلاكية للاغنياء والفقراء غير مؤكدة فكذلك الاتفاق غير مؤكد .

والآثار المترتبة على الزكاة غير معلومة بالضرورة ووفقاً لاحصاءات عنها ،
ولكنها توقعات وانطباعات وتصورات لما قد ينشأ عنها من آثار . والاختلاف
فى ذلك وارد ، ولايعنى خلافه خطؤه أو خطأ الخلاف .

ويعد اقتراح د . محمد عبد الله عن ادخال الفئة الدخلية الثالثة من
المجتمع فى نماذج الدخل ونماذج الاستهلاك مفيداً ووارداً هنا أيضاً .

وفي الختام فإن الدراساتين والتعليق عليهما والآراء المختلفة مفيدة وتؤدي معا إلى إثراء الدراسة وفائدة العلم والدارسين فجزاهم الله خيراً جميعاً . وكل ما نود قوله أن الصياغة الرياضية والعلاقات الدالية والأشكال البيانية وكذلك التحليل الجبري والاثبات الرياضي ليست إلا وسائل إيضاحية ولا تعطى ترجيحاً لدراسة على أخرى إلا إذا أيدها الدليل الشرعي ، ووافقت المنطق الاقتصادي . ولذا فإن الخلاف بين الدارسين على مثل هذه الأشياء (الصياغة والتحليل) لا يغير من الحقائق الشرعية والمنطق الاقتصادي ، وطالما توافرت النوايا الطيبة والدراية الواعية بالأحكام الشرعية والمفاهيم والأدوات الاقتصادية والرياضية ، فإن اختلاف وجهات النظر قد يفيد الدراسة ويثري البحث ويمهد الطريق لدراسات تالية أكثر وأكثر .

ويقول د . أنس الزرقاء (٨١) بأن زيادة الاستهلاك الكلي نتيجة تطبيق الزكاة أثر متوقع جداً ، كما أن زيادة الدخل الكلي عما كان عليه متوقعة أيضاً بسبب تأثير الزكاة على الاستثمار وعلى انتاجية الفقراء المكتسبين . لذلك لا يمكن الجزم بما إذا كانت نسبة الاستهلاك الكلي (من الادخار الكلي) إلى الدخل الكلي ستزداد أم ستنقص .

ويقول د . محمد كرم على (٨٢) بأن أثر الزكاة على الاستهلاك يتضح بمقارنة ما عليه الحال في نظام الزكاة بما عليه الحال في نظام ضريبي ، فهناك فارق كبير جداً بين الدخل مخصوصاً منه الضريبة في النظام الضريبي (الذي يقتطع نسبة من الدخل تزيد كثيراً عما تقتطعه الزكاة في أغلب الحالات ويتسع الفرق بين الدخلين في ظل الضرائب وفي ظل الزكاة في حالة نظام الضريبة التصاعدية) وبين الدخل مخصوصاً الزكاة بشروطها الشرعية من حيث النصاب وحولان المحول والخلو من الديون يتيح للأفراد إمكانية كبيرة لزيادة الاستهلاك أو الادخار ، وفي حالة زيادة الاستهلاك سيزيد مستوى الطلب الفعلي الكلي ، ويحدث نفس الشيء إذا ما وجهت المدخرات نحو الاستثمار حيث يزداد مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد مما ينعكس أثره نحو زيادة الدخل .

٢ - الإنفاق الاستثماري :

يشجع الإسلام الاستثمار بسبل عديدة لعل من أهمها إلى جانب التوسط في الإنفاق الاستهلاكي على النفس وعلى منافع المجتمع ، مايلي :

(أ) توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار المختلفة .

(ب) إلغاء الفائدة على رأس المال ، وتقديم نظام المشاركة في الربح بدلاً منها .

(ج) تكييف نمط الاستثمار في المجتمع بما يؤدي إلى تناسب الهيكل السلعي للعرض مع الهيكل السلعي للطلب ، وحسن الانتفاع بالموارد .

(د) توفير الضمانات للمستثمرين لمنع الاحباطات والحالات النفسية السيئة التي تؤثر في قراراتهم بالاستثمار .

(هـ) الحد من تقلبات الأسعار .

وفيما يلي نتناول هذه القواعد بشيء من التفصيل :

القاعدة الأولى - توجيه المدخرات نحو الاستثمار :

وتقوم هذه القاعدة على إلغاء الاكتناز والبخل ، وفرض الزكاة على الأموال غير المستثمرة (٨٣) بنسب تزيد على تلك المفروضة على الأموال غير المستثمرة (في أصول عينية) ، وإدخال العوائد الاجتماعية والثواب الأخرى إلى جانب العوائد المباشرة من الإنتاج على النحو التالي :

١ - إلغاء الاكتناز والبخل : حيث يقول الله تعالى : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (سورة التوبة : آية ٣٤) .

ويقول الله تعالى : ﴿ وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ﴾ .

وهو مايعني وجوب إنفاق المال في كافة منافع الفرد والمجتمع دون حبس عن المساهمة في أداء الحقوق المفترضة على المال .

٢ - الزكاة : حيث تفرض الزكاة على أصل الأموال غير المستثمرة في أصول ثابتة : إذ للزكاة في المجتمع الإسلامي عدة أدوار تقوم بها هي :

(أ) شكر الله على نعمه .

(ب) عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

(ج) تكلفة على أصل الأموال غير المستثمرة لدفعها نحو الاستثمار في

منافع المجتمع .

فمن حيث كونها تكلفة على الأموال غير المستثمرة^(٨٤) فهي تفرض على المال المدخر الفائض عن حاجات الإنسان الأصلية إذا مضى عليه عام وبلغ النصاب وخلا من الدين .

فعن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال : « فإذا كانت لك مائتا درهم^(٨٥) ، وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء حتى يكن لك عشرون ديناراً^(٨٦) ، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول^(٨٧) ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك » . (أخرجه أبو داود والبيهقي) .

ويسري ذلك على كل من الذهب والفضة (حيث كانت هي العملات المستخدمة آنذاك) وغيرها من العملات كالعملات الورقية أو المعدنية وكل العملات التي يمكن أن تحل محلها ، والودائع والحسابات الجارية بالمصارف إلى غير ذلك .

أما الأموال المستثمرة في أصول ثابتة فتفرض الزكاة على الأرباح المتحققة منها وليس على أعيانها الأصلية ، حتى تندفع الأموال للاستثمار ، وتزيد بذلك المقدرة الاقتصادية للمجتمع ، ومن الممكن إذا تحقق ذلك أن تحل من خلال الاستثمار بعض مشاكل الفقر والبطالة ، وقد تزيد إيرادات الزكاة لتنفق على ما تبقى من مستحقين لها .

٣ - العائد المباشر والعائد الاجتماعي : حيث أن السعي لتحقيق العائد هو الدافع للنشاط الاقتصادي وتحمل المخاطر ، فإنه من الأشياء المعتبرة

شريعاً ، وهنا تنظيمات إسلامية لتوزيع هذا العائد بين الشركاء في تحقيقه في عقود مشروعة كالمضاربة (القراض) والمزارعة والمساقاة والجعالة وغيرها من أنواع العقود والشركات .

إلا أن السعي نحو تحقيق العائد لا يعني قصر أوجه النشاط الاقتصادي على كل ما من شأنه تحقيق العائد المباشر ، بل إن الإسلام يدفع أفراده لأنشطة متعددة فيها منفعة المجتمع إلى جانب منفعة الفرد ، أو قد تقتصر المنفعة على المجتمع فقط ومع ذلك يرغب الإسلام فيها بغية ثواب الله ورضاه دون أي اعتبار آخر .

ويقول رسول الله ﷺ : « سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته : من علّم علماً ، أو كرى نهراً (٨٨) ، أو حفر بئراً ، أو غرس نخلاً ، أو بنى مسجداً ، أو ورث مصحفاً ، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته » (رواه البزار وأبو نعيم والبيهقي) .

وقال ﷺ : « ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً ف يأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة » (رواه البخاري) .

كما قال عليه الصلاة والسلام : « ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة (٨٩) . وبذلك يزداد عرض الائتمان في المجتمع لمستحقيه بدون تكلفة مما يساعد على زيادة فرض الاستثمار واشباع الحاجات الملحة .

وقال أيضاً : « على كل مسلم صدقة » . قيل : أرأيت إن لم يجد ؟ قال : « يعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق » . أي أن الأمر لا يقتصر على توظيف الأموال بل أن الإسلام يعمل على بذل الجهود البشرية في العمل والتنظيم في خدمة المجتمع على نفس الأساس السابق .

القاعدة الثانية – إلغاء الفائدة على رأس المال :

بنى الإسلام الحياة الاقتصادية على أسس تحفظ للإنسان كرامته وتنسجم

مع المبادئ الخلقية والمثل الانسانية ، وجعل تشريعاته المالية يمتزج فيها الاقتصاد بالقانون مع الأخلاق ، ولم ينظر إلى الربا (الفائدة على رأس المال) من ناحية الاقتصادية فقط (رغم أنها تبرر وحدها منعه) ولم يجزّه ولو قليلاً .

ومع إن الإسلام يقر حق الملكية الفردية للمال الذي حصل عليه المسلم بالطرق المشروعة ، الا أن الإنسان ليس مطلق التصرف فيما تحت يده لأنه في الحقيقة ملك الله استخلف الإنسان فيه . وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿ وانفقوا مما جعلكم مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ (سورة الحديد : آية ٧) .

ولذلك يخضع في التصرف في هذا المال إلى نظم معينة حددها الإسلام ، منها : منع الربا أي الفائدة ، ووضع بدلاً منها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين رأس المال والعمل في المشروعات الاقتصادية المختلفة .

فيقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ﴾ (سورة البقرة : آية ٣٧٨ - ٣٧٩) .

وعن جابر قال : لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه ، وقال هم سواء (صحيح مسلم) .

ويسري هذا النهي على كل أنواع القروض أيّاً كان نوعها سواء كانت استهلاكية أم إنتاجية ، فإذا أراد صاحب المال استثمار ماله فإنه لا بد له من اللجوء إلى وسيلة مشروعة كما في عقود المضاربة (٩٠) والمساواة (٩١) والجمالة (٩٢) والمزارعة (٩٣) والشركات المختلفة (٩٤) التي لا تعمل بالربا ولا تعمل في نشاط آخر ممنوع .

ومن مزايا المشاركة التي جاء بها الإسلام مايلي :

١ - ترشيد استخدام رؤوس الأموال المتاحة للمجتمع ، إذ أن مشاركة المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى للمستثمرين والمنظمين في أرباح مشروعاتهم لقاء مساهمتهم في رؤوس أموال هذه المشروعات

يؤدي إلى أن تساهم هذه المصارف والمؤسسات في دراسة وتقويم المشروعات على أسس اقتصادية سليمة تضمن لها أن أموالها ستستخدم في أفضل سبل الاستغلال بما يعود عليها بأكبر عائد ممكن ، وفي ذلك أيضاً فائدة للمستثمرين لفائدته لمشروعاتهم ، كما وأن ذلك يؤدي إلى توجيه رؤوس أموال المجتمع ككل إلى أفضل سبل الاستثمار الممكنة ، وفي هذا فائدة للمجتمع وترشيد لاستخدام موارده في سبيل تقدمه .

٢ - تشجيع الادخار واستثمار المدخرات ، إذ أن إيداع أموال المدخرين في المصارف ومشاركتهم هذه المصارف بناء على ذلك - في الأرباح المتحققة لها على أساس من العدل في توزيع العوائد والنفقات يدعوهم إلى عدم الاكتناز وتوجيه أموالهم إلى مجالات الاستثمار المختلفة ، وبذا تتزايد عمليات التكوين الرأسمالي والتنمية الاقتصادية للمجتمع .

٣ - التكيف والمواءمة المستمرة بين المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد ، وزيادة في قدرة هذه المؤسسات والمستثمرين على مواجهة الأزمات والحد من آثارها . فقرب الممولين والمنتجين يقصر من الفترة بين الحصول على المعلومات واتخاذ الإجراءات .

٤ - القضاء على التناقض بين مصالح المنتجين ومصالح رأس المال ، لأنه بإلغاء الفائدة على رأس المال تتحول المصادر المالية الربوية إلى مضاربين يساهمون في المشروعات الإنتاجية ، وبذا يصبح رأس المال في خدمة الإنتاج ، يلبي حاجته ويعمل على تنميته مقابل العائد الذي يتحقق منه ، كما أن من آثار ذلك عدم تراكم الثروة لدى فئة قليلة في المجتمع تسيطر على اقتصاده وتوجهه لصالحها .

وفي مقابل هذه المزايا التي تحققها المشاركة في الربح أو الخسارة فإن سعر الفائدة لا يستند إلى مبررات سليمة كما أن آثاره على الاقتصاد ليست لصالحه .

فقد وضعت لتفسير الفائدة على رأس المال عدة نظريات لعل أهمها

نظرية إنتاجية رأس المال ، نظرية ثمن الوقت المكتسب ، ونظرية تفضيل السيولة .

أما نظرية إنتاجية رأس المال فتقوم على أساس أن رأس المال يحقق قيمة أعلى من قيمته الخاصة ، فاستخدام ألف ريال مثلاً يؤدي إلى تحقيق ١١٠٠ ريال قبل اندثاره . هذه الزيادة هي التي تمثل الفائدة . إلا أن من المعلوم أن زيادة الإنتاجية احتمالية وليست مؤكدة ، كما أن استخدام رأس المال قد يؤدي إلى زيادة كمية الناتج دون قيمته ، لذا فإن الحصول على فائدة لا ترتبط بنتيجة الاستثمار ليس له ما يبرره ، كما أنه لا يوجد ارتباط بين الإنتاجية وسعر الفائدة ، فلو كانت الإنتاجية هي السبب الحقيقي أو الوحيد للفائدة لوجب أن يتمشى سعر الفائدة مع درجة إنتاجية رأس المال وهو ما لا يحدث في الواقع .

وأما نظرية ثمن الوقت المكتسب أو التفضيل الزمني فتشير إلى أن القرض يتيح للمقرض الاستفادة بالوقت ، فبدلاً من الانتظار حتى يكون مدخرات خاصة به وقد يستغرق ذلك وقتاً طويلاً ، فإنه يحقق ما يريد بلا انتظار إذا ما اقترض ، وأن الأموال الحاضرة أفضل من الأموال الآجلة التي يدفعها للمقرض ، فلا بد من إحداث تعادل بين الأموال الحاضرة التي يحصل عليها المقرض والأموال الآجلة التي يسدها بعد ذلك . هذا التعادل يتم عن طريق دفع الفائدة . ويؤخذ على هذه النظرية أن المال العاجل ليس دائماً أفضل من المال الآجل إذ تختلف منفعة المال باختلاف الظروف والغرض من استخدامه . فكيس من البذور أعلى قيمة في يوم البذر من قيمته يوم الحصاد أو في يوم آخر قبل موعد البذر ، كما أن تبرير الفائدة على أنها الفارق بين القيمة الحالية والقيمة الآجلة لا يتفق ومبدأ عدالة توزيع عائد الإنتاج على العناصر الإنتاجية المختلفة التي ساهمت في العملية الإنتاجية تبعاً لمدى مساهمتها في الإنتاج ومقدار العائد المتحقق . كما أن عنصر رأس المال ليس وحده الذي يتضرر دون غيره من العناصر من اختلاف قيمة الأشياء من وقت لآخر ويستحق وحده دون باقي العناصر تعويضاً عن ذلك . فضلاً عن أن

النقود ليست عنصر إنتاج حتى تستحق عائداً . كما لا ترتبط الفائدة على رأس المال بالمستوى العام للأسعار وبمدى الإضرار الذي يحدث للقيم من جراء التضخم .

وفيما يختص بنظرية تفضيل السيولة فإنها تنص على أن التخلي عن السيولة النقدية لا بد أن يقابله ثمن يدفع على شكل فائدة ، وأن هذه الفائدة لا بد وأن تتناسب طردياً مع درجة تفضيل السيولة ، والمقترض حين يتخلى عن النقود وما لها من سيولة يعرض أمواله للمخاطرة بعدم إمكان المقترض على السداد ، ففي الفائدة تعويض عن هذه المخاطرة ، إلا أن الرهن والضمان يضمنان في حقيقة الأمر سداد القرض للمقرض وبالتالي فلا حق له في الحصول على الفائدة كذلك فإن نسبة الربح التي سينالها القرض (في حالة المشاركة) إذا ما تحقق ربح فيها تعويض عن التخلي عن السيولة في إطار من عدالة توزيع الدخل بين المساهمين في تحقيقه .

كما قد ترتب على الأخذ بالفائدة في المجتمعات الرأسمالية التي سمحت بها مساوئ كثيرة لعل أهمها :

- ١ - ارتفاع أسعار السلع .
- ٢ - نشوء الأزمات الاقتصادية والصراع الطبقي .
- ٣ - تشجيع الاكتناز .
- ٤ - تشجيع الاحتكار بمختلف صورته .
- ٥ - سوء استخدام الموارد .
- ٦ - عدم استخدام القروض الاستخدام الأمثل .
- ٧ - إدارة الاقتصاد القومي - الح فئات قليلة من السكان خاصة اصحاب المصارف الربوية .

كذلك ففي التوجيه المجتمعي (الاشتراكي) تستخدم الفائدة على رأس المال أيضاً ولكن في إطار محدود نسبياً عما في المجتمعات الرأسمالية ، ولم يخل

الاقتصاد المجتمعي من مساوىء تصيب المجتمع من جراء ذلك من بينها ارتفاع أسعار السلع .

أما في ظل الإسلام فتمتنع مساوىء الفائدة لعدم السماح بها . كما أن ذلك عامل فعال في زيادة إقبال المستثمرين على أوجه الاستثمار المختلفة بدون تكلفة يتحملونها في استخدام رؤوس الأموال ، وبدون تكلفة يتحملها المجتمع في صورة ارتفاع في أسعار السلع إلى غير ذلك من المساوىء المذكورة .

وحيث تمثل الزكاة ٢,٥٪ على الأموال المدخرة غير المستثمرة في الوقت الذي لا تفرض فيه الزكاة على الاستثمارات إلا من عائد الاستثمار فقط (باستثناء أموال التجارة) ، وعدم وجود حد أدنى للربحية كما هو الحال في الأنظمة الأخرى (سعر الفائدة على رأس المال كتكلفة لاستخدام رأس المال في الرأسمالية ، والتكلفة الحدية الاجتماعية في الاشتراكية والتي تشابه سعر الفائدة) لذا فإن المنظمين قد يستمرون في استثماراتهم القائمة في حالات نقص الطلب وانخفاض الأسعار حتى ولو وصلت الخسارة إلى نسبة الزكاة (٢,٥٪ على المدخرات) . هذا إلى جانب الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد بقصد تحقيق المنافع للمجتمع وبدون توقع لأي عائد مباشر منها ، وهو يصل في أحيان كثيرة إلى التبرع بأصل قيمة الاستثمار لصالح المجتمع . لذا فإن الكساد لن يبدأ أو يحدث إلا في حالات نادرة بعكس المجتمعات الأخرى .

القاعدة الثالثة – تكييف نمط الاستثمار :

إذ تتحدد أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بتوفير الضروريات والاحتياجات الأساسية لحفظ الدين والحياة والقوة البدنية والذهنية اللازمة لأداء الواجبات ، وحفظ نظام المجتمع وأمنه . وبيلي ذلك شبه الضروريات ثم الكماليات ، وأن توفير الضروريات واجب على المجتمع ، إذ تعمل الدولة على تحقيقه إذا لم يتم من خلال آلية السوق ، إما بتوفير الحوافز لذلك أو مباشرتها للمشروعات العامة المؤدية إلى تحقيقه .

ويقول أيضاً : ﴿ ألم تروا إن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرةً وباطنة ﴾ (سورة لقمان : آية ٢٠) .

ويقول جل وعلا : ﴿ ولقد مكّناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاشٍ ﴾ (سورة الأعراف : آية ١٠) .

فالإفادة من هذه الموارد ممكنة ، ويتعلق الأمر باستنباط الوسائل المؤدية إلى ذلك ، وقد جعل الإسلام حوافز لذلك أيضاً لعل منها :

قول رسول الله ﷺ : من عمّر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها « (صحيح البخاري) .

وقوله أيضاً : « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له » (رواه أبو داود) .

كما ذمّ الإسلام متبعي القديم الذي يثبت عدم مناسبته بظهور ماهو أفضل منه .

فيقول الله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا ، أولو كان آبؤهم لايعلمون شيئاً ولا يهتدون ﴾ (سورة المائدة : آية ١٠٤) .

أي أن الإسلام ، والأمر كذلك ، يجعل التفكير والإبداع سمة لازمة للمجتمع الإسلامي في كل ما يفيد الفرد والمجتمع ويحث على البحث العلمي النافع ، والتطوير الفني المستمر لدعم صناعات المجتمع وكافة أنشطته . فإذا ما أضيف إلى ذلك ماسبق ذكره من دور الزكاة في تأمين المستثمرين ضد مخاطر الاستثمارات الجديدة ، ودورها أيضاً في الحد من الكساد ، وجدنا توفر إمكانيات كبيرة لتطوير الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة الإنتاج والدخل بالتالي ، وقلة التعرض للتقلبات في النشاط الاقتصادي .

القاعدة الخامسة – محدودية تقلبات الأسعار :
يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على حرية الأسواق والمنافسة بين

المتعاملين فيها ، فيترك لقوى العرض والطلب التفاعل في السوق بحرية تامة لتحديد السعر مع وضع ضمانات منعاً لانحراف هذا السعر بمنع الغش والاحتكار والتدخل غير المشروع في عمليات التبادل ، فإذا لم يعبر السعر عن التفاعل الحر لقوى العرض والطلب لحدوث تواطؤ من قبل البائعين أو المشترين أو غير ذلك من أسباب ، كان للدولة التدخل لتوفير حرية التفاعل هذه وضمان التعامل في السلع بالسعر الذي لا يضر بالبائعين أو المشترين .

ويمكن في هذه الحالة الوصول إلى ذلك السعر بعقد اجتماعات مع طائفتي التعامل « البائعين والمشتريين » للوصول معهم إلى ما يناسبهم جميعاً إلا أنه لا يجوز للدولة التدخل في الأسعار بالخفض أو الزيادة إذا كان التغيير الحادث فيها راجع لظروف العرض والطلب وبغير تواطؤ في ذلك ، كذلك فإنه لا يجوز لها إجبار البائعين على البيع بسعر منخفض بدون وجه حق ، لكن يطلب منها التدخل بإجبار البائعين على البيع بسعر السوق إذا امتنعوا عن ذلك .

وذلك لما رواه أنس بن مالك من أن الناس قالوا يارسول الله غلا السعر فسعر لنا ، فقال : « إن الله تعالى هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال » (رواه أحمد وأبو داود) .

ولقول رسول الله ﷺ : « من احتكر فهو خاطيء » (رواه مسلم) .

ولقول رسول الله ﷺ : « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » (رواه مسلم) .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يسم المسلم على سوم أخيه » (رواه مسلم) .

وما يفيد ذلك من عدم التدخل من قبل الأفراد في الصفقات الجاري عقدها بين البائعين والمشتريين لما يؤدي إليه ذلك من اضطراب التعامل وتقلب الأسعار .

ولا وجود للضرائب والرسوم التي تختلف قيمتها من وقت لآخر ومن مجال إلى آخر .

كذلك فللأخلاق الإسلامية - القائمة على أساس الجمع بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع بل وإيثار مصلحة المجتمع على المصلحة الفردية طواعية واختياراً من الأفراد - دورها في الحد من المغالاة في الربح .

يقول الله تعالى : ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شَحْحَ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (سورة الحشر : آية ٩) .

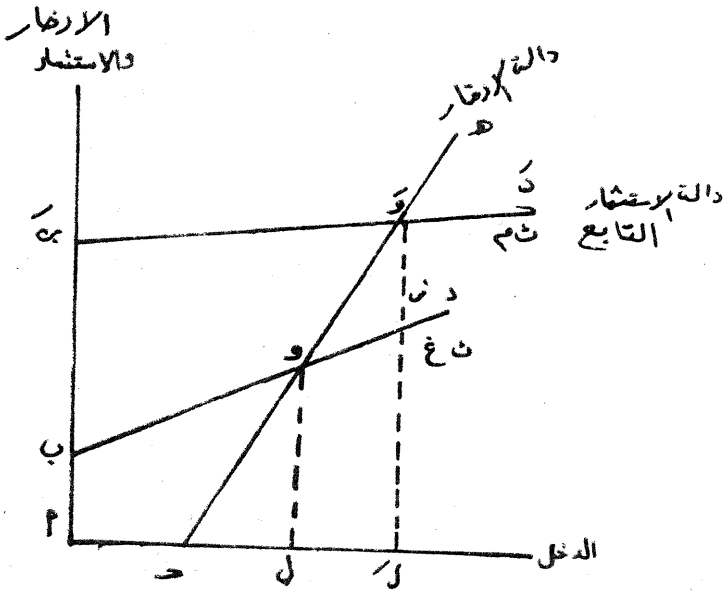
ويعمل إلغاء المقامرة أيضاً على الحد من تقلب الأرباح والأسعار والمقامرة ممنوعة بقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾ (سورة المائدة : آية ٩٠) .

والميسر هو القمار ، والمقامرة محرمة وكل ما يرتبط بها من أعمال المراهنة المختلفة لأنها لا تقوم على تقديم عمل منتج أو سلعة تستحق في مقابلها عائداً .

ويعمل كل ذلك من حد من تقلبات الأسعار ومعدلات الربح والمغالاة في الأرباح إلى جانب دور الدولة في مراقبة الأسواق وضمان سيادة المنافسة ومنع الاحتكار على جعل الأسعار أقرب للحقيقة وتقليل التباين فيها . كما أن ذلك من شأنه أن يجعل توفير المعلومات عنها سهلاً ، وتكلفة الحصول على هذه المعلومات أقل .

ولا شك في أهمية ذلك في التقليل من التقلبات الاقتصادية وتوفير المعلومات عنها في فترة قصيرة قبل تفاقمها واتخاذها الشكل التراكمي الذي يؤدي إلى حدوث التقلبات العنيفة والدورات الاقتصادية ؛ ولا شك في أن مثل هذا المناخ يؤدي إلى تشجيع الاستثمار في المجتمع .

وعلى هذا يمكن القول بأن الإنفاق الاستثماري في المجتمع الإسلامي يتوقف على المعدل المتوقع للأرباح (ح) وفريضة الزكاة (ز) على أساس أن



شكل بياني رقم (٥٥)

دالة الاستثمار التابع في اقتصاد إسلامي واقتصاد غير إسلامي

المتغيرات الغائبة مثل الإسراف والضرائب والمقامرة والاكتمناز والاعلان الخداعي والفائدة على رأس المال (رغ) = صفر
 أي أن $ن = د = ح$ ، حيث رغ = صفر .
 دالة الاستثمار الداخلية في اقتصاد إسلامي :

تؤدي القواعد السابقة في إلغاء الفائدة ، وتكييف نمط الاستثمار ، وتقليل الفاقد الاقتصادي ، والاستثمار التطوعي في المجتمع ، إلى انخفاض التكاليف الإنتاجية (في المتوسط) عنها في المجتمعات الأخرى ، حيث تلغى منها بعض البنود - الفائدة على رأس المال والإنفاق التبذيري والضرائب والفاقد الاقتصادي بصفة عامة - كما ينخفض متوسط الربح نسبياً في المجتمع (بفعل الاستثمار التطوعي والخيري الذي لا يستهدف الربح ، ولأخلاق الإسلامية التي تنهى عن المغالاة في الربح ، ولنع الاحتكار واستغلال النفوذ وغيرها من العوامل التي تزيد من أرباح المنظمين عما يستحقونه فعلاً مقابل جهودهم وخدماتهم الإنتاجية للمجتمع) وقد يؤدي كل ذلك إلى زيادة

الاستثمار في المجتمع وزيادة الإنتاج بالتالي ، كما أنه قد ينخفض من مستوى الأسعار بصفة عامة ، ويقلل من حالات توقف المشروعات عن الإنتاج وتخفيض كمياته .

وعلى هذا فإنه يمكننا تصور دالة الاستثمار الداخلية في المجتمع الإسلامي مقارنة بدالة الاستثمار في المجتمع غير الإسلامي في الشكل رقم (٥٥) .

حيث ث غ دالة الاستثمار في مجتمع غير إسلامي .

ث م دالة الاستثمار في مجتمع إسلامي .

ج ه دالة الادخار .

من الشكل السابق يتضح أن المسافة الممثلة للاستثمار التلقائي على المحور الرأسي أب في الاقتصاد غير الإسلامي ، أب في الاقتصاد الإسلامي ، مما يشير إلى زيادة هذا القدر من الاستثمار غير المرتبط بالدخل للعوامل السابق الإشارة إليها من وجود الاستثمار التطوعي أو الخيري ، وانخفاض معدلات الأرباح ، واختلاف نسبة الزكاة على الأموال المستثمرة عنها عن الأموال غير المستثمرة على النحو السابق الإشارة إليه وتوفير الضمانات للمستثمرين . . الخ .

لذا ؛ فإنه لو فرض وكان تأثير الدخل في الاستثمار (التابع) في المجتمع الإسلامي مساوياً لما هو عليه في المجتمع غير الإسلامي (بالطبع توجد هناك اختلافات لاختلاف الميل الحدي للاستهلاك في المجتمعين على النحو المبين سابقاً ، ومنع الاستثمار في مجالات محرمة كالخمر والمقامرة وإنتاج التماثيل - الأصنام - وأدوات اللهو المحرمة والخنازير وغيرها في المجتمع الإسلامي ، واختلاف معايير الاستثمار إلى غير ذلك ؛ فإن وضع دالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي سيكون أعلى من وضعها في الاقتصاد غير الإسلامي ، وهو ما يبينه الشكل السابق حيث يمثل ب د دالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، وهو أعلى من دالة الاستثمار في الاقتصاد غير الإسلامي والممثلة بالخط ب د .

وحيث يتحدد الدخل القومي عند نقطة التقاء منحنى الاستثمار بمنحنى

الادخار ، فإن نقطة الالتقاء الخاصة للاقتصاد الإسلامي وهي و أعلى من تلك الخاصة بالاقتصاد غير الاسلامي وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الدخل (بقصد التبسيط وسهولة التوضيح) ، مما يشير إلى ارتفاع دخل التوازن في الاقتصاد الإسلامي عن دخل التوازن في الاقتصاد غير الإسلامي . ويمثل الدخل الأول المسافة أ ل وهي أكبر من الدخل الثاني الذي يمثله المسافة أ ل بالمسافة ل ل .

دراسة مختار متولى عن الطلب على الاستثمار :

بنى مختار متولى دراسته على عدة افتراضات تتعلق بالاقتصاد الاسلامي الذي يختلف في مبناه ومعناه عن الاقتصاد غير الاسلامي :
ولعل من بينها :

١ - فرض الزكاة وأثرها في حفز الاستثمار والغاء اكتناز الأموال مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة العمالة .

٢ - اختلاف الزكاة عن الضرائب التصاعدية ذات المعدلات المرتفعة على عائد الاستثمارات مما يشكل حافزاً أكبر لتشجيع الاستثمار في اقتصاد زكاتي عما عليه الحال مع الضرائب التصاعدية في اقتصاد غير زكاتي .

٣ - إلغاء الربا مما يوفر قدرأ أكبر من الأموال للاستثمار دون تكلفة يتحملها المستثمرون (حيث الفائدة على رأس المال صفر) .

٤ - إلغاء المقامرة ومنها المقامرات في أسواق الأوراق المالية مما يجعل معدل الربح المتوقع في اقتصاد اسلامي اكثر ثباتاً مما يزيد من الطلب الاستثماري .
وذلك بفرض أن الاستثمار الخاص في الاقتصاد الاسلامي يتوقف على المعدل المتوقع للأرباح .

٥ - افتراض قيام الحكومة بفرض ضريبة أحوال اقتصادية على الأموال العاطلة وعلى أرباح الاستثمار مما يؤثر على وضع دالة الاستثمار التي تتوقف كما ذكر في شكل (٤) على المعدل المتوقع للأرباح .

معدل الربح المتوقع

$$(1) \quad r = \frac{Y}{T}$$

حيث r المعدل المتوقع لأرباح الاستثمارات .
أ الاستثمار الكلي الخاص
ي كمية الأرباح المتوقعة من الاستثمار
وأن مقدار الزكاة على أرباح الاستثمار

$$(2) \quad H = Y \cdot H$$

حيث H معدل فريضة الزكاة على أرباح الاستثمارات (٩٦)
ي كمية الأرباح المتوقعة من الاستثمارات كما سبق .

معدل الربح الصافي المتوقع .

$$R = (Y - H) \div A$$

$$\text{أو} \quad = \frac{Y}{T} - \frac{H}{T}$$

$$= \left(\frac{Y}{T} \right) - H$$

$$= \frac{Y}{T} (1 - H)$$

$$(3) \quad \dots R = (1 - H) r$$

أي معدل الربح الصافي المتوقع (R) يساوى المعدل المتوقع لأرباح
الاستثمارات (r) مضروباً في ($1 - H$) معدل فريضة الزكاة على أرباح
الاستثمارات .

وأن الزكاة على الاكتناز في صورة نقدية أو سلعية كالتالى :

$$(4) \quad H = M \cdot H = A$$

حيث أ الاستثمار الكلي الخاص كما سبق
 هـ معدل فريضة الزكاة على الثروات القابلة للنماء
 هـ م مقدار الزكاة على الثروات

وإذا وجه المدخر ماله للاستثمار فإنه يتوقع من جراء ذلك أن يحصل على
 معدل ربح صافى فعلى يساوى ر ف بالإضافة إلى معدل الزكاة هـ الذى كان
 سيدفعه على اكتنازه للمال دون استثمار ، أى :

$$ر ف = ر (١ - هـ) + هـ \quad (٥)$$

أى أن الاستثمار يستمر فى الاقتصاد الاسلامى طالما أن $ر ف < صفر$
 أو أن $ر (١ - هـ) > هـ$ حيث هـ - ١ سالبة

ويحدث التوازن فى الاستثمار عندما يصبح معدل الربح المتوقع سالباً أى

$$ر = \frac{هـ}{١ - هـ} \quad (٦)$$

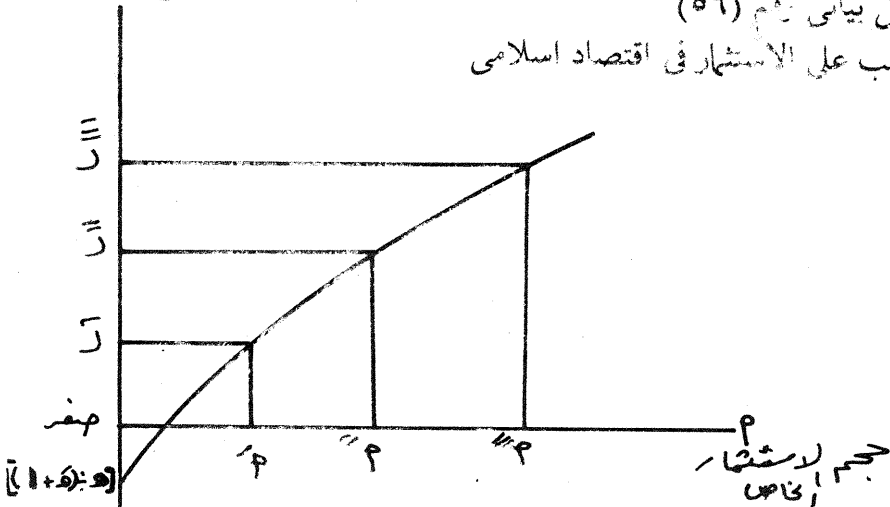
وعند ذلك يتوقف الطلب على الاستثمار .

ويعنى ذلك أن الطلب على الاستثمار يظل قائماً فى المجتمع الاسلامى
 حتى لو انخفض معدل الربح الصافى المتوقع إلى صفر ، بل انه يستمر ايضاً
 فى الحالات التى يكون فيها هذا المعدل سالباً طالما كان أقل من معدل الزكاة
 على الأموال القابلة للنماء المحتفظ بها فى صورة عاطلة (وهو البديل
 للاستثمار) ويبين الشكل البياني رقم (٥٦) ذلك .

معدل الربح المتوقع

شكل بياني رقم (٥٦)

الطلب على الاستثمار فى اقتصاد اسلامى



وقد افترض د . مختار أن من حق الإمام المسلم فرض ضرائب إضافية (بعد الزكاة) تتغير نسبتها تبعاً للأحوال الاقتصادية . وأن له حق التصرف في حصيلة هذه الضرائب لأغراض أخرى تختلف عن تلك المحددة للزكاة . وقد أطلق عليها ضريبة الأحوال الاقتصادية . وأنها تفرض على الدخل (بما فيها أرباح الاستثمارات) وكذلك على الثروات العاطلة كما يترأى للإمام المسلم . وقد رأى أن هذه الضريبة على الأموال العاطلة هي الأداة البديلة لسعر الفائدة الربوى في الاقتصاديات غير الإسلامية في تحقيق التوازن النقدي ، وأنها أي الضريبة المذكورة تتمشى مع هدف الإسلام في تشجيع تشغيل الأموال القابلة للنماء . وأنه وفقاً لذلك يمكن للإمام (الحكومة) أن يخفض معدل ضريبة الأموال الاقتصادية على عائد الاستثمار أو أن يزيد معدل ضريبة الأموال الاقتصادية على الثروات القابلة للنماء والمتروكة في حالة عاطلة ، أو أن يفعل الاثنين معاً حينما يكون مطلوب تشجيع الاستثمار .

وقد ذكر بأن الطلب على الاستثمار يختلف في الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاديات غير الإسلامية بالنقاط الأربع التالية :

١ - أن المستثمر المسلم لن يتخذ قراراته الاستثمارية بدافع تحقيق أقصى ربح ممكن كما هو الحال في الاقتصاديات الأخرى ، بل يهدف إلى تحقيق النفع له ولكافة المسلمين .

٢ - أن جزءاً كبيراً من الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يكون مستقلاً عن دافع تحقيق الربح ، مثل بناء مساجد أو مستشفيات أو مدارس أو حتى مصانع لإنتاج سلع يحتاجها المسلمون بغض النظر عن العائد المادي لهذه المشروعات طلب لرضا الله .

٣ - أن المستثمر المسلم يقنع بمعدلات ربح متواضعة للقيام باستثمار ما ، وعليه فإن كميات الاستثمار التي تناسب عند كل معدل ربح متوقع تكون أكبر في الاقتصاد الإسلامي منه في غيره .

٤ - التزام المستثمر المسلم بأحكام الشريعة الاسلامية في مجالات الاستثمار المختلفة وهو ما لا يجد له نظير في الاقتصاديات الأخرى .

ومن الممكن القول بأن هذه الدراسة محاولة طيبة جزاه الله عنها خيراً . كذلك فإن بعض القروض التي بنى عليها تحليله مقبولة عدا البعض الآخر منها مثل الفرض الخاص بإمكان فرض ضريبة أحوال اقتصادية فإن لها ضوابط شرعية يتعين الالتزام بها . إذ قد قصر الفقهاء ومنهم ابو حامد الغزالي والعزبن عبد السلام والنووي والشاطبي امكان فرض الضريبة على مجالين فقط هما توفير احتياجات المحتاجين وتوفير متطلبات الجهاد حين تعجز موارد الدولة وحصيلة الزكاة والصدقات والتبرعات وما إلى ذلك عن الوفاء بهذه الاحتياجات والمتطلبات ، وحين لا يكون ممكناً الاقتراض (من الافراد والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية) بما يفي بالمطلوب . وحتى في ذلك الوضع فإن هناك شروطاً يتعين الالتزام بها في فرض الضرائب وجمعها ومجالات إنفاقها المختلفة (٩٧) .

كذلك فإن افتراض الاستثمار عند معدلات ربح سالبة في حدود نسبة الزكاة (على المال العاطل بشروط الزكاة) أمر غير مسلم إلا إذا كانت هناك ضرورة تستدعيه فليس هو الأصل بل هو استثناء . إذ المتبادر إلى الأذهان أن الاستثمار القائم لا يُصفى حين يتعرض للخسارة في الأجل القصير إن كانت هذه الخسارة في حدود نسبة الزكاة التي تستحق على المال المتحصل من تصفية المشروع .

كما أن استهداف المستثمر المسلم لتحقيق النفع له ولكافة المسلمين من جراء الاستثمار أمر محمود ومطلوب ، لكن النفع لفظ عام ليس له مقياس ، فالربح إذا قد يكون هو المقياس ، وليس هناك حرج على استهداف الربح الأقصى طالما كان هناك التزام بحدود الحلال والحرام وأداء الواجب المفترض على المال .

ثم إن القول بأن جزءاً كبيراً من الاستثمار مستقل عن دافع الربح فيه مبالغة ، إذ أن ذلك قائم ولا شك ولكنه لا يمثل هذا القدر المذكور ، بل من

الممكن القول بأن هناك جانب من الاستثمار مستقل عن دافع الربح وليس بالضرورة أن يكون كبيراً .

ونفس الملحوظة ترد على القول بأن المستثمر المسلم غالباً ما يقتنع بمعدلات ربح متواضعة أما الالتزام بحدود الشريعة فهذا القول صحيح ، ويتعين على الحكومة في الدولة الإسلامية مراعاة تحقيقه في كل المجالات بما في ذلك مجالات الاستثمار . وهي من مهام جهاز الحسبة ، وما قد يتفرع عنه من أجهزة ومؤسسات في المجتمع .

هذا وهناك دراسات أخرى تعرضت لبعض جوانب الاستثمار ستأتي فيما بعد .

٣- دور الدولة في النشاط الاقتصادي :

للدولة دور هام في النشاط الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية إلى جانب الدور الذي يقوم به الأفراد . حيث تقوم الدولة بإنشاء شروعات المرافق والمنافع العامة وبعض الاحتياجات الضرورية للمجتمع ، ولها مراقبة النشاط الاقتصادي لمنع الاحتكار ولنع الأشياء الضارة بالحياة الاقتصادية للمجتمع ، ومراقبة الأسعار والأجور لضمان موافقتها للظروف الاقتصادية للمجتمع . والتدخل في توزيع الثروة والدخل ووضع السياسات المالية المناسبة ، والسياسات النقدية وغير ذلك من الوسائل المعينة على تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتجاوز الأزمات الاقتصادية . ولقد كفل الإسلام تعاون أفراد المجتمع معاً ومع الدولة في ذلك كل بقدر ما يتوفر له من وسائل . وفيما يلي نتناول بعض الجوانب باختصار .

(أ) المشروعات العامة :

يحدد الإسلام مجالات معينة للملكية العامة لوسائل الإنتاج هي مجالات الثروات الطبيعية والمرافق والمنافع العامة ، وبعض المنشآت القائمة على إنتاج بعض الاحتياجات الضرورية للمجتمع والتي يتطلب تأمين توفيرها للناس مباشرة الدولة لعمليات إنتاجها .

قال رسول الله ﷺ : « الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار ، وفي رواية أخرى والملح » رواه أحمد .

وهذه الأصناف من الضروريات - والتي تشير في العصر الحالي إلى مصادر الثروة المائية والمراعي الطبيعية ومصادر الطاقة وغيرها من الثروات الطبيعية - خاضعة لمبدأ الملكية العامة في رأي بعض الفقهاء .

(ب) مراقبة النشاط الاقتصادي :

للدولة حق مراقبة النشاط الاقتصادي لمنع إلحاق الضرر بالمجتمع بالتصرف الفردي ، ولضمان التوافق بين المصلحتين في إطار المسار المحدد للنشاط الاقتصادي الذي رسمه الإسلام والذي يقوم على :

(أ) الجمع بين مصلحة الفرد .

(ب) الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

(ج) التوافق مع الاحتياجات المتطورة والظروف المختلفة .

لذا يجب أن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه ولا يتعارض مع احتياجات المجتمع ولا أهدافه وأن يسلك في سبيل إشباع حاجاته واستغلال موارده المتاحة وتنميتها ما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع ، وأن يمتنع عن كل ما من شأنه إهدار الموارد وسوء استخدامها والإضرار بنفسه أو بالمجتمع كإنتاج المحرمات أو التعامل فيها أو أستهلاكها

ولقد شرع لضمان ذلك نظام الحسبة الذي تقوم الدولة على أساسه بمراقبة النشاط الاقتصادي وغيره من الأنشطة ، وللتدخل فيه بما يناسب كل حالة . كإجبار المحتكر على بيع سلعته بسعر السوق ، ومنع إنتاج وتبادل الخمر ولحم الخنزير ، ومنع الغش وإحكام الموازين والمقاييس ، وإدارة الموارد لصالح من يسيء إدارتها (الحجر على السفه) إلى غير ذلك .

فيقول عز وجل : ﴿ ولا تَوَتُوا السّفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً ﴾ (سورة سبأ : آية ٥) .

(ج) الزكاة والسياسات المالية كما سيأتي .

(د) تنظيم عرض النقود كما سيأتى ضمن سوق النقود .

٤ - سوق النقود :

تقوم الدراسة في هذا المجال على دراسة كل من عرض النقود وطلبها وكيفية حدوث توازن سوق النقد في اقتصاد إسلامي خال من سعر الفائدة على رأس المال .

(أ) عرض النقود :

لفقهاء المسلمين آراؤهم في تنظيم عرض النقود ، وذلك لما لهذا العرض من أثر على تغير القدرة الشرائية للنقود ، وما يؤدي إليه ذلك من تغيير قيم الأصول أي الثروات في المجتمع وتغيير دخول الأفراد أيضاً . ويقوم هذا التنظيم على الصلة الوثيقة للسلطات النقدية في المجتمع بجهاز التمويل ، وعدم إصدار النقود إلا بأسباب اقتصادية فعلية لا تؤدي إلى الإضرار بالقيم أو مكاسب للبعض على حساب الآخرين . فقد كان الفقهاء المسلمون يرون ثبات قيمة النقود لأنها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم . ومن هؤلاء الفقهاء الغزالي وابن قيم الجوزية وابن عابدين .

فقد أوضح الغزالي أن من الظلم اختلاف قيم النقود وتباينها في الجودة والرداءة ، وأن شكر الله يقتضي عدم تغيير قيمة واسطة التبادل ومقياس قيمة الأشياء وهي النقود ، لذا فإن كل ما من شأنه تغيير قيمتها فقد تعدى حدود الله ﴿ ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾ (سورة الطلاق : آية ١) .

ويرى ابن قيم الجوزية أن تحريم ربا الفضل في الإسلام والذي شمل ستة أشياء هي الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح يعني تحريم التفاضل فيها مع اتحاد الجنس . أي لا يباع شيء من أي جنس من هذه الأشياء بشيء مختلف عنه في الوزن أو المقدار أو الكيل من نفس الجنس .

وبالنسبة للذهب والفضة ، وهما النقدان السائدان في ذلك الوقت - ولفترات زمنية طويلة - حيث كانت الدينانير هي العملة الذهبية ، والدرهم هي العملة الفضية . فإن سبب تحريم التفاضل فيهما هو كونها أثماناً للمبيعات وحيث أن الثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأشياء فيجب

في رأي ابن قيم الجوزية أن يكون محدوداً ومضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض . إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن هناك ثمن تعتبر به المبيعات ، بل الجميع سلع ، في حين أن حاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة . ولا يكون ذلك إلا بثمان تقوم به الأشياء يستمر على حالة واحدة ، ولا يقوم هو بغيره إذ يصير بذلك سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويحدث الضرر والظلم .

أما المقريزي فقد كان يرى أن النقود من الذهب والفضة (وهي السائدة آنذاك) يجب أن تكون مضبوطة غير مغشوشة ، وأنه يجب الاهتمام بالنقود ، وأن إصدارها من قبل الحاكم لضبطها ومنع غشها وانقاص قيمتها ، وأن الحكام المسلمين كانوا يفعلون ذلك ، وأن التوسع في إصدار النقود بدون حاجة اقتصادية ممنوع لما يحدثه من نقص قيمتها واضطراب أسعار السلع والتضخم وتأثيره الضار على توزيع الثروة والدخول في المجتمع ، وهو أمر ممنوع شرعاً .

وهو يفيد أن عرض النقود في المجتمع مرتبط بحجم الناتج القومي . وقد درس ابن عابدين بعض المسائل المترتبة على تغير قيمة النقود من انخفاض أو ارتفاع أو انقطاع للنقد المتداول واستبداله بنقد آخر ، وأورد في دراسته آراء كثيرة ممن سبقه من فقهاء المذهب الحنفي ، وخلاصة هذه الدراسة التي تنصب على أثر تغير النقود على المعاملات النقدية المؤجلة الدفع (البيع والشراء ، والأجارة ، والقرض ، ومؤخر مهر الزواج) أن تأخر تسليم النقود قد يصاحبه تغير في قيمة النقود بالانخفاض أو الزيادة ، أو قد تنقطع النقود المتفق عليها من التداول (٩٨) . فإذا ما حدث ذلك فإننا نكون أمام حالتين (٩٩) :

الحالة الأولى : وهي حالة النقود الخالصة (أو القليلة الغش) من الذهب أو الفضة ، ففي هذه الحالة ترد القروض وتسدد أثمان المبيعات والإجارة والمهر بمثلها ، ولا عبرة لرخصها أو غلائها وقت السداد عما كانت عليه وقت التعاقد أو البيع ، إذ أن هذه النقود نقود بالخلقة ولها قيمة ذاتية

(أي لها قيمة بنفسها) . كما أنها تتمتع بثبات نسبي في القيمة لدرتها وارتفاع قيمتها وعدم سهولة التحكم في إصدارها . فهي نقود لا تقل قيمتها التجارية كسلعة بدرجة محسوسة عن قيمتها الإسمية كنقد .

الحالة الثانية : وهي الخاصة بالنقود التي يغلب عليها العن من الفضة أو النحاس أو غيرها ، ففي هذه الحالة ترد بقيمتها من النقود الخالصة وقت التعاقد أو البيع على الراجح من المذهب أو وقت كسادها أو انقطاعها في رأي آخر . وهذه النقود قيمتها الذاتية قليلة . ومثلها النقود الورقية والنقود الائتمانية بشكل عام ، وقيمتها القانونية (الإسمية) أعلى من قيمتها السوقية بكثير .

ولهذه الأسباب فقد غلب عليها انخفاض القيمة المتزايد في العصر الحالي ، وهو عصر التضخم وارتفاع الأسعار ، مما يؤثر على العقود المؤجلة السالف الإشارة إليها (١٠٠) ولذا فإنه علاجاً لمشكلة التضخم وتغير القدرة الشرائية للنقود يمكن دراسة الرأي المذكور بربط الديون والمعاملات المؤجلة بقيمتها عند التعاقد وليس بمثلها بأن ترد قيمتها وقت الاستحقاق بمثل ما كانت عليه وقت التعاقد ، فقد يمكن المحافظة على قيمة النقود ويتحقق مبدأ ثبات النقود الذي قال به الفقهاء المذكورون . وقد يقوم هذا حلاً لمشكلة الإبداع في البنوك ، بديل راجح لسعر الفائدة على الأموال المودعة في البنك بدون قصد الاستثمار ، حيث أن الاستثمار له صورة تعاقدية خاصة به ، وهي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة . وهناك من يرى أن هذا الرأي لا يقوم على حجة واضحة ولا دليل من كتاب ولا سنة . وأنه قد يكون مدخلاً للربا (١٠١) .

مما سبق يتضح أن عرض النقود في المجتمع لا يتم إلا بأسباب اقتصادية وأنه لا يتم من قبل البنك المركزي للدولة . كما أن مجال خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية محكوم بسياسة الدولة التي إما أن تمتلك هذه البنوك أو تُشرف عليها حتى يكون إصدار النقود في الحدود التي تسمح بها الدولة وفقاً لرأي بعض الفقهاء (١٠٢) . وبذا فإن كمية النقود في المجتمع تتفق مع

الاحتياجات الفعلية ولا يكون هناك مجال لتوسع نقدي يفوق متطلبات التوسع في الاقتصاد .

وعلى هذا فإن التضخم الذي يصاحب تكوين رأس المال الاجتماعي في أولى مراحل التنمية بالدول النامية ، نتيجة للإنفاق الاستثماري وزيادة التدفقات النقدية في المجتمع دون إنتاج يقابلها قليل الحدوث ومحدود النطاق في المجتمعات الإسلامية لتقييد الإصدار النقدي بالاحتياجات الاقتصادية ، واتساع نطاق النشاط الاستثماري وعدم اقتضاره على التجهيزات الأساسية في الاقتصاد للدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في الاستثمار ، وللحاجة إلى الانفاق الاستثماري في توفير الاحتياجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع أيضاً ، وهي تعمل جميعاً على زيادة التدفقات السلعية في المجتمع وتقليل احتمالات ونطاق التضخم فيه .

(ب) طلب النقود :

يقوم طلب النقود في المجتمع - وفقاً للنظرية الكينزية - على دوافع المعاملات والاحتياط والمضاربة كما سبق القول . وهذه الأقسام الثلاثة من التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة اعتبارات تحكمها في هذه النظرية تبين لنا أهمها ، في دراسة سوق النقود كما يراها كينز .

أما في المجتمع الإسلامي فإن طلب النقود في المجتمع بأقسامه الثلاثة محكوم باعتبارات مختلفة تجعل التفضيل النقدي في المجتمع الإسلامي أضيق نطاقاً مما هو عليه في المجتمعات الأخرى ، وفيما يلي نناقش هذه الاعتبارات :

الطلب للمعاملات :

إن طلب النقود للمعاملات قائم في المجتمع لتمويل الأعمال المختلفة تبعاً لحجم الدخل والتركيب السلعي للنتائج القومي ، وحجم المبيعات وعادات الدفع والعرف التجاري . إلا أنه لا يتأثر بسعر الفائدة إذ أنه غير قائم وقيمه في هذه الأحوال صفر . وإنما يتأثر بعائد المشاركة في الربح للمال المشارك في الاستثمار . وبالطبع فإن حجم الدخل القومي - كما في المجتمعات الأخرى - هو العامل الأساسي في تحديد حجم هذا الطلب .

الطلب للاحتياط :

أما طلب النقود للاحتياط فإنه أيضاً قائم في المجتمعات الإسلامية إلا أنه محدود بحد أعلى لكل فرد هو مقدار نصاب الزكاة وهو يساوي قيمة مقدار من الذهب تتراوح كميته بين ١٠, ٦٣ - ١٥, ٨٩ جراماً من الذهب الخالص (على اختلاف بين الفقهاء (١٠٣)). إذ أن المال الفائض عن الحاجة إلى تمويل المعاملات الجارية ، إن بلغ هذا النصاب خالياً من الديون وانقضى على وجوده لدى الفرد عام هجري كامل أو عام ميلادي إلا أحد عشر يوماً ، وجب على مالكة أداء الزكاة عنه بنسبة ٥, ٢ ٪ من قيمته .

لذا فإنه قد يعمل على توظيف الأموال في الاستثمار ليحقق عائداً يدفع منه الزكاة ولا ينقص ما لديه من أموال بمقدار هذه الزكاة . وذلك عملاً بالقاعدة المستفادة من السنة النبوية والتي مفادها : المتاجر بالمال حتى لا تأكله الصدقة . ولربما يرضى البعض بدفع الزكاة وعدم القيام بالاستثمار خشية المخاطرة وتحمل الخسارة ، إلا أن الأرجح هو الاتجاه لصالح توظيف الأموال خاصة في حالة عدم وجود مخاطر مؤكدة .

وبذا فإن مقدار طلب النقود لهذا الغرض - الاحتياط - سيقبل عما لدى المجتمعات الأخرى التي ليس لها حدود أو قواعد تحد من هذا الطلب . إذ رغم تأثيره بالدخل القومي كما هو الحال في هذه المجتمعات إلا أن هناك عاملاً آخر هاماً يحد منه هو الزكاة .

الطلب للمضاربة :

أما طلب النقود لغرض المضاربة فمن الممكن التوصل إلى صورته التي يكون عليها في المجتمع الإسلامي من المناقشة التالية :

يقوم الطلب للمضاربة في المجتمعات غير الإسلامية على ميل المنشآت والأفراد لتحقيق عوائد على أموالهم بانتهاز فرص الاستثمار المربح لتوظيف الأموال فيها ، وبالمضاربة في سوق الأوراق المالية (الأسهم والسندات) بقصد تحقيق أرباح بشرائها في أوقات انخفاض أثمانها وإعادة بيعها في أوقات ارتفاع أسعارها ، وإن هذا الطلب مرتبط بسعر الفائدة السائد في السوق

النقدية فيزداد التفضيل النقدي لهذا السبب في حالات انخفاض سعر الفائدة ، وانخفاضه في حالات ارتفاع معدلات الفائدة .

(أ) فبالنسبة للاحتفاظ بالأموال انتظاراً لفرص الاستثمار المربح فهذا أمر مقبول ومرغوب إسلامياً لكنه محكوم بعاملين . أما الأول فهو نسبة معدل الأرباح السائدة في الأنشطة الاستثمارية المتاحة إلى المعدل المتوقع لهذه الأرباح في المستقبل ، حيث يزداد الاحتفاظ بالأموال لهذا الغرض كلما كانت التوقعات للمستقبل متفائلة ، وكانت النسبة المذكورة أقل من الواحد بالتالي (مع الأخذ في الاعتبار بالطبع إمكان حدوث انخفاض في القوة الشرائية للنقود في المستقبل) .

أما العامل الثاني فهو نسبة الزكاة المفترضة على الأموال المدخرة غير المستثمرة حيث تمثل نفقة على الاحتفاظ بالأموال دون توظيف - في الوقت الذي لا تؤخذ فيه هذه الزكاة من الأموال المستثمرة إلا من عائد الاستثمار - باستثناء زكاة التجارة ، في رأي بعض الفقهاء (١٠٤).

فإذا فرضنا أن متوسط الربح السائد على الاستثمار وهو متوسط حصة المال في أرباح المشروعات تبعاً لمعدلات المشاركة السائدة في الأرباح مطروحاً منه الزكاة المفترضة على هذا الربح وقدره ٢,٥٪ هورح - ٢٥ . , رح أي ٩٧٥ , رح ، وإن القيمة الحالية للأرباح المتوقعة مستقبلاً على استثمار الأموال مطروحاً منها نسبة الزكاة المستحقة عليها هي :

$$\frac{ر - ٠.٢٥ , رح}{س ف} \quad \text{أي} \quad \frac{ر , ٩٧٥}{س ف}$$

حيث س هي معدل الخصم تبعاً للفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار في تقدير العوائد المتوقعة والمقدر تبعاً لمعدل العائد الداخلى على الاستثمار السائد في المجتمع (١٠٥) وهو يحسب من المعادلة السابق ذكرها عن معادلة الخصم باختلاف مسمياتها على النحو التالي :

$$ص = \frac{ع}{(س+١)} + \frac{ع}{(س+١)} + \frac{ع}{(س+١)} + \dots + \frac{ع}{(س+١)}$$

حيث ص تكاليف المشروع ، ع ١ ، ع ٢ ، ، ع ن العائد المتوقع لرأس المال في السنوات ١ ، ٢ ، ، ن على التوالي .
س معدل الخصم . (ويراعى أن يكون صافياً بعد خصم الزكاة الواجبة) .

أما الزكاة التي تفرض على الأموال في حالة تأخير استثمارها لمدة عام هجري كامل وقدرها ٢٥٪ من قيمته فتكون ز . وفي حالة تعدد السنوات تكون ز_١ ولذا فإن الطلب على النقود بغض الاستثمار مستقبلاً يتوقف على :

$$) \quad \frac{975, \text{ر م}}{\text{س ف}} - \text{ز ن} - 975, \text{ر ح}$$

$$\text{زيادة) } \quad \frac{975, \text{ر م}}{\text{س ف}} - \text{ز ن عن } 975, \text{ر ح}$$

تؤدي إلى زيادة هذا الطلب واضطراد هذه الزيادة كلما زاد الفرق أما نقصه فيعمل على إلغاء هذا الطلب .

(ب) أما بالنسبة للطلب على المال للمضاربة في سوق الأوراق المالية أو غيرها من الأسواق فإنه محكوم بعاملين أيضاً هما :

(أ) نوع الأوراق المتعامل فيها في السوق المالية (أسهم مشروعات مختلفة ، سندات) والعقود المتعامل بها في سوق العقود .

(ب) منع التدخل في الأسواق بقصد رفع الأسعار وتحقيق أرباح بالتالي :

وبالنسبة للعامل الأول فالأوراق التي يتم التعامل فيها في هذه الأسواق هي الأسهم والسندات ، أما السهم فهو حصة في رأس مال شركة أو مؤسسة وهو معرض للربح أو الخسارة فما كان من هذه الأسهم ضمن شركات أو مؤسسات اقتصادية تتعامل على أسس شرعية مباحة فإن تبادله في السوق مباح ، ولا يتم فيها تبادل أسهم الشركات أو المؤسسات ذات النشاط غير المشروع (وهي موجودة بالطبع في المجتمعات غير الإسلامية) . أما السند فإنه قرض تحصل عليه جهة الإصدار مقابل فائدة لحامل السند فهو إذاً من

الأعمال المحرمة ولا يتم تبادله في السوق (١٠٦). وبذا فإن نطاق المضاربة في هذا المجال محدود عما هو عليه الحال في الاقتصاد غير الإسلامي ، ومرتبطة بحجم الدخل في المجتمع ، باعتباره محصلة لنشاط المشروعات الإنتاجية التي يتم التعامل في أسهمها . أما العقود المتعامل بها في سوق العقود فإنه تخضع للقواعد التالية :

قال حكيم بن حزام : نهانى رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندي ، وقال حكيم : يارسول الله يأتيني الرجل فيريد مني بيع ما ليس عندي فأبتاع له من السوق . قال : « لا تبع ما ليس عندك » (١٠٧) .

لذا يرى البعض من الفقهاء أن أعمال المضاربة في البورصات التي يقوم بها المضاربون لشراء وبيع عقود للسلع - في بورصات العقود - دون تسليم أو استلام لهذه السلع تدخل في هذا النهي ، وذلك لما تحدثه هذه المضاربة من تذبذب في الأسعار واضطراب في التعامل فضلاً عما تؤدي إليه من ارتفاع الأسعار مقابل الأرباح التي يحصل عليها المضاربون دون تقديم خدمة إنتاجية مقابلها ، إلا أن بعض الفقهاء يرى أن النهي يسري على الحالات التي لا يمكن فيها الحصول على السلع أو ليست هناك ثقة في إمكان الحصول عليها للوفاء بالبيع الذي قام به . أما إن كان عنده ثقة في الوفاء بهذا البيع فإنه لا يدخل في هذا النهي (١٠٨) . وذلك ما دامت تتحقق فيه شروط السلم المباح ، وهو البيع المقدم الذي يحصل فيه البائع على ثمن السلعة مقدماً ثم يعطي السلعة بعد ذلك مؤخراً ، ويشترط في هذا البيع تحديد السلعة وجودتها وكميتها ووقت التسليم ، ولا بد فيه من دفع الثمن وقت عقد الصفقة وإلا بطلت . كذلك فإنه لا بد من تسليم السلعة كما هو عليه الاتفاق في موعد التسليم ولا يجوز سداد قيمتها في ذلك الوقت وإلا كان هذا نوع من الربا إذا اختلفت القيمة عند عقد الصفقة عنها عند وقت إستيفاء السلعة (١٠٩) .

وذلك بناء على قول ابن عباس : قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين فقال : « من أسلف في ثمن فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » (صحيح مسلم : كتاب البيع) .

أما ما لا يتحقق فيه هذه الشروط من العقود فلا يتم التعامل فيه ، وبذا يقل عدد العقود التي يتم التعامل فيها في هذه الأسواق ، ويقل الطلب على النقود أيضاً لهذا الغرض .

أما العامل الثاني المتعلق بمنع الأنشطة التي يترتب عليها ارتفاع الأسعار بقصد تحقيق الأرباح فمنه شراء السلع بقصد تخزينها لحين ارتفاع أسعارها . حيث يعد ذلك احتكاراً - من وجهة نظر الإسلام - ويدخل في قول رسول الله ﷺ : « من احتكر فهو خاطيء » (صحيح مسلم) .

(ج) توازن سوق النقود :

مما سبق يتضح أن الطلب على النقود للمعاملات هو أهم أقسام الطلب على النقود في المجتمعات الإسلامية وأنه مرتبط بحجم الدخل القومي أما القسمين الآخرين فأولهما وهو الطلب بدافع الاحتياط فإنه محدود بكل من الدخل ومقدار النصاب الخاص بالزكاة على النقود ، لذا فهو يشكل نسبة صغيرة من الطلب للمعاملات . وأما الثاني وهو الطلب بدافع المضاربة فإنه لا يتأثر بالفائدة على رأس المال لأنها غير موجودة في الاقتصاد ، كما أنه محدود لمحدودية مجالات المضاربة المباحة بشروطها الشرعية ، وهو يعتمد على معدلات المشاركة في الربح .

أما عرض النقود فقد سبق القول باعتماده على حجم الدخل القومي . لذا فإن شرط توازن سوق النقد في المجتمع الإسلامي هو :

$$ع_n = ط_n = ط_n (ل) + ط_n (ل، ن) + ط_m (ر، ن)$$

حيث $ع_n$ عرض النقود ، $ط_n$ الطلب الكلي على النقود ، $ط_n$ ، الطلب للمعاملات ويرتبط بالدخل النقدي ل ، $ط_n$ الطلب للاحتياط ويرتبط بكل من الدخل (ل) والقيمة النقدية لنصاب الزكاة ن .

$ط_m$ الطلب للمضاربة ويرتبط بعائد المشاركة في الربح ر . ومدفوعات الزكاة (ن)

وهناك طريقة أخرى لتحقيق التوازن في سوق النقد اقترحها د . مختار متولى ، وهي ضريبة الأموال الاقتصادية كما سبق ، وسيأتى مزيد من التفصيل فيما بعد أيضاً .

د . معدل الخصم في الدراسات الاسلامية (١١٠) :

يعتمد سعر الخصم في الدراسات الاسلامية على استخدام مفهوم معدل الربح المتوقع او الاحتمال بديلاً عن سعر الفائدة المستخدم في الدراسات الوضعية الربوية وذلك للاعتبارات الآتية :

١ - أن سعر الفائدة ربا محرم . أما الربح فهو عائد مباح يقابل نشاطاً اقتصادياً إيجابياً ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (البقرة / ٢٧٥) .

فالربا أو الفائدة مقابل الإقراض وهي وظيفة سلبية تؤثر الانتظار الزمني على المخاطرة ، أما الربح فمقابل عملية البيع ، وهي وظيفة إيجابية تمثل العوائد الناتجة عن أى مشروع ، فلفظ البيع شامل لجواز تحقيق أى عائد من أى نشاط كان تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو غير ذلك يحتوى على نشاط البيع وليس الإقراض . فلا يصح إذا استخدام سعر الفائدة المحرم كأداة لسعر الخصم ، ولأن سيادة الشريعة الاسلامية في المجتمع تعنى عدم وجود الفائدة أصلاً .

فالعائد المتحقق من عملية البيع في النشاط هو الأساس السليم للخصم ، وهو يتمثل في الربح أو الخسارة أو القلة أو غيرها من عوائد هذا النشاط ، ويسمى من الناحية المحاسبة الربح المتوقع أو الاحتمالى .

٢ - أن عوائد عناصر الانتاج تتخذ أحد شكلين : إما أن تكون معلومة مسبقاً مثل عائد الاجارة (سواء كانت اجارة منافع أو أعمال) وتقع في الذمة ومن ثم تعتبر عائداً على الايراد ويجب أن تخصم منه سواء تحقق ربح أو لم يتحقق . وإما أن تكون احتمالية غير معلومة مسبقاً وهو الربح الذى يستحق على المشاركات بأنواعها المختلفة ، ويوزع بنسب شائعة منه بعد تحققه .

وأن الفيصل بين هذين النوعين من العوائد هو الغرض أو العلة من تقديم عناصر الانتاج ، فالعائد المعلوم يستحق عن المنفعة المرجوة من عين مقدمة ينتفع باستخدامها في منفعة خاصة أو من عمل مطلوب يمثل منفعة معينة

لطالبها . وذلك يكون الانتفاع بالعين أو العمل هو هدفاً في ذاته وهو علة طلب الاجر أو الأجرة مقابلة .

أما العائد الاحتمالي غير المعلوم مسبقاً فهو لا يطلب للانتفاع بعين أو عمل ولكن لطلب الربح عن هذا العمل . فعمل المضارب ليس هدفاً لحد ذاته ولكن الهدف منه هو الربح ، وهذا الربح غير متحقق المقدار مسبقاً ، ولذلك يفسد بالتعاقد على عائد معلوم مسبقاً . لأن العائد متردد بين الربح والخسارة . كذا فمن الإجحاف الاتفاق على قيمة مقدرة لهذا العائد .

وأن عائد رأس المال (الأصل النقدي) متردد بين الربح والخسارة لأنه احتمالي غير معلوم مسبقاً . ولا يعتبر أحد عناصر تكلفة النشاط ولا يعد عبئاً على الإيراد بل توزيعاً له .

ولا يوجد أساس علمي فقهي يوجب قياس الربح الاحتمالي من رأس المال على اعتبار أنه تكلفة أو عبء واجب الخصم لأنه لا يوجد أساس معلوم ومقدر لهذا الربح مسبقاً يمكن القياس على أساسه .

وإذ تحسب تكلفة الفرصة البديلة على التكلفة المعلومة الثابتة . فإنه لعدم وجود سعر الفائدة في الاقتصاد الاسلامي ، لا يحسب الربح كتكلفة فرصة بديلة إذ أنه غير معلوم مسبقاً فكيف يحسب كتكلفة ، وهو توزيع للإيراد . لذا فإن معيار التكلفة الفرصة البديلة لا يعد مناسب كأساس تبنى عليه قرارات الاستثمار .

٣ - أن قرارات الاستثمار في المجتمع بالنسبة للاستثمار الخاص تختلف عن تلك المتعلقة بالاستثمار العام ، ولكل مجال منها الاستثمار الخاص والاستثمار العام (معايره التي تراعى عند اتخاذ القرارات المتعلقة بأى منها . فالربحية الاجتماعية تصلح للتطبيق في المشروعات العامة . أما في حالة المشروعات الخاصة فإن قرارات الاستثمار تبنى على معايير تتعلق بربحية المشروع بالنسبة للقائمين عليها على أساس الربحية في ذاتها هدف لا حرج عنها في الشريعة الاسلامية ، وأن تحقيق الأهداف القومية لا تعد من مسئولية المشروع

الخاص ، وأن المشروع الخاص قد لا يتوافر لديه بيانات كافية على المستوى القومى لتطبيق معايير الربحية الاجتماعية .

٤ - تقترح د . كوثر عبد الفتاح أن يُلحظ في قرارات الاستشارة الخاص معيارين هما :

(أ) الربحية التجارية .

(ب) التكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع المحيط بالمشروع نتيجة لقيامه بانشطته فيتلاقى المعيارين لمراعاة أهداف المشروع في تضخيم أو تكبير الربح . هدف المجتمع في صافي قيمة مضافة موزعة على عناصر الانتاج مع أقل تكلفة اجتماعية ممكنة حتى يكون تضخيم الربح في إطار من القيم الاسلامية الخاصة « لا ضرر ولا ضرار » وأن قياس الربحية يقوم على أساس طريقة معدل العائد الداخلى ، والتي تقيس المعدل الذى تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للاستثمار ، أو معدل الخصم الذى يجعل صافي القيمة الحالية للاستثمار صفراً .

٥ - أن الفقهاء قد أجازوا اعتبار قيمة مالية للبعد الزمنى فى البيوع فقط دون القروض ، مثل بيع السلم والبيع الآجل . هذه القيمة يمكن تقديرها وقياسها . وأن الفقهاء فى اجازتهم للقيمة المالية للعامل الزمنى قد اعترفوا بالتالى بمفهوم القيمة الحالية .

٦ - أن البيوع الأجلة لاتعتمد على سعر الفائدة فى تحديد أثر العامل الزمنى بل يتم تقدير الفرق بين السعر النقدى والآجل بمراعاة ظروف العرض والطلب والعائد الاحتمالى المتوقع عن فترة التأجيل .

وإن الفقهاء حين اعترفوا بالفرق النقدى المحقق بين سعر البيوع الأجلة والسعر النقدى واستندوا فى هذا الاعتراف على البيوع فقط فقد قصدوا ذلك على أساس أن هذا الفرق بمثابة ربح ، فلم يفصلوا بين الثمن النقدى والسعر الآجل على أساس فصل المخاطرة عن عائد رأس المال .
لذا فإن الربح فقط هو أساس احتساب القيمة الحالية للتدفق النقدى .

٧- أن الربح الاحتمالي يستند إلى أسس علمية موضوعية وليست شخصية ، وهو يوفر أساساً صالحاً للاستخدام تبعاً لنوع النشاط ومعدلات عوائده الفعلية . وأن هذا الربح يمكن استخدامه في حالة اللايقين (عدم التأكد) كمعدل للخصم . وهو يمثل الفرصة المتاحة أما المشروع . كما أن الربح وليس الفائدة هو الذى يمثل الندرة الحقيقية للمعروض من رأس المال العيني (الحقيقى) ، وهو أداة تخصيص هذا الرأسمال . لأن الفائدة تكلفة على الاستثمار ، أما الربح فهو عائد له . والمنظمون يستثمرون حين يكون الربح اكبر وليس حين تكون الفائدة أكبر .

٨- تقترح د . كوثر أن يعتمد الخصم على استخدام متوسط المعدل المتوقع للأرباح مقدراً بأوزان نسبة لعوائد الاستثمارات المثيلة التى تتصف بنفس درجة المخاطرة للمشروع تحت الدراسة . وعلى أساس المعادلة .

$$M = \frac{C_1 \cdot P_1 + C_2 \cdot P_2 + \dots + C_n \cdot P_n}{n}$$

حيث م معدل الخصم المطلوب .

ع ١- P_n معدل العائد المتوقع للاستثمار .

و ١- P_n الوزن النسبى أو الاحتمال .

وتستخدم احدى طرق التنبؤ فى استخراج ع ١- P_n .

هذا وهناك اقتراحات أخرى لباحثين آخرين فى الاعتماد الاسلامى .

فيقترح د . معبد الجارحى استخدام معدل العائد على الودائع المركزية قصيرة الأجل . فيستخدم هذا المعدل فى خصم صافى الايرادات المتوقعة لرعوس الأموال بهدف الوصول إلى قيمتها الحالية . وهذا المعدل هو معدل العائد على حسابات الاستثمار التى يفتحها المصرف المركزى لدى المصارف الأعضاء لتستثمرها فى القطاع الإنتاجى .

ويقترح د . سيد الهوارى أن يكون معدل العائد على أحسن استثمار بديل يتصف بنفس مواصفات المشروع تحت الدراسة من حيث الشرعية والأولوية الإسلامية ودرجة المخاطرة . ولذا فسيكون هناك أكثر من معدل للخصم يعكس تفضيلات المستثمر المسلم .

أما د . حسين شحاته فيرى استخدام متوسط النسبة المثوية للأرباح المتوقعة إلى رأس المال المستثمر .

وهي طرق مختلفة للاختيار بينها ، وإن كان لكل وجهة نظره ومؤيداته ، كما أن هناك حدود وظروف لاستخدام المعدل المقترح منه . وهي جميعاً محاولات مفيدة ونافعة وجزاهم الله خيراً عنها

٥ - العمالة وسوق العمل :

(أ) العمالة الكاملة :

يعمل الإسلام على تحقيق التوظيف الكامل لقوة العمل المتاحة وتحسين نوعيتها ومن ثم كفاءتها ، وزيادة إمكانيات التقدم الفني واستخدام وسائله الحديثة في الإنتاج ؛ مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية المختلفة وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته بالتالي . فيقول رسول الله ﷺ : « إن الله يحب المؤمن المحترف . (رواه الطبراني في الكبير والبيهقي) ويقول عليه الصلاة والسلام : « من أمسى كالأمن عمل يده أمسى مغفوراً له (١١١) » .

وقد منع الإسلام ألوان اللهو التي لا تتفق مع ما يجب أن يلتزمه الإنسان من جد واستمرار للعمل المنتج (مع السماح بالترويح عن النفس بأمور أباحها حتى لا يصاب الإنسان بالسامة والملل) . كذلك فقد منع الأعمال العقيمة والضارة كالمقامرة والسحر والشعوذة ، حتى لا تستنزف طاقات الإنسان في أمور غير نافعة ، وقد منع الإسلام لذلك أيضاً الغش والخيانة والسرقة واستغلال النفوذ والرشوة . فيقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ (١١٢) ، ويقول أيضاً : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون ﴾ (١١٣) .

ويقول رسول الله ﷺ : « إن لربك عليك حقاً وإن لنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً ، فأعط كل ذي حق حقه » (١١٤) ، وعنه أيضاً : « من غش أمي فليس مني (١١٥) . وقال ﷺ : « اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل

يارسول الله وماهن ، قال الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » (١١٦) . وقال رسول الله ﷺ : « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه ، فقد أوجب الله له النار وحرّم عليه الجنة ، فقال رجل : وإن كان شيئاً يسيراً يارسول الله ؟ فقال : وإن كان قضيباً من أراك » (١١٧) . وقال عليه الصلاة والسلام : « إن رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة » (١١٨) . ويتخوضون في مال الله بغير حق - أي يتصرفون في أموال المسلمين بالباطل - وقد لعن رسول الله الراشي والمرثشي والرائش .

وقال رسول الله ﷺ : « من يكفل لي ألا يسأل الناس شيئاً أتكفل له بالجنة » (١١٩) .

ومن تعاليم نبي الإسلام أيضاً : « لأن يأخذ أحدكم حبله ، ثم يأتي الجبل فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » .

ويعني ذلك حرص الإسلام على العمالة الكاملة لكافة أفراد قوة العمل المتاحة ، وتوجيهها نحو الجهود الإنتاجية المفيدة والنافعة للفرد وللمجتمع حتى تزداد قدرة المجتمع الإنتاجية وتنمو بصفة مستمرة .

(ب) الطلب على العمل :

تتطلب الإفادة من عنصر العمل رفع كفاءته وزيادة مهارته ، ويعد توفير فرص العمل للكفاءات وإسناد الأعمال إليها أهم العناصر لحث القوى العاملة على تحسين كفاءتها وزيادة مهارتها . وفي هذا يقول ﷺ : « من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله » (رواه الحاكم) . ويقول الله تعالى : ﴿ إن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ (سورة القصص : آية ٢٦) .

وقد قال عمر بن الخطاب : من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً لمودة أو قرابة بينها فقد خان الله ورسوله والمسلمين .

كذلك فإن هذه الكفاءات لا بد لها وأن تنمي مهاراتها بصفة مستمرة ، وأن تؤدي عملها وفقاً لأحدث الأساليب العلمية في مجالات العمل المختلفة ، إذ يقول رسول الله ﷺ : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » (رواه البيهقي) . يقول الله تعالى : ﴿ واعملوا صالحاً إني بما تعملون بصير ﴾ (سورة الزمر : آية ٢٩) .

هذا ، ويتطلب أداء العمل بكفاءة توفير الإمكانيات لأدائه ، وتنظيم مواعيد العمل والراحة ورعاية العمال في حالة إصابات العمل .

وفي هذا يحدثنا القرآن (سورة يوسف : آية ٨) : ﴿ وقال الملك ائتوني به استخلصه لنفسي ، فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين . قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم ﴾ .

فلقد أعطى الملك ليوسف سائر السلطات التي يتطلبها نجاحه في العمل ، واختار يوسف من العمل ما يناسب مؤهلاته وإمكانياته من أمانة وعلم ومحافظة على العمل .

وهو يعني أن الطلب على العمل مرتبط بإنتاجيته .

(ج) عرض العمل :

يرتبط بعرض العمل وتشجيعه توفير الحوافز الاقتصادية لذلك لتسيير النشاط الاقتصادي . لذا يقول الله تعالى : ﴿ ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون ﴾ (سورة الأحقاف : آية ١٩) . ويقول تعالى : ﴿ إنا لأنضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ (سورة الكهف : آية ٣٠) .

ويعني هذا وجوب مكافأة كل عمل يتم تنفيذه ضماناً لاستمرار مشاركة العاملين في الجهود الإنتاجية وحرصهم على أدائه بأقصى كفاءة ممكنة حتى تتحقق الكفاءة من استخدام قوة العمل المتاحة .

ولا يعني ذلك الاقتصار على الحوافز المادية العاجلة فقط ، بل أن الإسلام يجمع في مكافأته للعاملين بين الحوافز المادية والأدبية في الدنيا ، والثواب

الأخروي في الحياة الآخرة والذي ليس له حدود لارتباطه بفضل الله العظيم في الدار الآخرة ، مما يزيد من عرض العمل إلى أقصى حد ممكن طلب للاجرين .

فبالنسبة للحوافز المادية ، فإنه لما استخدم عمر بن الخطاب أصحاب رسول الله ﷺ لجباية الخراج قال له أبو عبيدة بن الجراح : دنست أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال له عمر : يا أبا عبيدة إذا لم استعن بأهل الدين على سلامة ديني فبمن أستعين . قال : أما إن فعلت فأغنهم بالعمالة عن الخيانة (أبو يوسف : الخراج) . أي أجزل لهم العطاء .

ومن هذا يتضح أن الأجر يجب أن يكون مجزياً حتى لا ينحرف بعض العاملين ويلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو يقل اهتمامه بالعمل ، ويحدث الاضطراب في الإنتاج أو غير ذلك مما يضيع على المجتمع موارده ، وبالطبع فإن هذا الأجر يتحدد وفقاً لإمكانيات المجتمع وظروفه .

ولذا فإنه ضمناً للحوافز المناسبة لدى القوة العاملة كي تشارك في العمل بأقصى كفاءة ممكنة ، فإن نظرية التوزيع الإسلامية تشمل قواعد لمكافأة عناصر الإنتاج المختلفة تضمن العائد المجزي لكل هذه العناصر ، وتشمل من بين قواعدها قواعد الأجر المناسب للعمل والجهود المبذولة في الإنتاج ، وهو دافع هام للعمل واكتساب المهارات وبذل الجهود الإنتاجية .

فالأجر في حالة العمل في مؤسسات الدولة وهيئاتها يحدد من جهة بالحد الأدنى المطلوب لمستوى معيشة العامل وفقاً لمسئولياتها الاجتماعية ، ومن جهة أخرى بالجهود المبذولة في الإنتاج وكفاءة العامل وخبرته وتدريبه . أما إن كان العمل في المشروعات الإنتاجية الفردية فإن الأجر يخضع لظروف المساومة والمنافسة في سوق العمل ، فإن وجدت الدولة أن الحالة تستدعي تسعير الأجور وتحديد لها لوجود احتكار واستغلال فإنها تتدخل بتحديد لها . وأيضاً فإن المجتمع بحقوق الكفالة السابق ذكرها في مبدأ العدالة الاجتماعية ملتزم بتحقيق المستوى المعيشي اللائق لأفراده (١٢٠) أي أن عرض العمل إذن مرتبط

بالأجر الحقيقي وليس النقدي . وأن هذا الأجر يتحدد بالتفاعل الحر بين قوى العرض والطلب .

ولقد نهى رسول الله ﷺ عن استئجار الأجير حتى يتبين له أجره (رواه أحمد) .

ويعمل ذلك على الحد من المشكلات بين الإدارة والعاملين وتوفير الوقت للعمل المنتج .

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل أنه يجب أداء حقوق العمال وغيره من عناصر الإنتاج إلى أصحابها من فور انتهاء العمل ، حيث قال رسول الله ﷺ : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » (صحيح البخاري) . وقال عليه الصلاة والسلام : « قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره » (رواه البخاري) .

وبالطبع فإن ذلك يتطلب تيسير العمليات الإدارية والحسابية ، ويستلزم أيضاً عدم وجود قيود وتعقيدات إدارية ومالية ، حتى ينجز العامل العمل في سرعة وإتقان طلباً لأجره ، حتى لا يتعرض لضيق حقه أو احتياجه للاستدانة رغم استحقاقه للأموال ، وحتى لا يفقد الجو المناسب للعمل المثمر .

ولا يؤدي التأخير في استلام الحقوق إلى ضياعها مهما طال الزمن ، لما ورد في حديث رسول الله ﷺ : « وقال الثالث اللهم اني استأجرت أجراً فأعطيتهم أجرهم غير واحد ترك الذي له وذهب فثمرت أجره حتى كثرت منه الأموال ، فجاءني بعد حين فقال : يا عبد الله أدِّ إليَّ أجري ، فقلت له : كل ماترى من اجرك من الإبل والبقر والغنم والرقيق فقال : يا عبد الله لاتستهزىء بي فقلت إني لا أستهزىء بك فخذ كلة » (رواه البخاري) ؛ .

وقد حرص الإسلام على صيانة حقوق العاملين حتى بعد وفاتهم ونقلها إلى ورثتهم من بعدهم حتى يقوموا ببذل أقصى الجهود ، لأن حقوقهم

مكفولة لهم ولمن يعولون من بعدهم . ولهذا شرعت الموراثة (ولغيره من الأغراض الاجتماعية الأبرى) . ويعمل ذلك على زيادة عرض العمل .

أما الحوافز الأدبية والمعنوية فمنها الترغيب في العمل النافع وتحقيق مصالح المجتمع ونيل رضا الله من جراء ذلك .

والترهيب من الخروج على الجماعة والإضرار بمصالحها والتعرض لعقاب الله المرتبط بذلك . أما المكافأة في الدار الآخرة فتقع تحت قول الله تعالى : ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ﴾ وقوله تعالى ﴿ الله عنده حسن الثواب ﴾ .

ومن جهة أخرى فإن لتنظيم العلاقة بين العمال وصاحب العمل ، وساعات العمل اليومية والأسبوعية ، وتنظيم العمل ولوائحه وقوانينه بما يناسب العمال ويمكّنهم من أداء مسؤولياتهم الاجتماعية أثرها في تهيئة الجو الملائم للعامل كي يبذل أقصى جهده ويلتزم بخطة الإنتاج ويحقق أهدافها . فعلاوة على ما سبق ذكره فإن للعامل حقه في الراحة من عناء العمل عملاً بقول رسول الله ﷺ : « إن لنفسك عليك حقاً وإن لزوجك عليك حقاً وإن لعينك عليك حقاً » (رواه البخاري) . كذلك فإن مواعيد العمل يجب أن تسمح بأداء العبادات وقضاء المصالح ومواجهة أعباء المعيشة .

فإذا أسند للعامل عمل يزيد عن ذلك ورضي به يجب تعويضه بالأجر الإضافي وتيسير أدائه لهذا العمل بكافة الوسائل . وهو يعني ارتباط ساعات العمل أيضاً بمقدار الأجر المخصص لها .

وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ : « إخوانكم خولكم جعلكم الله قنية تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه وليلبسه من لباسه ولا يكلفه مالا يغلبه ، فإن كلفه ما يغلبه فليعنه » (رواه أحمد) .

فإذا أصيب العامل أو ضعف عن العمل لكبر أو مرض أو غير ذلك ، تكفل به المجتمع وحصل على حقه كاملاً من بيت مال المسلمين ، فلقد

صالح خالد بن الوليد أهل الحيرة على كفالة كل عامل ضعف عن العمل فكبر أو مرض أو افتقر بطرح الجزية عنه وإعالته هو وعياله من بيت مال المسلمين . وإذا توفي العامل قام المجتمع برعاية أسرته من بعده لقول رسول الله ﷺ : « من ترك مالاً فلورثته ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فعليّ وإليّ وأنا أولى بالمؤمنين » (رواه ابن ماجه) .

وبذا يحص العاملون على القيام بأعمالهم على خير وجه ويخلصون في هذا العمل ولا يستهينون بما يوكل إليهم . فتحقق العمالة الكاملة للاقتصاد والكفاءة القصوى من التشغيل .

(د) توازن سوق العمل :

مما سبق يتضح أن سوق العمل في الاقتصاد الإسلامي يتحقق له التوازن بتساوي الطلب على العمل مع عرضه وإن سوق العمل يتسم بالمنافسة وأن هناك ضمانات لسيادتها بتدخل الدولة لتحقيق ذلك .

أي أن سوق العمل - والأمر كذلك - ولا يخضع للجمود في الأجور الحادث في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة لتأثير نقابات العمال ، أو تدخل الحكومات لتحديد الحد الأدنى للأجور ، أو إيجاد قيود على التفاعل الحر ثقوى العرض والطلب في سوق العمل بأي صورة كانت . وإذ ترتب على ذلك انخفاض في الأجور ، في أوقات زيادة البطالة ونقص فرص العمل - فنه سيعمل على تحقيق التوظيف لليد العاملة في المجتمع . وأن المجتمع يمكنه بعد ذلك تعويض العاملين عن انخفاض أجورهم بمخصصات الزكاة وغيرها من الموارد المستخدمة في إعادة توزيع الدخل السابق الإشارة إليها دون تدخل في مرونة أي من الأجور أو الأسعار .

لذا فإن عرض العمل الذي يتوقف على مستوى الأجر الحقيقي ، سيتساوى مع الطلب على العمل الذي يرتبط بإنتاجيته . أي أن :

$$\left(\frac{ج}{س} \right) = ع م (ج ق)$$

$$= ط م (ت)$$

حيث $E =$ عرض العمل .
ط = الطلب على العمل .
ج = الأجر النقدي .
س = المستوى العام للأسعار
ج = الأجر الحقيقي .
ت = الانتاجية
وشرط التوازن هو $E = ط$

٦ - التوازن العام للاقتصاد الإسلامي :

أوضحت الدراسة أن التوازن في الاقتصاد الإسلامي ذو معالم محددة وواضحة يختلف بها عن غيره من الاقتصادات الأخرى كالأسمالية أو الاشتراكية . وأن التوازن في الاقتصاد يقوم على التوازن في الأسواق الثلاث الرئيسية وهي سوق السلع والخدمات ، وسوق النقود ، وسوق العمل . وفيما يلي نوضح محاولة من الباحث لبيان كيف يتحقق التوازن للأسواق الثلاثة معاً والعلاقات المتداخلة بينها ، وبذلك يمكن التعرف على الصورة التوازنية العامة للاقتصاد ككل .

(أ) التوازن في سوق السلع والخدمات :

يوضح الشكل رقم (٥٧) كيفية تحقيق هذا التوازن . يقوم التوازن في سوق السلع والخدمات على تساوي كل من الادخار والاستثمار المخططين (قسم أ) أما الادخار فيتحدد بمستوى الدخل (قسم ب) . وأما الاستثمار فيتحدد كما سبق القول بكل من عائد المشاركة المتوقع من الاستثمار والدافع الإسلامي للاستثمار لتحقيق منافع للمجتمع (الاستثمار التطوعي وتأثير الزكاة ... الخ) .

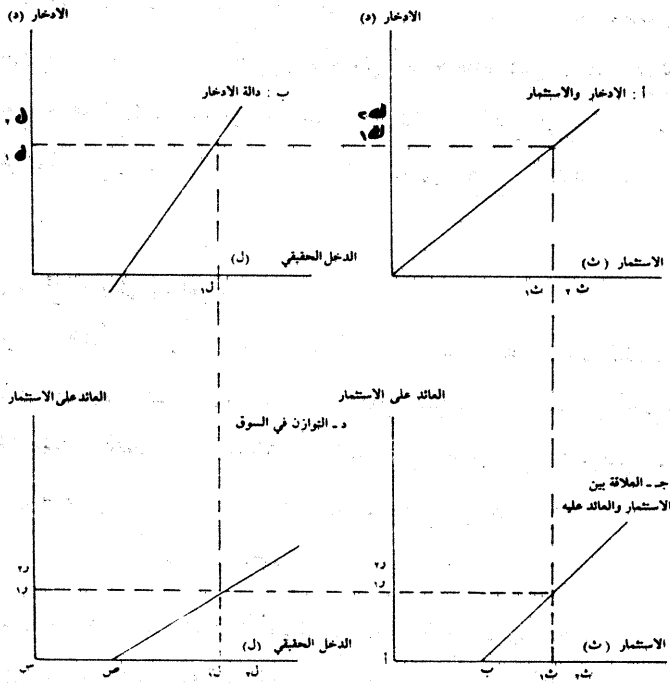
ولصعوبة صياغة هذا الجزء من الاستثمار (أى التطوعي) في صورة علاقة دالية يمكن قياسها ، فسوف يفترض وجود استثمار في المجتمع الإسلامي حتى عند معدل للعائد المتوقع (عائد المشاركة في الربح على الاستثمارات

السالف الإشارة إليه) مساو للصفر - (قسم ج من الشكل) تمثله المسافة أ ب .

أما الدخل فإنه يشبه أيضاً الاستثمار في تحقق جانب منه ذاتياً دون علاقة له بمعدل العائد المتوقع على الاستثمار يمثله المسافة س ص في القسم د من الشكل ومن النقطة ص يتجه منحني الدخل للزيادة بزيادة معدل العائد على رأس المال .

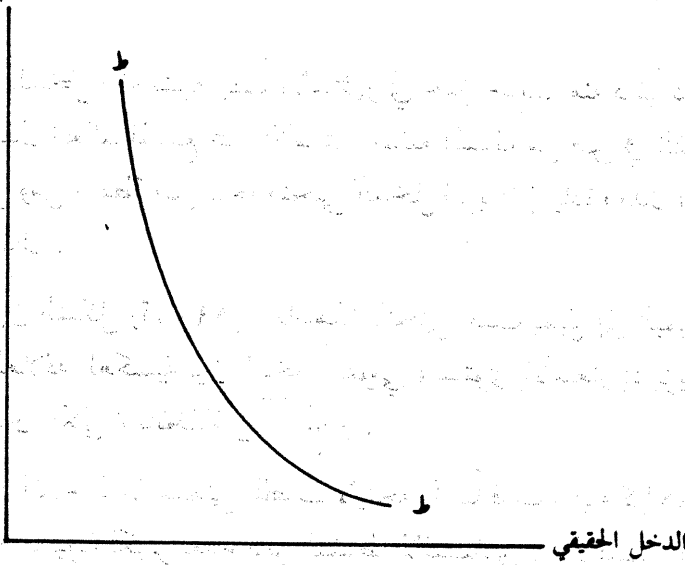
ويبين الشكل رقم (٥٩) اتجاه هذا المنحني حيث يميل إلى اليمين وأسفل مبيناً العلاقة العكسية بين الدخل القومي ومستوى الأسعار إذ يزيد الطلب (الإنفاق الكلي) بانخفاض الأسعار .

ومن الملاحظ أن منحني الطلب لا يتجه رأسياً قرب نهايته كما هو الحال في مصيدة السيولة لكي ينعكس لعدم تأثر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي بسعر الفائدة (١٢١) .



شكل بياني رقم (٥٧)

توازن السلع والخدمات في اقتصاد إسلامي

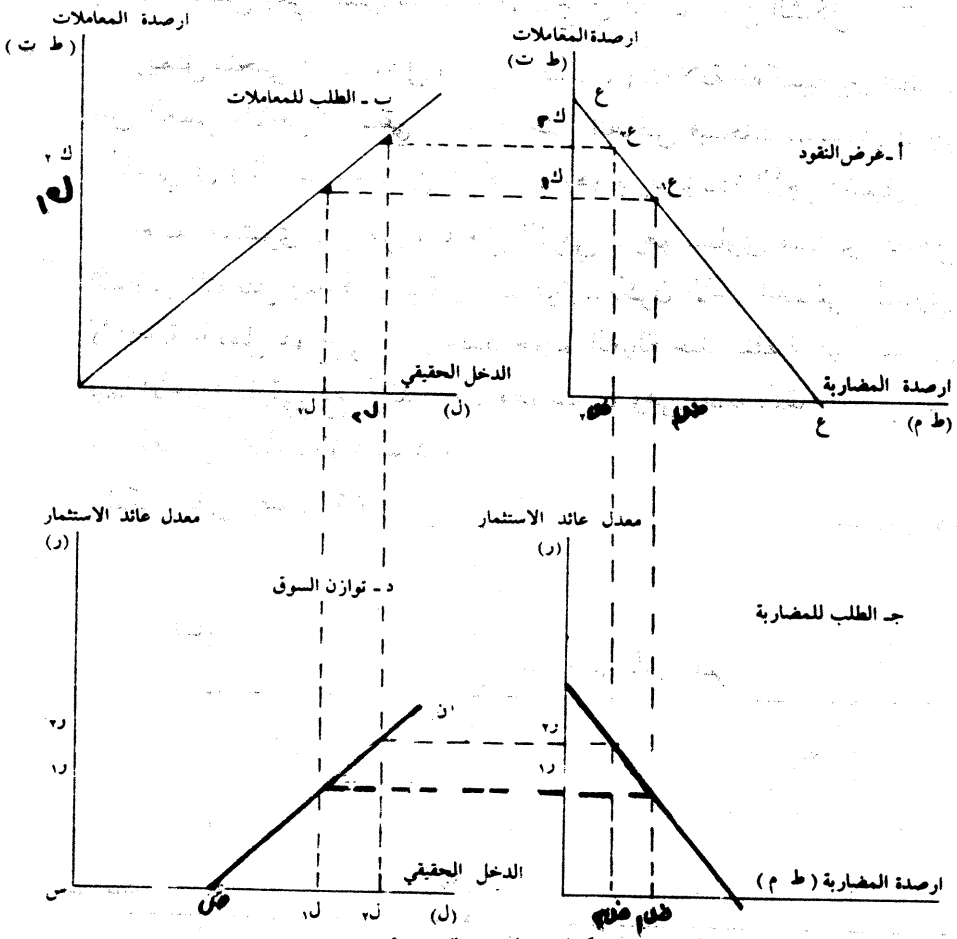


ويتحقق التوازن في هذا السوق عند مستوى من الدخل هو $ل$ ، يتحقق مع استثمار قدره $ث$ ، يتساوى مع الادخار وقدره $د$. ويتغير معدل العائد على الاستثمار يتغير كل من الدخل والاستثمار باتجاه طردي ، فارتفاع العائد إلى $ر$ يرتفع مستوى الاستثمار إلى $ث$ ويزداد الدخل إلى $ل$ ، كما يزداد الادخار المتحقق من هذا الدخل إلى $د$ ليتساوى مع الاستثمار $ث$ فيتحقق التوازن .

(ب) التوازن في سوق النقود :

اعتبر في هذا السوق أن الطلب على النقود للمعاملات يشمل أيضاً الطلب للاحتياط ، وكما سبق فإن الدخل القومي يتحدد في الجزء $د$ من الشكل (٥٩) عند النقطة $ل$. وعند هذا المستوى من الدخل يتحدد عرض النقود عند $ع$ على النقود للمعاملات عند $ك$ (القسم ب) كما يتحدد عرض النقود عند $ع$ (قسم أ) . أما الطلب للمضاربة فيمثلته $ض$.

ويعني ذلك أن كلاً من عائد الاستثمار والدخل يحددان معاً التوازن في هذا السوق حيث يعملان على تحقيق تعادل عرض النقود والطلب عليها .



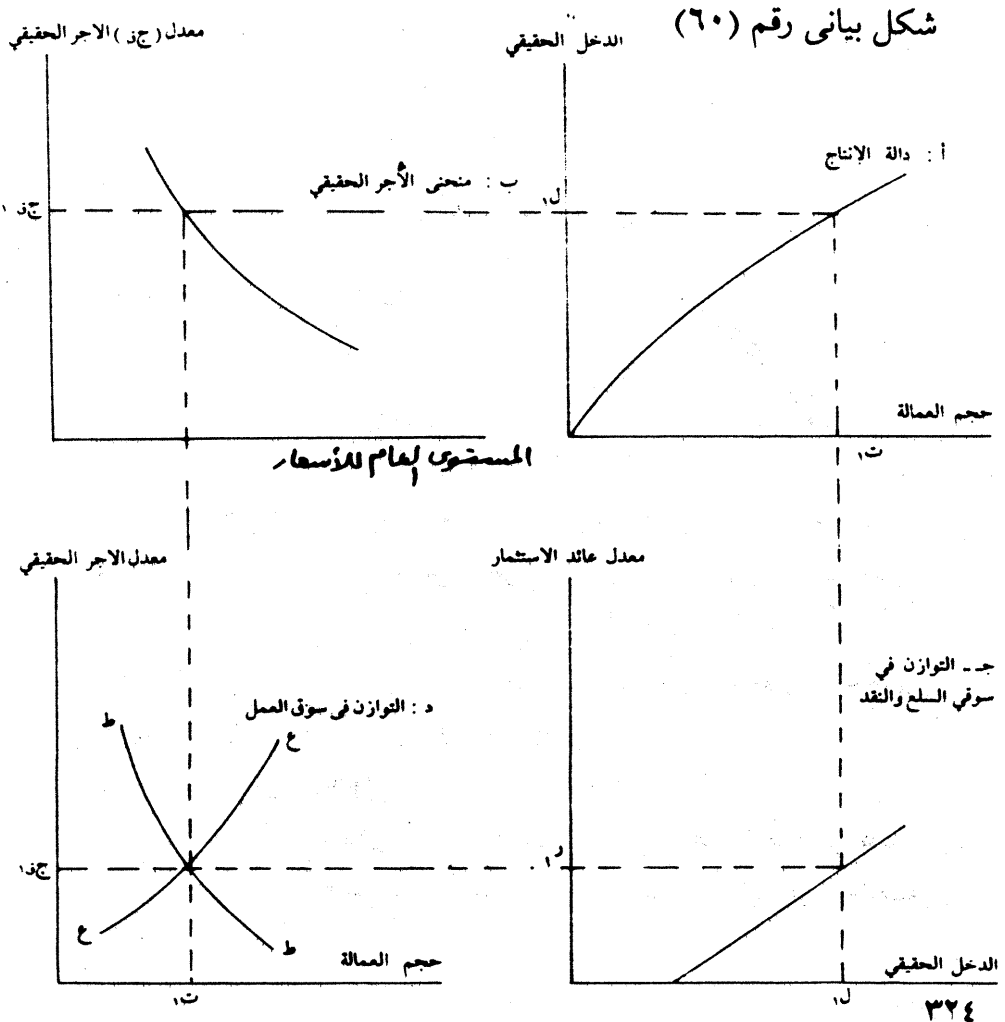
شكل بياني رقم (٥٩)

وتغير الدخل L سيحدث مع معدل عائد عند r_2 ، ويرتفع منحنى عرض النقود إلى E_2 ، ويزداد الطلب على المعاملات إلى K_2 ويتحدد الطلب للمضاربة عند r_2 . وهكذا يصحب تغير عائد الاستثمار تغيراً موازياً في الدخل يصحبه زيادة في كل من عرض النقود والطلب عليها، والعكس بالعكس، فيتحقق التوازن في سوق النقود.

(ج) التوازن في سوق العمل :

يتحقق التوازن في سوق العمل بتعادل كل من عرض العمل والطلب عليه أما الطلب على العمل فإنه يتحدد كما سبق القول بالإنتاجية الخاصة

بعضر العمل وهي تشتق من دالة الإنتاج في القسم أ من الشكل (٦٠) .
 ويمثل منحنى الطلب على العمل (قسم د) العلاقة العكسية بين الطلب
 على العمل والأجر الحقيقي . أما منحنى العرض فيتحدد بمستوى الأجر
 الحقيقي في (القسم ب) من الشكل ، وهو يزيد بزيادة الأجر الحقيقي .
 فعند مستوى ل_١ من الدخل القومي - وهو يساوي مستوى الدخل
 التوازني المتوصل إليه في السوقين السابقين - يكون الأجر الحقيقي المساوي
 لإنتاجية العمل هو ح_١ . ويتحدد حجم العمالة عند النقطة التي يتساوى
 فيها الأجر الحقيقي مع الإنتاجية ، وهوت ل_١ ، وهي نقطة التقاء منحنى كل
 من العرض والطلب (قسم د) .



وإذ يرتبط العرض الكلي في المجتمع بمستوى التشغيل (العمالة) فإنه من الممكن اشتقاق منحنى العرض الكلي من نقاط التوازن المتعددة بين مستويات مختلفة من الدخل القومي ومعدلات الأجر الحقيقي .
هذا ويتجه العرض الكلي للزيادة بزيادة المستوى العام للأسعار .

(د) التوازن الكلي :

يتحقق التوازن الكلي للاقتصاد بحدوث التوازن في الأسواق الثلاث السابقة حيث يتساوى المطلوب مع المعروض من السلع والخدمات في سوق السلع ، ومن النقود في سوق النقود ، ومن العمل في سوق العمل ، وبذا يتحقق للاقتصاد كله التوازن . حيث أن التوازن في هذه الأسواق يتضمن تساوي الادخار مع الاستثمار والانفاق مع الدخل ، أي الطلب الكلي مع العرض الكلي .

الخلاصة :

تمت في هذه الدراسة محاولة لاستنباط نظرية التوازن العام للاقتصاد في إطار الإسلام ، وركائزها الأساسية وكيفية تحقق التوازن بناء عليها ولعل النتائج الآتية من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة وهي :

١ - إن الإسلام يعمل على تنظيم الإنفاق الاستهلاكي بترشيده لتوفية احتياجات المجتمع الأساسية ، وتوفير المدخرات لدعم الطاقة الإنتاجية للمجتمع بصفة مستمرة ، والحد من المشاركة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع غير الإسلامي من جراء الإنفاق الترفي والتنوع والتطور غير المبرر اقتصادياً وإسلامياً في الرغبات الإنسانية ، وما يؤدي إليه ذلك من انحراف في استخدام الموارد المتاحة للمجتمع عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية .

٢ - يؤدي كل من إعادة توزيع الدخل في المجتمع من خلال الزكاة والصدقات وكافة المساعدات التي يقدمها الأغنياء والحكومة للفقراء ، والإنفاق الواسع على الخدمات العامة كالتهليم والصحة والإسكان والمرافق العامة والأمن وغيرها ، والإسكان والمرافق العامة والأمن وغيرها ، إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع في الأجل القصير .

٣ - إن الهيكل السلعي للطلب الكلي في المجتمع الإسلامي يتسم بزيادة الطلب على الضروريات وشبه الضروريات ومن إشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وارتفاع المستوى المتحقق من المنافع الاقتصادية ، وتحسين مستويات الصحة والتغذية في المجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى .

٤ - يشجع الإسلام الاستثمار في كافة منافع الفرد والمجتمع سواء بهدف تحقيق الربح المباشر أو الثواب الأخروي ، ويلغي الفائدة على رأس المال كأحد عناصر التكلفة على رأس المال ، ويقدم حوافز وبعض الضمانات للمستثمرين مما يقلل من الاحباطات النفسية السيئة التي

تؤثر في قرارات المستثمرين وتؤدي إلى بداية الاتجاه النزولي في النشاط الاقتصادي ، وليس هذا فحسب بل إن الإسلام يجعل الابتكار والتجديد من خصائص المجتمع الإسلامي .

٥ - تتحدد أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بترقيع الضروريات والاحتياجات الأساسية لحفظ الدين والحياة والقوة البدنية والذهنية اللازمة لأداء الواجبات وحفظ نظام المجتمع وأمنه ، يلي ذلك شبه الضروريات ، ثم الكماليات ، ويعد توفير الضروريات واجباً على المجتمع ، لذا تعمل الدولة على تحقيقه ، في حالة عدم تحققه من خلال السوق ، إما بتوفير الحوافز لذلك أو مباشرتها للمشروعات العامة المؤدية إلى تحقيقه .

وهذا الهيكل هو نفسه هيكل الطلب في خطوطه العريضة ، وبذا يتجه كل من الإنتاج والطلب في نفس الاتجاه .

٦ - إن إلغاء الفائدة على رأس المال ، وتقليل الفاقد الاقتصادي في المجتمع الإسلامي تؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج في المتوسط عنها في المجتمعات الأخرى .

٧ - إنخفاض مستوى الربح في المجتمع الإسلامي بفعل الاستثمار التطوعي والخيري ، والأخلاق الإسلامية التي تنهى عن المغالاة في الربح ومنع الاحتكار واستغلال النفوذ ، وغيرها من العوامل التي تزيد من أرباح المنظمين عما يستحقونه فعلاً مقابل جهودهم وخدماتهم الإنتاجية للمجتمع مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار بصفة عامة ، ويقلل من حالات توقف المشروعات عن الإنتاج وتخفيض كمياته .

٨ - إن العوامل السابقة (في مجال الاستثمار) تؤدي إلى أن تكون دالة الاستثمار في المجتمع الإسلامي في وضع أعلى منها في المجتمع غير الإسلامي وهو ما يعني ارتفاع دخل التوازن في الاقتصاد الإسلامي عن دخل التوازن في الاقتصاد غير الإسلامي .

٩ - إن كمية النقود المتاحة في المجتمع الإسلامي تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للاقتصاد ، فلا مجال لتوسع أو انكماش نقدي يضر باقتصاديات المجتمع أو بتوزيع الثروات ، أو الدخول من جراء تغيير القدرة الشرائية للنقود ، والأسعار أي إن عرض النقود في المجتمع مرتبط بحجم الناتج القومي .

١٠ - إن الطلب على النقود في المجتمع الإسلامي أقل نسبياً منه في المجتمعات الأخرى لعدم وجود مؤثرات تزيد من سعر الفائدة على رأس المال ، ولوجود بعض القيود على هذا الطلب ، كمقدار نصاب الزكاة وشروط فرض الزكاة على المال المدخر غير المستثمر في أصول ثابتة ، ومحدودية مجالات المضاربة في سوق الأوراق المالية وغيرها من الأسواق بالأنواع المباحة فقط من هذه المضاربة في الشريعة الإسلامية ، وغير ذلك من عوامل . وأن الطلب الكلي على النقود مرتبط بحجم الدخل القومي وبنصاب الزكاة (وقيمتها تتأثر بالدخل أيضاً) ، وبعائد المشاركة في الربح وهو ما يمكن التحكم فيه لتحقيق التساوي بين العرض النقدي والطلب على هذه النقود لإحداث التوازن بينهما .

١١ - يعمل الإسلام على تحقيق التوظيف الكامل لقوة العمل المتاحة وتحسين نوعيتها ومن ثم كفاءتها ، وزيادة إمكانيات التقدم الفني واستخدام وسائله الحديثة في الإنتاج ، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية المختلفة ، وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته بالتالي .

١٢ - إن الطلب على العمل مرتبط بإنتاجيته ، أما عرض العمل فإنه مرتبط بالأجر الحقيقي وليس النقدي ، وأن هذا الأجر يتحدد بالتفاعل الحر بين قوى العرض والطلب ، إذ تسود المنافسة سوق العمل ، كما أن هناك ضمانات لسيادتها بتدخل الدولة لتحقيق ذلك . أي أن سوق العمل - والأمر كذلك - لا يخضع للجمود في الأجور الحادث في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة لتأثير نقابات العمل أو تدخل الحكومات

لتحديد الحد الأدنى للأجور ، أو إيجاد قيود على التفاعل الحر لقوى العرض والطلب في سوق العمل بأي صورة كانت . وإذا ترتب على ذلك انخفاض في الأجور- في أوقات زيادة البطالة ونقص فرص العمل - فإنه سيعمل على تحقيق التوظيف لليد العاملة في المجتمع . وإن المجتمع يمكنه بعد ذلك تعويض العاملين عن انخفاض أجورهم بمخصصات الزكاة وغيرها من الموارد المستخدمة في إعادة توزيع الدخل دون تدخل في مرونة الأجور أو الأسعار .

١٣ - إن إلغاء سعر الفائدة على رأس المال يعني عدم وجود القيود التي تسببها عند حدودها الدنيا (فسخ السيولة) على السياسات النقدية ، لهذا فمجال هذه السياسات أوسع في الاقتصاد الإسلامي ، وفعاليتها أكبر في علاج البطالة والكساد .

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن المشاركة في الربح - كبديل للفائدة على رأس المال تقدم أحد سبل الوقاية من حدوث الأزمات وعاملاً في علاجها في حالة حدوثها ، وتقويم المشروعات على أسس اقتصادية سليمة مما يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال نحو أفضل سبل الاستثمار الممكنة ، والتكيف والمواءمة المستمرة بين المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد ، وزيادة في قدرة هذه المؤسسات والمستثمرين على مواجهة الأزمات والحد من آثارها .

١٤ - إن التوازن في سوق السلع والخدمات في المجتمع الإسلامي يقوم على تساوي كل من الادخار والاستثمار المخططين (كما في المجتمعات الأخرى) ، إن الادخار يتحدد بمستوى الدخل (كما في المجتمعات الأخرى) إلا أن الاستثمار يتحدد بكل من عائده المشاركة المتوقع من الاستثمار والدافع الإسلامي للاستثمار لتحقيق منافع للمجتمع (الاستثمار التطوعي وتأثير الزكاة . . الخ) وذلك بدلاً من مسر الفائدة في المجتمعات غير الإسلامية .

أما الدخل فإنه يشبه الاستثمار في تحقق جانب منه تلقائياً دون علاقة له بمعدل العائد المتوقع على رأس المال المستثمر ، وجانب آخر (وهو الأكبر) يتبع معدل العائد على رأس المال .

أي أن الدخل والاستثمار يتغيران في اتجاه التغيير في معدل العائد على رأس المال . فارتفاع العائد يزيد من الاستثمار فيزداد الدخل ومن ثم الادخار ليتساوى مع الاستثمار فيتحقق التوازن . وقد سبق القول بأن دخل التوازن في الاقتصاد الإسلامي أعلى منه في الاقتصاد غير الإسلامي .

١٥ - يعمل كل من عائد الاستثمار والدخل على تحقيق تعادل عرض النقود والطلب عليها وتحقيق التوازن في سوق النقود . فزيادة عائد الاستثمار يزداد الدخل ويصحب ذلك زيادة في كل من عرض النقود والطلب عليها ، والعكس بالعكس فيتحقق التوازن في هذا السوق .

١٦ - بالنسبة لمنحنى الطلب الكلي للاقتصاد فإنه يميل إلى اليمين وأسفل حيث يعكس علاقة عكسية بين الدخل القومي الحقيقي والمستوى العام للأسعار ، إذ يزيد الطلب (الإنفاق الكلي) فإنخفاض الأسعار . إلا أن منحنى الطلب لا يتجه رأسياً قرب نهايته كما هو الحال في فح السيولة لكنز لعدم تأثر النشاط الاقتصادي في المجتمع الإسلامي بسعر الفائدة كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي .

١٧ - أما التوازن في سوق العمل فإنه يتحدد بالتقاء منحنى كل من العرض والطلب على العمال . وحيث يتحدد منحنى العرض بمستوى الأجر الحقيقي ، ومنحنى الطلب بإنتاجية العمل . فإنه عند مستوى الدخل القومي الذي يتوصل إليه في السوقين السابقين (السلع ، النقود) يتحدد حجم العمالة عند النقطة التي يتساوى عندها الأجر الحقيقي مع الإنتاجية .

١٨ - يرتبط العرض الكلي في المجتمع بمستوى التوظيف ، ولذا فإن منحني العرض الكلي يشق من نقاط التوازن المتعددة بين مستويات مختلفة من الدخل القومي الحقيقي ومعدلات الأجر الحقيقي . ويشير منحني العرض الكلي إلى اتجاه العرض الكلي للزيادة بزيادة المستوى العام للأسعار .

١٩ - بتقابل منحني العرض الكلي والطلب الكلي يتحقق توازن الاقتصاد عند مستوى دخلي يحقق العمالة الكاملة للاقتصاد . وقد سبق القول بأن دخل التوازن للاقتصاد الإسلامي أعلى منه في الاقتصاد الرأسمالي . وهو ما يشير إلى تحقق التوازن للاقتصاد الإسلامي عند مستوى من التقدم الاقتصادي أعلى من غيره .

مما سبق يتضح أن تنظيم الإسلام للحياة الاقتصادية يحقق التوازن للاقتصاد والعمال الكاملة ، ويقلل من فرص حدوث الاختلال فيه ، ويجعل هذا الاختلال - إن حدث - محدوداً ، ويجعل التغلب عليه أيسر وأقرب تحقيقاً ، وذلك بعكس الحال في النظم الأخرى - كالرأسمالية والمجتمعية (الأستراكية) - والتي تعاني من اختلال التوازن والتقلب فيه ، ومشاكل البطالة والتضخم .

وذلك لما يقدمه الإسلام من قواعد أنسب للحياة الاقتصادية المستقرة ولتوازن النشاط الاقتصادي . وإنه بذلك يحقق للمجتمع - إلى جانب قواعده الأخرى - في الأبواب الخلفية الاجتماعية والسياسية والروحية والتي تتناسك جميعاً بما فيها الجوانب الاقتصادية ، والحياة الطيبة التي تجمع بين الرفاهية الاقتصادية الحقيقية والسلام الاجتماعي ، والحالة النفسية السوية ، ثم الجزاء الأوفى يوم القيامة .

وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿ من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ﴾ (سورة النحل : آية ٩٧) .

ويقول عز وجل أيضاً : ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما أنزل

على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ﴿ (سورة محمد : آية ٢) .

٧ - دراسة مختار متولى عن التوازن العام في اقتصاد إسلامي (١٢٢):
قامت الدراسة على محاولة لاستنباط نظرية اقتصادية إسلامية في العمالة والأسعار والنقود ، استناداً إلى نظرية كينز في التوظيف والفائدة والنقود ، مع تعديل بعض الفرضيات والعلاقات لكي تلائم الإقتصاد الإسلامي . وقد قامت هذه النظرية على أساس عدم وجود ربا أو فائدة ، وعدم وجود دافع للاحتفاظ بالنقود بغرض المضاربات في سوق الأوراق المالية . وعلى فرض وجود ضريبة على الاكتناز في الإقتصاد الإسلامي أسساها ضريبة الأموال الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن في سوق النقود . وعلى أن دالة الاستثمار يكون فيها الاستثمار دالة في معدل الربح المتوقع ومعدل فريضة الزكاة .

وقد بنى هذه النظرية على عدة علاقات رياضية مصاغة في صورة معادلات جبرية ثم تصوير أهم هذه العلاقات بيانياً . وقد استخدمت الرموز التالية في المعادلات المقترحة :

ل الدخل القومي ، ط الطلب الكلى ، ع العرض الكلى .
ل م الدخل القومى المقابل لمستوى العمالة الكاملة
ك الاستهلاك الكلى الخاص .
أ الاستثمار الكلى الخاص
د المدخرات الكلية الخاصة
ح الانفاق الحكومى
ط ن الطلب على النقود
ع ن عرض النقود
ر المعدل المتوقع لأرباح الاستثمارات ، ي كمية الأرباح المتوقعة من الاستثمار
رف المعدل المتوقع للأرباح الصافية بعد دفع الزكاة ، رَ ف معدل الربح الصافى المتوقع الحقيقي .

هـ معدل فريضة الزكاة على الثروات القابلة للنماء ، هـ_ي مقدار فريضة
 الزكاة على أرباح الاستثمار ، هـ_م مقدار الزكاة على الثروات .
 هـ معدل فريضة الزكاة على أرباح الاستثمارات
 ز معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الثروات العاطلة
 و معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الدخول
 س المستوى العام للأسعار
 ج معدل الأجر النقدي
 ج معدل الأجر الحقيقي
 ج_م معدل الأجر الحقيقي المقابل لمستوى العمالة الكاملة
 ت وحدات العمل
 ت_م التوظيف الكامل
 ع_ت عرض العمل
 ط_ت الطلب على العمل .

أما المعادلات المقترحة فهي :

$$(١) \quad ل = ك + أ + ح$$

أى أن الدخل القومى يساوي الانفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق
 الاستثماري الخاص والانفاق الحكومي .

$$(٢) \quad ك = ل (ل) \quad از = ز ، و = و$$

أى أن الاستهلاك الخاص دالة في الدخل ، وأن هذه الدالة تتغير بتغيرات
 معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على الثروات العاطلة والدخول .

$$(٣) \quad أ = أ (ر) \quad از = ز ، و = و$$

أى أن الاستثمار الخاص يتوقف على المعدل المتوقع للأرباح . إلا أن دالة
 الاستثمار تتغير تبعاً لتغيرات معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على
 الأحوال العاطلة وعلى أرباح الاستثمار .

$$(٤) \quad ح = ح$$

أى أن الانفاق الحكومي يتحدد بصفة مستقلة .

(٥) $أ = د$

أى أن التوازن الاقتصادى يستوجب تعادل الاستثمار والادخار .

(٦) $ط_n = ط_n (ل) ز = ز$

إذا أن الطلب على النقود يتوقف على الدخل . وأن التفضيل النقدي يتغير زيادة ونقصا تبعاً لتغيرات معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة .

(٧) $ع_n = ع_n (ز)$

أى أن عرض النقود مستقل عن معدل الضريبة الخاصة بالأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة . وأن التغير في عرض النقود إنما يحدث بمعرفة السلطات النقدية كنسبة من الدخل القومي . كما في المعادلة التالية :

(٨) $ع_n = ن ل ، ن = ثابت$

(٩) $ط_n = ع_n$

أن عرض النقود والطلب على النقود يتساويان كشرط للتوازن النقدي .

(١٠) $ل = ل (ت)$

أن الدخل القومي (أو الناتج القومي) يتوقف على مستوى التوظيف .

(١١) $ج = \frac{ج}{س}$

أن معدل الأجر الحقيقي يساوى خارج قسمة معدل الأجر النقدي على المستوى العام للأسعار .

(١٢) $ع_n = ع_n (ج)$

(١٣) $ط_n = ط_n (ج)$

أن كلا من كمية العمل المعروضة من قبل أى فرد ، وكمية العمل المطلوبة من قبل أى منتج تتوقف على معدل الأجر الحقيقي السائد .

أما تحديد الدخل وعرض النقود فقد شملها الشكل البياني رقم (٦١)

بأقسامه الستة ، وعلى أساس أن الدخل يتحدد بالعلاقة بين الادخار (أو الاستهلاك) والاستثمار وبين معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية .

وأما تحديد الطلب الكلي ومستوى الأسعار فقد شملهما الشكل البياني رقم (٦٢) بأقسامه الخمسة ، وعلى أساس أن تغيرات المستوى العام للأسعار تؤدي إلى تغيرات في الاستهلاك .

أما تحديد العرض الكلي والتوازن العام فقد شملهما الشكل البياني رقم (٦٣) بأقسامه الأربعة ، والشكل البياني رقم (٦٤) أيضاً .

على أساس أن العرض الكلي يتحدد بالعلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل من جهة وبين معدل الأجور والأسعار والدخل من جهة أخرى .

وقد شمل الشكل البياني (٦٥) بقسميه إيضاحاً لاستخدام ضريبة الأحوال الاقتصادية لتحقيق العمال الكاملة .

وفي الشكل البياني رقم (٦٦) بأقسامه الخمسة إيضاحاً لكيفية علاج للتضخم إذا حدث في اقتصاد إسلامي بناء على النموذج التوازني والعلاقات المختلفة المقترحة في هذه النظرية .

تحديد الدخل وعرض النقود :

يبين القسم (١) من الشكل البياني رقم (٦١) أن بفرض ثبات ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة فإن مستوى معين من الاستثمار يحققه معدل معين متوقع للأرباح . وقد أضيف إلى الاستثمار الخاص الانفاق الحكومي أي أن $A = U + C$. فإذا توقع المستثمرون الحصول على معدل ربح قدره (ر) تحدد الاستثمار بمقدار A_1 .

وفي القسم (٢) فإنه إذا تحدد الاستثمار بمقدار A فإن مستوى الادخار اللازم لتحقيق التوازن (حيث أن تساوى الادخار مع الاستثمار شرط للتوازن) يكون D_1 ، حيث D تشمل الإدخار الخاص بالإضافة إلى الإدخار الحكومي .

وفي القسم (٣) فعلى أساس أن كل مستوى ادخار يتطلب لتحقيقه مستوى دخل معين ، فإنه ، إذا كان مستوى الادخار d_1 فإن الدخل المقابل هو l_1 .

وفي القسم (٤) فإنه إذا كان معدل الربح المتوقع r_1 فإن الدخل المقابل l_1 ، وذلك على أساس أن كل معدل ربح متوقع يقابله مستوى معين للدخل . وأن العلاقة بين معدل الربح المتوقع والدخل القومي يمثلها المنحنى أ د ز الذي يتحدد بكل من الاستثمار أ والادخار د ومعدل ضريبة الأحوال الاقتصادية ز . وأي تغير في هذه المقومات الثلاث التي تحدد المنحنى أ د ز ينتج عنها انتقال المنحنى .

فتغيير معدل الضريبة يؤدي إلى إنتقال المنحنى .

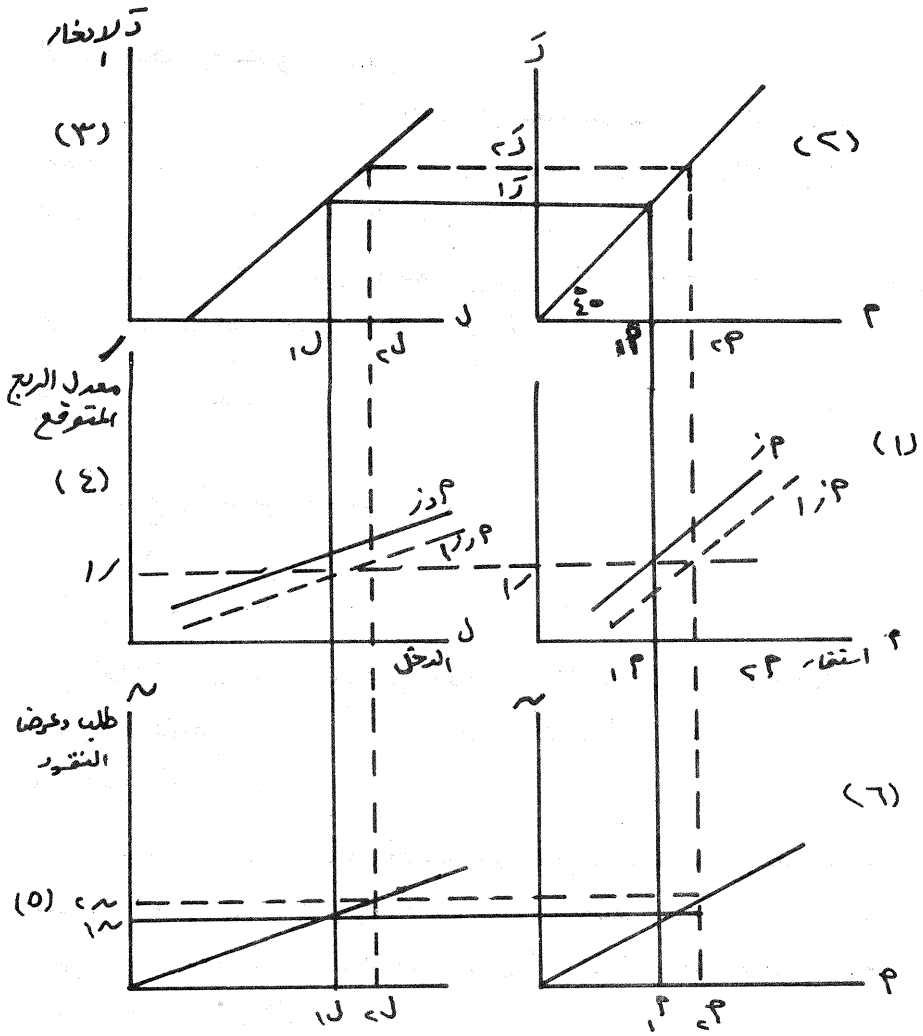
كما أن تغيير الادخار (أو الاستهلاك) أو الاستثمار أو كليهما مع ثبات معدل الضريبة يؤدي إلى انتقاله أيضاً .

وقد رمز للتغير الأول في المنحنى أ د ز بالرموز أ د ز_١ ، أ د ز_٢ ، أ د ز_٣ وهكذا أما التغير الناتج عن التغيير في الادخار فقد رمز له بالرموز أ_١ د ز ، أ_٢ د ز ، أ_٣ د ز وهكذا والتغير الناتج عن التغيير في الادخار فقد رمز له بالرموز أ د_١ ز ، أ د_٢ ز .

وهكذا وازدياد معدل الضريبة على الأموال العاطلة ينقل منحنى الاستثمار من أ ز إلى أ_١ ز ، أي يزيد الاستثمار المقابل لنفس معدل الربح المتوقع r_1 من أ_١ إلى أ_٢ . مما يزيد معه الادخار من د_١ إلى د_٢ . ويكون الدخل الجديد ل_٢ بدلاً من ل_١ . ويعنى ذلك زيادة الدخل القومي مقابل زيادة الضريبة على الأموال العاطلة ، بغرض ثبات معدل الربح المتوقع على ما هو عليه .

وبتحديد الدخل القومي فإن عرض النقود يتحدد كنسبة ثابتة من الدخل كما يرى د . مختار في هذه النظرية .

وفي القسم (٥) إذا كان الدخل القومي ل_١ فإن عرض النقود يكون ن_١ . ويتحقق التوازن النقدي بطلب الأفراد لكمية نقود تعادل ن_١ . وإذا زاد طلب



شكل بياني رقم (٦١)
عرض النقود وتوازن الدخل

الأفراد على النقود عن ذلك زيد معدل الضريبة على الأموال العاطلة لامتناس الزيادة الحادثة في الطلب على النقود .

وفي القسم (٦) إيضاح للعلاقة بين كمية النقود والاستثمار ، فكل مستوى استثمار يقابله كمية عرض نقود معينة تتساوى في حالة التوازن النقدي مع كمية الطلب على النقود .

الطلب الكلى ومستوى الأسعار :

بنيت العلاقة بين الاستهلاك والمستوى العام للأسعار هنا على أساس أن تغيرات المستوى العام للأسعار تؤدي إلى تغيرات في الاستهلاك في اقتصاد اسلامى لواحد أو اكثر من الأسباب التالية :

١ - أن التغير في مستوى الأسعار يؤدي إلى تغيير العرض الحقيقي للنقود على أساس أن هذا العرض تحدده المعادلة .

$$\bar{E}_n = \frac{E_n}{S} \quad (١٤)$$

حيث E_n العرض الاسمى للنقود

\bar{E}_n العرض الحقيقي للنقود

S المستوى العام للأسعار

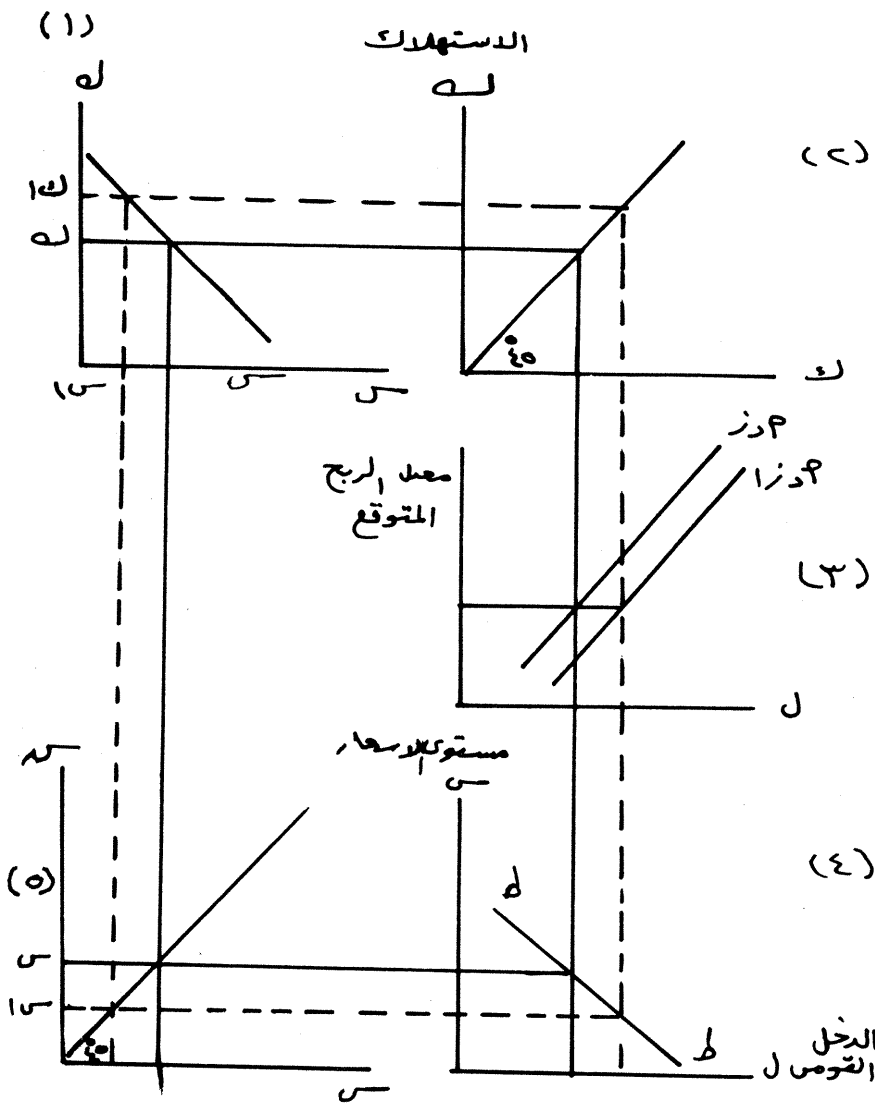
فالعلاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والقيمة الحقيقية للأرصدة النقدية . فارتفاع مستوى الأسعار يخفض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية والعكس بالعكس .

وقد تعمل زيادة الأرصدة الحقيقية لدى الأفراد والمؤسسات (بعد استيفاء طلباتهم العادية) إلى أن يقوم جانب منهم بالتخلص من الأرصدة الزائدة حتى يتفادى دفع الضرائب فيزيد الانفاق الاستهلاكي فانخفاض الاسعار دافع لزيادة الاستهلاك .

ويقوم جانب آخر بتشغيل الأرصدة الزائدة في مجالات استثمارية مما يزيد معه الدخل .

٢ - ان انخفاض الأسعار يزيد من القيمة الحقيقية للثروات . وتعد هذه أحد محددات الانفاق الاستهلاكي . لذا فتبعاً لتأثير بيجو يؤدي إنخفاض الاسعار إلى زيادة الاستهلاك .

٣ - أن انخفاض الاسعار نتيجة لزيادة الانتاجية يزيد القيمة الحقيقية للدخول مما يساعد على الاستهلاك .



شكل بياني رقم (٦٢)
الطلب الكلي

ويوضح الشكل البياني رقم (٦٢) في القسم (١) منه هذه العلاقة بين المستوى العام للأسعار والانفاق الاستهلاكي . فانخفاض مستوى الأسعار من س إلى س١ يزيد الاستهلاك من ك إلى ك١ .

ونتيجة لزيادة الاستهلاك الكلى ينتقل منحني أ د ز (الذى سبق إيضاح أنه ينتقل بتغير الاستهلاك الكلى أو الاستثمار الكلى) إلى أ د ز (القسم ٣) من الشكل) . مما يزيد معه الدخل من ل إلى ل_١ (قسم ٤) رغم ثبات المعدل المتوقع للأرباح . وتعرف العلاقة بين المستوى العام للأسعار والدخل القومى بعلاقة الطلب الكلى الذى يمثله المنحنى ط ط فى القسم ٤ المذكور . أما القسم ٢ ، القسم ٥ من الشكل فهى انتقالية بين ١ ، ٣ من جهة ١ ، ٤ من جهة أخرى .

العرض الكلى والتوازن العام :

يبين الشكل البيانى رقم (٦٣) كيفية تحديد العرض الكلى فى الاقتصاد بأقسامه الأربعة . ففي القسم (١) يتعادل الطلب على العمل مع عرضه عند مستوى أجر حقيقى ج م ، بفرض أن هذا الأجر يحقق العمالة الكاملة . وفى القسم (٢) الدخل الكلى المقابل للعمالة الكاملة .

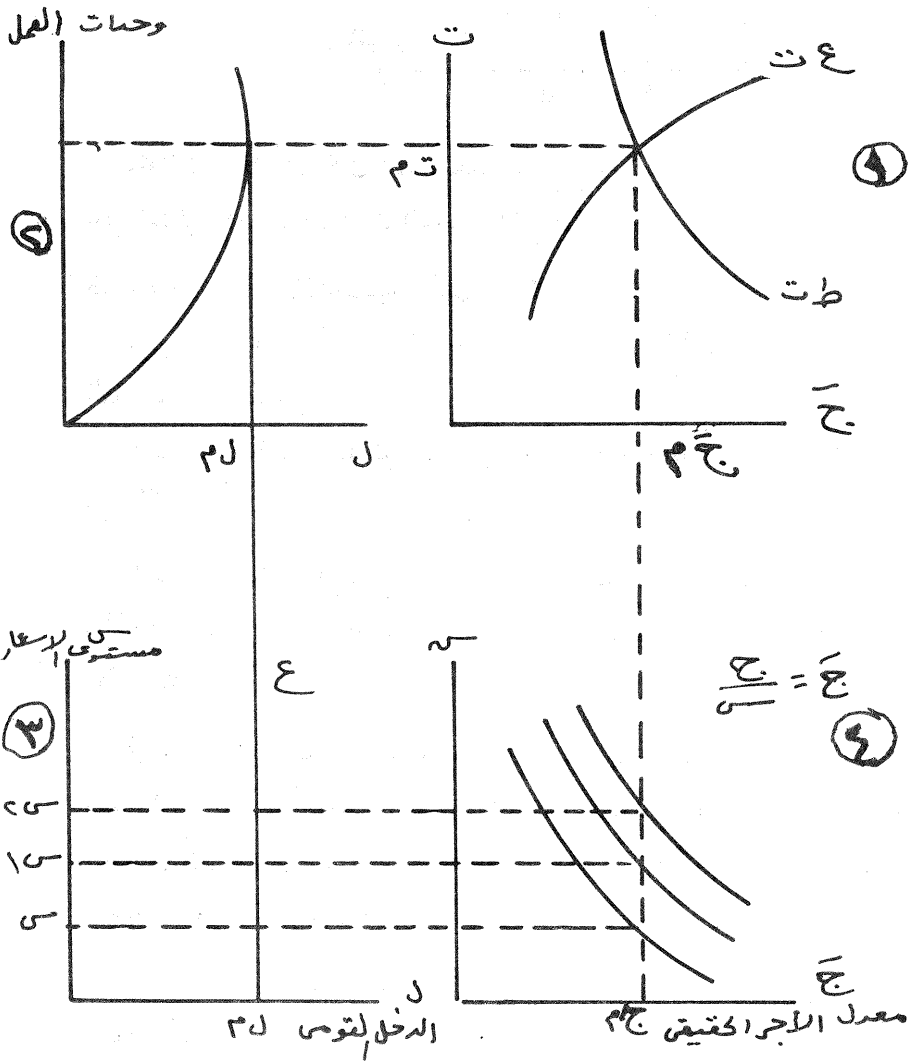
وفى القسم (٣) منحى العرض الكلى ع ل م ومرونة معدومة بالنسبة للمستوى العام للأسعار لذا فهو خط رأسى يوازي المحور الرأسى المقاس عليه المستوى العام للأسعار .

أما القسم (٤) فيبين العلاقة بين المستوى العام للأسعار والأجر الحقيقى وهى علاقة عكسية . فالأجر الحقيقى المقابل لأى أجر نقدى يزيد بانخفاض الأسعار ويقل بارتفاع الأسعار .

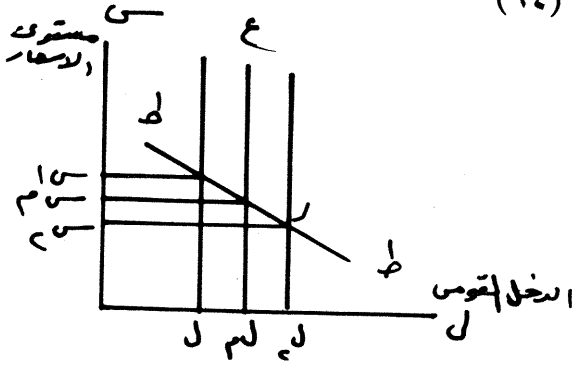
ويتساوى معدل الأجر الحقيقى مع أجر التوازن المحقق للعمالة الكاملة . لذا فالأجر الحقيقى لا يتغير ، والذى يتغير هو الأجر النقدى (أو الاسمى) ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لتغير المستوى العام للأسعار ، والعلاقة بين الأجر النقدى ومستوى الأسعار علاقة طردية .

ويبين الشكل البيانى رقم (٦٤) التوازن العام بتقاطع منحنى العرض الكلى مع منحنى الطلب الكلى . وتتحدد العمالة الكاملة عند مستوى دخل ل م ومستوى عام للأسعار س م .

ومن الممكن أن يتحقق هذا التوازن عند مستوى عمالة أقل من العمالة الكاملة في حالة نقص الاستثمار الخاص عما يلزم لسد الفجوة بين الدخل القومي والانفاق الاستهلاكي .



شكل بياني رقم (٦٣)
العرض الكلي



ويحدث ذلك إذا كان أعلى معدل ربح متوقع غير كاف لحث المستثمرين على استثمار قدر كاف لسد الفجوة الإنفاقية .

ضريبة الأحوال الاقتصادية والعمالة الكاملة :

يرى د . مختار أن زيادة معدل الضريبة على الأموال العاطلة يزيد من الطلب الكلي لما يلي :

١ - زيادة تكاليف بدائل الاستثمار (أى الاحتفاظ بالمال عاطلاً) مما يزيد من الاستثمار .

٢ - استخدام حصيلة الضريبة فى مساعدة أصحاب الدخول المنخفضة والذين يتسم ميلهم الحدى للاستهلاك بالارتفاع مما يزيد من الانفاق الاستهلاكى .

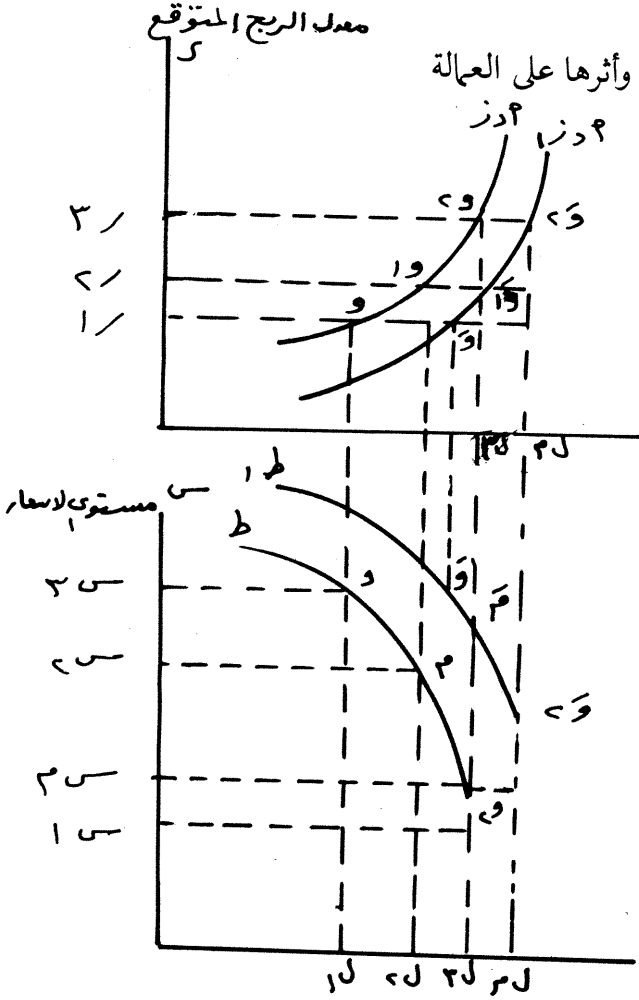
زيادة معدل الضريبة ينقل منحنى أ د ز إلى اليمين - انظر شكل بياني رقم (٦٥) أى إلى الوضع أ د ز_١ ، مما ينقل منحنى الطلب الكلى من ط إلى اليمين أى إلى ط_١ ، فينقطع منحنى العرض الكلى (الثابت) فى نقطة جديدة تقابل مستوى العمالة الكاملة .

وقد بين د . مختار أن النظرية التى اقترحها تتميز على نظرية كينز على النحو التالى :

١ - أن سياسة تحقيق العمالة الكاملة فى الاقتصاد الاسلامى لا تتأثر بفتح السيولة لعدم وجود سعر الفائدة .

شكل بياني رقم (٦٥)

ضريبة الأحوال الشخصية وأثرها على العمالة



٢ - كما أنها لاتتأثر باحتمال أن يصبح منحني الطلب على الاستثمار عديم الاستجابة للسياسات النقدية إذ أن هذه السياسات في اقتصاد اسلامي تختلف تماما عن نظيرتها في اقتصاد غير اسلامي لعدم وجود سعر الفائدة ، ولاستخدام معدل الضريبة المقترح على الأموال العاطلة لتحقيق العمالة الكاملة .

٣ - أن استخدام الضريبة المقترحة تتضمن عدم الاضرار بالاستثمار الخاص ولا يترتب عليها خفضاً في الطلب الكلي كما هو الحال مع السياسات

المالية في اقتصاديات كينز ، حيث تؤدي إلى الاضرار بالاستثمار الخاص .
ويرتب على زيادة الانفاق الحكومي رفعا لسعر الفائدة مما يقلل الاستثمار ،
والنتيجة النهائية لذلك قد تكون انخفاضا في الطلب الكلى .

٤ - أن السياسات المالية التوسعية في فترات الكساد غير الحادة في
الاقتصاد غير الاسلامى تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يقلل من الزيادة في
الطلب الكلى ، إذ تكون منحنيات الطلب على النقود في هذه الفترات عديمة
المرونة بالنسبة لسعر الفائدة السائد . كما تمر فترة غير قصيرة بين وقت اتخاذ
الاجراء الاقتصادى لتصحيح الموقف وبين ظهور آثاره . ويعنى ذلك أن
الزيادة في الطلب الكلى الناتجة عن السياسة المالية التوسعية قد يبدأ مفعولها
بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة من التوسع لا يحتاج معها لمثل هذه
الاجراءات التوسعية ، مما قد يترتب عليه تضخما اقتصاديا ، وعدم استقرار .
وهذا ما لا يحدث في اقتصاد اسلامى بفعل الزكاة والضريبة المقترحة ،
فالمكنتزين يشعرون بالعبء بمجرد زيادة معدل الضريبة كما أنهم يخشون
تآكل أموالهم بفعل الزكاة لدفعها من الأصل بدلاً من ناتج هذا الأصل .
ولأن الزيادة في دخول الفقراء نتيجة لمساعدتهم بحصيلة هذه الضريبة توجه
مباشرة للانفاق الاستهلاكى . مما ينتج عنه زيادة سريعة في الطلب الكلى في
الوقت المطلوب .

٥ - أن التأثير الخاص بالسياسات النقدية التوسعية في فترات الكساد
يكون على نفس نمط السياسات المالية التوسعية حيث تستغرق وقتاً لتعطى
تأثيرها . فزيادة عرض النقود مثلاً قد يحدث في الوقت الذى يصل فيه
الاقتصاد إلا مرحلة الانتعاش فيدفعه إلى التضخم . فإذا اتجهت السياسة
إلى تقييد العرض لمواجهة التضخم فإنه أيضاً يستغرق وقتاً حتى يحدث مما
يؤدى إلى الانكماش ، وهكذا تتكرر الدورة . أما تحديد عرض النقود بنسبة
من الدخل ، فلا يحدث معها كساد حاد ، ويقل تأثير فترات الكساد غير
الحاد . وذلك لأن السياسات النقدية التى تنتج عنها مثل هذه الفترات
لا مكان لها في النظرية المقترحة من قبل د . مختار ، لأن تغيير عرض النقود
يتبع التغيير في الدخل تلقائياً .

التضخم وأسبابه وفقاً للنظرية المقترحة :

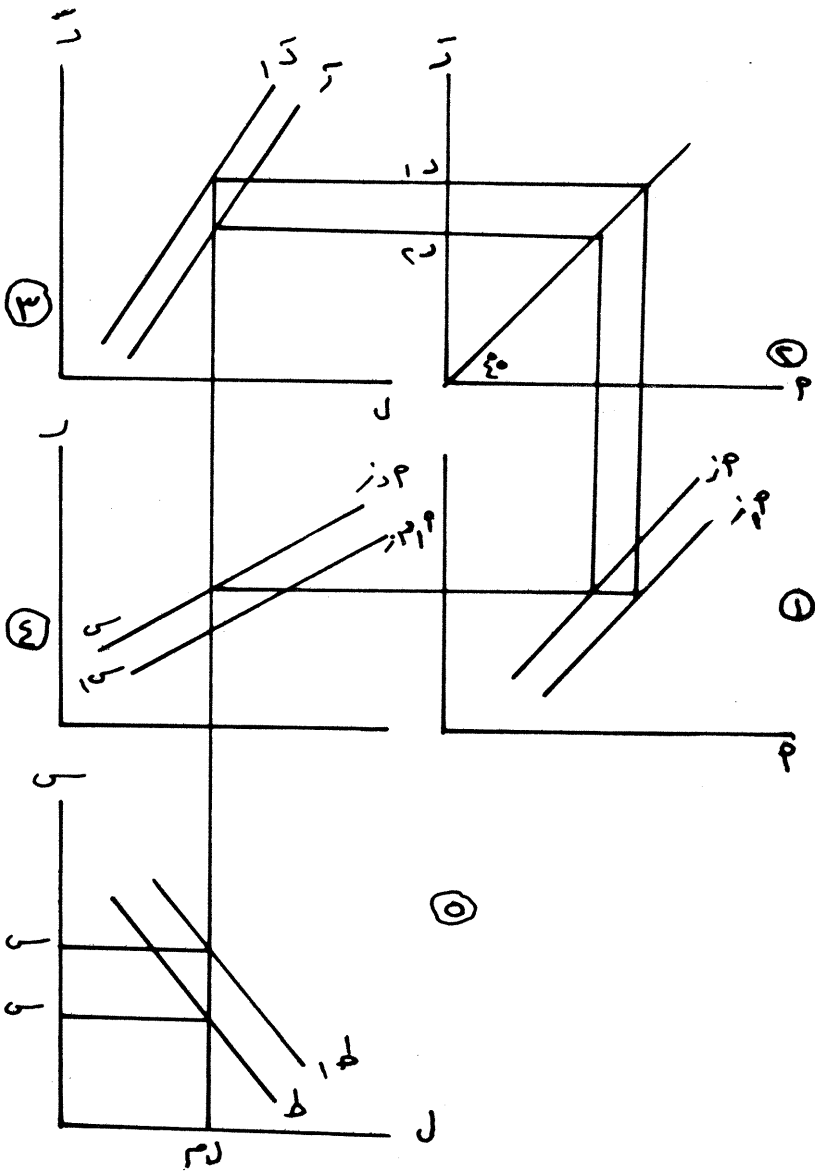
يصعب حدوث تضخم بدفع التكاليف في اقتصاد اسلامى ، لأن هذا التضخم ينشأ عن قوى احتكارية في اسواق العمل أو السلع ، إذ أن الاسلام يمنع الاحتكار . لذا فإنه يندر تعرض الاقتصاد الاسلامى لتضخم وبطالة معاً ، لأن منحنى العرض الكلى لا ينتقل في هذا الاقتصاد إلى اليسار بفعل القوى الاحتكارية . وإن كان يرى أنه قد يحدث تضخم دفع التكاليف هذا إذا وجدت نقاط اختناق أو أوضاع غير تنافسية نسبة لم تصل إلى درجة الاحتكار المحرم شرعاً .

أما تضخم دفع الطلب فإنه قد ينشأ في اقتصاد اسلامى ، من قطاع السلع والخدمات أى القطاع الحقيقى أو من القطاع النقدى . وفقاً لنظريته فإن عرض النقود يزداد بمعدل نسبى ثابت من زيادة الدخل لذا لا يحدث تضخم نتيجة زيادة عرض النقود . أما التضخم في القطاع الحقيقى فمممكن حدوثه إذا ما كان الاقتصاد في حالة عمالة كاملة ورأت الحكومة زيادة الانفاق - لسبب ما وتمويل هذه الزيادة برفع معدل الضريبة المقترحة على الدخول إذ يؤدي ذلك إلى انتقال دالة الادخار ودالة الاستثمار مما يؤدي إلى انتقال المنحنى أ د ز كما هو موضح بالشكل البياني رقم ٦٦ .

وظالما أن الاقتصاد محققاً للعمالة الكاملة فسوف يزداد الدخل النقدى دون الحقيقى . أى ستطلب نفس كمية الانتاج القومى بسعر أعلى وهو التضخم .

وأن علاجه في هذه الحالة إما برفع معدل الضريبة المقترحة على الدخول مما ينقل دالة الاستهلاك إلى أسفل فينخفض مستوى منحنى الطلب الكلى ليحقق التوازن عند مستوى أقل من الأسعار . وإما ان تقلل الحكومة من إنفاقها من المال المتراكم من حصيلة الضرائب بعد دفع الأنصبة الشرعية .

ويمكن التحكم في مقدار الانفاق هذا أيضاً في حالات الكساد حيث تنفق الدولة قدراً أكبر مما تنفقه في حالات العمالة الكاملة . وبذا تحقق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادى .



شكل بياني رقم (٦٦)
اسباب التضخم

كما سبق يتضح أن النظرية المقترحة قد قامت على بعض الافتراضات على المقبولة وبعض الافتراضات الأخرى التي ليس لها قبول في الاقتصاد الإسلامي . فالغاء الفائدة على رأس المال ، والمضاربات غير المشروعة أمر محمود مقبول . أما فرض الضرائب فإنه لا يكون في المجتمع الإسلامي إلا استثناء ولم يلق قبولاً من الفقهاء كأبي حامد الغزالي وعز الدين بن عبد السلام ، والنووي ، وابن تيمية والشاطبي إلا في حالات متطلبات الجهاد في سبيل الله والقيام واجب الدولة تجاه المحتاجين فقط وحين تعجز موارد بيت مال المسلمين وما يتوفر للدولة من موارد مختلفة وإمكانيات لخفض نفقاتها .

أما أن تكون ضريبة عامة لتحقيق استقرار أو توازن أو تنمية فهذا أمر غير مسلم . لذا فالبناء النظري المقدم يحتاج إلى إعادة نظر مع الأخذ في الاعتبار الاجراءات المشروعة الممكنة للدولة أن تتبعها في تحقيق التوازن .
أما ماعدا هذا فجهد مشكور وجزاه الله خيراً .

٨ - دراسة معبد الجارحي عن توازن سوقى السلع والنقود في اقتصاد اسلامى :

قدم د . معبد الجارحي دراسة عن توازن سوق المال ضمن دراسة قام بها عن النظام النقدي والمالى الاسلامى (١٢٣) ، بين فيها معالم هذا النظام من حيث طبيعة ووظائف الهيكل المصرفى (١٢٤) فى غياب سعر الربا (الفائدة على رأس المال) ، وبيت المال الاسلامى وفروعه (١٢٥) ووظائفها فى الاقتصاد . وقد خلص من دراسته هذه إلى أن الاقتصاد الاسلامى غير الربوى يتمركز على الاستثمار ينظر فيه المستثمرون إلى أكثر فرص الاستثمار أمناً وسيولة كأفضل بديل ثان لما يقومون به من استثمار ، ولا يعيرون التفاتاً للإقراض فى هذا الشأن ، مما يجعل سوق النقد مرتبطاً بسوق الاستثمار بطريقة مباشرة ومرتبطة بالعوامل الانتاجية البحتة . حيث يتم تقويم قرارات الاحتفاظ بالنقود بالإشارة إلى بدائل استخدامها فى الاستثمار المباشر ، وليس من خلال سلسلة من الوساطة المالية المبينة على دواعى ومسببات الإقراض .

أما التوازن الذى قدمه فى دراسته فقد شمل توازن سوق السوق وتوازن

سوق النقود من خلال عدة دوال رياضية وأشكال بيانية في توازن شامل
لكليهما سماه بتوازن سوق المال . وفيما يلي نوضح هذا التوازن .
أولاً : توازن سوق الاستثمار : وتشرحه المعادلات التالية :

$$(1) \quad \text{خ} = \text{خ} (م ، ل)$$

$$(2) \quad \text{ث} = \text{ث ص} (م) + \text{ث ح} (م ، س)$$

حيث خ المدخرات .

م معدل العائد على شهادات الودائع المركزية قصيرة الأجل
(المعام (١٢٦)) .

ث الاستثمار

س معدل التضخم في الاسعار

ح تشير إلى القطاع العام (الحكومي)

ص تشير إلى القطاع الخاص

ل الدخل الكلي الحقيقي

تشير المعادلة (١) إلى أن الادخار يعتمد على كل من المعام ومستوى

الدخل الكلي .

أما المعادلة (٢) فتشير إلى أن الاستثمار الخاص (ث ص) يعتمد على

المعام . أما الاستثمار الحكومي (ث ح) فيعتمد على كل من المعام (م)

ومعدل التضخم المتوقع (س) . ويشمل هذا الاستثمار الحكومي أى العام

قسمان هما الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية وهو يعتمد على المعام ، واستثمار

الاصدار النقدي الجديد ويعتمد على المعام وعلى معدل التضخم المتوقع .

وقد بين أن الاستثمار العام يرتبط ببعض الشروط التي توضحها المعادلة

(٣)

$$\text{ث ح} (م ، س) = \text{صفر إذا كان } س \leq ن$$

(٣)

$$، \text{ث ح} (م ، س) < \text{صفر إذا كان } س < ن$$

حيث ن هي معدل التوسع النقدي

أى ان الاصدار النقدي الجديد يكون صفرأ إذا زاد معدل التضخم المتوقع أن يسود في الفترة التالية (س ١) عن معدل التوسع النقدي أو تساوى معه ، وإلا كان موجباً (١٢٧).

وأن التوازن في سوق الاستثمار يتحقق على النحو الذى تصوره المعادلة

(٤)

$$(٤) \quad \text{خ (م ، ل)} = \text{ث س (م)} + \text{ث ح (م ، س)}$$

ثانياً : توازن سوق النقد :

$$ع = ع (م ، س) ،$$

$$\Delta ع = ٠ \text{ إذا كان س } \leq ١ \text{ ن } \leq ٠$$

(٥)

$$\Delta ع < ٠ \text{ إذا كان س } < ١ \text{ ن } < ٠$$

حيث ع عرض النقود .

(٦)

$$ط = ط (م ، ل) ؛$$

حيث ط الطلب على النقود ، وهى ترتبط بالمعام .

وإن التوازن في سوق النقود يتحقق على النحو التالى :

(٧)

$$ع (م ، س) = ط (م)$$

ثالثاً : توازن سوقى الاستثمار والنقود (أو توازن سوق المال)

وهو يحقق التوازن في السوقين معا من خلال معادلات التوازن السابق

شرحها . وتبين الأشكال البيانية التالية ذلك التوازن .

فيبين الشكل البيانى رقم (٦٧) والذى يضم قسمين أحدهما (١) يختص

بسوق الاستثمار والآخر بسوق النقود ، ويبينان معاً توازن سوق المال الذى

يشملهما معا .

فيتحدد في القسم (١) مستوى المعام (م ١) من خلال توازن الادخار (خ)

مع الاستثمار (ث) .

وفي القسم الثانى (٢) يتحدد مقابل هذا المستوى من المعام (م ١) المعدل

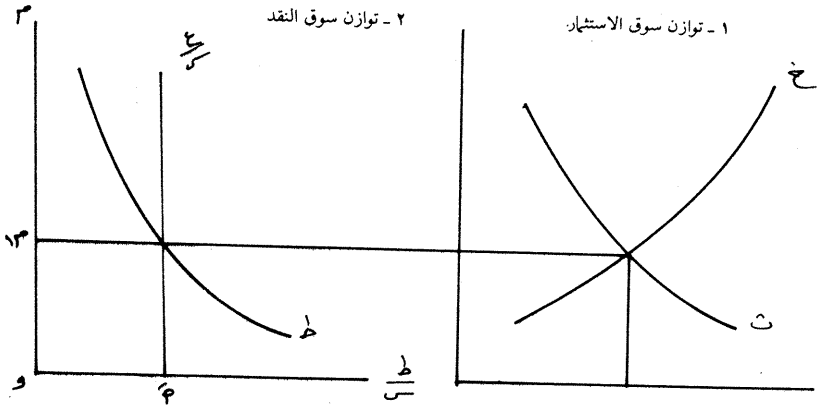
الأمثل للتوسع النقدي في مقابل مستوى معين لجدول الطلب على النقود (ط)

ومعدل معين للتضخم (س) ، وينتج عن ذلك جدول عرض النقود الذى يحقق التوازن فى سوق النقد عند نفس مستوى المعام م ١ .

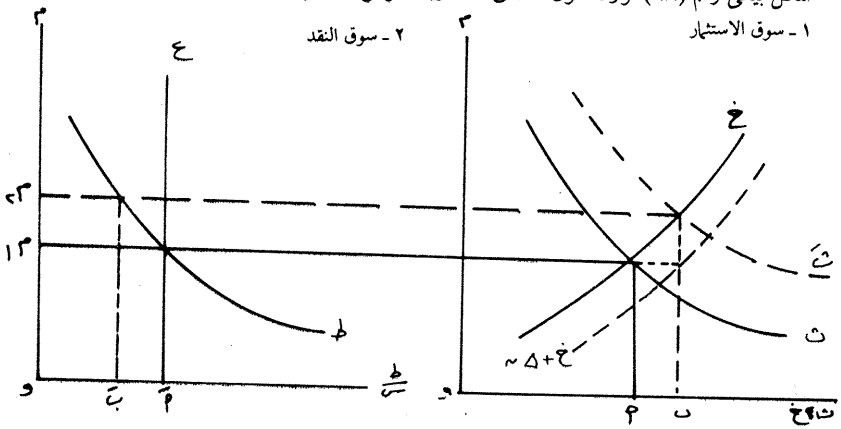
ويبين الشكل البيانى رقم (٦٨) توازن سوق المال فى حالة تحسن فرص الاستثمار فى الاقتصاد ، وانتقال جدول الطلب على الاستثمار من ث إلى ث فى القسم (١) من الشكل (وبفرض ثبات معدل نمو النقود) مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى المعام من م ١ إلى م ٢ ، مما يعمل على تحويل كمية من النقود من سوق النقود (نتيجة للاقتصاد فى استخدام النقود) إلى سوق الاستثمار مقدارها (أ ب) . ويوضح القسم (٢) من الشكل ذلك بانتقال جدول عرض النقود إلى اليسار من أ إلى ب . وتسعى الدولة فى هذه الحالة لاعادة جدول النقود إلى مستواه السابق بزيادة الاصدار النقدى بما يكفى لخلق كمية من الأرصدة الحقيقية تساوى أ ب . ويتضمن تحول كمية من النقود من سوق النقد الى سوق الاستثمار كما سبق زيادة عرض المدخرات وانتقال منحنى الادخار من خ إلى خ + Δ ن وذلك لأن جزءاً من الطلب على النقود للمعاملات ينتقل إلى الطلب على الاستثمار .

ويبين الشكل البيانى رقم (٦٩) أثر الاصدار النقدى هذا إذ أن زيادة عرض النقود لإعادة جدول عرض النقود إلى مستواه السابق . سترتب عليه زيادة الطلب على النقود ط لغرض المعاملات بالمقدارات ج فقط وليس بكل المقدار السابق نقصه أ ت . ويتحول جزء كبير آخر من الاصدار النقدى إلى الطلب على الاستثمار بكمية ج أ فى القسم ب من الشكل . ويتحدد توازن هذه السوق بعد الاصدار النقدى هذا عند مستوى معام م ٣ يقابله توازن سوق الاستثمار بين منحنى ث ومنحنى خ + Δ ن ١ . إلا أن استجابة الأفراد للتوسع النقدى بالصورة المذكورة وزيادة طلبهم على الاستثمار تجعل هناك فرصة أخرى للدولة لكى تزيد من عرض النقود مرة تالية . فإذا زاد العرض النقدى بالمقدار أ ج حتى يعود إلى سابق مستواه الأول مقابل أ . وفى المقابل ينتقل منحنى عرض المدخرات من خ + Δ ن ١ إلى خ + Δ ن ٢ ، وتتغير نقطة التوازن فى سوق الاستثمار . وإزاء تحسن فرص الاستثمار فإن الطلب على الاستثمار سيظل يجتذب جزءاً من الطلب النقدى على المعاملات ،

شكل بياني رقم (٦٧) توازن سوق المال



شكل بياني رقم (٦٨) توازن سوق المال في حالة زيادة فرص الاستثمار



وتصدر الدولة من النقود ما تحاول به في كل مرة إعادة عرض النقود إلى المستوى الأول لعرض النقود ، وبتكرار ذلك تتناقص فرص الاستثمار إلى أن يصل الاستثمار إلى المقدار أ هـ في القسم (١) من الشكل فيتحقق توازن سوق الاستثمار بتقابل منحني

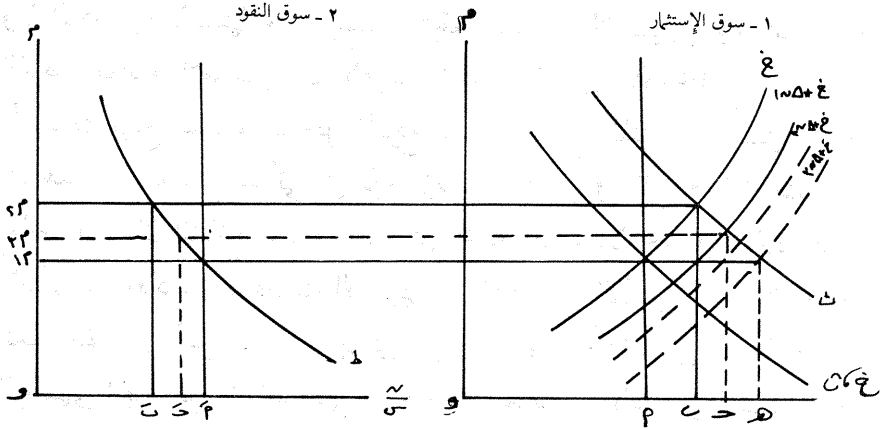
خ + Δ ن م مع منحني ث ، وتوازن سوق النقود بتقابل منحني عرض النقود مع الطلب على النقود عند مستوى معام م ، السابق .

أما الشكل البياني رقم (٧٠) فيبين حالة نقص الادخار اذا ما زاد الطلب على الاستهلاك لسبب أو آخر كإعادة توزيع الدخل مثلاً . حيث ينتقل منحني عرض المدخرات إلى اليسار من خ إلى خ . وينقص الطلب على النقود للاستثمار مقابل زيادة هذا الطلب على المعاملات ، فينتقل منحني عرض النقود إلى اليمين من أ إلى أ ، ويزيد مستوى المعام إلى م م صاحباً للانخفاض في المدخرات . وتتجه الدولة لزيادة الاصدار النقدي بما يناسب زيادة الارصدة الحقيقية بالمقدار الذي نقصته أي أ ب . إلا أن ذلك سيؤدي إلى اتجاه منحني الادخار إلى اليمين من خ إلى خ فيخفض مستوى المعام إلى م م . وهكذا تتكرر عمليات الاصدار النقدي بغية زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار وخفض مستوى المعام ليعود كل إلى مستواه الأصلي . إلا أن النتيجة النهائية لهذا الاصدار المتكرر لن تكون مطابقة تماماً لما كان عليه الوضع الأصلي لأن زيادة الاستهلاك مع التوسع النقدي سيزيد من المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى عدم زيادة الارصدة الحقيقية بالقدرة المطلوب لذا سيطر مستوى عرض الأرصدة النقدية الحقيقية إلى يسار أ ، وسيظل مستوى المعام أعلى من م .

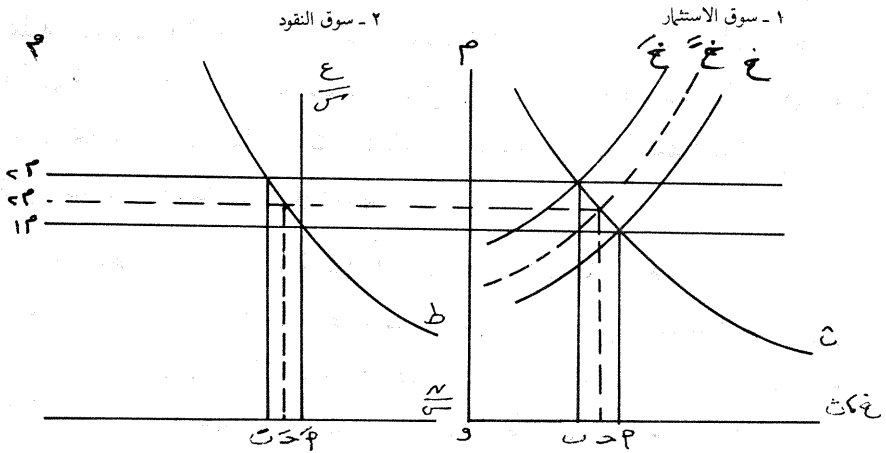
٩ دراسة منذر قحف عن الادخار والاستثمار وتوازن سوق المال في الاقتصاد الإسلامي :

في دراسة منذر قحف (١٢٨) بين أنه في الاقتصاد الإسلامي يؤدي تحريم الفائدة على رأس المال إلى إلغاء أي مكافأة ممكنة على الادخار ، في الوقت الذي يشجع فيه وجود هذه الفائدة في النظام الرأسمالي الناس على الادخار

شكل بياني رقم (٦٩) : توازن سوق المال مع زيادة الاصدار النقدي



شكل بياني رقم (٧٠) : توازن سوق المال مع انخفاض من مستوى الادخار



دون تحويل مدخراتهم إلى قوة شرائية في السوق مما يؤدي إلى الكساد وأن وجود الزكاة في الإقتصاد الاسلامى يعمل على معاقبة المدخرات غير المستثمرة في الإنتاج . وأن الغاء الفائدة وفرض الزكاة معا يعملان على زيادة حجم الإستهلاك في الإقتصاد الاسلامى عنه في الإقتصاد غير الاسلامى .

وأن قرار الأفراد بالادخار في الإقتصاد الاسلامى مرتبط بقرار الاستثمار ، وذلك لأن عدم استثمار المدخرات يعرضها للتناقص المستمر بفعل الزكاة . وأن الادخار والاستثمار معا مرتبطان بتوقعات نتائج الاستثمار . وأنه إذا كانت الفرصة مواتية للاستثمار فإن الأفراد يتخذون قراراتهم بالادخار والاستثمار . وأن ذلك يرفع مستوى الدخل المتوقع بسبب الأرباح المتوقعة للاستثمار ، إلا أن هذا الارتفاع سيأتى في دورة زمنية تالية . وفي ظل هذا الإقتصاد الاسلامى فإن النتائج المتوقعة للاستثمار تحدد حجم الادخار في الوقت الذى لا يتأثر فيه الادخار بتوقعات الاستثمار في الإقتصاد الرأسمالى بل يتأثر بسعر الفائدة على رأس المال مما يؤدي إلى أن يكون الادخار في ظل الإقتصاد الرأسمالى إيجابياً بل وتزايد حتى في حالات انخفاض الاستثمار طالما كان سعر الفائدة أكبر من الصفر . لذا فإن نقص الاستثمار في هذا الإقتصاد لن يترتب عليه تناقص الادخار ومن ثم الاستهلاك لذا فلا يزيد الطلب الكلى في الأسواق ولا تتحسن توقعات المستثمرين . أما في الإقتصاد الاسلامى فإن الأمر يختلف حيث إذا ساءت توقعات الاستثمار يزيد الاستهلاك مما يؤدي إلى تغيير توقعات المستثمرين وتحسنها .

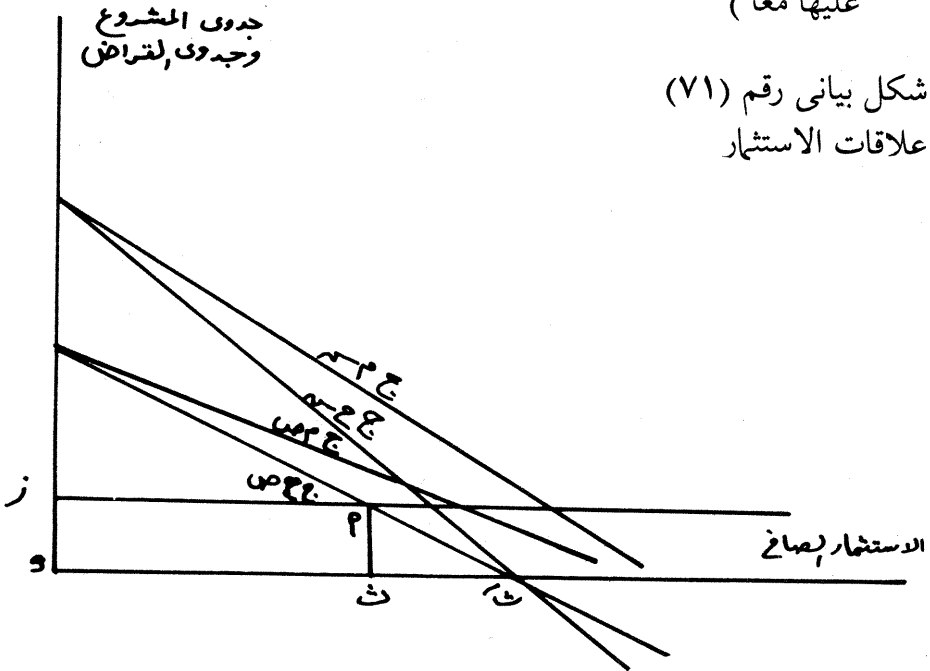
وقد أوضح أن قرار الاستثمار في الإقتصاد الاسلامى قرار مشترك يقوم به شخصان على الأقل هما المدخر والمنظم لمشاركتها معا في النشاط الاستثمارى ونتائجه وفقاً لعقود المشاركة ولا ينفرد به المنظم فقط كما في الإقتصاد غير الاسلامى . وأن العائد المتوقع من الاستثمار هو المعيار المأخوذ في الاعتبار هنا بالنسبة لقرار الاستثمار . إلا أن العائد المأخوذ في الاعتبار هنا يشمل عائد كل من صاحب المال سواء كان شريكاً مساهماً أو مقارضاً وعائد المنظم أيضاً . وليس مجرد عائد صاحب المال فقط كما هو الحال في النظرية الاقتصادية . وقد سماه بعائد المشروع حتى يتميز عن عائد الاستثمار (الكفاءة الحدية لرأس

المال) . وأن عائد المشروع هذا هو الجدوى الهامشية للمشروع بعد سداد تكاليف الانتاج (لكل من العمل والأرض والمواد الأولية) وهو الذى يتم توزيعه بين صاحب المال والمنظم حسب شروط وظروف سوق الأسهم وسوق القراض .

ويبين الشكل البيانى التالى علاقات الاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى كما يراه د . قحف :

حيث ج م ش هى المعدل الوسطى لجدوى المشروع .
 ج ح ش الجدوى الهامشية للمشروع (عائد المشروع) .
 ج م ص المعدل الوسطى لدخل صاحب المال (على أساس نسبة حصة صاحب المال فى المعدل الوسطى لجدوى المشروع)
 ج ح ص الجدوى الهامشية لدخل صاحب المال (على أساس نسبة حصة صاحب المال فى الربح مضروباً فى الجدوى الهامشية للمشروع) .
 ز معدل الزكاة الإجمالى (أى معدل الزكاة على الثروة ويزادها المتراكم عليها معا)

شكل بيانى رقم (٧١)
علاقات الاستثمار



ويعادل الخط ج ح ص الكفاءة الحدية للاستثمار لدى كينز والتقليديين الجدد . أما الفرق بين المعدل الهامشي (أى الحدى) لحصة المقارض أى صاحب المال) والجدوى الهامشية للمشروع (ج ح ش) فهو المعدل الهامشى لربح المنظم (١٢٩) .

وتمثل النقطة أ (وهى نقطة تقاطع منحني ج ح ص ، خط ز) الحدى الذى لو انخفض عنه دخل صاحب المال لأصبح ما يدفعه من الزكاة اكثر من العائد الحدى لاستثماراته . ويطلق على المنطقة أسفل المستوى ز على الخط ج ح ص بالمنطقة الحرجة . ومعدل الزكاة الاجمالى هنا هو معدل وسطى وليس حدى ، لذا فمقارنته تكون مع المعدل الوسطى لحصة صاحب المال بدلاً من المعدل الحدى . وذلك لأنه على الرغم من أن المعدل الحدى هو الذى يحدد قرار الاستثمار (أى التغيير فى حجم رأس المال) فإن المعدل الوسطى هو الذى يحدد صافي الدخل لصاحب المال ، كما أن المعدل الوسطى يقع فوق المعدل الحدى لأن المعدل الحدى تنازلى بحكم العلاقة السلبية مع الاستثمار . كما أن أعلى معدل حدى يمكن الحصول عليه فى لحظة معينة مرتبط بأعلى معدل وسطى ممكن فى هذه اللحظة .

لذا فطالما كان المعدل الحدى لحصة صاحب المال لا يقل عن المعدل الاجمالى للزكاة فإن الاستثمار يعد ربحاً . وتمثل النقطة أ الحد الفاصل بين الاستثمار المربح والاستثمار غير المربح من وجهة النظر هذه . وعندها يتحقق توازن صاحب المال فى توظيف أمواله فى الاستثمار . أى أنه عند هذه النقطة يتحدد حجم رأس المال المستثمر من قبل القطاع الخاص وهو يمثل المسافة بين النقطة أ وبين نقطة الأصل (صفر) على المحور الأفقى ، ويتحدد توزيع رأس المال بين الاستثمارات البديلة والممكنة اقتصادياً فى الظروف العادية طبقاً لهذه القاعدة . أما فى حالات الكساد التى ينخفض فيها المعدل الحدى المتوقع للربح إلى مادون المعدل الإجمالى للزكاة فإن ملاك الثروة سيفضلون الاستمرار فى استثمار أموالهم طالما أن المعدل الحدى المتوقع للربح أكبر من الصفر . لأن الاختيار أمامهم فى تلك الحالة هو بين استثمار أموالهم وبين استهلاكها . وليس بين استثمارات متعددة ، ومن الأفضل أن يستثمروا بأقل

من المعدل الاجمالي للزكاة من عدم الاستثمار ، لأن عدم الاستثمار يجعل أموالهم تتآكل بفعل الزكاة في حين الاستثمار المريح (بأقل من معدل الزكاة) يقلل من تآكل هذه الأموال .

ولا ينطبق هذا التحليل على استثمارات القطاع العام لأنه غير خاضع للزكاة . مما يمكن القطاع العام من أن يصل في حجم رأسماله ومعدل استثماره إلى مستوى يزيد عما يصل إليه القطاع الخاص .

ويوضح د . قحف أن ثمة فارق بين الزكاة والفائدة على رأس المال يؤثر في قرار الاستثمار حيث أن الفائدة تدفع على الاستثمار فقط لذا تقارن مع الكفاءة (الجدوى) الحدية للاستثمار في النظرية الاقتصادية أما الزكاة فتندفع على مجموع رأس المال والاستثمار معاً في كل دورة زمنية ، فعلى الرغم من أن الزكاة تؤثر في حجم الاستثمارات الجديدة فإنها تدفع على جميع المخزون من رأس المال حتى تاريخ استحقاقها (١٣٠) لذا لا بد من النظر إلى المعدل الوسطى لعائد صاحب المال وليس فقط للمعدل الحدى .

وقد بين أن قرار صاحب المال (أى المقارض كما يسمية) بالاستثمار يقف عند النقطة أ في الشكل البياني السابق . وأن الحد الأقصى للاستثمار في هذه الحالة هو و ث إذ بعد هذا الحد تصبح الزيادة في الاستثمار سلبية العائد ، حيث يترتب على هذه الزيادة نقص مجموع الدخل الصافي لصاحب المال . ومع ذلك فإنه من الممكن أن يتخذ قرار بالإستثمار بين النقطتين ث ث على الرسم ، أى حتى تصل جدوى الاستثمار الحدية إلى الصفر فعند النقطة ث إذا يتحدد الحجم الأقصى للاستثمار . أما بين ث ، ث فمن الممكن الاستثمار إلا أن ذلك يتوقف على مرونة المعدل الوسطى لجدوى حصة المقارض (المنحنى ج م ص) فيستمر الاستثمار حتى بعد ث طالما كانت مرونة المنحنى اكبر من ١ + المعدل الاجمالي للزكاة أى ٢٥٤٦ . ١ . أى أن توازن المقارض يحدث بين الحدين ث ، ث تبعاً لدرجة المرونة المذكورة .

وعند نقطة توازن المقارض يتحدد مقدار الاستثمار ويتحدد بالتالى صافي الدخل (بعد الزكاة) بالنسبة للمقارض . ويتحدد أيضاً مقدار الادخار عند

هذا المستوى من الاستثمار . فيتأثر مقدار ادخار المقارض بمقدار استثماره ، ويتوقف كلاهما على توقعاته عن معدل الربح العائد عليها من المشاركة أو القراض .

ويسري بالطبع قرار الادخار هذا على المقارض بصفته مستهلكاً في الاقتصاد ، حيث يزيد ادخار المستهلك كلما تحسنت توقعات عائد الاستثمار المذكور .

وقد بين أيضاً في هذه الدراسة أن أشكال الاستثمار المتاحة في الاستثمار وهي المشاركة أو المساهمة كأحد المجالات والقراض كمجال آخر . وأن التوازن بين المجالين يتم من خلال العلاقة بين حصة المقارض كنسبة مئوية من المعدل الوسطى لحدوى المشروع وبين أرباح الأسهم كنسبة من رأس المال . ففي حالة التوازن ينبغي أن يتساوى العائد على القراض مع العائد على المساهمة في رأس المال مع الأخذ في الاعتبار العلاوة المكافئة للمساهمة في القرارات الادارية وحدود مسئولية كل من المقارض والشريك المساهم . ويقول بأن هذه الفروق قليلة جداً في الشركات المساهمة الحديثة لذا فالفارق بين حصة المقارض وحصة المساهم يكاد يكون معدوماً فالعائد المتوقع على القراض يساوى نسبة المقارض في الربح مضروباً في معدل الأرباح المتوقعة وهذا ماينبغي أن يساوى العائد المتوقع على الأسهم .

ويرى د . قحف أن العلاقة وثيقة في اقتصاد اسلامى بين سوق الأسهم وسوق القراض وأنها معاً يشكلان سوقاً مالية واحدة مع فارق في طريقة تحديد السعر بينهما ، خاصة وأن القراض يشرك المقارض في الربح والخسارة معاً . وهذه السوق المالية تقوم على العرض والطلب شأنها شأن أسواق عناصر الانتاج الأخرى ، يتحدد شكل منحنى عرض الأموال في هذه السوق من قبل المستهلكين على أساس توزيعهم للدخول بين الادخار للاستثمار وبين الاستهلاك . ويتأثر هذا المنحنى بالتوقعات المتعلقة بالاستثمار . أما منحنى الطلب فيتأثر بتوقعات المنظم (المضارب) وأفضلياته .

وشرط التوازن في هذين السوقين هو :

العائد المتوقع على الأسهم = المعدل المتوقع للربح على المشروع × حصة المقارض من الربح .

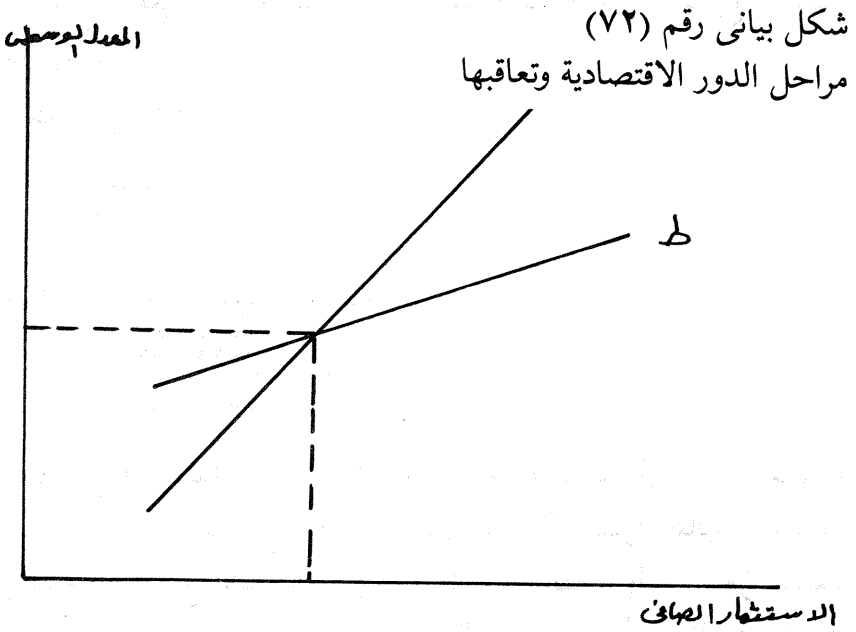
$$\text{أى ع س} = \text{م ر} \times \text{ح ق}$$

$$\text{أو} \quad \text{ع س} = \frac{\text{م ر}}{\text{ح ق}}$$

حيث ع س العائد المتوقع على الاسهم .
م ر المعدل المتوقع للربح على المشروع
ح ق حصة المقارض من الربح

وتوضح هذه المعادلة الفارق الاساسى بين هذه السوق المالية الاسلامية والسوق المالية الرأسمالية ، فالسعر الذى يتحدد فى السوق المالية الاسلامية هو نسبة من الربح المتوقع (ح ق) فى المعادلة السابقة . وليس سعراً مستقلاً لوحدها رأس المال كما هو الحال فى الفائدة على رأس المال فى السوق الرأسمالية . ولذا فإن النسبة الناشئة عن سوق رأس المال الاسلامية تؤدي إلى تحديد نصيب المنظم أى الربح ، ونصيب المقارض أى حصة الربح بصورة آنية معاً بمجرد معرفة الأرباح المتوقعة للمشروع .

هذا وتدخل الأرباح المتوقعة فى تحديد كل من العرض والطلب على الأموال فى هذه السوق لذا فإن شكل منحنى الطلب سيكون فى هذه السوق قريباً من شكل منحنى العرض أى ذو ميل إيجابى كما يتضح من الشكل البيانى التالى .



حيث ط منحني الطلب على أموال القراض
ع منحني العرض من أموال القراض

وأن هذه المنحنيات ط ، ع تشبه ما هو معروف في النظرية التجارية الدولية (١٣٢). إذا كلما زاد حجم الاستثمار فإن المضارب يشعر بأن من مصلحته أن يعرض نسبة أكبر من الربح للمقارض . لأن مجموع حصة المضارب ستزداد بذلك .

باستخدام المعادلة السابقة في توضيح ذلك نجد أن من أجل الإبقاء على ع س في مستوى يقدم مكافأة مناسبة لرأس المال ، لابد من زيادة نسبة حصة المقارض كلما زادت نسبة رأس المال إلى خبرة المضارب أى كلما ابتعدنا عن الصفر على المحور الأفقى .

ومن الملاحظ في الشكل أن ميل منحني الطلب أقل من ميل منحني العرض لأنه كلما زاد حجم الاستثمار فإن ما يرغب المضارب في إعطائه للمقارض أقل مما يطلبه المقارض ، لأن من مصلحة كل منهما أن يزيد حصته إلى الحد الأقصى الممكن .

هذا وقد بنى التحليل السابق على أساس أوضاع ساكنة ، أما على أساس أوضاع حركية فبيّن الرسم البياني (٧٣) ذلك .

بفرض أنه عند دخل ل_١ في الجزء (ب) من الرسم أن الاستثمار يكون و_١ كما في الجزء (أ) فإن الادخار يكون و_١ وهي تعادل و_١ ، ويكون الاستهلاك و_١ ، وذلك في الفترة الزمنية الأولى .

فإذا ما تحققت توقعات المستثمرين في نهاية الفترة الزمنية الأولى يزيد الدخل ويصبح ل_٢ في الفترة الزمنية الثانية (وذلك بفرض عدم تغيير مصادر الدخل الأخرى ؛ ويصبح الاستهلاك الممكن و_٢ وهو أكبر من و_١ السابق مما يحسن من توقعات المستثمرين ، فيزيد العائد الحدى للقراض من ج_١ ح_٢ ص إلى ج_٢ ح_٢ ص ، كما ينتقل العائد المتوسط للقراض من ج_١ ح_١ س إلى ج_٢ ح_٢ س . مما يوصل الاستثمار إلى و_٢ والادخار إلى و_٢ ، ويزيد الاستهلاك المرغوب فيه من قبل المستهلكين إلى و_٢ .

أما إذا كانت توقعات المستثمرين سيئة في الفترة الزمنية الأولى فإن تناقص الاستثمار يؤدي إلى تناقص الادخار أي زيادة الاستهلاك من و_١ إلى و_٢ . مما يحسن من توقعات المستثمرين ويسبب عودة الاستثمار إلى الزيادة .

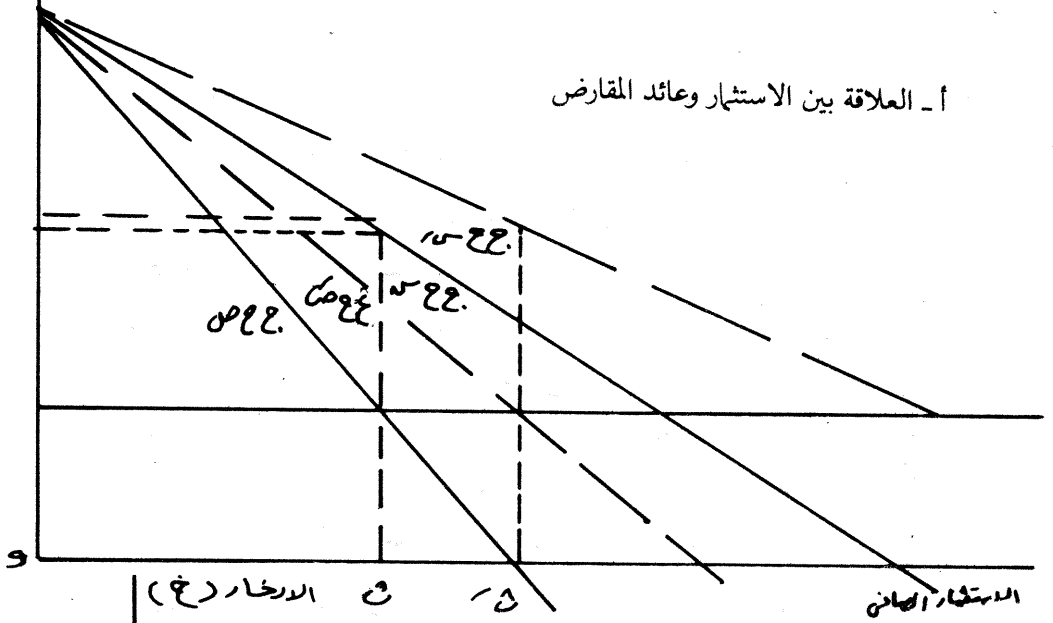
ومن الملاحظ أن الخط_١ يربط نقاط التماس بين مستويات الدخل (ل_١ ، ل_٢ ، . . . الخ) ومنحنيات المنفعة المتحققة للمستهلك (م_١ ، م_٢ ، . . . الخ) ، وتمثل نقاط التماس هذه نقط التوازن التي تكون عندها المنفعة الناتجة عن الادخار مساوية لتكلفة الوحدة الحدية من الادخار (محسوبة بمقدار المنفعة الاستهلاكية المستغنى عنها) وان القرار الهامشي بالاستهلاك أو الادخار هو اختيار لنقطة توازن تكون فيها منفعة كل من الاستهلاك والادخار ايجابية (أي أكبر من الصفر) . وهذا الخط_١ يعبر عن معامل الاستهلاك وهو يبين العلاقة بين حجم الاستهلاك وبين مستوى الدخل وميل منحنيات المنفعة م_١ ، م_٢ يعبر عن مقدار المنفعة الاستهلاكية التي يجب الاستغناء عنها للحصول على وحدة اضافية من المنفعة الادخارية .

وميل مستويات الدخل ل_١ ، ل_٢ يعبر عن تكلفة عملية الاستبدال

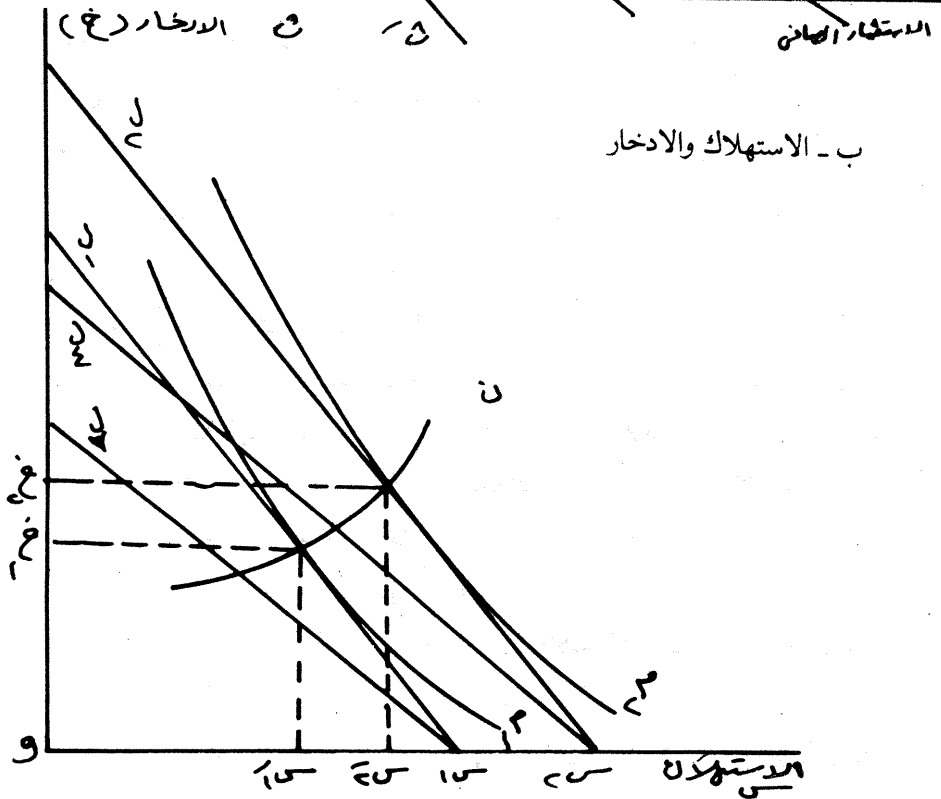
شكل بياني رقم (٧٣)
التوازن العام في الاقتصاد الاسلامي

عائد المقارص

أ - العلاقة بين الاستثمار وعائد المقارص



ب - الاستهلاك والادخار



محسوبة بوحدة الدخل النقدي . وميل مستويات الدخل في اقتصاد اسلامي أقل من الواحد .

$$\left(\frac{97,5}{100} \right) \text{ يمثل}$$

أى أن تكلفة كل من ١٠٠ ريال تستهلك الآن هي ٩٧,٥ ريال من الادخار بعد سنة لأن ادخارها يعنى دفع الزكاة عليها بنسبة ٢,٥ ٪ مما يدفعه للاستثمار . أما في الاقتصاد الربوى فان ميل مستوى الدخل يكون موجباً إذ أن ١٠٠ ريال يحصل عليها المستهلك تعادل أكثر من مائة بعد سنة من الآن نتيجة لوجود الفائدة ، فلو كان سعر الفائدة ١٠ ٪ فإن تكلفة ١٠٠ ريال تستعمل للاستهلاك اليوم تكون ١١٠ ريال من المدخرات بعد سنة من الآن لأن عدم استهلاكها يعنى ادخارها والحصول على فائدة عليها تمثل النسبة المذكورة .

ومن الملاحظ على هذه الدراسة أنها افترضت معدلاً موحداً للزكاة على كل أشكال الاستثمار على الرغم من عدم صحة ذلك . حيث أن الاستثمار الثابت في المباني والآلات والمعدات والأجهزة ليس عليه زكاة إلا من العائد منه إن فاض منه شيء عن الحوائج الأصلية وتحققت فيه شروط النصاب . كذلك فإن الاستثمار الزراعى له زكاته التى تحسب على الناتج بنسبة تختلف تبعاً لاختلاف طريقة الري بين ٥ - ١٠ ٪ من الناتج الذى يبلغ خمسة أو سبعة (أو حوالى ٦٢٤ كيلو جرام كما حدد ذلك يوسف القرضاوى فى كتابه فقه الزكاة) خالياً من الديون والنفقات . كذلك فإن افتراض عدم الاستثمار إلا إذا تحقق منه عائد يزيد على المعدل الاجمالى للزكاة قد يجافى الواقع لأنه طالما كان الاستثمار مربحاً أى يزيد عائده على الصفر فإنه من الممكن إتمامه .

الفصل الثاني

التقلبات الاقتصادية وامكانية حدوثها في اقتصاد اسلامى

مقدمة :

يتسم الاقتصاد الرأسمالي بتعرض النشاط الاقتصادي فيه للتقلب بدرجات متفاوتة بين التوسع والانكماش من فترة إلى أخرى . وهذه التقلبات على أنواع عديدة فمنها ما يكون منتظماً ومنها غير منتظم ، ومنها ما يحدث فجأة ومنها ما يحدث بالتدرج ، كما أن منها ما يكون خفيفاً ومنها ما يكون شديداً . وبعض هذه التقلبات يستغرق فترة قصيرة ، ويطول البعض الآخر منها لفترة طويلة . ومنها ما يقتصر على قطاع اقتصادي واحد ، ويعمل بعضها كل نشاط اقتصادي للمجتمع . وقد يصيب البعض منها دولة واحدة أو عدداً محدوداً من الدول ، وقد يشمل بعض التقلبات أغلب الدول .

أي أن التقلبات تختلف في أسبابها ودوامها وانتظامها وانتشارها ، إلا أن لها آثارها على الاقتصاد القومي في مجالات أربع هي التشغيل (والعمالة) والإنتاج ، والدخل ، والأسعار ، وبالطبع فإن هذه الآثار تتفاوت بتفاوت التقلبات في حدوثها ودوامها وما إلى ذلك .

وبالطبع تؤثر هذه التقلبات على التوازن الاقتصادي للمجتمع ، وتحدث الاختلال فيه . ومن الممكن تصنيف هذه التقلبات إلى أربعة أقسام هي : التقلبات الموسمية (١٣٣) ، التقلبات العرضية (١٣٤) ، التقلبات الدورية (١٣٥) ، التغيرات المزمّنة (١٣٦) ، أو الاتجاهية .

أما التقلبات الموسمية فهي التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة لأن بعض الأنشطة ذات طبيعة موسمية كما هو الحال في الإنتاج الزراعي حيث أنه موسمي بطبيعته ، كما أن بعض الصناعات القائمة على هذا الإنتاج

قد يكون نشاطها موسمياً أيضاً فيزداد النشاط في مواسم معينة وينتقل منه إلى باقي الأنشطة المرتبطة به ويقل في مواسم أخرى ومعه النشاط في القطاعات والصناعات المرتبطة به . وهناك مواسم أخرى غير اقتصادية كالمواسم الدينية مثل الحج أو العمرة أو الأعياد وغيرها وهي تؤثر على النشاط الاقتصادي بدورها ، فالإقبال على الحج في مواسمه يرتبط مع زيادة في حركة النقل والمواصلات والقطاعات المرتبطة بها ، ويزداد النشاط في مجال الإسكان والفندقة واستيراد السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى ، وبانتهاء الموسم يعود النشاط إلى سابق عهده .

وأما التقلبات العرضية فإنها تغيرات غير منتظمة وتنشأ عن أحداث وظروف طارئة إما في مجالات اجتماعية أو طبيعية . كقيام الحروب أو الثورات والحروب الأهلية ، أو حدوث كوارث طبيعية كقحط وجذب أو فيضانات ، وحرثائق ، وزلازل ، وبراكين ، وأوبئة ، وإصابات حشرية أو مرضية أو ظروف جوية سيئة تصيب المنتجات والمحاصيل الزراعية ، أو حتى تحسن غير معتاد في هذه الظروف ، مما يترتب عليه آثار على النشاط الاقتصادي إما بالانكماش أو التوسع تبعاً للتغيرات الحادثة . كما أن للابتكارات والتجديدات في أساليب الإنتاج أثرها أيضاً في اضطراب النشاط الاقتصادي واختلال التوازن القائم في النظام الاقتصادي ومايلي ذلك من توسع ورخاء .

أما التغيرات الاتجاهية أو المزمنة فإنها تغيرات بطيئة إلا أنها تستمر لفترة زمنية طويلة بحيث تأخذ شكل اتجاه عام مميز للظاهرة التي حدث فيها التغيير ، وإن كان يطرأ عليه تغيرات أخرى موسمية أو عرضية أو دورية إلا أنها لا تغير من الاتجاه العام للظاهرة ، الذي عادة ما تأخذ شكل ارتفاع حثيث مع الزمن كالنمو السكاني أو زيادة الإنتاج أو تطور المعرفة الفنية وأساليب الإنتاج والمعدات الرأسمالية ، وتسبب هذه التغيرات في الظواهر المختلفة تغيرات مماثلة في الدخل والإنتاج والتقدم الاقتصادي .

أما التقلبات الدورية فإنها أهم هذه التقلبات وأشدّها أثراً على النشاط الاقتصادي والدخل والإنتاج والعمالة والأسعار . وهي تحدث بصفة دورية

وعلى فترات منتظمة ، وذات مراحل محددة . وقد كانت هذه التقلبات الدورية المختلفة علامة مميزة للاقتصاد الرأسمالي الحر خلال فترة زمنية طويلة بلغت قرابة قرن ونصف من الزمان حتى الثلاثينيات من القرن العشرين . أما منذ الكساد الكبير الذي حدث عام ١٩٢٩ ، وما أدى إليه ذلك من تدخل الحكومات في الدول الرأسمالية في الحياة الاقتصادية بأساليب ودرجات مختلفة ، فقد انخفضت حدة هذه التقلبات . وبرزت مشاكل التضخم والتنظيم الركودي كمشاكل أساسية تواجه الدول المتقدمة في العصر الحالي .

ونظراً لأهمية هذه التقلبات فسوف ندرسها فيما يلي بشيء من التفصيل ، الدورة الاقتصادية ، وهي ذات مراحل أربعة محددة هي الرخاء والأزمة والكساد والانتعاش تحدث متتابة ، وبانتهائها تعود لتبدأ من جديد . وفيما يلي ندرس مراحل هذه الدورة ، والآراء التي قيلت في أسبابها ، ومن ثم سبل علاجها . ثم ندرس كلا من التضخم بأقسامه المختلفة ، والانكماش أيضاً .

أولاً - الدورات الاقتصادية :

تتسم الدورة الاقتصادية بأربعة مراحل دورية إثنان أساسيتان والأخرتان أقل أهمية . هذه المراحل الأربعة هي الرخاء أو الرواج (١٣٧) ، والأزمة أو الفتور أو التراجع أو الانكماش (١٣٨) ، الكساد أو الركود ، ثم الانتعاش . ومن الملاحظ اختلاف مسميات المراحل المختلفة بين كتاب العربية لذا فقد ذكرت المسميات المختلفة للتحديد والتوضيح . وتمثل الرواج والكساد الفترتان الأساسيتان في الدورة أما الأزمة والانتعاش ففترتان انتقالتان بين الرواج والكساد ، فيمثل الانتعاش مرحلة انتقالية من الكساد إلى الرواج ، وتمثل الأزمة مرحلة انتقالية من الرواج إلى الكساد . وفي الواقع فإنه يصعب التفرقة بين المراحل المختلفة للدورة ووضع حدود فاصلة بينها إذ أنها متداخلة فيما بينهما .

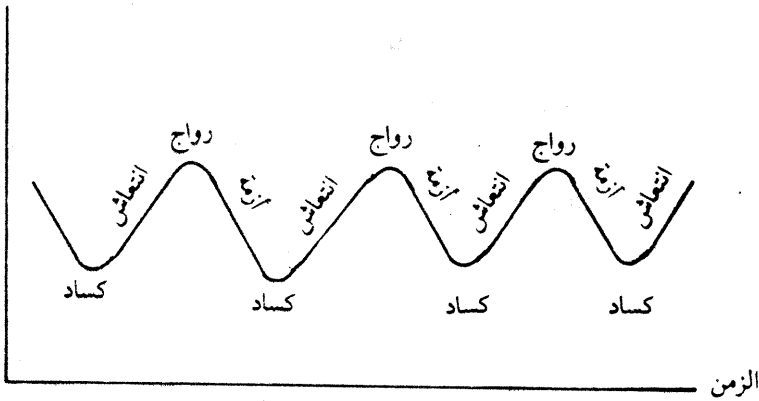
هذا وتختلف الآراء في الفترة الزمنية التي تمر بين بداية الدورة ونهايتها ويرى البعض أن هناك دورات طويلة كتلك التي قال عنها كوندراتيف

وتستمر لمدة ٤٠ أو ٥٠ سنة ، خلالها تحدث عدة دورات أقصر تتراوح بين سبع إلى عشر سنوات ، وقد تقصر عن ذلك أو تزيد قليلاً . . ليس هذا فقط . بل إن الاقتصاديين قد اختلفوا على وجود الدورات حالياً من عدمه في ظل الاقتصاد المعاصر ، حيث يرى البعض أنها لم تعد ملموسة في ظل تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية ومواجهتها للتقلبات فيها حيث تمارس في ظروف التضخم سياسات من شأنها الحد من التضخم حتى لا يصل إلى تضخم رакض ، والتخفيف من الكساد حتى لا يصل إلى مثل الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات من هذا القرن ، ومحاولة تحقيق الاستقرار للاقتصاد القومي .

١ - مراحل الدورة :

ويبين الشكل التالي تصوراً للمراحل الدورة الأربعة المذكورة :

الحالة الاقتصادية



شكل بياني رقم (٧٢)

منحنيات الطلب والعرض في سوق المال الإسلامية

ومن هذا الشكل يتضح تعاقب مراحل الدورة الاقتصادية ، وتعاقب الدورات وتتاليها فبمجرد انتهاء دورة تبدأ أخرى ، ويمثل الرواج قمة الدورة والكساد قاعها ، والانتعاش مرحلة الصعود ، والأزمة مرحلة الهبوط . وتمثل الدورات بصفة عامة اضطرابات في الحالة الاقتصادية العامة مما يؤثر على

التوازن الاقتصادي للمجتمع . وفيما يلي نوضح أهم السمات التي تميز كل مرحلة من المراحل .

الانتعاش :

يعد الانتعاش بداية الاتجاه الصعودي في الحالة الاقتصادية والخروج من الكساد أو الركود ، وهي تمهد للرخاء من جديد . فيتوقف انخفاض الأسعار ، وتنخفض كمية المخزون من السلع فيقل العرض ويبدأ النشاط الاستثماري في الزيادة ، إذ تتجه العلاقة بين التكاليف والأسعار إلى التناسب بانخفاض التكاليف وإمكان تحقيق أرباح للمنظمين ، فتزداد العمالة وتقل بالتالي البطالة ، وتزداد الأجور ومن ثم الدخول فتزداد القوة الشرائية وتزداد كمية النقود ، وتأخذ الأسعار في الارتفاع بدرجة أكبر من ارتفاع التكاليف فتزداد الأرباح وتنشط الاختراعات والابتكارات وتزداد إمكانيات تطبيقها وإحلالها محل الأساليب السابقة غير المتطورة في الإنتاج ، وتبديل الحالة النفسية للمنظمين والمضاربين نحو التفاؤل ، ويزداد الطلب على النقود ، وتتوسع البنوك في الإقراض ، ويرتفع سعر الفائدة ، وتزداد الودائع لدى البنوك ، وينخفض الاحتياطي لديها وتزداد كل من سرعة تداول النقود وكمية النقود . وتزداد القوة الشرائية ثم تتزايد الأسعار مما يشجع على المزيد من الاستثمار والعمالة والإنتاج وزيادة الدخل ثم الإنفاق فتزداد الأسعار هكذا مرة تلو الأخرى حتى يصل المجتمع إلى أبواب الرخاء .

الرخاء :

بانتشار الانتعاش وزيادة درجاته يتحقق للمجتمع الرخاء . ويصل التوظيف إلى حدوده القصوى بالتوظيف الكامل والإنتاج الأقصى وترتفع الأجور والتكاليف والأسعار وتزداد الدخول ، وبوصول المجتمع إلى العمالة الكاملة فإن ذلك لا يعنى توقف الزيادة في كمية النقود وفي الائتمان إنما يتزايد كلاهما مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لعدم إمكان زيادة الإنتاج حيث أنه وصل إلى حدوده القصوى فتتنافس المنشآت على عناصر الإنتاج ويتوسع بعضها على حساب البعض الآخر وتتزايد التكاليف لارتفاع الأجور وتزايد معدلات

سعر الفائدة . ومن ثم يتسبب ذلك في ارتفاع الأسعار ، وهكذا تستمر حلقات ارتفاع الأجور والتكاليف والأسعار وتزايد حدتها . وبتفاقم هذه الحالة يصل الاقتصاد إلى بداية التراجع والانكماش .

الأزمة :

في أواخر فترة الرخاء يبدأ الاتجاه النزولى في الحياة الاقتصادية حيث بلغ الاستثمار والإنتاج أقصاه فلم تعد هناك إمكانيات للزيادة والتوسع . فتمتنع البنوك عن الأقراض وتطالب المقرضين بالسداد ، ويقل الطلب على القروض أيضاً ، ويتزايد التفضيل النقدي لدى الأفراد فيقل الإنفاق وتنخفض الأسعار ويزداد المخزون السلعي ، وتهبط أسعار الأوراق المالية وتنخفض الأرباح ، وتقل القوة الشرائية ، وينخفض مستوى التشغيل عن حد العمالة الكاملة وتبدأ البطالة . مع انخفاض في سعر الفائدة وزيادة في احتياطات البنوك . وانخفاض في الاستثمار والدخل والإنتاج والإنفاق . وتعتمد حدة الأزمة على مدى الرواج السابق فإن كان الرواج عظيماً كانت الأزمة حادة وشديدة ، ويصل الاقتصاد بذلك إلى أبواب الركود والكساد .

الكساد :

وفي هذه الحالة يعم التراجع كافة جوانب الاقتصاد وتسوء الأحوال الاقتصادية ويصل النشاط إلى أدنى مستوى له من حيث الاستثمار والعمالة والإنتاج والدخل . وتكثر حالات الإفلاس والتوقف بين المنشآت الاقتصادية وتنتشر البطالة وتنخفض الأجور والأسعار ، ويقل الائتمان وسعر الفائدة ، ويقل تداول النقود . وتسوء الأحوال النفسية للمنظمين والمضاربين ، وما أن يصل هذا التردى إلى أقصاه ، حتى يبدأ الحال في التغيير ويحاول بعض المنظمين والمستثمرين انتهاز فرصة انخفاض الأجور وسعر الفائدة وقلة المشروعات المنافسة في محاولة لتحقيق الربح فيبدأ النشاط مرة أخرى ويصل الاقتصاد إلى أبواب الانتعاش .

وهكذا تتكرر الدورات بين هبوط وارتفاع وانكماش وتوسع ، وما أن تنتهى دورة حتى تبدأ أخرى ، ولحدوث هذه الدورات أسباب متعددة ، وقد

اختلف آراء الاقتصاديين في أسبابها وتشعبت . وفيما يلي نتناول بعض هذه الآراء بالتوضيح .

٢ - أسباب الدورة وإمكانية حدوثها في اقتصاد إسلامي :

اختلفت آراء الاقتصاديين في أسباب حدوث الدورة وتعددت ، ومن الأسباب المتشعبة التي قيلت في ذلك الأسباب النقدية ، والأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى التغيير في الأوضاع الاقتصادية كالابتكارات والتجديدات ، اختلاف المواسم الزراعية ، المعجل السابق ذكره ، إلى جانب الأسباب المتعلقة بغير الاستهلاك والادخار والاستثمار ، علاوة على الأسباب النفسية . ليس هذا فحسب بل هناك أسباب أخرى قيلت كالأحداث الطبيعية والسياسية وغيرها . إلا أن الأسباب النقدية والنفسية والحقيقية أى تغيرات الاستهلاك والادخار والاستثمار تعد من أهم الأسباب المذكورة والتي حاول بعض الاقتصاديين صياغتها في صورة نظريات لتفسير الدورات الاقتصادية .

(أ) الأسباب النقدية :

أما الأسباب النقدية فترجع حدوث الدورة إلى اختلاف كميات النقود وحجم الائتمان ومرونته ، ومن بين النظريات التي قيلت في هذا الصدد نظرية هوتري حيث تعتبر هذه النظرية أن التغيير في كمية النقود وسرعة تداولها بسبب التغيير في النشاط الاقتصادي ، يحدث الرواج نتيجة لتوسع البنوك في الائتمان وتسهيلها في شروطه مما يؤدي إلى التضخم النقدي ، وهو يزيد من النشاط الاقتصادي إذ يؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة ومن ثم الانتاج وارتفاع الأسعار والدخول ، ويحدث الكساد بالانكماش النقدي وتضييق حجم الائتمان مما يؤدي إلى التدهور في النشاط الاقتصادي بنقص الطلب والدخول والاستثمار والإنتاج وانخفاض الأسعار ، وحدث البطالة . ويخلص في نهاية دراسته إلى أن اتباع السياسة النقدية الثابتة يكفل للاقتصاد استقرار مستوى الأسعار وإبعاد شبح الدورات الاقتصادية . ويعيب هذه النظرية تركيزها على الجوانب النقدية فقط دون غيرها من أسباب . ومع ذلك فهي ترى علاجها فيما هو خاصية فعلية للاقتصاد الإسلامي سبق بيانها فيما

يخص بأصدار النقود بأقسامها المختلفة ومن جهات الإصدار المختلفة أيضاً ،
والحد من الطلب على النقود بأقسامه المختلفة أيضاً .

(ب) الأسباب النفسية :

والمقصود منها ما يتعلق بالسلوك الاقتصادي للمستثمرين والمضاربين
وغيرهم من أفراد المجتمع . فالتفاؤل بالمستقبل يدفع المنظمين والمضاربين
للتوسع في الاقتراض والاستثمار والتشغيل والإنتاج ، وبتجمع أفعالهم يتجه
الاقتصاد نحو الراج ، أما تشاؤمهم لسوء الأحوال الحاضرة للاقتصاد
أو توقعهم لمواسم زراعية سيئة أو للكساد مثلاً يدفعهم إلى الحد من الاقتراض
والاستثمار مما يقلل الإنتاج ويؤدي للبطالة وانخفاض الأسعار وغير ذلك من
أسباب تتجمع معاً في جوانب النشاط الاقتصادي المختلفة وتتجه بها نحو
الكساد . وعادة ما تحدث هذه التقلبات والدورات نتيجة للحرية الفردية في
التنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار من نقص المعلومات الكاملة عن
ظروف الإنتاج والطلب والأسعار وغيرها مما يؤدي إلى الخطأ في التقدير ،
وعدم اتخاذ قرارات سليمة تناسب الأوضاع الفعلية للاقتصاد ويعمل ذلك
على اضطراب الأوضاع الاقتصادية ، فإذا حدث ذلك أثر على الأحوال
النفسية للمنظمين وأدى إلى حدوث الاتجاه الصعودي أو النزولي في جوانب
النشاط الاقتصادي .

أما في اقتصاد إسلامي فقد سبق القول بأن الاقتراض محدود ، ولا مجال
لخلق النقد من قبل الجهاز المصرفي إلا بأسباب تجهيزها الدولة وتسمح بها ،
لأن عرض النقود محكوم بحجم الناتج القومي . ولا مجال لتغيرات نفسية
ضارة بالإنتاج والاستثمار فالتشاؤم غير قائم تقريباً . فالزكاة للغارمين
والفقراء تعوضهم ، وإنظار المعسرين والتجاوز عن ديونهم قائم في المجتمع
مما يقلل الاحباطات النفسية التي قد تؤثر على قراراتهم ، بالاستثمار .

والزكاة أيضاً دافع لتساوي الادخار مع الاستثمار وعدم الاختلاف بينهما
وهو سبب لاختلال النشاط الاقتصادي والتقلب فيه ، كما أن نظام المضاربة

في الاستثمار يجعل كلاً من الممولين والمنتجين مشتركين معاً في القرارات الإنتاجية ، وهذا التمويل المباشر للإنتاج لا يجعل هناك حاجة لدى الممولين لتوقع الطلب إذ المعلومات متوفرة لديهم وبذا لا يتعرضون لخطأ في توقعهم لليقين في المعلومات المتوفرة . كما أن هذا القرب يقصر من الفترة بين الحصول على المعلومات واتخاذ الإجراء المناسب بما لا يؤدي إلى تفاقم الأزمات البسيطة ، واتخاذها الشكل التراكمي في الاقتصاد . بالإضافة إلى العوامل الأخرى في الحث على الاستثمار والغاء المضاربة بصورتها المتعارف عليها في الاقتصاد التي تحدث في أسواق الأوراق المالية وتقوم على أسباب نفسية وتسبب بدء الاتجاهات الصعودية أو النزولية في النشاط الاقتصادي .

(ج) الأسباب المتعلقة بالادخار والاستهلاك والاستثمار :

والتي منها نقص الميل للاستهلاك أو زيادة الادخار نتيجة لاتجاه الجانب الأكبر من الدخل إلى الأغنياء ، وميوهم الاستهلاكية أقل مما لدى الفقراء ، مما يؤدي إلى نقص الاستهلاك ، ولا تجد مدخرات الأغنياء مجالاً للتوظيف في الاستثمار فيحدث الكساد . أما الرواج فيحدث لأن الكساد يقلل من الدخل فيترفع الميل الحدي للاستهلاك ، ويزداد الاستثمار بالتالي ، فيتجه الاقتصاد نحو الرخاء ، ومن هذه الأسباب أيضاً ما يقال بزيادة الاستثمار في أوقات انخفاض سعر الفائدة مما يدفع بالاقتصاد إلى الرخاء ، إلا أن تجاوز الاستثمار للحد المناسب للأحوال الاقتصادية للمجتمع يؤدي إلى الانتكاس ، وهكذا تحدث التقلبات الاقتصادية . وبفعل المعجل يؤثر الاستثمار على الحركات الصعودية أو الهبوطية في الاقتصاد مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية .

وفي اقتصاد إسلامي يزداد الميل للاستهلاك نتيجة للزكاة وتوزيعها على الفقراء والميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع ، فيزداد الطلب في المجتمع على السلع الاستهلاكية ، ويقل الادخار نسبياً في أول الأمر نتيجة لتوجه جانب منه لاستهلاك الفقراء بفعل الزكاة إلا أن الادخار المتحقق لدى الأغنياء يتجه إلى الاستثمار بفعل الزكاة كما سبق وإلغاء الفائدة على رأس المال فلا مجال له سوى الاستثمار ، فيزداد الطلب الاستثماري في المجتمع ، ويزداد

الاستثمار في المجتمع باستمرار كأثر لنمو السكان (كما سبق في نظريات السكان) باستمرار ، وزيادة طلبهم الاستهلاكي ، وزيادة الطلب الاستهلاكي أيضاً نتيجة توزيع الزكاة في مراحل متتالية من تحقيق الدخل (الزكاة والتكامل الاجتماعي) فتكون الفرصة مواتية للاستثمار المربح بصفة دائمة ، وزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة المدخرات زيادة متتالية من جهة ، مقترناً بزيادة الطلب الكلي على مختلف السلع من جهة أخرى . وهكذا يتلاحقان في الارتفاع والتوازن .

(د) الابتكارات والتجديدات :

يرى بعض الاقتصاديين كشومبيتر إن دور المنظم في تطبيق واستخدام الابتكارات والتجديدات في أساليب الإنتاج ، وإيجاد سلع جديدة ، أو فتح أسواق جديدة يؤدي إلى اختلال الوضع الاقتصادي التوازني القائم ، وزيادة الاستثمارات ، وبتوالي الابتكار أو التوسع في تطبيقه ، وزيادة الاستثمار ، وبفعل المعجل ينتقل الاقتصاد إلى الرخاء ، ومن ثم تبدأ الدورة الاقتصادية ، وفي نهايتها يحدث الكساد ، إلا أنها تؤدي إلى التقدم الاقتصادي بصفة مستمرة ، رغم هذه التقلبات ، أما كيف يحدث الكساد بعد الرخاء ، فإن الابتكارات تزيد من الإنتاج ويزداد العرض فتتخفض الأسعار ، ويتوقف الابتكار ، وينخفض الاستثمار ، وينخفض الائتمان ، وهكذا .

وفي اقتصاد إسلامي نجد أن تنمية الموارد في المجتمع مستمرة (من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها) وما لم يمكن تنميته بالوسائل المتاحة تجرى الأبحاث والدراسات لاستنباط وابتكار أساليب جديدة تناسب استغلاله ﴿ ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة ﴾ (١٣٩) .

وذلك لأن نظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية أنها قصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الموارد الممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجة وتطوير طاقاته (علاوة على كسل الإنسان وتجاوزه الحد في تقديره

لاحتياجاته) . فلا استحالة في استخدام الموارد الموجودة في الكون والإفادة منها في تقدم المجتمعات البشرية . وقد ذم الإسلام متبقي القديم الذي يثبت عدم مناسبته لظهور ما هو أفضل منه ﴿ وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا ، أو لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون ﴾ (١٤٠) .

فالإسلام والأمر كذلك يجعل التفكير والبحث والإبداع وتطور العلوم والفنون سمة لازمة للمجتمع الإسلامي في كل ما يفيد الفرد والمجتمع . ويحث على التطور الفني المستمر في كل الصناعات ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ (١٤١) ولا يقتصر ذلك على الصناعة العسكرية والتدريبات في مجالها وفي فنون الحرب ، بل إن التطوير بصفة عامة مطلوب في كل عمل وكل ميدان ، وبلا انقطاع (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) (١٤٢) ، مما يدفع إلى البحث عن كل جديد ومفيد ، وتطبيق ما تحقق به المنافع من أساليب إنتاج والاستخدام ، وللزكاة دورها أيضاً في حث المستثمرين والمنظمين على اتباع أفضل أساليب الإنتاج وتطبيق المخترعات والابتكارات الجديدة التي تزيد من الإنتاج وتقلل من التكاليف ، حيث يرتبط تطبيقها عادة بمخاطر كثيرة تمثل حجر عثرة في سبيل استخدامها أو اتباعها على نطاق واسع ، لذا فقد وفر الإسلام الضمان الاجتماعي والكفالة العامة لأفراد المجتمع ضد الخسائر المحتملة في النشاط الاقتصادي لمن يبذل جهوداً بناءة في خدمة المجتمع ، وتحقيق التقدم له يتعرض للخسارة ، ويكمل هذا الدور انظار المدنيين المعسرين مع تفضيل التصدق بالديون وعدم المطالبة بها ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ (١٤٣) .

فإذا ما أضيف إلى ذلك نمواً مستمراً في السكان وعدالة في توزيع الدخل وكفالة اجتماعية ، وحثاً دائماً على الاستثمار كما سبق ، لم يكن هناك فرصة إذا لانتكاس في النشاط الاقتصادي أو ركود في المنتجات ، أو توقف للابتكارات ، ويقلل ذلك من فرص حدوث ، ومن حجم التقلبات في النشاط الاقتصادي إذا حدثت فلا تأخذ مسار الدورات أو الأزمات .

ثانياً - التضخم وإمكانية حدوثه في اقتصاد إسلامي :

يرتبط كل من التضخم (١٤٤) والانكماش (١٤٥) بمستوى العمالة الكاملة (١٤٦) (الاستخدام الكامل) كما يتأثران بحجم الطلب الكلي في الاقتصاد . فالتضخم يشير إلى ارتفاع متواصل في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ، أو زيادة تيار النقود عن القيمة الجارية لحجم المتاح للاقتصاد من السلع والخدمات ، ولا يؤثر ذلك على مستوى العمالة أو الدخل القومي الحقيقي وإنما ينصب تأثيره على المستوى العام للأسعار والدخل القومي النقدي فقط . كما لا يحدث هذا التضخم إلا بعد الوصول لمستوى العمالة الكاملة حيث تصبح مرونة العرض صفراً بالنسبة للتغير في الطلب ، وهو يسمى بالتضخم الحقيقي تمييزاً له عن ارتفاع الأسعار قبل الوصول للعمالة الكاملة والذي يحدث نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج المصاحب لزيادة الإنتاج والعمالة والذي يسمى بالتضخم غير الحقيقي ، ولا يعد هذا النوع الأخير ضاراً لأنه ثمن زيادة الإنتاج ومستوى الاستخدام أو التوظيف .

أما التضخم الحقيقي فإنه ضار لآثاره التي سيأتي ذكرها بعد قليل .

هذا ويصحب التضخم الذي يمثل ارتفاع الأسعار انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود ، وذلك لأن زيادة الطلب الكلي يصحبها زيادة في كمية النقود ، إلا أن هذه الزيادة في كمية النقود لن تتمشى مع الزيادة الحادثة في الأسعار عندما تتفاقم هذه الزيادة مما يؤدي إلى سرعة تداول النقود لقلة تفضيل الأفراد للسيولة لتوقعهم لانخفاض قيمة النقود وتحولهم إلى امتلاك الأصول غير النقدية ، بل وتحولهم أيضاً عن الأوراق المالية (السندات) لأنها تأتي بفائدة نقدية ذات قيمة متدهورة ، كما يقل طلب النقود بدافع الاحتياط لقلة القيمة التي تمثلها النقود في ذلك الوقت ، ويقل أيضاً الطلب على أرصدة المعاملات ، ويعطى هذا تأثيره المتتالي بالضغط على الأسعار لمزيد من الارتفاع يصحبها ارتفاع في الأجور وسائر تكاليف الإنتاج يليها ارتفاع متتالي في الأسعار ومن ثم الأجور والتكاليف وهكذا في سلسلة متتالية الحلقات .

ويسمى التضخم في هذه الحالة بالتضخم المفتوح أو الطليق (١٤٧)، لعدم وجود قيود تحد منه .

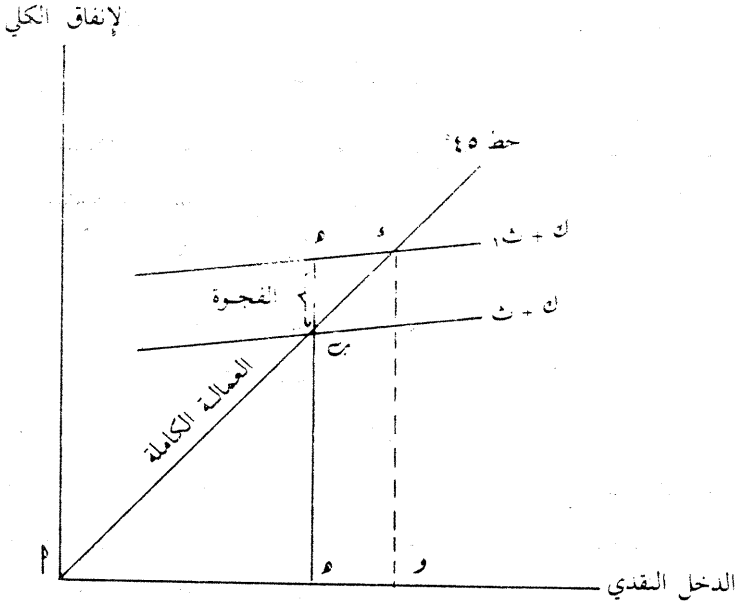
فإذا ما تدخلت الحكومة في مسار الأسعار وحدث من ارتفاعها المتواصل والمتتالي وأدت إلى تقييد التضخم وكتبته سمي في هذه الحالة بالتضخم المكبوت (١٤٨) . ولهذا التقييد صعوبات كما ينجم عنه مشاكل كثيرة ، فوضع حدود علياً للأسعار سيؤدي إلى زيادة في الطلب يعجز العرض عن الوفاء به مما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء ، وعدم عدالة توزيع السلع بين الأفراد ، وإذا أرادت الدولة التدخل في توزيع المعروض من السلع بالبطاقات أو غيرها من الوسائل فإنه قد يصحب ذلك مشاكل كثيرة وتتحمل الدولة بأعباء وتكاليف كثيرة ، وقد لا ينجح النظام في تحقيق عدالة التوزيع لاختلاف الرغبات والأذواق . . . الخ . كما أن كبت التضخم قد يتسبب في إنحراف قوى السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في تحقيق الإشباع الأمثل لاحتياجات المجتمع لعدم تمثيل الأسعار في وضعها الجديد للتفاعل الحر لقوى العرض والطلب . . الخ .

فإذا طال أمد التضخم واشتدت وتفاقت خطورته وتسارعت خطواته سمي بالتضخم الراكض أو الجامح (١٤٩) ، في حين يسمى التضخم بالزاحف (١٥٠) حين تبسط خطواته ، إلا أن استمرار هذه الخطوات قد يصل بالتضخم إلى صورته الخطيرة أي التضخم الراكض وفيه تزداد الأسعار بنسبة لا تقل عن ٢٠ أو ٣٠٪ سنوياً ، ويعمل هذا التضخم على قصر وظيفة النقود على كونها وسيط للتبادل ، وفقد وظيفتها كمخزن للقيمة ، ثم تفقد النقود قيمتها في نهاية الأمر . ويتطلب الأمر إصدار عملة جديدة تحل محلها . وذلك لاتجاه الأفراد لحيازة السلع وأي سلع سواء يحتاجونها أو ليس لهم حاجة إليها حتى تخمين الحاجة إليها خوفاً من استمرار ارتفاع أثمانها ، واتجاه المنتجين إلى تخزين سلعهم وحجبها عن الأسواق ترقباً لارتفاع تال في الأسعار . وما ينجم عن ذلك من فقد للثقة في العملة وارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات . . . الخ .

. ومن الممكن تصنيف التضخم تبعاً للعوامل المسببة له إلى تضخم الطلب (١٥١)، وهو التضخم الذي ينشأ عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، وتضخم النفقات أو تكلفة الإنتاج (١٥٢) الناشء عن ارتفاع التكاليف. وفيما يلي نتناول هذين القسمين بشيء من التفصيل.

١ - تضخم الطلب :

سبق ذكر هذا القسم من التضخم في الجزء السابق مباشرة حيث يشير التضخم في هذه الحالة إلى تجاوز الطلب الكلي العرض الكلي عند مستوى



حيث ك الإنفاق الاستهلاكي .

ث الإنفاق الاستثماري .

شكل بياني رقم (٧٥)

الفجوة التضخمية

العمالة الكاملة . وفيه يكون تيار النقد أكبر من قيمة السلع المعروضة . بما يدفع الأسعار للزيادة ، ولتوفر العمالة الكاملة (التشغيل الكامل) في سوق العمل فإن زيادة الطلب ستؤدي إلى زيادة الأجور . فيزيد الدخل النقدي دون زيادة في الناتج المادي ، وتعرف الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى العمالة الكاملة بالفجوة التضخمية ، ويبين الشكل البياني رقم (٧٥) كيفية قياس هذه الفجوة .

من هذا الشكل يتضح أنه بعد مستوى العمالة الكاملة لا يمكن زيادة الناتج الحقيقي للاقتصاد عن أ هـ ، وسيترتب على زيادة الطلب الكلي الذي لا يجد له عرضاً مقابلاً ارتفاع خط الإنفاق الكلي من مستواه المحقق للتوازن عند مستوى العمالة الكاملة وهو (ك + ث) إلى مستوى آخر أعلى هو (ك + ث)_١ ، وتصبح النقطة ج هي نقطة التوازن الجديد بدلاً من النقطة السابقة ب .

وتمثل المسافة الرأسية ب ج الفجوة التضخمية وهي مقدار الزيادة في الأسعار والتضخم الحقيقي . ومن الممكن أيضاً توضيح هذه الفجوة على منحنيات (IS) ، (LM) ، لكن نكتفي هنا بهذا القدر .

أما أسباب حدوث هذا التضخم فمتعددة ولعل من بينها زيادة عرض النقود (١٥٣) أو الدخل الممكن التصرف فيه أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، زيادة الإنفاق الحكومي ، زيادة الإنفاق الاستثماري ، أو زيادة كبيرة في الصادرات تحدث فجأة وتستمر لفترة طويلة ، أو خفضاً في الضرائب وغيرها من الأسباب التي قد تتسبب منفردة أو مجموعة منها أو جميعها في حدوث التضخم ، وبالطبع فإن هذه الأشياء بدورها قد تنشأ عن أسباب أخرى . وبعد تضخم الطلب ثمة لازمة للاقتصاديات الرأسمالية حالياً للتوسع الكبير في الاستهلاك وعدم ملاحقة الإنتاج لذلك رغم التقدم الكبير والمتتالي في أساليب وفنون الإنتاج .

وبارتفاع الأسعار الناشئ عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ، يترتب على ذلك زيادة في الأجور ، ومن ثم التكاليف ، وتستمر الزيادات

المتتالية في الأسعار والأجور والتكاليف مؤدية إلى تفاقم مشكلة التضخم إلا إذا تم وضع حلول له .

وأسبابه كما هو واضح التوسع في الاستهلاك وهي سمة لازمة للاقتصاديات الرأسمالية باعتبار أن الرفاهية المستهدفة في هذه المجتمعات كما يقول بيجو ترتبط بالإشباع الشخصي المتحقق للفرد ، أو إجمالي الإشباع لمجموعة الأفراد من دخولهم المتاحة ، أو كما يقول باريتو بأن رفاهية المجتمع ترتبط بزيادة الإشباع أو الرضا الذي يحققه المجتمع ككل . هذا التوسع في الاستهلاك يسبب زيادة الإنفاق الكلي في المجتمع ، ويزداد بخفض الضرائب المرتفعة أو زيادة الإنفاق الحكومي ، ويتطلب لعلاجه خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب ، ورفع سعر الفائدة ، والحد من الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية في توليفة مناسبة من هذه الإجراءات معاً .

وفي اقتصاد إسلامي فإن نمط الاستهلاك في الاقتصاد يسير في طريق توفير الضروريات والقدر اللازم من السلع التي تكفل مستوى معيشياً لائقاً للمواطنين ، والحد من الإسراف والاستهلاك الترفي ، وتشجيع الادخار والاستثمار (بإلغاء الاكتناز ، وإلغاء الفائدة على رأس المال ، وفرض الزكاة) لتوفير الاحتياجات اللازمة لتطوير الاقتصاد القومي ودعم طائفة الإنتاجية والارتقاء به فالسبب المتمثل في عقيدة وسلوك المجتمع بزيادة الاستهلاك لمجرد المنزلة الاجتماعية ولمفهومهم عن الرفاهية ، غير موجود في اقتصاد إسلامي . كذلك فالزيادة في العرض متحققة لزيادة الاستثمار ولما سبق ذكره في مناقشة أسباب الدورات الاقتصادية ، كما أن فرص العمالة متاح باستمرار للقوة العاملة المتزايدة بفعل النمو السكاني .

كما أن إصدار النقود محكوم باللازم والمناسب لتمويل التعامل في حجم الناتج القومي كما سبق . والإنفاق الحكومي مرتبط بتحقيق مصالح محددة ، ولا مجال لخفض أو زيادة الضرائب ، لأنها في الأصل استثناء لا يحدث إلا لدواعي محددة وبنسب محدودة وقد سبق ذكر رأياً د . مختار متولى في أسباب

التضخم في اقتصاد إسلامي وسبل علاجه ضمن دراسته عن التوازن العام في اقتصاد إسلامي .

٢ - تضخم النفقات (١٥٤):

لا يتوقف تضخم النفقات كما سبق القول على زيادة الطلب الكلي عن المستوى الذي يقابل العمالة الكاملة . بل قد يحدث قبل ذلك . ولتضخم النفقات أسباب متعددة إلا أن أهمها العوامل التالية :

١ - ارتفاع معدلات الأجور بما تمارسه نقابات العمال من ضغوط لرفع معدلات الأجور ، مما يرفع من أثمان السلع . فإذا حدث ذلك عاد العمال للمطالبة بأجور أعلى مرة ثانية ، وهكذا . ولنقابات العمال أساليبها في تحقيق مطالبها بما في ذلك الإضراب مما يضر بمصلحة الاقتصاد كلها ، ويعد هذا التصرف مباحاً في الاقتصاد الرأسمالي وحقاً من حقوق العمال المشروعة .

وهو ما لا يحدث في اقتصاد إسلامي لمنع الاحتكار من قبل بائعي السلع أو الخدمات أو من قبل المشترين ، ول منع الإضرار بالنفس أو المجتمع ، ول منع التجمع الطائفي الذي يفرض أجراً معيناً لا تقتضيه ظروف السوق ، أو يمتنع عن العمل أو يمنع غيره من الدخول إلى المهنة أو الصناعة . وأنه يتعين على الحكومة أن تجبر أهل الصناعات والحرف على القيام بها إذا احتاج الناس إليها بأجر المثل دون زيادة أو نقص (١٥٥) ، أي أن ما تقوم به الحكومة هو توفير الفرصة لحرية الأسواق ومرونة الأجور .

٢ - ارتفاع أثمان المواد الخام ، أو المواد الغذائية المستوردة مما يزيد من نفقات الإنتاج والأسعار بالتالي .

وهذا ما لا يمكن دفعه إلا إذا أمكن الحصول عليها من أسواق أو دول أخرى بأسعار أقل ، مثل « يارسول الله غلا السعر فسعر لنا . . . » .

٣ - ارتفاع أسعار السلع التي يتم إنتاجها في ظل الاحتكار أو منافسة القلة ، لرغبة منتجها في تحقيق معدلات عالية من الربح ، وإضافتهم لها إلى تكاليف الإنتاج ، وتحديد أسعار مرتفعة بناء على ذلك .

والإسلام ينهي عن الاحتكار في كافة السلع التي يحتاجها الناس يستوي في ذلك طعام الإنسان وطعام الحيوان ، وغير ذلك من السلع كالثياب وغيرها (١٥٦) ، وعلى كل نشاط احتكاري يؤدي بالإضرار بالناس . ويتعين على الحكومة منع تواطؤ البائعين على أن لا يبيعوا إلا بثمان حدوده (١٥٧) ، كما أن اتفاق البائعين على أن يحتكروا الشراء من الموردين بالسعر الذي يرونه ليحتكروا البيع في السوق بما يرونه أيضاً من سعر ، فساد يتعين مقاومته بالتسعير عليهم بقيمة (سعر) المثل (١٥٨) . وتجبر البائعين المحتكرين الممتنعين عن البيع بسعر السوق على البيع به (١٥٩) . فالسعر المفروض ليس سعراً إدارياً يحدد من قبل دولة ، ولكن الإجراء الذي تقوم به الحكومة هو تمكين الناس من شراء ما يحتاجونه من المحتكر بسعر السوق الجاري وليس سعراً آخر ، أي أن ما تقوم به هو إجراء إداري لكي يتم البيع بالسعر الذي لا يجحف بأي من البائعين أو المشترين أي وأنه والأمر كذلك لكفالة مرونة الأسعار ، واستجابتها للتفاعل الحريين قوى العرض والطلب . وتسرى هذه القواعد على الخدمات أيضاً مثل خدمات المساكن والأبنية المختلفة ، والآلات والمعدات (١٦٠) وغيرها ، كما تسرى على خدمات العمل أيضاً كما سبق .

هذا ويعد ارتفاع الأجور من أهم أسباب زيادة التكاليف ، ومن ثم تضخم النفقات . إذ أن ارتفاع الأجور ، يقابله رفع المنتجين للأسعار ، مما يشكل عبئاً جديداً على الدخل ، فيطالب العمال بزيادة تالية ، وهكذا تتتالي عمليات الارتفاع في كل من الأجور ، والأسعار ، وقد يصحب ذلك خفضاً في الإنتاج إذ لم تكن ظروف السوق تسمح باستيعاب الإنتاج كله بهذه الأسعار المرتفعة ، فيتكاتف رفع الأجور والأسعار مع نقص العرض في إحداث حلقات متتالية من ارتفاع التكاليف والأسعار .

وكما أنه قد لا تحدث الزيادة في الأجور تضخماً إذا صاحبها زيادة في إنتاجية العمل تعوض الزيادة في الأجر . فإنه إذا اقتصر ارتفاع الأجور على عدد محدود من المنشآت دون غيرها فلا يؤدي ذلك إلى تضخم أيضاً ، كما أن السلع والمنتجات التي يكون الطلب عليها مرناً في الأسواق ، لا يتمكن المنتجون من رفع أسعارها بدرجة ملموسة مقابل ارتفاع أجور العمال ، ويتحملون هم أغلب الارتفاع الحادث في الأجور ، ولا ينتقل ذلك إلى الأسعار ، فلا يحدث تضخم .

وقد سبق القول بأن تضخم النفقات قد يصحبه بطالة وطاقات عاطلة في الاقتصاد ، مما يجعل الاقتصاد يعاني من كليهما معاً ، وهو ما يسمى بالتضخم الركودي ، وهو ما تقع فيه الدول الرأسمالية الكبرى حالياً . ويسهم في حدوث ذلك أيضاً ما لأجهزة الدعاية والاعلان من دور في التأثير في أذواق المستهلكين وطلباتهم وتوجيهها إلى سلع دون سلع ، ولدور المؤسسات الاحتكارية الكبيرة في القضاء على المؤسسات المنافسة الأصغر والأقل كفاءة في الإنتاج .

ويقوم علاج تضخم النفقات على الحد من ارتفاع الأجور وما يتطلبه ذلك من التأثير على نقابات العمال التي تتسبب في هذا الارتفاع وتتالى حدوثه ، وهو ما تعجز الدول الرأسمالية عن القيام به للالتزام بالحرية الفردية وعدم التدخل فيها إلا بقدر محدود تميزه الأجهزة التشريعية والتي عادة ما لا تقبل بأي إجراء يحد من الحرية الفردية بدرجة ملموسة . ومن المعلوم أن اضطرابات عمال الشحن في بريطانيا كانت من بين أسباب تدهور الجنيه الاسترليني مما أدى إلى تدهور قيمته عام ١٩٦٧ ، كما أن ذلك الاجراء التخفيضي قد نقل أضراره إلى كل من فرنسا وألمانيا عامي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، فتدهور الفرنك الفرنسي ، واضطرت المانيا لرفع قيمة المارك الألماني .

كما أن من بين وسائل علاجه أيضاً الحد من الأرباح الاحتكارية التي تعمل المنشآت الاحتكارية وشبه الاحتكارية على زيادة معدلاتها . وهو ما تعجز النظم الرأسمالية أيضاً عن تحقيقه . ومن الواضح أن هذه الأساليب في

علاج تضخم النفقات لا تتطلب الحد من الطلب الكلي في المجتمع ، لأن الحد منه يخفض الدخل القومي ويزيد من البطالة .

لذا فإن الدول الرأسمالية تعجز وبدرجة أكبر عن مواجهة التضخم الركودي فمواجهة التضخم وحده بخفض الطلب أو الإنفاق ، يزيد من الركود في بعض قطاعات من الاقتصاد ، ومواجهة الركود وحده يزيد من التضخم في قطاعات أخرى ، ومواجهة الإثنين معاً في ظروف اقتصاد رأسمالي يعاني من جمود الأجور وجمود الأسعار بفعل النقابات والاحتكارات ، ومن خلق النقود من الجهاز المصرفي لتحقيق أرباح (فوائد) من جراء ذلك مما يؤدي إلى التضخم دون اعتبار لظروف الاقتصاد ، غير ممكن من الناحية العملية لذا تستمر الأوضاع في هذه الدول على تضخمها الركودي القائم . وبصفة عامة فإن التضخم يعد من أكبر المشاكل التي تواجه الدول الرأسمالية منذ أواخر الستينات من القرن العشرين الميلادي ، وقد تفاقم منذ عام ١٩٧٣ ، وارتفعت معدلات التضخم بدرجة كبيرة مع ارتفاع البطالة . وقد حاولت الدول الرأسمالية مواجهة البطالة بمحاولة التوسع في النشاط الاقتصادي إلا أن ذلك لم يجد من البطالة بقدر ما زاد من حدة التضخم . وقد زاد من ذلك أن بعض الصناعات في الدول الرأسمالية ومنها صناعات النسيج ، والصناعات الهندسية الخفيفة قد واجهت منافسة كبيرة من قبل الصناعات المماثلة التي نمت بدرجة كبيرة في بعض الدول النامية كالباكستان وتركيا والهند وكوريا الجنوبية وتايوان . وقد قامت الحكومات الغربية بحماية صناعاتها الوطنية من المنافسة بوسائل كثيرة . كما قلت معدلات نمو الإنتاجية وتباطأت معدلات التكوين الرأسمالي على إجمالي الناتج القومي . وبالمقابل فإن نقابات العمال قد نجحت في زيادة الأجور ، وعارضوا كل إجراء لإيقاف زيادة أجورهم أو حتى تخفيضها . كما زاد عرض النقود ابتداء من الولايات المتحدة اعتباراً من عام ١٩٦٣ واستمرت لتمويل حرب فيتنام ، وصحبها ارتفاع في الأسعار ابتداء من عام ١٩٧٤ ، استمر بعد ذلك ، وحدث ارتفاع مواز في عرض النقود في الدول الصناعية الأخرى واستمر بعد ذلك . ولما

كانت الزيادة في عرض النقود مصحوبة ببطء في نمو الانتاجية فقد زادت الأسعار واستمرت زيادتها ، بمعدلات كبيرة تراوحت بين ١٠ - ١٣ ٪ سنوياً بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٨٠ . وبذا فإن الكساد التضخمي قد ساد الاقتصاد الرأسمالي لأكثر من عقد من الزمان ، وانتقل منه إلى الدول النامية التي تتأثر اقتصادياتها وتنتقل إليها التقلبات من خلال التعامل بين كلتا المجموعتين من الدول ، وزيادة أسعار وإيرادات الدول النامية ، مقترناً بانخفاض أسعار صادراتها مما أدى إلى سوء أوضاعها الاقتصادية وترديها بدلاً من تحسنها ، ومواجهة مشاكل تنميتها وتطويرها ، لتحقيق التقدم لها . وكل ذلك كأثر من آثار السياسات النقدية والمالية التي اتبعتها الدول الصناعية الغربية ، بصورة غير مناسبة (١٦) لأوضاعها الاقتصادية وذلك لاعتبارات داخلية سياسية وغيرها لازمة للاقتصاد الرأسمالي ولا تنفك عنه .

في الوقت الذي يتميز فيه الاقتصاد الإسلامي بمرونة الأجور والأسعار ، ومنع الاحتكار ، وضبط الإصدار النقدي وتقييد خلق النقود (وقد قيل بمنعه كلية كما سبق) إلا في حدود تسمح بها الدولة بما يوافق حاجة تمويل الصفقات والعمليات في المجتمع ولا يتجاوزها ، ومنع الفسق والدعاية الكاذبة والإعلان المضلل ، مما يقلل من احتمالات حدوث التضخم ، ومن مدى هذا التضخم إذا حدث ، ويسر من أمر علاجه بما في النظام في ميكانيكية تكفل له تصحيح نفسه ، وبإلدى الدولة من صلاحيات لتحقيق مصلحة المجتمع والتوافق بين المصالح الفردية والجماعية ، وتقييد الحرية الفردية بذلك .

ليس هذا فحسب ، بل إن تكاليف الإنتاج نفسها في الاقتصاد الإسلامي أقل منها في الاقتصاد غير الإسلامي لإلغاء الفائدة على رأس المال ، لإلغاء الإنفاق التبذيري والإسراف ، ولعدم الحاجة إلى حجم كبير من نفقات الدعاية والإعلان وأساليبها المضللة لترويج السلع . مما يقلل من تضخمها . مما سبق يتضح أن التحليل الدقيق لأسباب التضخم وتحديد الأساليب المناسبة لعلاجه والقيام بها في الوقت المناسب وبالدرجة المطلوبة هو أساس نجاح مكافحة التضخم .

٣ - التضخم في الدول النامية وصلته بالتنمية :

يحدث التضخم في الدول النامية قبل الوصول للتوظيف الكامل نظراً لعدم مرونة عرض السلع والخدمات في الدول النامية فضلاً عن بعض العوامل الأخرى مثل عدم كمال السوق (١٦٢) ووجود البطالة بقسميها المقنعة والسافرة (١٦٣)، وزيادة الميل الحدى للاستهلاك مما يزيد من الاستهلاك الذاتي في المشروع وتصدير جانب كبير من الانتاج (وأغلبه من المواد الخام والأولية ؛ إلى الخارج مما يقلل من العرض الكلى . ويضاف إلى ذلك الانفاق الحكومي الموجه بصفة أساسية لمشروعات البنية الأساسية للاقتصاد وفي مشروعات الصناعات الثقيلة مما يزيد من التوظيف والدخول ، ولا يقابل ذلك زيادة في انتاج السلع الاستهلاكية ، لذا فإن زيادة الطلب الكلى الناشيء عن هذا الانفاق الحكومي يعمل على ارتفاع الأسعار والتضخم في حلقات متتالية كما سبق . وحين ترغب الحكومة في زيادة معدلات التنمية ، وتعجز عن توفير متطلبات تمويل مشروعات التنمية من الضرائب لانخفاض الدخل ، فإنها تلجأ إلى التمويل بالعجز مما يزيد من حدة التضخم . وفي اتجاه الدول النامية للاستثمار النقدي بدرجة اكبر من الاستثمار الحقيقي (الذى يتم في حدود الموارد المتاحة) دفع هام للتضخم ، وزيادة في تفاقم خطورته .

لذا فإن الدول النامية على الرغم من توافر الموارد غير المستغلة لديها لإمكان حدوث زيادة في العرض ومواجهة للطلب المتزايد ، فإنها تعاني من التضخم بدرجة تزيد عما هو قائم في الدول الصناعية المتقدمة .

٤ - آثار التضخم :

من الملاحظ عدم اتساق الارتفاع الحادث في الاسعار حال التضخم في كافة جوانب الاقتصاد ، فقد يزداد أسعار بعض المنتجات بدرجة تفوق غيرها ، كما قد تثبت أسعار بعض آخر من السلع ، أو تنخفض ، كما أن أثر ارتفاع الأسعار على الدخل المختلفة يتسم أيضاً بعدم الاتساق ، فقد يتمكن بعض مستلمي الدخل من رفع دخولهم النقدية وتجنب الآثار السيئة لارتفاع الأسعار على دخولهم الحقيقية ، ويعجز البعض الآخر عن ذلك أو يتخلف في هذا المضمار . لذا يختلف أثر التضخم على دخول الأفراد و ثرواتهم

تبعاً لذلك . وتزداد دخول وثروات المنظمين والمضاربين وأصحاب المهن الحرة من التجار والحرفيين وغيرهم على حساب أصحاب الدخل الثابتة من الموظفين وأرباب المعاشات ومؤجري الأراضي والعقارات والدائنين الذين تسوء أحوالهم المادية في هذه الظروف .

كما أن التضخم الحقيقي يختلف عن التضخم غير الحقيقي في آثار كل على الاقتصاد ، والدخل والعمالة ، فالتضخم الحقيقي يؤثر تأثيراً سيئاً على الاقتصاد إذ ستقل كفاءة استخدام الموارد المتاحة وسيتجه البعض لأعمال المضاربة وتخزين السلع بدلاً من مباشرة الإنتاج في المنشآت الاقتصادية المختلفة ، وستعمل المنشآت القليلة الكفاءة والإنتاجية العالية ، وتكثر الاضرابات العمالية المنشآت ذات الكفاءة والإنتاجية العالية ، وتكثر الاضرابات العمالية والاضطرابات مما يقلل من الإنتاج . فالتضخم إذاً يؤدي إلى نقص الناتج القومي الحقيقي وإشاعة الفوضى في الاقتصاد خاصة في الحالات الحادة منه كالتضخم الجامح .

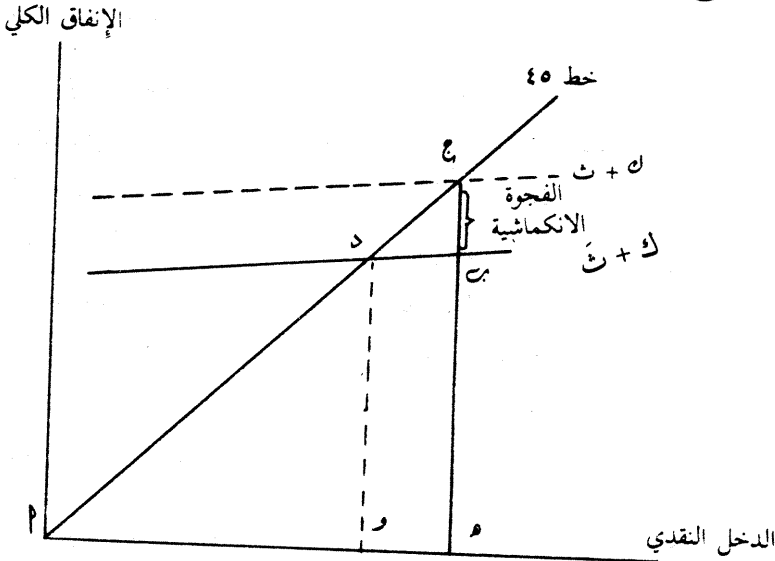
ثالثاً - الانكماش ، وإمكانية حدوثه في اقتصاد إسلامي :

الانكماش عكس التضخم حيث يحدث انخفاض في الاسعار ونقص في الإنفاق (الطلب الكلي) عن العرض الكلي . كما ينخفض مستوى الدخل القومي الحقيقي ومستوى التشغيل (العمالة) عن حد التشغيل الكامل وتكثر البطالة .

ويحدث الانكماش من جراء نقص الإنفاق عن الدخل أو الاستثمار عن الادخار ، وتساوي الانفاق الكلي مع الدخل أو الاستثمار مع الادخار شرط لتحقيق التوازن كما هو معلوم ، وحدث هذا التساوي عند مستوى العمالة الكاملة كفيل بتحقيق التوازن العام للاقتصاد عند هذا المستوى ، وعدم وجود بطالة أو طاقات عاطلة . لذا فإن النقص في الانفاق عن الدخل أو الاستثمار عن الادخار سيؤدي إلى حدوث الانكماش بمظاهره المذكورة . ويقاس هذا الانكماش بالفجوة الانكماشية ، ويوضح ذلك الشكل البياني التالي رقم (٧٧) .

من هذا الشكل يتضح أن نقص الإنفاق الكلي (ك + ث) عن الإنفاق المحقق للتوازن مع الدخل عند مستوى العمالة الكاملة يعني عدم توازن الاقتصاد ، إذ في هذه الحالة يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي مما يترتب عليه خفض الأسعار ومن ثم الدخل والانتقال إلى نقطة توازن جديدة هي النقطة د .

ويترتب على ذلك حدوث فجوة انكماشية تقاس بالمسافة ب ج بين منحنى الإنفاق الكلي (ك + ث) وخط ٤٥ درجة وهو خط تعادل الدخل مع الإنفاق . وهي تمثل النقص الحادث في الإنفاق الكلي . وفي مقابل ذلك ينخفض الدخل القومي بمقدار أكبر هو هـ و ، وذلك بفعل المضاعف سالف الذكر . ويصبح الدخل أ و بدلاً من أ هـ .



شكل بياني رقم (٧٧)
الفجوة الانكماشية

ويتطلب علاج الانكماش إما زيادة الإنفاق الاستهلاكي لتعويض النقص في الإنفاق الاستثماري وبذا يقل الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار ، فيرتفع منحنى (ك + ث) إلى مستوى التوازن مع الدخل عند مستوى العمالة الكاملة . أو زيادة في الإنفاق الاستثماري حتى يتساوى مع الادخار فيرتفع الإنفاق الكلي مرة أخرى إلى المستوى المذكور . نظراً لأن ذلك لا يتم تلقائياً في الاقتصاد . فإن ذلك يتطلب تدخلاً حكومياً في تحقيقه إما بزيادة الإنفاق الحكومي ، أو خفض الضرائب ليزداد الإنفاق الخاص في مجاله الاستهلاكي والاستثماري ، إذ خفض الضرائب على الاستهلاك سوف يزيد من الإنفاق الاستهلاكي ، وخفض الضرائب على الاستثمار يعمل على زيادة الإنفاق الاستثماري حتى يتم تعويض ومقابلة الفجوة الانكماشية ويتحقق التوازن للاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة .

وفي الاقتصاد الإسلامي دافع دائم لتساوي الاستثمار مع الادخار إذ للإنفاق الاستثماري في المجتمع دوافع تكفل تساويه مع الادخار . ولعل البداية في تحليل ذلك هي : أن الإسلام في تنظيمه للاقتصاد يهدف إلى دعم القدرة الاقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة حتى يتمكن من الوفاء بأعباء لوازم حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل والعرض ، ومن تحسين مستويات المعيشة بكافة أقسامها من حاجيات وتحسينات وتكميليات وتوزيع الدخل في المجتمع بما يكفل العدالة الاجتماعية ، لذا فقد رغب الإسلام في التوسط في الإنفاق الاستهلاكي لتكوين مدخرات تفي بذلك .

وترد بعد ذلك قواعد ترشيد الإنفاق الاستثماري وتوجيهه على النحو التالي :

١ - توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار المختلفة بما يكفل تحقيق مصلحة كل من الفرد والمجتمع ، ومن وسائل ذلك فرض الزكاة على الأموال المدخرة الفائضة عن احتياجات الأفراد (بشرطها النصاب والحول وغير ذلك) ، وإدخال الربحية الاجتماعية ، والثواب الأخروي ، إلى جانب الربح المباشر من النشاط الاستثماري في تقرير القيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة .

٢ - إلغاء الفائدة على رأس المال مما يؤدي إلى خفض تكاليف الاستثمار ، واتجاه المنظمين والمستثمرين إلى الإنتاج وزيادته باعتباره السبيل المشروع للكسب ، والعمل بنظام المشاركة في عائد الاستثمار بدلاً من الفائدة كعائد لرأس المال .

٣ - تكييف نمط الاستثمار في المجتمع فيما يؤدي إلى تناسب الهيكل السليبي للعرض مع الهيكل السليبي للتضخم فلا يحدث اختلال هيكل في الاقتصاد ، وما ينشأ عنه من تضخم في بعض الأنشطة ، وركود في بعضها الآخر . إذ أن نظام الإنتاج والنشاط الاقتصادي في المجتمع يسير وفقاً لأولويات الاحتياجات ويتفق معها وهي التي تشكل هيكل الطلب في المجتمع .

٤ - توفير الضمانات الكافية للمستثمرين والمنظمين كما سبق لمنع الاحباطات والحالات النفسية التي تؤثر على قراراتهم بالاستثمار ، ولواجهة الخسارة ودواعي التوقف وعدم الاستمرار في النشاط القائم .

٥ - الحد من تقلبات الأسعار بمنع الاحتكار والمقامرة والمضاربة (في الأسواق المالية) وتوفير المنافسة ، ومرونة كل من الأجور والأسعار ، وتدخل الدولة - في الحالات التي تستدعي هذا التدخل - لضمان ذلك .

ويعمل كل ذلك على توجيه المدخرات نحو الاستثمار ليتحقق التساوي بينها وتوازن الاقتصاد بالتالي . كما أن من نتائجه أيضاً أن الكساد لن يبدأ أو يحدث إلا في حالات نادرة بعكس المجتمعات الأخرى .

هذا ويتطلب حدوث الانكماش في النشاط الاقتصادي للمجتمعات الأخرى إما زيادة الإنفاق الاستهلاكي لتعويض النقص في الإنفاق الاستثماري ، وبذا يقل الادخار حتى يتساوى مع الاستثمار ، فيتساوى الإنفاق مع الدخل . أو زيادة الإنفاق الاستثماري حتى يتساوى مع الادخار فيرتفع الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يتساوى عنده مع الدخل عدن مستوى العمالة الكاملة . ونظراً لعدم حدوث ذلك تلقائياً في الاقتصاد الرأسمالي .

فإن ذلك يستدعي تدخلاً حكومياً في تحقيقه إما بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب مع بعض السياسات النقدية كخفض سعر الفائدة ليتحقق للقطاع الخاص حجماً أكبر من التمويل مدافعاً ليزداد الإنفاق الخاص في مجاله الاستهلاكي والاستثماري . إذ أن خفض الضرائب على الاستهلاك سوف يزيد من الإنفاق الاستهلاكي ، كما أن خفض الضرائب على الاستثمار يعمل مع خفض سعر الفائدة على زيادة الإنفاق الاستثماري حتى يتم تعويض ومقابلة الانكماش ويتحقق التوازن للاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة ، إلا أن ذلك لا يحدث عادة بالقدر المناسب أو في الوقت المناسب ، لأن الإجراءات الاقتصادية المتبعة تراعى فيها دائماً الحرية الفردية ، ولبعد أجهزة التمويل والسلطات النقدية في الاقتصاد عن القرارات الإنتاجية وما يؤدي إليه ذلك من حاجة الممولين لتوقع الطلب ، ومرور فترة زمنية قبل اتخاذهم لقرارات التمويل ، وما يؤدي إليه ذلك من تأخر الاستثمار وما يترتب على ذلك من اختلاف الادخار عن الاستثمار . بالإضافة إلى عدم وجود التزام من قبل الأفراد للتجاوب مع سياسات الدولة إذا كانت لا تتفق مع رغباتهم وتحقيق مصالحهم . هذا فضلاً عن أن اتجاه الدولة لخفض سعر الفائدة وبسط التمويل في ظروف الكساد ، لا يغير من الحالة النفسية السيئة للمستثمرين والمنظمين ويجعلهم يقبلون على الاستثمار . كما أن خفض سعر الفائدة أيضاً لا يتجاوزه في الانخفاض (٢ - ٣ %) مما يمثل تكلفة أيضاً على الاستثمار مما لا يحفز ، المستثمرين بالقدر الكافي .

وهو ما لا يحدث في اقتصاد إسلامي لخصائصه السابق ذكرها ، وللالتزام العقيدي من قبل الأفراد بالتوافق مع مصلحة المجتمع ، وللقيود على الحرية الفردية بما يكفل ذلك ، مما ييسر من سبل علاجه إن حدث (١٦٤) .

« الفصل الثالث »

رفع مستوى التوازن في الاقتصاد الاسلامى (التنمية والتوظيف في الأجل الطويل)

يمكن تصور الكيفية التى تتفاعل بها مختلف المتغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد الاسلامى لرفع مستوى التوازن بصفة مستمرة على النحو التالى :

من المعلوم أن لكل من الزكاة والسياسة الضريبية والانفاق العام ، ومنع الربا ، وتقييد الاصدار النقدى بحاجة الاقتصاد ، وترتيبات الاستهلاك ، والغاء الاكتناز ، وضوابط المنافسة والغاء الاحتكار والمقامرة . والحث على العمل لتحقيق العمالة الكاملة وتوظيف مختلف موارد الدولة فى الانتاج النافع والمفيد وفقاً لأولويات حفظ الدين والحياة والعقل والنسل والمال دورها فى الحد من التقلبات الاقتصادية بين كساد وتضخم عما هو عليه الحال فى الاقتصاديات الاخرى ، وفى تهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستمرة والمستقرة للاقتصاد وعدالة توزيع الدخول والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية .

فالزكاة دافع للاستثمار لدى الطبقات الغنية حتى لا تأكل الصدقة فائض أموالهم وضمان أيضاً لهم من دواعى الخسارة والغرامة وفى هذا الضمان وفى الحظ من الدين على المعسرين وانظارهم أو التصدق عليهم بها عامل هام فى الحث على الاستثمار فى الحديد والمفيد من ميادين الانتاج وتطبيق الفنون الانتاجية الحديثة إلى جانب معدل الربح المتوقع بالطبع .

وتؤدي الزكاة أيضاً إلى زيادة الاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة بتوفيرها المال اللازم لهم لتمويل شراء احتياجاتهم الاساسية وتأمين مستوى معيشى مناسب ولائق يتفق وظروف العصر والمجتمع ، فيزداد الطلب الكلي فى الاقتصاد اذن من ناحيتين هما الطلب الاستثمارى من المستثمرين على السلع الانتاجية

والاستثمارية اللازمة لقياسهم بالاستثمار وتوظيف الموارد الانتاجية والطلب الاستهلاكي من قبل الفقراء والمحتاجين ، الذى يتركز فى المقام الاول على الضروريات ثم الحاجيات ، علاوة على الانفاق الحكومى الواسع على المرافق والخدمات العامة والدفاع ، والنمو السكانى المستمر (تناكحوا تكثروا) الذى يزيد من الطلب فى كلا جانبيه .

ويستمر تيار الطلب فى الازدياد من جراء عدم وجود تكلفة على استخدام - رأس المال فى الانتاج ، والغاء التبذير والاسراف ، والتقليل من نفقات الدعاية والاعلان لعدم اتباع أساليب الترويج القائمة على الكذب والغش وغيرها ، مما يقلل من تكلفة الانتاج اللازم لانتاج السلع والخدمات فى المجتمع ، ومن جراء الانفاق التطوعى الخاص فى منافع المجتمع واقامة المدارس والمستشفيات والتعليم وحفر الآبار وشق القنوات والترع ومساقى المياه وغيرها (لحديث سبع يجرى للعبد أجرهن وهو فى قبره بعد موته من كرى نهرا أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو علم علماً أو ورث مصحفاً أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته) فيجتمعان معا (الغاء الربا والغش والكذب مع الانفاق التطوعى) ويدعمهما الانخفاض الكبير فى معدلات الضرائب أو الإلغاء التام لها على خفض أثمان السلع فى الاسواق وتعمل ضوابط المنافسة (والغاء الاحتكار والمقامرة) على الاستقرا مما يزيد من الطلب على السلع ويساعد على اتساع الاسواق واشباع الاحتياجات ورفع مستوى المعيشة ، ويعمل ترشيد الاستهلاك على تكييف هيكل الطلب نحو المباح والضرورى من الاعيان والمنافع التى يتجه هيكل العرض للتوافق معها من خلال أولويات الانتاج نحو توفير الضروريات يليها الحاجيات (ثم التحسينيات والتكميليات) ، ويعمل الدعم المستمر للاستثمار بفعل التشغيل الكامل لعناصر الانتاج بالتحاق عنصر العمل بكافة الحرف والاعمال لحسابه الخاص أو لدى الغير من مشروعات خاصة أو عامة حتى القليل العائد منها ما دام نافعاً للفرد وللمجتمع (ان الله يحب المؤمن المحترف ، ومن أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفوراً له) واستثمار رؤوس الأموال المتحققة من الانتاج كما سبق - وعمارة الأراضى البور - والافادة من

الموارد الطبيعية المختلفة المتاحة والكامنة ، والبحث المستمر والدائم عن الاساليب والوسائل التي تمكن من الافادة منها واتاحتها للاستخدام (لما سبق من نظرة الاسلام للمشكلة الاقتصادية على أنها مشكلة قصور الوسائل المتاحة للانسان عن استخدام الموارد التي يمكن له استخدامها في الانتاج الاقتصادى واشباع الحاجات علاوة على كسل الانسان وتجاوزه الحد في تقدير احتياجاته) الى الزيادة المستمرة في العرض الكلى وزيادة الدخل والنتائج الاهلى بما يتمشى في هيكله العام مع هيكل الطلب وفي حجمه بصفة تقريبية مع حجم الطلب الكلى ، بما يؤدي الى الارتفاع المستمر لمستوى النشاط الاقتصادى .

ويؤدى تناسب الاصدار النقدي مع حجم الناتج وقرب السلطات النقدية من أجهزة التمويل في الاقتصاد واشرافها التام عليها ، وتقييد الائتمان وقيام النشاط المصرفي أساساً على تمويل الاستثمار وليس خلق النقود ومشاركة لجهاز الانتاج في عمليات الانتاج المختلفة إلى التكيف المستمر مع متطلبات واحتياجات تمويل الانتاج ومواجهة مشاكله . هذا مع تضيق مجالات عدم نجاح المشروعات أو توقفها عن الانتاج أو نقص انتاجها ، لأن تكاليف الانتاج المنخفضة نسبياً (لا لغاء الفائدة على رأس المال والضرائب وبعض بنود الانفاق التبذيرى ، وخفض نفقات الدعاية والاعلان) تمكن المشروعات من الاستمرار في الانتاج لمدى أبعد من غيرها من المشروعات في الاقتصاد وغير الاسلام في حالات الاتجاه الانخفاضى والانكماش في النشاط الاقتصادى وما يرتبط بذلك من انخفاض الاسعار .

ويزيد من ذلك أيضاً ، أثر الزكاة حيث أنه لو حدث وتعرضت بعض المشروعات للخسارة فإن المنظمين والمستثمرين قد يستمرون في تشغيل مشروعاتهم رغم هذه الخسارة طالما كانت هذه الخسارة تقل عن نسبة الزكاة المفترضة على أصل الأموال المستثمرة في حالة عدم توظيفها في الانتاج أو تصفية المشروع وتحويله إلى أصول نقدية (وذلك لأن الزكاة تفرض على الربح المتحقق من الاستثمار في أصول ثابتة عدا التجارة وليس على أعيان هذه الاصول) ، اضافة إلى الجزء من الزكاة الذى يوجه للغارمين والمدنيين

والمعسرين (وما أمر الله به الدائنين من انظار المعسر أو الخط من دينه أو التصديق به عليه) وأثره في عدم توقف المشروعات واستمرارها لمدي أبعد في مثل هذه الظروف ، لذا فإن حالات الكساد في الاقتصاد قليلة ومداهها محدود ، وامكانيات علاجها أيسر بما سبق من القرب بين السلطات النقدية وأجهزة التمويل في المجتمع وأشرفها عليها وتوجيهها نحو ما يتفق مع ظروف الاقتصاد ومشاركة أجهزة التمويل للمنتجين والمستثمرين في الانتاج ، بما يمكن من علاج المشاكل بسرعة وبالقدر المناسب قبل أن تتراكم وتنتشر في جوانب أخرى من الاقتصاد وتحديث أثراً عاماً على النشاط الاقتصادي للمجتمع . كما أن للانفاق العام (الحكومي) دوره أيضاً في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد ، فالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة في مجال استغلال الثروات الطبيعية والمرافق ومشروعات البنية الأساسية عموماً وبعض الضروريات للمجتمع ، وتقديم الحوافز المناسبة للقطاع الخاص للقيام ببعض المشروعات مثل تقديم الاعانات المالية وتقديم القروض والقيام بمشروعات رأس المال الاجتماعي اللازمة لقيام مراكز الانتاج أو التسويق وكافة المشروعات الاستثمارية المطلوبة المختلفة ، وتقديم الأراضي والاصول العينية مجاناً أو بأسعار منخفضة أو بايجارات رمزية ، وباجراء العطايا والمساعدات للمحتاجين والمتعطلين وغيرهم من بين الوسائل المناسبة في هذا المجال . حيث يتم التوسع فيها في حالات الانكماش (المحدود بطبعه كما ذكر سابقاً) أو تقييدها في حالات التوسع احداث التأثير المطلوب في الاستثمار وفقاً لظروف الاقتصاد .

ليس هذا فحسب بل ان مرونة الأجور في سوق العمل والاسعار في سوق السلع عامل هام في تحقيق التوازن في هذه الاسواق . ففي ظروف الكساد (ان حدث وبحجمه المحدود نسبياً) تنخفض الاسعار لقلة الطلب على السلع والخدمات لمرونة الاسعار . وبدلاً من توقف المشروعات في حالة جمود الاجور تنخفض الاجور فيمكن لأكبر قدر من المشروعات أن يستمر في الانتاج ، وأن يستمر أكبر قدر من العمال في العمل مع الاجراءات التعويضية للسياسة المالية (من خلال الاعانات للمستثمرين وللعمال) والافادة من

الزكاة للمستحقين منها لها في تحسين أوضاعهم المعيشية وظروف الانتاج ونصاب الزكاة في هذا الوقت ذو قيمة منخفضة عنه في حالات التضخم في ارتفاع الاسعار مما يؤدي لعدم تعرض المساعدة ومقدار الاعانات للنقص الكبير فلا ينخفض الطلب كثيرا ، كما أن امكانية الاستعانة بايرادات اضافية لمواجهة هذه الطوارئ من خلال الاقتراض من فائض الاموال لدى بعض الافراد أو تعجيل زكواتهم أو فرض ضرائب محدودة في حدود المباح شرعاً يزيد من الاثر التعويضي للسياسات المالية .

وفي حالات التضخم وهي محدودة الحجم قليلة الحدوث كما سبق يحدث العكس للتأثير في الاسعار والاجور المرتفعة والحد من حجم التداول النقدي بخفض النفقات العامة وتقليل معدلات الارباح الموزعة ، وزيادة نسبة الرصيد النقدي إلى جملة الودائع في المصارف ، وارتفاع قيمة نصاب الزكاة وغير ذلك من اجراءات مقيدة لزيادة حجم الطلب الكلي (الانفاق الكلي) للحد من الاتجحة الارتفاعي للاسعار والاجور وغيرها .

وفي بداية مراحل التنمية والتوسع الاقتصادي وارتفاع مستوى النشاط هذا فإن التضخم المصاحب لتكوين رأس المال الاجتماعي في أولى مراحل التنمية بالدول النامية نتيجة للانفاق الاستثماري وزيادة التدفقات النقدية في المجتمع دون انتاج يقابله ، قليل الحدوث ومحدود النطاق في المجتمع الاسلامي لتقييد الاصدار النقدي بالاحتياجات الاقتصادية واتساع نطاق النشاط الاستثماري وعدم اقتصره على التجهيزات الاساسية في الاقتصاد ، للدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في الاستثمار ، وللحاجة الى الانفاق الاستثماري في توفير الاحتياجات الاساسية لكافة أفراد المجتمع . وهي تعمل جميعاً على زيادة التدفقات السلعية في المجتمع وتقليل احتمالات ونطاق التضخم فيه .

وإذ يعد الطلب على النقود في المجتمع للمعاملات أهم أقسام الطلب على النقود في المجتمعات الاسلامية وأنه مرتبط بحجم الدخل القومي ، أما القسمين الاخرين فأولهما وهو الطلب بدافع الاحتياط فإنه محدود بكل من

الدخل ومقدار النصاب الخاص بالزكاة على النقود لذا فهو يشكل نسبة صغيرة من الطلب للمعاملات .

أما الثانى وهو الطلب بدافع المضاربة فإنه لا يتأثر بالفائدة على رأس المال لأنها غير موجودة فى الاقتصاد ، كما أنه محدود لمحدودية مجالات المضاربة المباحة بشرطها الشرعية وهو يعتمد على معدلات المشاركة فى الربح . وكل ذلك يجعل التفضيل النقدى فى المجتمع الاسلامى أضيق نطاقاً مما هو عليه فى المجتمعات الاخرى ، فيؤثر إذا كل من معدل المشاركة فى الارباح ونصاب الزكاة وحجم الدخل القومى على الطلب على النقود ، كما يرتبط عرض النقود بحجم الدخل القومى ، فزيادة الدخل القومى المتحققة من النشاط الاقتصادى المتنامى تؤدي إلى زيادة عرض النقود ، والطلب عليها للمعاملات ويترتب عليه زيادة الطلب للاحتياط . وإذا صحبه ارتفاع فى الاسعار فإن ذلك يغير من قيمة نصاب الزكاة مما يسبب زيادة أخرى فيه ويحدث ذلك فى حالات التشغيل الكامل أو بالقرب منها . وبالمقابل فإن الطلب على النقود للمضاربة يعد عامل تصحيح وتوازن يمكن بالتحكم فيه احداث التوازن النقدى المطلوب من خلال تغيير معدلات الارباح الموزعة فى المنشآت الاقتصادية بالنقص لتقليص حجم الاستثمار فى حالات التضخم وبالزيادة فى حالات الانكماش (بالتنسيق مع السياسات النقدية الاخرى) .

وباكتساب الناس للدخل وزيادة الثروة من نشاطهم الاقتصادى فى المرحلة الاولى السابقة فإنه يتعين تثيرها وتنميتها لتحقيق المزيد من رفاهية المجتمع ، وعدالة التوزيع بين أفراد كحق للمجتمع على الافراد لحديث اذا قامت الساعة وبيدكم أحدكم فسيلا فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل ، ولاية أت ذى القربى حقه والمسكين وابن السبيل ، وتزداد المدخرات نظرا للتوسط فى الاستهلاك ويوجه جانب منها للانفاق الواجب (الزكاة) والتطوعى ، ويتجه الجانب الاكبر للاستثمار لتحقيق مزيد من الانتاج لتوفير الاحتياجات الاقل الحاحا عما سبق ، وبارتفاع مستوى دخل الفقراء بالدفعة التالية من النفقات الواجبة والتطوعية لهم (الفقر نسبى فى

المجتمع) ، والزكاة والصدقات والعطايا توجه لهم لتحقيق مستوى الكفاية المتحرك تبعاً لظروف العصر والمجتمع ، يزداد الطلب على السلع الحاجية التي لم تكن استوفيت وعلى بعض من السلع التحسينية ، ويزداد تعلم فنون الانتاج الحديثة من قوة العمل ، ويزداد ، استخدامها من قبل المستثمرين . وتنشط اجهزة البحث العلمى فى الابداع والتجديد فى أساليب الانتاج ووسائل الاستهلاك ، واطاحة مزيد من الموارد للاستخدام . ويدعم هذا كافة المؤسسات العاملة فى الاقتصاد من منشآت تعليمية وتدريبية ، ودعوة اسلامية ومؤسسات علاجية وترفيهية مباحة ، وصناعات عسكرية ومدنية ، وتطوير مصادر الطاقة والقوة المحركة ، فالتطور مستمر ولازم فى المجتمع يعطى ثماره للجميع وفى كافة المجالات .

ولا تنحرف أنماط الاستهلاك فى المجتمع بما لا يناسب درجة التطور وحالة الاقتصاد وظروف المجتمع لالتزام الصدق ومنع الغش والغبن والغرر- فيمتنع مع ذلك سوء استخدام أجهزة الدعاية والاعلان فى التأثير فى أذواق المستهلكين وطلباتهم نحو سلع الترف أو حتى الكماليات التى لا تتناسب مع هذه المرحلة ، . . وأثرها الضار على انحراف هيكل الانتاج فى المجتمع وسوء استخدام الموارد بتوفير هذه السلع قبل غيرها من الحاجيات أو الضروريات أو بعض التحسينيات الممكنة فى هذه الظروف . ولذا فإن التضخم الركودى الذى تسهم هذه الاجهزة فى حدوثه أو زيادته لا مجال له .

وهكذا يتكرر للاقتصاد ديناميكيته وحركته فى اطار يتجه به إلى المزيد من النمو والاستقرار وعلاج المشاكل بمختلف أشكالها ، دون توقف لقيام النسق الاسلامى للتنمية على استمراريتها فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخلقية والروحية والسياسية حتى يمكن توفير الاحتياجات المعيشية والدفاعية بكافة أقسامها الضرورية والحاجية والتحسينية والتكميلية لسائر أفراد المجتمع بما يناسب كل عصر ويتفق مع مفهوم الاسلام للرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مقترناً بتقوى الله وشكره واقامة المجتمع الاسلامى المتماسك أفراده المتعاونين على البر والتقوى .

في الوقت الذي يغيب هذا الاستقرار عن المجتمعات التي تطبق الانظمة
الاخرى سواء الرأسمالية أو الاشتراكية .

وفي هذا يقول الله تعالى :

« من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة
ولنجزيهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون »

(سورة النحل / ٩٧)

فهذا وعد من الله تعالى لمن عمل صالحاً باتباع كتابه وسنة نبيه صلى الله
عليه وسلم أن يحقق الحياة الطيبة بالرزق الحلال الطيب والسعادة والقناعة
وكل وجوه الراحة في الحياة الدنيا في الآخرة (١٦٥) . فطوبى لمن اتبع وقنع ،
والشقاء .. لغيرهم اذ يقول الله جل شأنه :

« ومن اعرض عن ذكرى فإنه له معيشة ضنكا » (سورة طه / ١٢٤) .

فلا طمأنينة ولا انشراح لصدره وإن تنعم ظاهره وليس ما شاء وكل ماشاء
وسكن حيث شاء (١٦٦) ثم مأواه النار .

هذا ومن الممكن صياغة التوازن الحركي للاقتصاد الاسلامي في صورة
نموذج رياضي باستخدام الرموز التالية :

م النمو السكاني

ل الدخل الحقيقي

ز الزكاة

خ الادخار

ث الاستثمار

ن الانفاق الكلي

ن ت الانفاق الاستثماري (الاستثمار خال من المقامرة)

ن س الانفاق الاستهلاكي

ن ك الانفاق الحكومي

ن ط الانفاق التطوعي (صدقة وعطايا واعانات ووقف واستثمار تطوعي

وحط من الدين)

رغ المتغيرات الغائبة مثل الإسراف والتبذير والدعاية الخادعة والضرائب والاكنتاز والفائدة على رأس المال .

ط ت الطلب على العمل .

ع ت عرض العمل .

ت التوظف (العمالة)

ط ك الطلب الكلى .

ع ك العرض الكلى .

ج الأجور الحقيقية .

ح معدل الارباح المتوقعة .

ب البحث العلمى وتطوير الأساليب الغنية .

ط ن الطلب على النقود .

ع ن عرض النقود .

وتمثل المعادلة التالية الدخل الكلى فى الاقتصاد الاسلامى (دخل

التوازن) .

(١) $L = N_s + N_t + N_k$

فالدخل الحقيقى يساوى الانفاق الكلى أى الانفاق الاستهلاكى والانفاق

الاستثمارى والانفاق الحكومى والانفاق التطوعى بأقسامه المختلفة .

(٢) $N_s = (L, Z, N_t)$ ،

أى ان الاستهلاك يتوقف على الدخل وعلى الزكاة والانفاق التطوعى

، $N_t = (C, Z, N_t, M, B)$ حيث $R_g = \text{صفر}$ (٣)

والاستثمار الخاص يتوقف على المعدل المتوقع للأرباح ، وفريضة الزكاة

والانفاق التطوعى فى مجالات الاستثمار والحط من الديون على المعسرين

والعطايا والهبات والاعانات وعلى معدل النمو السكانى ودورها فى زيادة

الطلب وتوفير فرص اكبر للربح .

وعلى البحث العلمى والابتكار الفنى ودورها إتاحة موارد جديدة

للإستخدام وفى خفض تكاليف الإنتاج وذلك بفرض أن $R_g = \text{صفر}$.

ويترتب على هذا الاستثمار زيادة في العرض الكلى تناسب الزيادة الحادثة في الطلب الكلى نتيجة للزكاة والنمو السكاني) . ويتغير عرض النقود ليتفق مع التوسع في الدخل والطلب على النقود الناشيء عنه .

(٤) $E_n = D_n (L)$

(٥) $E_n = P_n$

(٦) ، . . . $L = D_n (T)$

أى أن الدخل الكلى يتوقف على مستوى التوظيف في الاقتصاد ، وزيادة الدخل تشكل طلباً أكبر على العمل .

ونظراً للزيادة في معدل الأرباح المتوقع لعوامل زيادة الطلب وانخفاض التكاليف وأثره في زيادة الطلب على العمل ، وارتفاع معدل الأجر الناشيء عن ذلك ، وللمنمو السكاني أيضاً والزكاة يزداد عرض العمل وتزداد كفاءته لذا يتحقق التوازن في سوق العمل .

(٧) $E_n = P_n$

(٨) $E_n = D_n (J)$

وبزيادة الدخل والتوسع في النشاط الاقتصادى أو التوسع النقدى الموازى لذلك والمطلوب له ، يتحقق مزيد من الادخار في المجتمع يناسب مستوى الاستثمار المطلوب للمرحلة التالية في النمو والتوسع .

(٩) $T = X$

ومن ثم يتساوى العرض الطلب مع الطلب الكلى .

(١٠) $E_n = P_n$

ثم تحدث دورة أخرى من الارتفاع والتوسع يتحقق من جرائها الانتقال لمستوى التوازن لأعلى يليها دورة ثالثة وهكذا .

هوامش الباب الثاني

- (٧٤) هناك خلافات كثيرة حول الرغبة في الاستقرار الاقتصادي من عدمه ومفاهيمه المختلفة إلا أنه ليس هنا موضع دراستها .
- (٧٥) ليست كل هذه الموارد بقصد تحقيق العدالة التوزيعية فقط ، وسيأتى لذلك مزيد من الايضاح ضمن الزكاة والسياسات المالية .

(٧٦) قد يقول البعض بأن هذا ليس صحيحاً على الدوام ، لأن ظروف المجتمع تتغير بين الغنى والفقر ، كما أن معايير الغنى والفقر لدى الأفراد نسبية وتتوقف على ظروف المجتمع . فربما يتقدم المجتمع كثيراً ، وتصبح اقتصادياته متطورة . والدخل الحقيقي المتاح لأفراده مرتفعاً ، وبالتالي لايزيد الميل الحدى للاستهلاك في الطبقات الفقيرة كثيراً عن الطبقات الغنية لما قد يحققه الجميع من مستوى عال نسبياً من المعيشة . ومع ذلك فإنه لم يحدث في التاريخ أن خلا مجتمع من الفقر والفقراء ، أو استمر للمجتمع فقره أو غناه . ولأن مستوى الكفاية في المعيشة الذى يشمل كافة مستويات السلع والخدمات الضرورية والحاجية والتحسينية تختلف مكوناته وبالتالي مقداره باختلاف ظروف المجتمع والعصر الذى يعيش فيه ، وبالتالي فسيكون هناك نسبياً في ظروف هذا المجتمع أو ذلك فقراء وأغنياء ، فتؤخذ الزكاة من أغنيائهم وترد لفقرائهم لترفع مستوى معيشتهم واستهلاكهم وربما قدراتهم الانتاجية (إذا وجهت حصيلة الزكاة إلى دعم طاقاتهم الانتاجية) مما يزيد التكوين الرأسمالى في المجتمع والذى يعمل على زيادة الاستهلاك مستقبلاً .

كذلك فإنه لايمكن القول بأن الاستهلاك في المجتمع الاسلامى أقل من غيره لمنع الاسراف والتبذير ، إذ أن هذا يمثل جانباً من السلوك الاقتصادى ، وهناك جانب آخر في الحث على الانفاق الاستهلاكى على النفس وعلى من يعوله الفرد ، وعلى الأقارب وذوى الارحام والجيران ، والضيوف ، وفي نواجب المسلمين في كافة أقطار الأرض ، وفي الجهاد والدعوة ولوازمها .

(٧٧) يمثل هذا جانب من انفاق الحكومة وربما كان مكانه الانفاق الحكومى ، وليس الانفاق الاستهلاكى الخاص ، وقد يكون هذا صحيحاً . إلا أننا اعتبرناه هنا ضمن الانفاق الاستهلاكى بصفة عامة لمسئولية المجتمع (والحكومة بالتالى) عنها وقد لاتباشر الدولة مشروعات عامة في سبيل هذه الأشياء جميعاً بل قد تحث الأفراد على ذلك أو على جانب منه وتقدم لهم من الحوافز والمساعدات ما يكفى لقيامهم هم بذلك من خلال مشاريع خيرية مجانية (كالوقف مثلاً) .

(٧٨) بالطبع فإن الأثر لايمكن تحديده بالضبط ، أو ضمان استمراره في اتجاه معين فقط . فقد تكون هناك حالات تستدعى خفض الاستهلاك المتوسط والحدى أيضاً مما يترتب عليه

انخفاض الميلين المتوسط والحدى للاستهلاك في المجتمع . كما قد تكون هناك حالات يصعب معها تماماً وجود مدخرات (أى فجوة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي) . كذلك فإنه تحدث في المجتمع نفسه وفي الظروف العادية اختلافات بين الأفراد في ميولهم الاستهلاكية والادخارية والاستثمارية وما قلناه يتعلق بالاتجاه العام لعموم المجتمع وعلى وجه التقريب وليس القطع .

(٧٩) انظر :

(أ) مختار محمد متولى : التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد اسلامى ، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامى ، العدد الأول بالنسبة الأولى ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

(ب) أحمد فؤاد درويش ، محمود صديق زين ، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلى في اقتصاد اسلامى ، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامى ، العدد الأول ، المجلد الثانى ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

(ج) مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامى ، العدد الثانى ، المجلد الثانى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م . نقد وتعليقات على بحث متولى عن التوازن العام ، رد على نقد وتعليقات .

(٨٠) محمد أنس الزرقاء ، دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية ، أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول ، دولة الكويت ، بيت الزكاة ، ٢٩ رجب - ١ شعبان ١٤٠٤ هـ - ص ٢٨٦ .

(٨١) فى تعليقه على بحث د . أنس المذكور فى نفس المرجع السابق . ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٨٢) يستثنى من ذلك أموال التجارة لاختلاف طبيعتها . أما الأموال المستثمرة فى أصول ثابتة فنفرض الزكاة على العائد منها وليس على أصل رأس المال الثابت .

(٨٣) للاطلاع على الزكاة بدرجة أكثر توضيحاً وشمولاً يرجى الاطلاع على المراجع الفقهية فى ذلك .

(٨٤) من الفضة : ويبلغ النصاب فى الفضة ٥٩٥ أو ٦٢٤ جراماً على خلاف بين الفقهاء .

(٨٥) فى الذهب ، ويبلغ النصاب من الذهب ٦٣,١ أو ٥١٢ ، ٧٠ أو ٨٩١/٧ جراماً على خلاف بين الفقهاء .

(٨٦) أى سنة هجرية .

(٨٧) وسع مجراه .

(٨٨) الروض المربع شرح زاد المستنقع ، ج ٢ ، ص ١٩٠ .

(٨٩) عقد المضاربة أو القراض : هو عقد لإنشاء شركة تجارية بين العمل ورأس المال ، فيتفق مالك رأس المال والعامل على اشتراك الأول برأساله والثاني بعمله فى أعمال تجارية على

أساس أنه إذا ربح المشروع كان للعامل الحصة المعينة من الربح التي اتفقا عليها عند العقد . أما إذا لم يتحقق ربح ولا خسارة فلصاحب المال رأساله وليس للعامل شيء ، وإذا تحققت خسارة تحملها صاحب رأس المال وحده ولم يتحمل العامل منها شيئاً لأنه خسر عمله ، أما إذا فسدت المضاربة كان للعامل ربح المثل عند بعض الفقهاء ويرى غيرهم أن له أجر المثل .

(٩٠) عقد المساقاة هو أن يستأجر صاحب الزرع أو الشجر إنساناً ليعمدها بالري أو السقي والتربة بشرط المشاركة بحصة (نسبة شائعة) معينة من الناتج .

(٩١) عقد الجمالة : نوعان أولهما : تحديد حصة شائعة من ربح أو كسب إذا تحقق بالعمل والآخر تحديد مكافأة تخصص لمن يقوم بعمل معلوم فإن فعله حصل على المكافأة .

(٩٢) المزارعة : هي تأجير الأرض لمن يستغلها مقابل نصيب مما يخرج من الأرض كالثلث أو الربع أو نحو ذلك .

(٩٣) مثل الشركات التعاقدية وهي الشركات التي تنشأ بناء على عقد بين المشتركين في تأسيسها ، ينظم المشاركة في رأس المال والأرباح التي يشترط أن تكون على أساس نسب شائعة في الربح المتحقق كالنصف أو الربع .
وشركات الملكية وهي الشركات التي يملكها الشركاء بالشراء أو الارث أو الوصية .

(٩٤) مختار محمد متولى ، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد اسلامي ، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ١٤٠٣ هـ / م ١٩٨٣ .

(٩٥) يقتصر التحليل في هذه الدراسة على الاستثمار الثابت دون الاستثمار في عروض التجارة . وقد رأى أن زكاة صافي الربح من الاستثمار الثابت (بعد طرح مقابل الاستهلاك) بنسبة ١٠٪ ولا تخضع الأصول الثابتة نفسها للزكاة أي أن هـ هـ . أما زكاة عروض التجارة فانها ٢,٥٪ من قيمة العروض نفسها + الأرباح الصافية عنها . وذلك نقلاً عن فقه الزكاة ليويسف القرضاوى ص ٤٧٦ .

(٩٦) انظر السياسات المالية .

(٩٧) حد الانقطاع هو عدم وجوده في السوق ، وإن وجد في يد الصيارفة والبيوت .

(٩٨) ، (٩٩) رفيق المصري ، الإسلام والنقود .

(١٠٠) محمد حسن الزهراني ، انقاذ الأمة من حرب الله ورسوله : قضية تغير قيمة

النقود ، بحث غير منشور ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٦ هـ .

(١٠١) علي عبد الرسول : المبادئ الاقتصادية في الإسلام . والبناء الاقتصادي للدولة

الإسلامية ، ص ٥٥ .

(١٠٢) انظر : يوسف القرضاوي : فقه الزكاة . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٣ .

(١٠٣) يوسف القرضاوي : فقه الزكاة .

(١٠٤) قدم محمد أنس الزرقاء هذه الفكرة كبديل يراه مقبولاً إسلامياً لمعدل الخصم السائد في مجتمعات غير إسلامية والقائم على سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال في دراسة له بالمركز العالي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة .

(١٠٥) محمد عبد المنعم خفاجي : الإسلام ونظريته الاقتصادية . دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٣ .

(١٠٦) الإمام البغوي حسن بن سعود : مصابيح السنة ، ج ٢ ، ص ٧ .

(١٠٧) ، (١٠٨) ابن قيم الجوزية : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج ١ ، ص

٤٥١ .

(١٠٩) أخذت هذه الدراسة عن : كوثر عبد الفتاح الأبيجى ، دراسة جدوى الاستثمار في ضوء أحكام الفقه الإسلامي ، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، عدد ٢ ، مجلد ٢ ، شتاء ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص ١ - ٤٤ .

(١١٠) الإمام المنذري ، الترغيب والترهيب ، ج ٢ ، ص ٥٢٤ .

(١١١) سورة المائدة : آية ٩٠ .

(١١٢) سورة الأنفال : آية ٢٧ .

(١١٣) صحيح البخاري .

(١١٤) رواه أصحاب السنة .

(١١٥) صحيح مسلم .

(١١٦) رواه البخاري .

(١١٧) صحيح مسلم .

(١١٨) رواه البخاري .

(١١٩) أنظر : النظام الاقتصادي الإسلامي في الكتاب الأول .

* يوضح القسم (د) من هذا الشكل العلاقة بين الدخل ومعدل عائد المشاركة في الربح على الاستثمار التابع أي المرتبط بالدخل ، والتي يمثلها (ص ن) ، مع افتراض تحقيق جانب آخر من الدخل في المجتمع تمثله المسافة (ص س) بفعل الاستثمار التلقائي أي غير المرتبط بالدخل كأثر لبعض العوامل كالاستثمار التطوعي أو الخيري ، واختلاف نسبة الزكاة على الأموال المستثمرة عنها على الأموال غير المستثمرة . . الخ) .

(١٢٠) وإن كانت هذه النتيجة تقابل أثر ييجو إلا أنه إتفاق في إحدى النتائج فقط لاختلاف أسس التوازن في الإسلام عنها لدى التقليديين .

(١٢١) مختار محمد متولى ، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد اسلامى ، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامى ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ١٤٠٣ - / ١٩٨٣ م ، ص ١ - ٢٩ .

(١٢٢) معبد على الجارحى ، نحو نظام نقدى ومالى اسلامى ، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الاسلامى ، شعبان ١٤٠١ .

(١٢٣) حيث يتكون هذا الهيكل من المصرف المركزى والمصارف والأعضاء وهى أقرب في وظائفها إلى مصارف الأعمال وليس المصارف التجارية حيث تلجأ إلى الاستثمار المباشر إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية العادية والإقراض . ويقوم المصرف المركزى بتنظيم عرض النقود أى إصدار العملة الورقية والرقابة على المصارف الأعضاء . وقد ناقش وظائف المصرف المركزى ووسائل القيام بها ، وناقش أيضاً الخدمات المصرفية والانشطة الاستثمارية للمصارف الأعضاء وقدم اقتراحات طيبة في هذا الشأن .

(١٢٤) يشير بيت المال إلى القطاع العام في الاقتصاد الاسلامى . ويشمل ثلاثة فروع أولها فرع التوزيع (إعادة توزيع الثروات) ويعتمد أساساً على تحصيل الزكاة وتوزيعها ، وثانيها فرع تخصيص الموارد (ويشمل قسمين أحدهما قسم الثروات المعدنية وقد رأى ملكية الدولة للثروات المعدنية وقيامها بتنظيم استغلالها لفائدة المجتمع ككل ، وثانى القسمين هو قسم الطيبات العامة (الخدمات العامة) كالدفاع والتعليم وبعض أنواع الخدمات الصحية وما إلى ذلك . ولم يشترط مباشرة الدول لاستغلال الثروات العامة أو انتاج الطيبات العامة بل يمكنها أن تعهد بذلك إلى المؤسسات الخاصة إن كان في ذلك مصلحة للمجتمع على أن تراقب هى عمل هذه المؤسسات) . أما الفرع الثالث فهو فرع إصلاح أحوال السوق وهو يشمل كلا من نظام الحسبة ، وما قد يتطلب الأمر من فرض ضرائب أو إعطاء معونات لإصلاح أحوال السوق .

(١٢٥) شهادات الودائع المركزية هى شهادات يطرحها المصرف المركزى في اقتصاد اسلامى للجمهور لشرائها بغرض استخدامها كمنفذ من منافذ الاستثمار لأموالهم ، وتستثمر هذه الودائع من قبل المصرف المركزى لدى المصارف الأعضاء ويسمح لهذه المصارف باستثمارها إما في مشروعات استثمارية بدون تخصيص أو في مشروعات بعينها تبعاً لما إذا كانت هذه الودائع العامة أو مخصصة . كما تستخدم هذه الشهادات كأداة من ادوات السياسة النقدية من خلال بيعها أو شرائها للتحكم في عرض النقود . وأطلق على المعدل على هذه الودائع أى الأرباح المتحققة منها لفظ المعام وهو يشير إلى المعدل الذى يسوى بين استخدام النقود والاستثمار في الودائع المركزية المذكورة .

(١٢٦) قدم د . معبد في دراسته المذكور تصوره للعلاقة بين الاصدار النقدي الجديد في الاقتصاد الاسلامى وكل من معدل التضخم في الاسعار ومعدل نمو الناتج الكلى في المجتمع نتيجة السياسات وبرامج التنمية المختلفة . حيث أوضح ان معدل التوسع النقدي يرتبط بمعدل النمو فيكون معدل التوسع صفرأ إذا لم يكن هناك ثمة نمو يذكر ، ويزيد بزيادة معدل النمو في الناتج الكلى بما يسمح بتحقيق الاستقرار النقدي التام حتى لا يحدث تضخم وفي هذه الحالة يكون التوسع النقدي مرادفاً لزيادة في الأرصدة الحقيقية للاقتصاد .

(١٢٧) محمد منذر قحف ، الاقتصاد الاسلامى ، دار القلم بالكويت ، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

(١٢٨) يتحدد هذا المعدل بكل من العرض والطلب في سوق القراض والمعدل الحدى لعائد المشروع معاً . وهو بذلك يختلف عن الربح العادى المعروف في النظرية الاقتصادية الذى يمثل الباقي بعد دفع التكاليف ، ولا يتحدد بحركة وآلية السوق .

(١٢٩) المعدل الاجمالى للزكاة يمثل المعدل الحدى للربح الذى يكفل عدم تناقص الثروة نتيجة لدفع الزكاة أى أن مقدار الزيادة في الثروة بعد دفع الزكاة في هذه الحالة يكون صفرأ .

$$r - 2,5\% = (r + 1) \text{ صفر}$$

، ر هى المعدل الحدى للربح

وهى تساوى

$$r = 2,5\% (r + 1) = 2,564\% \text{ ويطلق عليها د . قحف المعدل الاجمالى للزكاة .}$$

(١٣٠) هذا الأمر ليس على إطلاقه ، فلا زكاة على الاستثمارات الثابتة . كآلات المصانع والعمارات السكنية ووسائل النقل المعدة للايجار وأمثال ذلك بل الزكاة على غلتها (ايرادتها) إن فاض منها ما يتحقق فيه شروط الزكاة من نصاب وحولان والحول وخلو من الدين .

(١٣١) Offer Curves

(١٣٢) Seasonal Fluctuations.

(١٣٣) Random Fluctuations.

(١٣٤) Cyclical Fluctuations.

(١٣٥) Secular Fluctuations.

(١٣٦) Boom

(١٣٧) Stagnation.

(١٣٨) سورة لقمان : آية ٢٠ .

(١٣٩) سورة المائدة : آية ١٠٤ .

- (١٤٠) سورة الأنفال : آية ٢٦٠ .
- (١٤١) رواه البيهقي .
- (١٤٢) سورة البقرة : آية ٢٨٠ .
- (١٤٣) Inflation.
- (١٤٤) Deflation.
- (١٤٥) Full Employment.
- (١٤٦) Open Inflation.
- (١٤٧) Supressed Inflation
- (١٤٨) Galloping Inflation.
- (١٤٩) Creeping Inflation
- (١٥٠) Demand Inflation.
- (١٥١) Cost Inflation.
- (١٥٢) عن طريق التمويل بالعجز الذي يتحقق باصدار نقود جديدة ، أو عن طريق زيادة الودائع تحت الطلب نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي ، أو توسع البنوك في منح الائتمان .
- (١٥٣) Cost Inflation.
- (١٥٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ، مجلد ٢٨ ، ص ٧٧ - ٨٢ .
- (١٥٥) نيل الأوطار للشوكاني . المجلد الثالث ، ج ٥ ، ص ٢٢١ .
- (١٥٦) مجموع فتاوى ابن تيمية . المجلد ٢٨ ، ص ٧٧ - ٨٢ .
- (١٥٧) ، (١٥٨) مجموع فتاوى ابن تيمية . مجلد ٢٨ ، ص ٧٦ - ٨٢ .
- (١٥٩) مجموع فتاوى ابن تيمية ، مجلد ٢٨ ، ص ٩٨ .
- (١٦٠) — OECD, Economic Outlook, 1981, P. 49.
- L.M.F., Annual Report, 1981, P. 3.
- L.M.F., World Economic Outlook, Jan. 1981, P.19.
- (١٦١) والمتمثل في نقص المعرفة والقصور في انتقال عناصر الانتاج وعدم قابلية عوامل الانتاج للتجزئة ، وعدم توفر الكفاءات والمهارات والتخصصات المطلوبة ، وجود البنيان الاجتماعي مما لا يتناسب مع التوزيع الأمثل للموارد ويؤدي إلى عدم المرونة الكاملة للعرض .
- (١٦٢) إذ أن البطالة المقنعة لا تستجيب لزيادة الطلب الكلي مثل البطالة السافرة . (حدث

أن وجود البطالة السافرة تساعد على زيادة الانتاج حين يزداد الطلب (. أما البطالة المقنعة فلا تؤدي لزيادة الانتاج لذلك لا يزداد العرض الكلى ، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار في مقابل الطلب الكلى المتزايد .

(١٦٣) مراجع لهذا الفصل :

- ١ - محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية في الاسلام : الدخل والاستقرار ، الاتحاد الدولي للبنوك ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- ٢ - سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية مرجع سابق .
- ٣ - عبد المنعم أحمد البنا ، الأزمات والسياسات النقدية ، الطبعة الثالثة ٥٤ / ١٩٥٥ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- ٤ - فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ .
- ٥ - رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، مرجع سابق .

-Hansen B., A Study in The Theory of In FLation, New York, Holt Rinehait and Winston, 1951

- Irving and Friedman, Inflation a World- Wide Disaster, London Hamisl Hamitton, 1979.

- Hansen A.H., Monetary Theory and Fiscal Policy, Ney York, Mcgraw- Hill BOOKY CO., 1959.

(١٦٤) مختصر تفسير ابن كثير ، المجلد الثانى ، ص ٣٤٦ .

(١٦٥) المصدر السابق ، ص ٤٩٧ .

الباب الثالث

السياسات المالية والنقدية ومدى فعاليتها

المفاهيم الأساسية للسياسات الاقتصادية

يبين هذا الفصل بعض التعريفات العامة لكل من السياسات الاقتصادية ومدى صلتها بمجالات السياسة العامة للدولة وعلم الاقتصاد . ومن ثم أهداف السياسة الاقتصادية ، والوسائل المؤدية لتحقيق هذه الأهداف ، وبعد ذلك التعريف بالسياسات الاقتصادية ، تتناول الدراسة سياسات الاستقرار الاقتصادي وأدواتها المختلفة والتي تركز بصفة أساسية على السياسات المالية والنقدية .

أولاً - التعريف بالسياسات الاقتصادية :

تمثل السياسات الاقتصادية الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بغية التأثير في الحياة الاقتصادية . أما السياسات الاقتصادية في الإسلام فتعرف بأنها الإجراءات العملية التي تباشرها الدولة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي وحل المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع الإسلامي .

وللسياسات الاقتصادية مدلولات كثيرة فهي تعنى الأهداف المطلوب تحقيقها ، كما تعني أيضاً الوسائل المتبعة لتحقيق هذه الأهداف . فهي تشمل إذاً كلاً من الوسائل والأهداف المطلوب تحقيقها . كما أن تعبير السياسة الاقتصادية من المرونة بحيث يمكن أن يتسع فيشمل العديد من الوسائل والأهداف المترابطة ، وهو يشير في هذه الحالات إلى سلسلة من البرامج المترابطة والمرتبطة ببعضها والمصممة لتحقيق التنمية الاقتصادية مثلاً أو علاج التضخم أو تحقيق العمالة الكاملة أو غيرها من الأهداف العريضة أو مجموعة من هذه الأهداف . وقد توصف هذه البرامج أيضاً بالخطة الاقتصادية كما توصف بالسياسة الاقتصادية . وقد يستخدم تعبير السياسة الاقتصادية

الذي يجمع بين الحرية الفردية المقيدة . وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضمان التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع ، وازدواج شكل الملكية بالساح بكل من الملكية الفردية والملكية العامة ، والمنافسة التامة التي يصاحبها ضمانات تمنع انحرافها والخروج على المبادئ الأساسية لها ، وقواعد النظام الاقتصادي الإسلامي ذو الارتباط العضوي بالجوانب الأخرى للنظام الإسلامي الشامل للحياة .

وفيما يلي ندرس صلة السياسة الاقتصادية بالاقتصاد ثم صلتها بالسياسة العامة للدولة .

١ - صلة السياسة الاقتصادية بعلم الاقتصاد :

يجوي علم الاقتصاد قدراً كبيراً من المعلومات مرتبة في إطار نظريات عامة ومواد وصفية وإحصائية وواقعية . أما السياسة الاقتصادية فتقوم في جانب منها على المعلومات التي يقدمها على الاقتصاد (هناك بعض فروع من السياسة الاقتصادية معقدة وفنية ، ويتطلب رسمها وتنفيذها بصفة أساسية معلومات اقتصادية متخصصة) . وإلى جانب هذا الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه السياسات الاقتصادية فإنها تعكس أيضاً جوانب غير اقتصادية كالقيم الاجتماعية (الأخلاق) والحقائق والسياسية للحياة (الظروف السياسية للمجتمع) وتتوافق مع نظام المجتمع (كالنظام الإسلامي والنظام الرأسمالي .. الخ) وتأخذ في اعتبارها المفاهيم والإجراءات التشريعية السائدة ، وقدرة الجهاز الإداري المتاح للدولة .

وأحياناً ما يتم رسم السياسات الاقتصادية جيداً ، من حيث أهدافها واختيار الوسائل اللازمة لها ، وفي غالب الأحيان تكون غير متقنة ، وقد تكون السياسات مجرد أساليب لإفادة البعض على حساب غالبية المجتمع . إلا أنه أياً كانت السياسات الاقتصادية فإنها لا بد وأن تقوم على أساس بعض المعلومات الاقتصادية .

وكتوضيح للعلاقة بين التحليل الاقتصادي والقرارات أو التوصيات الخاصة بالسياسة الاقتصادية ، نأخذ على سبيل المثال مشكلة التغلب على

الكساد (الركود) في الاقتصاد بفرض حدوث هذا الركود فكيف إذا تصرف الدولة إزاءه لإيقافه أو منعه من التفاقم . هناك ٤ خطوات نحو حل المشكلة ، تلخص فيما يلي :

١ - التحليل الاقتصادي لتحديد أسباب الركود ثم توقع المحتمل لهذا الركود إذا تركته الحكومة ولم تتخذ إجراءات لعلاجه . وتعطى الإجابة على ذلك حجم الإجراء المطلوب للعلاج . ثم تصور إجراءات افتراضية وتوقع النتائج المحتملة لها .

٢ - اختبار الإمكانيات الإدارية للإجراءات المختلفة للعلاج . فعلى سبيل المثال فإن التحليل قد يشير إلى أن زيادة الإنفاق العام أحد طرق إيقاف الركود ، لكن قد لا يكون هناك في بعض الأوقات إمكانية إدارية لزيادة الإنفاق بالسرعة الكافية . لذا قد يكون خفض الضرائب أكثر ملاءمة .

٣ - حيث يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في ظل الظروف السياسية القائمة ، فإن أي إجراء لمواجهة الركود ولو كان صحيحاً من الناحية التحليلية ، وممكناً من الناحية الإدارية فإنه لكي يطبق لابد من أن يلقى دعماً من السياسيين لذا يجب الاهتمام بالنواحي السياسية للإجراء وإدخالها في الاعتبار حتى يمكن لهذا الإجراء أن يلقى الدعم المطلوب .

٤ - إن السياسة الجيدة يجب أن تتجاوز الأوضاع المؤقتة وأن تكون أبعد مدى منها . فقد يكون هناك إجراءان لمقاومة الركود سليمين من الناحية التحليلية ومناسبين إدارياً وممكناً سياسياً ، إلا أن أحدهما أنسب لاعتبارات تتعلق لأسباب أخرى كالسياسة الاقتصادية الخارجية . وهو ما يعني أن تدرس الصلة بين السياسة المتبعة وغيرها من السياسات .

ويبين الشكل التالي خطوات حل مشاكل السياسة الاقتصادية :

- التحليل الاقتصادي ← دراسة الإمكانيات الإدارية
← دراسة الاحتمالات السياسية
← دراسة الصلات مع السياسات الأخرى
← الحل

فهناك إذاً خطوات لحل المشاكل من خلال السياسة الاقتصادية ، إلا أن هذه الخطوات لا تفصل - في واقع الأمر - عن بعضها البعض ، ولكنها ميزت لتوضيح أن التحليل الاقتصادي رغم أهميته لا يمثل سوى جزء فقط من عمل السياسة الاقتصادية ، كما أن هذا المثال مبسط كثيراً لغرض التوضيح . فهناك صعوبات كثيرة في استخدام التحليل الاقتصادي لأغراض السياسة الاقتصادية لقيام هذا التحليل على التجريد (أي عزل المشكلة وتحليلها منفصلة عن غيرها والتبسيط ، وهو ما لا يتفق مع الواقع الذي يتعين على السياسة الاقتصادية مواجهته ، لذا فإن التحليل الاقتصادي لا يقدم حلاً سريعاً لتطبيقه على المشاكل الواقعية ، كذلك فهناك قصوراً في بعض الإحصاءات الاقتصادية وصعوبة في تقدير آثار السياسات الاقتصادية كما أن التنبؤ بالمستقبل عرضة للخطأ (ومع ذلك يجب القيام به للحاجة إليه (١٧٠) .

٢ - صلة السياسة الاقتصادية بالسياسة العامة للدولة :

يقصد بالسياسة العامة للدولة بمفهومها الواسع السياسة التي تشمل كل الأهداف العامة للمجتمع والوسائل المؤدية لتحقيق هذه الأهداف . فتشمل السياسة العامة كلاً من السياسة الخارجية ، وسياسة الدفاع ، والسياسة الاجتماعية ، والسياسة الاقتصادية ، المحافظة على القانون والنظام ، والمحافظة على الحرية ، وغيرها .

وتبين أسماء الوزارات المختلفة بالدولة بصفة تقريبية العديد من المجالات الرئيسية للسياسة العامة . ولا تقتصر أهداف السياسة العامة لدولة على تلك الأهداف الخاصة بالحكومة فقط . فالحكومة ليست إلا واحداً من عديد من المنظمات والهيئات والمؤسسات في المجتمعات الحديثة والتي منها أيضاً منظمات الأعمال كغرف التجارة ، والمنظمات الاقتصادية ، واتحادات العمال ،

والمنظمات والهيئات الزراعية ، والمؤسسات والهيئات الدينية وغيرها . وتمثل السياسة العامة حصيلة تفاعلات لوجهات نظر وعمل كل هذه المنظمات والمؤسسات .

وكما سبق القول فإن السياسة الاقتصادية تتحدد بمعايير اقتصادية وأخلاقية وسياسية وتشريعية . والسياسة الاقتصادية جزء من السياسة العامة وذلك لأن الحياة الاقتصادية جزء من الحياة ككل . كما أن أنشطة الحكومة تتضمن كثيراً من المجالات ، وليست فقط مجرد تنفيذ السياسة الاقتصادية . وهناك صلات كثيرة بين السياسة الاقتصادية والسياسة العامة ، وذلك نابع من كونها تعبيراً عن فلسفة المجتمع ونظامه .

ثالثاً - أهداف السياسات الاقتصادية :

نظراً لارتباط السياسة الاقتصادية بالسياسة العامة للدولة ، وأن كلاً منهما يتكون من هيكل من الوسائل والأهداف ، وأنها يتلاقيان معاً في نقاط عديدة . فإن السياسة الاقتصادية التي يعد الهدف منها وسيلة لهدف آخر غير اقتصادي (أي في مجال السياسة العامة) يمكن تسميتها بسياسة اقتصادية أولية ، ويطلق على الهدف منها بالهدف الأولى ، فسياسة الاستقرار الاقتصادي في المجتمع على سبيل المثال تؤدي إلى تحقيق هذا الاستقرار وهو هدف اقتصادي أيضاً إلا أنه يعد أساسياً لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع وهو هدف السياسة العامة ، ويعمل الاستقرار الاقتصادي كأحد الوسائل لتحقيق الاستقرار السياسي وهو هدف غير اقتصادي .

أما السياسة الاقتصادية التي يخدم الهدف منها كوسيلة لتحقيق هدف أولي بالمفهوم السابق فتسمى سياسة اقتصادية ثانوية ، ويطلق على الهدف منها بالهدف الثانوي . فسياسة المحافظ على الموارد الطبيعية تخدم التنمية الاقتصادية وهو هدف أولي ، كما تخدم السياسة العامة أيضاً بالتوسع وتطوير مناطق الإنعاش والترفيه .

هذا وتخدم بعض السياسات الاقتصادية الثانوية هذه أهدافاً أخرى في مجال السياسة العامة شأنه شأن السياسات الاقتصادية الأولية ، ويسمى في

هذه الحالة بالسياسات الاقتصادية المساعدة أو السياسات الاقتصادية من الدرجة الثالثة . ومثالها سياسة تقليل الفروق في الأسر وهي تخدم هدف المحافظة على المنافسة ، والذي يخدم بدوره هدفاً اقتصادياً أولياً كالنمو الاقتصادي والتوزيع الكفء للموارد (١٧١).

ومن الممكن الاستمرار في هذا الترتيب لأبعد من ذلك . إلا أن في هذا القدر الكافية .

الاهداف الأولية للسياسة الاقتصادية :

تتمثل الأهداف الأولية للسياسة الاقتصادية في الأهداف التالية :

١ - النمو أو التنمية الاقتصادية .

٢ - الاستقرار الاقتصادي .

٣ - تحقيق التوزيع الكفء للموارد .

٤ - المحافظة على الحرية الاقتصادية .

٥ - توزيع أفضل للدخل .

ولا يعني وصف هذه الأهداف بالأولية بأن هذه الأهداف تتحقق أو يتعين تحقيقها من خلال عمل الحكومة فقط . حيث أن بعض هذه الأهداف يمكن أن يتحقق من خلال أعمال الأفراد والجماعات في المجتمع ، كما تسهم أعمالهم بدرجات متفاوتة في تحقيق الأهداف المختلفة .

ويشير كل هدف من هذه الاهداف إلى أحد المجالات الرئيسية للسياسة الاقتصادية ويعنى النمو الاقتصادي كهدف اولى للسياسة الاقتصادية جهد الدولة مع جهود المشروعات الفردية نحو تقدم الفن الانتاجى وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ، وزيادة إنتاجية العمل ، وتعمل هذه كلها مجتمعة على تحسين مستوى المعيشة ، ومع أن النمو الاقتصادي أو التنمية تعد هدفاً في حد ذاتها فإنها تعد أيضاً وسيلة للتقدم الاجتماعي والسياسي .

أما الاستقرار الاقتصادي فله معاني عديدة مختلفة فقد يعنى استقرار الأسعار أي ثبات الأرقام القياسية للأسعار ، أو تحقيق العمالة الكاملة .

ويعد الاستقرار الاقتصادي هدفاً في حد ذاته ، إلا أن الاقتصاد المستقر (بدرجة معقولة) جزء من النظام السياسي والاجتماعي المستقر لذا فإن استقرار الاقتصاد مطلوب لهذا الغرض أيضاً .

أما تحقيق التوزيع الكفء للموارد كهدف للسياسة الاقتصادية فيعني الوصول إلى الإنتاج الأمثل للمجتمع ، ويشار إليه بالكفاءة . وليس الإنتاج الأمثل بالهدف الشائع بين غير الاقتصاديين بعكس الحال مع أهداف أخرى شائعة كتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار والمحافظة على الحرية . . الخ . وقد يشير البعض إلى هذا التوزيع الكفء بلفظ التوازن (أي التوازن بين الصناعات) . ويخدم هذا الهدف أهدافاً أخرى غير اقتصادية مثل الإشباع الأمثل لحاجات الأفراد .

وتعني المحافظة على الحرية المحافظة على حرية الاختيار في مجالات الاستهلاك والعمل والاستثمار وطرق الإنتاج وغيرها . وهذه الحرية وإن كانت هدفاً في حد ذاتها فإنها وسيلة أيضاً لأهداف أخرى لكونها جزءاً من الهدف الأشمل للسياسة العامة للدولة في المحافظة على الحرية في إطار من القانون والنظام والقيام والعادات ، وتتلخص المشكلة التي تواجه المحافظة على الحرية في مشكلة التوافق بين الحرية والأهداف الرئيسية الأخرى للمجتمع والتي تتعارض ، معها . فمن الصعب تصور سياسة اقتصادية لا تضع قيوداً على حرية الأفراد ومع ذلك فإنه يلزم بذل الجهود للمحافظة على الحرية في الإطار المذكور .

أما هدف إعادة توزيع الدخل فلم ينظر إليه كسياسة هامة أو رئيسية (في الفكر الرأسمالي) . ولكن هناك بعض الإنجاز في هذا المجال من خلال عمل عديد من السياسات الاقتصادية الثانوية مثل :

- ١ - ضرائب الدخل التصاعدية .
- ٢ - برامج التأمين أو الضمان الاجتماعي .
- ٣ - بعض جوانب من السياسات الزراعية .

٤ - برامج الاسكان الحكومي أو العام .

٥ - سياسات الحد الأدنى للأجور .

٦ - أجزاء من برامج الصحة والتعليم العام .

٧ - برامج الرعاية الطبية البيطرية .

فتعلم الضرائب التصاعديّة على الإقلال من الدخول المرتفعة ، أما غيرها من الاجراءات فتضيف إلى الدخول المنخفضة مثل التأمين الاجتماعي والإسكان العام والبرامج الزراعية والبيطرية ، أو تضمن حداً أدنى من مستويات الاستهلاك لكل المجتمع مثل برامج التعليم والصحة العامة .

وهذه الأهداف الأولية منها ما يدعم بعضه البعض ومنها ما بينه وبين غيره تعارض . ونظراً لأن كل هدف من هذه الأهداف الأولية يمثل جزءاً من مجموعة من الأهداف المرتبطة فإن علاقات الدعم أو التعارض هذه معقدة . ومع ذلك فيمكن استخدام بعض الأمثلة البسيطة في توضيح هذه العلاقات . فتدعم سياسة المحافظة على الحرية هدف الوصول إلى التوزيع الكفء للموارد وتسهم أيضاً في نفس الوقت في تحقيق النمو الاقتصادي . ويعلم تشجيع الاقتصادي - من بين أشياء عديدة - على زيادة الدخول بما فيها الدخول المتواضعة وبذا يسهم في تحقيق أحد أهداف إعادة توزيع الدخل . وتسهم الجهود نحو تحقيق الاستقرار - بمفهوم المعدل المستقر والمناسب للنمو - في تحقيق النمو الاقتصادي .

أما التعارض الرئيسي بين الأهداف الأولية فهو ذلك الذي بين الحرية الاقتصادية وغيرها من الأهداف السالف الإشارة إليه ، وبالإضافة إلى ذلك فمن المحتمل أن تؤدي بعض أساليب إعادة توزيع الدخل إلى الإقلال من سرعة التنمية الاقتصادية ، أو إحباط البرامج الهادفة لتشجيعها .

٢ - الأهداف الثانوية للسياسة الاقتصادية :

سبق القوم بأن الأهداف الثانوية للسياسة الاقتصادية هي الأهداف التي تعمل كوسائل لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الأولية . إلا أنه لا ينظر

إليها غالباً على أنها تلعب دوراً ثانوياً ، إذ غالباً ما ينظر إلى هذه الأهداف كأهداف نهائية للسياسة الاقتصادية .

فإذا وجدنا المحافظة على المنافسة كأحد الأمثلة لتوضيح هذه الأهداف . فالمحافظة على المنافسة تعد هدفاً إلا أن هذا الهدف لا يقصد لذاته بل كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى كالتنمية الاقتصادية أو التقدم ، استخدام أكفاً للموارد الاقتصادية وتعد المحافظة على المنافسة مطلباً ضرورياً للحرية السياسية وشرطاً للمساواة في الغرض . إلا أن المحافظة على المنافسة غالباً ما تؤخذ على أنها هدف نهائي لأن الأهداف الأعلى التي تحققها مستلم بها .

والسياسات الاقتصادية الثانوية الرئيسية هي المحافظة على المنافسة ، والسياسة النقدية ، والسياسة المالية ، والسياسة الزراعية ، والسياسة الاقتصادية الخارجية ، والمحافظة على الموارد الطبيعية ، والتأمين أو الضمان الاجتماعي ، تشجيع النقل ، ونظام براءة الاختراع .

وأكثر هذه السياسات إن هو إلا مجموعة من السياسات الاقتصادية ذات الارتباط الوثيق ببعضها البعض أكثر من كونها سياسات فردية محددة . وتعد السياسة الزراعية والسياسة النقدية والسياسة الاقتصادية الخارجية أمثلة على ذلك . فكل واحدة منها عبارة عن مجموعة من الأهداف والوسائل . ومع هذا فمن الأنسب لاعتبارات عديدة اعتبار كل مجموعة من هذه المجاميع ككل وسيلة لأهداف أولية .

ويعد العديد من السياسات الاقتصادية الثانوية وسيلة لتحقيق أهداف السياسة العامة إلى جانب كونه وسيلة لتحقيق أهداف أولية للسياسة الاقتصادية نفسها . فأحد أهداف السياسة الزراعية هو المحافظة على العائلة المزرعية ، وهو هدف اجتماعي . كما أن العديد من السياسات الاقتصادية الثانوية يعد وسيلة لأكثر من هدف أولي . فالتأمين الاجتماعي كمثل يسهم في إعادة توزيع الدخل من خلال تقديم حد أدنى من الدخول للعاطلين وغالبية كبار السن ، والعجزة ، وغيرهم . وتسهم هذه المدفوعات من ناحية أخرى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لأنها تزداد في أوقات الركود .

٣ - أهداف السياسات الاقتصادية المساعدة :

تعد هذه الأهداف كوسائل للسياسات الاقتصادية الثانوية . ومع ذلك فإن السياسات الاقتصادية المساعدة قد تظهر كسياسات ذات دور مستقل مع قدر قليل من الاهتمام بالأهداف التي يخدمها . مثال ذلك الأسعار العادلة للمنتجات الزراعية ، فالعدالة بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية معناها أن تكون الأسعار الزراعية عند مستوى عادل بالنسبة لغيرها من الأسعار . وهذه الأسعار العادلة تعد وسيلة لعدالة الدخل للزراع ، وهو بدوره جزء من الهدف الأولى لتقليل عدم العدالة مع توزيع الدخل .

وتشمل هذه السياسات المساعدة كلاً من سياسة منع المنافسة غير العادلة ، منع الفوارق أو التمييز في الأسعار ، تنظيم إنشاء المؤسسات ، تنظيم المرافق العامة ، تشجيع المشروعات الصغيرة ، الرقابة على احتياطات البنوك ، الرقابة على الائتمان الاستهلاكي ، الأسعار العادلة للمنتجات الزراعية ، خفض الإيجارات الزراعية ، المحافظة على العائلة المزرعية ، الحد الأدنى للأجور . وغير ذلك من السياسات المشابهة .

ثالثاً - أدوات السياسة الاقتصادية :

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها . ومن الممكن تسميتها بالأدوات أو الطرق أو الأساليب . وتعد المعلومات التي تنشرها الهيئات الحكومية كتقارير المحاصيل ، والإحصاءات المالية ، بيانات العمالة ، وغيرها من الأدوات الخاصة بالسياسة الاقتصادية ، إذ أن الدولة تنشرها بغرض مساعدة المنتجين والمستثمرين والمستهلكين على اتخاذ قرارات أفضل في نشاطهم الاقتصادي . وسواء قام هؤلاء بذلك أم لا فإن ذلك لا يغير من الأمر شيء . وذلك لأن التحليل الاقتصادي يفترض توفر المعلومات الكاملة حتى يمكن الوصول إلى حلول قاطعة في مثل هذه المسائل . ويعد نقص المعلومات أو عدم استكمالها أحد العقبات أمام الأداء الأنسب لوظائف الاقتصاد . وبالطبع فإن تحسين وتطوير القرارات الاقتصادية ليس الهدف الوحيد لنشر الحكومة للمعلومات

بل أنها تخدم أغراضاً أخرى كثيرة تقع في نطاق السياسة العامة ، ومع هذا فإنها تعد من أدوات السياسة الاقتصادية . كما أن قوانين الإفلاس وقوانين تأسيس الشركات تعد من هذه الأدوات أيضاً ، وتعد من نفس نوع نشر المعلومات .

ويتعين أن نأخذ في الاعتبار أن مفهوم أدوات السياسة الاقتصادية ضيق ، ولا يسمح بإدخال القوانين والنظم المختلفة كأداة للسياسة الاقتصادية .

أما باقي الأدوات الأخرى الخاصة بالسياسة الاقتصادية - عدا المعلومات - فإنها إما أدوات عامة أو خاصة . وتشمل الأدوات العامة تلك الأدوات التي يمكن استخدامها في مدى واسع من السياسات الاقتصادية كالضرائب والإعانات والقروض والبيع والشراء والتأمين وضمان القروض (١٧٢) .

وهذه الأدوات العامة لها دورها في الاقتصاد ، والذي يمكن التعرف على أمثلة منه على النحو التالي :

حين تكون الضرائب أداة للسياسة الاقتصادية فإنها إن كانت مرتفعة بدرجة تمنع أي نشاط فإنها لن تؤدي إلى تحقيق إيراد للدولة ، والتعريف الجمركية التي تمنع الإستيراد لن تؤدي إلى تحقيق إيراد . وقد تفرض بعض الضرائب بقصد التضيق على منتجى بعض السلع ، وليس بقصد تحقيق إيراد لخزانة الدولة . وضرائب الدخل الشخصي تأتي بإيرادات تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية بين رواج وكساد . . . الخ ، وتؤدي هذه الضرائب إلى خفض الدخل الشخصية المرتفعة بدرجة أكبر من غيرها . وتعد المساعدات المباشرة تحويلاً للنقود أو الأصول الأخرى ، وتأخذ المساعدات غير المباشرة صوراً مختلفة . وعلى العكس من الضرائب التي تستخدم في المنع أو التقييد ، فإن المساعدات تستخدم في توسيع نطاق وأحجام إنتاج السلع والخدمات . وتستخدم القروض على نطاق واسع في الإنتقال بالاقتصاد من الكساد إلى الانتعاش ، فتقدم هذه القروض للبنوك وللزراع وللمشروعات المختلفة والبلديات والسكك الحديدية وغيرها .

وإلى جانب هذه الأدوات العامة التي تستخدم في مجالات عديدة للسياسة الاقتصادية ، فهناك أدوات أكثر تخصصاً ، وللتعرف عليها فإنها من الأنسب التعرف عليها مع الأهداف التي تخدمها . ويبين الجدول التالي ٤ مجالات للسياسة الاقتصادية الثانوية ، والأدوات الخاصة التي تستخدمها .

خامساً - سياسات الاستقرار الاقتصادي

مقدمة :

تهدف السياسات الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي . ورغم ذلك فإن الاقتصاديين وغير الاقتصاديين أيضاً من السياسيين ورجال الأعمال والعمال والزراع وغيرهم غير متفقين على أي استقرار يرغبون . فإن من يرغب ويدافع عن سياسات تحقيق العمالة للاقتصاد ، لا يتفق مع من يرغب في السياسات التي تركز على استقرار الأسعار . ولا جدال في أهمية الاستقرار للاقتصاد . إذ كلما تحقق استقرار أكبر للاقتصاد كلما قل العقد في الدخل الحقيقي للمجتمع . إذ أن عدم استقرار الانتاج الكلي يتسبب في سوء توجيه الموارد مما يعمل على نقص الإنتاج النافع عن الحدود الممكنة للاقتصاد . وحين يأخذ عدم الاستقرار هذا شكل التضخم أو الانكماش فإن عدم الاستقرار يتسبب في نقص الكفاءة وعدم العدالة حيث أن التضخم أو الانكماش يعمل على سوء توزيع الدخل بين المقرضين والمقترضين ، وأصحاب الدخل الثابتة (العاملين بأجور معينة ثابتة) وأصحاب الدخل غير الثابتة من التجار وأصحاب الأراضي والعقارات وغيرهم . بعكس الحال في أوقات استقرار الأسعار حيث يتم توزيع الدخل بالعدالة نسبياً بين أصحاب الدخل المذكورين .

وهناك تحفظ حول الرغبة في الاستقرار الاقتصادي . حيث أن بعض الاقتصاديين يعتقد بأن النمو والاستقرار متضادان وغير متكاملين لأن الاستقرار العالي الدرجة يكون على حساب النمو . إذ أن النمو يتطلب التغيير مما يؤدي إلى عدم الاستقرار . إلا أن ذلك لا يعد ضرراً على الاقتصاد بل أنه ينقل الاقتصاد من حالة من الاستقرار إلى حالة أخرى عند مستوى

جدول (١٣)
أدوات السياسة الاقتصادية

الأدوات	مجال السياسة الاقتصادية
- عمليات السوق المفتوح - التأثير في شروط الاحتياطي - تحديد سعر إعادة الخصم - تنظيم شروط الهوامش - تنظيم الائتمان الاستهلاكي - إدارة الدين القومي - العجز المخطط	السياسات النقدية السياسة المالية
- توقيت التغيير في الضرائب - توقيت التغيير في الإنفاق - توقيت الأشغال العامة - القروض المتوسطة والطويل الأجل - ترتيبات التسويق - مشتريات المنتجات الزراعية - قروض المحاصيل - توزيع الأراضي - بنك الأراضي - التعريفات الجمركية - الاتفاقيات التجارية - حصص الاستيراد	السياسات الزراعية السياسات الاقتصادية الخارجية

أعلى وأفضل . ويتطلب استقرار المجتمع غياب الحالات الحادة والمستمرة من عدم الاستقرار في الاقتصاد وفي النظام السياسي للمجتمع (١٧٣) .

هذا وليس للاستقرار مفهوم واحد . بل أن له عدة معاني فاستقرار الأسعار (أي غياب التضخم والانكماش) قد لا يتفق مع أو لا يتطلب العمالة الكاملة (وهي التشغيل الكامل للعمل أو تقليل حجم البطالة إلى أدنى حد ممكن) . وتختلف سياسات الاستقرار بين هذين الهدفين ووسائلهما . ومن الممكن أن ينمو الناتج القومي (الأهلي) الحقيقي بثبات بمعدلات مرتفعة ، حتى ولو كانت قطاعات الاقتصاد (الزراعة والصناعة والنقل - وغيرها) غير مستقرة ، بشرط أن يعوض التوسع في بعضها انكماشاً في البعض الآخر ، وأن تكون معدلات التوسع والانكماش صغيرة نسبياً . فعلى الرغم من أن لقطاعات الاقتصاد المختلفة تأثيراً متبادلاً على بعضها البعض ، وأن التوسع أو الانكماش في بعضها يؤثر في غيره ، إلا أن ذلك لا يعني عدم الاختلاف بينها (١٧٤) .

وتوجه العناية في الاستقرار في الأجل الطويل إلى عنصرين هما النمو المستقر طويل الأجل واستقرار الأسعار . أما في الأجل القصير فإن الاهتمام ينصب على علاج التقلبات الاقتصادية والحد منها أو إفتعالها .

أدوات الاستقرار الاقتصادي :

لكي يتحقق استقرار الاقتصاد فإنه يتعين اتخاذ الوسائل المعينة على ذلك وكما سبق القول فإن الاستقرار مطلوب في الأجلين القصير والطويل ، وإن كان يتركز في الأجل القصير على علاج التقلبات في النشاط الاقتصادي ، أما في الأجل الطويل فإنه يعني تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والنمو المستقر للاقتصاد في الإطار الممكن لهذه الأهداف معاً مع تحاشي التضخم والركود الطويل الأجل في الاقتصاد .

وتقوم أدوات الاستقرار الاقتصادي على محاولة تفادي كافة الأزمات بأنواعها وآمادها الزمنية المختلفة لتحقيق الأهداف السابقة ، وتتلخص هذه الأدوات في :

- ١ - السياسات المالية .
- ٢ - السياسات النقدية .
- ٣ - سياسات الأجور والأسعار .

وتعد السياسات المالية والنقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي (١٧٥)، ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا بد للدولة من أن تباشر الرقابة على الأسعار والأجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم عند المستويات العليا من التوظيف (أي العمالة) .

ومن هذه الدراسة فسوف نتناول أهم أدوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهي السياسات النقدية والمالية بالدراسة حتى نتعرف على أهم أهدافها وأسسها وكيفية عملها والإفادة منها بصفة عامة . ثم ما يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يفيد به من السياسات المالية والنقدية المعاصرة .

الفصل الثاني السياسات المالية

تعد السياسات المالية من الوسائل الرئيسية للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي أى لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية . لذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاستقرار والعدالة الاجتماعية .

١ - أهداف السياسات المالية في المجتمعات المختلفة :

تختلف السياسات المالية في مفهومها وأهميتها في المجتمعات الرأسمالية عنها في المجتمعات الاشتراكية . فالسياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية تعمل على تهيئة الظروف لإنجاح الاستثمار الخاص ونموه والتخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي وسد الفجوات الانكماشية والتضخمية التي تحدث في مستوى الدخل من جراء نقص الاستثمارات أو زيادة الإنفاق عن الحدود المناسبة لتحقيق العمالة الكاملة . وفي المجتمعات الاشتراكية فإنه لسيادة الاستثمار العام فإن السياسة المالية تكون أكثر أهمية وتعمل من خلال الإنفاق العام والإيرادات العامة على تكييف مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والحد من التقلبات فيه .

كما يختلف مفهوم السياسة المالية وأهميتها في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً عنها في المجتمعات النامية إذ أنها تسعى في المجتمعات المتقدمة لتحقيق استقرار الاقتصاد القومي ، أما في المجتمعات النامية فإن اهتمامها الأساسي يكون توفير التمويل للتنمية الاقتصادية .

إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتركز في (١٧٦)

تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل . فتعمد الحكومة إلى التأثير في مستويات الأسعار من خلال السياسات المالية الهادفة إلى التأثير في المستوى العام للأسعار مما يؤثر في العلاقة بين القوة الشرائية للمجتمع وكميات السلع والخدمات ، أو في مستويات الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة ، وذلك إما من خلال تكييف العبء الضريبي النسبي على السلع والخدمات أو الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة لمنتجي بعض السلع والخدمات ، أو عن طريق فرض أسعار جبرية لهذه السلع .

وتهدف السياسة المالية إلى التأثير في مستويات الاستهلاك من خلال نظام الضرائب التصاعدي على ذوي الدخل المرتفعة ، وتوزيع الإعانات في مقابل ذلك على ذوي الدخل المنخفضة . وكذلك من خلال تكييف العبء الضريبي النسبي السالف الإشارة إليه بخفض الضرائب والرسوم على إنتاج السلع الضرورية أو إلغائها وربما تقديم الإعانات لدعم منتجاتها وخفض تكلفة إنتاجها مما ييسر معه خفض أسعارها وتوسيع دائرة استهلاكها بعكس الحال مع السلع الكمالية التي ترتفع الضرائب والرسوم على إنتاجها مما يرفع من أسعارها ويقلل من استهلاكها .

ويمكن كذلك للسياسة المالية أن تعمل على دعم مستويات التشغيل (العمالة) في المجتمع بدعمها للاستثمار ومكافحة كل من الانكماش والتضخم وأثارها الضارة على كل من الدخل والتشغيل ، وبتأثير كل من الإنفاق الحكومي بأشكاله المختلفة في الاستثمار في المشروعات العامة والمرافق ، وفي تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل من قوة العمل المتاحة للمجتمع ، وللمنتجين لدعم مشروعاتهم الإنتاجية ، وكذلك الضرائب بأشكالها المختلفة المباشرة (على الدخل) وغير المباشرة (على السلع والخدمات) تستطيع الدولة التأثير في توزيع الدخل في المجتمع لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية .

أما أهداف السياسات المالية في الإسلام فقد وضع الإسلام من خلال

نظامه الاقتصادي والاجتماعي الأسس العامة للسياسة المالية في الإسلام ،
والتي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف في المجتمع الإسلامي الذي تسوده
الحرية الاقتصادية المقيدة ومشاركة الدولة والأفراد معاً في الحياة الاقتصادية ،
وذلك كما يلي :

١ - ترك قوى العرض والطلب للتفاعل بحرية في الأسواق لتحديد
الأسعار ، مع التدخل لتوفير حرية التفاعل هذه إذا ما حدث انحراف
عنها ، وذلك حتى تتحدد أنواع النشاط الاقتصادي وقدر هذا النشاط
وفقاً لحاجة المجتمع ، مع التزام المجتمع بتكملة إنتاج ما لا يوفره
التفاعل الحر لقوى العرض والطلب من ضروريات لازمة .

٢ - تكيف نمط الاستهلاك في المجتمع بتوفير الضروريات والقدر اللازم
من السلع التي تكفل مستوى معيشياً لائقاً للمواطنين . والحد من
الإسراف والاستهلاك الترفي ، وتشجيع الادخار والاستثمار (بإلغاء
الاحتياز ، وإلغاء الفائدة على رأس المال ، وفرض الزكاة) لتوفير
الاحتياجات اللازمة لتطوير الاقتصاد القومي ودعم طاقته الإنتاجية
والارتقاء به . وتدخل الدولة في تملك وإدارة الثروات الطبيعية والمرافق
العامة وبعض الضروريات وإنفاق العائد منها في مصالح المجتمع
المختلفة تأميناً لاحتياجاته التي لا يوفرها النشاط الخاص ومنعاً من
تكديس الثروة وسوء استغلالها .

٣ - تهيئة الظروف لتحقيق توظيف الموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع
وترشيد استخدامها ، وتنمية الموارد الاقتصادية ، وقيام الدولة بدور
فعال في ذلك بتشجيع القطاع الخاص بوسائل متعددة ، وإعداد
الخطط الملائمة التي ينفذها المجتمع ككل .

٤ - توزيع الثروات والدخول وفقاً لقواعد تؤدي إلى إتاحة الفرص المتكافئة
لجميع المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع تكديس الثروة ورعاية
الفقراء ورفع دخولهم ومستوياتهم المعيشية لمستوى لائق يناسب ظروف
العصر .

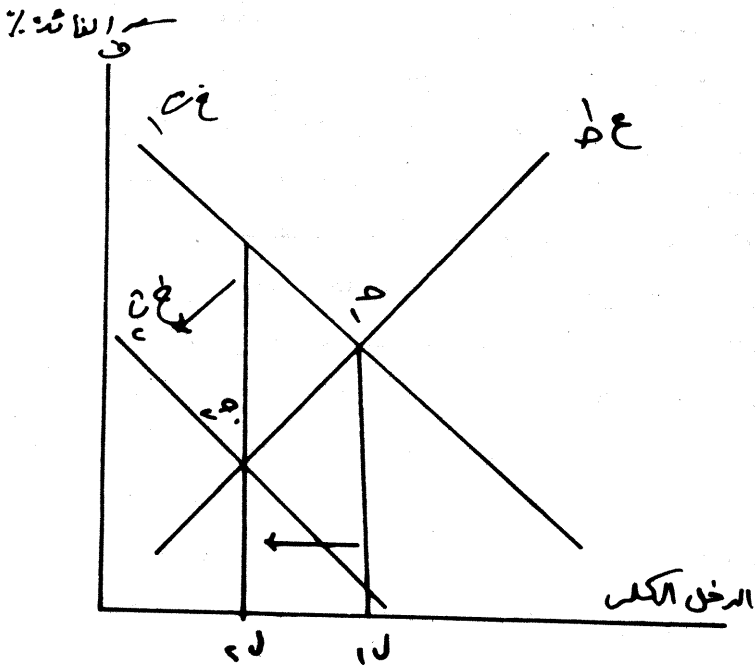
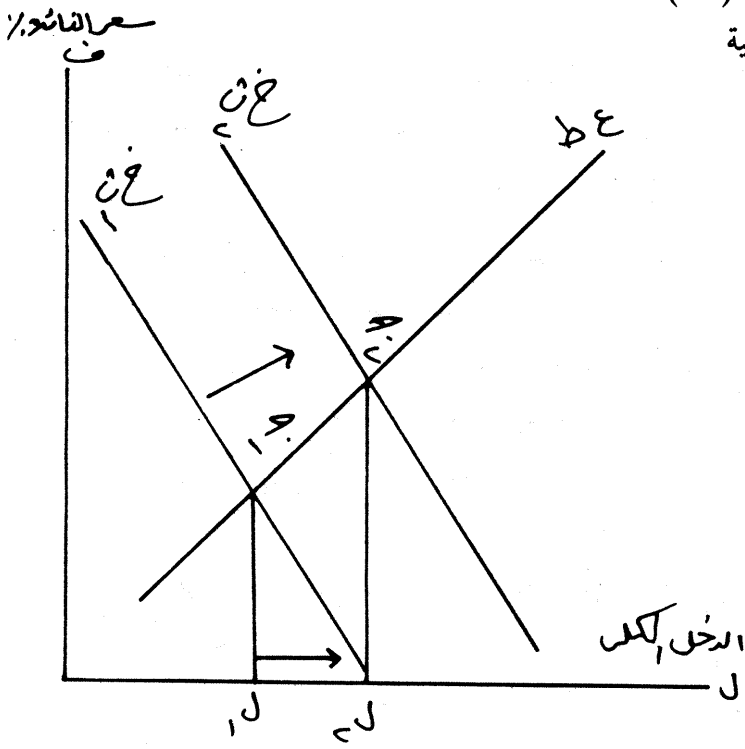
وفيما يلي نتبين اتجاه اثر السياسة المالية بصفة عامة في حالتى البطالة والتضخم كل على حده ، ويبين ذلك الشكل البيانى رقم (٧٨) بقسميه . كما نتعرف على مقدار هذا الأثر عندما تكون هذه السياسة فعالة نسبياً أو غير فعالة نسبياً ويوضح ذلك الشكل البيانى (٧٩) بقسميه . ونستخدم في ذلك الايضاح منحنيات X_1 ، X_2 ، X_3 السابق الإشارة عليها .

ونظراً لأهمية التوقيت في الأثر الناجم عن السياسة المالية فنوضح ذلك باستخدام الشكل البيانى رقم (٨٠) . ولاختلاف الاقتصاديين في أثر ألسياسة المالية والسياسة النقدية ومدى مناسبتها للاقتصاد فسنبوضح وجهات النظر هذه من خلال التصوير البيانى أيضاً .

أثر السياسة المالية ومدى فعاليتها :

يبين الشكل البيانى رقم (٧٨) في القسم أ منه أثر السياسة المالية في حالة البطالة وهى الحالة التى يقل فيها الدخل الكلى عن المستوى المقابل للعمالة الكاملة . وقد افترض في هذا الشكل . أن الدخل الكلى عند المستوى L_1 حيث توجد بطالة في الاقتصاد . واتباع السياسة المالية المناسبة للخروج من الكساد والبطالة السائدة أى السياسة المالية التوسعية (وهى تتم إما في صورة زيادة الانفاق الحكومى أو خفض الضرائب أو كليهما معاً) . فبعد أن كانت نقطة التوازن J_1 وهى نقطة تقاطع منحنى X_1 مع E_1 المحققة للتوازن في القطاعين الحقيقى والنقدى على التوالى . والدخل L_1 ، فإن أثر هذه السياسة التوسعية يكون انتقال منحنى X_1 إلى اليمين حيث يصبح X_2 ، وعند تقاطعه مع منحنى E_2 تتحدد نقطة التوازن الجديدة J_2 ، والدخل التوازنى الجديد L_2 ، وهو اكبر من الدخل التوازنى السابق . إلا أنه لايمكن تحديد اكثر من اتجاه التغيير فقط ، وذلك لأن زيادة الانفاق الحكومى ترفع من سعر الفائدة على رأس المال فيتأثر الاستثمار الخاص ، كأن الانفاق الحكومى في اقتصاد ربوى إذا يشبط من الاستثمار الخاص نظراً لوجود الفوائد الربوية . وبذا لايمكن تحديد مقدار الزيادة المطلوبة في الانفاق الحكومى أو الانخفاض المطلوب في الضرائب لتحقيق زيادة محددة في التوظف أو الدخل للوصول إلى التوظف الكامل والدخل المقابل له . وذلك

شكل بياني رقم (٧٨)
أثر السياسة المالية



لأثر الفائدة المثبط. الذى يقلل من أثر مضاعف الانفاق الحكومى ومضاعف الضرائب ولكى يمكن التعرف على ذلك فإن الأمر يتطلب التعرف على أثر ارتفاع سعر الفائدة الناتج عن هذا الانفاق على الاستثمار الخاص ، وهو يتطلب بدوره التعرف على انحدار منحنى ع ط . وهو ما سنعود إليه فى الشكل البيانى الموضح لفعالية السياسة المالية .

أما القسم ب من الشكل فيبين حالة التضخم ، وأثر السياسة المالية الانكماشية عليه . حيث فى هذه الظروف يقل الانفاق الحكومى أو تزيد الضرائب أو يتم الأخذ بالاثنين معاً . فإذا فرض وكان توازن الاقتصاد كما يوضحه تقابل منحنى ع ط ومنحنى خ ث ١ عند النقطة ج ١ ، حيث يكون الدخل الكلى ل ١ وهو اكبر من الدخل المطلوب لتحقيق التوظف الكامل كأثر من آثار ارتفاع الأسعار . فإن اتباع السياسة المالية التقييدية يؤدي إلى إنتقال منحى خ ث ١ إلى اليسار حيث يصبح فى الوضع خ ث ٢ . وعند تقاطعه مع منحنى ع ط أى النقطة ج ٢ يتحدد الدخل التوازنى الجديد ل ٢ . وبالطبع فإن الأمر هنا لا يختلف كما سبق قوله (فى حالة السياسة المالية التوسعية) حيث لا يمكن معرفة مقدار خفض الانفاق أو زيادة الضرائب المطلوبة لإزالة التضخم دون معرفة أثر انخفاض سعر الفائدة المصاحب على انتقال دالة خ ث إلى اسفل تجاه اليسار على الانفاق الخاص الذى يزداد فى هذه الحالة على عكس المطلوب .

أما الشكل (٧٩) بقسميه فيبين مدى فعالية السياسة المالية . أما القسم أ منه فيبين أثر سياسة مالية فعالية نسبياً حيث منحنى خ ث شديد الانحدار نسبياً ، منحنى ع ط مستو نسبياً . وحيث أن فعالية السياسة المالية تتوقف على انحدارات هذين المنحنيين فإن الانحدار الشديد نسبياً ع خ ث والاستواء النسبى فى ع ط (أى قلة الانحدار) يؤدي إلى أن تكون السياسة المالية فعالة نسبياً .

ونظراً لأن انحدار منحنى خ ث يتوقف على انحدار دالة الاستثمار ، فإنه فى حالة عدم الاستجابة السريعة للمستثمرين للتغير فى سعر الفائدة ، فإن دالة الاستثمار تكون شديد الانحدار مما يسبب شدة انحدار منحنى خ ث .

كما أن انحدار منحنى ع ط يتوقف على انحدار منحنى الطلب على النقود ، فإذا كانت استجابة الأفراد سريعة للتغير في سعر الفائدة فإن دالة التفضيل النقدي تكون قليلة الانحدار ، وقرية من الاستواء مما يتسبب في أن يكون منحنى ع ط مستويًا نسبيًا .

فشدة الاستجابة لسعر الفائدة عند تقدير مقدار الارصدة النقدية المحفوظ بها بالنسبة للدخول ، وعدم شدة الاستجابة لتغير سعر الفائدة عند تقرير الاستثمار تؤدي إذا لفعالية السياسة المالية حيث يعمل كل من مضاعف الانفاق الحكومي ومضاعف الضرائب بلا مشبطات .

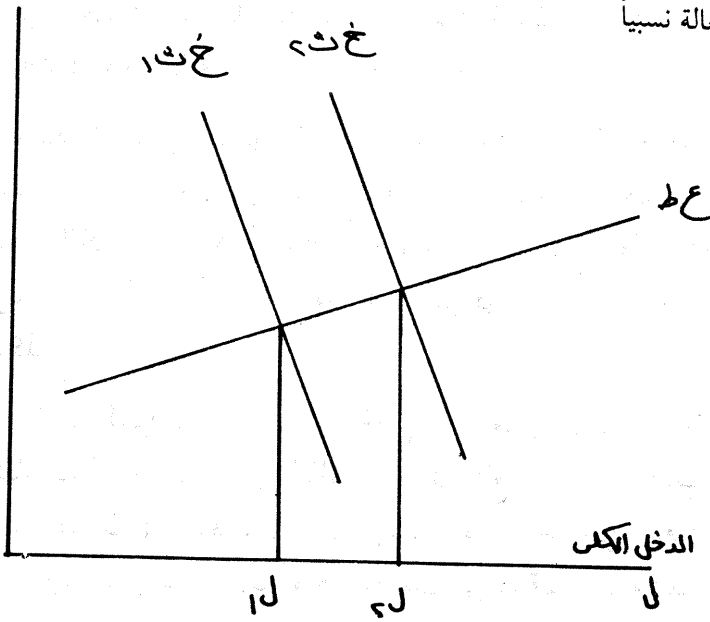
أما القسم ب من الشكل فيبين الحالة التي تكون فيها السياسة المالية غير فعالة نسبيًا ، حيث عكس الحالة السابقة في القسم أ فمنحنى خ ث مستو نسبيًا لعدة تأثر المستثمرين بتغيرات سعر الفائدة عند تقرير الاستثمار لأن دالة الاستثمار تكون مستوية نسبيًا ، ومنحنى ع ط شديد الانحدار لقلة استجابة الأفراد لتغير سعر الفائدة عند تقرير مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها ، وهو ما يعنى أن دالة تفضيل السيولة شديدة الانحدار ويترتب على ذلك شدة انحدار منحنى ع ط . وفي ظل هذه الظروف تكون السياسة المالية غير فعالة نسبيًا .

ويفترق الاقتصاديون في تقديرهم لهذين القسمين من الشكل المذكور حيث يرى الكينزيون فعالية السياسة المالية ، فيؤيدون فكرة هذه القسم أ وأنه يمثل الاقتصاد القومي أصدق تمثيل . أما النقديون فيرون عدم فعالية السياسة المالية وأن القسم ب هو الذى يمثل التصوير المناسب لآثار وفعالية السياسة المالية . حيث يرون أهمية السياسة النقدية وليس المالية في علاج التقلبات الاقتصادية . وسنبين بعضا من أوجه الخلاف هذه من خلال تصوير بياني لمدى فعالية كل من السياسة المالية والنقدية ، بعد التعرف على التوقيت المناسب للسياسة المالية وأثر ذلك على حالة الاقتصاد .

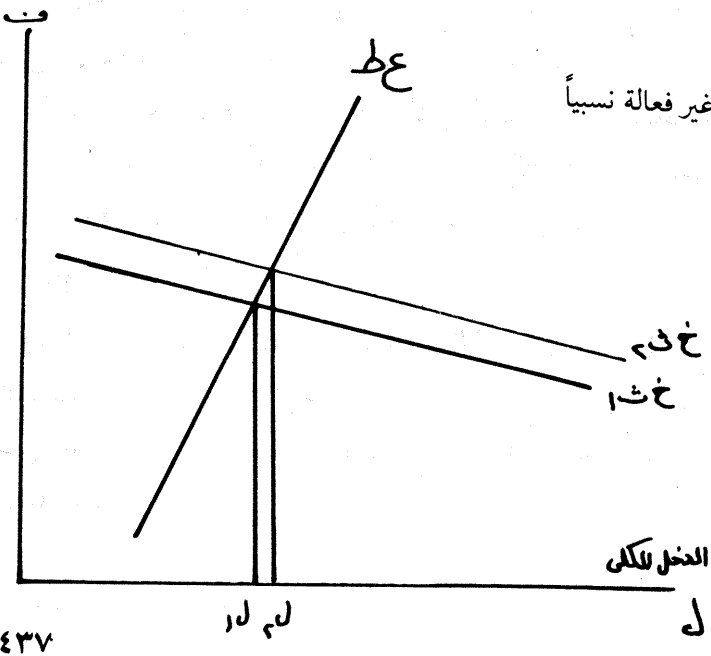
أما التوقيت فإن نجاح السياسة يتوقف على تشخيص حالة الاقتصاد من تضخم أو انكماش أو اتجاه نحو أى منها ، ونوع الاجراء المناسب وتوقيته .

شكل بياني رقم (٧٩)
فعالية السياسة المالية

سعر الفائدة %
ف



سعر الفائدة %
ف



كذلك على الفترة التي تنقضى بين اتخاذ الاجراء ، والأثر المترتب عليه .
ويبين الشكل البياني رقم (٨٠) أن الاقتصاد يتعرض لتقلبات وتذبذبات في
الاتجاه العام له والذي يستخدم مقدار الدخل الكلى في التعبير عنه مع
الزمن . فهناك اتجاه هام وتذبذبات وتقلبات ثانوية على هذا الاتجاه ، وهناك
تغيرات في هذا الاتجاه بين صعود ونزول .

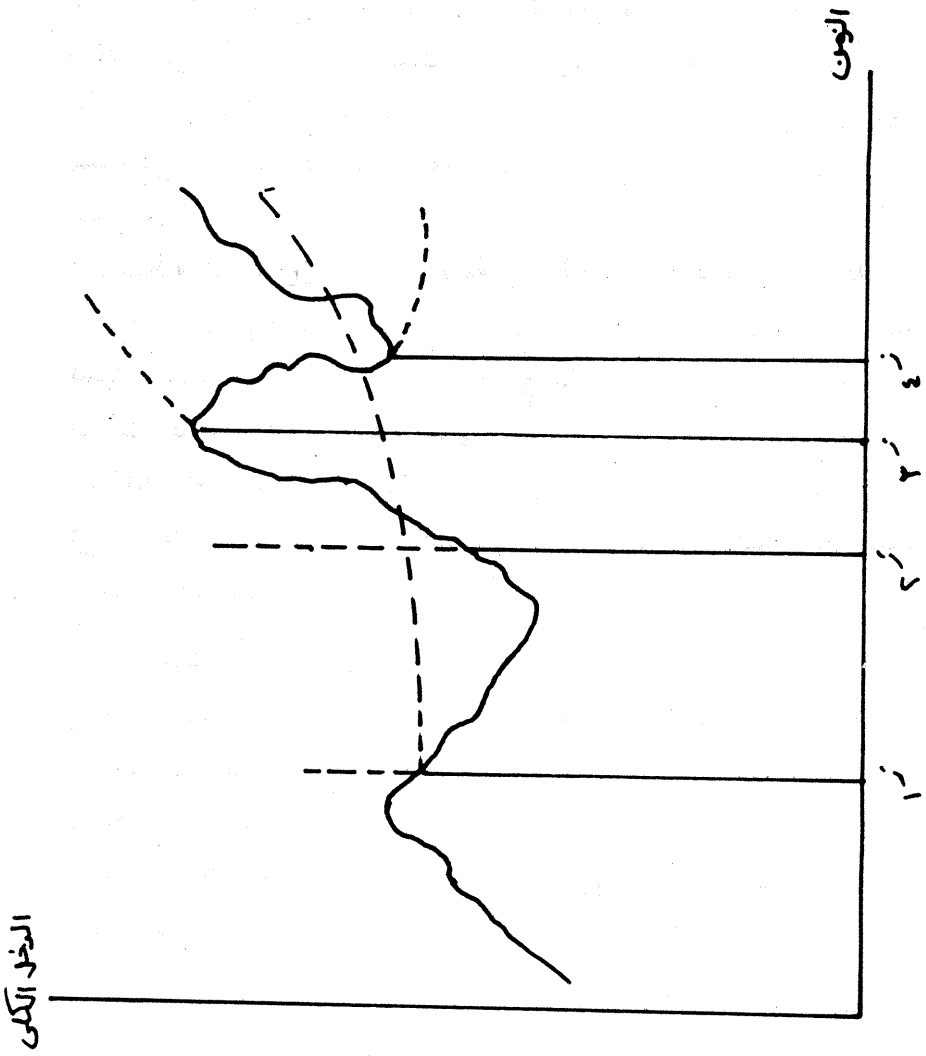
ويتعين التمييز بينهما ، حتى لا يتخذ إجراء خاطيء في حالة لا تناسبه
فيحدث الاتجاه العكسى ، ومن هذا الشكل يتضح أن توقيت الاجراء اللازم
لمقاومة الكساد من الأنسب له أن يتخذ عند بداية الاتجاه النزولى أى عند
الزمن ز_١ ، أما الاجراء المقاوم للتضخم فإن أنسب وقت له عند ز_٢ ،
وهكذا .

إلا أن التوقيت المناسب لا يكفى بل يتعين أن يكون الاجراء بالقدر
المناسب لأحداث التأثير المطلوب ، وأن يتبع الأسلوب المناسب لإحداث
الأثر المطلوب في الوقت المناسب أيضاً ، فلا يتأخر عن الوقت المناسب أو
يفوته فيحدث اتجاه عكس ما هو مطلوب أو يتفاقم الوضع بدلاً من أن يتم
علاجه .

فلو تأخر أثر الاجراء التوسعى للخروج من الكساد عن الزمن ز_١ إلى قرب
الزمن ز_٢ فرضاً ، فإن الكساد سيستمر إلى هذا الوقت ثم بفعل الأثر الخاص
بالسياسة المتبعة سيكون التضخم التالى أشد مما لو لم تتخذ الحكومة هذا
الإجراء . وبدلاً من أن يأخذ التضخم الشكل المين بالخط المتصل عند
الزمن ز_٢ فسيرتفع إلى الخط غير المتصل (الذى يعلو الخط المتصل) اعتباراً
من الزمن ز_٣ ، وهكذا .

وبالمثل قد يحدث ذلك عند الإجراء الانكماشى أو التقييدى فى مواجهة
التضخم حيث لو تأخر الأثر عن الزمن ز_٢ حتى قرب ز_٣ ، فسيصبح الانكماش
التالى على الزمن ز_٣ شديداً ، ويوضح ذلك الخط غير المتصل اسفل الخط
المتصل مقابل ز_٤ .

شكل بياني رقم (٨٠)
توقيت اجراءات السياسة المالية



لذا فمن الأهمية بمكان مراعاة التوقيت المناسب والحجم المناسب والإجراء الفعال الذى يؤتى الثمرة المرجوة فى الوقت المناسب .

هذا والمعتاد أن هناك مشاكل بين أوضاع التوازن الساكنة حال الانتقال من حالة إلى أخرى ، حيث أن فترة التأخير المذكورة قد تشهد اجراءات مختلفة من الأفراد والمؤسسات المختلفة تتم وفقاً لتوقعاتهم لاتجاه النشاط الاقتصادى والمتغيرات المختلفة كالأجور والأسعار المختلفة مما يسبب بعض المشاكل لواضعى السياسة ، فقد تحدث بطالة عند مقاومة التضخم على سبيل المثال .

٣ - فعالية السياستين المالية والنقدية فى الظروف الاقتصادية المختلفة :

يرى التقليديون ومن بعدهم النقديون الآن فعالية السياسة النقدية فى تحديد مستوى الدخل والارتفاع به لعلاج المشاكل الناجحة عن انخفاض فى حالات حدوث ذلك . وعدم فعالية السياسة المالية فى ذلك ، وأن التحكم فى مقدار المعروض من النقود هو الأساس فى علاج مشاكل الاقتصاد ، لأن كل تغيرات الدخل كما يراها التقليديون تغيرات حقيقية تتطلب تحكماً مقابلاً فى عرض النقود .

أما الكينزيون فيرون فعالية السياسة المالية وعدم فعالية السياسة النقدية فى تحديد مستوى الدخل والارتفاع به فى حالات الكساد التى يتعرض لها الاقتصاد . وعدم فعالية السياسة النقدية إذ أن الاقتصاد فى هذه الحالات يقع فى فخ أو مصيدة السيولة التى تمنع استجابة سعر الفائدة للتغير فى عرض النقود لأنه يكون قد بلغ أدنى انخفاض له ومهما زاد عرض النقود لاينخفض سعر الفائدة وبالتالي لن يزيد الدخل .

ويبين الشكل البيانى رقم (٨١) تصويراً بيانياً لاختلاف مرونة منحنى ع ط مع أسعار فائدة متفاوتة . وكذلك امكانيات التوازن بينه وبين منحنى خ ث وتحديد مستوى الدخل . وأثر السياستين المالية والنقدية فى ذلك .

ويشتمل الشكل على بيان مرونة الأجزاء المختلفة لمنحنى ع ط ويوضحها ميل هذا المنحنى ، وبيان إمكانيات انتقاله بفعل تغيير عرض النقود

(السياسة النقدية) . وكذلك ميل (انحدار) منحنى خ ث وامكانيات التأثير فيه وانتقاله بفعل الإنفاق الحكومي والضرائب (السياسة المالية) ، ومن ثم أثر ذلك على الدخل .

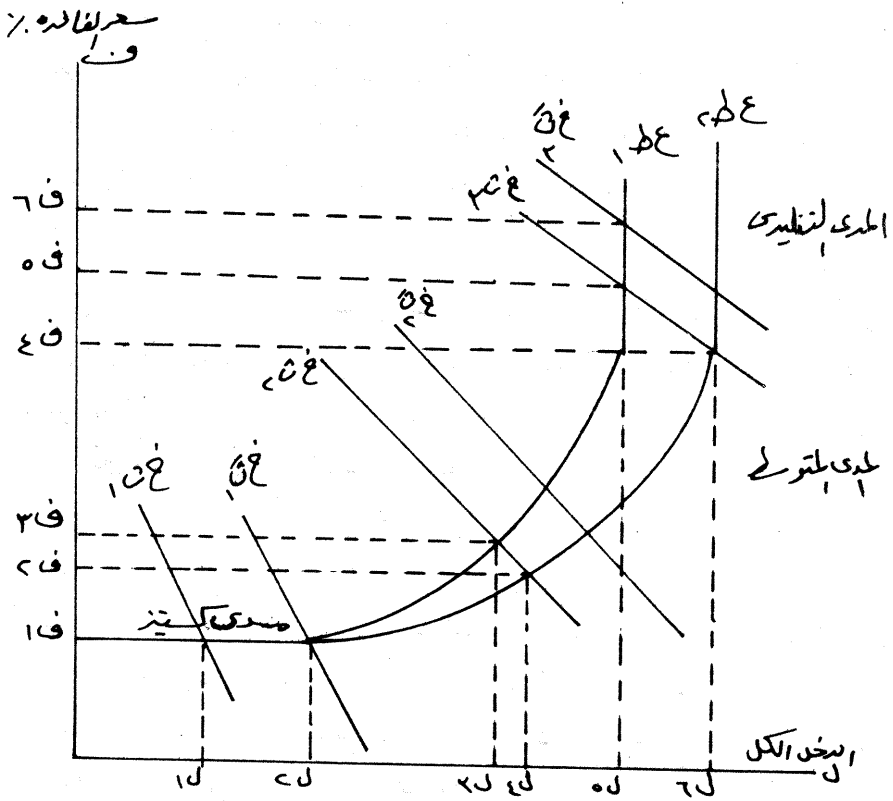
هذا وتتغير مرونة منحنى ع ط بتغير سعر الفائدة فيصبح المنحنى عديم المرونة عند ارتفاع سعر الفائدة إلى أقصى حد يتوقعه المتعاملون في سوقى النقود والأوراق المالية .

ويتجه منحنى ع ط إلى الارتفاع الحاد نتيجة لعدم استجابة الطلب على النقود للمضاربة لسعر الفائدة ويحتفظ الأفراد بالسندات ولا يبادلونها بالنقود فيصبح منحنى ع ط عديم المرونة ويعرف هذا الجزء من منحنى ع ط بالمدى التقليدى ، حيث يكون الطلب الكلى للنقود بغرض المعاملات فقط ، ولا يكون هناك طالب للمضاربة ، ويكون طلب المعادلة دالة في الدخل . فثبات الدخل يعنى ثبات الطلب النقدي لذا يصبح المنحنى ع ط عديم المرونة .

وفي هذه الحالة فإن التحكم في عرض النقود (السياسة النقدية) هو الذى يؤدي إلى تغير مستوى الدخل تبعاً للنظرية الكمية في النقود . فزيادة عرض النقود تنقل منحنى ع ط ١ إلى اليمين حيث منحنى ع ط ٢ . ويترتب على زيادة المعروض من النقود انخفاض سعر الفائدة من ف ٥ وهى المقابلة لنقطة تقاطع منحنى ع ط ١ ، منحنى خ ث ٣ إلى ف ٤ المقابلة لنقطة تقاطع منحنى ع ط ٢ ومنحنى خ ث ٣ . حيث يترتب على زيادة عرض النقود من قبل السلطات النقدية أن يبيع الأفراد السندات مقابل النقود (إذا كان سعر السندات مرتفعاً) المقدمة من السلطات النقدية (والتي ترفع لهم قيمة السندات كما سيأتى في السياسات النقدية لزيادة أرصدهم النقدية بغية زيادة الإنفاق) فينخفض سعر الفائدة مما يحفز الاستثمار ويقلل من الادخار .

ولا تؤدي السياسة المالية في هذه الظروف إلى التأثير في الدخل ، فلوزادت الدولة من انفاقها أو قللت الضرائب أو كليهما معاً (أى بدلاً من السياسة النقدية السابقة) فإن منحنى خ ث ٢ سينتقل إلى أعلى خ ث ٣ فيزيد سعر

شكل بياني رقم (٨١)
 فعالية السياستين المالية والنقدية



الفائدة من ف ٥ إلى ف ٦ ، ولا يتغير الدخل . لأن الزيادة في الطلب الكلي نتيجة للسياسة المالية سيقابلها ارتفاع في سعر الفائدة مما يقلل من الانفاق الخاص فيشبط ذلك من أثر الانفاق الحكومي ، ولا مجال هنا لزيادة الدخل دون زيادة عرض النقود .

أما الطرف الآخر من منحنى ع ط جهة اليسار فهو المدى المعروف بمدى كينز حيث فح السيولة . وفيه يكون المنحنى مرناً تماماً للتغير في سعر الفائدة ، إذ في هذه الظروف يصل سعر الفائدة إلى أدنى حد له ، ولا يتوقع معه المتعاملون في سوقى النقود والأوراق المالية خفضاً آخر فيه ، وفي نفس الوقت لا تريد أسعار السندات عن ذلك فيتجه الأفراد لمبادلة أكبر قدر من السندات بالنقود ، والاحتفاظ بالنقود بغرض المضاربة بصفة أساسية وفي هذا الجزء من المنحنى المعبر عن ظروف اقتصاد يعانى من الكساد فلن يكون هناك مجال للسياسة النقدية حيث لن يترتب على تغيير عرض النقود أى تغيير في سعر الفائدة إذ لن يقل عن مستواه الذى بلغه . وزيادة عرض النقود في هذه الحالة تنقل منحنى ع ط ١ إلى اليمين ولكن دون الجزء الخاص بمدى كينز لوقوعه في مصيدة السيولة . لذا لا يترتب على عرض النقود أى زيادة في الدخل .

ولن ينجح هذا الاجراء (السياسة النقدية) في التأثير في منحنى خ ث ١ (لو فرض أنه مع ع ط ١ هو الممثل لتوازن الاقتصاد في هذه الحالة) ، وليس لمرونة منحنى خ ث ١ في هذه الحالة أى تأثير لأنه لن يحدث تحرك عليه أو منه إلى منحنى آخر طالما لا يتغير سعر الفائدة .

والاجراء الفعال في هذه الحالة هو السياسة المالية حيث يؤدى الانفاق الحكومى أو خفض الضرائب أو كليهما معا إلى انتقال منحنى خ ث ١ إلى خ ث ١ حيث نقطة توازن جديدة مع منحنى ع ط فيزيد الدخل من ل ١ إلى ٢١ .

أما بين المدى التقليدى ومدى كينز فإن الأمر مختلف وتعالجه كلا من

السياسة المالية والنقدية كما هو مبين عند دراستهما ، حيث يتوفر المنحى
ع ط ببعض المرونة .

وهكذا يكون الربا حاجز أمام استقرار الاقتصاد وعلاج مشاكله وأزماته
فسبحان الله العظيم إذ يقول « وأحل الله البيع وحرم الربا » .

وصدق الله العظيم إذ يقول « ويمحق الله الربا وربى الصدقات » .
« ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً وإذا لآتيناهم
من لدنا أجراً عظيماً ولهديناهم صراطاً مستقيماً » .

٤ - أدوات السياسة المالية :

تتعلق السياسات المالية كما سبق القول بتنظيم إيرادات ونفقات الإدارة
الحكومية ، والتي تتم من خلال الموازنة العامة للدولة ، وتقوم أساليب
السياسات المالية على التأثير من جانبي الموازنة (الميزانية) إما كل على حدة
أو فيهما معاً . وقد تعطي هذه الأساليب أثرها في صورة تعادل جانبي الموازنة
بتساوي الإيرادات مع النفقات وبذا تكون الموازنة وذلك في الظروف
العادية ، إلا أنها قد تعمل إلى زيادة جانب الإنفاق على الإيرادات فيتحقق
بذلك عجز في الموازنة وهو ما تلجأ إليه الدولة في حالات الركود والانكماش
لزيادة تيار الدخل القومي في المجتمع بغية التغلب على الكساد وزيادة
معدلات الإنتاج والعمالة والأجور والأسعار والأرباح في اتجاه تحسين
مستويات الأداء الاقتصادي في المجتمع وعودة التوازن إلى الاقتصاد . وقد
تلجأ الدولة إلى تخفيض نفقاتها في الوقت الذي تثبت به إيراداتها من الضرائب
بأشكالها المختلفة أو قد تعمل على زيادة هذه الإيرادات في نفس الوقت الذي
تخفف فيه من نفقاتها وذلك في حالات التضخم ، حيث يؤدي ذلك إلى
خفض تيار الدخل القومي ومن ثم إنقاص حجم الطلب الكلي (١٧٧)
ليتساوى مع العرض الكلي (١٧٨) في النهاية ، ويحدث التوازن للاقتصاد مرة
أخرى .

ومن ذلك يتبين أن سياسات الإنفاق العام والضرائب من أهم أدوات
السياسة المالية التي تباشرها الحكومات في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

بالتغلب على التقلبات في مستويات النشاط الاقتصادي أو دعم النمو المستقر للاقتصاد . كما وقد تلجأ الدولة أيضاً إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها في حالة عدم كفاية الضرائب أو عدم إمكان الاعتماد عليها في توفير التمويل اللازم في الوقت المناسب . وهو الأسلوب الثالث من أساليب السياسات المالية . وهو إدارة الدين العام .

ويرى كينز أن الانفاق العام والميزانية الدورية من أهم أدوات السياسة المالية التي تنتهجها الدولة بقصد التأثير في النشاط الاقتصادي وذلك وفقاً لرأى كينز من محدودية سياسة الدولة في تشجيع الاستهلاك الفردي أو الاستثمار الخاص ، وأن الانفاق الحكومي هو العامل الهام في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي والتقلب فيه إلى جانب النظام الضريبي الذي يتكامل معه . وأضاف ليرنر أن كلا من الانفاق العام والضرائب والدين العام أسلحة ثلاث يمكن استخدامها تبعاً لظروف الاقتصاد في تحقيق الأهداف الاقتصادية في الاستقرار والتوظيف والتنمية .

ولم يعط الفكر التقليدي قبل كينز اهتماماً بالانفاق الحكومي ودور السياسات المالية في التأثير في مستويات النشاط الاقتصادي للمجتمع لقيامه على أساس الحرية الفردية التامة وعدم تدخل الحكومة في أى نشاط خاص بالمجتمع باستثناء الامن والدفاع وبعض المرافق العامة واتخاذ الموازنة الحكومية بناء على ذلك دوراً حياً بالنسبة للاقتصاد ووجوب توازن هذه الموازنة وعدم تعرضها للاختلال بغية التأثير في النشاط الاقتصادي . كما عارض التقليديون الدين العام لمساوئه المتمثلة في عدم انتاجية الانفاق العام ، وأن الدين العام سيقطع الأموال من الأفراد المنتجين في المجتمع العاملين على زيادة الانتاج وتنمية الاقتصاد يضيف عبء الاقتصاد ، في الوقت الذي يوجه فيه الانفاق الحكومي إلى مشروعات ربما كانت عابثة وغير نافعة . وربما أدى الدين العام ودفع الفائدة لاعادة توزيع الدخل لحساب الأغنياء وهم حملة السندات على حساب دافعي الضرائب غير المباشرة وهم غالباً فقراء . كما أن الاقتراض قد يؤدي إلى التضخم عن طريق تدهور الانتاج (القومي من جراء حرمان

قطاعات الانتاج من المال المقترض وزيادة الانفاق الحكومى غير المنتج كما يرفع الأسعار ، ومن جراء الاصدار النقدى لسداد الدين مما يزيد من كمية النقود ويؤدى بالتالى إلى ارتفاع الاسعار تبعاً لنظرية كمية النقود .

وفىما يلي نتناول أهم أدوات السياسة المالية وهى الانفاق العام والضرائب مع التعرض لموازنة الدولة أيضاً ودورها فى التأثير على النشاط الاقتصادى . . . ومناقشة قضايا تمويل الانفاق الحكومى بمختلف جوانبها وهو ما يستدعى دراسة الدين العام أيضاً وادارته باعتباره مكملاً للسياسات الضريبية فى هذا المجال .

الانفاق العام والضرائب :

للانفاق العام (الحكومى) دوره الهام فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، ويتأثر هذا الانفاق كما سبق القول بطبيعة النظام الاقتصادى للمجتمع وفلسفته فى تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية ومدى هذا التدخل وأساليبه كما يتأثر باعتبارات سياسية واجتماعية وغيرها .

ويشمل الانفاق العام كل أنواع الانفاق الحكومى فى كل من الاستهلاك والاستثمار بصفة مباشرة أو غير مباشرة . ولكى تؤتى سياسة الانفاق العام ثمرتها المرجوة فى توازن الاقتصاد وعلاج اختلاله والتقلبات فيه فلا بد أن تتكامل مع النظام الضرائبى وأن يوجه الانفاق بالقدر المطلوب وفى الوقت المناسب دون تأخير .

وينشأ اختلال التوازن فى الاقتصاد - كما يرى كينز - من اتجاه الطلب الكلى للنقص وما يؤدى اليه ذلك من بطالة أو اتجاهه للزيادة وما قد يؤدى اليه من تضخم . ويمكن للحكومة من خلال السياسة المالية أن تعالج هذا الاختلال فإذا نقص الطلب الكلى قامت بتعويض هذا النقص عن طريق زيادة الانفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب أو كليهما معاً حتى يزداد الطلب الكلى إلى المستوى الذى يحقق التوظف الكامل بدون تضخم ، أما إذا زاد الطلب الكلى عن المستوى الذى يحقق التوظف الكامل فإنها تواجه ذلك بتخفيض الانفاق الحكومى أو زيادة الضرائب أو كليهما معاً حتى يقل الطلب

الكلية ويتجه للتوازن مع العرض الكلي . فالسياسة المالية إذا تتغير بتغير الظروف وتتنوع بما يناسب هذه الظروف المختلفة .

ومن ذلك نرى الصفة التعويضية للسياسة المالية إذ أنها إجراء تعويضي لعلاج الخلل في الاقتصاد ، بقسميه الكساد والتضخم .

ومن الواضح أن هذه السياسة المالية تقوم على ركنين أساسيين متلازمين ومتناسقين هما الانفاق والضرائب يعملان معاً على التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب . إلا أن لحجم الانفاق الحكومي وانواع هذا الانفاق وتوقيتته ، ومعدلات الضرائب وتوقيتها ومدى مناسبتها لظروف الاقتصاد أثر كبير في تحقيق نتائج السياسة المالية للدولة . إذ أن تأخير مشروعات الانفاق أو سياسات الضرائب عن الموعد المناسب أو مباشرتها قبل الحاجة إليها ، يؤدي إلى عدم حدوث النتائج المرجوة منها . إذ أن تأخيرها عن الموعد المناسب يجعلها غير كافية ويتطلب الأمر اجراءات أخرى تالية ربما لا تنفذ هي الأخرى في الوقت المناسب فتتراكم التقلبات وهي بطبيعتها عملية تراكمية مما يؤدي إلى تفاقم الازمات . كما أن اتباعها قبل الموعد المناسب لها ، يأتي بنتائج عكسية ، كأن تتعرض بعض جوانب من الاقتصاد لركود عرضي محدود فتحسبه الدولة بداية لازمة تتبعها موجات ركودية في المجتمع فتقوم بزيادة الانفاق أو خفض الضرائب معاً لمواجهة الازمة قبل تفاقمها ، ونظراً لعدم الحاجة الى هذه الاجراءات بحجم كبير فإنها قد تأتي بنتائج عكسية تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي عن المعدلات المرجوة فتقود إلى التضخم .

وقد سادت بذلك فكرة النفقة الإيجابية بدلاً من النفقة المحايدة التي كان يراها التقليديون ، حيث تعمل الدولة من خلال الانفاق العام وغيره من أساليب السياسة المالية إلى تكيف أو التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة تحقيقاً لأهداف المجتمع .

كما أن هذا الدور المناط بالانفاق الحكومي والمتوقع منه يعتمد كما سبق على التنسيق بين السياسة المالية من جانب والسياسات الاقتصادية الأخرى وكافة

أجزاء ومكونات السياسة العامة في المجتمع ، وعلى التنسيق في داخل السياسة المالية بين مختلف الأساليب والوسائل المالية المتبعة . كما يعتمد من جانب آخر على حجم ونوع وتوقيت الانفاق ومكان وطريقة إنفاقه . بالإضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة .

هذا وتتعدد أنواع الانفاق العام وصوره المختلفة وتتعدد بالتالي مجالات استخدامها ، والوظائف التي تؤديها تبعاً لذلك .

هذا وتتضمن النفقات الحكومية أقساماً مختلفة من النفقة مثل النفقات الاستثمارية في مجالات المرافق العامة ، والنفقات الاستهلاكية لتمويل احتياجات دوائر وأجهزة الدولة المختلفة من السلع والخدمات ، والإعانات التي توجه للمنظمين والمستثمرين المتضررين من ظروف اقتصادية معينة أو العمال العاطلين .

ومن الممكن تقسيمها إلى تقسيمات مختلفة تبعاً لوجه نظر القائل بالتقسيم وأهدافه من هذا التقسيم . ومن بين هذه التقسيمات تقسيمها إلى نفقات نقدية ونفقات عينية ، أو مشتريات حكومية وإعانات مختلفة داخلية أو خارجية ، ومدفوعات سداد للقروض العامة الداخلية والخارجية وفوائدها (الربوية) . ولكل قسم من هذه الأقسام أثره في النتائج المتحققة من الانفاق العام إذ تتأثر النتائج بصورة هذه الانفاق فضلاً عن حجمه وتوقيته وسائر العوامل السابق الإشارة إليها .

أما الانفاق على المشتريات المختلفة للدولة فإنه إما أن يكون في صورة إنفاق استهلاكي على مشتريات من السلع الاستهلاكية وأجور خدمات استهلاكية مما يلزم للدوائر والمصالح الحكومية المختلفة ، أو أن يكون في صورة انفاق استثماري على سلع أو خدمات إنتاجية لازمة للمشروعات العامة المختلفة من طرق وسدود وكبارى وموانئ ومطارات وغيرها من المرافق العامة والمدارس والمستشفيات والسلاح وغيرها من الصناعات الانشائية وصناعات السلع المعمرة .

وأما الإعانات والمساعدات فإنها ما أن توجه للمشروعات المختلفة للقطاع الخاص الإنتاجي كحوافز لإنتاج سلع معينة أو زيادة الإنتاج أو خفض أثمانه أو لتوطن صناعات معينة في مراكز صناعية وأقاليم تراها الدولة ، كما قد توجه أيضاً الإعانات إلى المستثمرين والمنتجين المتضررين من الكساد أو ظروف اقتصادية غير مواتية .

وقد توجه الإعانات للأفراد إما في صورة تأمينات اجتماعية أو ضمان اجتماعي أو مساعدات لكبار السن والمرضى والعجزة والعاطلين عن العمل . كما أن من هذه الإعانات ما يواجه لعامة الشعب أو طوائف مخصوصة كتقديم إعانات ومساعدات مجانية في صورة نقدية مجانية لطلبة المدارس الحكومية أو مجانية التعليم أو العلاج الطبي ، أو توفير سلع ضرورية معينة لعامة الشعب أو الفقراء مجاناً أو بأثمان منخفضة . ومن هذه الإعانات ما يوجه إلى الدول الأخرى في حالات معينة .

أما مدفوعات سداد القروض العامة وفوائدها الربوية فتشمل كل مخصصات تصفية هذه القروض أو سداد أقساطها المختلفة أو مدفوعات الفوائد عليها لحامل صكوك القروض الداخلية من أفراد ومشروعات وجهاز مصرفي ، أو للخارج في حالة الديون الخارجية .

هذا ولكل نوع من هذه النفقات العامة آثاره على كل من متغيرات الاقتصاد وبعض الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمع . وبالطبع فإنه لا يمكن عزل أثر أحد بعض هذه النفقات عن بعضها البعض لأنها جميعاً تعطى آثارها معاً متكاملة أو متعارضة تبعاً لاتجاه كل منها وحجمه وتأثيره كما تتشابك آثارها مع غيرها من السياسات المالية والاقتصادية الأخرى في المجتمع . ومع ذلك فإنه من الممكن التعرف على بعض الآثار التي قد تحدثها مجالات معينة وأشكال مخصوصة من هذه النفقات العامة على النشاط الاقتصادي حتى يتسنى رسم سياسة الانفاق العام في ضوءها بالنوع والحجم والتوقيت والمكان المناسب وبالتنسيق اللازم مع غيرها من أساليب السياسة المالية المتبعة في الاقتصاد .

أما الانفاق الاستهلاكي أو الاستثماري الحكومي على سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية فإنه يعمل على زيادة الطلب على هذه السلع والخدمات في الأسواق مما يعمل على اتجاه النشاط الاقتصادي للتوسع إذا ما كان الجهاز الإنتاجي مرناً يلبي هذا الطلب ويوفر العرض اللازم له .

مما يؤدي إلى تغيير في معدلات التراكم الرأسمالي ومقدار الناتج الكلي ، ويساعد على التنمية الاقتصادية ، ويؤثر في توزيع الدخل الكلي ، ويعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي . ف شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وشراء السلع والخدمات الإنتاجية وإنشاء المشروعات الخاصة برأس المال الهيكلي أو الاجتماعي وإنشاء المدارس والمستشفيات ومعاهد البحوث ومراكز التدريب وتوفير الآلات والمكائن والمعدات والأجهزة المختلفة يزيد من الاستثمار الحكومي والخاص ويهيئ فرصاً أفضل لتوفير قوة عمل أكثر تعليماً وكفاءة ويوفر فرص عمل أكثر ، ويزيد من دخول الأفراد ومن ثم استهلاكهم وادخارهم ، ويسهم في إتجاه الدخل الكلي إلى نحو عدالة توزيعه . كما أن في استخدام الدولة لموارد عاطلة في الإنتاج يسهم في تنمية الموارد والإنتاج ويحقق معدلات أسرع وأكبر للتنمية ، ويقلل من حالات الكساد . لذا فإن تكييف نمط وحجم النفقات العامة يعد عاملاً هاماً في مقاومة التقلبات الاقتصادية ، والحد من فرص الكساد والتضخم ، حيث تزيد الدولة من نفقاتها في حالات الكساد ، وتقلل منها في حالات التضخم ، أو عند ظهور بؤادر كل .

أما الإعانات والمساعدات الحكومية للأفراد والمشروعات الخاصة ، فإن ما يقدم منها في صورة نقدية يختلف في تأثيره إلى حد ما مع ما يقدم في صورة عينية . فأما الإعانات النقدية للأفراد فلها آثارها التي تتلخص في زيادة عرض العمل وزيادة كل من الاستهلاك والاستثمار مما يتجه بالنشاط الاقتصادي نحو التوسع والارتفاع ويحقق معدلات نمو كبيرة وسريعة ، كما يحقق نوعاً من عدالة توزيع الدخل في المجتمع ، ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بإعطاء إعانات نقدية للعاطلين أو الفقراء أو كبار السن أو

المرضى أو غيرهم من الأفراد المحتاجين للمساعدة في المجتمع يزيد من إمكانياتهم على العمل واكتساب مهارات جديدة ، ويضيف إلى دخولهم . ويحسن من مستويات معيشتهم ، ويزداد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة التي تسهم في تحسين مستويات معيشتهم أو رفع كفاءتهم أو علاج أمراضهم أو تعليم أبنائهم مما يعنى زيادة مستويات الطلب في المجتمع . وتتوقف استجابة المستثمرين والمنظمين لهذا الطلب على مدى مرونة الجهاز الاتاجى للدولة ، إذ أنه إن كان مرناً فإن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة فرص الانتاج المربح فتزداد فرص الاستثمار وترتفع معدلات التراكم الرأسمالى وتحقق معدلات اكبر للتنمية الاقتصادية . أما إن كان جهاز الانتاج غير مرن ، أو كان التشغيل في المجتمع محققاً للعمالة الكاملة فقد تعمل الإعانات على ارتفاع أسعار هذه السلع . ولكى يكون الانفاق العام رشيداً فإنه يتعين ضبطه وتوقيته تبعاً لظروف الاقتصاد من تضخم أو كساد لتحقيق الاستقرار وتقليل حالات الاختلال فيه .

وأما الاعانات النقدية لأصحاب المشروعات الانتاجية في الاقتصاد فصورها عديدة ، وتتعدد آثارها بالتالى وتنوع تبعاً لذلك وتبعاً لظروف الاقتصاد ، وهى بصفة عامة عامل مساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار ، وزيادة رفاهية المجتمع .

فتقديم اعانات للمنتجين لانتاج سلع وخدمات معينة أو زيادة انتاجها ، أو خفض أثمان بعض السلع ، و مواجهة الخسارة الطارئة في بعض مجالات الانتاج (١٨٠) يزيد من الاستثمار والانتاج ويزيد من فرص العمالة ويرفع مستوى الدخل ويؤثر في تركيب الناتج القومى كما يزيد من حجم الطلب أيضاً في حالات خفض أثمان السلع ، ومن الممكن بضبطها وتوقيتها مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار للاقتصاد .

أما الاعانات والمساعدات العينية فإن لها إلى جانب ما للانفاق الحكومى على السلع والخدمات من آثار ، آثاراً أخرى إضافية تتعلق بالاعانات المقدمة للأفراد . فشرء الحكومة لأعيان السلع ومنافع الخدمات التى ستقدمها

كمساعدات وإعانات للفقراء أو طلبة المدارس أو المرضى بالمستشفيات أو غير ذلك له أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي السابق ، كذلك فإن شرائها للسلع والخدمات الانتاجية اللازمة لإقامة المدارس والمستشفيات وتجهيزها بالآلات والمعدات والفنيين وغيرهم من قوة العمل المطلوبة لتسيير وإدارة هذه الوحدات يدعم الاستثمار ويعطى آثار الاستثمار العام السابق والإشارة إليها .

ثم إن تقديمها للسلع والخدمات المختلفة لطوائف الشعب المستفيدة منها يؤدي إلى آثار أخرى يشبه بعضها آثار الاعانات والمساعدات النقدية المشار إليها سابقاً بالإضافة إلى ضمان مستوى مناسب من مستوى المعيشة للأفراد من حيث الاستهلاك من السلع الأساسية والضرورية والتعليم والصحة والتغذية وأثر ذلك على تحسين نوعية قوة العمل وتوفير الخبرات والكفاءات المناسبة لاستمرار التنمية والتقدم ورفع معدلاتهما ، كما أن في ذلك زيادة للدخول الحقيقية للأفراد المستفيدين نتيجة لهذا الانفاق عليهم بالإضافة إلى دخولهم الخاصة ، بالإضافة إلى مايعنيه ذلك من ترشيد للإنفاق الخاص وتوجيهه نحو إشباع النافع والمفيد من الحاجات المختلفة إذ لو أعطى الأفراد مساعدات نقدية قد يسيئون توجيهها إلى سبل الانفاق المناسبة .

هذا ويعيب بعض أنواع الإنفاق الحكومي كالانفاق الاستثمارى في حالات الكساد لإحداث التوسع المناسب في النشاط الاقتصادى أنه يستغرق وقت طويلاً لإحداث الآثار المطلوبة كما أنه إجراء على التكاليف لمواجهة البطالة ، فضلاً عن أنه يصعب إيقافه إذا انتهت الظروف التى تطلبتة أو حدث تضخم ، علاوة على أنه قد يزيد من أثمان عناصر الانتاج المستخدمة فيه .

وأما الاعانات فانها سريعة الأثر قليلة التكلفة في علاج انخفاض مستوى الانفاق في المجتمع اذ سيقوم الحاصلون عليها باعادة انفاقها وبفعل المضاعف يزداد الدخل والانفاق في المجتمع إلا أنه قد يسبب تكاسل العمال وعدم بحثهم عن فرص أخرى للعمل ، علاوة على أن هذا الاجراء لا يستطيع التأثير في الحالة النفسية للمستثمرين إذا كانت متشائمة .

كما أنه من الأهمية بمكان دراسة ردود فعل القطاع الخاص على الانفاق الحكومي ومدى تجاوبه معه إذ أن عدم تجاوب القطاع الخاص واتخاذ إجراء معاكساً للإجراء الحكومي سيفقد هذا الإجراء أثره على حالة الاقتصاد . لذا يجب أن تأخذ السياسة الحكومية في اعتبارها رد فعل القطاع الخاص ومدى تجاوبه مع الإجراءات المطلوبة .

ونظراً لقيام الرأسمالية على الحرية الفردية المطلقة ومراعاة هذه الحرية في السياسات التي تبشرها الدولة في النشاط الاقتصادي لذا فإن الإجراءات ، الاقتصادية المناسبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية لا تتم في معظم الأحيان بالقدر المناسب كما أنها لا تضمن تجاوب القطاع الخاص وتكامله معها (١٨١) .

وبالنسبة للسياسة الضريبية فإن أثرها يعتمد على نوع الضريبة المفروضة (١٨٢) ومعدلات فرضها ، وظروف الاقتصاد نفسه ، وتقديرات الأفراد لدور الضريبة والانفاق الحكومي في القيام بخدمات ومنافع الاقتصاد يتعين التعاون معها في ذلك أو انها ضريبة ظالمة وانفاق غير رشيد يتعين مقاومته وعدم توفير الامكانيات له .

فقد تفرض الضرائب على المشروعات الاستثمارية أو دخول الافراد ، فبالنسبة للمشروعات الاستثمارية فاما أن تفرض هذه الضرائب في صورة ضريبة محددة وثابتة على كل مشروع دون النظر لكميات انتاجه أو مبيعاته فتحد من الاستثمار أو تفرض على كل وحدة منتج أو مبيعة من السلعة فتزيد من تكلفة انتاجها وأسعارها فتحد من الاستهلاك . وقد تفرض هذه الضرائب على الارباح المتحققة من الانتاج وهذه بدورها اما ان تفرض على الارباح الموزعة فتعد اقتطاعاً من دخول الافراد يقلل من الطلب أو على الارباح غير الموزعة فتعد اقتطاعاً من مدخرات المشروع التي ربما لاتأخذ طريقها للاستثمار .

وبالنسبة للضرائب الشخصية على دخول الافراد فإنها تفرض على الاجور والمرتبات وغيرها من سائر بنود الدخل الفردية الا أنها قد تفرض على دخول الاغنياء بنسبة أعلى مما هي على دخول الفقراء ، ويتوقف أثر هذه الضرائب

كما سبق على مجال فرضها ومعدلاته ، فقد تؤدي الضرائب على الاجور والمرتبات (باستثناء الضرائب على الأجور والمرتبات الكبيرة) والضرائب على الارباح الموزعة والضرائب على المشروعات والانتاج والمبيعات الى خفض مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع لتقليلها من المعروض من العمل ومن ساعاته بالاضافة إلى نقص مدخرات ومن ثم امكانيات الاستثمار لدى المشروعات ، وللدخل القابل للتصرف فيه للأفراد مما يقلل من مستوى الطلب في المجتمع .

إلا أنه ليس من السهل التوصل إلى نتيجة واحدة لأثر فرض الضريبة على الدخل . إذ قد تؤثر في المعروض من العمل كما أنها تؤثر في مستوى التشغيل في المجتمع وفي مستوى الناتج القومي وتركيبه بالاضافة إلى أثرها في توزيع الدخل في المجتمع .

ويتوقف أثر الضريبة على عرض العمل على أثرين متعاكسين تحدثهما الضريبة في نفس الوقت أحدهما الأثر الإحلال للضريبة (١٨٣) حيث يتجه العامل إلى تقليل ساعات العمل (خاصة لدى المهن الحرة ، أما ساعات العمل الرسمية في الدوائر والجهات ذات الساعات المحددة فإن التغيير في حالاتها لا يحدث إلا في الساعات الاضافية الزائدة فقط) لأن عائد العمل لم يعد مجزياً بعد فرض الضريبة . ويزيد من ساعات الراحة . أما الأثر الآخر فهو الأثر الدخلى للضريبة (١٨٤)، ويكون في اتجاه زيادة عرض العمل والساعات المعروضة منه لتعويض النقص الناشيء عن الضريبة في عائد العمل . فإذا تساوى الأثران لم يتغير عرض العمل . أما إذا زاد أثر الإحلال نقص العرض ، ويزيد العرض عند زيادة أثر الدخل . وتتوقف شدة كل تأثير وبالتالي الأثر النهائي لكليهما على عدة عوامل منها مدى رغبة الفرد في تحقيق الدخل وزيادته على مستوى دخل الفرد وحقيقة ثروته ، إذ يقل أثر الإحلال لدى الطبقات المنخفضة الدخل ولدى الحرفيين على زيادة دخولهم ، كما يتوقف أيضاً على القيمة الاجتماعية للعمل والنواحي غير المادية الأخرى إذ ليس للعمل مردود مادي فقط (في صورة دخل ما) إنما قد يكون

لعمل ما مكانة مرموقة في المجتمع ، كما أن العمل في حد ذاته محبب إلى النفس أيا كان مقدار العائد منه ، بالإضافة إلى أنه قد يكون هناك أحيانا التزام أدبي بعمل معين خدمة للناس وتحقيقاً لأهداف أخرى . وهذا مما يقلل من الأثر الإحلالى للضريبة .

كما أن من العوامل المؤثرة أيضاً وجود حالات تستدعي زيادة عرض العمل ومقدار ساعاته كتحمل الفرد بأعباء ونفقات كبيرة تجاه نفسه أو أسرته أو غير ذلك ولا يرغب في تخفيفها . وهو يقلل أيضاً من الأثر الإحلالى السابق .

ويأتى ضمن هذه العوامل أيضاً مدى نظرة الفرد إلى الضريبة نفسها فقد يعتبرها عبئاً ثقيلاً ليس له أى مبرر حيث يرى ان الدولة تنفق حصيلتها في مجالات غير مناسبة لذا يقلل من ساعات العمل حتى يقلل مما يدفعه لها كضريبة .

وربما اعتبرها واجباً يتعين عليه القيام به لما تقوم به الدولة من خدمات مفيدة ونافعة فيزيد من ساعات العمل .

وبالنسبة لأثر الضريبة على استخدامات الدخل المتحقق والقابل للتصرف فيه فإنه يتوقف بالطبع على مقدار هذا الدخل بعد استقطاع الضريبة منه .

فإن أصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة الذين لا تتوفر لديهم إمكانيات الادخار ، تقلل هذه الضرائب من نفقاتهم الاستهلاكية وتغير من هيكل طلبهم على السلع المختلفة .

أما أصحاب الدخول المرتفعة فسيقتصر أثر الضريبة على مدخراتهم أما انفاقهم الاستهلاكي فقد لا يتأثر .

لذا فإن الضرائب على الاجور والمرتبات العالية وعلى الارباح غير الموزعة فإنها قد لا تسبب خفضاً في مستويات الانفاق حيث تستقطع من المدخرات . ولذا يجب مراعاة ذلك في السياسة الضريبية المتبعة وفقاً للهدف منها إن كان حداً للانفاق الخاص ، ولذلك في حالات التضخم ، بزيادة معدلات الضرائب ، أو تشجيعاً للانفاق الخاص ، وذلك في حالات الانكماش -

بخفض معدلات الضرائب ، أو الحصول على إيرادات لدعم موازنة الدولة لتمويل عملياتها المختلفة .

وعموماً فإن الضرائب على الدخل الشخصية قد تحدث تغييراً في هيكل العمالة في المجتمع إذا ما اختلفت معدلات الضريبة على المهن المختلفة مما يغير من إقبال الأفراد على بعض المهن ويغير من هيكل الناتج القومي بالتالي .

ويرى البعض في السياسات الضريبية التي تقوم على الضريبة التصاعديّة على الدخل وفي نظام الضمان الاجتماعي للعاطلين ، عوامل استقرار تلقائية للاقتصاد إذ في فترات التضخم تزداد الدخل وتزداد معها حصيلة الضرائب لارتفاع معدلاتها على الدخل العالية ، مما يحد من الزيادة في الدخل والانفاق في هذه الاوقات وفي فترات الكساد تقل حصيلة الضرائب لانخفاض الدخل ونقص معدلات الضرائب على الدخل المنخفضة ، وتزداد مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تقدمها الحكومة للعاطلين في صورة اعانات وتأمين ومعاشات مما يقلل من انخفاض الدخل والانفاق ، الا أن هذه العوامل التلقائية قد لا تكون بدرجة كافية لمواجهة التقلبات الحادثة في الاقتصاد مما يستدعي ممارسة السياسات المالية المختلفة .

أما أثر الضريبة على الناتج الكلي للمجتمع والدخل المتحقق فإنه يتوقف على الأثر التجميعي لكل العوامل السابقة على عرض العمل وساعاته وعلى كل من الانفاق والادخار الخاص .

فإذا كان الأثر النهائي في اتجاه خفض المعروض من العمل وتقليل الانفاق الاستهلاكي للفئات المنخفضة الدخل في المجتمع والحد من مدخرات الأغنياء فإن الأثر النهائي سيكون نقص الاستثمار ومستوى التشغيل واتجاه النشاط الاقتصادي نحو الانخفاض مما قد يقلل من الناتج الكلي إلا إذا كانت مدخرات قطاع الأعمال والسياسة النقدية للدولة وإنفاق الحكومة معوضاً لهذا الأثر النهائي أو زائداً عليه مما يحدث توسعاً في النشاط

الاقتصادى . كذلك فإن ضريبة الدخل الشخصى قد تغير من هيكل العمالة فى المجتمع لصالح الأعمال ذات الفئات الضريبية المنخفضة إذا ما كانت عوائدها مناسبة .

أما أثر الضريبة على توزيع الدخل الكلى فإن إتباع الضرائب التصاعدية يحدث تغييراً فى هذا التوزيع خاصة إذا ما اتجه الانفاق الحكومى لصالح الفئات المنخفضة الدخل . وليس العكس . ويؤثر التغيير فى توزيع الدخل فى معدلات الادخار وفى معدلات الاستثمار والتشغيل كما يؤثر فى بنية هيكل الانتاج فى المجتمع .

ومن الممكن القول بأن الضريبة ذات آثار متباينة تبعاً لأسلوب ربطها وتحصيلها ، وتبعاً لمقدارها ، كما تختلف هذه الآثار أيضاً تبعاً للنظام الاقتصادى المتبع إن كان رأسمالياً أو اشتراكياً . وتبعاً لمدى تقدم أو تخلف الاقتصاد ، كذلك فإن أثر الضريبة على النشاط الاقتصادى يتوقف على نوع الانفاق الحكومى الذى تجمع الضرائب من أجله ومقدار هذا الإنفاق ، والاثار الاقتصادية المترتبة عليه من توسع أو حد من النشاط الاقتصادى . كما تؤثر السياسة النقدية أيضاً فى آثار السياسة الضريبية إذ أن توسع الائتمان أو الحد منه ، ومعدلات الفائدة عليه ، وشروطه المختلفة قد تحدث آثاراً مواتية أو معاكسة لأثر السياسة الضريبية ، مما يتطلب التنسيق بين كل هذه السياسات المختلفة لإحداث الأثر المطلوب .

هذا وهناك من الاقتصاديين من يرى أن تقوم الدولة أيضاً بالرقابة على الأسعار والاجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم عند المستويات العليا من التوظيف . وهو ما يواجه نفس العقبات السالف الإشارة إليها وهى مراعاة حرية الافراد علاوة على وجود المنافسة الاحتكارية وما يرتبط بها من عدم مرونة الاسعار والأجور فضلاً عما تؤدي اليه الاحتكارات من تجميد الاسعار فى مجالاتها ، ودور نقابات واتحادات العمال فى رفع الأجور ومقاومة التحكم فيها . لذا فإن معاناة الرأسمالية من التقلب والاختلال صفة لازمة لها (١٨٥) .

الموازنة الدورية :

تعتمد سياسة الموازنة الدورية على تكييف الحكومة للعلاقة بين إيراداتها ونفقاتها ، بغية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ، وهي تعتمد على جانبي الموازنة وهما الانفاق العام بمختلف بنوده ، والإيرادات العامة من عوائد المشروعات العامة ومن الضرائب بصورها المختلفة . وتعمل الدولة على التأثير في جانبي الموازنة تبعاً للظروف الاقتصادية للمجتمع فتزيد من الانفاق في حالة الانكماش وتخفضه في حالة التضخم بنفس الأساليب السابق التعرض إليها . متكاملًا مع النظام الضريبي . فتحقق الموازنة عجزاً في فترات الكساد ، وتحقق فائضاً في حالات التضخم . فليس توازن الموازنة العامة للدولة هدفاً في حد ذاته ، بل قد تخرج الدولة عليه في مثل هذه الظروف المذكورة لتحقيق الاستقرار للاقتصاد (١٨٦).

الدين العام :

تلجأ الدولة لتغطية متطلبات الموازنة والانفاق العام لتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك ، ومن بين السبل المتاحة لها في هذا المجال :

١ - الاحتياطات المالية للخزانة العامة للدولة .

٢ - زيادة الضرائب .

٣ - الاقتراض .

أما الاحتياطات المتاحة للدولة فتتمثل في الارصدة النقدية للحكومة في المصرف المركزي والبنوك التجارية ، الا أن حسابات الحكومة عادة ما لا تسمح بفائض يمكن السحب منه لتمويل العجز في الموازنة العامة وزيادة الانفاق لازدياد أعباء الحكومات في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ولذا فإن الاستعانة بها قليلة كما أن أثرها بناء على ذلك يكون محدوداً .

ومن حيث الضرائب فقد سبق التعرض لها بأنواعها وآثارها المختلفة . وتعد زيادة الضرائب لتمويل الانفاق الحكومي اجراءً غير سليم في حالات

الكساد لأن هذا الاجراء يقلل من دخول الافراد وبالتالي انفاقهم مما يزيد من حدة الكساد كما قد تواجهه صعوبات تشريعية وسياسية من المجالس النيابية تقف حجر عثرة في سبيله .

أما الاقتراض فإنه على عدة أقسام فتقسم القروض تبعاً لمدى الحرية أو عدمها إلى قسمين إذ أن القرض إما أن يكون اختيارياً تحصل عليه الحكومة اختيارياً من الأفراد والمشروعات والجهاز المصرفي وغيرها دون ضغط أو إجبار أو أن يكون قرضاً إجبارياً ليس للأفراد حرية في قبوله أو رفضه أو في تحديد مقداره ، ولا تلجأ الحكومات عادة إلى القروض الإجبارية الا استثناء في الظروف التي تستدعيه .

كما تقسم القروض تبعاً لمصدرها إلى قروض داخلية من مواطني الدولة والمؤسسات القائمة فيها ، وقروض خارجية تستدينها الدولة من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات الخاصة أو الهيئات الدولية الأجنبية .

وتقسم القروض من حيث قابلية سنداتھا للتداول إلى قروض ذات سندات قابلة للتبادل في الأسواق المالية ، وقروض ذات سندات غير قابلة للتبادل أو التمويل للغير .

وأخيراً تقسم القروض تبعاً لآجلها إلى قروض قصيرة الأجل لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة ، وقروض متوسطة الأجل تتراوح بين ١ - ٥ سنوات ، أما القروض الطويلة الأجل فهي ما تزيد فترتها الزمنية عن ذلك .

وقد سبق القول باختلاف الاقتصاديين في أهمية الاقتراض العام ومدى فعاليته في تكييف النشاط الاقتصادي وعلاج المشكلات التي تواجهه حيث يؤثر كينز وهانسن وليرنر هذه السياسة ويعارضها غيرهم مثل لوتز .

وعموماً فإن القرض العام له من يناصره من الاقتصاديين كما له من يعارضه . ويعتمد كل منهم على مجموعة من العوامل التي تبرر وجهة نظره في تفضيل هذه الوسيلة في تمويل الانفاق الحكومي أو في علاج المشاكل التي تواجه الاقتصاد .

ويرجع ذلك إلى اختلاف مقدار القرض الممكن توفيره وإلى طريقة استخدامه أى نوع الانفاق الحكومى الذى يخصص له هذا القرض ، كما يرجع أيضاً إلى اختلاف ظروف الاقتصاد من حيث مستوى التشغيل ومدى مرونة جهاز الانتاج والظروف السياسية والاجتماعية للمجتمع . ومدى إمكانية تحقيق الإيرادات المطلوبة لتمويل الانفاق الحكومى من أى من وسائل لتمويل المعروفة . وهى الضرائب أو القروض العامة ومدى مناسبتها للظروف المختلفة للمجتمع سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها .

هذا ويقسم القرض الداخلى تبعاً لقدرته على توفير قدرة شرائية حقيقية للدولة (لكى تنفق منه فى أبواب الانفاق العام المختلفة) من عدمه إلى قسمين :

أولهما : القرض العام الحقيقي وهو ما تحصل عليه الدولة من الأفراد والمشروعات المختلفة ومؤسسات المالية غير المصرفية حيث تحصل منهم على جزء من مال حقيقى يمتلكونه يمثل جزءاً من دخولهم أو ثروتهم أى قوتهم الشرائية مقابل أن تقوم الدولة بسداده مع الفائدة عليه مستقبلاً كما هو الإتفاق فى عقد القرض .

أما القسم الثانى : فهو القرض العام غير الحقيقي وهو الذى يتم بالاقتراض من البنوك التجارية أو البنك المركزى حيث تحصل الدولة بموجب هذا الاقتراض على القرض من الجهاز المصرفى دون اقتطاع من الدخول أو الثروات الحقيقية فى الاقتصاد ، لذا فهو لا يمثل قرصاً حقيقياً وإن كان يأخذ صورة القرض الحقيقى فى شكله فقط حيث تشتري هذه البنوك السندات الحكومية مقابل إيداع قيمتها فى حساب الحكومة لديها على أن تعيد لها الحكومة قيمة القرض وفوائده فيما بعد . فهو لا يعدو عملية زيادة لكمية النقود فى المجتمع تتوقف على قواعد خلق النقود التى يتبعها الجهاز المصرفى . ولكلا النوعين من القروض آثاره الذى يختلف بها عن الآخر . وهو ما سيتم التعرف عليه فيما بعد .

أما الاقتراض الداخلى فإنه على عدة أقسام :

- الاقتراض من الأفراد والمشروعات .

- الاقتراض من الجهاز المصرفي .

- الإصدار النقدي الجديد (التضخم النقدي) .
وفيما يلي ندرس هذه الأقسام الثلاثة للاقتراض وأثرها :

الاقتراض من الافراد والمشروعات المختلفة :

قد يكون هذا الاقتراض محدوداً ، بل وقد يكون متعذراً في أوقات الأزمات والركود إلا أنه يمكن اللجوء إليه في أوقات الحروب حيث تسعى الحكومات إلى تمويل النفقات الإضافية اللازمة للعمليات العسكرية بإصدار صكوك (سندات) حكومية للدفاع يمولها القطاع الخاص غير المصرفي اعتماداً على الدوافع الوطنية لدى الأفراد ، وقد يستلزم الأمر إجبار الأفراد على ذلك بسحب مدخراتهم غير المستثمرة أو خصماً من الرواتب والأجور .

وبصفة عامة فإن الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ولو أنه ربما كان محدوداً كما سبق إلا أن بعض الاقتصاديين يرى أنه أفضل بكثير من زيادة الضرائب كوسيلة لتمويل هذا العجز . حيث أن الاقتراض يتم من الأموال المدخرة غير المستثمرة ، لذا فإن أثره على إنفاق الأفراد يكون محدوداً بعكس الحال مع الضرائب التي تستقطع من الدخل نفسه فتؤثر على الإنفاق بالخفض كما أن هذه الصكوك تعتبر أصول شبه سائلة يمكن تحويلها إلى نقود في أي وقت (أو في الأوقات التي تحددها الحكومة) مما يتيسر معه زيادة الإنفاق في هذه الأوقات بعكس الحال مع الضرائب التي لا تسترد (١٨٧) .

إلا أن الأثر المحدود لهذا الاقتراض على الإنفاق في فترات الكساد قد يدفع الحكومات إلى عدم اللجوء إليه كوسيلة لتمويل العجز في الموازنة اللازمة ، لأن حجم القروض - كما سبق - يكون صغيراً . وبذا فإن دوره في تغطية العجز يكون أيضاً محدوداً . ولذا لا يؤدي اللجوء إليه إلى الخروج بالاقتصاد من حالة الانكماش إلى التوسع ودفع النشاط الاقتصادي نحو الارتفاع .

أما فترات التضخم فإن الاقتراض من الأفراد يؤدي إلى آثار مختلفة تبعاً للحالة التي تكون عليها الأرصدة النقدية للأفراد التي تقرضها الحكومة .

فإن كانت هذه الأرصدة غير مخصصة للاستثمار فإن اقتراض الحكومة لها لإعادة إنفاقها ضمن الإنفاق العام يزيد الإنفاق القومي للمجتمع ككل وبذا قد يزيد من الفجوة التضخمية خاصة بالقرب من مستويات العمالة الكاملة للاقتصاد أو في حالة كبر حجم هذه القروض . إلا أنه عادة ما تكون هذه القروض غير كبيرة . كما أنه يمكن للحكومة في هذه الحالة أن لا تسمح بتحويل الصكوك (سندات) هذه القروض في الأسواق حتى لا يتمكن الأفراد من تحويلها - من خلال الجهاز المصرفي - إلى نقود سائلة تزيد من الإنفاق في المجتمع وتساعد على مزيد من التضخم .

أما إذا كانت هذه القروض مخصصة لتوجيهها للاستثمار الخاص فإن اقتراضها سيقبل من الإنفاق الاستثماري الخاص ، في الوقت الذي يزيد الإنفاق الحكومي بمقدار هذه القروض . وتكون المحصلة النهائية تساوي الإنفاق القومي في حالة الاقتراض معه من قبل الاقتراض مقترناً بنقص الاستثمار الخاص . مع تحميل الاقتصاد بعبء الفائدة .

هذا ويقوم الاقتراض في هذه الحالات على أساس دفع الفوائد على هذه القروض كما سبق وهو ربا محرم ، فإذا ما خلت السندات من الفوائد فإنه يمكن استخدامها في اقتصاد إسلامي بشروط نذكرها فيما بعد .

ويعمل هذا الاقتراض على خفض أسعار السندات الحكومية مما يرفع من سعر الفائدة (الربا) وهو يعمل بدوره على خفض قيمة الثروات الحقيقية والنقدية ويقلل من الحافز على زيادة معدل الإنفاق العام ، كما يعمل هذا الاقتراض على زيادة معدلات الضرائب مستقبلاً لسداد الديون وفوائدها ، وهو يعني توزيعاً غير مبرر للثروة من دافعي الضرائب إلى أصحاب السندات الحكومية (١٨٨).

الاقتراض من الجهاز المصرفي :

يتم الاقتراض من البنوك التجارية لتمويل الإنفاق العام إذا ما عجزت الدولة عن توفير التمويل اللازم من القطاع الخاص غير المصرفي . ويحدث هذا الاقتراض سواء في حالات التضخم أو الانكماش . أما في حالات

التضخم فإنه قد يقلل من الأرصدة المتاحة لإقراض القطاع الخاص للحد من الاتجاه الارتفاعي للأسعار ، إلا ان ذلك لا يتم عادة على وجه مرضي لأن ما لدى البنوك من احتياطات نقدية وسيولة يكون قليلاً لأنها تكون قد توسعت في الإقراض بدرجة كبيرة . فلا يسمح لها بالاستجابة لطلبات الاقتراض الحكومية إلا إذا حدثت من إقراضها للأفراد أو اتجهت للبنك المركزي تقترض منه أو تبيعه السندات الحكومية . وهو ما يعني أن البنك المركزي هو الذى يقرض الحكومة من خلال عمليات السوق المفتوح ، كما سيأتي في دراسة السياسة النقدية . ويعد تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال الاقتراض من البنك المركزي أيسر أمراً من فرض الضرائب الذي قد تعوضه عوامل سياسية ، إلا أنه أقوى أثراً على اتجاه الأسعار نحو الارتفاع كما أنه يؤثر على توزيع الثروة في المجتمع لصالح أصحاب البنوك التجارية الذين يفيدون كثيراً من زيادة الإقراض الناتج عن التوسع النقدى وهو ما يدعوا إلى التآني والاحتياط في استخدام هذا الإجراء في تغطية العجز (١٨٩) .

وبصفة عامة فإن استخدام السندات الحكومية الحالية من الفوائد ، وفي اقتصاد إسلامي تخضع فيه البنوك لقواعد مختلفة للتعامل قد يختلف في أثره عن ذلك .

أما في حالات الانكماش فإن الاقتراض من البنوك التجارية يكون متيسراً لتوفر الاحتياطات النقدية لدى البنوك بما يمكنها من تلبية طلبات الحكومة التي تسعى من خلالها إلى الإنفاق في المجتمع مما يزيد من الدخل والإنفاق بتأثير المضاعف مما يزيد من الميل الحدي للاستهلاك ويزيد من الاستثمار ويحقق الإنعاش للإقتصاد .

الإصدار النقدي الجديد :

ويتم هذا الإصدار في صورة نقود ورقية يصدرها البنك المركزي ويقرضها للحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة . ويعرف هذا الإجراء بالتضخم النقدي . وتلجأ إليه الحكومات في حالة عدم كفاية الموارد التي تتيحها الأساليب الأخرى . كما قد تصدر الخزنة العامة للدولة مزيداً من العملة

المساعدة لتغطية جانب من هذا العجز إلا أن هذا الإجراء الأخير يكون محدوداً لصغر نسبة العملة المساعدة إلى جملة وسائل الدفع في المجتمع . وقد سبق التعرض للاقتراض من البنك المركزي وآثاره العملية ، وهو ما قد يتخذ صورة الإصدار النقدي الجديد .

وتشور أمام هذا الإصدار بعض الاعتراضات لعل أهمها انه يؤدي (في حالات التوسع والتضخم) إلى ارتفاع الأسعار دون زيادة في عرض المنتجات مما يزيد من حدة التضخم ، وذلك لمحدودية المجال أما الإنفاق الحكومي في زيادة الإنتاج . ولذا فإن العجز في موازنة الدولة أمر غير مرغوب فيه في حالات التوسع والتضخم . أما في حالات الانكماش فإنه لا يترتب عليه توسعاً أو تضخماً لإمكانية زيادة العمالة والإنتاج عن طريق التوسع في الإنفاق الاستثماري مع الارتفاع الحادث في الأسعار . ومع ذلك فهناك من يرى أن الأثر التوسعي للاقتراض من البنك المركزي ولزيادة الإصدار النقدي يقل في الأجل الطويل . لأن الارتفاع في معدلات الفائدة يخفض من قيمة الثروات مما يجد من التوسع في الإنفاق ، ويقلل من أثر مثل هذه السياسات على الدخل والعمالة . وسوف تتم مناقشة مسألة الإصدار النقدي وعرض النقود بصفة عامة في اقتصاد إسلامي ضمن السياسات النقدية حيث تقل فرص هذا الإصدار الجديد في هذا الاقتصاد .

مما سبق يتبين أن اتجاه الحكومات لإحداث عجز في الموازنة العامة لزيادة الإنفاق العام له أساليبه وآثاره التي تحدث في حالات التضخم والانكماش . ومن جهة أخرى فقد تلجأ الدولة إلى تحقيق فائض في موازنتها يحدث آثاراً خاصة بالعجز ، كأن تلجأ الحكومة الى استخدام هذا الفائض في استهلاك . . السندات المالية الحكومية التي لدى البنك المركزي حيث يعمل البنك على اعدام هذه الأرصدة النقدية المسلمة إليه مقابل الاوراق المالية وبذا تقل الارصدة النقدية ويقل حجم الائتمان المصرفي وينخفض بالتالي الانفاق القومي وذلك في أوقات التضخم .

أما لو وجه هذا الفائض لاستهلاك السندات المالية الحكومية لدى الافراد

والمشروعات أو البنوك التجارية فإنها بذلك تزيد من الاصول النقدية لديهم ولا يحقق ذلك علاجاً للموجات التضخمية بل انه سيزيد من الانفاق الخاص للأفراد والمشروعات) أو يدعم قدرة البنوك على تقديم الائتمان بآثاره التوسعية على الاقتصاد .

وقد يوجه هذا الفائض الى حساب الخزانة العامة في البنك المركزي مما يقلل من الانفاق بنفس أثر شراء الحكومة لسنداتهما المالية لدى البنك المركزي .

وفي حالة توجيه هذا الفائض الى حساب الخزانة العامة في البنوك التجارية فإن ذلك يقلل من حجم الانفاق الفردي بهذا القدر من النقود الذي اقتطعته الدولة من انفاق الافراد والمشروعات (من خلال الضرائب كمصدر لهذا الفائض) وأودعته في حسابها على الرغم من أن حجم الائتمان المصرفي لم ينقص في هذه الحالة .

وقد تعتمد الحكومة الى تقليل كميات العملة المساعدة المتداولة - اذا ما كانت قد زادت منها في فترات سابقة عن الحدود المناسبة للاقتصاد فتحسب الكميات الزائدة من التداول في الأسواق وتقوم بإعدامها فيقل بذلك حجم السيولة النقدية ، وينخفض حجم الإنفاق القومي ، إلا أن ذلك سيكون محدوداً لمحدودية حجم هذه العملة أصلاً .

ومن الممكن استخلاص نتائج عامة لوسائل تغطية متطلبات الموازنة والانفاق العام من المال على النحو التالي :

إن الآثار النهائية لأي من هذه الوسائل تعتمد كما سبق على ظروف الاقتصاد والتغيرات الأساسية فيه فضلاً عن ما توفره هذه الوسيلة أو تلك من مقادير مختلفة وبوسائل تناسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد ، وتتفق مع الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة . بالإضافة إلى كيفية استخدام الموارد المالية التي توفرت في أوجه الانفاق المختلفة .

ولدراسة هذه الآثار فإنه يجرى تقسيم الظروف الاقتصادية للدولة الى ثلاثة أقسام أولها يتصف فيه الجهاز الانتاجي للدولة بالاختناقات وبعدم

المرونة أى عدم إمكانية إحداث زيادة فى العرض الكلى من السلع والخدمات رغم عدم تحقق العمالة الكاملة وهى ظروف الدول النامية والثانى يتصف فيه الجهاز الانتاجى للدولة بعدم المرونة وتسوده العمالة الكاملة . أما الثالث ففيه يتصف الجهاز الانتاجى بالمرونة مع عدم سيادة العمالة الكاملة .

ففى ظروف الدول النامية حيث يتسم الاقتصاد بوجود اختناقات فى الجهاز الانتاجى وبعدم مرونة هذا الجهاز ، فلربما أدى القرض العام إلى نقص مدخرات الأفراد والمشروعات الخاصة وأثر بالتالى على معدلات التكوين الرأسمالى فى الاقتصاد بالخفض . إلا أن الأثر النهائى لهذا القرض سيعتمد على كيفية توجيه الحكومة لنفقاتها التى عقدت القرض من أجلها . فإذا وجهت الدولة نفقاتها نحو الاستهلاك العام واتجه الأفراد لمزيد من الانفاق الاستهلاكى لشعورهم بأنهم أصبحوا أكثر ثروة لامتلاكهم السندات الحكومية التى يحصلون عليها مقابل القرض . فإن ذلك سيعمل على ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم يؤدى إلى التضخم لعدم إمكان زيادة العرض الكلى فى المجتمع . ويحدث نفس الشيء إذا ما اتجهت الدولة للاصدار النقدى الجديد أو الاقتراض من الجهاز المصرفى حيث ان زيادة القوة الشرائية فى المجتمع لن يقابلها زيادة فى العرض من السلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاع متتالى فى اسعار ويؤدى إلى حدوث التضخم .

أما إذا ما وجهت حصيلة هذا القرض العام إلى الاستثمار العام لتحقيق زيادة فى الإنتاج واستغلال الموارد العاطلة بما يزيد على الأنكماش الحادث فى الاستثمار الخاص فإنها بذلك تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية وتغيير هيكل الانتاج وتحسين كفاءته وزيادة الدخل الكلى بالتالى .

وبالطبع فإن ذلك لا يتحقق بدرجة مناسبة إلا إذا كان الجهاز الانتاجى يتصف بالمرونة وهى الحالة الثالثة فى التقسيم المذكور . وفى هذا الاقتصاد فإنه لو زاد استهلاك الأفراد نتيجة لامتلاكهم السندات وزاد الانفاق الحكومى أيضاً فيزيد الطلب الفعال فى المجتمع . إلا أن مرونة الجهاز الانتاجى ستعمل على الاستجابة لهذه الزيادة فى الطلب بزيادة العرض من

السلع والخدمات من خلال زيادة معدلات التكوين الرأسمالى بما يفوق
امكانيات القطاع الخاص على تحقيق ذلك . وتتم مثل هذه الحالات بزيادة
إنتاجية الانفاق الحكومى على انتاجية الانفاق الخاص ، وهو ما يبرر اللجوء
إلى القرض العام . ومع ذلك فمن الاقتصاديين من يرى أن تلجأ الدولة فى
هذه الظروف إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة
لتوفير التمويل اللازم لإنفاقها ، لأن الضرائب أكثر فعالية فى هذه الظروف
فى تحويل المال من أيدي الأفراد إلى الدولة . ويضع بعض الاقتصاديين قواعد
للاختيار بين الضريبة والقرض العام فى هذه الحالات على أساس العمر
الانتاجى للمشروعات الاستثمارية ، فيتم اللجوء إلى الضرائب أو القرض
العام فى حالات مختلفة ، وفى حالة المشروعات التى تعطى عائداً سريعاً
ولفترة قصيرة فإن الأنسب للجوء إلى الضرائب فى تمويله لإمكان جمع تكلفة
القيام بها فى فترة قصيرة . أما إن كانت المشروعات ستعمر فترة زمنية طويلة
وتعطى منافعها خلال هذه الفترة الطويلة فإن الأنسب للجوء للقرض العام
لإمكان توزيع تكاليف المشروع على عدد من السنوات يتناسب مع العائد
منه .

ويجذب اقتصاديون معاصرون لجوء الدولة أيضاً فى هذا القسم الثالث من
الظروف المحيطة بالاقتصاد من الجهاز الإنتاجى إلى الاصدار النقدي الجديد
أو الاقتراض من الجهاز المصرفى لتمويل مشروعاتها الاستثمارية لزيادة
العرض وتحقيق التنمية . لأن زيادة كمية النقود ستقلل من سعر الفائدة
(الربوية) وتخفف بالتالى من تكلفة الاستثمار فيزيد معدل التكوين
الرأسمالى من قبل القطاع الخاص .

ويرى هؤلاء أن تشجيع الدولة للاستثمار الخاص فى هذه الظروف مناسب
جداً لتحقيق التنمية ، ولايهم فى ذلك ، أسلوب تمويله ، حيث تقوم الدولة
بعد اتمام الاستثمار وتحقيق أهداف التنمية باتباع السياسات المالية والنقدية
المناسبة لامتناع القوة الشرائية الزائدة فى الوقت الذى يزداد فيه الانتاج من
هذه المشروعات ويتجه المستوى العام للأسعار إلى الانخفاض ويتجه
التضخم نحو الزوال .

كما أن التضخم الحادث من جراء الاصدار النقدي او الاقتراض من الجهاز المصرفي يحول الدخول من أصحاب الأجور الثابتة وهم عادة من الطبقة المتوسطة ذات الميل الحدى للادخار الأقل عما لدى أصحاب الدخول غير الثابتة من ذوى المهن والأعمال الحرة وهم رجال الأعمال الذين يستفيدون من التضخم بزيادة دخولهم . وبذا تزداد معدلات التكوين الرأسمالى فى المجتمع . كما أن فى زيادة دخولهم فى إيرادات ومتحصلات الدولة من الضرائب (فى حالة اتباع الضرائب التصاعدية) .

وبالطبع فإن غيرهم من الاقتصاديين يرى فى التضخم مساوئ عديدة ويرى بناء على ذلك عدم لجوء الدولة إلى هذه الوسيلة فى تحويل مشروعاتها الاستثمارية ونفقاتها المختلفة .

أما إذا كان الاقتصاد يتم بالعمالة الكاملة فإن القرض العام الحقيقى يناسب ظروف الاقتصاد كثيراً ويكون وسيلة فعالة لمقاومة التضخم فى حالات حدوثه ، بدرجة تفوق زيادة الضرائب القائمة أو استحداث أنواع أخرى منها لا يمكن تحقيق حصيلة أكبر وفى وقت أسرع من الضرائب ، كما أنه سيكون أكثر مناسبة من فرض الضرائب من نواحي سياسية واجتماعية عديدة .

ولا يناسب هذه الاقتصاد أساليب الاصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لما تؤديه من تضخم .

أما الإقتراض الخارجى من الحكومات والأفراد والمشروعات الأجنبية أو من الهيئات الدولية فإنه إما أن يتم فى صورة نقود أو تسهيلات ائتمانية لاستيراد سلع استهلاكية أو استثمارية من الدول المقرضة بصفة أساسية وهو يعمل - إذا ما تم بصورة سليمة تناسب ظروف الاقتصاد ولم يقترن بشروط سياسية أو عسكرية أو اقتصادية مجحفة - على زيادة الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الداخلى على التنمية والاستقرار ، بإتاحة الفرصة لاستيراد الاحتياجات الداخلية من لوازم استهلاكية واستثمارية . إلا أن الواقع العملى لهذا الاقتراض يعد سيئاً للغاية حيث يمثل عبئاً على الاقتصاد الوطنى من حيث مدفوعات أصل الدين وخدمته من فوائد وغيرها ، كما قد يقترن بشروط

سياسية واقتصادية وعسكرية غير مناسبة ، بالإضافة إلى ضالة المبالغ المخصصة له وعدم كفايتها لمتطلبات الدول الفقيرة النامية .

٣ - الزكاة والسياسات المالية في الإسلام :

وفي الإسلام نجد أن للاستهلاك الخاص والاستثمار الفردي أهمية كبيرة في تحقيق التوظيف وتوازن الاقتصاد بالأساليب الاقتصادية الإسلامية في توجيهها والتأثير فيها ، والدافع الإسلامي لدى الأفراد للتكيف معها والعمل بها ، ولدور الدولة أيضاً في هذا المجال .

ومن حيث سياسة الإنفاق العام للدولة ومباشرتها لمشروعات استثمارية واتباعها لسياسات ضريبية تتناسب مع حالة الكساد والتضخم التي تواجه المجتمع . فإن هاتين الحالتين قليلتا الحدوث في المجتمعات الإسلامية ، كما ان مداهما محدود (١٩٠) .

ورغم ذلك فإن الدولة تقوم بمشروعات استثمارية هامة في مجال استغلال الثروات الطبيعية والمرافق وبعض الضروريات للمجتمع ، أو تقدم الحوافز المناسبة للقطاع الخاص للقيام بهذه المشروعات أو بعضها . ولعل تقديم الإعانات المالية وتقديم القروض بدون فائدة ، والقيام بمشروعات رأس المال الاجتماعي اللازمة لقيام وتطوير المشروعات الاستثمارية المختلفة ، وتقديم الأراضي والأصول العينية مجاناً أو بأسعار منخفضة أو بإيجارات رمزية من بين الوسائل المناسبة في هذا المجال . والتي تتفق مع الحرية الاقتصادية الإسلامية ومتطلبات تنمية المجتمع . ويمكن بالتوسع فيها أو تقييدها إحداث التأثير المطلوب في الاستثمار وفقاً لظروف الاقتصاد .

وإلى جانب ذلك فقد فرض الإسلام الزكاة والعشور والخراج وغيرها كموارد محددة القيمة لميزانية الدولة . وحدد أوجه إنفاقها وجعلها دورية كل عام ، كما جعل لها موارد غير محددة تبعاً لاحتياجات المجتمع وظروفه . وفيما يلي نناقش مختلف هذه الموارد .

(أ) الموارد المالية في الإسلام :

تتركز هذه الموارد بصفة عامة في الجوانب التالية :

١ - موارد المشروعات العامة للدولة : التي تتركز في مجال استغلال الثروات الطبيعية والمرافق العامة وبعض الضروريات التي يتطلب تأمينها للمواطنين مباشرة الدولة لعمليات إنتاجها أو توزيعها أو كليهما معاً ، علاوة على موارد الجهاز المصرفي الذي يخضع للملكية الدولة . وتستخدم هذه الموارد في ميزانية الدولة للإنفاق العام في أوجه الإنفاق التي يتحقق بها تسيير نظام المجتمع وحسن إدارته .

٢ - الزكاة والعشور والخراج وماشابهها من الموارد المحددة القيمة ، وتتولى الدولة عمليات جمعها وتباشر إنفاقها في مجالاتها المحددة بالنسبة لبعض هذه الموارد كالزكاة أو في أوجه الإنفاق المختلفة التي تتحقق بها مصلحة المجتمع .

٣ - الموارد الإضافية التي تتطلبها احتياجات المجتمع وظروف تطويره وتحقيق الأمن له ، والتي منها الصدقات والتبرعات التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات في المجتمع ، والضرائب بأنواعها المختلفة التي تفرضها الدولة لتمويل أعمالها ومشروعاتها المختلفة .

أولاً - الزكاة والعشور والخراج : تعد الزكاة والعشور والخراج أهم البنود المحددة القيمة . وهي تشمل أنواعاً عديدة منها ما هو معلوم بالنص الوارد عن رسول الله ﷺ وصحابته . ومن ما يرى بعض الفقهاء إضافته بالقياس إلى أصل فرضية الزكاة والنسب الخاصة بها ، والهدف من الزكاة كعبارة مالية تجمع بين شكر الله وعدالة توزيع الدخل ، وأغراض اقتصادية واجتماعية أخرى .

أما الأنواع المحددة بالنصوص الشرعية فهي :

- ١ - زكاة الأطنان الزراعية (زكاة الزروع والثمار) .
- ٢ - زكاة الإنتاج الحيواني (زكاة الماشية من إبل وبقرة وغنم وماعز) .
- ٣ - زكاة النقود (من ذهب وفضة وعملات معدنية وورقية أخرى) .
- ٤ - زكاة عروض التجارة (التجارة الداخلية) .

٥ - عشور التجارة (على الواردات) .

٦ - زكاة الكنوز التي تستخرج من باطن الأرض الركاك .

وهذه الأنواع من الزكاة دورية بنسب محدودة شرعاً وتؤول إلى ميزانية الدولة في حساب خاص بها للإنفاق منه على المصارف المحددة شرعاً ويضاف إليها الجزية وهي التي تؤخذ من غير المسلمين في الدولة لتقديم الخدمات ، إلا أن الجزية تدخل ميزانية الدولة لصرفها في المصلحة العامة للمجتمع .

وهناك أنواع أخرى غير دورية لعل أهمها الفيء والغنائم من الحروب . والغنائم توزع بين الجنود المحاربين وميزانية الدولة بنسبة (٤ : ١) ، ويؤول الفيء إلى ميزانية الدولة مع حصة الدولة في الغنائم للصرف منها على المصلحة العامة للمجتمع .

أما الأنواع التي قيل بها قياساً على الأنواع المحددة بالنصوص فمنها زكاة العقارات المبنية المؤجرة وزكاة الأوراق المالية (من أسهم وسندات) وزكاة الأرباح الصناعية وزكاة كسب العمل ، وزكاة المعادن ، وزكاة الثروة المائية ، وزكاة وسائل النقل المؤجرة وغيرها (١٩١) .

وتعمل هذه الموارد المختلفة وإنفاقها على تحقيق عدالة توزيع الدخل في المجتمع وتصحيح الاختلال فيه ، مما يشيع العدالة الاجتماعية ويحقق الاستقرار للمجتمع . علاوة على الآثار الاقتصادية الأخرى .

ثانياً - الموارد غير المحددة القيمة : وقد ترك تحديد هذه الموارد للتفاوت بين الأفراد في حرصهم على المال وبذلهم له وبلدى حاجة المجتمع في الضرورات والطوارئ والظروف المختلفة لذا فإنه يمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين :

١ - الصدقات والإنفاق في كافة المنافع المطلوبة للمجتمع : رغب الإسلام في ذلك بقول الله تعالى : ﴿ مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبله مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء ، والله واسع عليم ﴾ (سورة البقرة : آية ٢٦١) .

وقوله أيضاً : ﴿ آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير ﴾ (سورة الحديد : آية ٧) .

ويقول رسول الله ﷺ : « أيما مسلم كسا مسلماً ثوباً على عرى كساه الله من خضر الجنة وإيما مسلم أطعم مسلماً على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة وأيما مسلم سقى مسلماً على ظمأ سقاه الله عز وجل من الرحيق المختوم » (رواه أبو داود والترمذي) .

وقال رسول الله ﷺ : « من حفر بئر ماء لم تشرب منه كبد حرى (أي عطشى) من جن ولا إنس ولا طائر إلا آجره الله يوم القيامة (رواه البخاري في تاريخه وابن خزيمة في صحيحه) .

ومن أعمال البر أيضاً الهبات والوقف . ومن الوقف ما هو أهلى وما هو خيرى . أما الخيري فلتأمين النفقة اللازمة لأقارب الواقف وذريته ، وبانقطاع الأقارب والذرية يوجه الوقف للفقراء والمؤسسات الاجتماعية . وأما الخيري فلتحويل هبات البر والجمعيات والمؤسسات الخيرية . فعن ابن عمر أن عمر أصاب أرضاً من أرض خيبر فقال يارسول الله أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه فما تأمرني فقال ﷺ : « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » (أي ما ينتج منه) فتصدق بها عمر على الاتباع (ولا توهب ولا تورث) في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضياف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها المعروف ويطعم غير متمول (رواه الجماعة) .

ومن هذه الصدقات أيضاً الوصية فللمرء أن يوصي بثلاث تركته للفقراء والمساكين وأعمال البر النافعة للمجتمع . كذلك فهناك الكفارات ، وهناك النذور التي يوجبها الأفراد على أنفسهم في أعمال البر المختلفة ابتغاء مرضاة الله

الموارد الاضافية التي تتطلبها احتياجات المجتمع : إذا لم تكف الموارد السابقة ، ما ذكر منها ضمن الموارد المحددة القيمة أو الموارد غير المحددة

القيمة احتياجات المسلمين فإن للحكام أن يطالبوا الأغنياء بأداء ما يلزم الفقراء من الحاجات الأصلية من مأكّل وملبس ومسكن ورعاية صحية وتعليم وغيرها . ولا يتوقع هنا مشاكل كبيرة في تجاوب القطاع الخاص مع السياسة العامة للدولة في هذا الصدد لأنّ الأفراد بالتجاوب مع أوامر الدولة فيما يتعلق بمصلحة واضحة للمجتمع .

أي أن الدولة - كما هو منطوقاً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية - يتعين عليها جمع الزكاة وإنفاقها في مسالكها الشرعية المحددة بقوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ (سورة التوبة : آية ٦١) .

فإن لم تكن موارد الزكاة كافية طلبت الحكومة من الأغنياء القيام بواجباتهم فإن هم أبوا أجبرتهم . وللدولة في ذلك أن تنشئ جهازاً مركزياً للزكاة وأجهزة محلية فرعية لجمع وتوظيف أموال الزكاة والصدقات والتبرعات في كافة احتياجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية شاملة البعدين القومي والإقليمي لهذا المجتمع ، وهذا لا يحتاج المجتمع إلى تخصيص أو البحث عن موارد أخرى من ميزانيته العامة للشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعي والبر والهيئات والجمعيات الخيرية ورعاية الفقراء وأسّر المقاتلين والشهداء ، ولا تتحمل ميزانيته الديون المعدومة ، ويقل العبء الذي تتحمله في مجال التعليم والصحة والمرافق العامة (١٩٢) .

وللدولة عند الحاجة أن تقوم بتحصيل الزكوات مقدماً عن سنوات تالية ، وبالاقتراض من الأغنياء أو المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بدون فائدة بالطبع ، وهو يدخل ضمن ما يعرف بسياسة الدين العام السابق ذكرها . وهو ما يمكن اتباعه لتمويل النفقات الطارئة للحكومة في حالات محدودة كالنفقات الحربية والاستهلاك .

فعن علي أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك (رواه أبو داود والحاكم) .

وعن علي أيضاً أن النبي ﷺ بعث عمر على الصدقة فقبل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم النبي ﷺ فدافع النبي ﷺ عن خالد والعباس . وكان مما قاله أنا كنا قد احتجنا فاستلفنا العباس صدقة عامين (أخرج البيهقي) .

أما النفقات الاستثمارية فإنه يمكن تمويلها على أساس المشاركة في عائد الاستثمار من مشروعات التنمية المختلفة (١٩٣) . وهو ما يتخذ صوراً عديدة كالمشاركة في رؤوس الأموال لمشروعات ومنشآت استثمارية معينة - ثبت جدواها الاقتصادية من الدراسات التي قامت بها الدولة - عن طريق طرح أسهمها للجمهور كشركات مساهمة يمتلكها الأفراد أو تكون ملكيتها مشتركة بين الدولة والأفراد . ومن الممكن تقديم حوافز للاشتراك في هذه الشركات بتقديم خدمات أو دعم من قبل الدولة . أو إصدار سندات أو شهادات استثمار عام في كافة المشروعات على أن تكون مختلفة القيم والأجل لتناسب مختلف الرغبات في المشاركة وعلى أساس الربح والخسارة وليس الفائدة . وتشجيعاً للأفراد على الإقبال على هذه الأسهم وتلك الشهادات تجعل الأسهم والشهادات قابلة للتداول في سوق المال (١٩٤) .

وبالطبع فليست هذه هي الصورة الوحيدة للاستثمار إذ يمكن اتباع أساليب أخرى وصور عديدة ما دامت تراعى فيها مشروعية النشاط وأساليبه .

ويقترح د . صديقي أن تلجأ الدولة إلى تمويل المشروعات الحكومية التي تباع منتجاتها في الأسواق عن طريق المشاركة أو المضاربة لتوفير الموارد الرأسمالية اللازمة من الأفراد والمؤسسات المختلفة في المجتمع . أما المشروعات التي لا تباع منتجاتها في الأسواق فإنه يمكن توفير التمويل اللازم لها باستخدام القروض أيضاً في التمويل وإصدار شهادات للمواطنين بهذه القروض كما سيأتي فيما بعد ضمن سياسات الاقتراض الحكومي . ولا تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد إلا في الحالات غير العادية كحالات الجوائح والحروب والظروف غير الطبيعية ضمن اجراءات مالية أخرى حتى

يضيق أثرها إلى أضيق الحدود في أحداث تضخم وعدم عدالة في توزيع الدخل في المجتمع .

أما أقتراحه بخصوص أسهم المشاركة أو المضاربة فعلى النحو التالي :

أن تصدر الدولة أسهماً بصفات متفاوتة ولفترات زمنية مختلفة سواء للمضاربة أو المشاركة . أما أسهم المضاربة فإنها عبارة عن شهادات لتزويد المشروعات برأس المال اللازم ولا تعد شهادات تمليك لحصص في هذه المشروعات لذا فإنها لا تخول أصحابها حق المشاركة في إدارة المشروعات أو ملكيتها . وهى بهذا تختلف عن أسهم المشاركة في المشروعات العامة التى تعد وثائق تمليك وتخول أصحابها حق المشاركة في إدارة وتملك المشروعات العائدة عليها هذه الأسهم . وأسهم المضاربة لا تباع الا بواسطة مؤسسات الدولة فقط ولا يسمح لمشتريها بنقل ملكيتها أو إعادة بيعها أو استبدالها . وتدفع قيمة الأسهم عند انقضاء أجلها مع الأرباح السنوية للمشتري وفى حالة وفاته فلورثته . ويمكن حساب نصيب الأسهم من الأرباح على أساس سنوى أو نصف سنوى ، وإن كان موعد سداد الأسهم أطول من ذلك كأن تكون واجبة السداد بعد عام أو عشرة أعوام فيدفع نصيب الأسهم من الربح عند عمل المرجعة السنوية . أما فى حالة الخسارة فيخطر المساهمون بأن رأسالمهم سينقص بنسبة الخسارة وقت السداد وينبغى ألا يطلب منهم مواجهة الخسارة (١٩٥) . ويدفع للمساهمين قيمة مساهماتهم مع اضافة الربح أو خصم الخسارة التى تكبدها المشروع خلال فترة عمر الأسهم عند انقضاء أجلها . وتكون التسوية أيسر إذا طابق عمر المشروع عمر الأسهم . ويجب أن يحتوى كل سهم على تاريخ استحقاق السداد بعد حساب الربح أو الخسارة ، وعلى الشروط التى تحدد كيفية المشاركة فى الربح بين الدولة والمساهمين .

وتقوم الدولة فى كل عام بإصدار أسهم مضاربة جديدة لتوفير موارد مالية جديدة ، كما تقوم أيضاً بدفع قيمة الأسهم السابقة التى حان موعد سدادها . ويتعين على الدولة مراقبة نفقات المؤسسات الادارية وعلى الأجهزة الأخرى وسير أعمالها أيضاً من حيث الانتاج والأسعار والأرباح حتى تسجح

المؤسسات في تحقيق الأهداف المحددة لها ضماناً لاستمرار هذه الطريقة في التمويل وتحقيق نتائج حسنة من جرائها على الاقتصاد وعلى المساهمين ولمنع التقلبات الحادة في أرباحها .

ويمكن للدولة في حالة انخفاض الطلب على أسهم المضاربة - إن حدث - أن تتخذ إجراءات مختلفة لمواجهة ذلك كتغيير نسب المشاركة في الأرباح أو إعفاء جزئى أو كلى من الضرائب على الأرباح على أسهم المضاربة في القطاع العام لزيادة إقبال الأفراد والمؤسسات التمويلية على هذه الأسهم .

ويتعين على الدولة أن تستثمر أموال الأسهم في المؤسسات التي حددتها في هذه الأسهم وألا تتخذ من الاجراءات ما يؤدي إلى تغيير طبيعة المشروعات أو تحدث ضرراً بحملة الأسهم . وإذا اقتضت المصلحة العامة ذلك فلا بد من إخطار أصحاب الأسهم قبل وقت كاف ليتمكنوا من سحب رؤوس أموالهم لمن يرغب في ذلك .

وأما أسهم المشاركة فإنها تعطى صاحبها الحق في ملكية رأس المال وفي إدارة المشروعات . ولا بد من صياغة اللوائح والانظمة بما يكفل حق المساهمين في إدارة المشروعات بما يحقق مصالحهم ولا يتعارض مع المصلحة العامة ، وتقرر الحكومة والشركاء العائد من الأرباح لكل سهم ، ويقسم الربح حسب نسبة المساهمة في رأس المال المستثمر . ومن الممكن بيع هذه الأسهم في الأسواق ولكل حامل سهم الحق في بيع أسهمه ويتحكم الربح المتوقع في أسعار الأسهم في السوق . ويمكن للبنك المركزى التدخل للمحافظة على استقرار أسعار هذه الأسهم وحمايتها من التقلبات الحادة . كما أن تدخل البنك المركزى مطلوب في ذلك للسيطرة على الائتمان .

ويقترح أيضاً أن يكون حجم أسهم المشاركة وأجلها في مستوى أعلى من أسهم المضاربة التي تصلح لصغار المستثمرين . وأن تستعمل أسهم المشاركة في المؤسسات الحكومية لاجتذاب مبالغ كبيرة للاستثمار طويل الأجل وأما اسهم المضاربة فلمدد أقصر وبقيم أقل . ويرى أن يكون تقسيم الأرباح بحيث يضمن أرباحاً أعلى لأسهم المشاركة عن أسهم المضاربة . وأن يتم

استثمار أسهم المضاربة في المشروعات الأقل مخاطرة والأكثر ضماناً . وستكفل هذه الاجراءات توافر جميع أنواع الأسهم ، وتعطى للمستثمرين من صغار المدخرين وكبارهم ، وللأفراد والبنوك والمؤسسات المالية خياراً أوسع يفى برغباتهم .

ويرى ان شراء البنك المركزى لأسهم المضاربة والمشاركة سيكون بمثابة تحويل رءوس أموال كبيرة للقطاع العام . فإذا مول البنك ذلك بإصدار نفود جديدة فسيكون ذلك بمثابة تمويل بالعجز ، وفعل البنك المركزى ذلك يكون سلبياً عند حاجة الاقتصاد لمزيد من السيولة نتيجة للتوسع الاقتصادى . واستثمارات القطاع العام يتبعها زيادة فى الإنتاج مما يجعل مضار التمويل بالعجز أقل حدة . إلا أنه لا بد من الأخذ فى الحسبان مضار التمويل بالعجز ومخاطرة ، وأن تستعمل هذه الأموال فى زيادة الإنتاج بشراء المصانع والآلات والمعدات والمواد الخام والسلع النهائية لأن زيادة السلع والخدمات فى مقابل زيادة الإصدار النقدى تجعل التضخم الناشئ عنه أقل حدة .

وإذا لم يصدر البنك المركزى نفوداً جديدة بل مول شراءه للأسهم من المبالغ المودعة لديه من البنوك التجارية فلا يكون ذلك تحويلاً بالعجز ، لأن الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية إن هى إلا مدخرات للأفراد أودعت فى البنك المركزى ، لذا فإن استخدامها لا يؤدى إلى زيادة فى الطلب الفعال .

وبالنسبة لما يفعله البنك المركزى فى شراء هذه الأسهم المختلفة . فإن البنك المركزى يستطيع شراء أسهم المضاربة التى تصدرها الدولة ولا يستطيع بيعها للأفراد بل يمكنه الحصول على قيمتها من الحكومة عند انقضاء أجلها فقط أما اسهم المشاركة فيستطيع شرائها كما يستطيع بيعها أيضاً .

الضرائب : للدولة فى حالة عدم كفاية موارد الزكاة والصدقات والتبرعات والاقتراض والمشاركة وغيرها من أوجه التمويل المختلفة للقيام بكافة واجبات الدولة فإن للدولة فى هذه الحالة فرض ضرائب عادلة تراعى فيها قواعد الشريعة الإسلامية فى رعاية مصالح الناس وعدم التضييق عليهم وتوفير

العدالة الكاملة في فرضها وجبايتها وصرفها ، وقد عدت بعض المصادر الفقهية (١٩٦) بعد معالجة لإمكانية فرض الضرائب في المجتمعات الإسلامية وأنه من الممكن الأخذ بها ، شروطاً يلزم توافرها ورعايتها في فرض الضرائب في هذه المجتمعات لعل من أهمها :

١ - أن تكون هناك حاجة حقيقية إلى المال مع عدم وجود مصدر آخر له .
سوى الضرائب فقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام للسلطان قطز في مصر حين أراد فرض ضرائب لتوفير المال لتجهيز الحملات لصد التتار عن بلاد المسلمين أنه يجوز له فرض الضرائب على الرعية بشرط عدم بقاء شيء من المال في بيت المال (الخزانة العامة للدولة) وأن يبيع السلطان ما يتوفر لدى الدولة من كساء مذهب مخصص للأمراء والحاشية ، وآلات نفيسة وأن يباع ما لدى الجند من أموال وآلات فاخرة قبل أن يتجه لفرض الضرائب على عامة الشعب . وقال الشيخ محي الدين النووي للسلطان بيبرس بنفس الخصوص ولنفس المهمة (قتال التتار) أنه لايجل فرض ضرائب على الشعب قبل استنفاد ما في بيت المال وما يتوفر لدى الدولة من موارد أخرى من أراض ومزارع ونقود وغيرها .

٢ - العدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين المكلفين كل على قدر مايتوفر له من موارد وما عليه من نفقات وأعباء وديون . . الخ .

٣ - أن يتم توجيه الحصيلة منها لمصالح عامة مشروعة يتحقق بها منفعة وليس أفراد أو طوائف معينة .

٤ - أن تتم الموافقة عليها من خلال أهل الاختصاص والمشورة ، وأن تخضع إجراءات جمعها وإنفاقها للرقابة الشعبية .

إلا أن هذه الضرائب لا تقوم مقام الزكاة ولا تغني عنها لاختلاف كل منهما في فرضيته وقيمته ومصارفه وأهدافه . فعلى الرغم من التشابه بين الزكاة والضرائب في بعض الجوانب والتي تتمثل في أن الزكاة كالضريبة شخصية على المكلف بها وأن دافعها ليس حراً في أدائها ولا في اختيار سعرها أو ما يدفع

منها أو كيفية الدفع أو مواعده ، وأنه لا يشترط في آدائها تحقيق منفعة أو مصلحة لدافعها بل أن منفعتها للغير ، وأنها تكون على القادرين فقط . فإن هناك أوجه للاختلاف بينها لعل منها أن الزكاة عبادة وفريضة دينية لا تسقط إلا بأدائها ولا يقوم مقامها إنفاق آخر مهما بلغ ، وأن إنفاقها مخصص في أوجه محددة لا يجوز الخروج عليها ، وأن أنصبتها وأوعيتها ومعدلاتها ثابتة لا يجوز تعديلها أو تعطيتها كما هو الحال في الضرائب التي تختلف باختلاف الظروف والأجهزة المشروعة لها .

الاقتراض :

قد تحتاج الدولة إلى قروض لتمويل احتياجات طارئة أو الوفاء بالتزامات حان سدادها ، ولم تتوفر الإيرادات من مصادرها المعتادة بعد . مما تلجأ معه الدولة إلى إصدار سندات حكومية على الخزنة العامة للدولة للحصول على القروض اللازمة . ومن الممكن استخدام الاقتراض في هذا المجال مع الضرائب أيضاً في حالات التضخم للحد من التضخم ، أو وحدها في حالات عدم إمكان فرض الضرائب أو فشلها في تحقيق الهدف منها ، وهي بذلك وسيلة للتحكم في الطلب الكلي ، حيث أن الحصول على القروض يخفض منه ، وإعادة سداد القروض يزيد من مستوى الطلب الكلي .

كما أن هناك بعض المشروعات العامة التي لا يمكن للدولة الحصول على التمويل اللازم لها عن طريق المضاربة أو المشاركة السابق مناقشتها . حيث أن هذه المشروعات تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة في استثمار طويل الأجل . لا تباع منتجاتها للناس مثل مشروعات الصناعات العسكرية والخدمات والمرافق العامة ومشروعات الطاقة المختلفة .

ومن الممكن أن تلجأ الدولة في هذه الحالات المختلفة إلى الاقتراض من الأفراد والجهاز المصرفي والمؤسسات التمويلية غير المصرفية في الاقتصاد ، وتحصل من خلال هذه القروض على التمويل اللازم سواء للأجل القصير أو الاجل الطويل مقابل سندات تصدرها لهذا الغرض إلا أنه لا تستحق هذه السندات فوائد ولا يشارك حاملوها أو مالكوها في ربح ولا خسارة .

وفي الاقتصاد الاسلامى يتوفر لهذه القروض المناخ المناسب لتمويلها على هذا الأساس غير الربوى بدرجة الانتاج لغيره من الاقتصاديات الأخرى والتي لاتتعامل عادة فى هذه القروض إلا على أساس ربوى .

ويقترح د . صديقى (١٩٦) نظاماً لهذه القروض على النحو التالى :

إن الأفراد فى المجتمع الاسلامى يجدون فى إقراضهم للدولة بدون فائدة ثواباً فى آخرتهم يعطيه الله لهم دون ما تضحية كبيرة . كما أن الأفراد الذين لا يستثمرون أموالهم لعدم رغبتهم فى تعرضها للمخاطرة ويودعونها فى حسابات ادخارية لدى البنوك التجارية يجدون من المناسب تمويل هذه المدخرات من البنوك التجارية إلى الحكومة حيث أن الايداع لدى الحكومة أكثر أمناً وضماناً لارجاع النقود عند انتهاء مدة القرض .

وإذا لم يتحقق للدولة المبالغ الكافية من القروض فإنها يمكنها استخدام الحوافز المعينة على ذلك كمنح إعفاءات ضريبية لتشجيع الأفراد للحد من الاستهلاك ولزيادة الادخار وتقديم هذه المدخرات كقروض للدولة ، ولتحويل مدخراتهم من البنوك التجارية إلى الحكومة .

والإعفاء الضريبى على المدخرات المحولة من البنوك التجارية يكون من الضرائب المفروضة على رأس المال . أما الاعفاء الضريبى على المدخرات الجديدة فسيكون من الضرائب المفروضة على الدخل . ويرى د . صديقى أنه إذا لم تكن هناك ثمة ضرائب على رأس المال فإنه بالأمكان اعفاء جانب من ضريبة الدخل الواجب سدادها بنسبة من القروض المقدمة للدولة (من حسابات ادخار فى البنوك التجارية) . وتقتصر هذه الاعفاءات على سنة تقديم القروض فقط ، ولا تمتد إلى سنوات أخرى من عمر القرض إن كانت مدته أكثر من عام حتى لاتكون مدخلاً للربا . وبالطبع لن يستفيد من الاعفاء الضريبى إلا ذوى الدخل العالية ، أما محدودوا الدخل فلن يفيدوا من ذلك .

وفي مقابل هذه القروض تصدر الدولة شهادات لإثبات حقوق المقرضين لها ، يبين فيها تاريخ السداد والجهة التى سيتم عن طريقها السداد . ويتعين

أن لا يصاحب ذلك صعوبات أو نفقات يتحملها المقرضون . وبالطبع من الممكن إختلاف آجال وقيم القروض . ويرى د . صديقي أن تكون الحكومة وحدها هي الجهة التي تصدر الشهادات ولها وحدها حق بيعها ، وأن لا يسمح بنقل ملكيتها أو بيعها حتى لا تكون مدخلاً للربا .

ومن الممكن كحافز أيضاً أن تستخدم شهادات القروض كضمان مقابل حصول الأفراد والمؤسسات على قروض من البنوك التجارية حين يحتاجون لذلك . وبالطبع فتستخدم في ذلك القروض التي اقترت موعداً سدادها أو يقارب موعداً سدادها موعداً سداد هذا القرض الذي عليها من البنوك .

وبالمقابل تستخدمها البنوك التجارية أيضاً في الاقتراض من البنك المركزي في حدود نسبة الاقتراض المسموح بها من البنك المركزي للبنوك التجارية . ويمكن إعطاء معاملة تفضيلية بزيادة نسبة هذا الاقتراض لشهادات القروض الحكومية أو تمويل شرائها إذا كانت هناك حاجة لذلك - عن النسبة التي تمنح للبنوك التجارية المقابلة للقروض الموجهة للقطاع الخاص .

ولسداد قيمة القروض التي حصلت عليها الدولة بهذه الشهادات فإنه تستخدم إيرادات الحكومة المختلفة في ذلك ، بما في ذلك من امكانية اقتراض جديد أو فرض ضرائب (١٩٨) .

وإذا عجزت الحكومة عن السداد فإنه يمكنها أن تلجأ للتمويل بالعجز ببيع هذه الشهادات للبنك المركزي مقابل إصدار نقدي جديد (١٩٩) .

ومن الممكن كذلك أن تلجأ الدولة لاستخدام المدخرات الصغيرة لدى صناديق التوفير بمكاتب البريد في تمويل احتياجاتها للاقتراض ، أو أن تفتح لصغار المدخرين حسابات قروض قصيرة الأجل في البنوك أو مكاتب البريد تيسر على الأفراد الادخار وتوفر للدولة بعضاً من احتياجاتها بدون فائدة ، مع إعطائها بعض التسهيلات لأصحاب هذه الحسابات بإمكانية التمويل من حساب إلى آخر . أو أن تستخدم هذه المدخرات على أساس المضاربة بإنشاء بنوك تجارية لها فروع في جميع أنحاء البنوك ويكون من مهامها فتح حسابات

الإدخار لهؤلاء وتجميع مدخراتهم فيها لكي يشاركوا الدولة بها في عمليات مضاربة مشروعة .

وتساعد شهادات القروض الحكومية في التحكم في الطلب الكلي ، بيعها وشرائها تبعاً لظروف الاقتصاد ، وحالة الميزانية المطلوبة لمواجهة هذه الظروف من عجز أو فائض .

الإصدار النقدي الجديد :

بين الفقهاء المسلمون كثيراً من أحكام إصدار النقود في الاقتصاد الإسلامي ، وسوف تبين هذه الأحكام بالتفصيل المناسب ضمن تنظيم عرض النقود كأحد مباحث السياسة النقدية في الإسلام في الفصل التالي .

ومع ذلك يرى د . صديقي كما سبق أن بالإمكان إصدار نقدي جديد أو ما يعرف بالتمويل بالعجز كأحد الأساليب الممكنة لتغطية احتياجات الدولة إلى إيرادات تغطي نفقاتها في ظروف الطوارئ والحروب .

ولم ير الفقهاء ذلك بل كما سيأتي يتعين عدم إصدار نقدي دون حاجة اقتصادية - أي يتناسب حجم النقود في المجتمع مع الحاجة إلى تمويل المعاملات الاقتصادية للمجتمع - وهو ما يجد ضابطه في الربط بين عرض النقود وحجم الناتج القومي . لما يترتب على هذا الإصدار غير المبرر بهذا الأسلوب من تضخم يضر بالقيم وبعادلة توزيع الدخل في المجتمع . وعدم إمكان التغلب على آثاره فيما بعد .

الفصل الثالث : السياسات النقدية

يقصد بالسياسات النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد ، وتهدف الدولة من ذلك إلى تحقيق عدة أهداف لعل من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع ، والتحكم في التقلبات بالمحافظة على ثبات الأسعار واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد ، وسعر صرفها في التعامل الخارجي .

علاوة على محاولة المحافظة على مستوى العمالة الكاملة للاقتصاد والتخفيف من البطالة ، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات ، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية .

١ - أهداف السياسات النقدية في المجتمعات المختلفة :

تختلف أهداف السياسات النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة ، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات .

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تتركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي ، في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة ، وتتبع الدولة في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك وغيرها ، والسياسات النقدية النوعية مثل التأثير في الائتمان لأغراض المضاربة وغيرها . إلا أن السياسات النقدية لاتعد كافية في تحقيق هذه الأهداف وفقاً للآراء الكينزية في ذلك (٢٠٠) مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا المجال . وذلك لأن هناك مدى لاتتجاوزه الدولة في خفض سعر الفائدة أو زيادة عرض النقود أو غيرها من الوسائل الأخرى .

أما في الدول النامية فإن الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية (ومن بينها السياسات النقدية) تتركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها . ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية لذلك تخلف الاقتصاد الوطني واختلال بنيانه وتخلف النظام المصرفي القائم ومحدودية نطاقه وتأثيره ، فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية ومحدودية نشاطها (٢٠١) .

ويتطلب تطوير هذه الدول ودعم تنميتها تطوير أجهزتها المصرفية والائتمانية لتتفق مع ظروف هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات تنميتها ، ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمل هذه الأجهزة ، وتوجيه نشاطها نحو خدمة أهداف التنمية الاقتصادية وباقي الأهداف الأخرى للمجتمع .

ومن بين أسس التطوير المناسبة في هذا المجال :

١ - إصلاح النظم النقدية وما يتطلبه ذلك من دعم المصرف المركزي للدولة وإحكام رقابته على نشاط البنوك والمؤسسات المالية خاصة في مجال التسهيلات الائتمانية من حيث نطاقها وآجالها وصورها المختلفة .

٢ - توفير المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمار المرغوب . وما يستلزمه ذلك من توفير المؤسسات العاملة في هذا المجال على اختلاف أنواعها ومستوياتها بالقدر الكافي وانتشار ميادين أعمالها في كافة الأقاليم .

٣ - اتباع السياسات النقدية المناسبة للأوضاع الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية حتى لا تحدث اختلالات نقدية تؤثر على مسار التنمية وعلى توزيع الموارد في المجتمع .

٢ - أسس السياسات النقدية في الإسلام :

يهدف الإسلام من خلال تنظيماته المترابطة والمتكاملة للحياة إلى دعم المقدرة الاقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة - كأحد الأهداف المختلفة لهذه التنظيمات - ويعمل على إتباع كافة السبل التي تعين على ذلك . وفي مجال السياسات والأنظمة النقدية والمصرفية ترد التنظيمات الإسلامية التالية :

١ - تنظيم الجهاز المصرفي : قامت الدولة الإسلامية في بداية الأمر بسك النقود (٢٠٢) لتمييز الخالص من المغشوش منها وتحديد مقدارها ومراقبة المتداول منها منعاً للغش وحفظاً للحقوق وتحقيقاً لاستقرار الأسعار . وهذه الوظيفة من أعمال السيادة للدولة التي لا يجوز قيام غيرها به . وهو ما يعني في نظر بعض العلماء المسلمين تملك الدولة لكل من هيئة سك العملة والمصرف المركزي الذي يصدر النقود ، والمصارف التجارية التي يمكنها خلق النقود (نقود الودائع) في المجتمع ، أو الإشراف عليها ووضع السياسات النقدية والمناسبة لسير هذه المصارف حتى لا تؤدي إمكانية خلق النقود هذه من قبل الجهاز المصرفي إلى تضخم وإضرار بالقيم وإفادة للممولين على حساب غيرهم من طوائف المجتمع . كذلك فإن هذا الإشراف يضمن تكييف العمل بالمصارف حتى يتفق مع أحكام الشريعة وخدمة أهداف المجتمع والاتساق مع خطط وبرامج التنمية وظروف المجتمع المختلفة . فالسياسة النقدية في هذا المجال تهدف إلى تقليل التضخم والقضاء عليه ، وتوفير المناخ المناسب لزيادة فرص الاستثمار والتنمية . ولهذا يرتبط معدل التوسع النقدي في الاقتصاد الإسلامي بمعدل النمو الحقيقي في الناتج الكلي من السلع والخدمات كما سيأتي في تنظيم عرض النقود .

٢ - توفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار : بسببه المختلفة والموافقة للخطط والبرامج الانمائية في المجتمع ، وما يتضمنه ذلك من إلغاء الفائدة على رأس المال ووضع نظام المشاركة في الربح والخسارة بدلاً عنه .

تنظيم عرض النقود : وهو ما يجد ترجمته في الصلة الوثيقة للسلطات النقدية في المجتمع بجهاز التمويل ، وعدم إصدار النقود إلا بأسباب اقتصادية فعلية لا تؤدي إلى إضرار بالقيم أو مكاسب للبعض على حساب الآخرين . فمن المعلوم أن التقلبات في القدرة الشرائية للنقود ونتيجة لاختلاف عرضها ، أو ما يمكن التعبير عنه بصورة أخرى بتقلبات الأسعار ، تؤدي إلى آثار كبيرة في المجتمع بتغيير قيمة الأصول أي الثروات في المجتمع ، وتغيير دخول الأفراد أيضاً ، فعند انخفاض قيمة النقود (أو ارتفاع الأسعار) يعاد توزيع الثروة لصالح بعض الطوائف في المجتمع

(ومنهم المدنين) . وعند ارتفاعها يعاد توزيع هذه الثروة لصالح البعض الآخر (ومنهم الدائنين) . كذلك فإن في انخفاض قيمة النقود ضرراً على أصحاب الدخول الثابتة أو القليلة المرونة والحساسية في المجتمع ومثلهم أصحاب الأجور والمرتبات والمعاشات والإعانات الاجتماعية ، إذ أن الأجور والمرتبات وغيرها لا ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار ، كما أنها تتخلف عنها زمنياً أيضاً حيث يحدث ارتفاع الأسعار أولاً . ثم إذا استمر هذا الارتفاع في الأسعار تجهد الأجور للزيادة ولكن بمعدل أقل .

أما المنظمون وأصحاب الأعمال وأصحاب الأراضي والعقارات وغيرهم من طوائف المجتمع الذين يستطيعون تغيير دخولهم النقدية مع تغير الأسعار ، وبنسبة تزيد على نسبة الزيادة في مستوى الأسعار ، فإنهم يستفيدون بصفة عامة من ارتفاع الاسعار . كما أن لارتفاع الأسعار تأثير على صور الاستثمار في المجتمع باتجاه رؤوس الأموال إلى استثمارات غير منتجة كالمضاربة على الأراضي والعقارات وماشابهها . ويعمل انخفاض الأسعار تأثيراً عكسياً لما يحدثه الارتفاع المذكور في الأسعار

ولذا فإن الفقهاء المسلمين كانوا يرون ثبات قيمة النقود لأنها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم . ومن هؤلاء الغزالي وابن قيم الجوزية والمقرئزي وابن عابدين ، لذا فإن عرض النقود في المجتمع لا يتم إلا بأسباب اقتصادية وأنه لا يتم إلا من قبل البنك المركزي للدولة . كما أن مجال خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية محكوم بسياسة الدولة التي إما أن تمتلك هذه البنوك أو تشرف عليها حتى يكون إصدار النقود في الحدود التي تسمح بها الدولة . وبذا فإن كمية النقود في المجتمع تتفق مع الاحتياجات الفعلية ، ولا يكون هناك مجال لتوسع نقدي يفوق متطلبات التوسع في الاقتصاد .

وعلى هذا فإن التضخم الذي يصاحب تكوين رأس المال الاجتماعي (الطرق والكبارى والسدود . . الخ) في أولى مراحل التنمية بالدول النامية ، نتيجة للإنفاق الاستثماري وزيادة التدفقات النقدية في المجتمع دون إنتاج يقابلها قليل الحدوث ومحدود النطاق في المجتمعات الإسلامية

لتقييد الإصدار النقدي بالاحتياجات الاقتصادية ، ولاتساع نطاق النشاط الاستثماري وعدم اقتصره على التجهيزات الأساسية في الاقتصاد للدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في الاستثمار وللحاجة إلى الإنفاق الاستثماري في توفير الاحتياجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع أيضاً ، وهي تعمل جميعاً على زيادة التدفقات السلعية في المجتمع وتقليل احتمالات ونطاق التضخم فيه . فالسياسة النقدية في المجتمع الإسلامي خادمة في المقام الأول لسياسة التنمية ، توفر لها متطلباتها من الاستقرار والتوسع النقدي المناسب .

ضوابط الطلب على النقود : يقوم الطلب على النقود في المجتمع بصفة عامة وفقاً للنظرية الكينزية على دوافع المعاملات والاحتياط والمضاربة والتي تشكل في مجموعها ناعرف بتفضيل السيولة .

أما الطلب على النقود للمعاملات فإنه يشير إلى النقود التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات للقيام بوظيفتها كوسيلة للتبادل والحصول على مشترياتهم المختلفة . وهذا الطلب يتوقف على الدخل القومي وبعض العوامل الأخرى الأقل أهمية كالتركيب السلعي للناتج القومي وحجم المبيعات وعادات الدفع والعرف التجاري وسعر الفائدة على رأس المال .

وأما الطلب للاحتياط فهو الطلب على النقود للقيام بوظيفتها كمخزن للقيمة وذلك للانتفاع بها عند الحاجة ، وهو يرتبط أساساً بالدخل القومي وبعض العوامل النفسية للفرد والظروف المحيطة به .

ويتوقف الطلب على النقود بغرض المضاربة على سعر الفائدة على رأس المال . وتطلب الأموال في هذه الحالة للقيام بها في استثمارات مختلفة حين تتاح الفرصة لذلك مستقبلاً .

وفي المجتمع الإسلامي فإن الطلب على النقود في المجتمع بأقسامه الثلاث محكوم باعتبارات مختلفة عن تلك السائدة في المجتمعات الأخرى تجعل التفضيل النقدي في المجتمع الإسلامي أضيق عما هو عليه في المجتمعات الأخرى .

ويعد الطلب على النقود للمعاملات أهم أقسام الطلب على النقود في المجتمعات الإسلامية وأنه مرتبط بحجم الدخل القومي . أما القسمين الآخرين فأولهما وهو الطلب بدافع الاحتياط فإنه محدود بكل من الدخل القومي ومقدار نصاب الزكاة على النقود ، لذا فهو بشكل نسبة صغيرة من الطلب للمعاملات ، أما الثاني وهو الطلب بدافع المضاربة فإنه لا يتأثر بالفائدة على رأس المال لأنها غير موجودة في الاقتصاد ، كما أنه محدود لمحدودية مجالات المضاربة المباحة بشروطها الشرعية ، وهو يعتمد على معدلات المشاركة في الربح .

وقبل التعرف على الأدوات المختلفة ، فسنبين أولاً أثر هذه السياسة النقدية ومدى فعاليتها أولاً ، وأثر توقيتها على النشاط الاقتصادي . وسيتم ذلك باستخدام الأشكال البيانية كما تم في السياسة المالية .

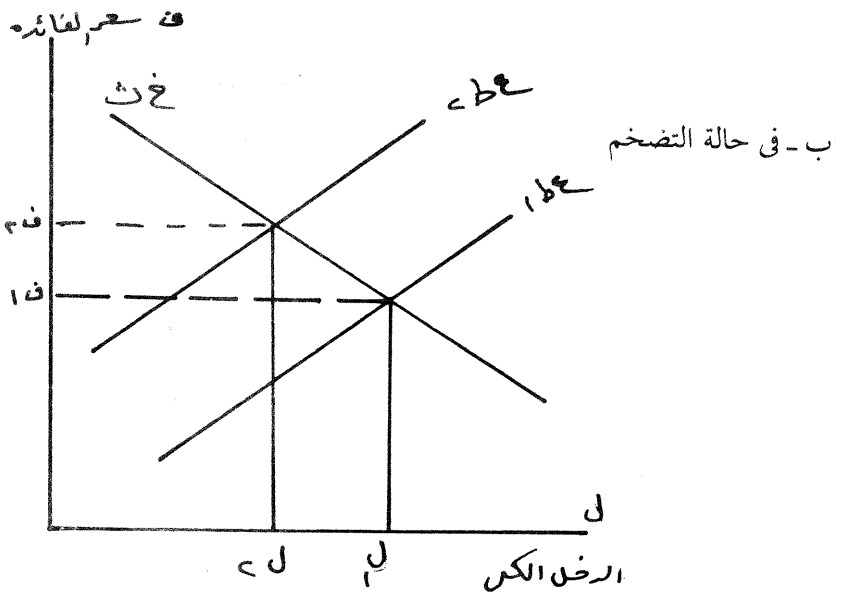
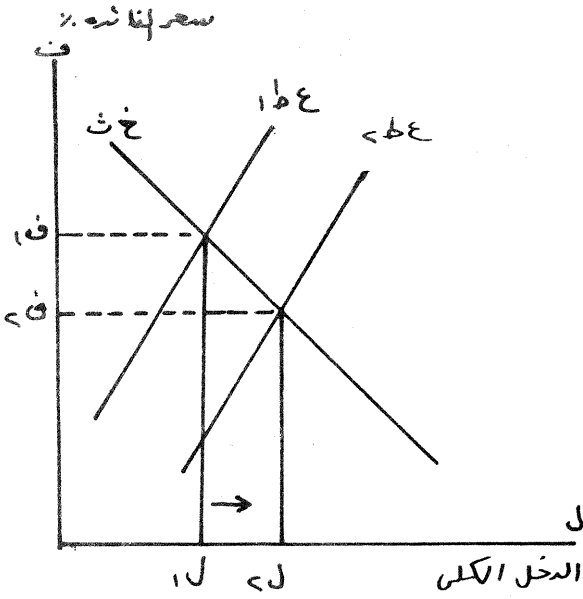
٣ - أثر السياسة النقدية وفعاليتها :

يبين الشكل البياني رقم (٨٢) بقسميه أثر السياسة النقدية في حالتين مختلفتين من النشاط الاقتصادي أولاهما في القسم أ تتعلق بالبطالة ، والأخرى في القسم ب تتعلق بالتضخم .

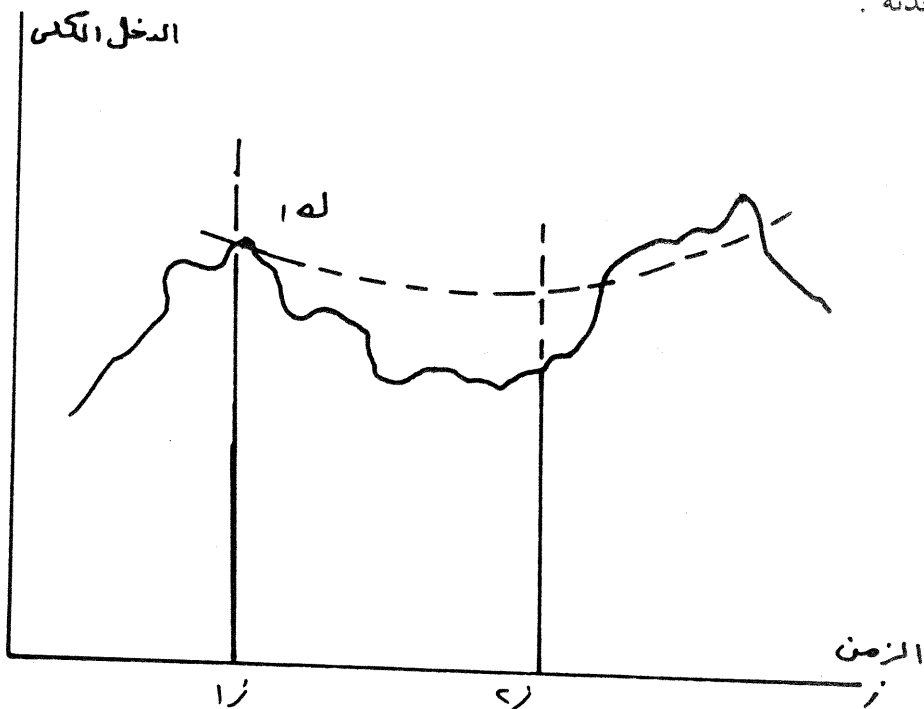
أما القسم أ فيشير إلى أن السياسة النقدية التوسعية (في حالة البطالة) أي زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . فزيادة عرض النقود تنقل منحنى ع ط_١ إلى اليمين في الوضع ع ط_٢ ، وينخفض سعر الفائدة التوازني بين منحنى ع ط_١ ، وخ ث من ف_١ إلى ف_٢ وهو السعر المحقق للتوازن الجديد بين ع ط_٢ ، خ ث ، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم الانفاق الكلي فالدخل الكلي ، وبذا ينتقل مستوى الدخل من ل_١ إلى ل_٢ .

أما القسم ب فيبين أن تعرض الاقتصاد للتضخم يستدعي إنقاص عرض النقود مما ينقل منحنى ع ط_١ إلى اليسار في الوضع ع ط_٢ ، فيزيد سعر الفائدة من ف_١ إلى ف_٢ ، فيقل الاستثمار ومن ثم الدخل الكلي من ل_١ إلى ل_٢ .

شكل بياني رقم (٨٢)
 أثر السياسة النقدية
 أ- في حالة البطالة



ويبين الشكل البياني رقم (٨٤) توقيت السياسة وأثره . حيث أن التوقيت المناسب لظروف الاقتصاد مع بداية الاتجاه الصعودي أو النزولي في النشاط الاقتصادي في حالات التضخم أو الانكماش الحقيقي (وليس المؤقت الذي ينقضي بسرعة وقد لا يحتاج لاجراءات علاجية) يؤدي إلى علاج الحالة التي يعاني منها الاقتصاد . فاتخاذ اجراءات مثل زيادة عرض النقود وفي مقاومة الكساد والبطالة يكون قبل الزمن في الرسم حتى ينتقل النشاط الاقتصادي من اتجاه الخط المتصل إلى الخط المتقطع أعلاه فيتجاوز بذلك الانكماش ، وتأخيرها عن ذلك إلى قرب الزمن ز_٢ بداية حدوث التضخم في اتجاه النشاط الاقتصادي يؤدي إلى شدة الاتجاهات التضخمية . ونفس الشيء يحدث بالنسبة لاجراء المطلوب لعلاج التضخم بتقليل عرض النقود مثلاً تأخيره عن الزمن ز_٢ يؤدي إلى أن يوتى أثره بالقرب من فترة حدوث كساد تالي فيزيد من حدته .



شكل بياني رقم (٨٤)
توقيت السياسة النقدية

وبالطبع يجب أن يراعى أن هناك فترة زمنية تمر بين اتخاذ الاجراء وبداية تأثيره ، وهى تسمى بفترة التأخير ، حتى لايتأخر الأثر المطلوب فيزيد من حدة التقلبات كما سبق . وتختلف فترة التأخير هذه في حالات الانكماش عنها في حالات التضخم ، كما يرتبط بتوقعات المنظمين والمستثمرين ومدى تفاؤلهم أو تشاؤمهم باتجاهات النشاط الاقتصادى . ويبدو أن الأثر في حالات التضخم يكون اكثر سرعة مما هو عليه في حالات الانكماش .

٤ - أساليب السياسة النقدية وإمكانية استخدامها في إقتصاد إسلامي :

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريق غير مباشر من خلال السياسة النقدية التى يتبعها . ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع (وهى النقود القانونية ونقود الودائع) ومن أهم جوانب السياسة النقدية ، وذلك إما بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة نقدية جديدة للتعامل . ويتولى البنك المركزي في الدولة مباشرة أساليب السياسة النقدية . وهى عادة تنقسم إلى قسمين أحدهما يختص بالتأثير في حجم الائتمان المتاح ويسمى بالأساليب الكمية للسياسة النقدية . أما الآخر فإنه يركز على التأثير في أنواع معينة من الائتمان وتوجيه الوجهة التي تستهدفها الدولة بتسييره لبعض القطاعات وتقييده للبعض الآخر . وإلى جانب ذلك فيمكن للدولة مباشرة أساليب أخرى معاونة لهذين القسمين الأساسيين كالإقناع والرقابة والجزاءات وغيرها (٢٠٣) .

وفىما يلي ندرس أهم الأساليب الخاصة بالسياسة النقدية مع مناقشة جوانبها المختلفة من ناحية القواعد الإسلامية للتعامل النقدي السالف الإشارة إليها في أسس السياسات النقدية في الإسلام .

(أ) الأساليب الكمية :

وتشمل هذه الأساليب بعضاً من الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم الائتمان وتكلفته ومنها سياسة سعر الفائدة وسياسة السوق المفتوح ، وسياسة الرصيد النقدي وغيرها :

ورغم هذه الاعتراضات فهناك من بين الاقتصاديين من يرى أن لسعر الفائدة دوراً في الحياة الاقتصادية بإتباعه كأحد أساليب السياسة النقدية . وذلك من عدة نواحي منها أثره على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي يتأثر نشاطها بسعر الفائدة إذ أن انخفاض سعر الفائدة يقلل من أرباحها مما يدفعها للتوسع في الائتمان لتعويض هذا النقص في الأرباح . أما ارتفاعه فإنه قد يدعوها للتحفظ وتفضيل السندات الحكومية في هذا الوقت . ومنها أيضاً أن تغيير سعر الفائدة يؤثر على قيمة الثروات النقدية والحقيقية في المجتمع مما يؤثر بالتالي على قرارات الأفراد بزيادة الإنفاق الاستهلاكي أو خفضه . إلا أنه لا يوجد دليل إحصائي مؤكد على ذلك . وأن تغيير سعر الفائدة مؤثر للمؤسسات المالية في اتجاهها لبسط الائتمان أو تقييده فخفض سعر الفائدة حافظ لها لزيادة الائتمان ورفعها يدعوها إلى الاتجاه نحو تقييد الائتمان . كما أن لسعر الفائدة أثره على السوق المالية ، نظراً للعلاقة بين سوق النقد والسوق المالية إذ أن ارتفاع سعر الفائدة في سوق النقد (الائتمان) يقلل من إمكانية طرح إصدارات جديدة وتسويق الأوراق المالية الأسهم والسندات ، إذ يتجه الأفراد إلى إيداع أموالهم في البنوك بدلاً من شرائها أما خفض سعر الفائدة فيؤدي إلى ارتفاع قيمة الأوراق المالية وتيسير إصدار الجديد منها وتسويقها . ويؤدي ذلك بدوره إلى التأثير في الاستثمار ، وفي النشاط الاقتصادي في المجتمع بصفة عامة . ويعمل هؤلاء الاقتصاديون الأثر المحدود لسياسة سعر الفائدة في فترات التضخم إلى اتجاه الدولة إلى اتباع سياسة مالية من شأنها إيجاد العجز في الموازنة العامة للدولة يزيد من الأثول النقدية المتداولة في الأسواق مما يحد من أثر سياسة سعر الفائدة .

وبصفة عامة يمكن القول أن سعر الفائدة كسياسة نقدية لها دور وإن كان محدوداً إلا أنه في حالات التضخم أكبر منه في حالات الانكماش . ففي حالات الاتجاه الارتفاعي للنشاط الاقتصادي فإن رفع سعر الفائدة وإن لم يقلل من طلب المنظمين والمستثمرين على الأموال والقروض إذا كانت توقعاتهم متفائلة فإنه يحد من الأموال المتاحة لهم للاستثمار وبذا قد تقل الاستثمارات في المجتمع ، رغم ما يراه كينز من عدم مرونة الطلب

الاستثماري للتغير في سعر الفائدة . ومن المعلوم أن ارتفاع سعر الفائدة يكون مصحوباً بخفض أسعار السندات ، وسيكون ذلك مؤشراً لاحتلال الخسارة في قيمة السندات الطويلة الأجل عن تلك القصيرة الأجل . وفي هذه الأحوال فإن المؤسسات المالية تميل لعدم التصرف في السندات التي لديها خشية الخسارة . إلا إذا عرض المستثمرون والمنظمون عليها أسعاراً عالية للفائدة على رأس المال تكفي لتعويض الخسارة في قيمة السندات . وفي هذه الحالة فإن هذه المؤسسات سوف تبيع السندات المتاحة لديها لتوفر أموالاً أكثر لإقراض هؤلاء المستثمرين . وقد يمثل هذا إحباطاً لأثر رفع سعر الفائدة في تقييد الاستثمار والحد منه .

ليس هذا فحسب بل أن الارتفاع في سعر الفائدة قد يدعو إلى توقع مزيد من الارتفاع فيه مما يدفع هذه المؤسسات إلى بيع السندات وتوفير أموال أكثر لتمويل الاستثمار . ويصحب ذلك بالطبع مزيد من الإداعات للأموال لدى هذه المؤسسات من قبل المدخرين والمودعين رغبة في سعر الفائدة المرتفع على الودائع قصيرة الأجل . وقد يوفر لها ذلك الأموال ولا يدفعها إلى بيع السندات لتوفير هذه الأموال للمقرضين الراغبين في المال بسعر فائدة عال .

أي أنه والأمر كذلك يقابل الأثر الخاص بتقييد الأموال المتاحة للاستثمار - إزاء ارتفاع سعر الفائدة - زيادة في كفاءة استخدام الرصيد المتوفر من النقود . علاوة على زيادة في سرعة تداول النقود لعدم الرغبة في الاحتفاظ بالنقود في مثل هذه الأوقات لارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لذلك إزاء ارتفاع سعر الفائدة سواء لغرض المعاملات أو المضاربة ، وهو يمثل نقصاً في الطلب على النقود مما يمكن معه أن يتحقق المزيد من كفاءة استخدام الرصيد من النقود في تمويل حجم أكبر من النفقات .

هذا فضلاً عن الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية غير المصرفية في توفير الائتمان في هذه الأحوال بعيداً عن الرقابة على الجهاز المصرفي ، حيث تعرض سعراً أعلى للفائدة على الودائع لديها حتى تستقطبها من البنوك التجارية

وتستخدم هذه السياسة مصحوبة بسياسة سعر الفائدة وفي نفس الاتجاه ، حتى لا تقوم البنوك في حالة شرائها للأوراق المالية ، ونقص أرصدها النقدية بالتالي ، بالتقدم إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية تعوضها .

وهذه السياسة قليلة الجدوى في الحد من التقلبات الاقتصادية خاصة في الدول النامية لتخلف النظام المصرفي ومحدوديته ومحدودية الأسواق المالية .

أما كيفية أتباع هذه السياسة والأثر المرتبط في سوق النقد والائتمان . فإنه في حالة الاتجاه الأرتفاعي والتوسعي للنشاط الاقتصادي ولعلاج التضخم فإن البنك المركزي (السلطة النقدية) يعمل للحد من قدرة المؤسسات المالية على الإقراض وخفض الأموال المتداولة بامتصاص جزء من القوة الشرائية المتاحة للتداول وذلك عن طريق بيع السندات الحكومية في سوق الأوراق المالية ويحصل مقابلها على نقود أو شيكات مسحوبة على حسابات المشترين (أفراد ومؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية) لدى البنوك التجارية مما يقلل من الأرصدة النقدية المتاحة لهذه البنوك للإقراض مما يقلل من قدرتها على منح الائتمان ، حيث أن حصول البنك المركزي على النقود أو خصم قيمة الشيكات من الأرصدة الدائنة التي للبنوك التجارية لديه يقلل من الاحتياطيات النقدية للبنوك . ويتوقف النقص في قدرة هذه البنوك على منح القروض إزاء هذا النقص في احتياطياتها على نسبة الاحتياطي النقدي المطلوبة من هذه البنوك للاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كنسبة من حجم الودائع لديها . إذ أن ارتفاع هذه النسبة يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان أما انخفاضها فيمكنها من منح الائتمان بدرجة أكبر ، وهو ما سنناقشه في سياسة الرصيد النقدي فيما بعد .

وبصفة عامة فإن نقص الاحتياطيات لهذه البنوك لدى البنك المركزي يحد من قدرتها على منح الائتمان فقيام البنك المركزي ببيع سندات حكومية قيمتها مليون ريال ، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني (أي الرصيد النقدي إلى حجم الودائع لدى البنوك) ٢٠ ٪ . فإن خصم ما قيمته مليون ريال من

أرصدة البنوك لدى البنك المركزي يقلل من نسبة الأرصدة المتبقية إلى الودائع لديها مما يعني أنه يجب على هذه البنوك أن تزيد من أرصدها لدى البنك المركزي بما يعود بنسبتها إلى الودائع لديها إلى النسبة السابقة مما يجد من قدرتها على منح الائتمان بدرجة أكبر من قيمة السندات التي اشترتها .

أما في حالة اتجاه الانخفاض للنشاط الاقتصادي ولعلاج الانكماش أو الركود فإن البنك المركزي يعتمد إلى شراء السندات الحكومية من سوق الأوراق المالية ودفعه هذه السندات بشيكات للأفراد أو المؤسسات تودع لدى البنوك التجارية مما يزيد من حجم الودائع لديها . وفي حدود نسبة الاحتياطي القانوني تودع هذه البنوك جزءاً من الودائع كاحتياطي لدى البنك المركزي . أما ما يتبقى بعد ذلك فإنه يمثل موارد إضافية تأخذ طريقها إلى الإقراض ومن ثم الإنفاق . وبفعل مضاعف الاستثمار يتجه النشاط الاقتصادي للتوسع والانتعاش .

ولهذه السياسة أثرها على سوقي الأوراق المالية والنقود أيضاً . إذ من المعروف أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة الجاري في سوق النقود وأسعار السندات في سوق الأوراق المالية ، فارتفاع سعر الفائدة يصحبه انخفاض في أسعار السندات والعكس بالعكس . ويمكن القول بصورة أخرى أن هناك علاقة طردية بين أسعار الفائدة الجارية في سوق النقود ، وأسعار الفائدة طويلة الأجل في سوق الأوراق المالية وهي الفائدة على السندات . إذ أن ارتفاع سعر الفائدة الجاري يؤدي إلى انخفاض قيمة السندات وهو ما يعني ارتفاع معدل الفائدة عليها بالنظر إلى الفترة السابقة على انخفاض قيمتها ، وذلك لثبات نسبة الفائدة إلى القيمة الإسمية لهذه السندات .

ومن الممكن أن نتبين الأثر المتبادل بين معدل الفائدة في السوقية من خلال عمليات السوق المفتوح كما يلي : فيبيع البنك المركزي للسندات في السوق المفتوح يقترن بانخفاض قيمتها وهو ما يعني ارتفاع سعر الفائدة الفعلي على هذه السندات عن السابق . ففي حالات التضخم وقيام البنك المركزي ببيع

هذه السندات - إذا قليلة ، كما لا يجوز بيعها بغير قيمتها الاسمية ما دامت تمثل قرصاً محدد القيمة . وترتبط السياسة النقدية في المجتمع بسياسة التنمية . والعامل الفعال في الاستثمار وهو معدل المشاركة في الأرباح . وهو ما يتطلب التنسيق بين سياسة نسبة الأرباح الموزعة السالف الإشارة إليها وسياسة السوق المفتوح بضوابطها الشرعية في عدم اختلاف قيمة السند من وقت لآخر ، إلا إذا كان قابلاً للتداول في السوق دون قيود (٢٠٥) ، وعدم السماح بمعدلات فائدة عليه ، إلا إذا كانت سندات أو شهادات استثمار قابلة للربح والخسارة تمثل حصصاً في مؤسسات اقتصادية قائمة أو سند مشاركة في مجمل أنشطة التنمية التي تقوم بها الدولة تتحدد قيمتها تبعاً لمدى نجاح أو فشل تلك المؤسسات أو الأنشطة الإنمائية ، وبالتالي أيضاً معدلات الربح والخسارة المتحققة لها . كما أنه من الممكن في هذا المجال أيضاً تداول أسهم الشركات ذات النشاط المشروع بالبيع والشراء ضمن عمليات هذه السوق المفتوح بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة وإمكانيات تداولها في الأسواق ، وهو ما يتطلب إصلاح أسواق الأوراق المالية ودعمها والسماح بتداول كافة الأوراق المالية المذكورة فيها وتوفير الرقابة والإشراف عليها منعاً للمضاربات الغير مشروعة . وخلاصة القول أن بيع الأوراق المالية أو شرائها في حد ذاته لا يعد عملاً ممنوعاً في الإسلام ، إلا أن هذا البيع أو الشراء يجب أن يقتصر بل الأوراق المالية المباعة مثل أسهم الشركات ذات النشاط الاقتصادي المباح دون غيرها ، وسندات المقارضة ، والسندات الحكومية غير الربوية المباعة دون السندات ذات الفائدة المحدودة ، وأن يتم ذلك بالتنسيق مع السياسات الأخرى المتبعة وفقاً للظروف السائدة للاقتصاد .

سياسة الرصيد النقدي :

تهدف هذه السياسة أيضاً إلى التحكم في حجم الائتمان بالنقص أو الزيادة من خلال التحكم في الأرصدة النقدية للبنوك التجارية بإلزامها بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كرسيد نقدي في حساب دائن لدى البنك المركزي . وتتغير هذه النسبة بالارتفاع في حالة الرغبة في الحد من الإقراض في ظروف التضخم ، وبالنقص في حالة الرغبة في بسط الائتمان وزيادة في

ظروف الانكماش والكساد . وتعد هذه السياسة من أكثر وسائل السياسة النقدية تأثيراً في حجم الائتمان مع بعض التحفظات عليها . وهذه السياسة من ناحيتها الفنية ومدى فاعليتها ترجع لمدى حدة الظروف السائدة في الاقتصاد ، وإمكان اتخاذ الإجراءات الموافقة في الوقت المناسب لها .

ومن المعلوم أن نسبة الرصيد النقدي تؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ، إذ أن نقص هذه النسبة يمكنها من زيادة حجم الائتمان ، أما زيادتها فيحد من إمكانية هذه البنوك على تقديم الائتمان . وبفرض أن حجم الودائع لدى البنوك مليون ريال فعند نسبة رصيد نقدي قدرها ١٠٪ تستطيع البنوك تقديم ائتمان قدره تسعة ملايين ريال ، أما إذا زادت نسبة الرصيد إلى ٢٠٪ فإن إمكانية خلق النقود تقل إلى أربعة ملايين ريال ، إذ أن حجم الائتمان المقدم يتوقف على نسبة الرصيد النقدي الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك ، ويمكن التعرف على إمكانية خلق النقود هذه من المعادلة التالية :

$$\text{حجم الائتمان} = \frac{\text{س (١ - ر)}}{\text{ر}}$$

حيث س مقدار الودائع .

حيث ر نسبة الرصيد النقدي .

فإن كان الاقتصاد يمر بحالة تضخم وكانت نسبة الرصيد النقدي هي الأولى (١٠٪) وكانت النقود المخلوقة (الائتمان المقدم) وهي تسعة ملايين ريال ، فإن رفع البنك المركزي لهذه النسب إلى ٢٠٪ يقلل من كمية هذه النقود إلى أربعة ملايين ريال . وهكذا يمكن بزيادة النسبة إلى أكثر من ذلك خفض قدرة البنوك على تقديم الائتمان إلى كميات أقل ، فرفع النسبة إلى ٣٠٪ مثلاً يترتب عليه خفض الائتمان المقدم في سوق النقود إلى مليونان وثلث مليون ريال فقط . مما يضطر البنوك إلى خفض حجم القروض مما يجد من الإنفاق الاستثماري في المجتمع ويخفض الطلب والأسعار .

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يخفض من هذه النسبة بدلاً

من النسبة المذكورة ٣٠٪ يعود بها إلى ٢٠٪ أو ١٠٪ أو أقل من ذلك تبعاً لحدة الكساد القائم ، مما يزيد من حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية ويزيد من الإنفاق الاستثماري بالتالي كما يزيد الطلب الكلي وتزداد الأسعار والأرباح مما يشجع على المزيد من الانتعاش للاقتصاد .

وتواجه هذه السياسة مثل غيرها من السياسات النقدية السابقة بعض العقبات لعل من أهمها تأثير إمكانية الإقراض والاستثمار في المجتمع بتوقعات المنظمين وحالتهم النفسية التي قد لا تكون في نفس اتجاه السياسة المتبعة . كما أن البنوك التجارية قد تتخذ إجراءات من شأنها الحد من فعالية سياسة الرصيد النقدي إذا ما كانت توقعاتها للربح تختلف عن اتجاه هذه السياسة وخاصة إذا ما كانت تحوز كميات كبيرة من السندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي مما يمكنها من زيادة أرصدها النقدية دون خفض الائتمان . وهو ما يمكن التغلب عليه إذا ما صاحبت سياسة الرصيد النقدي سياسة سعر الفائدة أو عمليات السوق المفتوح أو كلاهما معاً مما يزيد من العبء الذي تتحمله البنوك إذا ما أرادت الحصول على موارد نقدية .

كذلك فإن تجاوب البنوك التجارية مع السياسة المتبعة يستغرق بعض الوقت حتى يمكن التصرف في الأصول للوصول إلى النسبة المطلوبة للرصيد .

لكل هذه العوامل فإن فعالية هذه السياسة تزيد في حالات التضخم عنها في حالات الانكماش .

وفي اقتصاد إسلامي فإن إمكانية الأخذ بهذه السياسة تقل بل يرى البعض أنها تنعدم تماماً حيث يرى وجوب إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بودائعها كلها وعدم التصرف فيها ، أي تكون نسبة الرصيد النقدي في هذه الحالة ١٠٠٪ (٢٠٦) .

ويرى الباحث أنه يمكن الاستفادة من هذه السياسة ، مقترناً مع إلغاء التعامل الربوي ، وتعديل هيكل سياسة السوق المفتوح والأوراق المتعامل فيها به ، والتأثير في معدلات الأرباح الموزعة إلى جملة الأرباح في المشروعات

الاقتصادية . وذلك ما دام البنك المركزي يشرف إشرافاً تاماً على البنوك التجارية ويباشر عليها الرقابة والتوجيه سواء تم ذلك من خلال إشراف الدولة على إدارة وتوجيه هذه البنوك أو تملكها لها . إذ أنه يمكن الاستفادة من جزء من الودائع تحت الطلب لدى هذه البنوك في تقديم جانب من التمويل قصير الأجل اللازم للمشروعات الاقتصادية المختلفة ، وفي تقديم القرض الحسن لبعض أفراد المجتمع في الحالات الخاصة كالمرض أو الوفاة أو الزواج أو الحج وغيرها من الظروف الاستثنائية والطوارئ التي تواجههم . ليس هذا فحسب بل يمكن توجيه جانب من هذه الودائع لشراء السندات الحكومية - غير الربوية - لتمويل الإنفاق العام للدولة في الظروف الطارئة أيضاً . وهذه الظروف بطبيعتها محدودة سواء تلك التي تواجه الأفراد أو الحكومة المركزية أو المحليات في الأقاليم المختلفة للدولة . وقد سبق القول بأن الإصدار النقدي لا يتم في الاقتصاد الإسلامي إلا بأسباب اقتصادية . لذا فلا خوف إذاً من اتباع هذه السياسة في الظروف التي تتطلب ذلك حيث لا يوجد انفصال بين السلطات النقدية والمؤسسات التمويلية . كما تشترك المؤسسات التمويلية مع أجهزة الإنتاج في القرارات الاقتصادية فلا تضارب إذاً ، ولا مجال لتحقيق أرباح من خلق نقود تؤدي إلى عدم استقرار في الاقتصاد .

ففي حالات التضخم تزيد السلطات النقدية من السندات المالية الخالية من الفوائد التي تباع للبنوك وللأفراد وللمشروعات (على أساس قابليتها للتداول في الأسواق) وتزيد من نسبة الرصيد النقدي إلى الودائع التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها ، فتمتص بذلك جزءاً من النقود لدى الأفراد والبنوك مما يقلل من قدرتها على تمويل الأفراد والمشروعات على النحو المذكور أعلا ، مقترناً ذلك بخفض نسبة الأرباح الموزعة - وفقاً لسياسة نسبة الأرباح الموزعة سالفة الذكر - مما يجد من النقد المتداول في الأسواق ويتجه الطلب إلى الانخفاض ، ومن ثم الأسعار وغيرها من المتغيرات الأساسية في الاقتصاد مما يجد من التضخم القائم .

وفي حالات الانكماش تشتري السلطات النقدية المالية غير الربوية من الأسواق . وتخفض من النسبة التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها ، وتزيد من نسبة الأرباح الموزعة فيزداد النقد في الأسواق ويزيد الطلب وترتفع الأسعار فتنشط المؤسسات المالية والمستثمرون في ميدان الاستثمار ويتجه النشاط الاقتصادي نحو التوسع والارتفاع .

وإزاء القيود التي سبق مناقشتها وتحد من حالات التضخم أو الكساد في الاقتصاد الإسلامي بفعل الزكاة وأولويات الإنتاج وترتيبات الاستهلاك وإلغاء الفائدة على رأس المال ، وإلغاء الاكتناز ، وضوابط المنافسة وإلغاء الاحتكار ، وتقييد عرض النقود وبأسباب اقتصادية ، فإن مدى التضخم أو الكساد في المجتمع تكون محدودة نسبياً عن غيره من المجتمعات غير الإسلامية . وإزاء عدم وجود التضارب بين إجراءات السلطات النقدية والمؤسسات التمويلية ، وقرب السلطات التمويلية من ميادين الإنتاج ، فإن السياسة النقدية المذكورة في الاقتصاد الإسلامي تكون أكثر فعالية وتأثيراً منها في الاقتصاد الربوي غير الإسلامي . هذا فضلاً عما يساندها من سياسات أخرى كمية ونوعية . إذ هناك أساليب كمية أخرى كتحديد القروض التي يقدمها البنك لعملائه بنسبة من رأسماله أو تحديد نسبة الودائع لرأس مال البنك إلى غير ذلك من أساليب نتناولها فيما يلي :

تحديد الائتمان المقدم من البنك بنسبة من رأسماله :

يتم في هذه السياسة تحديد حجم الائتمان الذي يقدمه البنك التجاري بنسبة من رأسماله حتى لا يستطيع التوسع في الائتمان إلا إذا قام بزيادة رأسماله وهو إجراء يصعب تحقيقه في الأجل القصير ، إما لعدم مناسبة ذلك لظروف الاقتصاد ، أو لعدم توفر المال لدى مؤسس البنك ، أو عدم رغبتهم في إشراك غيرهم معهم في ملكية البنك من خلال طرح أسهم جديدة لرأس مال البنك في السوق ، أو عدم إمكان توفر المال اللازم لدى الأفراد إذا ما طرحت هذه الأسهم الجديدة في السوق في بعض الأحوال - كما سبق توضيح ذلك - أو عدم رغبتهم في شراء هذه الأسهم للظروف التي تسود الاقتصاد آنذاك .

ولذا فإن هذه السياسة تحد من التوسع في الائتمان في فترات التضخم بدرجة أكبر من سياسة الرصيد النقدي سالفة الذكر .

ومن الممكن استخدامها - إذا دعت الضرورة لذلك - في اقتصاد إسلامي شريطة أن يخلو الاقتراض من الفائدة . كما أنه من الممكن تعديلها وجعلها تقوم على تحديد التمويل المقدم من البنك لمشروعات الاستثمار وبنسبة من رأسماله بما يتفق مع ظروف الاقتصاد ، ويتمشى مع دور البنوك في المجتمعات الإسلامية التي يقل فيها النشاط الإقراضي كما سبق ، ويتركز نشاط البنوك فيها على الاستثمار .

تحديد الودائع لدى البنك بنسبة من رأسماله :

وتعني هذه السياسة أن لا يحتفظ البنك لديه بودائع تزيد عن نسبة معينة من رأسماله واحتياطياته . وما زاد عن ذلك يتعين على البنك ، استخدامه في شراء سندات حكومية أو الاحتفاظ به كرصيد لدى البنك المركزي مقابل فائدة محددة .

ومن المعلوم أن إلغاء الفائدة على القروض وإلغاء التعامل في السندات الربوية خاصة لازمة للاقتصاد الإسلامي . لذا فإن المجال المتاح لاستخدام الزائد من الودائع - في حالة السماح بقبولها أو وجودها قبل التقييد - هو شراء سندات حكومية خالية من الفوائد ، أو الإيداع لدى البنك المركزي . وهي تفي في الحد من قدرة البنوك على الائتمان والتمويل في حالات التوسع النقدي والتضخم .

تقييد الاقتراض من البنك المركزي :

حيث يقوم البنك المركزي بتحديد حصص معينة لكل بنك تجاري ، تتوقف على رأسماله واحتياطياته ، أو متوسط ما يحصل عليه من قروض في فترات سابقة ، لا يسمح له بتجاوزها في الاقتراض من البنك المركزي .

وترد على هذه السياسات نفس الانتقادات الموجهة إلى سياسة سعر الفائدة أو غيرها من إمكان البنوك التجارية توفير موارد نقدية بطرقها الخاصة لتمويل عمليات الإقراض لعملائها تقلل من اعتمادها على البنك المركزي .

وفي اقتصاد غير ربوي فإن العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية تسمح بتحقيق ذلك التحكم مما ييسر من أمر اتباع هذه السياسة خاصة لو تركزت على تمويل عمليات استثمارية على أساس المشاركة في الربح بين البنك المركزي والبنوك التجارية ، وليس مجرد إقراض لمحدودية النشاط الإقراضي في مثل هذا الاقتصاد .

٧ - تحديد نسب الزيادة في الاصول :

وذلك بقصد الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وتقديم التمويل خلال فترة التحديد حتى تزول العوامل التي استدعته .

٨ - الودائع الحكومية :

إذ تلجأ الحكومة الى تغيير حجم ودائعها لدى البنك المركزي أو البنوك التجارية تبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية السائدة ، فتزيد من هذا الحجم في حالات الانكماش لتزيد من قدرة البنوك على الاقراض وتحدد منه في حالات التضخم والتوسع النقدي ، ويفيد هذا الاسلوب كاجراء مساعد ، يمكن قبوله للسياسات الاخرى في التأثير في حجم الائتمان .

(ب) الأساليب الكيفية أو النوعية :

تقوم هذه الأساليب على التحكم في أنواع معينة من القروض كتشجيع الائتمان الانتاجي للصناعة والزراعة أو مجالات منها معينة . والتضييق على الائتمان الاستهلاكي أو تنظيم عمليات البيع الآجل (٢٠٧)، أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل ، والتميز بين أنواع القروض في مقادير المتاح منها لاغراض معينة وفي أسعار الفائدة وهي ما يعرف بأسعار التفاضلية للفائدة على القروض) ونسبة الارصدة النقدية المطلوب الاحتفاظ بها (وفقاً لسياسة الرصيد النقدي المذكورة قبل ذلك) بالنسبة لهذه الانواع المختلفة (٢٠٨) ، أو تحديد آجال استحقاق القروض تبعاً لوجه استخدامها ، كما قد يعهد البنك المركزي بتحكمه في أنواع الضمان إلى احداث التأثير في الاتجاه المطلوب (٢٠٩) .

وتتبع هذه السياسات في حالة تعرض بعض القطاعات الاقتصادية الاستقرار أو لبعض المشاكل مما يتطلب علاجاً خاصاً يوجه إليها حسب الظروف الاقتصادية السائدة لهذه القطاعات ، فقد يواجه بعض هذه القطاعات تضخماً يحتاج معه إلى التقييد في الوقت الذي يتسم فيه النشاط في بعض القطاعات الأخرى بالانكماش مما يتطلب تنشيطه . أو قد ترى الدولة أنه لا توجد جدوى اقتصادية من تمويل بعض القطاعات أو المشروعات .

وتواجه هذه السياسات أحياناً بعضاً من المشاكل التي تحد من فعاليتها بدرجة كبيرة . إذ يتوقف نشاط هذه السياسات على تجاوب الأفراد والمشروعات مع اتجاهات هذه السياسات ، وهو أمر غير مضمون ، فقد يعتمد بعض الأفراد إلى الحصول على قروض لتمويل عملياته في نشاط تحد الدولة من القروض المتاحة له عن طريق التقدم للاقتراض بغرض آخر تشجعه الدولة ثم استخدام المال الذي أخذه في هذا التمويل . لذا فإن نجاح هذه السياسة مرهون بالرقابة على استخدام القروض للتأكد من استخدامها في الغرض المصروفة لأجله . كذلك فإن التمييز بين أنواع القروض تبعاً لأغراضها ومجالات استخدامها يرجع إلى تقدير البنك المركزي وقد لا يتفق هذا التقدير مع ظروف السوق كما يعد تدخلاً في ظروف العرض والطلب قد يحد من حرية الأسواق والتفاعل الحر لقوى العرض والطلب . فضلاً عن أن هذه الإجراءات قد لا تؤثر في الحالة النفسية للمنظمين والمستثمرين .

وهذه السياسات تؤتي ثمرتها في الأجل القصير بدرجة أكثر فعالية مما يحدث في الأجل الطويل كما أنها تتطلب جهازاً إدارياً مناسباً وكفؤاً يتابع السياسات المتنوعة ويتأكد من تحقيقها لأهدافها وهو ما لا يتوفر في كثير من الأحيان . إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أنه في ظل المشاركة وأساليب الاستثمار الإسلامية التي يشترك فيها المنتجون والممولون في رسم خطط الاستثمار والانتاج يمكن أن تتوفر لهذه السياسات نجاحاً أكبر ما دامت توجه بصفة أساسية للتأثير في الاستثمار في مجالات وقطاعات معينة ، وليس في الاقتراض ومن خلال سعر الفائدة التي ليس لها وجود في الاقتصاد

الاسلامى ، حيث يمكن تشجيع أو تقييد للاستثمار فى القطاعات المطلوبة من خلال إتاحة التمويل للاستثمار منها أو تقييد . على أساس المشاركة أو التأجير غيرها من أشكال الاستثمار المباح .

كما يمكن التأثير فى الانفاق الاستهلاكى أيضاً - وان كان بدرجة أقل - خاصة فى مجال الكماليات . إذ يمكن تيسير سبل شراء الافراد لهذه السلع خاصة المعمر منها - كما هو الحال فى المجتمعات الأخرى - كما يمكن تقييده . أما الانفاق على السلع الضرورية وشبه الضرورية فإنه يمثل الجانب الأكبر من الانفاق الاستهلاكى فى المجتمعات الاسلامية (٢١٠) . فستطيع الدولة إذا زيادة الانفاق الاستهلاكى خاصة على السلع المعمرة بالسماح ببيعها بالبيع الأجل مع تيسير شروط البيع من حيث الثمن والفترة الزمنية وقيمة الاقساط الشهرية أو السنوية بما فيها مقدم الثمن . أو قد تشجع الدولة البنوك على تقديم جانب من الودائع تحت الطلب لديها للأفراد لتمويل شرائها كما يمكنها تقييد هذا الإنفاق عن طريق تقييد البيع بالأجل ، أو إلغائه ، وعدم إتاحة القروض اللازمة لتمويل شرائها من البنوك .

(ج) الأساليب المساعدة :

تتمثل هذه الأساليب فى بعض الأدوات التى لا يمكن تصنيفها ضمن السياسات الكمية أو النوعية ، والتى يمكن باتباعها زيادة فاعلية هذه السياسات فى إحداث التأثير المطلوب . ومن بين هذه الأدوات الإقناع ، وإصدار التعليمات ، والرقابة والجزاءات وهى :

١ - الإقناع : يقوم هذا الأسلوب على قيام البنك المركزى ممثلاً للسلطة النقدية فى الاقتصاد بمحاولة إقناع البنوك التجارية بما يلزم اتباعه لمواجهة مشاكل الاقتصاد ، وما يتعين عليها القيام به فى هذا الشأن . ويتوقف نجاحه فى ذلك على خبرته وممارساته فى هذا المجال . وطول الفترة التى مضت على نشأة البنك المركزى ، ومدى تقبل البنوك التجارية للتعاون مع البنك المركزى وثقتها فى إجراءاته . وهو مايعنى

تحقق النجاح في ذلك في الاقتصاديات المتقدمة بعكس الحال في الدول النامية الحديثة العهد بالانظمة المصرفية المتطورة وبنشاط البنوك المركزية ، وفي الحالات التي يقوم فيها البنك المركزي بالاعمال المصرفية منافساً للبنوك التجارية .

ويمكن القول بصفة عامة أن الإقناع ممكن وميسور ، والتعاون مع البنك المركزي قابل للتحقيق في حالة إشراف البنك المركزي على هذه البنوك ورقابته المباشرة عليها ، وإمكان مباشرته لإجراءات ملزمة لها أو جزاءات في حالة عدم تجاوبها معه . وإزاء توفر ذلك في النظام المصرفي الإسلامي فإن الإقناع يعد من الأساليب الممكن اتباعها في ظل هذا النظام .

٢ - التعليمات : وهي تتلخص في إصدار التعليمات التي يرى البنك المركزي إلزام البنوك التجارية بها ضمن سياسته لإدارة النقد في الاقتصاد . وذلك إذا ما تعذر استجابتها لأسلوب الإقناع السابق . ولتكون هذه التعليمات ذات أثر فعال فإنه قد يرتبط بها رقابة مباشرة على هذه البنوك وأسلوب للجزاءات في حالة عدم تنفيذ هذه التعليمات .

٣ - الرقابة : وتتم عن طريق الرقابة المباشرة للبنك المركزي لأحوال البنوك التجارية ونشاطها حتى يتمكن من توجيهها والتأثير في عملياتها وإجراءاتها في الوقت المناسب بما يضمن التناسق داخل النظام المصرفي لمصلحة الاقتصاد ككل . وهذا الإجراء خاصة لازمة للنظام المصرفي الإسلامي كما سبق .

٤ - الجزاءات : وهو الإجراء الأخير الذي يلجأ إليه البنك المركزي لضمان تنفيذ السياسات النقدية من قبل البنوك التجارية ، وتجاوبها مع إجراءات البنك المركزي والتزامها بتعليماته . وتتلخص هذه الجزاءات في الحرمان من الاقتراض من البنك المركزي أو تحميلها بتكلفة أعلى على الائتمان الذي تحصل عليه منه (وهذا التحميل لا يوجد في اقتصاد إسلامي لعدم السماح بسعر الفائدة أصلاً كتكلفة للائتمان) . وقد

تصل هذه الجزاءات في الحالات القصوى لها إلى إيقاف نشاط البنك وفقاً لإجراءات يحددها قانون البنوك ويحدد الحالات التي تتبع فيها .

وأسلوب الجزاءات جائز الاتباع - باستثناء التأثير في تكلفة الائتمان كما سبق - ومن الممكن تطويره أيضاً ليأخذ صورة إجراءات فعالة واجبة لإلزام البنوك التجارية بما يحقق التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ، وفي أسلوب القصاص والتعزيز والجزاءات المالية في حالات معينة ، مجالات يمكن الاستناد إليها واتباعها .

هذا ومن المفيدة للاقتصاد ولنجاح السياسة النقدية أن تتكامل جوانب وأدوات السياسة النقدية مع بعضها البعض بالقدر المناسب من كل ، وأن يختار الوقت المناسب لها ، وتبها الظروف المناسبة والمساعدة لنجاحها . وأن يتم التنسيق بين السياسة النقدية ككل والسياسة المالية للدولة حتى تخدم بعضها البعض ولا يحدث تعارض بينها ، وتحقق الآثار المرجوة من اتباعها .
والحمد لله رب العالمين

هوامش الباب الثالث

- Foley & Sindanski, **Monetary & Fiseal Policy in a Growing** (١٦٦)
Economy, Mac Millan Cs., New York, 1971.
- Smithies & Rutters, **Reading in Fiscal Policy**, Richard Irwin Inc.
- Smith W.L., and Teigen, **Readings in Money, National Income,** (١٦٧)
and Stabilization Poliry, 2 nd, ed., Richard D., Irwin, Inc., 1970.
- Hansen A., **Monetary Theory and Fiscal Policy, Mc. Graw- Hill,** (١٦٨)
1949.
- Watson, **Economic Policy; Business and Governments, 3rd** (١٦٩)
ed., Houghton Mifflin, 1960.
- Tinbergen, J., **On the Theory of Economic Policy, North Holland**
Publisher, 1966
- Watson, **Economic Policy; Business and Government, 3rd** (١٧٠)
ed., Houghton Mifflin, 1960.
- Tinbergen, J., **On the Theory of Economic Policy, North Holland,**
Publisher, 1966.
- Tibon, J., **National Econonmic Policy; Essays, Yale Univ. Press, 1966.**
- Kaldor, N., **Errayson Economic Policy, Gerald Dukworth,** (١٧١)
1964.
- Tibon, J., **National Economic Policy; Essay, Yale University Press, 1966.**
- Smity W.L., and Teigen, **Reading in Money, National** (١٧٣) ، (١٧٢)
Income, and Stabilization Policy, 2nd ed., Richard D. Irwin, Inc., 1970.
- Hansen, A., **Monetary theory and Fiscal Policy, Mc Graw- Hill, 1949.**
- Foley & Sidramki, **Monetary & Fiscal Policy in a Groin** (١٧٤)
Economy Mac Millan Co., N.Y. 1971.
- Buchanan J.M., **The Public Financies, U.S.A., 1965.** (١٧٥)
- Ecktsein, Otto, **Public Finance, congress Publication, U.S.A., 1964**
- Foley & Sidramki, **Monetary & Fiscal Policy in A Growing Economy,**
MacMillan Col., New York, 1971.

(١٧٦) يشير الطلب الكلي إلى مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة .

(١٧٧) العرض الكلي هو مجموع قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل المنتجين المختلفين .

(١٧٨) حيث لم ير التقليديون إمكان تغيير الانفاق الحكومي واستجابة لأي من الظروف التي يمر بها الاقتصاد المحلي أو حتى العالمي ، بل يجب أن يظل ثابتاً دون تغيير في مقاديره أو أنواعه أو توقيته أيا كانت ظروف الاقتصاد من كساد وتضخم أو في حالات السلم أو الحرب ، كما يتعين ألا تباشر الدولة به أى تأثير في المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

(١٧٩) قد تتخذ الاعانة شكل ضمان حد أدنى من الأرباح للمنتج حتى يتوفر له الحافز على الانتاج ، أو ضمان حد أدنى لسعر السلعة فإذا ما قل سعر السلعة في السوق عن ذلك دفعت الدولة الفرق ، أو اشترت هي الانتاج بالسعر الذي حددته .

(١٨٠) محمد عبد المنعم عفر ، النظام الاقتصادي الاسلامى دار المجمع العلمى ، جدة ،

١٩٧٩ .

(١٨١) وأن الضرائب إما أن تكون توزيعية في فرضها أو قياسية . أما التوزيعية ففيها يحدد مقدار الضريبة المطلوبة من كافة الممولين ثم يوزع بين الاقاليم وفقاً لمعايير معينة ثم بين المدن والقرى وفقاً لمعايير أخرى ثم بين المشاريع والأفراد وفقاً لمعايير تختلف عن سابقتها ، ولها مساوئ كثيرة لعل من بينها عدم العدالة في فرضيتها وعدم مناسبتها لكل الظروف . أما الضرائب التي تفرض قياسية فهي إما أن تفرض في صورة نسبة أو نسبة مئوية من المال الخاضع للضريبة أو في صورة مبلغ محدد على كل مال معين . وتتخذ الضرائب القياسية ذات النسبة إحدى صورتين إما نسبة ثابتة محددة من قيمة المال الخاضع للضريبة وتسمى الضريبة النسبية ، أو أن تكون بنسبة تتزايد بتزايد قيمة الوعاء الضريبي ، وتسمى بالضريبة التصاعدية . وتثور ضد الضرائب التصاعدية مشاكل كثيرة ، كما أن لها مساوئ اقتصادية . إلا أنها عادة ما تتبع لأسباب تتعلق بعدالة توزيع الدخل ، وليس لأسباب أخرى لما لها من أثر سيء على النشاط الاقتصادي للمنتجين والمستثمرين والمشروعات ذات الإيرادات العالية من جهود إنتاجية وأعمال مفيدة .

Substitution effect. (١٨٢)

Income effect. (١٨٣)

(١٨٤) محمد عبد المنعم عفر ، النظام الاقتصادي الاسلامى ، مرجع سابق .

(١٨٥) ورغم ذلك فلا زال من الاقتصاديين H.L. Lutz من يرى وجوب توازن الموازنة حتى في فترات الكساد ، ويهاجم سياسة الاقتراض العام . وهو عكس ما نادى به كينز من أن زيادة الانفاق الحكومي (عن طريق الاقتراض أو حتى زيادة كمية النقود) هو الطريق الأنسب لزيادة الناتج القومي وتحسين الأوضاع الاقتصادية .

- (١٨٦) جامع مصطفى ، محمد عفر ، صلاح عقدة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المجمع العلمي ، جدة ، ١٩٧٩ .
- (١٨٧) معبد علي الجارحي : نحو نظام نقدي ومالي إسلامي . الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة ، ١٩٨١ .
- (١٨٨) نفس المصدر السابق .
- (١٨٩) محمد عبد المنعم عفر : النظام الاقتصادي الإسلامي ، مرجع سابق .
- (١٩٠) يوسف القرضاوي : فقه الزكاة . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- (١٩١) إبراهيم فؤاد أحمد علي : الموارد المالية في الإسلام .
- (١٩٢) محمد منذر قحف : الاقتصاد الإسلامي ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٧٩ .
- (١٩٣) معبد علي الجارحي ، مرجع سابق .
- (١٩٤) يقترح د . صديقي إنشاء صندوق احتياطي لمواجهة حدوث خسائر في بعض السنوات . وذلك بحفظ نسبة من الأرباح . ويمكن إعطاء أصحاب الأسهم في أوقات الخسائر من الصندوق لضمان عدم انتقاص رؤوس أموالهم بالرغم من حدوث خسارة .
- (١٩٥) يوسف القرضاوي : فقه الزكاة ، ج ٢ ، ص ١٠٧٩ - ١٠٨٨ .
- (١٩٦) محمد نجاته الله صديقي ، النظام المصرفي اللاربي ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢ - ١١٠ .
- (١٩٧) لأمكانية فرض ضرائب انظر المبحث السابق عن الضرائب والموارد الأخرى .
- (١٩٨) لإمكان إصدار نقدي جديد انظر الفصل التالي عن السياسات النقدية ضمن أسس السياسات النقدية في الاسلام .
- (١٩٩) إذ يرى فريدمان فعالية السياسة النقدية باستنادها على أسلوب الرصيد النقدي ، وليس سعر الفائدة .
- Mints, L.W., *Monetar, Policy for a Competitive Society*, New York, 1950.
- Watson, *op. cit.*
- Tinbergen., *On the Theory of Economic Policy*, *op. cit.*
- Sith W.L., and Teiben, *Readings in Money, National Income and Stablization Policy*, *op. cit.*
- (٢٠١) كانت بداية ظهور المسكوكات العربية في العصر الأموي ، وقد ظهرت أول عمل

فضية متميزة تحمل اسم الحجاج بن يوسف الثقفي ، وضرب الدينار الإسلامي الأول يحمل صورة الخليفة عبد الملك بن مروان عام ٧٦ هـ .

— Watson, op. cit

(٢٠٢)

— Mints, op. cit.

— tinbergen, op. cit.

— Smith, op. cit.

(٢٠٣) محمد عارف ، السياسة النقدية في مجتمع إسلامي لا ربوي ، ندوة اقتصاديات النقود والمالية في الإسلام ، مكة المكرمة ، ١٣٩٨ هـ .

(٢٠٤) إذ يمكن في هذه الحالة ، وهي حالة قابلية تداوله في السوق - اعتباره بيعاً صحيحاً ناجزاً ، وليس بيعاً لدين حيث انه في الحالة الأخيرة يكون ممنوعاً لعدم السماح ببيع الديون بهال عاجل .

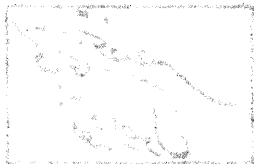
(٢٠٥) معبد علي الجارحي ، مرجع سابق .

(٢٠٦) بتغيير شروط البيع الأجل كرفع قيمة الدفعة الأولى من الثمن التي يتعين دفعها من قيمة السلعة وتقليل الفترة الزمنية للسداد في حالة الرغبة في تقييد هذا النوع من البيع من سلع معينة . وحين يرغب البنك المركزي في زيادة البيع يزيد فترة السداد ويقلل من قيمة الدفعة الأولى . ويربط ذلك بتحديد شروط الأوراق التجارية الخاصة بهذه المجالات ، التي يقبل إعادة خصمى لديه من قبل البنوك التجارية .

(٢٠٧) بزيادة النسبة المطلوب الاحتفاظ بها من أوراق تجارية خاصة بقطاع معين أو نشاط ما ضمن الرصيد النقدي للبنك لتشجيع إقراضها والعكس في حالة الرغبة في تقييد إقراضها . أو أن تزداد نسبة الاحتياطي النقدي من القروض المقدمة لمجال معين للحد من القروض المقدمة له ، أو خفضها في حالة الرغبة في بسط الائتمان المقدم له .

(٢٠٨) كان يقبل البنك المركزي الأوراق التجارية الخاصة بمجالات أو قطاعات معينة كضمان يقرض على أساسه البنوك التجارية حتى تقبل هذه البنوك على التوسع في الائتمان المتاح لهذه المجالات . أو يقبل بإقراض هذه المجالات بضمان هذه الأوراق لأجل أطول أو أقل ، وبمعدلات فائدة أقل أو أعلى تبعاً للهدف المطلوب .

(٢٠٩) انظر : محمد عبد المنعم عفر ، النظام الاقتصادي الإسلامي .



تحيته بخير
نعمه رهيول



دار الفكر العربي

٣ شارع دانثر - العباية
القاهرة